

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعي

الرؤيا الاشتراكية بين الماضي والحاضر

العدد التاسع والعشرون - السنة الثامنة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٧

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



المجلة الدولية

للمعلوم الاجتماعية

السنة السابعة

العدد التاسع والعشرون

١٠ أكتوبر ١٩٧٧

١٠ تشرين الأول ١٩٧٧

٢٦ شوال ١٣٩٧

محتويات العدد

● نحو اتفاق للتضامن

بقلم : ألبرت تيفودجري
ترجمة : محمد كامل النحاس

● تضافر علماء الاجتماع في وضع

نظام اعلام عالمي للمعلوم الاجتماعية
بقلم : رالف آثم
ترجمة : الدكتور بدر الدين علي

● الشركات متعددة الجنسيات وتفاوت التنمية

بقلم : أرغري ايمانويل
ترجمة : الدكتور راشد البراوي

● الرؤيا الاشتراكية

بقلم : جريجوري موروزوف
ترجمة : الدكتور حسين فوزي
النجار



البحر الفارسي

General Organization for Scientific Research (GOSR)
البحر الفارسي
ترجمة : الدكتور حسين فوزي
النجار

Bibliotheca Alexandrina

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

القاهرة ٢٢١٠٢

ميدان التحرير بالقاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

د. مصطفى كمال طلحه

د. السيد محمود الشديلي

د. عبد الفتاح اسماعيل

عثمان نوييه

محمود فتواد عمران

الإشراف الفني : عبد السلام الشريف

سعيد المسيري

هيئة التحرير

نحو اتفاق للتضامن

يمكن ان تفخر منظمة هيئة الأمم للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالعمل القيم الذي أسهمت به « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » في توسيع آفاق جهود البحث وتشجيعها التي يقوم بها أولئك الذين تتلاقى اهتماماتهم ومسئولياتهم عند التنمية البشرية .

ومنذ ان أنشأت منظمة العمل الدولية المعهد الدولي لدراسات العمل في سنة ١٩٦٠ والمعهد يسعى عن طريق اعمال الفكر وبذل الجهد لكي يعمق من تفهم مشكلات التنمية الاجتماعية وينشر الطريق للحلول الممكنة . وعلى ضوء هذه السياسة نظم المركز ندوة دولية من ١٩ الى ٢٣ يناير سنة ١٩٧٦ لدراسة المتطلبات الاجتماعية لقيام نظام اقتصادى دولى .

وقد كان الاهتمام الذى أبدته منظمة اليونسكو بندوة جنيف دليلا اضافيا على تصميم المنظمة على الاسهام بما يتصل بمجال عملها ووظيفتها فى الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء فى هيئة الأمم لدفع هذا النظام الاقتصادى الدولى الجديد الى الأمام .

● فشل النظام الحالى للاقتصاد الدولى

وتنبع الرغبة التى كثيراً ما أبدتها دول وشعوب كثيرة لوضع وتأسيس نظام اقتصادى دولى جديد من واقع أن النظام الاقتصادى الدولى الحالى لم ينجح فى تحقيق آماله المشروعة فى التنمية والتقدم الاجتماعى .

الكاتب : البرت تيقود جرى

كان وزيرا للاعلام في بلاده من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦١، ثم أصبح سكرتيرا عاما للاتحاد الافريقي وملاجاش . والتحق بمنظمة العمل الدولية في سنة ١٩٦٥ وتولى منصب المدير المساعد لها في سنة ١٩٦٩ . ومنذ نهاية سنة ١٩٧٤ عين مديرا للمعهد الدولي للدراسات العمل ، قام بمبادرة تنظيم مجلة عالمية تتناول موضوع للتضمنات الاجتماعية لنظام اقتصادى دول جديد بمدينة جنيف في يناير سنة ١٩٧٦ . وقام بالتدريس في سويسره والولايات المتحدة ، ونشر العديد من الدراسات عن مظاهر التنمية في افريقيا .

المترجم : محمد كامل النحاس

دكتور ووزارة التربية والتعليم سابقا .

ان اتجاههم الانتقادي للمبادئ التي حكمت حتى الآن أنشطة المنتجين والمستهلكين، تلك الأدوار القابلة في بعض الأحيان للتبادل ولكنها غير قابلة للتحويل ، تمخض عنه مفهوم جديد عن العلاقات بين الدول شعوبا وأفرادا .

وقد أدرك حديثا جمهرة متزايدة من الناس أن معدل النمو الاقتصادي وأهدافه فوق ذلك ، أصبحت موضع اعتراض وفيما يتصل بالاقتصاد السياسي يبدو أن الناس يتفقون في الرأي مع جون ستيوارت ميل في أن الرجل الاقتصادي الذي هو اقتصادى ، ولا شيء غير ذلك ، انسان فقير جدا .

ان نهجنا نحو المشكلات الاقتصادية هو نهج انساني ، بمعنى أنه يشمل كل ابعادها الاجتماعية ، ولا يعتبر الانسان مجرد منتج فقط أو مستهلك فحسب . ولكن في عالم أصبح يرى أن موارده ليست بغير حدود فإن ظهور حاجات جديدة ، أو الالتزام بتحقيق مطالب ظلت قائمة امدا طويلة ولكنها تجاوزت حتى الآن ، يعنى وجوب تقديم تضحيات في ميادين أخرى معينة .

وما دام الأمر كذلك فعل الاقتصاديين بطبيعة الحال أن يقوموا بدور هام ، ولكن الهدف النهائي من بحثهم يجب أن يعاد توصيفه من حيث بدائل جديدة . ان التوسع النسبي الذي أحرزته الدول النامية لم يثمر عن حل موفق لمشكلات البطالة والتوظيف الأقل من الضروري ، بل انه في بعض الحالات زاد هذه المشكلات سوءا .

ان أزمة الطاقة ، والتضخم المتزايد بسرعة ، والفوضى في النظام النقدي الدولي، كل أولئك قد أوضح بلا شك أن النمو والتقسيم المستمر اللذين يسعى اليهما كغاية

فى ذاتها كانا أشبه بالسراب الذى يغلف ما كان يمكن أن يصبح حقيقة واقعه فى مجتمع من النمط الذى ما كان حتى لتوماس مور أن يتخيله .

هل ينبغي أن نكيف أنفسنا للحقائق كما نجدها ، أو أن نحاول ، بدلا من ذلك ، إخضاعها لضغط أخلاقي قائم على القدرة العامة للانسان على تنمية كل إمكاناته الثقافية والاجتماعية ؟ وعلى الرغم من الحطوات التى خطوها كل يوم فى الاتجاه المضاد ، والتى تبدو أنها تثبت أن الحوافز الاجتماعية هى حوافز غير عملية ، فقد اخترنا الحل الثانى .

وكما نعيش وسط نظام اقتصادى تندد فيه الاشياء الأساسية اللازمة للبقاء المادى للانسان فاننا نعيش كذلك فى عالم زاخر بالنقائص الاجتماعية .

ومن غريب التناقض أن الحياة الأفضل ، والاستحواذ على الأكثر ، أصبحا أمرين لا يتمشيان معا . لقد سار الاثنان متلازمين معا لفترة وجيزة من التاريخ . ونحن ندرك الآن أن الزيادة فى الاستهلاك فوق حد معين يؤثر على نوعية الحياة تأثيرا عكسيا متناسبا .

ويوحى هذا بأن نماذج التنمية يجب أن يعاد تشكيلها بحيث يكون للظواهر الاجتماعية مكانها الذى كان من الواجب دائما أن تحتله . وعلى ذلك نرى من الضروري أن نقيم نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ، لا كفاية فى ذاته ولكن كوسيلة للوصول الى تنظيم كلى للتنمية أى مجتمع .

● اطراف النظام الجديد

ان المجتمع الدولى الذى كان لأمده طويل يتكون من دول فقط بدأ يمنح بالتدريج مكانا خاصا لوحدات شرعية قائمة فردية جماعية فى اطار المفهوم لقانون خاص . وفى القرن العشرين تم قبول المنظمات الدولية ، على مستوى أقل من الدول أحيانا ، وعلى قدم المساواة معها أحيانا أخرى ، ولكن من النادر أن تكون على مستوى أعلى . وحديثا جدا ظهر على المسرح الدولى شخصية جديدة ، يستحيل فى الغالب أن نحددها ، لأنها تبدو على أشكال متعددة ، وتعمل بطرق مختلفة : وهذه هى الاتحاد عبر الدول .

وأصبح الآن للمناقشات الثلاثية كما هى مشروعة فى اطار منظمة العمل الدولى دور رئيسى تقوم به . وفى البلاد النامية التى لا تزال تفتقر الى الاتحادات المهنية والنقابات العمالية يجب العمل على خلق تلك المناقشات الثلاثية اذا أريد الشروع بالسياسات الاجتماعية الديناميكية . ان انشاء منظمات للعمال وتطويرها ومنحها الامكانيات والمسؤوليات الضرورية لواجب جدير بأن يكون له صفة الاولوية . وان اخراج مثل هذه المنظمات الى حيز الوجود لأقوى علامة وأفضل دليل على أن الاطراف الأخرى المعنية قد اعتزمت فعلا قبول المفاهيم الاجتماعية لنظام اقتصادى دولى جديد .

● الدول

ان المبدأ الذى يعلن غالبا عن السيادة المتكافئة للدول ، أو تكافؤ الدول فى السيادة ، يظل مبدأ معنويا الى حد كبير عندما يكون هناك ما يقرب من مئة وخمسين

دولة تجلس ككتفا الى كتف على المسرح الدول ، كبيرة كانت أو صغيرة ، قوية او ضعيفة ، مختلفة جميعا احداها عن الاخرى في الثروة ، والحجم ، والموارد البشرية ، والقوة الاقتصادية أو الحربية . وإعلان نظام اقتصادي جديد دون أن نأخذ بعين الاعتبار عدم المساواة الواضحة بين الدول ، ونعرض السيادة للأذى والخطر ، يعني اننا ندفع بفكرة معنوية مواريه . ومع ذلك إذا نحن وضعنا النظام الجديد على أساس قدسيه السيادة وتباتها ، دون أن نرفض أقل قيد على هذا المبدأ للصالح العام ، فاننا بذلك نضعف الالتزام الخلفى للتضامن لدرجة خطيرة ، ونقوى الانانية القومية .

ويثير النظام الاقتصادي الجديد المسألة الحيوية الهامة الخاصة بالسيادة ، وعليه أن يوفق بين الحاجة الى تعزيزه وتلعيه ، وخاصة من حيث استغلال الموارد الطبيعية ، وبين الحاجة المتعارضة ، لتحديده من حيث صالح التضامن والتعاون . وسوف تتطلب هذه العلاقات الجديدة التي تنشأ ، كوسيلة وعاية معا ، تغييرات راديكالية في التركيبات الداخلية للدول . انها سوف تفرض قيودا سياسية واجتماعية . ان الدول تعتد سواعدها بسيطرته الكاملة على اقتصادها ، وسوف تقبل مدى أوسع من المسؤوليات بالنسبة للصالح الاجتماعي لمواطنيها .

ان المبادئ الأساسية التي اعتمدت عليها الدول النامية في العمل من أجل أن يكون لها السيطرة على اقتصادها هي مبادئ « السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية » ومن الواضح أن السيادة لا تكتمل ما دامت لا تمارس الا في المجال السياسي دون أن تشمل المجال الاقتصادي أيضا . ولكن أحيانا يشغل انشغال الاجتماعى لهذه المبادئ ، على الرغم من أن الجمعية العمومية لهيئة الأمم قد اعلنت في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، أن « حق الناس والشعوب في السيادة الدائمة في ثروها ومواردها الطبيعية يجب أن يمارس لصالح تنميتها القومية ولصالح شعب الدولة المعنية » .

وعندما تكرر هذا المبدأ في النصوص الحديثة طراً على صياغته تعديل طفيف . فبدأ ذي بدء لا توجد في آخر نص اشارة الى صالح الشعب . تم يبدو أن الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية قد اختفى في نصوص سنة ١٩٧٢ و سنة ١٩٧٥ . وبينما تظل السيطرة المطلقة على الموارد الطبيعية لدول العالم الثالث متطلباً لتنميتها فان الهدف الانساني للتنمية ، ومن ثم للسيادة ، لا يرتبط بها في كل من « ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية » والقرار الخاص بالنظام الاقتصادي الجديد . وهذا اغفال خطير دون شك ، إذ أن أهمية المظهر « الاجتماعي » كما رأينا من قبل مقرر ضمنا في جميع الأنشطة الجارية ، تأييدا لتنظيم السيادة الاقتصادية للدول ، وفي اغفال الهدف الانساني مخاطرة من حيث تعميق التفرقة بين سكان البلاد ، لأن ثمرات الانتعاش الكبير في الاقتصاد لن تكون موزعة توزيعاً عادلاً كما هو الحال في أحد البلاد حيث كان ١٪ من السكان في سنة ١٩٧٠ يملكون ٢٠٨٪ من الدخل القومي ، وكان ٦٠٫٩٪ منهم يملكون ١٢٫٢٪ فقط ، على الرغم مما أحدثه البترول من ازدهار كبير في ذلك البلد في سنة ١٩٦٧ .

حقاً ، نستطيع أن نجد شيئاً من التأمين في المادة (١) من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية التي تنص على أن « لكل دولة حق السيادة المطلق في اختيار نظامها الاقتصادي ، وكذلك نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي ، وفق مشيئة شعبها ، دون تدخل من الخارج ، أو ارغام أو تهديد على أي شكل يكون » . وليس من

السهل لتفسير ذلك، ويخشى باسم مبدأ عدم التدخل أن تجد المنظمات الدولية نفسها عاجزة عن أن تقدم بمعية التي قد تكون مطابقة لمقاييسه شعبي من الشعوب ، وبين استخدام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والبعاضى الذى يعيش الشعب فى صلبه قد يمسح من الإفصاح عما يراه امرا مرحويا فيه ، او طبية ، او الحصول عليه . وفى الاحوال المعاصرة للمجتمع الدولى فان الكثير من الحقوق المدنية واساسية او الحقوق الاقتصادية والثقافية التى حرم الناس منها لان رفضها يسبب الترتيبات السياسية او الثقافية البجامة غير المتغيرة ، أكثر منها بسبب الصعوبات الاقتصادية ، ولو ان هذه الاخيرة لا يمكن اجمالها مطلقا ، بل انها قد تشكل عاملا حاسما .

ان لفظ « السيادة » يجب أن يفسر بشئ من المرونة ، والا فهناك الخطر فى أن يتخذ غطاء لعمل استبدادى او ستارا للرجعية او الجمود الاجتماعى ، او يصبح حائطا مشبوما يقبع وراءه يؤس الاغلبية وفقهم ، بل ربما يزدادان سوا ، فى حين تحصد الاغلبية مداخل الاستقلال .

وبينما أن ادارة الفقر شئ لا يحتمل فهناك اغراء كبير بعدم ربط التنمية باخرية ونعنى احرية ، لا العرضى ، ولا لرفض قبول أى نظام . ويعلمنا التاريخ على ضوء ابعده لثيرة ان اية سياسة للتنمية تتجاهل الحق الاساسى للسان فى التعبير ، الذى هو المعنى الحقيقى للحرية ، تؤدى بالولئك الذين يتخذون هذا المسار الى ان يحكموا معايير من نوع او اخر ، معايير للجاسام . وهنا ندخل المسألة المادية للعنف الاعمى ، لتدريس الانفاذات عبر العائلة للاستعمال من ضائع الموارد البشرية . معايير لمعقول ، حيث نشهد واد الابتكار والطاقة الذهنية ، والحياسة الثقافية ، وذلك جميعا هى ائبل المصامح والتظلمات . واذا كانت التنمية هى الاسم الجديد للسلام ، فان اخرية انظمة هى بكل تأكيد هدفها ومتطلبها . ولكن الى جانب هذه المخاطرة التى يجب ان لا نبررها يبريق خادع فهناك أيضا تهديد لتقدم الاجتماعى للشعوب ، يلتم فى اعتمادها على العالم الخارجى .

ولكى تقاوم هذا الخطر فان مبدأ السيادة أصبح حديثنا موضوع تشديد فكري يتجه الى توسيع مجاله وتطبيقاته ، ولو ان جميع النتائج العملية لم تحدد بعد ان الاشارة الى السيادة على الموارد والثروة الطبيعية مصحوبة الآن بعدد من النتائج والظروف التى تتحكم فى ممارستها والتى تؤثر تأثيرا كبيرا فى مادة النص . ان السيادة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحق فى تأميم الممتلكات التى يجوزها الأجانب ، وتمنع الدولة ، ضمن أمور أخرى ، القوة على امتلاك الموارد الطبيعية واستغلالها أو التصرف فيها .

ويستلحق هذا تعليقا ذا أهمية أساسية . فمنذ امد غير بعيد كانت السيادة تتكون أصلا من الممارسة الكاملة للسلطة الشرعية على أساس حدود اقليمية . وعلى الأكثر كانت الدولة تحدد الشروط التى تحكم حقوق الملكية فيما يتصل بالموارد الطبيعية ، والمؤسسات التى تستغلها ، والمواد التى تستخرجها هذه المؤسسات . ولكن لا يمكن الآن تحديد مجال أهلية الدولة . ان السيادة دائمة ، وآبه مهلة قانونية تمنحها الدولة غير ثابتة الى حد كبير . ولا يمكن أى التزام فردى أو تعاقدى أن ينفى حق الدولة فى أن تقرر فى أى وقت كيف تستغل مواردها . وأكثر من ذلك

أن الاحتفاظ بهذه الموارد يتوقف أيضا على سلطة الدولة في ممارسة حق واقعي للملكية بأن تصبح مساهمة مع المؤسسات المستقلة ، أو أن تلجأ الى التأميم العوري .

وعلى ذلك فالسيادة تفترض الاستقلال . ان لها صفة الاستقرار ، وهي أسبق في الوجود من القانون الدولي . ولا يعتمد على الأخير الآن في تحديد محتوياته ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن الدول النامية رفضت الرجوع الى القانون الدولي في المادة الثانية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

وبذلك يقع على الحكومات واجب حماية رعاياها من شروط الاستغلال عندما يحدث تغيير في التوزيع الجغرافي للمشروعات الصناعية . وبينما تصنع العالم الثالث هو وسيلة لمنع القيمة المضافة ، بسبب عمليات الانتاج ، التي يسهم فيها العمال المهاجرون ، من أن تمتصها البلاد التي تم تصنيعها ، فمن الواجب أن يحال بينها وبين أن تكون موضع استغلال محلي للعمال عن طريق الشركات الأجنبية . ان تدفق ائعمال على البلاد الصناعية يجب أن يوقف دون شك عن طريق إعادة التوزيع الجغرافي للمشروعات ، ولكن ينبغي أن يكون هناك تحكم ديموقراطي صارم على عملية التصنيع .

● الشركات الأجنبية

لقد اثير تساؤل ، خصوصا فيما يتصل بمشكلة توصيف الاهداف الرئيسية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية ، ألا يوجد شيء من التعارض بين الاتجاه الى زيادة التعاون الدولي لصالح البلاد الفقيرة وبين الحاجة الى تدعيم السيادة . ومن المحتمل أن يكون الهدفان متوافقين بل متكاملين . وزيادة على ذلك يعتقد بعض الناس اما صوابا أو خطأ ، أن الأحكام التي وقع عليها الاختيار تحقيقا لهذه الغرضين يجب ان لا نقف سدا مانعا من أية تحويلات مالية ، أو تحويلات عممية وتكنولوجية ، تنفذ أساسا في الوقت الحاضر عن طريق الاستثمارات الأجنبية .

والواقع أنه من المتفق عليه غالبا أن حرية العمل وحرية التدفق لرأس المال تؤديان بطبيعة الحال الى الاستثمارات الخاصة التي تسهم في تنمية الاقتصاد القومي وهو أمر مطلوب كثيرا ، خصوصا من جانب الدول النامية .

وعلى ذلك فلا ينبغي أن تكون هذه الاستثمارات ، ولا الاعتماد المتبادل الذي هو سمة للنظام الاقتصادي الجديد ، موضع تساؤل . وقد يكون الأفضل كثيرا أن يقام نظام تصعيدي يصمم بحيث يمنع الأجانب من أن يستأثروا بعائد هذه الاستثمارات .

ان الشركة الأجنبية كممثل وهدف معا للنظام الاقتصادي الجديد في خلال تكوينه تتميز بالحقيقة الواقعة بأنها تمتلك أو تتحكم في مراكز الانتاج ، أو في فرص وامكانيات العمل خارج البلد الذي اتخذت قاعدتها فيه .

انها مراوغة ، بسبب ما تتخذ من صياغات مختلفة لا حد لها ، من حيث الأشكال والتركيبات وأساليب العمل . ولكن يكفينا تعريف عام اذا ما اقتصرنا على تحليل سياستها العامة من حيث مشكلة التنمية ، بالإضافة الى تحليل أساليبها المتقدمة أحيانا في تحويل التكنولوجيا أو رأس المال ، أو الصيانة من أحد فروع الشركة الى غيره .

وكامل رئيسي رائد تان في النظام الاقتصادي الدولي الجديد فعلى الشركة الاجنبية ان تقوم بدور يجب ان يحدد بعناية في اتجاهات رئيسيه ثلاثة : العمالة ، والاستثمارات ، ونقل التكنولوجيا .

ووضع سياسة للعمالة واجب ضخم للبلاد النامية ، ويجب ان نسلم في سياق الحديث عن نظام اقتصادي دولي ، بان لعمليات الشركات الاجنبية اثرين متناقضين ، فانها من جهة تمنح العمال اجورا اكبر ، ونهى لهم ظروف عمل افضل ، ولكنها من جهة اخرى تشكل تهديدا خطيرا لامن الخدمة ، ولفاعليه المساومة الجماعية .

وهنا تبرز نقاط متعددة جديرة بالاهتمام : التنافس الدولي ، وتحركات اعمال وظروف العمل ، والتدريب . ولكن يمكننا ان نركز باختصار على النقطتين الاخيرتين فقط .

ويمكن تحسين ظروف العمل لدرجة ملحوظة اذا طبقت الشركات الاجنبية ما يمكن ان يسمى « الشرط الاكثر قبولا لرعاية العامل » . ينبغي ان تطالب الشركات الاجنبية بان تمنح العمال في البلاد النامية ، التي تقرر العمل فيها ، (الفوائد نفسها التي تمنحها للعمال في بلدها الام ، من حيث احتياطات الامان واشروط الصحية ، والتأمين ، على ان ياخذ البلد المضيف على عاتقه مسئولية ادماج مثل هذه الاجراءات في انظمتها العامة لحماية العاملين .

وثمة قطاع اجتماعي آخر يتأثر بانشطة الشركات الاجنبية ، هو قطاع التدريب المهني ، الذي يمكن ان يقوم المستثمرون به على الفور وتدريب سكان البلاد النامية هو كما نعلم امر اساسي لضمان استمرار الجهد ودوام النتائج ، اذا ما شرع في تنفيذ برنامج لاستغلال الموارد القومية افضل استغلال . واذا ما اراد البلد المضيف ان يسهم حقا في جميع خطوات الانتاج والتوزيع التي يتضمنها استغلال الموارد الطبيعية ، فلا بد ان يكون لديه عاملون وظيفيون موهولون ، فضلا عن احتفاظه بالسيادة الدائمة . وقد اشترطت بعض البلاد النامية على المؤسسات الاجنبية بقوة انقائون ان تقوم بتدريب العاملين المحليين . وقد افردت بعض البلاد النامية الاخرى نصا مكتوبا بذلك في الاتفاقيات الاستثمارية او التعاونية . واذا ما ثبت هذا الاجراء ، واصبح اجراء عاما ، فان الشركات الاجنبية يمكن ان تقوم بدور قيادي خصوصا في التدريب التقني والاداري والتجاري والصناعي .

وليس هذا بالهمة المهنية . ويمكن ان نتخذها ذريعة لقلب « تناقض ليونتييف » الشهير الذي يقول بان تفوق البلاد المتقدمة في شؤون الصناعة لا يرجع الى مواردها الرأسمالية ، ولكن الى القوة البشرية الموهلة التي تملكها . وحالما نتوقع ظهور قوة من العمالة الماهرة في البلاد النامية فان بنود الصناعة تصنع لها رؤيه مختلفه عن ذلك الى درجة كبيرة ، وتبعاً لذلك يمكن التفاوض في أنواع أخرى من الارتباطات .

ويمكن ان تقدم الشركات الاجنبية الموهنة بتشجيع مشروعات التدريب او البدء بها عن طريق الاستثمار المباشر . ولقد أوضح المجتمع الدولي تماما ان الاستثمار الدولي الخاص هو جزء ضروري من استراتيجية التنمية . وقد أعلنت بلاد العالم الثالث انها ستستخدم « اجراءات مناسبة لدعوة رأس المال الخاص الاجنبي ، وتشجيعه ، والافادة منه ، آخذة بعين الاعتبار الجهات التي يتلمس فيها رأس المال ههنا ، واضعة نصب أعينها لاجتذابه أهمية الظروف التي تؤدي للاستثمار المستمر » .

ومن حيث التكنولوجيا تواجه البلاد النامية صعوبتين :

الاولى ، وهى الأكبر ، هى اعتماد هذه البلاد على الاجراءات التى تتخذ فى الخارج ، خصوصا بواسطة الشركات الأجنبية التى تملك القدرة الكبيرة على اختراع وتطبيق الأساليب الفنية اللازمة للتوسع .

والصعوبة الثانية ، التى تبدو أقل أهمية لأنها أقل وضوحا ، هى ما يمكن أن نطلق عليه اسم « عدم الثبات » ، أى عدم ملائمة التقنيات او المنتجات التى توردها الشركات الأجنبية من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمبلد المضيف .

ومن الواضح أن حل هذه المشكلة الثانية ينحصر فى القيام باختيار أكثر دقة . على ضوء الظروف المحلية ، وعلى أساس المعرفة التقنية اللازمة . ويمكن ان تصل البلاد النامية الى الكثير من هذه المعرفة بشكل آلى اذا استطاعت أن تتغلب على العقبة الكبرى التى تعوق تقدمها ، وهى افتقارها للاستقلال التكنولوجى ، وبدلت تحل المشكله الاولى . ولكن من الصعب الحصول على الخبرة اتقنيه واتجارية والصناعية بسبب تكلفتها ، وبسبب الحماية والسرية وغيرهما من العوائق الاخرى التى تحيط بها .

ويجب أن تكون اقامة نظام اقتصادى دولى جديد مصحوبا أيضا باعادة النظر فى براءات الاختراعات بهدف جعله أقل تقييدا ، بينما يستمر فى حماية المخترعين . هل يعد ضربا من الوهم أن نأمل فى انشاء مصرف عالمى للبراءات التقنية آخذين هذا الهدف بعين الاعتبار ؟ ويمكن أن تودع المؤسسات العامة فى هذا المصرف البراءات التى فى حوزتها أو التى قد تحصل عليها ، وخاصة البراءات المحققة للهدف ، حتى تستطيع البلاد النامية أن تفيد منها . ويجب أن يتوافق كل من القسانون الدولى والنشرى الداخلى للبلاد الخاص بالملكية الصناعية والفكرية والتقنية لحاجات النظام الاقتصادى الجديد ، وأن يكون من المحتم على الشركات الأجنبية ، كأم طبيعى ، أن تنقل التقنيات الجديدة التى تبرز من خلال أبحاثها المتواصلة الدائبة .

ان المشكلتين اللتين سردناهما هما سببان وجيهان لاقتراح سن تشريع سلوكى . للشركات الأجنبية ، يطفى كل أنشطتها التى تقوم بها داخل تخوم البلد المضيف ، أو التى تؤثر فى الظروف المساندة فيه . وسوف نحصر كلامنا هنا فى إيضاح ضرورة القيام بالاجراءات الخاصة بالسياسة الاجتماعية والتشريع الاجتماعى .

ان تشريع السلوك الطيب للشركات الأجنبية معرض للنقد الشديد اذا لم ينص على نظام تفتيشى داخلى ودولى لتأمين احترام التشريع الاجتماعى للدول المضيفة . وحتى اذا افترضنا أفضل الأمور - أى اذا لم يتضمن التشريع هذا النص - فلن يكون للتفتيش أثر فعال ما لم يوجد نوع من السلطة مسئولة عن تنفيذ هذا النص . وهنا يجب أن نؤكد الدور ، الذى لا مناص منه ، الذى يمكن أن تقوم به النقابات العمالية والاتحادات المهنية فى اجراءات التفتيش ، للاشراف على الشركات الأجنبية على كل من المستوى المحلى والمستوى الدولى .

● النقابات العمالية والاتحادات المهنية

تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي التزمت بها الدول لتأمين ميثاق سنة ١٩٦٦ « حق كل انسان في ان يوسس نفايات عمالية ، وان ينصمم الى النقابة العمالية التي يختارها ، على ان يحصص فقط لاحكام المنظمه المعنيه ، حتى ينمى ويحصى مصالحه الاقتصادية والاجتماعية . ولا تفرض اية قيود على ممارسه هذا الحق الا تلك التي يشرعها القانون ، التي هي ضرورية في مجتمع ديمقراطى من اجل صالح الامن القومى او النظام العام او لحمايه حقوق الاخرين وحرياتهم » .

وعلى الرغم من هذا الاعلان فهناك القليل جدا من البلاد النامية التي نجد فيها نقابات عمالية في كل نوع من قطاعات الاقتصاد . واذا تواجدت النقابات فاهيا لا نكون في الغالب من القوة او الاستقلال او التمثيل الكافى تمكناها من القيام بدور فعال حقيقى في انشاء نظام اقتصادى دولى جديد .

وفى سنة ١٩٧٢ اثار المدير العام لمنظمة العمل الدولية الاهتمام بالمشكلة فى تقريره الذى رفعه الى مؤتمر للعمل الدولى . وحدد فيه اهداف منظمة العمل الدوليه فى هذا المجال : ويشير التقرير الى ان الحكومات تميل فى الغالب لان ترى فى الحركة النقابية العمالية مجرد أداة سياسية او مصدرا لتهديد سياسى . وفى معظم الاحوال تعبى النقابات اعضاءها من بين فئة قليلة نسبيا من العمال فى قطاع صناعى حديث فحسب ، وبسبب ذلك يكون مجال نشاطهم محدودا . ويتساءل التقرير هل من واجب منظمة العمل الدولى العظيم الاهمية ان تمد يد العون للنقابات حتى تصل الى حل لهذه المشكلات .

وعلى ذلك يكون اول هدف هو تشجيع انشاء منظمات للعمال وتطويرها فى المناطق التي لا تتواجد فيها . وسوف يشمل هذا الجهد القطاع الزراعى ، اذ اننا نعرف انه فى العالم ككل يعيش شخصان من كل ثلاثة أشخاص فى البيئات الريفية ، وتزداد هذه النسبة فى البلاد النامية . ونحن ندرك أن الظروف فى الريف اقل ملائمة لانشاء نقابات للعمال عنها فى المدن ، ولذلك نستطيع ان نقدر حجم المهمة . وقد وافق مؤتمر العمل الدولى على توصية بشأن منظمات للعمال الريفيين ، ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الهدف الاساسى منها هو تشجيع نمو مثل هذه المنظمات عن طريق اجراءات تتخذها البلاد نفسها فى مجالات : التشريع ، والمؤونة المالية ، والاعلام ، والتعليم .

ويقع على عاتق نقابات العمال مسئولية تشجيع انشاء تعاونيات ومؤسسات اخرى لمساعدة الفلاحين والحرفيين ، الذين هم غالبيتهم فى حال من الفقر يعجزهم عن زيادة انتاجهم وتسويقهم ، وعن ان يرفعوا من مستواهم المعيشى . ويمكن ايضا ان تقوم نقابات العمال بدور فريد فى التربية الاجتماعية من حيث ضبط النسل ووقاية البيئة . وهى فى بلاد كثيرة ، عوامل حاسمة فى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعدات . وفى تادية وظيفتها الخاصة بحماية مصالح العمال تستطيع ان تكون خير ممثل يقظ لهم فى التفاوض مع الشركات الأجنبية .

ونحن نؤكد دور العمال ، اذ ان من الاهمية بمكان ان نفحص فى العلاقة بين نشوء الحركة العمالية وظهور نظام اقتصادى دولى جديد . لقد احس الناس فى القرن الماضى الظلم الاجتماعى الذى كان مظهرا لعلاقات الانتاج بعد « الثورة

الصناعية » ، وأصبحوا يدركون في السنوات الحديثة عدم التكافؤ الاقتصادي بين البلاد الصناعية والبلاد النامية التي يمكن أن توصف « بالشعوب البريوتارية » . ان العامل المشترك بين تاريخ المنظمات العمالية وظهور نظام اقتصادي جديد هو ادراك العلاقة غير العادلة وغير المتكافئة بين الاغنياء والفقراء . وقد كان رد الفعل في كلتا الحالتين واحدا : التحالف بين أولئك الذين أدركوا انهم عاجزون عن ان يجدوا تحسينا في الموقف وهم فرادى ، وقرروا ان يتضافروا حتى يعوضوا عن نقص مكانتهم بالتفوق العددي . وفي كلتا الحالتين فان ما كان ينبغي القيام به هو خلق الظروف التي تهيء للمناقشة بين الاطراف ، وأن تيسر المفاوضات بينهم على قدم المساواة ، وبذلك تصبح المفاوضات الجماعية هي الوسيلة المفضلة للمضي في البحث عن نظام اقتصادي دولي جديد .

أداة ضرورية

عقد للتضامن

يجب أن يقوم النظام الجديد على أساس عقد اجتماعي لا يتجسد في ميثاق ، لأن هذا يستلزم تنازلات مهما وصل حد الكرم فيها ، ولا حتى في اتفاقيه ، لانها تتطلب امتيازاته . ان ما نود الوصول اليه هو نظام لمناقشة بين الاطراف ، نملئهم من أن يبحثوا بها في تحديد أهدافهم ، ووسيلة عملهم ، وتقرير التزامهم المشتركة . فإذا ما نجحنا في الوصول الى ذلك فمن الممكن أن يقوم التضامن .

لقد كان الاعلان المؤيد لنظام اقتصادي دولي جديد دعوة للعادلة ، وعملا من صنوف الايمان والثقة . وقد حان الوقت الآن لتخطيط المستقبل .

والحوار القائم بين الشمال والجنوب يضع ركيزة للامل في أننا قد نكون سائرين نحو عقد أو تضامن ، لأن المفاوضات قد بدأت اخيرا بين الاطراف ، ولكن هذا مجرد بدايه فحسب .

ويعرض النظام الاقتصادي الدولي الجديد على كل دولة وكل شعب مشكلة أساسية . انه تخطيط عظيم مثل ذلك الذي يمكن أن نقوم بتنفيذه بنجاح ، اذا ما عملنا معا على تحديد أهداف معينة واضحة وبسيطة ، لا يمكن التعبير عنها بالنص فقط على ثمن برميل من البترول . ان المصياغة اللفظية لهذه الأهداف يجب أن تتضمن ان حدا ادنى من الرفاهية امر ضروري لكي يعيش الانسان حياة طيبة ، وان أول ما يجب أن نهتم به هو سعادة الجميع ، لا سعادة قلة قليلة فقط ، وأن تقدمنا وكرامتنا يتوقفان على ارادتنا لتأمين العدالة للجميع ، وأن الفقر يهدد الخير في كل مكان ، وأننا والحرب تدق دائما بمخالبها على الابواب لا نستطيع أن ننسى أن حالة السلام النسبية التي نعرفها هي حالة زلقة قلقلة . وكل هذا يعنى وجوب التضامن . بيد أننا أصبحنا نستعمل الكلمة بمعنى « مبدأ » ، أى مفهوم خلقي . ولسوء الحظ ترتفع غالبا فوق المبادئ حتى لا نضطر الى الالتزام بما تأمر به ، أما من حيث المفاهيم الخلقية فلا يفكر أحد في هذه الأيام تفكيراً جدياً في أن يتخذها معايير للسلوك في العلاقات الدولية . ولذلك أقترح وجوب اعتبار التضامن موضوعاً للعقد . نحن بأشد الحاجة الى عقد للتضامن يجعلنا قادرين منذ الآن على أن نحدد ، عن طريق المفاوضات، اطارا لعاون مسئول .

قيمة وضع معايير لمبادئ التضامن

لا يعتبر جميع الناس أن التمسك بالمبادئ التي تحكم التضامن امر ملزم . ويرى البعض فيها مجرد سلسلة من واجبات أخلاقية . فهل للقرارات التي تعبر عن تلك المبادئ قوة وضع معايير ، وإذا كان الأمر كذلك فالى أى حد ؟

ويبدو أن هذه المجموعة من المبادئ لا تنطوى على أية قيمة أكثر من القرارات التي تنضمّن هذه المبادئ .

ولأن هذه القرارات ليست مصاغة على شكل بنود لأية اتفاقية فهي ليست ملزمة بالشكل الذي تكون المعاهدة فيه ملزمة ، وعلى أية حال فإن المعاهدة لا تسرى الا على الدول التي صدقت عليها فقط . وبذلك تكون القرارات مجرد توصيات تشكل تعهدات خلقية ، أكثر منها تعهدات قانونية .

واقعد عكست الممارسة الدولية التغير الملحوظ الذي حدث في صياغة نصوص القانون الدولي في عالم تضاعف فيه بسرعة عدد الدول أربع مرات ، مما نتج عنه تكوين مجموعات لها خصائص اقتصادية واجتماعية وفكرية يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا . وقد أصبح من المألوف أن نحدد المواقف بوضع قرارات علينية ، وبأن نصوص البنود على شكل برنامج ينفذ أكثر منه على شكل احكام يلتزم بها . وهكذا تعلن بعض القرارات معايير سبق أن اقراها جزء كبير من المجتمع الدولي . انها لا تخلق أى التزام ، وإنما تعبر عنه . وقد قام العرف والعادة بعمل جديد على المستوى الاقليمي والدولي . فمثلا أصبح حق الدولة في تامين ممتلكات الاجانب عملا مشروعا لا يواجه اية تحديات .

ومن جهة أخرى وضعت قرارات أخرى مبادئ للمستقبل لا تعتمد على أى مبدأ سابق استحدده العرف والعادة . ومن الصعب ان نذكر الى أى حد يمكن اعتبارها ملزمة . ومثل هذه القرارات تتكاثر في المجال الاقتصادي والاجتماعي تماما ، وفي بعض الأحيان لا تعالج هذه القرارات المعايير الخلقية التي يجب أن تراعيها دولة معينة فحسب ، ولكنها تعالج أيضا اشكالا معينة من المونة المادية التي يجب أن تقدمها . ومن الصعب أن نعتبر هذه القرارات أوامر مشروعة ، ويثبت صحة ذلك اثباتا كافيًا اجراءات متابعه القرار في خطة التنمية الثانية . وعلى درجة مماثلة من الصعوبة يكون اعتناق الرأي بأن هذه القرارات لا تشكل قوة إلزام على أى نحو .

وإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن نخلص في بعض الحالات ، الى أن القرارات الخاصة بانشاء نظام اقتصادي جديد تقوم بدور وضع المعايير ، ولكنها ليست بناءة بعد ، لأنها لا تذكر شيئًا عن الاجراءات ، ولا تحدد من حيث الشكل للمؤسسات القائمة مجالات خاصة بالأهلية والاختصاص .

ويمكن في المستقبل القريب عقد اتفاقيات مفصلة عن مسائل مختلفة ، مثل معاملة الشركات الأجنبية ، ونقل العلم والتكنولوجيا ، ومظاهر معينة للعلاقات التجارية ، مثل تصميم الافضلويات التعريفية ، وحماية البيئة ، وأحواض البحار والمرافئ ، وغير ذلك .

ان التضامن الذي هو المتطلب الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يتعارض مع السيادة . انه بين حدودها ، فهو من جهة يلزم الدولة بأن تأخذ بعين الاعتبار

مصالح الدول الأخرى ، عند ممارسة سيادتها . ومن جهة أخرى يجعل لزاما على الدولة أن تسهم إسهاما حقيقيا وفعالا ، خصوصا عن طريق التعاون ، في انشاء نظام اقتصادي جديد وأفضل . والنظام الجديد يكون نظام تعاقد ، والاتفاقية التي تحدده تكون عقد تضامن ، تتعهد بموجبه الأطراف الموقعة عليه بأن تبشر ، كل فيما يخصه ، وفي مجال معين من العمل ، تطبيق المبادئ الأساسية التي تحددها الجمعية العامة لهيئة الأمم في النصوص التي تعرض انشاء نظام اقتصادي دولي جديد اذ بينما تثير فكرة النظام الجديد تطلعات كبيرة فانها يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بين الحين والحين ، اذا اتخذت خطوات في ذلك الاتجاه بمجهود من الارادة والعزيمة ، لا نتيجة للصدفة أو الظروف الموقية .

وهكذا ، في استقلال الموارد الطبيعية التي يشترك فيها بلدان أو أكثر ينبغي على كل دولة أن تتعاون على أساس نظام من المعلومات ، والاستشارات المسبقة ، حتى يمكن الوصول الى أقصى حد من الانتفاع بهذه الموارد ، دون الاضرار بالمصالح المشروعة للدول الأخرى . وبالمثل في حالة المجموعات الإقليمية يجب تأمين الدول من حيث أن يكون لسياسة المجموعة الاعتبار الكامل لمصالح البلاد الأخرى وخصوصا بلاد العالم الثالث . وبالإضافة الى ذلك يجب أن تمتد ممارسة منح أفضليات تعريفية غير متميزة وغير متعاقبة الى التجارة الدولية التي ينبغي أن تساس بحيث تأخذ بعين الاعتبار لدرجة أكبر حاجات البلاد النامية ، على أساس المصلحة المتبادلة ، والارباح المتعادلة ، وتبادل أفضل المعاملة للشعب .

وهذا هو الميدان الذي يمكن أن يقوم فيه عقد التضامن بين الدول . ان شروط الالتزامات كثيرة ومختلفة . انها تتضمن الاسهام في انشاء نظام جديد حتى يمكن التوسع والارتقاء بالنمو المحدود للاقتصاد العالمي ، وتنمية التجارة الدولية بحيث نؤمن تبادل المنتجات الأولية بأسعار ثابتة ومربحة وعادلة ، ودفع تحقيق نزع السلاح التام ، حتى يمكن استغلال الموارد التي تطلق من هذا العقال في التنمية ، وباختصار الوصول الى اقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر معقولة وأجل عدلا .

وسوف يقوم عقد التضامن بطبيعة الحال على أساس شروط من المساواة ، وينفذ تبادل الالتزامات التي يتضمنها العقد بروح من التعاون . وتقع على عاتق الدول الآن مسئولية التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية ، ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم كله ، وبخاصة في البلاد النامية .

عقد التضامن وسياسة التعاون

هناك وجهان لهذا الشكل الخاص من التضامن . ويعتبر في بعض الأحيان أمرا اختياريا محضا : حق للمشاركة في تعاون اقتصادي بصرف النظر عن أية اختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حق الانضمام الى منظمات للمسلمين حق الاسهام في تعاون إقليمي جزئي ، وإقليمي ، واتحاد أقاليم . وفي بعض الأحيان يعبر عن هذا بشكل أكثر حتمية والزاما ، ويعد أمرا واجبا ، يختلف في طبيعته تبعا لأطراف عقد التضامن . ان عقد التضامن يمتد في مداه الى أبعد من التعاون . ان التعاون ممكن دون تضامن ، ولكن التضامن يشمل التعاون .

وقله يبدو أن الالتزام بالتعاون يكون واجبا أضخم بكثير بالنسبة للبلاد المتقدمة . أنها تتعاون أولا مع البلاد الأشد فقرا فى انشاء وتقوية وتنمية بنياتها الأولية العلمية والتكنولوجية ، وأنشطه بحوثها العلمية والتكنولوجية ، حتى تساعد فى توسيع اقتصادياتها وتغيير أشكالها . ونتيجة لذلك من المحتمل أن تحاول البلاد المتقدمة زيادة حجم التدفق المالى من المصادر الرسمية إلى البلاد النامية ، وتحسين بنودها وظروفها .

ويجب أن تتخذ اجراءات على ضوء عقد التضامن ، لتحسين محتوى المشروعات التقنية التعاونية ، وتوضيح أهدافها الاجتماعية . ويجب أن تخطط بشكل أفضل، حتى تتمكن البلاد من التحكم فى مواردها المحلية ، وأن يعطى نوع التدريب الذى يمكن الناس حقا من أن يصبحوا أسيادا لمصائرهم ، وأن يستوثق من أن تستثمر الجهود بحيث تهدف الى صالح أكبر عدد من الناس ، ومثل هذه المشروعات تحقق متطلبات عقد التضامن اذا لم تقف تكاليفها حائلا دون ذلك .

ماذا يمكن أن تصل اليه تكلفة خط حديدى يربط بين زامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة اذا حسبت على أساس الاسعار الدولية السائدة الآن ؟ هذا سؤال جدير بأن يطرح . ولكن هنا أيضا يجب أن تدرس الاجابة فى اطار عقد للتضامن يشمل تقريبا ماليا لالتزامات الطرفين المعنيين .

وليس التعاون « عملا جيدا » الا من ناحية انشاء وظائف لخبراء دائمين فى المجالات الاقتصادية بتطلعات قلقة للتنمية ، ولذلك فلا يكون له أى معنى على الاطلاق ما لم نأخذ فى الحسبان الظروف الفعلية القائمة التى تسود كلا من البلدين ، ويكون من المستطاع تحقيق التقدم عن طريق تجميع الامكانيات الممكنة توحدها .

ومع ذلك فان مثل هذا التضامن عن طريق التكمال ليس كافيا لى يؤدى للحلول المرغوبة . وكذلك يجب أن ينظم التضامن عن طريق التماثل . فتمائل الثروة والظروف والمعايير والبنيات مثلا يمكن من انشاء اتحادات للمنتجين ، تسند قوة العالم الثالث فى التفاوض مع البلاد الصناعية ، فى حين تضع فى الوقت نفسه أساسا على درجة كبيرة من الاهمية للمعونة المتبادلة . والله لامر يثير الاسى أن المواقف الاجتماعية على قيام مثل هذه الاتحادات لم تتحقق فى الاجتماع السابع الخاص للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة .

وقد بين مثال حديث كيف أنه من غير وجود روابط لمؤسسات قائمة مسبقا فان البلاد الافريقية وبلاد البحر الكاريبي والمحيط الهادى التى عقدت معاهدة لومى مع الوحدة الاقتصادية الأوروبية استطاعت أن تشكل قضية مشتركة ، وتحصل على نتائج كبيرة على هيئة نظام لتثبيت ايراد الصادرات ، وزيادة التعاون المالى والتقنى . ولكن تبقى الحقيقة الواقعة ، أن معاهدة لومى لم تصبح بعد نافذة المفعول .

وكما أشار رئيس الاجتماع السابع الخاص للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فان اتحادات المنتجين المصدرين يقدمون للبلاد النامية اطارا مناسبيا لتوحيد الخبرة فى مجالات الانتاج والتجارة بهدف زيادة مقدرتهم الجماعية على مقاومته قوى سوق المواد الخام الذى يسيطر عليه المشترون . وسيكون لهم فى المستقبل دور رئيسى يقومون به لتحديد الاسعار وتنظيم العرض والطلب العالميين .

ولكن التعاون بين بلاد العالم الثالث يجب أن لا ينحصر في التكامل الاقتصادي الذي يجب أن تعمل للوصول اليه بإجراءات الخطوة فالخطوة ، لإنشاء مناطق تجارية حرة ، واتحادات جمركية ، وما يتبع ذلك من أسواق مشتركة . ويجب أيضاً أن يأخذ التعاون شكل زيادة كبيرة في الروابط الأفقية في معظم القطاعات الاقتصادية ويمكن تنظيمه حول محاور معينة مثل تنسيق مخططات التنمية ، وإنشاء بنسك استثماري للعالم الثالث ، وإدخال نظام نقدي خاص للبلاد النامية يهيأ بهدف التعاون مع الأنظمة الأخرى القائمة ، وإنشاء جهاز للحصول على التكنولوجيا والمعلومات ونقلها .

وقد كان القرار بإنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد غير المحازة الذي اتخذ في ليما في أغسطس سنة ١٩٧٥ خطوة في الاتجاه السليم ، ويمكن أن يخدم كمثال لما يجب القيام به . ويمكن أن يهدف التكامل من هذا النوع الى تأمين مصالح بلاد العالم الثالث في الدور الذي تقوم به كبلاد منتجة من جهة ، وفي دورها من جهة أخرى ، كبلاد مستهلكة لصادرات البلاد المتقدمة من المعيدات والمنتجات المجهزة .

ومع ذلك فيجب أن لا يتضمن التعاون والتضامن التزامات من جهة واحدة . فليس في الصالح المشترك للأطراف أن تدخل في إدارة الشؤون الدولية اتجاهها مائشياً (١) لا شعورياً للتمييز ، وفق نوع منحرف من الانقسام الثنائي ، بين أولئك الذين « يعطون » من جهة - والمفروض أن يكون عليهم واجبات يؤدونها - وأولئك الذين « يتسلمون » ، من جهة أخرى ، دون أن يخرجوا بشئ من التاريخ الاستعماري المساوي ، سوى مبررات للتفليس عن الشكاوى والانهامات في القرارات « الميثية بالصخب والفضب دون أن تعنى شيئاً . يجب أن نتخلص من هذا النمط السقيم ، ونرفض استغلال كل منا للآخر . وينبغي بدلاً من ذلك أن نعمل معا لكي نحدد الأهداف والالتزامات والمسئوليات التي يقوم فيها كل فرد بالدور المحدد له تماماً .

ومن الالتزامات التي يمكن أن تقترح لعقد تضامني وجوب مباشرة البلاد النامية تعهدات اجتماعية معينة ، ويمكن الحكم على نتائجها عند اتسام مشروع من مشروعات التعاون التقني إذا ما كان الهدف هو تنظيم مجتمع قرية من القرى ، وإمداده بما ييسر له حياة صحية أفضل ، أو إذا كان الهدف هو إدخال طرق للإنتاج أكثر عقلية . ان مثل هذه التعهدات تكون مبرراً كافياً للعمل الذي تقوم به الأطراف الأخرى ، وتكون دلالات المشروعات في هذا المجال أقل غموضاً مما هي عليه في الوقت الحاضر . وبذلك فإن استراتيجيات التنمية القومية التي تصمم تصميمها حاسماً بحيث تؤكد « الاعتماد على النفس » يمكن أن تتوقع الحصول على فائدة أكبر من التبرعات الجديدة التي سوف يكون إدخالها في المجال الجغرافي والثقافي أمراً أكثر يسراً وسهولة .

ومن وجهة النظر هذه نرى أنه إذا كان هناك ميدان خاص يحتاج بقوة الى عقد للتضامن فإن هذا الميدان هو القطاع الريفي ، إذ ينبغي أن نعيد التفكير في مشكلة

(١) الذهب السلي قال به ماني أومانيسراكس الفارسي ، الذي ينص على أن هناك مبدئين قويين

هما : النور وهو خالق ماضو خير ، والظلام وهو خالق كل ماضو شر (للترجم)

الزراعة لكي تحدد بنياتها ، وحدودها ومتطلباتها من حيث السكان ، والماء ، والتربة ، والمخضبات .

● التضامن والتركيبات الداخلية للدول

وسوف يؤثر مثل هذه العقد التضامني الذي نجد محتواه فعلا في الاتفاقيات والمعاهدات التعاونية ، أي في الالتزامات المتفق عليها اراديا ، مسائل جانبية كثيرة تؤدي حتما الى سلسلة جامعة من نتائج غير مباشرة . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد سوف يفوق الاتفاقيات . انه سوف يؤثر في التركيبات الداخلية للدول ، ويفرض قيودا اجتماعية وسياسية .

فمثلا سوف يحدث تدريجا تعديل في التركيبات الداخلية للبلاد النامية حتى تقل الاختلافات الاقليمية او القطاعية او الاجتماعية لدرجة محسوسة . ويجب ان لا يشجع أي اجراء متسرع يتخذ لدفع هذه العملية بنقل الاساليب التقنية التي صممت وهذبت اصلا للمجتمعات الصناعية الى البلاد النامية . لقد اثبتت الخبرة في الغالب أن مثل هذا العمل يؤدي الى استثمار مشوه وضائع وغير مربح .

انه لا محل للمقارنة بين التركيبات الاقتصادية الداخلية من وجهة النظر الجيوفيزية والديموجرافية والاجتماعية والتنظيمية والتكنولوجية . ان نمط التوزيع بين القطاعات الاولى والثانوية والثلاثية والملاقات بين الاستهلاك والادخار قد يختلف اختلافا أساسيا .

وقد كان للتقدم التكنولوجي تأثير سلبي على التركيب الاجتماعي للبلاد النامية من نواح كثيرة ، لسبب بسيط هو أن التقنيات الجديدة أدخلت دون تخطيط سليم ، وبهدف واحد فقط هو تكرار ما تم عمله من قبل في البلاد المتقدمة . ونتائج هذه المبادرة التي يعوزها التفكير السليم معروفة جيدا . وكما يشير التقرير الذي رجعنا اليه تعيش أقلية متميزة من السكان وتعمل في ظروف عصرية نسبيا ، ولكن الأغلبية لا تزال تعيش في عصر آخر وتستعمل أدواته .

ولا يمكن أن يقام نظام اقتصادي دولي ما لم تتحقق الديمقراطية في السلطة - كعامل ومحصلة نهائية - وبخاصة عن طريق اللا مركزية ، حتى يحظى كل فرد بالفرص الحقيقية في الاسهام في مزولة السلطة على كل مستوى في المجتمع . والطرق التي بها تتحقق هذه الديمقراطية ، والأشكال التي تتخذها ، سوف تختلف اختلافا كبيرا تبعا للناس المعنيين . ولكن يجب أن يكون بالإمكان تحديد الهدف بهذه الكلمات نفسها : « يجب أن تخضع البيروقراطية الخاصة والعامة لضبط اجتماعي . ويجب أن تسمح الاجهزة الاجتماعية بشفافية أكبر تمكن الفرد والمجتمع من أن يتحكموا في حياتهم الخاصة » .

ويجب أن أتوه في هذا الخصوص بحاجة كل فرد للتضامن مع نفسه . فمثلا ظهرت أخيرا ، خصوصا في البلاد الصناعية ، رغبة مشكورة للارتفاع بالعمل اليدوي وذلك بدفع أجور أعلى وأكثر انصافا لهذه الفئة من العاملين . ولكن هل هذا هو الطريق السليم الذي نتخذه ؟ هل يجب أن نرد الاعتبار للعمل اليدوي بمجرد أن

ندفع أجورا أعلى ؟ أم هل يجب أن نضفي قيمة مناسبة لعمل الانسان عموما بتمكينه من أن يصل الى وحدة متوافقة من العقل والجسم ؟ لا ينبغي أن تكون هناك بعض الفئات من الناس الذين يستطيعون أن يستمتعوا باسترخاء جسدى عن طريق الانغماس فى رياضات باهظة التكاليف ، فى حين نجد فئات أخرى يرهقها العمل العضلى الى درجة لا يبقى لديهم معها أية طاقة للقيام بنشاط أو ترويح عقلى ، وليس لديهم أى بديل الا أن يتقبلوا العبودية للسيكولوجية .

إن اعتبار العمل اليدوى اسهاما فى الاختراع والتقدم التكنولوجى يمكن كل فرد من تحقيق التوازن بين الجزئين من قدرته الابتكارية اللذين لا غنى عنهما .

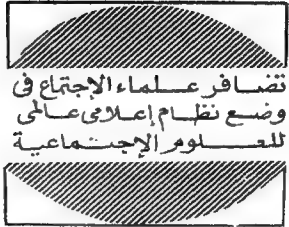
ويكون تحقيق التوحد بين العمل اليدوى والعمل الفكرى باستخدام الاثنين معا لصالح الفرد والتقدم الاجتماعى ، ويمكن أن يؤدي الى تحسينات أخرى تؤثر فى جميع مظاهر التعليم والتوظيف والصحة ونوعية الحياة . وإذا ما أدرك كل فرد شخصيا هذا التوحد فإنه يكون قد وصل الى عقد تضامن مع نفسه .

والخلاصة أن عقد التضامن هو تعبير عن ارادة سياسية جديدة ، تستمد قوتها أساسا من البيئة المباشرة والطبيعة الخاصة بكل بلد . انه يعنى رفض التسامح فى عدم المساواة الاجتماعية ، ومن ثم فهو يعنى بذل جهد مخلص مسئول ومخطط للقضاء عليه . انه يؤدي الى اسهام العمال فى الادارة . انه يضع عمل الرجال فوق عمل الآلات .

إن عقد التضامن وسيلة لقيام تنظيمات اقليمية متزنة على أحسن ما يكون الاتزان ويمنح البلاد المتجاورة الفرصة لتشجيع التبادل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . انه يمكن من تنظيم الهجرة على شكل محكم الترتيب .

إن عقد التضامن دولى . انه يضيف حياة جديدة على الاتفاقيات التعاونية التى يجب أن تساس الآن نحو أهداف نظام اقتصادى دولى جديد . انه يمدنا بالاطار الذى يمكن أن تقوم هذه الأهداف من خلاله . انه يمكن البلاد الصناعية والبلاد النامية من أن ترى لماذا هى بحاجة لأن تتناقش وتتجاوز حول نقاط محددة تمام التحديد .

إن عقد التضامن هو حقا وسيلة لتشريع معاضات جماعية بين المنتجين والمستهلكين للمواد الخام . انه يؤمن التصنيع المنظم للعالم ، وقيام كل فرد بدور مسئول ومتطور فى هذه العملية ، وقبوله لتحويل السلطات التى تماثل فى آخر الأمر الامكانيات والتركيبات الحقة . وباختصار الى عقد التضامن يضع العلاقات بين الأفراد والشعوب والأقوام على أسس معقولة وسليمة .



● ● ان اولئك الجديدين الذين يبدون كالعالمين اليوم في حين انهم ياملون ان يصبحوا منظمين نشطاء في الغد يبرزون في تصورهم جهازا عالميا موحدا - ان لم يكن مركزيا - « لربط عقول العالم معا » .
ه . ج . ولز

فكرة دائرة معارف عالمية دائمة

لقد وردت على مر القرون عدة اقتراحات لفكرة تجميع كافة أنواع المعرفة داخل « مجمع اعلامي » دولي . ولقد كان يبدو دائما امكان القضاء على الكثير من مشكلات الانسان لو كان هناك طريقة لتنسيق العديد من مصادر المعلومات الموجودة ، مثال ذلك اقامة بنك ضخم للبيانات اتي شكل جهاز يسمح باستقبال اى سؤال علمي والاجابة الفورية عليه وذلك بملخص شامل غير متحيز لكل ما هو معروف عن هذا الموضوع . ولقد ادلى كوشين (١٩٧٢) في عرض له لتلك المقترحات بأن كبار المفكرين منذ عهد الانجيل قد شكوا من عدم استخدام حكاهمسم الا لجزء ضئيل من الحكمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتواجدة في ايامهم ، ذاكرين ان الانجيل كان توحيدا للحكمة السائدة في عصره .

ومهما كان مدى صدق هذا التعليق عن وظيفة الانجيل ، فقد قام عدد من قادة المفكرين ، مثل بيكون وديديروت وليبنيز ، بمحاولات لتركيز كل أو بعض المعرفة العلمية والفلسفية في وقتهم .

الكاتب : والف آدم

مستول الاعلام الخاص بالعلوم الاجتماعية بجامعة للدينسة
بلندن ، ومقرر مؤتمر الشبراء الخاص بمشكلات ومخططات
ادماج العلوم الاجتماعية فى اليونيسيت (نظام الاعلام العلمى
العالمى التابع للأمم المتحدة) .

المترجم : الدكتور بدو الدين على

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة اويزليل بالولايات
للصحة .

ونجد فى الحقيقة أن النمو السريع للنشاط العلمى بعد حوالى عام ١٨٥٠ هو
الذى بين الحاجة الى توحيد المعرفة ، ولقد ورد منذ ذلك الحين عدد من المقترحات
الهامة لتجميع مصادر ومستودعات المعرفة العالمية . وهذا النوع من المشروعات كان
يبدو حتى وقتنا الحاضر كأنه مجرد أحلام « اليوتوبيا » . غير أن الحال قد تغير خلال
السنتين القلائل الماضية ، حيث أصبح جهاز الاعلام العلمى حقيقة واقعية . ويهدف هذا
المقال الى وصف العديد من المقترحات الواردة فى الماضى ، كما يهدف الى النظر فى بعض
الاقحامات المحتملة للعلماء الاجتماعيين فى اجتماع دولى حديث نوقشت خلاله مدى
امكان تواجد جهاز اعلام عالمى للعلوم الاجتماعية .

● كتابات الجمعية الملكية

لقد قامت إحدى المحاولات العلمية الأولى لتنظيم تدفق المعلومات العلمية على يد
الجمعية الملكية بلندن فيما بين سنة ١٨٥٨ وسنة ١٨٦٤ بأعداد منشور يتضمن « قائمة
بمناوين المذكرات العلمية الواردة بالدوريات العلمية فى جميع اللغات » . وعلى الرغم
مما فى هذا المنشور من مغامرة مثيرة فإن فيه - على حد قول مورا (١٩٥١) - عيبين
أساسيين أعجزاه عن التغلب على المشكلات الناجمة عن الكمية المتزايدة من المادة
العلمية . ويتلخص العيب الأول فى اقتصار تلك القائمة على الدوريات ، مما يعنى على
سبيل المثال استبعاد أعمال داروين ثلثاها لأنه نشر نتائج أبحاثه على شكل كتاب .
أما العيب الثانى فهو فى ترتيب القائمة على هيئة دليل للمؤلف ، مما يجعل التعرف
من خلاله مقصورا على العلماء المعروفين فقط . وعليه فإن مؤلفات عالم مثل مثل

الذى لم يكن معروفا في ذلك الوقت) لم يكن من الممكن استرجاعها الا اذا وجد دليل الموضوع بالاضافة الى دليل المؤلف . وللتغلب على تلك المصاعب وعلى غيرها قامت الجمعية الملكية عام ١٨٩٦ بمقد مؤتمر دولي بهدف استخراج قائمة اخرى يمكن جمعها على اساس من التعاون الدولي ، وتكون شاملة لكافة انواع الوثائق العلمية ، كما تحتوى على كلا الدليلين الخاصين بالمؤلف والموضوع ، وبحيث تظهر بصسفة منتظمة طوال القرن العشرين . ولقد أسفر عن ذلك المؤتمر منشور باسم القائمة الدولية للمادة العلمية استمر في الظهور حوالى عشرين عاما الى أن توقف لعدم وجود ميزانية .

● أسلوب دائرة المعارف

ظهر بعد ذلك أسلوب آخر في توحيد المعرفة انعكس في سلسلة من البحوث قدمها هـ. ولز فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٨ . ولقد كان جوهر نظامه أن يصبح « دائرة المعارف العالمية » (ولز ١٩٣٦) ، على أن تحتوى مختارات ومستخرجات ومقتبسات مجمعة في عدة مجلدات ، ومعتمدة من القادة المختصين في كل مادة ، وممثلة لكافة الآراء على اختلاف ألوانها . وقد رأى ولز في دائرة المعارف هذه مصدرا معياريا للمعلومات في خدمة المدارس والجامعات من ناحية ومركزا لتجميع ما يجرى انتاجه في تلك المعاهد من ناحية أخرى . كما أشار ولز الى احتياج هذا العمل الى المراجعة المستمرة حتى يمكن تنميته نحو « جهاز عالمي جديد لتجميع وفهرسة وتلخيص واطلاق المعرفة » . بحيث لا يصير منافسا للجمعيات بقدر كونه ملحقا اضافيا لتنسيق أنشطتها التربوية على النطاق العالمي » (ولز ١ ، ١٩٣٧) . وكان في اعتقاد ولز أن تلك الموسوعة « سوف تؤدي دور انجيل غير ملزم لخضارة العالم » ، كما ستجمع عقول الرجال على تفسير عام للواقم (ولز ١٩٣٦) . وعلى الرغم من أن الموسوعة العالمية لم تتحقق فإن تصورات ولز قد تأيدت في العديد من المشروعات الاخرى مثل «مجموعة موسوعة الاعلام العالمي » (كوشين ١٩٧٢) « مجموعة المراجع العالمية » (دى جرازيا ١٩٦٥ و ١٩٦٧) .

وفي الوقت الذى كان ولز يعمل فيه لتنمية الموسوعة العالمية كانت مجموعة من فلاسفة العلم (وعلى رأسهم أونيثا وروولف كارناب) تعمل في تدعيم حركة تماثل في أهدافها ما يسعى اليه ولز . ولقد أصبح المذهب الذى ساندته تلك الحركة معروفا باسم « العلم الموحد » ، وكانت الآراء خلف هذه الحركة ممثلة لمجموعة من أصحاب مذهب الوضعية المنطقية الذين ينتمون الى دائرة فيينا . ولقد اتخذ افراد تلك المجموعة وجهة نظر كلية نحو العلم آمليين في توليف الاتجاهات العلمية المتباينة ولكن بطريقة تبرر ما في المعرفة من فجوات وتناقضات . وقد نشرت على أثر ذلك سلسلة من المقالات مصحوبة بظهور العلم الموحد . غير أن العنصر الأساسى في كل هذا هو أن يصبح « موسوعة دولية للعلم الموحد » كعمل شامل للعديد من المجلدات التى تسكشف أسس العلوم المتنوعة بهدف ادماجهم في موزك للمعرفة العلمية بأسرها . فلم يكن المقصود من الموسوعة مجرد سلسلة من المقالات المرتبة ترتيبا أبجديا ، بل شيئا ما مثالا للموسوعة العالمية حاويا لسلسلة طويلة من الكتب مع فهرس تحليلي دقيق يسمح بتحديد مكان أى بند من المعلومات . ولقد كان في نية ثيراث (١٩٣٨) أن يصبح تكوين الموسوعة على شكل بصلة ، حيث يشكل المجلدان الافتتاحيان «القلب»

وتشكل سلسلة المجلدات المتعلقة بمشكلات تنسيق وترتيب العلم (الحاوية ضمن أشياء أخرى على منطق وتصنيف وتاريخ وسوسولوجية العلم) • « الطبقة » الأولى .
في حين تتناول « الطبقات » التالية المشكلات الأكثر تخصصا ، غير أن المشروع تدعى خلال الحرب العالمية الثانية ، ولم يظهر منه الا المجلدان الافتتاحيان (اللذان كانسا مكرسين لأسس وحدة العلم) •

ولقد أسهم في تلك الأجزاء التي نشرت ضمن آخرين كارل همبل ، وجون ديوى ، وأرنست ناغل ، وبرتراند راسل ، وتوماس كون • وكان كتاب « بنية الثورات العلمية » أحد العناصر الأصلية للموسوعة •

ومن المثير ملاحظة أن الطبعة الخامسة عشرة للموسوعة البريطانية (وهي الطبعة التي كثر الاعلان عنها) تبدو مسايرة للتقليد المتبع في المشروعات المذكورة ، وذلك في كونها مصممة في ضوء موضوعي منظم لجمال المعرفة الانسانية على شكل دائرة للتعلم أي موسوعة (أدلر ١٩٧٥ ص ٧) •

وعجيب حقا ان عددا قليلا من المخططين لمشروعات تجميع كافة المعرفة في مصدر واحد كان كل منهم فيما يبدو على دراية بأفكار الآخرين ، ومع ذلك أقدموا على معاودة اختراع النظام نفسه •

● طبيعة العلم المتغيرة

حتى الاهتمام بتوحيد نتاج البحوث العلمية بدفعة قوية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بسبب شيوع وازدياد الاعتقاد بأن هناك « أزمة في الاعلام » . بل انفجارا في الاعلام ، وبالرغم من عدم نجاح أحد في تصوير تلك الظاهرة أكثر من كونها « انفجار في المؤلفات » فقد صار هذا الاعتقاد تدريجا جزءا من الحكمة التقليدية لا في علم الاعلام فحسب بل لدى الباحثين في الميادين الأخرى أيضا • وكما كان على العلماء مجابهة الحجم المتزايد من المؤلفات كان عليهم التكيف مع التغيرات الانشائية الجارية في العلم لتمكينه من مواجهة الحجم المتزايد من المؤلفات ، وذلك بخلق مجلات جديدة وتسهيلات للبحث ، وتنمية المكتبات ومراكز البيانات وما الى ذلك • وسوف يتفق الكثير من العلماء مع وجهة نظر ج. د. برنال (١٩٦٥) في ان الوصول الى اكتشاف علمي جديد يكون غالبا أسهل من التأكد من واقع المادة المنشورة من أن مشكلة ما قد تم حلها بالفعل • •

ولم يقتصر الأمر على قيام تلك التعقيدات فحسب ، بل أصبح من الواضح أيضا أن تركيز الاهتمام بدأ يتغير في تنظيم العلم نفسه • ولقد كان نيراث (١٩٣٨) في الحقيقة من أوائل الذين أشاروا الى تلاشي الحدود العلمية التقليدية مستخدما ذلك لتبرير خلق موسوعة جامعة وشاملة •

وكان العلم خلال القرن التاسع عشر قد قسم الى ميادين تعتمد في تعريفها على أسس أكاديمية • وكانت النزعة الجديدة تتجه نحو أسلوب الإرساليات ، مما يتضمن تشكيل جماعات من أجل معالجة مشكلات معقدة (مثل تلك المتعلقة بمصادر الطاقة وأثر المرور على البيئة ومكافحة التلوث • ولما كان هذا العلم في أغلبيته متعدد الميادين

ويعتمد على اتجاهات ومجموعات مختلفة من الباحثين فيه أصبح من الضروري تنمية خدمات الاعلام ذات الطابع الارسالي لمواجهة الاحتياجات الجديدة وللتغلب على الصعوبات الناجمة عن اتساع وتنوع مدى خلفيات المشتركين في تلك الجماعات (مما قد يشمل كلا من العلماء والفنيين) .

هذه التغيرات التي أخذت مجراها في العلم وما تترتب عليها من عقبات في طريق الاتصال خلقت الوعي بالحاجة الى تنظيم وتنسيق نقل المعرفة على المستوى الدولي . وقد أثمرت محاولات الأفراد والجماعات السابق الاشارة اليها بالكثير من الأفكار والاقتراحات القيمة ، ولكن كانت هناك حاجة الى قاعدة أكثر اتساعا للضبط والهيمنة . وتحول الاهتمام الذي كان مركزا على توكيد كافة أنواع المعرفة الى تعاون لبلوغ هذا الهدف . ولقد أثار ولز (١٩٣٧ ا و ١٩٣٧ ب) نقطة هامة وهي أن الضرورة لم تكن مجرد التعاون بين العلماء فحسب بل الى نظام شامل يسمح بجلب خبراء المراجع (مثل أمناء المكتبات) كوسطاء في عملية الاتصال العلمية .

● الأسلوب الدولي

اتخذت خطوة هامة في اتجاه الأسلوب الدولي عام ١٩٤٨ عندما عقد المؤتمر الدولي للاعلام العلمي الذي كان الهدف منه « الدعوة لاجتماع المكتبات والجمعيات والمؤسسات المسئولة عن النشر والتلخيص وخدمات الاعلام من أجل فحص مدى امكان تحسين الوسائل الموجودة لجمع وفهرسة وتوزيع المادة العلمية » للجمعية الملكية ١٩٤٨ . ولقد نوقشت في ذلك الاجتماع كافة جوانب الاتصال العلمي مما نتج عنه قائمة مثيرة من التوصيات المتعلقة بعدة نواح مثل تمويل البحوث ، وتصميم وإدارة مجلة علمية ، والتعاون بين الهيئات القائمة بتلخيص المادة العلمية ، ومؤشرات أمناء المكتبات وضباط الاتصال ، وتوحيد نظم التصنيف والفهرسة ، وأثر حق الطبع على التدفق الحر للمعلومات . وبينما تعرض الكثير من تلك الموضوعات للمناقشة من قبل كانت هذه أول مرة يرتبط فيها بعضها ببعض على المستوى الدولي .

بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر الجمعية الملكية عقد اجتماع دولي آخر في الولايات المتحدة (الأكاديمية القومية للعلوم) . وهكذا تم للمرة الثانية جمع قادة العلماء وخبراء الاعلام معا . غير أن مدى الموضوعات التي نوقشت هذه المرة كان جدا . وكان جل اهتمامه مركزا على أثر تنمية الاعلام وطرق الاسترجاع على جهاز الاتصال للعلوم أكثر منه على الدورة الكاملة لتاريخ الاعلام التي كانت موضوع مؤتمر ١٩٤٨ . كما تميزت بحوث المؤتمر الثاني بكونها ذات صيغة نظرية ومبعث الإلهام لكثير من البحوث المتعلقة باحتياجات ومشكلات الاعلام التي أجريت خلال العقد الأخير .

ان المحاولات المالية للتعاون التي استهلتها تلك المؤتمرات أدت الى ما سماه روزسا ١٩٧٣ « بالمرحلة الكيفية الجديدة » في تطور نظم الاتصال العلمية . ولقد صار الاهتمام بتنظيم أجهزة الاعلام ينظر اليه الآن على أنه مسئولية حكومية (بل مسئولية مشتركة بين الحكومات) حيث يقوم بدور المحرك الأول لها هيئة اليونسكو .

● اثر منظمة اليونسكو

اهتمت منظمة اليونسكو منذ أول أيامها بمشكلات الاعلام العلمى . ففي عام ١٩٤٨ مثلا انعقد مؤتمر يتناول خدمات الفهرسة والتلخيص فى العلوم الحيوية ، تبعه فى العام التالى مؤتمر يتناول بتوسع متضمنات التلخيص العلمى . ولقد نتج عن كلا المؤتمرات اتخاذ اجراء ايجابى ، ولم يكن بمستغرب عام ١٩٦٧ أن تضامنت هيئة اليونسكو والمجلس الدولى للاتحادات العلمية فى اقامة لجنة مركزية لدراسة مدى إمكان خلق جهاز علمى للاعلام العلمى . ولقد تقدمت اللجنة بتقرير مستفيض (اليونسكو / المجلس الدولى ، ١٩٧١) انتهى الى توصيات باقامة شبكة منسقة لخدمات الاعلام . وباختلاف الوضع عن أغلب الاتجاهات السابقة نجد أن الهدف هنا هو التوحيد على المستوى الدولى أكثر منه للتغطية الشاملة . ولقد سمي النظام الجديد « يونيسيسست » وكان مصمما ليتألف مع العلم الموجه لتحقيق رسالة ، وليهيىء فى الوقت نفسه سبلا لفهم ومعالجة المشكلات الجديدة الناتجة عن المطالب المتزايدة للتقدم الى افروع الاتصال العلمى . وعندما نوقشت المبادئ العامة لليونيسيسست بصيغة رسمية - كما ورد فى تقرير الدراسة الاجرائية - وافق عليها واعتمدها أكثر من ثمانية وفود حكومية (اليونسكو ، ١٩٧١) .

إن فلسفة وأهداف برنامج اليونيسيسست قد تعرضت للافصاح عنها بالتفصيل (اليونسكو / المجلس الدولى ١٩٧١) ، غير أن بعض النقاط الرئيسية جديرة بالذكر هنا باختصار .

إن اليونيسيسست - كما ذكر سابقا - لم يكن يرى فيه نظام عالمى ، أى نظام رسمى متكامل سبق تخطيطه (مما يجوز توقعه من « العقل العالمى ») ، بل كان يرى فيه أنه شبكة دولية مرنة لخدمات الاعلام المتعاونة التى تم وصلها وتنسيقها خلال معايير مشتركة . وقد كانت المقترحات موجهة الى العلماء وخبراء الاعلام .

وبينما يشكل مثل هذا النظام هدفا بعيد المدى لليونيسيسست أمكن تخطيط خمسة أهداف محددة توجه نحوها التوصيات الخاصة بالبرامج والمشاريع والأنشطة . ويرمى الهدف الأول الى تحسين وسائل الربط الداخلى للنظم ، كما يهتم الى حد كبير - عن طريق استخدام وسائل المسح الفنية - بتحديد الانواع المتاحة لتسهيلات المراجع الببليوغرافية فى الدول المختلفة (حتى يتواءم خط أساسى للتنمية فى المستقبل) مع التوصية بالمعايير المتعلقة بتلك التسهيلات . ويدخل فى هذا السبيل اشياء من بينها ايجاز عناوين المجلات العلمية ، وصياغة المراجع الببليوغرافية ، والترجمة الحرفية (وتصنيفات الموضوع ، وعلامات الأجهزة الالكترونية) .

ويجته الهدف الثانى نحو تحسين أداء مكونات سلسلة النقل الاعلامى ، مشل المكتبات ، وعملية الاختصار ، وخدمات الفهرسة والترجمة . على أن يحقق ذلك بتحديد المستوى الأدنى للوظائف وللأداء ، وبإلبده فى اجراء البحوث التى ترمى الى مضاعفة فاعلية تلك الخدمات ، وبتنمية التحليل الاعلامى ومراكز البيانات التى قد تسمح بتفتيت (أو تفریق) المنشورات العلمية الى الجزئيات المكونة لها ثم إعادة تشكيلها حسبما يتطلب الأمر ، وذلك بمثل الطريقة التى يمكن بها فصل المسوح الاجتماعية لأشيف البيانات الى أسئلة منفردة حيث يمكن حينئذ تجميعها لاعادة تحليلها أو لإبتكار استبانات جديدة .

ويتضمن الهدف الثالث لليونيسيسست تنمية الموارد الانسانية الضرورية لتخطيط وإدارة شبكات الاعلام فى المستقبل . ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع المحررين على ضبط وتحديد ماهية المقالات التى تقبل للنشر ، وعلى القيام بدور أكثر نشاطا فى العملية الكلية للنقل الاعلامى ، وذلك بالتشجيع على تقوية الميل الى الوعى الاعلامى بين العلماء (بواسطة الاهتمام بقيمة استعراض أو انتقاد وضع الميادين المختلفة وتدريبهم على الطرق الفنية لإيجاد المعلومات وإيصائها) ، وتنسيق التعليم لاختصاصى المكتبات وعلماء الاعلام مع تشجيع البحث فى تلك الميادين .

ويهتم الهدف الرابع - وذلك بالتضامن مع الحكومات - بتهيئة السياسة التى ستوف تشجع على خلق شبكات الاعلام وعلى تميمتها بكفاءة ، فى حين يتجه الهدف الخامس نحو تقديم المعونة للدول النامية وذلك بمساعدتها على خلق حد أدنى لقواعد الاعلام العلمى - للمعلومات العلمية - وكذا بتنمية المشروعات الاستطلاعية بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة .

● نظام للعلوم الاجتماعية

وبمجرد افتتاح برنامج اليونيسيسست أصبحت الحاجة واضحة الى امتداد ذلك البرنامج الى العلوم الاجتماعية ، أو الى إقامة نظام مجهز بصفة أولية ليلاتم احتياجات العلوم الاجتماعية .

ولبحث مدى إمكان إقامة هذا النظام عقدت هيئة اليونسكو مؤتمرا للمخبراء فى مدينة فالسكير الفرنسية فى صيف ١٩٧٤ . وقد اشترك فى هذا المؤتمر خليط متنوع من ذوى الخبرات الداخلة فى نطاق العلوم الاجتماعية ، علاوة على بعض المتخصصين فى مشكلات الاعلام فى العلوم الاجتماعية حيث كان بينهم ممثلون للدول المتقدمة والدول النامية على السواء . ولقد شملت المناقشات مدى وأسعا من الموضوعات ، وبينما كانت آراء المشتركين متفقة بصفة عامة مع توصيات دراسة اليونيسيسست نجد أنها قد اهتمت بصفة خاصة بالسمات والمشكلات التى تواجه العلماء الاجتماعيين فى تحديد مكان المعلومات وفى توصيلها (اليونسكو ، ١٩٧٤) . ولما كانت الموضوعات التى تمت مناقشتها ذات دلالات معينة بسياسة العلم الاجتماعى فسوف يقدم بقية هذا المقال ملخصا لبعض الشعارات الرئيسية للمؤتمر مع مناقشة مدى صلتها بمجتمع العلوم الاجتماعية . وسوف يعنى بصفة خاصة بالحقيقة القائمة فى اختلاف الاعلام فى مجال العلم الاجتماعى عن أشكال للمعلومات العلمية ، وذلك فى عدد من الاعتبارات الهامة إذ أنه من الضرورى ومن اللازم بالنسبة لأى محاولة تسعى لتأسيس نظام عالمى أن تعتمد أساسا على الدراية بتلك الاختلافات .

وبالرغم من أن اصطلاح « معلومات العلم الاجتماعى » قد استخدم عدة مرات دون القيام بتعريفه فإنه يمكن أن نرى هذا المصطلح مؤشرا لكافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الإنسانى ، أو نرى فيه أنه هو تلك المعلومات التى يتطلبها العلماء الاجتماعيون بصرف النظر عن ماهية الموضوع . وأنه إن المهم - كما يشير لاين ١٩٧٣ - أن تضم نظم الاعلام بحيث تناسب المستخدمين لها ، وأن يكون التفكير بنفسهم ما يتطلبه العلماء الاجتماعيون من معلومات بدلا من مفهوم « متطلبات العلم الاجتماعى » . وينطبق هذا

بصفة خاصة في حالة البحث المتتزم برسالة « . غير أنه من الملاحظ حتى في مجال تطبيق التقسيمات التقليدية للموضوعات أن المواد والموارد التي يستخدمها العلماء الاجتماعيون تغطي كل موضوع أو عرض بأي شكل يمكن تصوره ، وأن أي شيء ذا صلة بالنشاط الإنساني سوف يكون له أهمية كاملة ليبحث في مكان ما . كما يمكن بالمثل إيجاد المعلومات الملائمة في كل وسط وفي كل شكل لا في الكتب والمجلات فحسب ، بل نجده على سبيل المثال في شكل آلة أو في شكل عرض مصور أو خريطة ، أو على هيئة تسجيلات صوتية . فمن أجل هذه العوامل وبسبب المشكلات التي قد يتسبب فيها ذلك التنوع كان اهتمام مؤتمر فالسكير بالعلماء الاجتماعيين كمستخدمين للمعلومات . وكان العلماء الاجتماعيون يؤخذون في هذا الصدد على أنهم أولئك العاملون في ميادين الاقتصاد والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإنسان ، ولو أن مثل تلك التعاريف لا تعدو بالطبع كونها ارتجالية صرفة ، كما يحتمل أن تكون الحدود بين هذه الميادين أكثر ميوعة من تلك الحدود القائمة بين مجموعات التخصصات الأخرى .

وهناك حاجة إلى عمل تمييز آخر بين العلماء الاجتماعيين والتكنولوجيين الاجتماعيين ، إذ توجد اختلافات هامة بين الجاعتين في أسلوب تناولهم للمعلومات ومصطلح « التكنولوجي » يستخدم هنا بمعناه العريض الذي وضعه فوربز (١٩٧١) ، أي التطبيق المنظم للعلم والأدب نحو نتائج مفيدة . ويسمح هذا التعريف بإدراج المحامين والتربويين والإداريين مثلا تحت وصف « التكنولوجيين الاجتماعيين » . وهؤلاء جميعا يستخدمون معارف العلوم الاجتماعية ، غير أنهم معرضون لكثافت أخرى من التكنولوجيين (مثل للمهندسين والأطباء) « لاكتساب اتجاهات واستجابات ثقافية معينة » ، وذلك نتيجة استمرار انهماكهم في محاولات للإنتاج من علمهم الخاص لحصيلة يلزم تبريرها بقياس منفعتها أكثر منه صحتها (فوربز ، ١٩٧١) ، إن احتياجاتهم الإعلامية تختلف بدرجة كبيرة عن احتياجات العلماء الاجتماعيين ، وعليه ينبغي التسهيلات التي توفى بتلك الاحتياجات أن تكون مختلفة أيضا . وهناك على الأقل دراية رئيسية واحدة (جارفي ، نلسون ولين ، ١٩٦٨) ظهرت فيها تلك الاختلافات ، كما وضع فيها من جوانب عديدة أن اتجاهات التربويين نحو المعلومات مثلا هي أقرب ما يكون إلى اتجاهات التكنولوجيين الفيزيقيين منها إلى اتجاهات العلماء الاجتماعيين .

● اعلام العلم الاجتماعى السيما والمشكلات

إذا فرضنا أن نظم الاعلام الدولية منها بصفة خاصة - قد صنمت بحيث تلائم احتياجات المستخدمين لها فلأنه من الضروري على مسمى تلك النظم أن يكونوا على علم بتلك الاحتياجات . ونجد لحسن الحظ أن العلوم الاجتماعية قد حظيت بدراسات عديدة في هذا الميدان خلال العقد الأخير . ومن أهم تلك الدراسات : مشروع « رابطة علم النفس الأمريكية » الخاص بتبادل المعلومات العلمية في علم النفس (رابطة علم النفس الأمريكية ، ١٩٦٣ - ١٩٦٩) ، الذى درس بشئ كبير من التفصيل اتجاهات علماء النفس الأمريكيين نحو استرجاع المعلومات والاتصال العلمى ، وأعمال مركز بحوث الاتصال العلمى بجامعة جوتز هويكنز (١٩٦٧ - ١٩٧١) التى تابعت دراسات

رابطة عام النفس الأمريكية وقارنت أنشطة الاتصال بين العلماء الاجتماعيين بأنشطة الاتصال بين العلماء الفيزيقيين والتكنولوجيين . والم شروع الخاص بالتقصي عن المتطلبات الإعلامية للعلماء الاجتماعيين (جامعة بات ، ١٩٧١) ، وهي دراسة دقيقة لسلوك البحث عن المعلومات بين العلماء الاجتماعيين . ولقد تبين من كل هذه الدراسات أن الاحتياجات الإعلامية بين العلماء الاجتماعيين تختلف عن احتياجات الآخرين ، ولو أن سكلتون (١٩٧٣) يرى أنها اختلافات في الدرجة أكثر منها اختلافات في النوع . وبينما قد يصح هذا القول نجد رغما عن ذلك عددا من السمات التي تميز العلماء الاجتماعيين عن غيرهم من مستخدمي المعلومات ، وهذه بدورها تؤدي إلى مشكلات خاصة فيما يتعلق باستخدام المعلومات والاتصال .

سبقت الإشارة إلى بعض السمات المميزة للعلوم الاجتماعية ، بما في ذلك الذي الواسع لموضوعاتها ، وتعتمد الوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع المعلومات ، وتنوع الأشكال التي يمكن أن تظهر بها تلك المعلومات . وتميل كل هذه الخصائص إلى تعقيد حياة أمناء المكتبات وغيرهم من المسئولين عن تنظيم ووصف المحتويات . فمن الممكن - كما يحدث غالبا - أن يحتاج العلماء الاجتماعيون إلى معلومات مصنفة حسب خصائص مماثلة في طريقة العرض ، أو الوجهة النظرية ، أو النطاق الجغرافي . والحقيقة أن الكثير من البحوث قد اهتم بوحيدات جغرافية معينة فقط ، وليس هذا فحسب ، بل يبدو أن الكثير من العلماء الاجتماعيين لا يلقون بالا يذكر إلى الأعمال التي أجريت في أجزاء أخرى من العالم . وقد يكون هذا على أي حال انعكاسا لقدرتهم اللغوية التي تميل نسبيا إلى الضعف بالمقارنة بقدرة العلماء الآخرين ، أكثر من كونه راجعا إلى عدم ملادة البحوث التي تجرى في الأماكن الأخرى (سوندرز ، ١٩٧٢) ، وهذا لا ينسبنا بالطبع حقيقة أن الكثير من المعلومات ذات قيمة محدودة إما لأنها مرتبطة ب مجال خاص أو لأنها ذات أهمية وقتية حيث أنتجت للوفاء بطلب محدد . ومن الجائز أيضا أن تتضاءل قيمة المادة المنتجة داخل نطاق الثقافات الأخرى أو خلال فترات زمنية أخرى إذا ما اكتنفها نظم إدراكية مختلفة .

وتتميز العلوم الاجتماعية بما تعطيه من أهمية لأنواع معينة من المعلومات التي لا توجد في الميادين الأخرى ، أو إذا وجدت يكون شأنها أقل أثرا . وينطبق هذا بصفة خاصة على المعلومات المتعلقة بالمفاهيم ، إذ يندر أن تكون مادتها صالحة للتركيز ، كما أنها تؤدي بحكم طبيعتها إلى صعاب جسيمة بالنسبة لتصنيف الموضوعات والفهرسة . وهناك كذلك المشكلات التي تتسبب فيها البيانات الإحصائية والرقمية . إذ تحتاج تلك البيانات غالبا إلى أن تكون حديثة جدا وفي شكل يمكن من تفريغها ثم إعادة تركيبها من أجل متابعة التغيرات المفاجئة في مدى الاهتمام ، أو لكي تسمح بتغيير نقطة التركيز في مستلزمات التحليل . كما أن الكثير من البيانات الإحصائية تجمع لأسباب إدارية أو سياسية بحثية ، وبالتالي لا تكون معدة للوفاء باحتياجات الباحثين الذين يمحزون غالبا عن اكتشاف خلفية تلك البيانات ، وذلك بالنسبة لا تملك تلك الأرقام على كل من المستويين الذاتي والموضوعي .

ولقد أظهرت عدة دراسات (بجامعة وات مثلا ١٩٧١) أن هناك نزعة قوية بين العلماء الاجتماعيين للاعتماد على طرق الاتصال غير الرسمية أكثر من اعتمادها على الطرق

الرسمية • ويرجع ذلك الى عدة احتمالات ، منها ان الوسائل الرسمية تفرض نفسها على العلماء الاجتماعيين بسبب الطول الهشبي للمدة التي يمكن أن تقتضيها نشر نتائج البحوث (جارفي • لين ، ونلسون ، ١٩٧٠) ، ومنها يمكن أيضا الشكل المعقد والمتعب لكثير من المجالات المختصة بالتلخيص والفهرسة • فهذا يشجع الناس على اللجوء الى الزملاء للمساعدة بدلا من استخدام تلك المنشورات (جامعة يات ، ١٩٧١) • ومن ناحية أخرى من الجائز جدا أن يكون العلماء الاجتماعيون بحكم طبيعة موضوعاتهم وكذا سماتهم الشخصية أكثر تفضيلا من الآخرين للأسلوب غير الرسمي (أو أكثر انسانية) للاتصال • ومهما كان السبب فإن هذا النفور من النظم الرسمية يجعل عملية التعرف على ماجريات الأمور وعلى القائمين بتلك الأمور صعبة • كما يحتمل أن يؤدي ذلك الى تعطيل النمو الفردي لخدمات المكتبات والاعلام ، وهذا بدوره سوف يواصل من نفور الناس من استخدام تلك الخدمات •

ليس من الصعب تفهم أسباب جزع بعض علماء الاعلام المعتادين أساسا على أساليب العلماء الطبيعيين والمهندسين من مشروعات تنظيم احتياجات العلماء الاجتماعيين للمعلومات عندما تواجههم مثل تلك المشكلات ، وخاصة إذا أخذنا في اعتبارنا ما يظهر من اتجاه فوضوي نحو المصطلحات • والآمال المرجوة في تحسين نظام الاتصال للعلوم الاجتماعية ليست ببعيدة المنال كما قد يتصور لأول وهلة ، فلقد توفقت عديد من الابتكارات الممكنة في مؤتمر فالسكير ، وهي في مجموعها تستحق المزيد من التحقيق الدقيق •

● كسر العائق « الفهمي »

ان المسئولين عن تهيئة الخدمات الاجتماعية ينتقدون غالبا العلماء الاجتماعيين على أساس تواجد التسهيلات بلا استخدام لها • وإن المشكلة لسوء الحظ دائرية النوع مع أن حلها يقع غالبا في أيدي (غير) المستخدمين (المهتمين بالكسب أو اللاعلمية) أكثر من وقوعه بصفة جزئية على الأقل في أيدي خبراء الاعلام • وغالبا يوحى مثل هذا النقد بعدم الدراية بالسمات الخاصة للعلوم الاجتماعية وبأساليب التي يعمل بها العلماء الاجتماعيون • كما أن هذا يتعارض مع قول لاين الذي ينادي بلزوم تجميع خدمات الاعلام حسب احتياجات مستخدميها المتوقنين • ولقد كان الاتجاه المحبب في الماضي هو ذلك التسويف في تصميم نظام ذي منظر جذاب ثم محاولة موافقة مستلزمات المنتفع بهذا النظام • ان الخدمات الاجتماعية الكثيرة قد عاملت مواد العلم الاجتماعي

بالطريقة التي عاملت بها مواد العلوم الأخرى تقريبا ، وكانت النتيجة هي التجاهل الكبير للموارد التي لم تتوافق مع الأشكال التقليدية المثلثة في المجلة أو الكتيب حتى عهد قريب جدا • ولا يتضمن المقصود هنا الطبع أنه لا داعي لتلقين العلماء الاجتماعيين أحسن طريقة للانتفاع بالإمكانات المتاحة لهم ، إنما يقصد بالآكثر ضرورة إعطاء الأولوية لإقامة نظام يمكن الاستفادة منه • ولقد قام بالفعل مشروعات بريطانيان باتخاذ خطوات رئيسية في ذلك السبيل : أحدهما هو ابتكار فهرست موجه للمنتفع عن ملخصات علم الاجتماع التربوي « (صويغت ، وين ويرلر ، ١٩٧٣) ، والثاني هو

المشروع الذي أكمل حديثا عن تصميم نظم الاعلام في العلوم الاجتماعية لدى جامعة
پاث .

وإذا ما قدر لخدمات الاعلام في العلوم الاجتماعية أن تنمو بمثل الدرجة
التي نمت بها في الميادين الأخرى كالكيمياء مثلا فإنه من اللازم إيجاد سبل للتغلب
على العقبات القائمة في طريق الاتصال التي تتمثل في طبيعة المعلومات ذات المفاهيم .
وان لئلا هذه المعلومات أهمية بالغة لدى العلماء الاجتماعيين ، غير أنها تخلق مشكلات
ضخمة لأجهزة استرجاع المعلومات بسبب صعوبة عمل التقديرات السديدة ، وخاصة
فيما يتعلق بأجهزة العقل الإلكتروني ، فإنه من الممكن مناقشة المفاهيم على مر السنين
الطويلة بل على مر القرون دون تعريفها بالمرّة ، كما يوجد لكثير من المفاهيم مصطلح
مرادف أو أكثر لوصفها مما قد يتسبب أيضا في المتاعب . ويجوز قيام الوضع الأخير
ففي الحالات التي يتوصل فيها المؤلفون فرادى الى نقطة معينة ، ولكن من اطار مفهومي
(أو منظور) مخالف ، مما يرجع الى عدم دراية الواحد منهم بعمل الآخر . أضف الى
ذلك أنه من الصعوبة بمكان ان لم يكن من المستحيل ، نتيجة الفروق الاصطلاحية
الآخذة في النمو ، أن يتعرف مؤلف على أعمال مؤلف آخر عن طريق استعمال خدمات
التلخيص والفهرسة ، إذ أن هذه الخدمات لا ترتب عادة على أساس مفهومي بل غالبا
يكون ترتيبها حسب موضوعات قديمة . وغالبا ما يزيد اهتمام الباحثين بالعمل الذي
يقوم به باحثون آخرون لهم مثل ذلك الاقتناع النظري عن اهتمامهم بمعرفة العمل
الذي يتناول موضوع مماثل ، ولكن من خلال اطار فكري مختلف عنه . وهكذا قد
يكون للباحث الذي يدرس السلوك في المدارس مثلا وجهة نظر ماركسية ، أو وفقا
للمذهب التفاعلية الرمزية ، ولكن في مؤسسات أخرى ، أكثر من اهتمامه باكتشافه
الدراسات الأخرى التي أجريت في المدارس ولكنها نهجت منظورا مخالفا . وهذا
أمر تعجز عن تغطيته الفهارس التقليدية . ولقد ظهر حديثا تطوران مفيدان في هذا
الشأن : أحدهما هو نتاج العلامة سويقت وزملائه اللذين سنوا لابتنكار نظام
للفهرسة يأخذ في اعتباره تلك الاتجاهات ، والثاني هو مقدمة سرد فهارس العلوم
الاجتماعية .

كل هذا يجعل من الممكن إقتفاء أثر المراجع ، وذلك بربط أعمال مؤلف ما
بأعمال المؤلفين الآخرين الذين يتبعون وجهة نظر مماثلة بدلا من طرق متابعة
الموضوع التقليدي .

● توحيد اللغة

تعرضت الطريقة التي تستخدم بها اللغة في العلوم الاجتماعية للنقد لمدة
طويلة . وان استعمال « رطانة » خاصة بفئة معينة لا يعتبر بالضرورة أمرا ميبيا .
فإن تسمية اللغة الفنية كما أشار برنال (١٩٦٥) وآخرون ، لها أهميتها في
تسهيل الاتصال بين المتخصصين . غير أن العلوم الاجتماعية تعاني نقصا في هذه
الناحية ، إذ أن مجموعة كلماتها الفنية تتكون في معظمها من كلمات مستعارة من
اللغة العادية ، وهذا أمر قد لا يستسيغه دائما غير المتخصصين .

والأمر الأكثر أهمية هو ميل كثير من العلماء الاجتماعيين الى وصف الكلمات

بمعان متعددة في الغالب دون تعريف هذه الكلمات ، فقد يأتي أحد المؤلفين بمعنىين أو أكثر لمصطلح واحد دون اعطاء أى اشارة لاستخدامه للكلمة بطرق مختلفة • ولقد انتقد هذا السلوك كثير من العلماء الاجتماعيين أنفسهم ومن بينهم تولس (١٩٣٩) ووير (١٩٤٧) ووتوت (١٩٥٠) • ولقد أشار الأخير في كتابته عن البلبلة اللغوية التي قد تترتب على ذلك نتيجة لممارسة هذا الأسلوب بقوله :

« •• ان لم يكن هناك تسمية واضحة للكلمات يصبح من السهولة بشكل مبيت أن تنحدر المناقشات حول الأشياء بلا إدراك الى مناقشات حول الكلمات • وليس بمصادفة وجوب استهلال الإجابة على الكثير من الأسئلة العارضة بمسألة « هذا يتوقف على ما تعنيه بكلمة ••• » ، إذ أنه لا مفر من الاستمرار في مناقشة لفظة صرفة وعقيمة حتى يستقر وضع المعنى المختلف عليه •

ونجد مع الأسف في الطريقة التي تنشأ بها النظريات سببا كامنا لللبلة اللغوية وغالبا تشترك أعمال المؤلفين المختلفين في نقطة بداية واحدة ، وبحكم استخدامهم لمصطلحات مماثلة فإن معاني تلك المصطلحات سوف تتباعد بالتدرج • ومن ناحية أخرى نجد كما أشرنا سابقا أن الباحثين المنتمين الى مدارس فكرية مختلفة ، الذين يدرسون موضوعهم من وجهات نظر متنوعة ، سوف يستخدمون في أغلب الظن مصطلحات مختلفة للمفاهيم •

وعلى ذلك فبالرغم من وجود أسباب أهم لتوليد المصطلحات والمعاني من مجرد الإبهام أو التعمية كما قرر أندريسكي (١٩٧٤) . وآخرون فإن الحالة غير صحيحة بالنسبة لتنمية العلوم الاجتماعية • وقد يتجه الكتاب فورا لتناول صفحة من كتاب هامبشر دامبتي ، الذي برغم اتجاهه القائل « عندما استعمل كلمة ••• فإنها تعني ما أريد لها أن تعني ، لا أكثر ولا أقل » (كارول ، ١٨٧٢) قد بذل على الأقل جهدا في تعريف كلماته ، وأصبح في امكانه أن يستخدم بشكل مشروع تماما كلمة « مجده » لتعني « حجة حاسمة ومقننة » • إذ أنه بمجرد الانتهاء من تعريف المصطلحات أصبح لدى الناس فكرة ما عن موقفهم منها •

ولقد قامت الآن عدة محاولات لتوحيد مصطلحات العلوم الاجتماعية ، ومن بينها تلك التي استهلتها هيئة اليونسكو عن طريق استبانة مرسلة بالبريد الى حوالي خمسمئة خبير على أمل الاستفادة من إجاباتهم في ضبط الاستخدام المانع للمصطلح « ديمقراطية » (ماكيون ، ١٩٥١) • وهناك مشروع دولي آخر يهتم الآن بعملية توحيد وتهذيب لغة العلوم الاجتماعية بصفة عامة حتى يمكن توليد مجموعة من المرادفات قابلة للاستخدام لأهداف استرجاع المعلومات (ريجز ، ١٩٧١ ، سارتوري ، ١٩٧٢) •

● فرز البيانات الإحصائية

ولا تقتصر مشكلات الاعلام في العلوم الاجتماعية على استخدام اللغة بلا قيود ، بل هناك أيضا عدم الاكتراف في تحصيل البيانات الإحصائية والمسحبة ، لدرجة أن أحد الكتاب (برجس ، ١٩٧٣) أدلى بأن الأسئلة الوحيدة التي تجيب عليها بعض المنشورات الإحصائية هي من ذلك النوع الذي يوجه في برامج التلفزيون • ويحدث

مثل ذلك تقريبا في سجلات البيانات التي تقوم غالبا بجمع المادة لا بسبب غير مجرد تضاد وجودها . وانه لمن الضروري اذا أردنا رفع قيمة تلك البيانات أن نحدد معايير خاصة بتحصيها ، وأن نستوثق من أنه من الممكن تفتيت تلك المادة وإعادة تركيبها لأهداف التحليل الثانوي مثل المادة المودعة في سجلات البيانات والمجموعات الإحصائية ، كما ينبغي فوق كل هذا أن تكون في الشكل الذي يتطلبه المنتفعون بها . ومثل تلك المستلزمات كالقدر التفصيلي الضروري لإيداع البيانات . وتوحيد المصطلحات ووحدات القياس والأسئلة (كما هو الحال بالنسبة للمسوح المتعددة الهدف، والقدرة على استبعاد المادة التي لم يعد لها حاجة ، كلها مستلزمات لها أهميتها ، وتحتاج إلى التحقق منها إذا أردنا أن تكون البيانات الإحصائية والمسحية ذات نفع للباحثين . وهذه مسائل يمكن التحكم فيها جيدا على المستوى الدولي بواسطة هيئة ذات دور تنسيقي كذلك التي اقترحت في المجلس المنتهى الآن أي مجلس سجلات بيانات العلوم الاجتماعية (بيسكو ، ١٩٦٦ ، جليسر ، ١٩٦٨) .

● دور البيانات القصيرة الأجل

وهناك أيضا أنواع أخرى من المعلومات المقيمة بالمر القصر ، مثل كتيبات الجماعات الضاغطة ، والنشرات السياسية ، والمذكرات ، وغيرها من الوثائق الإدارية . وهي التي تشكل في مجموعها قيمة كافية للباحثين في العلوم الاجتماعية، ومع ذلك يعتبر الآن إيداعها بالكتيبات على أساس ثابت . ولقد اقترح بمرتون (١٩٧٠ ، ١٩٧٢) إدخال مراكز الوثائق القومية ، التي لا تقوم بدورها كمستودعات لمثل هذه البيانات فحسب ، بل يمكنها أيضا أن تحتفظ بسجل للمجموعات المودعة في الكتيبات الأخرى والمجموعات التي في حيازة الأفراد . فانه في تواجد تلك المراكز ضمان لاتاحة استخدام مثل تلك البيانات القصيرة الأجل فيما بعد ، علاوة على إمكان حسن تنسيق تلك البيانات على الصعيد الدولي .

● نظام الاعلام للعلوم الاجتماعية

يفترض نظام الاعلام العالي للعلوم الاجتماعية أن يكون المشتركون فيه على علم بمماريات الأمور في وقت معين . وبينما ينبغي إيداع المعلومات والبيانات بشكل يسهل استعمالها الاستعلام عنها واسترجاعها فانه من المهم أيضا أن يكون الباحثون قادرين في المراحل الأولى لبحوثهم على اكتشاف الأعمال الأخرى المتصلة بتلك البحوث . ويفتقر الكثير من جوانب نظام الاعلام للعلوم الاجتماعية إلى التأثير والفاعلية ، وذلك كما تبين من أعمال رابطة علم النفس الأمريكية (١٩٦٣ - ١٩٦٩) وأعمال مركز بحوث الاعلام العلمي بجامعة جونز هوبكنز (١٩٦٧ - ١٩٧١) ، فقد قام مشروع رابطة علم النفس الأمريكية مثلا بفحص السلوك الفعلي لعلماء النفس فيما يختص باتصال نتائج البحوث ، وأظهر أن مجرد الانتباه إلى الاسترجاع وحده لا يعتبر وسيلة سليمة لتحسين نظام الاعلام إذا ما كانت النتيجة المرجوة هي الزيادة الخالصة لمقدار المعرفة المتعلقة المتاح للعلماء التاملين .

ولقد تم تسجيل عدة نقاط دالة على عدم فاعلية نظام الاعلام ، ومن بينها : طول الفترات الفاصلة بين وقت اتمام الأصول المكتوبة ووقت نشرها فيما بعد علاوة

على الفترات الأطول التي تسبق ظهورها في ملخصات ، وكذلك انخفاض حجم القراءة للمقالات الفردية بمجرد نشرها (وذلك بسبب انتشار قدر من محتويات تلك المحتويات مثل نشرها) ، وعدم استعمال المجلات الخاصة بالتلخيص .

ولقد زاد الكثير من هذه النتائج من قدر ما كان موضع اشتباه لمدة طويلة ، فلقد سبق تقديم بعض المقترحات بالفعل من جانب علماء غير اجتماعيين مثل برنال (١٩٤٨) ، بل قامت رابطة علم النفس الأمريكية على أساس بحوث أولئك العلماء بتصميم نظام اتصالي قومي لعلم النفس (كلاوك ، ١٩٧١) . ولقد كان الهدف من هذا النظام هو السماح بتجميع نبذات عن الاهتمامات الفردية لأعضاء الرابطة حتى يمكنهم الحصول على المقالات والملخصات ذات الصلة المحتملة بأعمالهم الخاصة ، بدلا من حصولهم على مجلات النمط الواحد الحالية . وكان هناك أيضا مجال للتوزيع المبكر للمادة التي تأخذ عادة مدة طويلة حتى تظهر رسميا ، أو المادة التي قد لا تنشر أبدا ، وذلك من خلال نظام تجريبي للنشر ، وقد يكون في الاستطاعة تطبيق مثل هذا الاتجاه على النطاق الدولي ، وبالتالي توفير موارد كبيرة للمجتمع العلمي ، ولو أن الضرورة تستلعي بلا شك وجود شبه مصفاة لنوعية المادة (اتزويو ، ١٩٧١) .

وإذا كان من المهم كما تبين من مشروع رابطة علم النفس الأمريكية وما لحقها من أعمال بجامعة جونز هوبكنز أن يعلم العلماء الاجتماعيون بالبحوث قبل مرورها في عملية النشر الرسمية فإنه من اللازم ابتكار وسائل جديدة لجعل الباحثين على اتصال بعضهم بالآخر . وعلى ذلك يكون لنشر سجل البحوث أهمية كبيرة ، ويكون من الواجب تشجيع الأعمال المماثلة لعمل شتيل (١٩٧٤) حتى يمكن إنتاج سجلات شاملة على المستوى الدولي . والعروض العامة للمؤلفات كتلك التي قدمها كروز (١٩٦٩) والمجلس السويدي لبحوث العلوم الاجتماعية (١٩٧٢) لها أيضا قيمتها في جلب أعمال الأفراد داخل نطاق أوسع قوميا ودوليا وكوسيلة لهيئة طريق للباحثين لاكتشاف من يعمل في مجال متصل بأعمالهم ، كما أن هناك حاجة إلى خلق وسيلة لتمكين العلماء الاجتماعيين في مختلف أرجاء العالم من التعاون بعضهم مع البعض الآخر ، وهناك سابقة في هذا الاتجاه متمثلة في إنشاء المركز الأوروبي لتنسيق بحوث وثائق العلوم الاجتماعية (وهو مركز فيينا) الذي كان يهدف أصلا إلى تنمية التعاون بين دول أوروبا الشرقية ودولها الغربية .

● استخدام الوسائط

ومهما زاد تحسين وتبسيط وسائل استرجاع وتوصيل معلومات العلوم الاجتماعية فسوف يظل النظام معقدا بدرجة يصعب معها على الأفراد استعماله بدون مساعدة اضافية . ويمكن توفير تلك المساعدة عن طريقين رئيسيين ، أحدهما تدريب كل من موردي الخدمات ومستخدمي النظام على كيفية تشغيله ، والثاني توفير الوسائط الذين يمكنهم بحكم وضعهم مساعدة الداخلين في النظام على الانتفاع منه بكل فاعلية ممكنة . ويتضمن كل من الطريقتين علاقة عمل وثيقة بين العلماء الاجتماعيين وخبراء الاعلام . وبعض الأساليب البريطانية تجاه هذه المشكلات جديرة بالذكر هنا ، إذ قد يكون فيها إرشادات للتطورات المستقبلية على المستوى الدولي .

ولكى يتمكن مولو الخدمات الاعلامية للعلماء الاجتماعيين من تغطية احتياجات عملائهم من المعلومات نرى من المهم أن يكونوا على علم بالمشكلات الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبالأساليب التى يصل بها الباحثون فى تلك الميادين . وهذا أمر لم يحظ حتى الآن الا بقليل من الاهتمام الخاص . والتقارير النهائي للمقرر التجريبي لدراسة الماجستير فى أعلام العلوم الاجتماعية بجامعة شيفيلد بالدراسات العليا للمدرسة علم المكتبات وعلم الاعلام سوف يكون مرشدا قيما ، وخاصة فيما يتعلق بتدريب خبراء الاعلام فى الدول النامية . كما يمكن كسب الخبرة النافعة من مفعول مواد علم المكتبات المقرر على طلبة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية بالمؤسسة القومية للعلوم السياسية فى باريس .

وهناك أمر جوهري آخر هو تدريب العلماء الاجتماعيين على الأساليب الفنية فى معالجة المعلومات . ولا يعنى هذا وجوب تحويلهم الى شبه أمناء مكتبات بل يعنى وجوب اعلاهم بكيفية سير نظام الاتصال للعلوم الاجتماعية بالامكانيات المتاحة لهم وكيفية الحصول على اكبر استفادة ممكنة من تلك الامكانيات .

ولقد قامت من قبل عدة محتملات لمثل هذا النوع من التعليم . ففي جامعة المدينة بلندن مثلا يشمل تعليم طلبة العلوم الاجتماعية خلال فترة الدراسة بالجامعة كيفية الاستعلام والبحث عن المادة المطلوبة ، كما يشمل طرق تنظيم الوثائق التى يتم بها اتصال نتائج البحوث . أضف الى ذلك تدريب طلبة البحوث على ايجاد المادة وتنظيمها وعقد حلقات دراسية لأعضاء هيئة التدريس . ولقد عقدت حلقة غير رسمية من ذلك النوع بجامعة شيفيلد ، وقام جونز (١٩٧٤) بوصفها .

وترجع فكرة اعداد الوسطاء للعمل كدخلاء بين المتفعين والخدمات الاعلامية الى زمن طويل مضى . فمن المؤكد أن شورت قد بكر عام ١٩٣٩ بمناقشة مسألة استخدام ضباط الاعلام بمكتبات الجامعات ، ومنذ منتصف العقد السابع بدأ ضم هؤلاء الناس الى موظفى المكتبات فى عدد من الجامعات البريطانية (حول ١٩٧٢) ، وكانت وظيفتهم الرئيسية تتضمن بصفة عامة : جمع المراجع الببليوجرافية ، والرد على الاستفسارات ، وتقديم النصائح عن طريقة العثور على المعلومات ، ومساعدة الناس على استعمال خدمات الاعلام الخارجية ، وتزويد المتفعين بالتعليمات .

ولقد قامت مكتبة جامعة باث بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧١ بإدارة خدمة اعلامية تجريبية للعلوم الاجتماعية (لاي ، كينجهام وايفانز ، ١٩٧٢) حيث كان ضباط الاعلام يحتلون أماكنهم بقسم العلوم الاجتماعية بدلا من تواجدهم شخصيا فى المكتبة . وكانوا يركزون جهودهم على تقديم خدمات يدوية للمعلومات الجارية ، ولو أنه كانت هناك امكانيات أخرى متاحة . ولقد كسبت هذه الخدمة الكثير من قرب ضباط الاعلام من عملائهم . وعندما تم فى النهاية تقويم تلك الخدمة كان تقدير معظم المتفعين بها عاليا جدا لدرجة ممارسة الضغط على الجامعة عند انتهاء التجربة بضم الخدمة اليها والحرص على استمرارها (ايفانز ولانين ١٩٧٣) .

ومنذ عام ١٩٧٠ أدارت مكتبة جامعة المدينة بلندن خدمة أكثر اتساعا للعلوم الاجتماعية ، وذلك فى اطار خدمة اعلامية . ولقد أجريت تجارب لخدمات المعلومات الجارية بكلتا الطريقتين الطريقة اليدوية والمقبل الالكتروني ، ولكن يلاحظ أنه

بينما اهتمت الخدمة بجامعة باث بمداومة اعلام علائهم كانت الخدمة بجامعة المدينة موجهة لتدريب الناس على العثور على المعلومات بأنفسهم ، وعلى ذلك يعتبر التعليم عاملا هاما في الخدمة (بكلا الشكلين الرسمي وغير الرسمي) . وعلى أى حال فقد قامت هناك أيضا خدمات للاستفهام العام والاحالة لارشاد الناس وسط حيرة الموارد والهيئات .

وبينما حافظت كل من التجريبتين السابقتين على قيام اتصال غير رسمي وثيق بين المنتفعين نجد أن خدمة جامعة باث قد تميزت عن خدمة جامعة المدينة بموقفها يقسم الدراسات الاجتماعية نفسه بدلا من المكتبة الرئيسية بالجامعة . وهناك خدمة على نمط الوساطة قائمة بمكتبة وحدة الدراسات العلمية بجامعة أدنبرج ، والمسئول عنها ضابط يقوم مقام خبير الاعلام ضمن الهيئة العاملة بكل قسم دراسي بحيث يكون مثل هذا الشخص مؤهلا بمثل مؤهلات أى عضو آخر بالقسم . وبالإضافة الى تدريسه لشؤون الاعلام والاتصال يقوم أيضا بدور المدرس الخاص حتى يكون على علم دائم بالمشكلات التي يصادفها الطلاب ، وينظر اليه كند لزملائه ومشارك اشتراكا كاملا في أعمال القسم ، ويحظى بالتألي بثقة أعضاء القسم الآخرين ، وهذا أمر حيوي لتشغيل أية خدمة اعلامية . وينبغي أن تعطى أولوية قصوى لدراسة مدى امكان ادخال هذا النوع من الوسيط المشترك ، كما ينبغي التحرى عن وسائل تقويم الخدمات المقدمة . ومن المحتمل أن يكون لخبراء الاعلام أهمية أكبر في العلوم الاجتماعية منها في العلوم الطبيعية التي تتميز بزيادة في اتساع نمو الخدمات الاجتماعية وبتعميد أقل في نظام الاعلام . هـ

أعد هذا المقال لوصف الاتجاهات الرئيسية نحو نظام اعلام عالمي ، تلك الاتجاهات التي ظهرت على مر السنين ، مع إبراز مؤتمر فالسكير لعام ١٩٧٤ كأهم تطور للعلماء الاجتماعيين في هذا الشأن . وبينما تم خلال ذلك المؤتمر مناقشة أفكار كثيرة ومتنوعة فقد استهدف هذا المقال الإشارة الى تلك التي يحتمل أن يكون لها أعظم تأثير على العلماء الاجتماعيين ، على أمل متابعة تلك الآراء بالمناقشة مع البدء في تنفيذ بعضها على الأقل في المستقبل القريب . ومن الواضح أن هناك ضرورة لاجراء الكثير من البحث قبل التمكن من اتمام تنمية نظام منسق للاعلام العالمي للعلوم الاجتماعية ، بل كلما كان البدء السريع في اعداد برنامج رئيسي للاعلام قرب اليوم الذي يمكن القول فيه بأمانة ان هناك نظاما عالميا يشد عقول العلماء الاجتماعيين معا .

الشركات متعددة الجنسيات وتفاوت التنمية

● سجل ناقص

من النقاط القلائ التي اتفقت عليها « مجموعة البارزين » الذين عينهم الأمين العام للأمم المتحدة لبحث مشكلة الشركات متعددة الجنسيات (شمع) (X) ، كان الفقر في المعلومات « الفيدة التي تنمو الى الاطمئنان » وهذا ما شدد عليه اغلبية الاعضاء في تقاريرهم .

مثل هذا الموقف بصد موضوع كان يشغل مركز الصدارة في الكتابات السياسية والاقتصادية خلال العقد الماضي ، موقف يبعث على الدهشة في ذاته ، وهو لا يعود كذلك حين نبخته من حيث علاقته بالطابع الايديولوجي بدرجة عالية الذي يتسم به هذا النقاش ، وهو طابع يميل بصفته هذه الى أن يغفل بل وأن يتهرب من البيانات وذلك في سبيل النتائج التي تستخلص .

واد لست شخصيا من المتخصصين في الموضوع ، ففي امكاني وأنا اكتب هذا المقال تقييم التباين بين طبيعة النقاش المبالغ فيها وضالة الحقائق . مثال ذلك أن أحدث رقم استطعت الوصول اليه عن مجموع « رأس مال » الاستثمارات الأجنبية في البلاد النامية ، يرجع تاريخه الى عام ١٩٦٧ ونشر في عام ١٩٧٣ . وعلاوة على

(X) هذا اللفظ مكون من الحروف الأولى في اصطلاح « الشركات متعددة الجنسيات » ويقابل اللفظ الانجليزى « مينك »

(المرجع)

الكاتب : أرغيري إيمانويل

مدير البرنامج الدراسي للعلاقات الاقتصادية الدولية لمعهد دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجامعة باريس وهو متخصص في العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية وفي مجريات اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة • أصدر كثيرا من الكتب والمؤلفات •

المترجم : الدكتور راشد البراوي

كان استاذًا مساعدًا في كلية التجارة جامعة القاهرة • عين عضواً متفرغاً بالمجلس العام لتنمية الإنتاج القومي ، ورئيساً لمجلس إدارة البنك الصناعي وعضواً منتدباً لإدارته • له عديد من المؤلفات •

هذا لما كانت أغلبية الإحصاءات المتعلقة بأنشطة الشركات متعددة الجنسيات مجرد تقديرات ، لهذا تصبح الاختلافات البالغة التي تعكس وجهات نظر أصحابها الخاصة • مسائل عادية • وعلى ذلك ففيما يتعلق بالآثار على العمالة في الولايات المتحدة والناجحة من اخراج رأس المال الأمريكي ، يشير تقديران للأمم المتحدة إلى خسارة في الوظائف تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ، ١٣٠٠.٠٠٠ على التوالي ، بينما يقدر تقرير لمدرسة إدارة الأعمال بجامعة هارفارد ، وجود كسب يبلغ ٦٠٠.٠٠٠ وظيفة ١

● أبطال القضية

في هذا المجال القائم على التكهن يحسن أولا وقبل كل شيء أن نفرق بين المدافعين والمهاجمين • ان حجة الأولين بسيطة ، فعندهم أن الشركات متعددة الجنسيات تقضي على الاختلالات التي يسببها انفعال الحدود السياسية ، إذ تميل إلى أن تجعل المجال الاقتصادي بالعالم في مثل تجانس وتقاء المجال الذي تتحدث عنه النماذج الكلاسيكية الجديدة عن حرية التجارة •

ونظرا لأن هذا لا يمثل حجة ذات طابع خاص تؤيد الشركات متعددة الجنسيات ، فإنه يمكن القول بأنه ليس هناك خفاء أو سر غامض • فالشركات متعددة الجنسيات لا تفعل أكثر من أن تستعيد بأحسن ما تقدر عليه ، حالة مثالية قلبها أسلوب التدخل من جانب البيروقراطيات الوطنية • انها توضح التفوق الاصل للمشروع الخاص على

الإدارة التي تتولاها الحكومات ، فما يصلح لشركة جنرال موتورز يصلح للولايات المتحدة ويصلح من باب أولى للبرازيل .

وما دام هذا الأسلوب متماسكا ولا يضيف شيئا أيا كان الى الحجة التقليدية المنبثقة من الكلاسيكية الجديدة وهي أن دافع الربح يسفر عن التوزيع الأمثل لعوامل الإنتاج ، فليس هناك ما يضاف الى الحجة التقليدية بالمثل في تفنيد هذه الحجة .

● الخصوم اليمينيون

مع الخصوم تكون الأمور أقل بساطة . أولا ، يجب تقسيمهم الى مجموعتين رئيسيتين . وتنشأ انتقادات المجموعة الأولى من الدفاع عن النظام الاقتصادي القائم ، وتنشأ انتقادات الأخرى من الشك في سلامته .

من الناحية الموضوعية نقول ان الدوائر التي تشكل المجموعة الأولى جزئيا لا يتجزأ من النظام أو حتى تشغل مراكز متسلطة فيه ، ويصفتها هذه تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في صراع مع القوة المنافسة لها وهي قوة « الشمسج » .

ومن الناحية الأيديولوجية فهي ترى في هذه الشركات سوء استخدام للنظام ، وعلى سبيل الدفاع تقدم نفس المثل الأعلى وهو المنافسة ، ولكنها على خلاف هذه الشركات ترى أن الأخيرة بسبب طبيعتها القائمة على احتكار القوة ، تسبب ضررا من التشويه وعدم الاستقرار أشد خطورة مما تسببه تدخلات الدولة القومية .

وهذه المجموعة تضم كلا من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والبنك الدولي ، بل ومنظمة اتفاقية شمال الأطلسي ، والدول القومية وتندرج في هذه الفئة المنظمات النقابية الكبرى بالبلاد المتقدمة .

ويجب توجيه اهتمام خاص الى الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية اللذين شنا أعنف حملة وأكثرها انتظاما على الشركات متعددة الجنسيات . ان موقفهما هو دون مواقف غيرهما من الناحية الأيديولوجية ، بمعنى أنهما لا يثقان كاهلهما بأية إشارة الى خير البشرية المشترك ، فهما يهتمان صراحة بالمصالح الخاصة لقطاع واحد من « الأرستقراطية العمالية » بالعالم — عمال الولايات المتحدة وهنا يجد المحللون التابعون لهما أنفسهم واقفين على أرض صلبة .

ان أية محاولة تهدف الى أن تبين لهما أنهما يرتكبان خطأ فنيا محاولة عديدة الجدوى . انها تتكون من مستويات متغيرة عند الانتقال من الفترة المبدئية التي خلالها يزيد اتفاق الأموال على الدخل ، الى الفترة التالية حين يربو الدخل على الاستثمارات الجديدة . فعند الحديث عن الأمر الأول يجري الاستشهاد بالتأثير الإيجابي على الميزان التجاري ، وعند الحديث عن الأمر الآخر يجري الاستناد الى التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات .

الحيلة البارة هنا هي عزل عمليات الشركات متعددة الجنسيات عن بقية الاقتصاد . حقيقة ليست صادرات رأس المال سوى صادرات سلع غير مدفوع ثمنها ويوسعها اقتناء أصول أجنبية . ومن ثم ، حين تعتمد شركة متعددة الجنسيات في

المرحلة الأولى الى اقامة مشروع خارج حدود الولايات المتحدة وتبعث هناك بالدولارات، فالواضح مع افتراض ثبات الاحتياطات النقدية في بقية العالم ، أن هذه الدولارات سوف تستخدم لشراء وسائل الانتاج التي بدونها يصعب أن نرى كيف تتمكن الشركة المعنية متعددة الجنسيات من تثبيت أقدامها في الخارج . وعلى ذلك ، فالواقع انه في الوقت الذي تغادر فيه الشركة متعددة الجنسيات الأرض الأمريكية ، تخلق عمالة اضافية حتى يتسنى انتاج المصادرات الاضافية التي هي الشكل المادى الذي يتحده ما « تصدر من رأس المال » .

ولكن ، ومع الافتراض أيضا بأن الاحتياطات تظل بدون تغيير ، فان ما يتلو هذا من عودة الدولارات في صورة أرباح أسهم وإفوائد ، لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الواردات من السلع والتي لا تعوضها المصادرات من البلد الذي يتلقاها . ومن ثم ، عندما يحدث خلال الفترة الثانية - فترة نفوج الاستثمارات - أن تبدأ الأموال الداخلة تفوق من جديد الأموال الخارجة ، فان التأثير على الميزان التجارى (الذى يؤثر وحده في مستوى العمالة) يكون سالباً بذلك المبلغ وان كان موجبا اذا تعلق الأمر بميزان المدفوعات . وبرغم ما قد يبدو من التناقض فالفتره التى تسمى الى الطبقة العاملة ليست هي الفترة التي يصدر فيها رأس المال ولكنها الفترة التي تبدأ فيها ثماره تعود الى البلد المستثمر .

هذه الواردات وهي الصورة المقابلة لأرباح الأسهم ، ليس من المحتوم أن تحققها الشركات متعددة الجنسيات ذاتها ، وعلى ذلك فهي لا تظهر في ميزانياتها مما يترتب عليه تفاوت أرقام العمالة فتقل بمقدار ٣ ملايين أو تزيد بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ وظيفة . ولكن من السهل أن نفهم العملية لو تخيلنا أنها سارت حتى تتيحها المنطقية حيث يكون الرأسماليون الأمريكيون قد بعثوا بجميع فروع الصناعة الى الخارج (باستثناء الفروع التي لا يمكن نقل منتجاتها) وعند هذه النقطة وقد صاروا ممن يعيشون على إيرادات الأسهم والسندات ، يصبحون قادرين على استيراد أية سلع استهلاكية يريدونها ويدفعون ثمنها من أرباح أسهمهم .

عندئذ يقتصر الميزان الخارجى على أن يبين الواردات من السلع في جانب وحصيله الأموال في الجانب الآخر . لن يكون أصحاب جنرال موتورز أسوأ حالا ، فسوف تقام مصانعهم في المكسيك أو البرازيل حيث الأجور أقل . ومن هذه البلاد وغيرها يكون في مقدورهم استيراد سياراتهم الخاصة وغيرها من السلع الاستهلاكية ، وربما يستوردون فضلا عن هذا عناصر ما يوزعونه على المندمين وهو ما يتعين عليهم أن ينظموه من أجل عمالهم السابقين . سوف تتوازن حسابات ، الشعب الخارجية كما تتوازن الميزانية أيضا ، ويكون الدولار في مركز قوى . وسوف يشغل العمال مركزا حديا اذا صح التعبير ، وعندئذ يكونون أحرارا في أن يتمتعوا جنرال موتورز في الخارج وينضمون الى غيرهم من « العمال المهاجرين » أو أن يقبلوا العمل كخادم بالمنازل وهم الذين سوف يزداد استخدامهم من جانب الرأسماليين الذين يعيشون على أرباح أسهمهم ، وذلك بنسبة انخفاض أجور هؤلاء الخدم .

وعلى ذلك ، يرى الاتحاد الأمريكى للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية الأشياء بوضوح من وجهة نظرهما . فصادرات رأس المال تسمى الى الطبقة العاملة الأمريكية .

فسواء من وجهة نظر الألفى مليون من أهل البلاد النامية والألف مليون من الجيايع ، أو من وجهة نظر التقدم البشرى بوجه عام ، كانت امكانية هبوط مركز بعض الأجراى الأمريكیین ظاهرة سلبية أو إيجابية ، نقول ان هذا يعتبر مسألة أخرى .

● أهل اليسار

علینا الآن أن ننظر الى مجموعة الخصوم الثانية وهم أوفر عددا . فعسلى خلاف مشروعاتهم الثورية ، ويقدر ما ينزلقون بصورة لا يمكن مقاومتها ، نحو الاتجاهات الفطرية الكامنة فى نظام العلاقات الرأسمالية وينتهون بأن ينظروا الى « الشمس » باعتبارها أحد العناصر المكونة لصورة مغايرة من النظام وينتقدونها بصفتها هذه ولنفس الأسباب ولنفس المصطلحات التى يستخدمها النقاد من أهل اليمين ، فانهم يصحون أكثر أنواع الميثولوجيا ، إيدولوجية » وأغزرها انتاجا . فى أسوأ الأحوال لا تعتبر المشكلة مشكلة تتعلق بالذين يأتون فى أعقاب « الشمس » ولكنها مشكلة عدم وجود الأخيرة على الإطلاق . وهى ليست مشكلة تدمير النظام مع « الشمس » أو بدونها ، ولكنها مشكلة القضاء على الأخيرة فى داخل النظام . وفى أفضل الأحوال ، سوف يتعين القضاء على النظام ولكن السبب الوحيد هو استحالة التخلص من الشركات متعددة الاجناس التى يشتمل عليها . هذا الموقف ليس مستقلا عن العنصر التاريخى الثابت ونقصد به معارضة البورجوازية الصغيرة للنظام الرأسمالى ، تلك المعارضة المنبثقة من أساس مضطرب ولا شعورى فى « الفردوس المفقود » الذى كان يمثل فى العلاقات التجارية قبل العصر الرأسمالى ، والذى يتفجر من حين لآخر فى صورة حملات رجعية ضد الآلات والحياة الضرورية والترسات والنزعة العالمية وما الى ذلك ، والتى تعتبر « طرقها القومية » الى الاشتراكية من متغيرات المخاطر السياسية التى تنطوى عليها الحياة .

ومع كل ، يتعين القول ويقدر ما يتعلق الأمر ، بالشمس ، أن الذى يبعث على أشد الحيرة ليس الاتجاهات النظرية للأحزاب الشيوعية . بالعكس فهذه الأحزاب اذ ترفض الاعتراف بأن « الشمس » ذات طابع نوعى معين ، وتنظر اليها على أنها مجرد امتداد جغرافى فحسب لرأسمالية الدولة وقوامها الاحتكار ، فانها لا تناقض اطلاقا موقفها الاصلاحى الصريح من هذا النوع من المجتمع والذى يجرى النظر اليه الآن كصورة متغيرة من الأسلوب الرأسمالى للانتاج . وعلاوة على ذلك ، لما كان هذا الموقف قد اتخذ بوجه خاص منظرو أحزاب أوربية معينة يزداد انصرافها عن مشكلات البلاد النامية ولا تهتم الا بالجوانب الثانوية من المشكلة ان صبح القول ، أو تهتم بعبارة أخرى ، بالنواحي التى تؤثر مباشرة فى بلد كل منها : التوغل الأمريكى من جهة واستنزاف رأس المال الوطنى من جهة أخرى ، نقول ان حجبها هنا ذات أهمية ثانوية فقط .

بل ويزداد انطباق هذا على الأحزاب الاشتراكية الليموقراطية ذات النزعة الاصلاحية صراحة ، وللمنظرين الليبراليين ، والتقدميين والماركسيين غير المتزمين .

يمكن أيضا أن نطرح جانبا المواقف التى يتخذها نفر معين من المنظرين فى بلاد أوربا الشرقية الذين يوفقون بين التجريد العلمى والبرجماتية الحكيمة التى

تتمتعها حكومة كل منهم في شيء شبيه بالطريقة الآتية : (١) أولا ، يسهمون في النقد العالمي العنيف الذي تتضمنه الحجج الروتينية ، (ب) وثانيا ، يعلنون مباشرة أن « الشمع » (التي ربما أصبحت أكثر توافقا بعد تحريرها في العالم الرأسمالي) سوف تجد انفرص للقيام بعمليات مشتركة في البلاد الاشتراكية ولصالح الطرفين ، وسوف تحظى فضلا عن هذا ، باحترام هذه البلاد المشهور للاتفاقات وباستقرار حكوماتها ، (ج) ويفسرون التناقض بين (١) ، (ب) بأن « قمم » الاقتصاد الاستراتيجية لا تزال في حالتهم تحت امرتهم ولا تتعرض لاية مخاطرة . يستطيع المستثمرون الأجانب أن يكسبوا ما لاولكنهم لن يسيطروا على هذه القمم أبدا . ولما كان المعروف أن المستثمرين الأجانب لا يريدون سوى كسب المال وليست لديهم اطماع معينة بشأن السيطرة على « القمم » ، فهذا قول مأمون تماما يبعث الطمأنينة في نفس أحد الجانبين دون أن يقلق الآخر .

لنستأق التنجيم الأيديولوجي « الا في صفوف اليسار ، في ذلك الحشد من الجماعات الصغيرة التي تزعم التبشير بالماركسية الثورية ، والتي تفقد هدفها وتلجأ الى المهاترة على نحو ما يحدث دائما في الفترات التي تبطئ فيها الحركة الاجتماعية الخطى بسبب ظروف مادية . واني لأشير بوجه خاص الى ذلك العدد الذي لا نهاية له من ظلال الرأي عن « تدويل رأس المال » .

وفوق هذا كله ، فالذين يهاجمون « الشمع » موجودون في جميع المعسكرات وهذه الحقيقة تضفي على حججهم طابعا بارزا يدعو الى الاحترام ، مما نتج عنه أن تنتشر الرسائل والأبحاث مما يسهم في توليد الخلط العام .

لا يسمح لي المجال ببحث هذه المذاهب التي لا حصر لها ، واحدا تلو الآخر ، كما أن هذا يبدو في نظري لازما ، فالحجج النوعية ضد « الشمع » ، والاساطير تعداخل مع أشد أفكار العالم تبائنا ، وعلى ذلك سوف أناقش المشكلة مع إعطاء الأولوية للمحئلة المتعلقة بالتنمية .

● صادرات رأس المال بوجه عام :

ربما كان يجب التفرقة بين مشكلات « الشمع » ومشكلة صادرات رأس المال بوجه عام . فالأولى وسيلة فحسب تؤدي الى الأخيرة . ومع كل ، ففي حالة البلاد الأقل نموا ، فالاستثمارات الأجنبية الخاصة هي دائما تقريبا استثمارات مباشرة من الناحية العملية ، نظرا لأن أمثال هذه البلاد لا تملك مشروعات ضخمة خاصة بها ، ولا يمكن أن تأخذ استثماراتها سوى شكل مساهمة الأقلية أو اقتناء سندات في مشروع أجنبي قائم كان من ثم نتيجة استثمارات مباشرة سابقة .

أما عن الاستثمارات المباشرة نفسها ، وباستثناء مشروعات المستوطنين وهي اليوم ظاهرة هامشية فقط ، فإن الاتجاه الحالي نحو توسيع نطاق تعريف الشركات متعددة الجنسيات يجعل أية تفرقة بشأن وضع المستثمر بفرقة عديمة الجدوى . ومن جهة أخرى ، فالتفرقة بين صادرات رأس المال من البلاد المتقدمة الى غيرها من ناحية وحركات رأس المال بين البلاد المتقدمة نفسها من ناحية أخرى ، تفرقة ما تزال مهمة جدا . وعلى هذا الأساس بذلت محاولات لتفسير « التدويل » الحالي لرأس المال على أنه حركة جديدة من حيث النوع وأرقى من حيث الكم ، من الحركات المشابهة في الماضي .

يقدر ما يتعلق الأمر بالنوع فهذه مسألة تقدير وتقييم ، وسوف أتقدم بتحليل فيما بعد . ولكن الكم مسألة أرقام ، وإذ الأمر كذلك ، فالقول باطل بل ومضلل بشكل غريب .

فى عام ١٩١٤ كان مجموع الأصول المتجمعة التى تملكها المملكة المتحدة فى الخارج ٤٠٠٠ مليون جنيه ذهب . وسواء حولنا هذا الرقم على أساس قيمة الذهب أو على أساس القوة الشرائية ، فإنه يصل الى حوالى ١٣٠ر٠٠٠ مليون دولار من دولارات عام ١٩٧٤ .

وفى عام ١٩٧٤ وصل مجموع الأصول العامة والخاصة للمملكة المتحدة من جميع الفئات (بما فيها اعتمادات التصدير قصيرة الأجل) الى ٢٦٥ر٠٠٠ مليون ، أو بعبارة أخرى الى حوالى الضعف بالأرقام المطلقة . ولكن اجراء مقارنة بالأرقام المطلقة بين دولة كالمملكة المتحدة بسكانها البالغ عددهم ٤٥ مليون نسمة فى عام ١٩١٤ ودولة كالولايات المتحدة كانت تضم أكثر من ٢١٠ مليوناً فى عام ١٩٧٤ مقارنة ذات مغزى قليل ، ومن الناحية النسبية نجد أن الأصول الخارجية البريطانية فى عام ١٩١٤ كانت تمثل حوالى ضعف الإيراد القومى السنوى فى تلك الفترة ، بينما الأصول التى تملكها الولايات المتحدة اليوم لا تمثل سوى الخمس .

لو أخذنا فى الحسبان « سطح » البلاد الاقتصادى المستمر فى كلا التاريخين لكانت النتائج واحدة تقريبا وعلى ذلك ، سواء من وجهة نظر « الإفراط فى تراكم رأس المال » وخاصة الى منافذ تتجاوز حدود « المركز » أو من وجهة نظر العدوان الذى يتعرض له « الهامش » ، فإننا نجد أن الرقم الحالى وهو ٢٦٥ر٠٠٠ مليون دولار والذى يثير مثل هذا الشعور ، رقم يبعث على الضحك لأن انجاز المملكة المتحدة كان أفضل عشر مرات منذ ستين سنة خلت .

ولو أضفنا البلاد الأخرى الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لوصلنا الى رقم يمثل بالنسبة الى الأصول الامريكية عام ١٩٧٤ حوالى نفس النسبة التى كانت تمثلها أصول البلاد الأربعة المستثمرة الوحيدة فى عام ١٩١٤ (المملكة المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا ، الولايات المتحدة) بالنسبة الى الأصول البريطانية فى ذلك الوقت ، أى حوالى الضعف .

ولكن هذا يثير مشكلة تجمّع نظرا لأن هذه البلاد تتبادل الاستثمارات فيما بينها ، ويترتب على هذا التجميع أن تتغير النتائج بما يؤيد موقفى . وهكذا ، بينما كانت قيمة الأصول المملوكة للولايات المتحدة فى بقية العالم فى عام ١٩٧٤ تبلغ ٢٦٥ر٠٠٠ مليون دولار ، كانت لبقية العالم (بقية بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الواقع) أصول فى الولايات المتحدة قيمتها ١٨٧ر٠٠٠ مليون دولار فى الوقت نفسه وهذا يهبط بصافى أصول الولايات المتحدة من ٢٦٥ر٠٠٠ مليون دولار الى ٧٨ر٠٠٠ مليون . ولم يكن هذا هو الشأن بالنسبة الى المملكة المتحدة فى عام ١٩١٤ حيث كانت الاستثمارات فى الاتجاه الآخر تشكّل كما مميلا .

لو نحينا جانبا الأصول الكلية وتناولنا موضوع الاستثمارات المباشرة فى

البلاد النامية فقط ، وهو الغرض الحقيقي من هذا المقال ، لوجدنا أن من الاستثمارات الأمريكية المباشرة البالغ قدرها ١١٨٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ لم تبلغ الاستثمارات في المحيط سوى ٢٨٥٠٠ مليون دولار بما فيها ١٩٦٠٠ مليونا في أمريكا اللاتينية التي لا تعتبر بالمعنى الدقيق أقل الأقاليم نسوا . وعلى ذلك يبقى مبلغ ٨٩٠٠ مليون دولار للبلاد المتخلفة حقيقة - أي لأكثر من ١٥٠٠ مليون نسمة .

ولكن ليس ذلك كل شيء إذ من هذا المبلغ يستثمر ٤٧٠٠ مليون دولار في النفط وهو من جميع وجهات النظر حالة خاصة ، وبهذا الصدد لا يعني سوى نسبة صغيرة من شعوب هذه المجموعة من البلاد . وعلى ذلك ، فبالنسبة إلى جميع الأنشطة الصناعية الأخرى كالتعدين والصناعة التحويلية الخ ، لا يبقى سوى ٤٢٠٠ مليون دولار لهذه المجموعة (هذا عبارة عن ٣٦٪ من المجموع الكلي ويمثل أقل من ٣٪ بالنسبة لكل فرد من السكان أو ٧ دولارات بالنسبة إلى العامل ، أي ما يكاد يكفي لتزويد كل منهم بمفك جيد) .

بقدر ما يتعلق الأمر بالاستثمار المباشر من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل ، فكل ما يتوافر لدينا هو رقم عام ١٩٦٧ كما سبق لي القول ، وهو عبارة عن ٨٢٠٠ مليون دولار بالنسبة إلى بلاد خلاف بلاد أمريكا اللاتينية ولا يتضمن النفط . ولو طبقنا على هذا الرقم نفس المعامل الذي تشمله الزيادة في مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٤ لوصلنا إلى رقم تقريبي هو ١٦٠٠٠ مليون دولار . (هنا أتحدث مرة ثانية عن الأصول المتراكمة وليس عن التدفق) .

هذا تقدير سخى للغاية نظرا لأنه خلال نفس الفترة كان النصيب الذي تمثله الاستثمارات في البلاد المتقدمة يسير في طريق الازدياد ، بينما المسحبيات من الاستثمارات من البلاد النامية كانت تزيد نتيجة للتأمين . ومع كل ، يكفي أن نقارن هذا الرقم بالاستثمارات الأمريكية في كندا وحدها والتي بلغت ٢٨٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ، لترى على الفور أن بلاد العالم الثالث كانت تشع بجوع إلى رأس المال الأجنبي بدلا من أنه كان يفزوها .

لو أردنا بلاد العالم ، أولا بالترتيب التنازلي لرأس المال الذي جرى تسلمه ، من كندا إلى الهند عن طريق أوروبا ، وأمريكا اللاتينية والبلاد النامية في أفريقيا وآسيا . وثانيا بالترتيب التنازلي للمنتج القومي الإجمالي بالنسبة إلى كل فرد من السكان ، فسوف نجد أنه بخلاف استثناءات قليلة ، فإن العالمين تطابقان تماما . وعلى ذلك إما أنه لا توجد صلة عرضية بين رأس المال الأجنبي والتخلف وفي هذه الحالة لا يمكن اتهام الشركات متعددة الجنسيات بأنها سببت أزمة في المحيط ، أو أن الأزمة لم تحدث لأن رأس المال الأجنبي تدفق بسبب أنه ظل خارجا عنه .

● صادرات رأس المال والائتمانية :

برغم أنه في مناخ النشوة الحالي تبدو هذه النتيجة الأخيرة منطوية على تناقض إلا أنها تتفق تماما لا مع أشد الأفكار عن الأعمال تقليدية ولكن تتفق أيضا مع أصدق

التعاليم الماركسية - لم يشعر لينين انه كان مبتدعا حيث كتب في « الاستعمار اعل مراحل الرأسمالية » أن تصدير رأس المال يجعل تنمية البلاد التي يرسل اليها ويبطئ تنمية البلاد التي يرد منها - فقبل ذلك كتب كارل ماركس في « مقدمة » الطبعة الألمانية الأولى من مؤلفه « رأس المال » أن « أكثر بلد متقدم صناعيا انصا يبين فحسب للبلاد التي تتبعه على السلم الصناعي ، صورة مستقبلا هي » . وفي مقاله المنشور في « نيويورك ديلي تريبون » بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٥٣ أوضح كيف ان بناء الخطوط الحديدية في الهند سوف ينتج عنه حتما تطور الهند أرادت بريطانيا أو لم ترد .

وينوع من عملية الأواني المستطرقة استنزف الاقليم المتأخر الفاض من الاقليم المتقدم . فكما أوضحت لوكسمبورج بعثت مدن شمال إيطاليا بالفائض من رأس المال عندها لتمويل تنمية هولندا خلال القرن السادس عشر . وخلال القرن السابع عشر والثامن عشر أسهم رأس المال الهولندي في انطلاقة إنجلترا . واتخذ رأس المال البريطاني بدوره سبيله الى أمريكا الشمالية وأستراليا خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر . أن التشبع المحلي أفرغ فائض المواد المغذية من القمة الى المنحدرات الأدنى .

وعندما أكملت بريطانيا ثورتها الصناعية في بداية القرن التاسع عشر ، لم تكن أوروبا القارية قد بدأتها . وهذا لم يجعلها « حافة » بريطانيا . لم يخطئ ماركس اذ لم ير سوف نفرة زمنية بين التنمية والتخلف .

ما الذي سبب مثل هذا التشبع السريع في القمة وتوقف التراكم الداخلي ، فجعل رأس المال والتكنولوجيا يتدفقان الى الوديان الخارجية ؟ كان انعدام المرونة في السوق الداخلية هو الذي عمل بعد نقطة معينة على تثبيط الاستثمارات ويرجع انتقاء المرونة هذا الى ركود الأجور النسبي في مستوى قريب من تكلفة التكاثر البيولوجي للعمل ، وتقادى النظام مؤقتا فرض التوقف باخراج الفائض لديه من رأس المال . ولكن هذا كان مجرد تأجيل لليوم المشنوم اذ لم يكن هناك عدد لا ينفد من بلاد كالهند . وعندما تحولت جميع البلاد الشبيهة بالهند في العالم الى بلاد مثل بريطانيا ، كان النظام قد استنفد هوامش تنمية « القوى الانتاجية الذي يتسع لاحتوائها » .

وحدث شيء حوالى نهاية القرن التاسع عشر ولم تعد هذه الصورة الماركسية التقليدية تعكس الواقع - كان هذا عبارة عن تغير جذري في توزيع القوة بين الطبقات في داخل النظام البرلماني البورجوازي في البلاد التي حققت تصنيعها ، مما كان من اثره أن رفع في النهاية سعر القوة العاملة من مجرد الإبقاء البيولوجي على العامل . وحتى يتسنى تقييم الأثر الناتج من هذا الحادث يكفي أن نتذكر أن أجر العامل كان طيلة الآلاف من السنين أشد الاجسام الاقتصادية التي وجدت واستقرارا . ففوة العامل الأوربي المتوسط الشرائية حوالى عام ١٨٣٠ لم تختلف الا قليلا جدا عنها في حالة العامل في بيزنطة وروما ومصر في عهد القراخنة . وفي القرن ونصف القرن التاليين لذلك التاريخ زادت عشر مرات .

هنا أعقب هذا قلب في الظروف للتراكم على المستوى الدولي . ففي البلاد الوسطى شهدت الأسواق المحلية توسعا بسرعة مذهلة . فضلا عن هذا فجهار التبادل

المتفاوت جعل في امكان عماله الوسط من ذوى الأجور الزائدة من الحد الواجب ، أن يستفيدوا من المستهلكين بالعالم الثالث بدرجة أكبر من استفادتهم من الرأسماليين بالبلد الذى ينعدهم أجورهم ، ونحطمت جميع الحواجز عن طريق رسملة الأرباح . وعمل النضال النقابى بطريقة ما على تحرير النظام من النهاية المحتومة ضد ارادته ، على الأقل بصفة مؤقتة ، بأن فضل الحجة بين اثنين من مستلزمات الاستثمارات : توسيع السوق بدون خفض الأرباح .

وإذا كان الأمر كذلك لم يعد رأس المال بحاجة الى الهروب الى الجهات المقابلة لبلده ، فهو يجد وسائل التجميع في وطنه أو على الأقل في اقليم «المركز» ، ويدلا من أن يكون انتقاله الى البلاد الأقل نموا تنفقا مستمرا ويعمل على التنظيم أصبح عرضيا وحسب . ربما كان أصحاب النظريات الماركسية « على حق عندما اعتقدوا أن صادرات رأس المال تعمل على التسوية . الشيء الوحيد هو أن مثل هذه الصادرات لم تتجه الى فئة معينة من البلاد الا بمقادير غير كافية .

ان الذين يتحدثون عن المآزق ربما لديهم على ما يظهر سبب وجيه للافتراض بان هذه المقادير لا تزال باهظة . وفى تلك الحالة اذا لم يستطيعوا تفسير السبب . فليهم أن يقولوا على الأقل كيف أمكن لهذه البلاد أن تحقق التنمية بدون هذه المقادير . لقد استغرقت المملكة المتحدة ٢٠٠ سنة في ذلك . فخلال القرن السابق على الحرب العالمية الأولى زاد إيرادها القومى بمعدل ١ ٨/٣ فى المائة فى السنة . وفى غياب « الطريق المختصر » الذى تمثله الموارد الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا ، فهل هناك أى سبب يوجب أن تقدم البلاد المعنية فى داخل النظام الرأسمالى بأسرع مما تقدمت بريطانيا فى الأزمنة السابقة ؟ فإذا لم يكن الأمر كذلك فهل ترضى بمعدل يجعل المنتج القومى الاجمالى يتضاعف كل خمسين سنة ، ويضمن أن البلد النامى المتوسط اليوم سوف يصل الى مستوى فرنسا الحالى فى عام ٢١٧٦ ؟

ولكن ربما يكون الذين يدعون الى التنمية التى تدور حول نفسها لا يعنون التنمية « فى داخل النظام الرأسمالى » وهنا ينشأ سوء التفاهم الرئيسى فى النقاش . وكما يوضح بل وارين ليس هناك تحول دائم من مفهوم التنمية الى مفهوم التنمية التى تدعو الى الرضاء من وجهة نظر المجتمع . اننا ببساطة ننسى التفرقة التى أجراها ماركس بين « تنمية القوى الانتاجية » و « استيلاء الشعب عليها » .

ومما هو موضع النسيان أن الرأسمالية ليست حلما مزعجا ولكنها نظام اجتماعى له دور تاريخى يلعبه ، نظام اذ نشأ وتطور ، لم يقدم آلات جديدة وتلوثا فحسب وانما عمل أيضا على نشر المعرفة بالقراءة والكتابة ، وجعل فى الامكان أن يكون متوسط العمر المتوقع سبعين سنة بدلا من أربعين . ومن ثم بينما ينتظر الثورة الاجتماعية ، فذلك ليس بالتأكيد مسألة لا يكثر لها الناس سواء كانوا يعيشون فى الهند أو الولايات المتحدة ، مهما كان التشابه الذى يمكن التعرف عليه بين علاقات الانتاج فى هذين البلدين .

● الامكانيات المادية للتنمية :

ذلك لا يعنى القول بأنه فى ظل الظروف التاريخية الحاضرة تستطيع الهند أن تصبح كالولايات المتحدة ، بأن تعجل بتنميتها عن طريق الموهنة المالية الخارجية . لقد أوضحنا الأسباب التي من أجلها يسير مثل هذا التمويل فى طريق الانخفاض . ولكن المؤلم يسير خطوة أبعد ، فيرى أنه أيا كانت الظروف فلن تستطيع بلاد مثل « الهند » أن تصبح بلادا من قبيل الولايات المتحدة ، وحتى لو أرادت . الولايات المتحدة هي الولايات المتحدة لا لسبب الا لأن الأخريات ليست كذلك . مستوى التنمية الذى تحقق هناك يفوق الى حد كبير الامكانيات المحتملة الشاملة للنظام الرأسمالى على نطاق عالمي ، وبالمعنى الرأسمالى نقول ان الولايات المتحدة فيها تنمية أكثر من اللازم ، ومن الطبيعى نأما أنها لا يمكن أن تكون كذلك الا لأن حولها عددا كافيا من البلاد النامية التى يمكن أن تكون موضع الاستغلال .

ربما لا يزال فى الامكان خلق هذه التنمية المسجل بها والتجهة صوب الخارج . فى بلد صغير اذا كان المتاح من رأس المال الدولى القليل متركزا فيه . وسوف يكون الامر كذلك لأن البلاد الأخرى لا تتبعه فى الطريق ذاته . بالنسبة الى البلاد النامية بوجه عام تكون مثل هذه المحاولة عديمة الجدوى ، بغض النظر تماما عن أية اعتبارات تتخذ مقياسا أو معيارا . وعلى ذلك فالطريق الوحيد المفتوح أمامهم هو تخطي المرحلة الرأسمالية أى تجاوزها . وعندئذ يمكن أن يساورنا الأمل ، وان يكن من وجهة النظر الاقتصادية الدقيقة فحسب ، فر أن تعبئة الموارد الداخلية وترشيده الانتاج سوف يحلان على نحو مفيد محل الفتات القليل والمثير للمشاكل بصورة متزايدة ، المتاح لها عن طريق التمويل الخارجى .

لكن هذا كله ينشأ من التشكك فى النظام وليس من الشركة متعددة الجنسيات لو كانت المسألة مسألة تنمية اشتراكية لكان من المضحك بصراحة أن نلوم « الشمس » لأنها لا تنهض بهذا الدور . ولو كانت مسألة تنمية رأسمالية لكان النقد السليم الوحيد هو الذى يفرق بين « الشمس » والشركة الرأسمالية الوطنية .

مثل هذه التفرقة لم تحدث أبدا ، وبوجه خاص لم يحدث أبدا أن فسروا بوضوح كيف يمكن لجنسية المالك أن تغير طبيعة رأس المال . حين يتحدث الناس عن مراكز القرار ينسون أن يحدثونا كيف ولماذا يؤثر موقع المراكز فى طبيعة القرارات . ان ثلثي جميع رأس المال فى كندا ملك لأجانب ٨٠٪ منهم أمريكيون . ومن جهة أخرى فالهند هى البلد بلا منازع الذى نفذ فيه التصنيع على ايدى البورجوازية المحلية وحدها تقريبا . ليس واضحا جدا ماذا يكسب الشعب الكندى وهو من أغنى الشعوب فى العالم ، اذا انتقلت « مراكز القرار » من ناطحات السحاب فى مناهن الى العمائر ذات المكاتب فى مونتريال ، أو ماذا يخسر أهل الهند - وهم من أشد شعوب العالم فقرا - لو سلم رأسماليوها مصانعهم الى غيرهم ممن يحملون حواز سفر يابانيا أو ألمانيا .

وعلى النقيض جدا ، فحينما نجد بالحق أو بالباطل ، أن سلوك « الشمس » يختلف من أية ناحية معينة عن سلوك المشروع الرأسمالى التقليدى ، فان طابع الأولى الخاص هو عموما لصالحها .

● نقل التكنولوجيا

من هذه الانحرافات المزعومة وربما أهمها ، الانحراف المتعلق بتلك المشكلة المشهورة عن التكنولوجيا « المناسبة » . من الأزمنة الموعلة في القدم كان المنظم يلام على تبديد العمل البشري باختياره تكنولوجيته على أساس « وقت العمل المدفوع » وليس على أساس « مجموع وقت العمل المخصص للإنتاج » . كانت قوى السوق تغطي « لكل حقه » ، فتعطي العامل من أبناء غايه فاسه وللعامل الأمريكي جواره . كانت العضلات الرخيصة تطرد المخ أى المنظم ، والآلات من البلاد التي تنخفض فيها الأجواء ، بينما حل المنظم والآلات محل القوة العضلية الغالية في البلاد المتقدمة . ووصل الموقف الى مازق ، وهذا بالضبط يسبب أن نذرة المنظم والآلات أقيت على الانتاجية في مستوى منخفض ، وبهذا زادت من تكلفة القوة العضلية . وخفض التكلفة هذا عمل يدور على التقليل من ربحية المنظم والآلات . وعندئذ تراهي لنا أن التدخل المتعمد من جانب الدولة ، وبخلاف العقلانية الرأسمالية ، هو وحده القادر على كسر الدائرة الخبيثة وادخال الجرار « غير المناسب » في الزراعة الكبيرة الأمريكية ، والا لكان من الصعب أن نرى كيف كان يمكن أن تتحقق التنمية .

والآن ، يقال لنا ان الشركات متعددة الجنسيات - وهي أكثر المشروعات الرأسمالية نزعة رأسمالية - اكتشفت خدعة توطيئ التكنولوجيا الثقيلة في الأقاليم التي يكون فيها العمل رخيصا ، أو بعبارة أخرى اكتشفت ما فعله بالضبط الاتحاد السوفييتي خلال مشروع السنوات الخمس المبكر وما يفترض أن يعمل كل اشتراكي يقسوم بالتخطيط . وبدلا من أن نفرح للنبا السعيد يفترض فينا أن نفكر في الاستراتيجية الشيطانية التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسيات التي تبديد رأس المال (رأسمالها هي) لفرض خاص لا غير وهو أحداث نقص في العمالة في البلاد التي تتلقاه .

وحتى يسنى دعم حجة « التكنولوجيا المناسبة » (وهي أساسا تعبير مذهب عن التكنولوجيا « المتوسطة ») يشار أحيانا الى الأسلوب الصيني . ولكن المبدأ الصيني الأساسي هو في الحقيقة تعدد التكنولوجيات وهو نقيض التكنولوجيا « المتوسطة » التي يوحى بها بالنقاد من أمثال أ.ف. شوماخر . فالأخير يخفف تركيز رأس المال المتناح بين جميع الوحدات الانتاجية المعنية « والأول يستخدم مباشرة التكنولوجيا الرائدة التي تجرى في أعقابها أعلى تركيب عضوي في أكبر عدد ممكن من الوحدات . بغض النظر عن حقيقة ما اذا كان نقص المال يحصل دون انتشارها الفرعي في بقية الفرع . وتبين الحسابات المبنية على الاقتصاد الكلي أن هذا هو الأسلوب الذي يسفر عن الحد الأقصى من الناتج في الأجل الطويل ومع كل ، فهو أسلوب مستحيل في اقتصاد سوق تحول فيه المنافسة دون أي تفاوت بين ظروف الانتاج في المشروعات المختلفة . انه أسلوب لا يمكن انتهاجه الا في اقتصاد مخطط .

أما أننا نقيم صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم على نطاق واسع برغم اعتقادنا بأن المشروعات الكبيرة تشكل القوة الموجهة ، واننا نستخدم تكنولوجيا تقليدية في كل مكان برغم اعتقادنا أن التكنولوجيا الاجنبية تشكل القوة الموجهة ، هذه الحقيقة ترجع أساسا الى رغبتنا في تحقيق تصنيع سريع .

مضى على أن التكنولوجيا « المناسبة » هي الشيء الذي يجب استيعاده .
فالتكنولوجيا المناسبة بالنسبة الى البلاد الفقيرة لا يمكن ان تكون سوى تكنولوجيا
ضعيفة . ذلك ان التكنولوجيا المناسبة التي توضع حسب الطلب للبلاد المختلفة .
لا يمكن الا ان تكون تكنولوجيا مضادة للتنمية .

● التكنولوجيا المستقلة

أحيانا يكون المطلوب « تكنولوجيا وطنية وهي المسماة « مستقلة » ، وليس
تكنولوجيا « مناسبة » . وبدون الدخول في التفاصيل بصدد هذه النقطة المعينة يمكن
بخلاف مسائل الكرامة السياسية ، أن نقول ان التكنولوجيا « المستقلة » هي أقل
السلع قيمة في السوق الدولية . ورغم انها من منتجات البلاد التي تصنعت الا
أنها تعرض بشئ منخفض بشكل غير عادي . وهذا راجع الى قيام الدولة بطريق مباشر
أو غير مباشر ، بجزء من الاتفاق على التصدير والتنمية يعرض بهامش واسع كلا من
المكافأة العالية التي تحصل عليها عوامل انتاج التكنولوجيا والأرباح في جميع الأشكال
التي يحصل عليها البائع حتى ولو تجاوزت الحد .

لا شك أن تكنولوجيا «الحاكة» وخاصة في اليابان وإيطاليا ، عادت بالنفع
على هذه البلاد . فاذ استوردت إيطاليا أغلبية التكنولوجيا خلال الخمسينات من القرن
الحالي ، ولم تخصص للتصدير والانشاء سوى ٦٪ في امانة من منتجاتها الاجمالي مقابل
٣٠٩٪ في الولايات المتحدة ، ١٥١٪ في فرنسا ، حققت زيادة رائعة في الانتاجية
ويقدر ان ٧٢٪ من النمو الاقتصادي بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٩ ، كان راجعا الى
التقدم التكنولوجي .

وعلاوة على هذا ، فأحيانا يربط بهذه الحجة بعد نوعي ، ويأسفون لأن تنمية
السلع الاستهلاكية في جميع أرجاء العالم ، أصاب الثقافة بقدر معين من الفقر . وما من
شك أنه بالإضافة الى مشكلة الوسائل ، هناك أيضا مشكلات بصدد الغايات . ويمكن
الظن بأن الثورة الاجتماعية لن تقنع بتنظيم انتاج وتوزيع السيارة وجهاز التليفزيون
بصورة أدنى الى المعقول ، ولكنها سوف تدخل عليهما تعديلا عميقا يجعلهما يناسبان
بيئة وأسلوب حياة هما أقل طابعا فرديا وأكثر نزعة انسانية . ولكن سوف يكون من
الحماقة تماما أن نزيد في هذه الأثناء عدد ماركات السيارات وعمليات التليفزيون الملون
مع ما ينطوي عليه هذا من تبديد وازدواج ، بحجة الخلاص من سيطرة شركات جنرال
موتورز وسيكام ، بمثل ما يكون من التفكير الصيغاني أن نبقى على المحراث الخشبي
لكي نحمي تقاليد الناس الحقيقية .

ان تكلفة التكنولوجيا المستوردة موضوع محجب آخر تناوله الأساطير عن الشركات
متعددة الجنسيات . ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموع التكلفة
السنوية بالنسبة الى العالم الثالث ككل بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار .

وحتى لو كان هذا الرقم صحيحا فهو لن يمثل سوى حوالي ٤٪ في المائة من
المنتج القومي الاجمالي ، بينما الاتفاق على الانشاء والتصدير في أكثر بلاد منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية تقريبا وصل الى حوالي ٥٠٠ مليون دولار ، أي حوالي ٢٪ من
من المنتج القومي الاجمالي في السنة ذاتها .

ولكن الرقم الذى يطالعنا به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، يغطى فئة احصائية مركبة • فهو لا يقتصر على أنه يتضمن « تكلفة الاختراعات والرخص والمعرفة الفنية ، ولكنه يتضمن أيضا العلامات التجارية والاتوات وتأجير الأفلام وبرامج التلفزيون وكل إيرادات تمار الفكر بوجه عام » والواضح أن جزءا كبيرا من هذا الانفاق يشكل جزءا من ميزان الخدمات بدلا من ميزان التحويلات التكنولوجية •

● شروط المنفذ المحلى

وتمة مظهر محدد من مظاهر « الشمج » ينظر اليه بصورة غامضة على أنه يولد الاذى ولكنه ان كان موردا حقيقة ، مقيد الى حد كبير ، ذلك هو استقلالها عن السوق المحلية بالبلد الذى يستقبلها • ولما كانت المشكلة الرئيسية للرأسمالية هي البيع وليس الانتاج فان رأس المال التقليدى الذى كانت تجتذبه الأجور المنخفضة فى بلاد معينة ، أقل مما يثبته ضيق السوق المحلية المرتبطة بمثل هذه الأجور • ونقص رأس المال حال بدوره دون النمو ومن ثم دون زيادات الأجور وكانت النتيجة نشوء مازق •

من الناحية النظرية كان الحل يتمثل فى الانتاج من أجل الصادرات وحدها ، ولكن اذا استثنينا المنتجات الأولية الموحدة الأنماط ، فقد ظهر أن مثل هذه العملية تتجاوز مجال الرأسمالى العادى • وعلى أى حال فهم لم تحدث • فالشركة متصدرة الجنسيات بشبكاتها الخاصة بمبيعاتها فى الخارج ، بل وأكثر من هذا باستهلاكها هي فى حالة وجود تكتل ، لن يثبطها عدم توافر منافذ محلية « قائمة من قبل » ، اذ انها تستفيد على ما يقول جى آدمز من كل من الأجور المنخفضة فى المحيط الخارجى والأجور العالية فى المركز • ليس لدى فكرة عن أهمية النسبية للظاهرة • وهنا ، وكما فى أى موضع آخر ، نعوزنا المعلومات الاحصائية • وفى رأى الثيرت ميشاليه انها كبيرة جدا من حيث الكم ومهمة جدا من وجهة نظر الكيف • فاذا كان الأمر كذلك فكل ما يمكن أن أقوله هو أن هذا يعطينا لأول مرة امكانية كسر أسوأ دائرة خبيثة كانت تعرقل نمو العالم الثالث • والأخرى انها مسألة تدعو الى الابتهاج •

● البؤر واخراج الأرباح

• مما يتم عن التناقض نوعا أن تتهم « الشمج » بأنها بؤرة مستقلة تحيط بها ارض أجنبية ، وأنها مبعث ضيق فى الوقت نفسه • لو أصبحت الشركة منطقة من هذا القبيل لما عادت تشكل اذى نظرا لأن علاقاتها - سواء كانت طيبة أو سيئة - مع المجال الاقتصادى الوطنى محدودة ، وإذا زادت آثارها على الاقتصاد البيئى لتوقفت من تلقاء ذاتها عن أن تكون بؤرة مستقلة وسط ارض أجنبية •

• لتتناول تلك المحاولة التى تمثل بؤرة من هذا القبيل - أى منطقة حرة • فمقابل الترخيص بإغلاق بضعة أفدنة من الأراضي الرملية الساحلية والسماح للسلع بالمرور ، يدفع الأجنبى رسوما معينة • ليس هذا ربحا صافيا وليس ثمة مشكلة تحيط به •

لنفرض الآن أن الأجنبى يطلب ترخيصا بأن يقيم فى نطاق المساحة التى يشملها الترخيص وبموارده هو ، ورشة لإصلاح معداته ، أو حتى مصنعا لانتاج شيء لا يهيم

الدولة المحيطة به • هذا الاجنبى يعرض أداء مدفوعات اضافية في صورة ضريبة شركات ولتكن مثلا ٥٠٪ من الأرباح • فهل يمكن وجود أى سبب وجيه للرفض ؟ هل يهتم أحد بما سوف يفعله بالنسبة الباقية من الربح والبالغة ٥٠ في المائة ؟ بعد ذلك يسأل عما اذا كان يستطيع استخدام بعض الرعايا الوطنيين كعمال • لا يهم أن أراهن على أنهم لن يوافقوا فحسب بل أنهم ليعارضون في أن يأتي بعمال من الجانب الآخر عن المحيط اذا أمكن استناد بعض الوظائف للسكان المحليين •

هذه بالطبع النقطة التي يتوقف عندها تدفق المزايا في اتجاه واحد من المنطقة الواقعة داخل أرض أجنبية ، الى البلد الذى يتلقاها • لا تعود الأجور المدفوعة تمثل ربحا صافيا ، ، ويجرى توفير قوة العمل التي تستخلص منها هذه المنطقة قيمة تربو على ثمنها - أى تستخلص فائض قيمة - ولكن أحدها بلد رأسمالى متخلف يعانى من قصور العمالة شأنه شأن جميع البلاد الرأسمالية المتخلفة • وعلى ذلك فمن الأفضل بكثير أن تقيم « الشمس » مصنعا حيث تزاوئ نشاطها ، بدلا من أن تبعث بالعمال الى مصنعها في وطنها الأصلي • وأخيرا فالواضح انه لا يبعث على السرور أن تشتري هذه المنطقة المحصورة بين اراض أجنبية ، من التجار • والمنتجين المحليين ، أكثر ما يمكن من الامدادات التي تحتاج اليها ، وبالعملة الاجنبية ، على نحو ما تفعل بالنسبة الى الأجور •

ويصبح الموقف أكثر تشابكا لو تداخلت الشمس مع الاقتصاد الوطنى الى مدى أبعد ، أى عندما لا تعود تشكل منطقة قائمة بذاتها وحقيقية ، وخاصة (أ) اذا باعت جزءا من انتاجها في الأسواق المحلية بأسعار تزيد على الأسعار العالمية ، مستفيدة من التمرينات الحامية ، (ب) واذا حصلت على الأموال محليا واختصت نفسها بالفرق بين سعر الفائدة والأرباح ، أو (ج) اذا استغلت الموارد الطبيعية ، معدنية أو غيرها ، في داخل المنطقة المشار اليها واستهلكتها • وهى لا تدفع الا ربع أرض منخفضا بشكل غير عادى ، يحدده هو نفسه أن البلد متخلف ولم يأخذ بقدر كاف من التحضر •

كل ما سلف ذكره مسألة حساب -حساب لا يكون له معنى الا اذا تجاهلنا كما يوحى و.م. كوردن ، علاقات منطقة عمل الشمس بالعالم الخارجى واقتصروا على علاقاتها بالبلد الذى يضمها • ومن وجهة النظر هذه فان مشكلة اعادة الأرباح الى الوطن الأصلي ، وهى المشكلة التي كانت موضع الجدل الكثير ، تتخذ معنى آخر تماما • ففى ظل ظروف قصور العمالة وهو المصير الذى تشترك فيه البلاد الرأسمالية من المركز والمحيط ، فان رأس المال وبغض النظر عن المجال الذى يستثمر فيه ، يولد « قيمة مضافة أى المجموع الكلى للأجور والأرباح والضرائب • يمكن اخراج الأرباح وبغض الريوع ، ويؤزل الباقي الى الاقتصاد المحلى • واذا ما استثنينا حالات معينة كالتى سلف ذكرها ، فالواضح أن المركز يعانى خسارة فى الدخل ، بالقياس الى الموقف الذى فيه يستثمر نفس رأس المال داخل حدود بلده هو ، ولكن من الصعب أن نرى ما يخسره البلد الذى يتلقاه بالقياس الى موقف لم يفد فيه رأس المال هذا على الإطلاق •

ان الشكوى بشأن اخراج الأرباح هى تذكرة فحسب بأن مجموع القيمة أكبر من القيمة المضاعفة ناقصا الربح • ليس هذا كلاما سخيفا فحسب ولكنه متناقض •

فلا يمكن النظر الى « الشمس » على أنها الشر الأعظم بينما نأمل في الوقت نفسه أن تنمو وتضاعف عن طريق استثمار أرباحها محليا . وعلاوة على هذا ، ليس ثمة فرق مطلقا من الناحيتين العملية والنظرية ، بين اخراج الأجنبي لأرباحه واخراج المواطن من أهل البلد لرأس المال ، ولقد بينا أن مثل هذا الأخير يسيء الى بلد المنشأ . الحقيقة أنه في هذه الحالة ، ليس المركز هو الذي لا يهم ولكنه المحيط الذي يصدر رأس المال . ان البلد الواقع على المحيط هو الذي يعاني كمستورد لرأس المال وليس كمصدر له ، حين تعاد أرباح رأس المال الى موطنه الاصل . سواء كان رأس المال متعدد الجنسيات أو وطنيا ، فالذي يحكمه هو الفرض المتاحة لاستثماره ، واذ لا يوجد اختلاف شديد بين الأجور في البلاد التي تصنعت والبلاد النامية ، لم تعد هذه الفرض دالة لتناقض التنمية ولكننا دالة لزيادتها . فنفس رأس المال يعيد استثمار أرباحه في كندا الى ما لا نهاية ويصبح كنديا ، وهو يسحبها بأسرع ما يمكن من زائير ويصبح هناك منطقة مستقلة داخل أرض أجنبية . ولهذا تأثير تجبيعي على الثروة الانمائية الى الحد نفسه الذي عنده لا تعمل « شمس » على حل عرقلة هذه العملية . فبرغم امكانياته المزعومة على « سلب الطابع المحلي » من الانتاج في علاقته مع الأسواق ، الا أنه أقل وضوحا مما يجري الزعم به .

● اعداد الفواتير الصورية

كما سبق أن لاحظنا ، كثيرا ما يتناول النقد الموجه الى « الشمس » المساوي التي يمكن أن تقع ، وهذا ما يقطم نياط القلوب على حسب تصور الماركسيين . لقد كان ماركس يشدد دائما على أن الاستغلال ليس هو الفس ، ولكنه الأثر المحتوم المتولد من القوى المحركة للنظام ، وهذا ما يفرق بين الثورة والاصلاح . يستطيع الاصلاح أن يلغى على الخداع ، ولكن النظام لا يمكن تغييره الا بالثورة . ومع كل ، يمكن الافتراض بأنه لو كانت روح الأولى لم تتغلب في الحقيقة اليوم على روح الاخير ، لما كان هذا الانفجار بشأن « الأسعار الصورية » .

من الناحية العملية المشكلة أشد تعقيدا مما يظن . هناك سببان يمكن أن يحملا شركة متعددة الجنسيات على خفض أو رفع القيمة التي تقيد في فواتير السلم المرسلة من منشأة الى الأخرى ، للاستفادة من الاختلافات في الضرائب ، أو لتفادي القيود المفروضة على العملة .

قد يكون السبب الثاني مسيئا في الحقيقة الى البلاد النامية فهي التي يعظم فيها انتشار القيود على النقد . ولكن الأول يعمل بوجه عام لما فيه صالحها ، نظرا لأن مستويات الضرائب فيها أقل بكثير منها في البلاد المصنعة . وعلى ذلك يميل أحدهما الى أن يلغى أو يبطل مفعول الآخر . ان المساوي التي يمكن أن تقع ليست حتما بالمساوي الفعلية .

● الشركة متعددة الجنسيات أداة للتحكم

وثمة مظهر آخر يتعرض للنقد هو أن الشركة متعددة الجنسيات تشكل جهاز نقل يسير في اتجاه واحد نزولا على إرادات سياسية . فنظرا لأن الإطار القانوني لحكومة الشركة مبني على قوانين الملكية ، فإن نواهي قانونية معينة يمكن أن تنقل من الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها ، وليس العكس ، وبالتالي قد تتطلب قوانين الولايات المتحدة من مقرر جنرال موتورز الرئيسي أن تحرم على تابعها في البرازيل تصدير معدات معينة إلى الصين ، بينما لا يمكن أن يطلب القانون البرازيلي من الشركة التابعة المحلية أن تحرم على الشركة الأم في الولايات المتحدة أن تفعل الشيء نفسه .

أولا ، نحن معنيون هنا بالتدخل المباشر من جانب عامل غير اقتصادي ، والخاسر الرئيسي هو الشركة متعددة الجنسيات نفسها . وهو يفترض سلفا أيضا أن الشركة متعددة الجنسيات ذات تنظيم مركزي وأنها موالية لبلدها الأصلي إلى حد لم يعم الدليل عليه . ومن جهة أخرى هناك حشد من أمثلة ملموسة تثبت العكس ، أبرزها كان رفض اكسون - الفلبين إعادة تزويد الأسطول الأمريكي بالوقود في خليج سويك في عام ١٩٧٣ احتراماً للحظر العربي .

ولكن بخلاف ذلك تماما ، فلا يمكن لتحريم من هذا النوع أن يؤثر في السلد المتلقى إذا لم تكن هناك مشروعات وطنية قادرة على تنفيذ العقد الذي حرم على الشركة متعددة الجنسيات أن تتولاه . ليس من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن أمثال هذه المشروعات كانت توحيد إذا لم تكن الشركة متعددة الجنسيات هناك - بالعكس ليس من شك في أنه لو لم توجد جنرال موتورز البرازيل لما واحعت الحكومة الأمريكية تلك المشكلة الإضافية وهي وقف الثفرة البرازيلية في الخطر الذي فرضته .

وأخيرا ، فبقدر ما يتعلق الأمر بميزان القوة بين الشركة متعددة الجنسيات والحكومة المحلية ، فليس صحيحا وحسب أن الأولى تشغل مركزا أقوى مما قد يشغله مشروع وطني . مثال ذلك انه يبدو واضحا لي أنه مهما كانت استنتاجات الأجانب فإن اليندي كان يظل حيا وفي يده الحكم لو أنه قنع بتأميم آناكوندا ولم يمس رأس المال الوطني . وبالطريقة ذاتها فاني متأكد تماما من أن المملكة العربية السعودية ما كان في مقدورها تأميم أرامكو بمثل هذه السهولة لو كان رأسمالها غريبا .

● النتائج المستخلصة

إن أغلبية النقاد الذين يهتمون بمشكلات العالم الثالث لا يمثلون الشركة متعددة الجنسيات باعتبار كونها عاملا يسهم في ازدياد التوتر - وهو أمر لعل أحدا لا ينزاع فيه ، ولكن باعتبارها قوة هيكلية أي عاملا يحدد « تجويد » المحيط الخارجي من جهة ، ويسهم من جهة أخرى في تحقيق زيادة مقابلة في تنمية البلاد المتسلطة . وهذا ما لا يمكن أن يلقى القبول .

ان موقف الكتاب الذين يبنون آراءهم على الماركسية الثورية موقف ممتنع بوجه خاص . فبعد ان بداوا يعزل الشركة متعددة الجنسيات باعتبارها الشر الذي تميز القرن الذي نعيش فيه ، راحوا يدرسونها من الناحية المادية باعتبارها من فضلات النظام غير المرغوب فيها . وبرغم هذا ، يظلون يرون الخلاص واقعا خارج النظام في التنمية المحلية المخططة ، هذا التناقض بين التحليل والنتائج المستخلصة يجعل في الامكان الاتفاق مع الأخيرة بينما في الوقت نفسه تختلف مع التحليل .

ذلك انه إما الأمر الأول أو الأمر الآخر . اما ان الحسابات الاقتصادية للشركة متعددة الجنسيات واحدة في جوهرها وتتم بنفس الطريقة التي تجرى بها حسابات أى مشروع رأسمالى آخر ، وفى هذه الحالة وحتى يتسنى تفسير المآزق فى بلاد معينة فإنه يكفى أن نبين كيف يختلف الحد الأمثل الرأسمالى عن مثيله الاجتماعى ، حتى ولو كان لوجود الشركة متعددة الجنسيات نفسه تأثير معين يعمل على التضخيم ، أو ان حسابات الشركة متعددة الجنسيات تتعارض بصفة أساسية (وليس من الناحية التفصيلية وحسب) مع حسابات الشركة المستقلة ، وفى هذه الحالة لا يمكن تفادى الاستنتاج بأن انتهاج سياسة بسيطة معاداة للشركة متعددة الجنسيات ، والعودة الى اقتصاد قائم على حرية السوق ، سوف يطلقان سراح القوى المركزية الدافعة .



الرؤيا الاشتراكية



● ● تقوم الرؤيا الاشتراكية للمنظمات الدولية على المبادئ التي وضعها لينين لتوجيه السياسة الخارجية ، فنرى الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الاشتراكية تشارك في جهد الأمم المتحدة وفي كثير من المنظمات الدولية الأخرى ، تعلوها الرغبة في السلام وفي التعاون الدولي .

فالرؤيا الاشتراكية للدوقف الحاضر ، بما انتهى اليه التوتر الدولي من استرخاء ، تقوم على تزويد المنظمات الدولية بدور أكبر ودرجة من مستواه اعظم . تكبير من المنظمات الدولية الآن في وضع احسن لتحقيق قدراتها الايجابية التي اعلنت عند قيامها ، وحالت دونها الحرب الباردة في الماضي ، وان كانت آثارها ما زالت جلية بارزة .

وفي الاتحاد السوفيتي ، كما في الدول الاشتراكية الأخرى ، تحتسم الرغبة عارمة لانجاز برنامج مستمر من الكفاح الدائب للسلام والتعاون الدولي وحرية الشعوب واستقلالها ، وهو ما أقره المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي سنة ١٩٧٦ ، تفسيراً للمعايير التي يراها القائمون على دراسة للمنظمات الدولية في البلاد الاشتراكية لجدوى أى منظمة فيما تقوم به من عمل لتحقيق الوفاق .

وقد شارك المشرعون والمؤرخون ورجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع في تكوين الرؤيا الاشتراكية للمنظمات الدولية . أما البحث العلمي الكبير في هذا الصدد فقد اضطلع به معا أساتذة في عدد من البلاد الاشتراكية ، ونشر منذ سنوات خلت بمناسبة العيد الخامس والعشرين للأمم المتحدة .

الكاتب : جريجورى موروزوف

رئيس قسم المنظمات الدولية فى معهد الاقتصاد العالمى
والعلاقات الدولية بالاتحاد السوفيتى وأكاديمية العلوم
بموسكو . وقد أصدر عددا من الكتب والبحوث عن المنظمات
والعلاقات الدولية .

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا . عضو مجلس إدارة
اتحاد الكتاب ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية . زميل
أكاديمية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا ، والمركز الدولى
للتربية بواشنطن . عضو هيئة القادة الى الولايات المتحدة
الأمريكية عام ١٩٥٧ . أصدر ثلاثين كتابا وترجم كتابين .

المنظمات الدولية والعلاقات الدولية

من السمات البارزة للعلاقات الدولية فى الوقت الحاضر ذلك الدور النامي الذى
تقوم به المنظمات الدولية ، فلم يكن لها دور محدود قبل الحرب العالمية الثانية عندما
قصرت مهمها على مجالات قليلة متخصصة (كالمواصلات ، والصحة ، الخ) . ولم تكن
عصبة الأمم ، وهي وليدة النظام الذى تمخضت عنه معاهدة فرساي ، غير عنسوان
للفشل فى كل ما يتصل بالمحافظة على السلام .

وينكر الفكر الشيوعى أن تكون هيئة الأمم المتحدة عقبا لعصبة الأمم . فهئية
الأمم المتحدة ، وهي أول منظمة دولية فى التاريخ تقوم على الرغبة الصادقة فى المحافظة
على السلام ، لم تكن إلا نتاج النصر الذى حققه التكتاف ضد هتلر فى الحرب العالمية
الثانية .

وفى أعقاب الحرب لم يكن النماء كميًا ، ولكنه كان الى حد ما نمواً فى
السمات الناجمة عن تحول أساسى فى المسرح العالمى جعل من المنظمات الدولية
عنصرا هاما فى العلاقات الدولية . فبينما كانت تقوم من قبل على الدول الرأسمالية
فحسب أصبحت بعد هذا التحول الجذرى فى الوقت الحاضر مقاما لنظام اشتراكي
عالمى ينبثق من وجود نظام عالمى لمنظمات دولية لحكومات مشتركة تربط الدول
بعضها الى بعض فى اطار من النظم الاشتراكية الأصلية ، وبالتالي من المنظمات الدولية
التي تتجاوز الحدود الفاصلة بين هذه النظم ، وتوفق بين هذه الدول على اختلاف

نظمها وتباينها أحيانا ، حيث تمثل هذه المنظمات في طورها الأخير سمة بارزة هامة في الحياة الدولية المعاصرة تتميز في حقيقتها بالتعايش السلمي بين دول لها أنظمتها الاشتراكية المختلفة ، وما الأمم المتحدة الا واسطة العقد بين هذه المنظمات .

وقد أدى انهيار الاستعمار وبروز عدد كبير من الدول القومية الناشئة الى ظهور عدد من المنظمات الدولية في البلاد النامية ، كما كان للمدى البعيد الذي بلغته الحركات الاشتراكية هي الأخرى من التقدم ما أدى الى قيام عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية . ومن أبرز السمات الرئيسية للمنظمات الدولية المعاصرة ما نال لثورة العلم والتكنولوجيا من نتائج تكاثرت معضلات من سماتها أنها تغطي الكرة الأرضية ، وأولها بل على قمتها تجنب حرب نووية عالمية ، يليها حماية البيئة ، والغزو السلمي للفضاء ؛ ثم معضلات الطعام والطاقة والمواد الخام وغير ذلك من المعضلات .

وتستطيع المنظمات الدولية ؛ كما يراها من قاموا على دراستها في البلاد الاشتراكية ؛ ان تشرى التعاون بين الدول في ميادين معينة بامكانيات بارزة . فمن المنظمات ؛ كالأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية ؛ ما تقدم وسائل متميزة لتسوية المنازعات بين الدول ، فان تقرير العوامل السياسية والاجتماعية التي تقوم عليها المبادئ والمقومات الأساسية التي تشكل مسيرة العلاقات الدولية في وقتنا هذا ما تحتاج اليه أي دراسة للمنظمات الدولية ، وتقوم النظرة الاشتراكية على ان مثل هذا العامل الرئيسي ما هو الا رباط فكري بين القوى السياسية والطبقية في الساحة الدولية مع غيرها من العوامل التي تقرر العلاقة بين الدول من خلال نظم اشتراكية عليا ، كما هي بين دول لها نظمها المتباينة بما فيها موقفها من المشكلات السياسية والاقتصادية الرئيسية ، بداية من موقفها حيال الحرب والسلام في عالمنا الحاضر .

ولهذا فان الرؤيا الاشتراكية في دراسة المنظمات الدولية في البلاد الرأسمالية تضع في اعتبارها ظاهرة جديدة في تطور الرأسمالية . هذه الظاهرة قد أدت الى قيام تكتلات عسكرية وسياسية وتجمعات اقتصادية تنظر اليها الاشتراكية في كثير من الحذر باعتبار أن التكتلات العسكرية توري نذر الحرب وان الطبيعة الجائحة للتجمعات الاقتصادية تهدد السعي لتدويل العلاقات الاقتصادية العالمية وتفضي الى مواقف متحيزة في العلاقات بين الدول ذات النظم الاشتراكية المختلفة .

ومن الواضح اننا ما زلنا بعيدين عن تعريف عام مقبول لما تعنيه المنظمة الدولية ، ففي تقديري (تقدير الكاتب) أنه من اليسر على ضوء المعتقدات الأساسية للرؤيا الاشتراكية تعريف المنظمة الدولية في صورتها العامة انها أداة واضحة البنين للتعاون الدولي ، أقامها أعضاؤها على أساس حر لحل المشاكل العامة حلا مشتركا وتنسيق الجهود في الاطار الذي حدده دستورها ، على أن لا يقل عدد أعضائها كقاعدة عامة ، عن ثلاثة ، قد تكون حكومات ، أو هيئات رسمية ، أو هيئات غير رسمية ، وانما لها أهدافها المشتركة ، وتعمل وفقا لشروط مناسبة تستمدتها وترجع فيها الى مؤسسات ذات طبيعة تحددها الدساتير أو النظم أو اللوائح الخ . ويكون نشاط هذه المنظمة الدولية وأهدافها مما يتوافق والمبادئ العالمية المقررة في القانون الدولي الذي يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة ، على أن لا تكون لها صفة التجارة أو أي اتجاه للانفصاع والكسب . وليس للمؤسسات المتعددة الجنسية ولا للكارتلات أو الاستكارات الدولية الخاصة وما شابهها من الهيئات الدولية الأخرى ما يمكن أن يعد من قبيل المنظمات الدولية بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح .

المنظمات الدولية للحكومات المشتركة (ايجو)

تستند أهمية هذه المجموعة من المنظمات الدولية الى حقيقة أن الدول تشترك فيها بشكل رسمي ، كما تستند الى أهمية العمل الذي يدعى للاسهام فيه أكثر هذه المنظمات تعددا وتنوعا .

فالايجو (١) ليست مجرد أدوات لدبلوماسية فسيحة ، اذ يمتد نشاطها غالبا الى آفاق تتجاوز العلاقات السياسية وتدعوا الى تبني مجالات أخرى عديدة ، وكانت الحاجة اليها منذ قيامها أن تضطلع الحكومات بحلول مشتركة للمشكلات العالمية الكبرى لصالح السلام ورفية الدول الاكيدة في قيام علاقات اقتصادية وثقافية بين بعضها والبعض الآخر ، وإن عاق انجازها أسباب عديدة كالتمييز الاقتصادي الذي يمارسه عدد من البلاد في المغرب .

والتعاون الدولي من خلال الايجو يساعد على التقدم العلمي والتكنولوجي ، ويمتد الى توثيق العلاقات الثقافية وإيجاد الحلول لمشاكل العالم .

وحتى ندرك المعنى الواسع لاسهام الدول الاشتراكية في الايجو ، حيث تمثل دولا اشتراكية يتباين نظهما ، علينا أن نعي المبدأ الذي ساقه لينين من أننا في السياسة الخارجية تحملنا الضرورة على ان لا نضع في الاعتبار النواثر الرأسمالية الباغية فحسب، وإنما علينا كذلك أن نقدر موقف ذوى التفكير المعقول من السياسة البورجوازيين والفرص المتاحة لعقد اتفاقيات مع الدول الرأسمالية . وعلى هذا فإن نشاط دول الايجو لا يتسم بالتعاون فحسب ، وإنما يتسم أيضا بالصرار المبرر ، اذ أن التعاضد السلمى يتضمن حتما توفيقا في القضايا الفكرية .^٤

وتعزو الرؤيا الاشتراكية للمنظمات الدولية أهمية بالغة الى دور الدول الصغرى في الايجو ، اذ أن اشتراكها في هذه المنظمات هو مما يعزز سيادتها ويؤكد استقلالها القوي وجنبها الضغط الاقتصادي ويحل مشاكلها الملحة .

وتقوم المنظمات الدولية في الوقت الحاضر بدور قويم هام في العلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالنظرة الى الوفاق ، الا أن التأثير الحقيقي للمنظمات على اختلافها قد يتباين الى حد كبير يتباين طبيعتها وتكوينها والطريقة التي تنتظم عليها القوى السياسية في داخلها .

وتقوم الرؤيا الاشتراكية على التمسك بأن الايجو ، شأنها شأن الدول ، ما هي الا بعض الكيان العام لنظام العلاقات الدولية وإن كانت ذات دور محدود ، فحيث تملك الحكومات كل الحقوق التي يسوغها القانون الدولي فتعين دول الدرجة الأولى في النظام ، فإن الايجو لا تعد بوجه عام الا دولا من الدرجة الثانية ، ولكنها في اطار النظام الدولي يمكن أن تدرج تبعا لأهميتها الحقيقية وللعايير الرسمية التي لها ، اذ انها وفقا لهذه المعايير بعض هذا الكيان العام لنظام العلاقات الدولية كتركيب في هذا

النظام أولا وبالتالي ككيان من كياناته الفرعية من حيث علاقتها بمنظمات أكبر تعين هذه الكيانات الصغرى ، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به الأمم المتحدة من دعم علاقاتها بالمنظمات المتخصصة في داخلها . وهو ما تواجهه في الواقع على أساس استشاري من غير طريق المنظمات الحكومية ، ويمكن اعتبار بعض المنظمات كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية من المنظمات الفرعية للأمم المتحدة ، عناصر لها استقلالها الذاتي في النظام العام للعلاقات الدولية . إلا أن هذه المنظمات الصغرى - أو أى تجمع لاي عدد من المنظمات الدولية - يرتبط بعضها ببعض ارتباطا رسميا - لا تعد من قبيل المنظمات الدولية ، فأسرة الأمم المتحدة على سبيل المثال - بصورتها تلك من حيث منظماتها الصغرى - لا تستطيع أن تكون عنصرا مستقلا من حيث الإطار العام في حين تستطيع ذلك أجهزتها الصغرى .

ويضاف الى ما ذكرنا أن المكانة التي تحتلها أى منظمة دولية في الإطار الحكومي للعلاقات الدولية إنما تقوم على عدد من العوامل الأخرى كنوعيه النشاط الذي تنجزه وطبيعتها العضوية وحجمها الخ .

أما الجهد الذي تبذله المنظمات الدولية للتأثير على سياسة الدول وعلى العلاقات الدولية عامة فإنه ظاهرة معقدة ، ففي حانه معينة يتخذ هذا التأثير اجزاء من صورتين ما دام الموقف في المنظمات الدولية تحكمه الى حد كبير تلك الإجراءات السائدة في المحيط الدولي ، في حين يكون نشاطها من ناحية أخرى كيانا متماسكا في العلاقات الدولية ككل ، فإن هذا النشاط بصورته تلك يفر من المشكلات الدولية ، اما بإيجاد الحلول لها ، واما ببيان أن لاجلها إلى وقت ما ، ومن أعظم الفوائد أن تتيح لوضع معينة للأعضاء في المنظمات الدولية فرصا جديدة للكلام أو البحث المشترك أو إيجاد الحلول الخ . ومن الوان هذا النشاط المقرر تدبيج مشروعات الاتفاقات الدولية ، وترتيب الاجتماعات والأنظمة ، وتكوين مبادئ القانون الدولي ، وبذل المحاولات - التي لم تحقق حتى الآن نجاحا ملحوظا - لاستخدام أشكال تقليدية من الوساطة لحسم المنازعات الدولية .

وبينما نمزو أهمية بالغة للايجو فإن المعقيدة الاشتراكية ، تنكر مع ذلك احتمال أن تتمخض الايجو عن وحدة دولية عليا في صورة حكومة عالمية : المستقبل القريب أو برلمان عام أو ما شابه ذلك من النظم التي يراها بعض مفكرى البورجوازية قمينية بوضع حلول جذرية لكل المشكلات الدولية . ولنا موقفنا من الدعاة لحكومة عالمية ، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود المحتملة للمنظمات العالمية ، والأهمية البالغة لمسألة انشاء اتحاد عالمي هي أن تقوم الفكرة على أن يكون الاتحاد من القوة والقدرة بما يمكنه من تغيير العالم تغييرا جذريا ، أو حتى حل ما يمكن حله من مشاكله السياسية والاجتماعية المعقدة .

ومع ما تتبواه المنظمات الدولية من مكانة هامة في نظام العلاقات الدولية ، وإن غلغلتها الموضوعية وحددت أطارها ، فإن هذه المكانة تحدها أصلا موضوعية قوانين التطور الاجتماعي فضلا عن مصالح الدول منفردة واتجاهاتها وسيادتها . وفي داخل هذه الحدود تتمتع الايجو بدرجة من الاستقلال ، إلا أن حريتها في العمل لا تعوقها حدود ، فمسائل الحرب والسلام ، فضلا عن المشكلات الاجتماعية الأساسية ، هي مما يمكن حله تبعا لما تقوم به الدول ، بالتعاون والعمل المشترك للقوى السياسية الكبرى . ولهذا فليس لدول الايجو كفاية ذاتية ، ولا تستطيع أن تقرر مسيرة التطور العالمي ، ولا يعدو

دورها العمل مع دعم السلام والتعاون فيما بينهما ، ملقبة بكل ثقلها وراء المسالحي التي تعنى أعضائها ، أكثر مما تعنى بمتابعة الهدف المنبثق من النهويز بفكرة حكومة عالمية والقضاء على السيادة القومية ، وإن كانت داخل حدودها البيئية الواضحة تستطيع أن تعاون كذلك في حل بعض الإشكالات الاجتماعية .

فإذا تحقق قيام نظام متين للأمن الدولي ، وأحرز تقدما ، فإن بعض دول الإيجو تستطيع دون شك أن تجرى تغييرا ضخما في طبيعتها ، حتى ليلغى بعضها وجوده ، إذ أن الرؤيا الاشتراكية تقوم في الواقع على حقيقة ما تقدم به الاتحاد السوفيتي ، وكرره مرارا ، من أن الخطوة الأساسية نحو الوفاق في العالم وفي القارة الأوروبية هي في فض كل من كتلة الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي) ومنظمة معاهدة وارسو (ميثاق وارسو) ، فمن المعروف أن مجلس تبادل المعونة الاقتصادية (كوميكون) قد قام تحت ظروف معينة لدعم الصلات بين جماعة الاقتصاد الأوروبي .

وتقوم الرؤيا الاشتراكية أيضا على أن الإيجو تحظى في القانون الدولي بشكل من أشكال الشخصية الدولية المشروعة تتمثل في طبيعتها ذات الإطار المحدود إذا ما قورنت بالدول ذات الكيان المستقل الكامل - وفي هذا الإطار من الشرعية التي تضفيها عليها الأمم المتحدة يغدو عدد من الوكالات المتخصصة وبعض المنظمات الأخرى أعظم سعيًا من دول الإيجو .

وتقوم دراسة الاشتراكية نشاط الإيجو على تحليل العمل الذي تقوم به أجهزة لها حيث ترى أن نشاط أي تركيب في بناء أي من دول الإيجو لابد أن يعكس - فوق أي اعتبار آخر - المبدأ الأساسي للقانون الدولي في المساواة بين الدول في حق السيادة كما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة وفيما جاء في النظام الأساسي لكثير من دول الإيجو إذ أن مراعاة هذا المبدأ هي الضمان الحقيقي للسلام على الأرض .

وقد أنشئت الإيجو للعمل المشترك لصالح الدول التي تتكون منها ، فالدول الأعضاء فيها ، وإن تساوت قانونًا في معاملاتها الدولية ، تتوقف مسؤولياتها وجهودها الفردية لحل مشكلات أي منها على كل ما تتضمنه الفرص المتاحة لكل منها .

والمساواة القانونية لكل من الدول الأعضاء في الإيجو كمبدأ من مبادئ القانون الدولي لا يجلب حقيقة أنها ليست سواء في الواقع تبعًا لقدرة كل منها العسكرية والاقتصادية فضلًا عن تعدادها ومواردها الطبيعية الخ . فقد قامت الإيجو على أساس من التوافق الصارم مع ما يثيره العالم من مبادئ القانون الدولي متشبثة تمامًا بمبدأ صوت واحد لبلد واحد ، فقاعدة الإجماع في التصويت للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن في الأمم المتحدة ما هي الا تعبير عن نوع من المسؤولية تضطلع بها تلك القوى عن أقدار العالم ، كما هي تعبير عن المساواة بين نظامين اجتماعيين متناقضين يريان ضرورة الإجماع على حل المشكلات الدولية .

ويتوقف جهد الإيجو أساسًا على إرادة الدول الأعضاء ، وما يضطلع به كل منها من عمل لتحقيق التعاون وإقرار السلام ، ولا ننكر في هذا كفاية جهادها الوظيفي والمساواة في الخدمات الدولية المدنية ، فإنها جميعًا عظمة الأثر في تحقيق رسالتها .

وتضع الرؤيا الاشتراكية في اعتبارها التوافق والامتيازات المتبادلة (ما دامت بعيدة عن المضمون الأيديولوجي) كعناصر هامة في التعاون الدولي بين الدول ، فبدونها لا يمكن حقًا قصور نشاطها .

وعلى الايجو أن تحترم لذلك مبادئ تحقيق السلام والمساواة في السيادة ، وأن تضع مصالح كل الدول الأعضاء موضع الاعتبار الى أبعد مدى ممكن .

وجريا على نشاطها فإن لهذه السمات دلالتها في القرارات التي تتخذها ويكون لها تأثيرها في سياسة الدول الأعضاء وفي اتجاه أو آخر ، ولا نستطيع أن نتقبل وجهة النظر القائلة بأن المنظمات الدولية تنمي ارادة قانونية مستقلة عن ارادة الدول الأعضاء وتعلو عليها ، فإن هذا يعني محاولة لاثبات أن ارادة دولة من دول الايجو مستقلة عن ارادة الدول الأعضاء التي تتكون منها ، كما نقيم الدليل على سيادتها الذاتية الكاملة وسموها بالنسبة لسياسة أعضائها . ويمكن اتخاذ هذا التفسير كما كان خلال الحرب للبرادة تمكينا لعدد من الدول تتمتع بأغلبية تلقائية في التصويت من الاستعانة بدول الايجو لها صفة الاكوارم القانوني باعتبارها صادرة من ارادة أسمى ، فإن ذلك مما يتناقض ولا يتوافق مع الاطار العالمي المقبول لهذا النسق من المنظمات الدولية ، فيما هو جدير بالاعتبار أن الايجو تضم دولاً تختلف في نظمها الاجتماعية كما تختلف في بنائها الطبقي ، ولا تستطيع ارادة دول من دول الايجو تختلف في نظمها الاجتماعي أن تتمازج مع لتكون ارادة عامة أو أسمى بالمعنى التقليدي أو ارادة واحدة ثابتة بمعنى آخر ، إذ أن تناقض المصالح الطبقي لا يمكن أن يقرر ارادة مركبة من هذا النوع . وحتى يكون لنشاط الايجو جدواه في الوقت نفسه لتحقيق نتائج طيبة تقوم على احترام سيادة الدول الأعضاء ومصالحها ، فإن تقدير مصالح هذه الدول التي تتعارض أوضاعها الاجتماعية عامل أساسي لا ينكر .

وتتخذ دول الايجو قراراتها وفقاً لاجراء ثابت حيث تعكس هذه الاجراءات حينئذ بصورة العمل المشترك الذي هو مزيج من التضاد والتوافق (فيما يثار بين القوى السياسية المتعددة في المنظمة ، وهو ما يمكن وحده أن يزود شرعيتها بقاعدة صلبة ، كما أن المواقف التي تتبناها مجموعة من الدول أو دول فرادي ، فضلاً عن الاتجاهات التي تتخذها الوحدات الاقليمية فيما يثار من نقاش وغير ذلك ، هي من العوامل التي نلقى بمؤثراتها على قرارات الايجو .

وتتميز الارادة المشتركة للايجو عن الارادات الفردية لأعضائها من حيث الشكل والجوهر ، إذ تصدر نتيجة لقرارات يتفق عليها الأعضاء عادة ، وهذه المزيج من الارادات له قوته الدافعة ، إذ أن البحث عن حلول للمشاكل العديدة مع وجود هذه الارادات المتضاربة للدول المختلفة ما هو الا نتيجة للتوفيق فيما بينها ليكون موقفها واحداً تعبر عنه في أي مسألة تجمع عليها .

وليسست هذه الارادات المتعددة تجمعاً عديداً ، إذ أن كلا منها له وجوده المستقل ، أو من خلال تجمع متنسق سياسياً واجتماعياً يمكن أن تتوحد في اطاره ، ومن ثم فإن الارادة النوعية للايجو ما هي الا تعبير معقد لموقف أعضائها من الدول .

وتنكر الرؤيا الاشتراكية اتجاه بعض البورجوازيين الدوليين فيما يذهبون اليه من أن المنظمات الدولية لا جدوى منها ما دام القموض يغلف الرؤيا التي تقوم عليها المنظمات الدولية نفسها ، ويحول دون قيام جماعة متآلفة من أعضائها ، وهو زعم باطل تنتفضه الشواهد الايجابية للمنظمات الدولية في ميدان التعاون الدولي .

فمن البين أن التوسع المكتمل لنشاط المنظمات الدولية بكل احتمالاته لا يتمالم توافق الحلفيات الكامنة وراء العلاقات الدولية .

الأمم المتحدة

تضفي الرؤيا الاشتراكية أهمية بالغة على الأمم المتحدة وعلى الكثير من وكالاتها المتخصصة ، فالأمم المتحدة ما هي الا رباط وثيق في العلاقات الدولية الحاضرة ، ومهما يكن ما يوجه إليها من نقد صائب فلا يمكن انكار أنها كانت أداة فعالة في فترة ما بعد الحرب لتجنب حرب عالمية جديدة .

فالأمم المتحدة منظمة دولية فريدة سواء في عضويتها أو في اتساع قدرتها ، فمن سماتها الهامة أنها عالمية ، وفضلا عن ذلك أنها تضم دولا ذات أنظمة اجتماعية متعارضة ، كما يؤكد ميثاقها من جديد المبادئ الرئيسية لديمقراطية القانون الدولي ، وهو قوام التعايش السلمي ، وقد برهنت الأحداث على صمود ميثاقها أمام التجربة إذ يتضمن الوسائل الحتمية لتأمين السلام والتعاون الدولي .

وللمبدأ الأساسي في الميثاق ، وهو التصويت الإجماعي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على القرارات مما يضمن التعاون بينهم ويحول دون استخدام هذا الجهاز ليكون أداة لأغراض تتنافى مع صالح السلام والأمن . وهذا المبدأ بالغ الأهمية بالنسبة للدول الصغرى كما هو بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان والشعوب الصغيرة التي تكافح في سبيل حريتها واستقلالها ، ومن أمثلة ذلك قرار الفيتو الذي أصدره الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦١ إذ حال بين نظام سالازار وجر الأمم المتحدة إلى مغامرة ضد الهند فيما يتعلق بتحرير جوا وديماو وديو .

وما الأمم المتحدة الا ساحة دولية بالغة الأهمية للمناقشات الواسعة ، فهي الساحة الحية حيث تصاغ النصوص ، كما أنها في جميع الحالات يمكن أن تكون محورا للدفاع عن السلام ولانجاز مشروعات التعاون الدولي .

ويؤدي تحليل نتائج النشاط الذي قامت به الأمم المتحدة من ناحية أو أخرى إلى الحزم بأنها لم تف تماما بكل ما كان عليها أن تقوم به ، وهو ما تلقى لفنة بريجنيف المضمرة على أسبابه بقوله : « ليست الأمم المتحدة صورة لقوة قائمة بذاتها ، ولا شكلا لحكومة عالمية تسمو على الحكومات ، إذ أن أعمالها ومواقفها التي تضطلع بها ما هي الا صورة لتوازن القوى القائم بين دول العالم ، وهو الاتجاه السائد في الحياة الدولية » .

وتبين لذلك نتائج الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة والمدى الذي يمكن أن تتوافق معه تلك النتائج مع الميثاق في شتى مستويات النشاط معتمدة في ذلك على توازن القوى المطرد نما .

وقد كان لسبب الحرب الباردة تأثيرها السلبي العميق على الأمم المتحدة ، ففسدت أدانت بعض البلاد باسم الأمم المتحدة عددا من الأعمال التي قامت بها مخالفة لأهداف الميثاق بما لها من أغلبية تحظى بها في التصويت . وأدت هذه السياسة في التحيف إلى أضرار خطيرة ألقت بالأمم المتحدة ، ومن قبيل ذلك عملية كوريا سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وكتب عنها معلق أمريكي للشؤون الدولية يقول ان علم الأمم المتحدة كاف يخفق على رأس الحملة ، الا أن سبب الحرب لم يكن في الحقيقة في قيادتها . ولم تكن القرارات الخطيرة على كثرتها لتصدر الا عن الولايات المتحدة . ومن اليسير أن نعتبر على أمثلة عديدة لشواهد مماثلة لعدد من الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة ، كعملية الكونغو خاصة .

وفي سنى الحرب الباردة اهتمت مبدأ العضوية العامة للأمم المتحدة بأعظم الأوضار ، اذ خضعت البلاد الاشتراكية للتفرقة الساخرة ، ومن سوء الطالع أن يقترب مجلس الأمن أيضا هذه التفرقة أخيرا (بالنسبة لقبول جمهورية فييتنام الديمقراطية وجمهورية فييتنام الجنوبية سنة ١٩٧٥) .

وكيفما كان فقد كانت البلاد الاشتراكية وغيرها من القوى المحبة للسلام قادرة حتى في خلال الحرب الباردة على تحقيق بعض النتائج الايجابية ، كما في أثناء مناقشة الكفاح القومي للتحرير وغيره من المسائل ، واتخاذ خطوات ايجابية لا تقل ، على تواضعها أهمية عن ذلك ، كالمبادرة التي قام بها الاتحاد السوفيتي لادانة حرب الهنداية في اى بلد وعلى أى صورة (١٩٤٧) والمقترحات التي تقدمت بها تشيكوسلوفاكيا لأصول التعايش السلمى وغير ذلك .

ومما أدى اليه تغير ميزان القوى في العالم تغير مائل في وضع هذه القوى داخل الأمم المتحدة أتاح لها أن تتخذ ائقرارات نافعة في المسائل الحيوية كمنسحب الاستعمار ونزع السلاح وحقوق الانسان . والسؤال الهام الذى يجب أن نلقيه فيما يتعلق بهذه القرارات هو الى أى مدى كان إنجازها ، فهناك مثلا أكثر من مائة قرار ضد التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ما زالت بلا جدوى ، كما أن ما قامت به الأمم المتحدة لحسم المنازعات الدولية وتأمين السلام ليس كافيا ، فما زال القرار رقم ٢٤٢ للشرق الأوسط مثلا غير نافذ بعد تلك السنوات الطوال .

وتتحدد العلاقة فيما بين الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية وعدد من القوى الأخرى في كل الخلافات الكبرى وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما يندرج مثلا على ما تقوم به الأمم المتحدة من اجراءات للمحافظة على السلام امتد الجدل حولها سنوات طويلا . ويصر الاتحاد السوفيتي على حتمية التمسك الصارم بالميثاق وخاصة فيما يتعلق بالدور الحاسم لمجلس الأمن في مراقبة تلك الاجراءات . وقد أدى الاصرار على اقامة الأمانة العامة للأمم المتحدة في مواجهة مجلس الأمن ليضطلع بمسؤولياته في تقويم هذه الاجراءات تقويما فعلا الى بعض الآثار السلبية العميقة (كعملية الكونغو مثلا) ، الا أن هذا الموقف لقي معارضة عنيفة ، اذ أن ميثاق الأمم المتحدة بما يخول الأمانة العامة من حقوق واضحة محددة وفي غاية الأهمية يضمن عليه استقلالا ويمنحه قوة ذاتية لتقويم عمليات المحافظة على السلام .

ويتساوى ذلك القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثين فيما يتعلق بضرورة اخراج القوات الأجنبية لئلى تعمل تحت علم الأمم المتحدة من كوريا مع ما ذكرناه من شجب الاجراء الكورى ، وفي تاريخ الأمم المتحدة ما يؤيد سلامة الموقف الاشتراكي ويقوم شاهدا على أن مشكلة العمل الجماعي الذى تقوم به الأمم المتحدة في الدفاع عن السلام يمكن أن تحل على أساس الالتزام بميثاق الأمم المتحدة .

وهو ما يمكن قوله عن القضايا الأخرى التى أثارت النزاع في الأمم المتحدة . الا أن النشاط الأخير للأمم المتحدة يتميز بترجيح الاتجاه الجماعي على الاتجاه المدمر ، وإن كان ذلك ليعنى أن الريح تهب رخاء من كل جانب ، فردا على ضعف موقفهم الناجم عن توازن القوى الطارئ في الأمم المتحدة اتخذت القوى الغربية عددا من التدابير

الانتقامية ضد ما دعتة استبداد الاغلبية ، وهي تدابير تتناقض وميثاق الأمم المتحدة، نذكر منها التحيز في قصر المونة على الأمم المتحدة ، والنية العلنية لحجز المونة عن البلاد التي تناهها ، وهو ما تضمن مواقف في الجمعية العامة أغضبت واحدة من القوى الغربية ، واستغلال الفيتو في مجلس الأمن لشجب المقترحات التي لا تستريح اليها مجموعة معينة من البلاد الغربية ، الخ .. ويرى الجانب اليساري المتطرف ، وقد تنأثر في الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة ، اقامة العراقيين من أجل مناقشات موضوعية للقضايا الهامة ومن أجل محاولات رصينة بحثا عن حلول موضوعية لها .

ومن الواضح أننا ما زلنا في حاجة الى جهد غير قليل قبل أن تصبح الأمم المتحدة أداة يمكن الاعتماد عليها للمحافظة على السلام وتؤكد آمال شعوبها فيها .

وقد احتلت المشكلات الاقتصادية والانسانية والعلمية والتكنولوجية من عمل الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة مكانة أثرية متزايدة .

ومما هو جدير بالاهتمام في هذا الصدد تأكيد التوازن الحقيقي بين الصور العديدة لنشاط الأمم المتحدة ، ويقوم الاتجاه الاشتراكي في هذا على حقيقة أن الأمم المتحدة قامت على عصبية الشعوب المناهضة لهتلر لتأمين السلام أولا وقبل كل شيء ، وغايتها أن تزداد قوة وأن يعلو سلطانها في شئون السياسة الدولية وأن تكون جهازا مؤثرا وأن تتشعبت الدول الأعضاء بميثاقها في اصرار لا يريمون عنه .

وثمة اتجاه آخر يثبت الحاجة الى حصر نشاط الأمم المتحدة ومنظمتها بحيث يكون اتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي متوافقا مع ما ينجم عن وظيفتها السياسية من أوضاع ، وما هذا الاتجاه الذي تتبناه الدوائر ذات النفوذ في الغرب الا محاولة منها لاستغلال الأمم المتحدة في دعم نفوذها بين بلدان العالم الثالث ، اعتمادا منها على قوة مواردها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الهائلة ، اذ تأمل من ورائها أن تعوض ما تعانيه من خسارة في قضايا السياسة الهامة نجمت عن توازن القوى الذي لا تستريح له في الأمم المتحدة .

الا أن صالح التعاون الدولي ودور الأمم المتحدة فيه مما يؤكد الحاجة الى تقديم النشاط السياسي لتأمين السلام الدولي على غيره . ولا يعني هذا قطعا ألا تعنى الأمم المتحدة بالإسهام في التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ، طالما كانت الحاجة ماسة الى هذا النشاط وفي قدرة الأمم المتحدة أن تقوم بالكثير لحل القضايا السياسية ، وهي ما يجب حلها قبل أية حلول أخرى للمشكلات الاقتصادية وغيرها ، ولا سيما معضلات النظام الدولي الجديد للاقتصاد وتوكيدا لأولية المهام السياسية للأمم المتحدة تعتقد الاشتراكية فكرة أن دعم اقتصاديات الدول النامية أدعى الى إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ، وليس هناك من ينكر أن مطالب الدول النامية واحترام سيادتها على مواردها وحققها في تأمين الممتلكات الأجنبية على أراضيها ، اذ أن تأييد مبدأ الحقوق المتساوية في التعاون الاقتصادي بين الشعوب قد أصبحت حقوقا مشروعة .

كما كانت المساجلات التي دارت حول المسائل الاقتصادية في الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة دعما للعلاقات المباشرة التي قامت فيما بين دعم الوفاق وحل المشكلات العاجلة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ولا سيما بعد القضاء على مخلفات الاستعمار القاسية في البلاد النامية .

منظمات الحكومات الدولية

المشتركة للبلاد الاشتراكية

تبدو أهمية المنظمات الدولية للحكومات في النظام الاشتراكي في الدور الذي تقوم به البلاد الاشتراكية للتعاون في العالم الحديث ، وفي الملامح الخاصة التي تتسم بها علاقاتها الدولية ، والقاعدة في هذه العلاقات هو مبدأ البروليتاريا الدولية ويقوم على المعونة الأخوية المشتركة والمساواة الحرة في الحقوق واستقلال البلاد المعنية . فالعلاقات الدولية للبلاد الاشتراكية تتميز بالمعونة المشتركة المجردة من أي غاية ، والصداقة والتعاون ، والتكاتف التلقائي لقوى الكفاح لنصر الاشتراكية ، اذ تعكس علاقات البلاد الاشتراكية ديمقراطية مبادئ القانون الدولي من احترام سيادة الدولة ، والحقوق المتساوية للشعوب وحق تقرير المصير والنفع المشترك دون تدخل .

ومن أهم المنظمات الدولية في البلاد الاشتراكية « منظمة حلف وارسو » و « مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة » .

وقد وقعت معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمعونة المشتركة في ١٤ مايو ١٩٥٥ . ووضعت قاعدة المنظمة الدفاعية لدول أوروبا الاشتراكية ، وكان انشاء منظمة حلف وارسو خطوة من جانب الدول الاشتراكية ردا على عدد من التحركات للدول الغربية . تمثل تهديدا قائما للدول الاشتراكية ، واننا نعرف ان الفاتو (١) (حلف شمال الأطلسي) قد أنشئ عام ١٩٤٩ . وقد ضم اليه ألمانيا الغربية أخيرا ، كما أنشئت مجموعات من السيتو (٢) وحلف بغداد (السنو فيما بعد) والانزوس في وقت واحد معا مع حلقة من القواعد العسكرية تحيط بالاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى .

ولحلف وارسو جهاز من التنظيمات الفعالة يحتضن القوات العسكرية الدفاعية لأعضائه (لجنة الاستشارات السياسية ، قيادة عسكرية موحدة - أركان حرب القوات المسلحة - مجلس عسكري) . والمنظمة قادرة على وقاية وتأمين البلاد الاشتراكية في حالة تعرضها لهجوم أوربي مسلح طالما أنه قادرة بكل الوسائل على مدحها بالمساعدة العاجلة ومنها استخدام القوات المسلحة ، وترمي المعاهدة الى انشاء علاقات بين المنظمة التي تقوم عليها وبين الأمم المتحدة ، كما تنادي بضرورة قيام نظام للأمن الأوربي يضم كل دول القارة ، وتجسم أهم ما يحتويه ميثاق الأمم المتحدة من مبادئ ، وتتضمن إشارة واضحة الى المادة ٥١ من الميثاق كإطار شرعي للعمل الذي يقوم به أعضاؤها ، وتتركز الرابطة المنشودة بين المنظمة والأمم المتحدة في حالة ما اذا وضعت المعاهدة موضع التنفيذ على ما جاء في مواد الفصل الثامن من الميثاق وبالإضافة الى مهام الدفاع المشترك فإن المعاهدة قد وضعت في حساباتها المشاركة في كل ما يؤدي الى تأمين السلام الدولي . والتعاون لنزع السلاح ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية ، كما أنها تفتح المجال لاشتراك دول أخرى بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية . وكذا اقترح أعضاؤها على الناتو أن يقوموا معا بعمل كل من المنظمتين ؛ أو حل تنظيماتهما العسكرية كخطوة أولى ؛ وفي كل مرة ترفض دول الناتو الاقتراح .

(١) منظمة معاهدة شمال الأطلسي NATO وقد جرت تسميتها بالبرية حلف شمال الأطلسي أو حلف الأطلسي وهو ما نأخذ به في الترجمة ، (الترجم)

South East Asia Treaty Organization.

(٢) منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا

أما مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة (كوميكون) فإنه منظمة دولية اقتصادية من الدول الاشتراكية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني . قام في يناير ١٩٤٩ ، وله ميثاقه ومؤتمره بكل ما فيه من مزايا وحصانات . ويضم بلغاريا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر وجمهورية منغوليا الشعبية وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتي ، وتشارك يوغوسلافيا في أعماله وفقا لاتفاقية خاصة ، وتشترك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية فيتنام الديمقراطية كمراقبين . كما أصبحت جمهورية فيتنام الاشتراكية عضوا مراقبا بعد الدورة الثلاثين للكوميكون في يناير ١٩٧٦ ، وهي الدورة التي حضرها وفود كل من جمهورية أنجولا الشعبية وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية كمراقبين ، كما تسهم مع الكوميكون وفقا لاتفاقية مبرمة من كل من فنلندا والمكسيك والعراق .

وهناك كم هائل مما يقرأ عن الكوميكون في البلاد الاشتراكية ، ويبرز ميثاقه ما يجب أن يقوم عليه نشاط المنظمة من توثيق الصلات الاشتراكية بين الأعضاء . وهو ما يبدو جليا في سير عملياتها ، ويحتوي الميثاق على نص مشروط يقضى بتطوير التعاون الاقتصادي بين الجميع على أساس من الانجازات المناسبة لقاعدة تقسيم العمل في الاشتراكية الدولية ولصالح الاشتراكية والشيوعية بين الدول الاعضاء ولتحقيق سلام عالمي دائم . ومن أسس هذا التعاون ما أشار اليه ميثاق الكوميكون من المساواة التامة في الحقوق واحترام السيادة والمصالح القومية والمنفعة المشتركة والمعونة المتبادلة بين الرفاق ، ولا تقوم المنفعة المتبادلة في الكوميكون على ما يؤدي اليه المفز التجاري فحسب ، وانما هو قاعدة مقررّة للأهداف العامة لدعم وتعزيز النظام العالمي للاشتراكية ، وفي الوقت نفسه تقوية كل بلد في الجماعة الاشتراكية ، وما من بادرة للتنافس بين أعضاء الكوميكون الا هي بادرة لا سند لها ، والحرية الكاملة للجميع في علاقاتهم الاقتصادية بما فيها العلاقات التجارية دون كمايز .

ويقوم البناء التنظيمي لكوميكون على سلطة عليا ، في دورات تعقد بين حين وآخر ، أشبه ما تكون بجهاز أكاديمي . والمجلس وهو جهاز دائم ، واللجنة التنفيذية للمجلس ، ولجنة للتعاون في ميدان التخطيط ، وأخرى للتعاون العلمي والفني ، بجانب الوكالات الدائمة لكل الجوانب الكبرى الهامة للاقتصاد القومي ، وقد بلغ عددها عشرين سنة ١٩٧٦ ، وأخيرا سكرتيرية المجلس .

ويتساوى أعضاء الكوميكون جميعا في التمثيل ، ولهم من الحقوق مثل ما عليهم من الالتزامات على حد سواء . وقد تتخذ أجهزة المجلس وفقا لميثاق الكوميكون وسائل قانونية عديدة للاجراءات والتنظيمات ، ولا يتوقف التمثيل في الأجهزة جميعا وكذلك حق التصويت على حجم الرسوم المالية .

واستكمل الكوميكون هيئات البحث العلمي الخاصة به ، وهي : المعهد الدولي لمشكلات النظام الاشتراكي الاقتصادية ، ومعهد التكوين . ويقوم الكوميكون بمهام عويصة هامة تتعلق بالتعاون بين البلاد الاشتراكية ، وينتج نشاطه نحو توثيق عرى المنافع الاقتصادية المتبادلة بين البلاد كافة وتنميتها على أوسع نطاق بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

كما تعاون البلاد الاشتراكية بالتالي من خلال منظمات دولية أخرى تنتظمها ، منها : منظمات التمويل والقروض (البنك الدولي للتعاون الاقتصادي ، والبنك الدولي

للاستثمار ، ومنظمات الصناعات الخاصة ، ومنظمات للتعاون العلمى والفنى ، منها :
المعهد العام للبحوث النووية والمركز الدولى للمعارف العلمية والفنية () ، ومنظمات
للتنقل والمواصلات ، وغير ذلك من المنظمات التى يبلغ عددها جميعا ثلاثين منظمة .

ويحتفظ الكوميكون بصلاته مع المنظمات الدولية للبلاد الاشتراكية وغيرها من
المنظمات الدولية الاخرى ومنها الأمم المتحدة ، حيث يشترك فى أكثر وكالاتها
المتخصصة (كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومكاتبه الإقليمية) ، والوكالة الدولية
للطاقة الذرية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية ، ومكتب الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى ، والمنظمة الدولية للتقويم ،
والاتحاد الدولى للتوثيق ، والمؤتمر العالمى للقوى ، الى غير ذلك .

ويقوم التعاون بين الدول الأعضاء للكوميكون على مبادئ مشروطة سواء من حيث
المواثيق التى تقوم عليها ، أو الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية أو الجماعية التى تربط
بينها . وذلك وفقا للمبادئ الأساسية التى تقوم عليها قاعدة تقسيم العمل فى
الاشتراكية الدولية . والاتفاقيات المنظمة للتعاون فى مد الخطوط الحديدية ، والمواصلات
البريدية ، وتوصيل الكهرباء وتوحيد الطاقة بين كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا
وجمهورية المانيا الديمقراطية والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتى ، والقرارات
الجماعية للتعامل بالروبل ، الى عدد من المبادئ الاخرى العديدة .

ومما يستوجب أعظم الاهتمام هذا البرنامج الشامل للتكامل بين بلاد الكوميكون
بعد أن تقرر فى الدورة الخامسة والعشرين .

ويعنى تكامل الاقتصاد الاشتراكي : تخطيطا واعيا منظما لأحزاب العمال الشيوعية
وحكومات الكوميكون دعما لقاعدة تقسيم العمل فى الاشتراكية الدولية وتنظيما وثيقا
لاقتصادياتها ، ودستورا جديدا لكيان اقتصادى أعظم فاعلية ، واطرادا متعادلا منسقة
لمستويات التنمية الاقتصادية فيما بينها ، مع قيام علاقات وثيقة دائمة بين القواعد
الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وتقوية السوق الدولية واتساع مداها للتجارة
النامية والمعاملات النقدية .

ويشكل الانتاج الصناعى لبلاد الكوميكون ٣٧٥٪ من الانتاج الصناعى العالمى
(وتطرده هذه النسبة فى الزيادة) ويتفوق على النظام الرأسمالى فى معدلات التنمية
الاقتصادية .

ومنذ أنشئ الكوميكون وهو يؤكد دوره الى أبعد مدى فى تنظيم التعاون بين البلاد
الاشتراكية .

المنظمات الدولية غير الحكومية (نجو) (١)

تضم المنظمات الدولية غير الحكومية أكبر عدد من المنظمات الدولية ، وتبعا
للسلوب الاشتراكي فى التفكير فإن سميتها الخاص إنما يرجع فى الدرجة الاولى الى
التأثير المتزايد للجماهير على السياسة الخارجية ، والدعفة القوية للرأى العام للعلاقات

الدولية والأهمية البالغة للعامل الأيديولوجي في مثل هذه العلاقات فضلا عن عمليات التنمية الاقتصادية وما نجم عن ثورة العلم والتكنولوجيا من آثار وقد أدت بدوره إلى قيام مثل هذا العدد الضخم من الهيئات الدولية غير الحكومية (نجو) المتخصصة ، وقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من الهيئات الدولية. للرياضة ، ومنها في ميادين الثقافة .

وتنبع الرؤيا الاشتراكية في اهتمامها بهذه الهيئات (نجو) من عاملين ، أولهما يتصل بالعوامل الاجتماعية وموقف هذه الهيئات من المحافظة على السلام ، فوجهت جل اهتمامها في هذا الميدان إلى الهيئات الكبرى منها كالاتحاد العالمي للمسال والاتحاد الديمقراطي العالمي للشباب والاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي ، وحركة السلام العالمي والمجلس العالمي للسلام وحلم جرا . وهذه الهيئات التي تضم ممثلين لها من كافة القطاعات الجماهيرية تضطلع بكفاح متصل للمحافظة على السلام ، كما تتعاون تعاوناً متصلاً وإلى أبعد مدى مع مثيلاتها من الهيئات المؤثرة كالاتحاد العالمي لجمعية الأمم المتحدة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية والاتحاد العالمي للمعلمين والعلميين ، وغيرها من الهيئات .

وثمة عدد من أعضاء (نجو) المحافظين تقليدياً (كالهيئات القائمة على معتقدات دينية أو للمنادين بنيل الحرب أو ذوى الميول الاقطاعية السابقة) ، قد بدأ أخيراً بتأثير الاتجاهات العامة للتطور العالمي في إقامة صلات وعلاقات من التعاون مع عدد كبير من الديمقراطيات في (نجو) وخاصة فيما يتعلق بمنع الحروب .

وقد كان للنشاط الذي قامت به بعض أعضاء (نجو) أثره المحسوس في تسوية عدد من المنازعات الدولية الكبرى وخاصة في فيتنام .

ومن أعظم ما أنجزته (نجو) المؤتمر العالمي القوى للسلام الذي عقد بموسكو في أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان هذا المؤتمر أعظم تجمع عالمي في التاريخ للجماعات المحبة للسلام ، وقد حضره ٣٥٠٠ مندوب من ١٤٣ بلداً يمثلون أكثر من ١١٠٠ منظمة قومية عن ١٢٠ منظمة أو حركة دولية ، وقد خصص واحد من المكاتب الأربعة عشر للمؤتمر جهده لدعم التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الدولية للحكومات المشتركة .

وهناك عدد كبير من منظمات (نجو) لها طبيعتها الخاصة من حيث أهدافها وعضويتها وما إلى ذلك تتفاوت في أهميتها .

كما أن بعض الهيئات العلمية ، كالمجلس الدولي للاتحادات العلمية (اكسو) (١)، تقوم بعمل نافع ، كما أن هناك عدداً من الهيئات تتخذ جانباً واحداً لمصلحة جماعات معينة تقف موقف المعارضة من سياسة نزع السلاح .

وتقوم الرؤيا الاشتراكية على أن (نجو) منفذ هام يسلكه الرأى العام فى التأثير على المحيط الدولى وعلى جوهر القرار الحكومى .

وكان لمنظمة (نجو) دورها البارز فى اصدار قرارات نافعة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة ، وفى ابرام معاهدة تحريم التجارب الذرية ، ومعاهدة الحد من الاسلحة النووية وما عداها من أسلحة الدمار الأخرى .

ويتصل نشاط (نجو) فى انجاز تطوير القانون الدولى ، مما يحمل الحكومات أو بعض بلدان الايجو على النظر فى المسوغات التى أعدتها ل مواد القانون للقضايا المتعددة ، وهو ما يؤدى الى تنمية مقاييس القانون الدولى مما يعينه .

وقد يكون لمنظمات (نجو) دورها فى التأثير على التعاون المشترك للحكومات فى ميادين خاصة ، ولهذا كانت السنة الجيوفيزيقية الدولية (ايجي) (١) التى تقدمت بها لجنة خاصة من عمل المجلس الدولى للاتحادات العلمية (اكسو) ، كما أن اللجنة العلمية لأبحاث القارة القطبية الجنوبية ، واللجنة العلمية لأبحاث المحيطات ، ولجنة السنة الدولية ، جميعها ، منظمات تعنى بحماية البيئة ، فى حين تعنى منظمات أخرى فى (نجو) لا بتطوير العلوم فحسب ، ولكن بتهيئة المناخ الملائم للعلاقات بين الدول ومما هو جدير بالاعتبار فى دور (نجو) فى العلاقات الدولية دورها القائم فى الجوار مع منظمات الايجو وخاصة الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة العمل الدولية (الو) (٢) وغيرها وقد نشر أخيراً عدد من الأبحاث التى قامت بها فى هذا الصدد فى كل من الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى ، وهذه الروابط بين (نجو) والأمم المتحدة هى مما يؤيد الاعتراف بالنشاط الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية والمعارف التى تنجزها ، وصلاتها بدوائر الرأى العام ، وما الى ذلك ، لصالح الأمم المتحدة ، وإن كان دارسو الشؤون الدولية فى البلاد الاشتراكية دائمى النقد للكثير منها ، ما دام التشاور حاصلًا عن الوفاء بما تقتضيه العلاقات الدولية الحديثة .

وقد أثار المؤتمر العام الثالث عشر للمنظمات غير الحكومية فى مشاوراته مع المجلس الاجتماعى والاقتصادى للأمم المتحدة اقتباه الأمم المتحدة عام ١٩٧٦ الى جوانب عديدة من القصور فى هذه الناحية .

والخلاصة أن الرؤيا الاشتراكية تبيد فيما تحمله من تقدير حقيقى للمنظمات الدولية كأداة لتأمين السلام ، وديم التعاضد السلمى والتعاون الدولى . وتبدو الصورة البارزة لهذه الرؤيا فى الطريقة التى تربط بها بين نشاط المنظمات الدولية

IGY, The International Geophysical Year:

(١)

I.L.O., International Labour Organization.

(٢)

وبين ما هو على واقع • والاسلوب الذى تمهد به الأرض لشتى الصور النظرية للمشكلات الهامة فى الوقت الذى لا تقيم عنها فيه رؤية الاهمية الحقيقية لبعض المنظمات المعنية •

والرؤيا الاشتراكية ما هى الا نتاج دراسة مكثفة للمنظمات الدولية أجريت على القانون الدولى والعلاقات الدولية والاقتصادية وعلم الاجتماع والتاريخ واشتات أخرى من فروع المعرفة لكل ما تحمل من علمية ، فليست خليطا مهوشا أو تلفيقا لهذه المعارف ، ولكنها علمية مترابطة ومعقدة وفحص شامل للمشكلات الأساسية للمنظمات الدولية تقوم على دراسة المنظمات الدولية سواء كانت من الحكومات المختلفة أو كانت غير حكومية وفقا للتقييم الماركسى اللينينى •

ويعلق هؤلاء الذين أبدعوا الرؤيا الاشتراكية أهمية بالغة على التعاون العلمى مع دارسى المنظمات الدولية ممن يمثلون اتجاهات أو مدارس أخرى ، ما دام هذا التعاون مجزيا لتطوير العلم لصالح التقدم والسلام •

الخبرة الخارجية

● ● مقدمة

يعرض هذا المقال للفرص والمصاعب التي تواجهها المنظمات الدولية في استخدامها للخبرات الخارجية ، بعد أن تمت دراسة موجزة للدور الذي يقوم به الاستشاريون والخبراء فرادى أو مجاميع ممن يعملون مع أمانة المنظمة أو في الخدمات الميدانية .

ويستند الموضوع أساسا على التين وأربعين لقاء للعاملين في هذه المنظمات الدولية في يولييه ١٩٧٦ في كل من جنيف وباريس وفيينا مع عدد من ذوي الخبرات المتعددة ممن نختارهم أو نستخدمهم من المستشارين والخبراء . وقد قدم كل من أدلوا بمعلوماتهم معاونة صادقة تستحق أعظم الامتنان والتقدير . وقد أثرت خبرات الكاتب بوصفه مستشارا لعدد من المنظمات الدولية . وإذا لم يكن المقال يقدم دراسة مسهبة فإنه يعطي صورة بارزة قد تنفع المنظمات أو تفيد من تعينهم الخبرة الخارجية .

ويرى أصحاب هذه المعلومات أن هذه الدراسة جاءت في وقتها وفي مناسبتها ، فالانفاق التزايد والميزانيات العامة المقيمة للمنظمات الدولية تقتضي نوعا من الحيلة فيما يجب أن يكون عليه أسلوب العمل الجاد المكثف من عمق وفاعلية . فالدور الذي تقوم به الخبرة الخارجية هو أحسن ما لدينا للوصول إلى هذا الهدف .

الكاتب: بيول موريرجو

من هواة الباحثين ، يقدم استشاراته في المسائل الاجتماعية والسكانية والبيئية ، مع الاهتمام بنوع خاص بالتطبيقات للتكثف والمشروعات المشتركة للوكالات . وقد عمل بالأمم المتحدة في نيويورك وجنيف ، كما كان مستشارا للجنة الاقتصادية لأوروبا ولصندوق الأمم المتحدة للشباب السكاني واليونيسكو والفاو .

ترجمة : الدكتور حسين فوزي النجار

وقد نشرت الأمم المتحدة بنفسها تقريرا فيه نقد عنيف للمدى الذي تستخدم فيه الخبرة الخارجية وطبيعتها ، فمئذ قامت الجمعية العامة بخفض الإنفاق العام فإن حجم الخبرة قد استهدى أهون المرامي أكثر مما تتناول الأجور الثابتة للموظفين ، وفي المناقشات التي جرت حول هذا الموضوع وفيما تضمنه التقرير لم يكن لموضوع الخبرة الخارجية صدى مسموع فيها أو في أى مكان آخر .

وفي هذا اللقاء كان الوضع مختلفا عن ذلك ، إذ جاء معبرا عن المعنى الإيجابي والمزايا والإنجازات المحققة لنظام الخبرة الخارجى ، فإن مثل هذه الإنجازات قد تسرر أوضاعا تؤدي إلى تقوية الجهاز أكثر مما تضعفه ، فقد شمل التقرير المعونة الخارجية التي تقوم بها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما يتضمن هذا المقال مسائل عن الخبرة الميدانية وحوارا مع الوكالات المتخصصة ومنظمتين من خارج جهاز الأمم المتحدة .

● الحاجة إلى الخبرة وأنماطها

قد يجرى تعريف الخبرة الخارجية بأنها « الشخص » أو « جملة الأشخاص » الذين يتميزون بنوع من المهارة الخاصة ، يعار لمنظمة ما لمدة محدودة لمعاونتها في عمل ما أو مشروع ما ، وتكون غالبا عن طريق مستشار فرد أو خبير معين ، وليس هناك تمييز واضح بين ما يعنيه مصطلح « مستشار » وما يعنيه مصطلح « خبير » ، فالمستشارون في العادة هم من تستعين بهم الأمانة العامة مباشرة في إعداد الدراسات والتقارير ، وقد يقومون ببحوث ميدانية أيضا . وما سوى ذلك من الأعمال الميدانية ، وخاصة فيما يتصل بالتعاون الفني . فمرده إلى الخبراء . أما جماعات الاستشارة ،

وهم من يعرفون بخبراء الجلول أو الخبراء القانونيين ، وكذلك اللجان ، فانهم ممن تستعين بهم الوكالات المتخصصة وخاصة هيئة الصحة العالمية ، ومن هيئات الخبراء ما تجرى الاستعانة بها ككل كما هو جار في منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (فاو) ومنظمة الصحة العالمية فيما يتصل بالغذاء ولا يرتبط أكثرها بالاجتماعات الرسمية المتواترة كما هو في حلقات الدراسة حيث يعنى جماعه من الخبراء باستقصاء أحدث ما يجد في ميادين معينة ليؤنوا عوناً لادامانه العامه في انجاز برامجها ، كما يقدم المستشارون والخبراء ايضا أعظم العون للمؤتمرات الإقليمية والعالمية في دراساتها للموضوعات الهامه تحت رعاية الهيئات الدولية .

وقد تكاثرت عليها مشاالى التعميمات الميدانية في السنوات الاخيرة وتشابكت، الدراسات الميدانية لدراسة الاستثمارات بالنسبة لبيك الدول او لمنظمه العمل فالى جانب خبراء الميدان على تعدد مهاراتهم فانها تقوم على اعداد بعضهم الآخر لانجاز الدولي ضمن البرنامج العالمى للعماله ، كما تقوم مجموعه خبراء مع مديرى المشروع من فاست او دالات استشره باختيارهم في اجاز عدد متزايد من البرامج الإقليمية ، كالمشروعات المتعددة للتعاون الفنى التى تتسع ويزداد بفصل الرعاية المتشربه لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، واجبك الدول ، واعتمادات الأمم المتحدة للتشيط السدائى وبعض المعلومات .

وتنشأ الحاجة الى الخبرة الخارجية تلقائيا عندما تعوز هذه الخبرة أجهزة الامانة العامة ، ومع تزايد برامج العمل الدولي وتشابكها فان الامانة العامة تحتاج عاليا الى استكمال ما تحتاج اليه من خبرات ، فاذا كانت حاجتها الى خبرات معينة موقوتة فانها تفضل اختيارهم من الخارج على انشاء وظائف دائمة لهم فيها . وفى حالات خاصة طارئة ترى من الافضل لها هيئه من الخبراء لوقت محدد بدلا من الهيئات الاستشارية ، وهذا الاختيار او التعين من الخارج ايسر واسرع انجازا ، وخاصة عندما يخضع الموظفون الدائمون لنظام الحصص المقررة لكل دولة ، وقد أعدت مشروعات التعاون الفنى وغيرها من المشروعات الميدانية بل جميع المشروعات فى الواقع بحيث يمكن تزويدها بالخبراء الذين يحتاج اليهم المشروع .

وقد تحتاج بعض الأجهزة الى الخبرة الخارجية أكثر مما تحتاج اليه غيرها . وهو برنامج اجرائى مثقل بالعمل ليس له هيئة أبحاث فليجأ الى الاستشارة فى بحوث وخدماته الميدانية ، أما معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية (اترسيد) بهيئتها المتواضعة من العاملين فانه يلجأ عادة فى مشروعاته الى مستشارى الأبحاث ممن تزودهم بهم معاهد الأبحاث فى البلاد النامية ، وإن كان الباحثون المحليون ممن تعوزهم الخبرة الدولية الا أنهم أكثر المأما بالظروف المحلية ، حتى لا يلجأ مكتب الأمم المتحدة للاحصاء والتعداد الى الاستشارة الا فى أضيق الحدود أو لا يحتاج إليها إطلاقاً بعد أن استكمل جهازه الفنى الى الحد الذى يغطى فى الواقع كل احتياجاته الادارية ، كما استغنى قسم البيئة والسكان فى المكتب الاقتصادى لأوروبا فى الوقت الحاضر عن أى استشارة ، فى حين كان فى بداية تكوينه فى أشد الحاجة إليها . أما الجات (الاتفاقية العامة لتعريفه الجمركية والتجارة) فانها فى غير حاجة للخبرة الخارجية الا فى حالات نادرة .

ومن فروع مكتب العمل الدولى (الو) فرع عمل على اختيار هيئة من أربع الاستشاريين لمدة عامين ليكون له منها مجموعة استشارية متخصصة تلم بهامها تماما . وهو

ما يمكن أن تنهجه وحدة كبرى تستوعب خدمات الاختصاصيين الى جانب تلك الكثرة من غير المتخصصين ، وثمة فرع آخر قام بتعيين استشاريين لأعمال لها طبيعتها الثنائية ومقرهم المركز الرئيسى لانجاز مشروعات معينة من ناحية وليزودوا برئاسة الفرع بخبرتهم عند الحاجة إليها .

وتستعين اللجنة الاقتصادية لأوروبا فى جنيف بثلاثة أنماط من الخبرة الخارجية فمن الاستشاريين من يتسنى لهم ثلاث مرات أو أربعاً ما يكفى من الوظائف المقررة ، إلا أن قصور الاعتمادات المالية يعوق الافادة منهم . أما اعداد التقارير وقوى العمل المتخصصة فتتكفل بها الحكومات دون مقابل لمأونة أمانة الهيئة ، مما يؤكد اهتمام الدول الأعضاء كما يؤكد التوفيق فى اعداد البرامج . وحتى يدلل مكتب العمل فانه يعين شركاء من الخارج لأعمال تحليلها الوكالات الأخرى الى الهيئة الاستشارية . أما هيئة الصحة العالمية فانها تفرق بين الاستشاريين والمشرىين ممن تستعين بهم فى اجتماعاتها بعض الوقت . والمشرىون فرادى أو جماعات كثيراً ما يعملون على مستويات عالية اما مع الأمانة العامة للأمم المتحدة أو مع مديرى الوكالات المتخصصة .

وتختلف الآراء حول جدوى الهيئات الاستشارية ، فبعض المقررين ، وخاصة ممن يعملون على برنامج الامم المتحدة للتنمية ، يرون جدواها فى أنها تمثل أرقى مستوى فى مجال الاستشارة الميدانية . ويذهب رأى آخر الى انكار ذلك انكاراً شديداً بسبب تعثر الصلات الشخصية فى العمل .

إلا أن الخبرة الخارجية ، بغض النظر عن دورها المحدد فى بعض المشروعات ، لها دورها للمهام فى تحقيق الصلة بين أمانة الهيئة والادارة الميدانية الدائمة من ناحية وفريق التقصى والمعرفة الخارجية بأكمله ، وإن كانت الحصيلة العامة للخبرة الحديثة لها أثرها الفعال الذى لا يقدر على المشروعات الخاصة بأمانة الهيئة أو المتعلقة بالميدان وهذه الحصيلة العمامة هى كل ما يهم ما دامت المنح الدراسية والدورية للخدمات المدنية الدولية مقصورة على حالات خاصة . ولقلة ماتقوم به المراكز الرئيسية من بحوث ميدانية لا تطول لقصور الاعتمادات المالية للسفر والانتقال ولكنثرة ما يضطلع به رجالها من الاعمال اليومية ، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية بما تقتضيه حاجتها الفريدة الى ملاحقة التقدم المذهل فى هذا الميدان ومتابعته لا تتعاقد مع أعضائها الدائمين الا لفترات قصيرة .

وتدرك المنظمات الدولية ادراكاً تاماً هذا الدور الكبير للخبرة الخارجية ، فعند اعداد اليونسكو لمشروعها المتواضع عقد مديريها اجتماعاً لفريق من المستشارين لاستعراض مشكلات العالم الكبرى ، كما عقدت اجتماعات ضيقة لعدد من خبراء العالم فى طوكيو لوضع خطة العمل لجامعة الأمم المتحدة الجديدة .

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن ما يفيد من الجماعات العلمية الخارجية فى غاية الأهمية ، كما تلجأ الى الخبراء لمعرفة الفجوات فى البرامج الجارية وتبينها ، كما يعمل مع الاتحاد الدولى لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية ست من اللجان الفنية الدائمة للاستشارات العامة . وقد أوجز هذه النظرة أحد مقررى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وتشاركه فيها الوكالات الأخرى ، بقوله : ان الخبراء هم أذاننا

وعيوننا ، فنحن أسارى مقاعدنا ؛ ولا ندري في الغالب ما هي تلك البلاد • وتلك هي مشكلتنا •

● الاختيار

تباين خطوات الاختيار وتختلف ، فهي تتراوح بين الاتصال الشخصي والاختيار عن طريق ادارات العاملين في الدول أو وفقا للوائح الدقيقة للمنظمات الدولية • وتلجا الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ، وهي أكثرها استعانة بالخبرة الخارجية ؛ إلى تلك اللوائح ، وإن أبدى كثير من المختبرين اهتماما بالاتصالات الشخصية العديدة • إلا أن فرعا من فروع مكتب العمل الدولي يرى فيها صعوبة بالغة تبرز في المشروعات الجديدة ، وإن كان من اليسير الإلمام تدريجيا بأحسن العناصر الملائمة في البلاد المختلفة ؛ وتبرز المعرفة الشخصية في اختيار مستشاري الأبحاث ما دامت طريقتهم في العمل فضلا عن كفايتهم الهائلة مما يؤكد نجاحهم • أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فانها تستطيع أن تعمل لما تتمتع به من ميزة في العدد القليل من البلاد التي تمتلك منشآت ذرية يعتد بها فتعرف لذلك كبار الفنيين في هذه البلاد ، مما يعنى أنها تعمل كما يقال في محفل صغير ، وما أسرع أن تختار الخبرة التي تعوزها ممن عملوا معها لفترات قصيرة من قبل ، ولهذا « فإن قوتنا - كما يقولون - هي حقاً في أننا نعرف أجدر الناس بالعمل ، ممن هم معنا ومن كانوا معنا من قبل » • ويحظى النشاط السكاني للأمم المتحدة من هذه الميزات بميزة منها إذ تعرف هيئتها عددا كبيرا من أعظم الخبراء في ميدانها • وللاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ميزته كذلك في الاختيار بما دام يستطيع أن يبرق بالمواصفات التي يطلبها لوظائفه لكافة الانحاء •

وتجند المنظمات الدولية على حاجتها عادة من الخبرة الخارجية ، وإن لم يخل الأمر من الصعوبات ، أو التعاقص في العثور على الخبرة المطلوبة في الوقت المناسب • ومن اليسير اختيار أعظم المستويات خبرة لفترات قصيرة وأجور قد تكون عالية • وإن لم تذكر الأجور كعائق دون الاختيار إلا في القليل النادر من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية • وقد أعدت قواعد أكثر مرونة لاستدعاء الأنماط الرفيعة من المستشارين والخبراء لمدة قصيرة لا تتجاوز بضعة أشهر •

ومن البلاد ، وخاصة بأوروبا الشرقية ، ما يبطل في إعطاء أي بيانات عن المرشحين ، كما تبذل بلاد أخرى في استقبال من يوفدون إليها أو ترفض الخبراء المرشحين لها ، وقد يحدث مثل هذا التلكؤ من جانب المنظمات الدولية ، كما يحدث عندما ترفض الأقسام الفنية ومكاتب الاختيار الموافقة على الترشيحات المقدمة لها • إلا أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد اتخذت في الآونة الأخيرة اجراء حسنا عندما أحالت قسم ترشيح الخبراء من إدارة شؤون الأفراد إلى إدارة العمليات الصناعية ، وأصبح الرجل المناسب في تناول اليد •

وقد سار معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية ومكتب الشؤون الاجتماعية في جنيف في تقايرهما إلى ما يلقيانه من مصاعب جمة في العثور على كفاءات رفيعة عالية من المستشارين • ترجع في الأصل إلى المستويات العالية التي تظلها فضلا عما يتطلبه الميدان الاجتماعي من المزج بين الخبرتين العامة والخاصة • ومن اليسير

العثور على مستشارى الأبحاث فى البلاد النامية من آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر مما تعثر عليهم فى افريقية .

ولكن الصعوبات التى تواجهها هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فى العثور على الخبرة التى تحتاج إليها لا تبدو إلا عندما تحول دونها أسرار الصناعة - أمن الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية فانه يربط بين التدريب والمهارات الفنية فى برامج التدريب الموسعة لاكتشاف الخبراء ، وقد تنجم الصعوبة أحيانا من ربط الخبرة بلغة معينة هى المطلوبة ، وبصورة أعم عندما تنشذ فى الخبرة الحدائة أو تتطلب أنماطا جديدة من المهارات ، مثال ذلك أن قسم الصناعات الزراعية فى منظمة الأمم للتنمية الصناعية يغنى باختيار الخبرات الحديثة . ومن الطبيعى أن يكون حشد فريق من خبراء العمل الميدانى أو الخبراء المبعوثين أشد عسرا ، وترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن التوفيق بين الخبراء والمعدات الفنية المتاحة وما يقابلها من الافراد المناسبين مشكلة عويصة أشبه ما تكون بالمشجار حين يسوى ألواح الخشب فى صعوده وهبوطه .

فإذا تم تعيين خبراء غير أكفاء فإن تقرير هل المشروع ضرورى أو ملائم أمبر يحتاج حتما الى شرح طويل مفصل ، وبغض النظر عن موافقة مندوبى الحكومات المشتركة على البرامج فليس هناك معيار دقيق للحكم على سلامة المشروع . هذا فضلا عما لأمانة المنظمة من حرية تامة فى شرح البرامج وتأويلها ، وهذا الازدواج فى عرض المشروعات وتداخلها كان موضع نقد دائم من جانب المنظمات الدولية .

وحين كانت الاعتمادات المالية سهلة ميسرة من قبل كان الاتجاه لاستخدام المستشارين لأعمال تراها أمانة المنظمة من غير حاجة الى عون ما ، الا أن مثل هذا الاختبار لم يعد متاحا الآن .

وقد أدت بين التقاعد ، وهى فى العادة عند الستين ، الى تعيين الخبرة والاستشارة بدلا من المتقاعدين عن طريق المنظمات الدولية الى حد ما ، مما كان سببا فى نوع من الجدل استمر زمنا ، وإن كان من الواضح أن مثل هؤلاء الاشخاص من يجمعون بين المهارة والمعرفة بوسائل أمانة المنظمة وطرائقها . هذا الى ما تؤكد أجهزة الاختيار من أن كل حالة قد روجعت مراجعة دقيقة ، وإن بقى كثير من الشك قائما . إذ أن المقومات الأساسية للخبرة الخارجية يجب أن تقوم على المعرفة الواسعة كسبا تقدر على أحدث الاتجاهات القائمة . الا أن واحدا من المترين ممن يتشبهون لمبدأ تعيين عن طريق الاتصال المباشر كان دائم التشكيك فى طلبات التعيين لأنها تتضمن خيرات يدعيها المتقدمون للتعين دون أن يكون لها ظل من الحقيقة ، ولذلك فإن معهد الأمم للتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية يرى أنه اذا لم يكن متاحا العثور على الشخص المناسب فمن الأفضل إهمال المشروع ، الا أن بعض الوكالات ومنها منظمة الصحة العالمية ومنندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترى جميعها أهمية تحديد مدد من ثبت نجاحه من المستشارين والخبراء .

● الخبرة الرخيصة

والميزانيات القيّنة هي من أكبر العوائق في استخدام الخبرة الخارجية ، مما يدعو للتنبؤ بما يؤدي إليه انخفاض أجور الخبرة ، ومما هو جدير بالذكر ما تقدمه الحكومات من مقررين وخبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا دون مقابل ومن تقدمهم إدارة الخدمات الصحية بالولايات المتحدة من مستشارين إلى منظمة الصحة العالمية مجاناً فيما عدا أجور السفر وبدل الإقامة ، وهو إما تقدمه الجامعات الأمريكية أحياناً .

وتتلقى منظمة العمل الدولية مساعدات خارجية لقاء أجور رمزية ، كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحظى بخدمات على أعلى مستوى علمي بأجور دون ما يستحقون ويتعاقد معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية مع المستشارين في البلاد النامية بأجور هي في العادة ما تدفعه المنظمات الدولية ، وتلجأ الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى استخدام المستشارين بعقود قصيرة الأجل ما دامت تعثر عليهم بمثل هذه الأجور المنخفضة . أما الخبراء المقيدون في الوكالات المتخصصة فلا يتألون أجوراً ما إلا ما كان منها بدلاً للسفر أو الإقامة . ولا تدفع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أجوراً عن الجلسات التي يحضرها الخبراء بصفتهم مراقبين ، كما أن للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية بلجانه الفنية الستة من المدخل ما يحرر استشاراته من تحفظات الوقائير وغيرهم من العلماء ، كما يعمل المتطوعون مع الجمعيات التابعة لهيئة الصليب الأحمر وفقاً لنظام أصيل من نظم التطوع . فليس من حق الهيئة الدولية للصليب الأحمر - وهي منظمة سويسرية في الأصل ، وإن كان ميدان عملها دولياً - أن تختار المتطوعين بنفسها .

إلا أن الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة لنظام التطوع قد حقق قدراً من النمو منذ بدأت سنة ١٩٧١ تحت إدارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وإن كان بعض المتطوعين - وهم على قدر وافر من التأهيل ويعملون بوصفهم فنيين في الزراعة والتدريس والتعليم وما عدا ذلك من مستويات المهارة - أصغر سناً من المستشارين والخبراء المأجورين ، كما يعملون أحياناً في ظروف قاسية ، وبينما يستغرق قبولهم للعمل في مشروعات الوكالة وقتاً غير قصير ، إلا أنه حقق نوعاً من التقدم أمام الطلبات العاجلة لهم في أي مكان يعملون فيه .

وكثيراً ما يقوم المتطوعون بالعمل بمثل القدرة التي يقوم الخبراء ، وهو ما يراه مكتب الأمم المتحدة للمتطوعين في جنيف ، وما من طريقة واقية لمراجعة نظام الخبرة فكثير من الخبراء يقدمون الأجر ومزاياه على العمل ، في حين أن المتطوعين أكثر ارتباطاً وأكثر استجابة للظروف المحلية . وبقليل من المحاباة نقول إن دور المتطوعين في التعاون الفني قد ينمو ويتقدم وخاصة إذا امتد إلى المستويات العليا للمهارات .

علاقات العمل

تعتبر علاقة العمل بين المنظمات الدولية وخبرتها الخارجية من أقوى الدعامات لأكتمال نجاح أي مشروع ، وعلى كل جانب أن يزوده بأقصى ما لديه من منجزات . فعلى المستشار أو الخبير أن يقدم الخبرة أو المعرفة الخاصة أو المستوى الرفيع من القدرة التي تحتاج إليها المشروعات ، بالإضافة إلى الفكر المتميز والرؤيا الواضحة القائمة على

المعرفة ، كما أن على خبراء الميدان أن يكونوا على قدر من المهارة في التعامل مع الموظفين المحليين والسكان المعنيين . وعلى أمانة المنظمة مع ممثليها في الوكالات المحلية أن تقدم تجربتها الدولية ، وخاصة ما وعته من معرفة في الأعمال التي قامت بها للمنظمة الدولية من قبل ، من حيث التخصصات والعوائق والتقارير والأحكام وما هنالك من أدوات يمكن أن يكون لها نفع عند الممارسة ، في حين تقدم الحكومات ما يحتاج اليه العمل الميداني من لاعدات ومطالب المعيشة .

وفي هذا الإطار العريض المحدد تتنوع وتباين علاقات العمل، ويجب أن يكون هناك نوع من الزمالة الفعالة مع المستشارين والخبراء يسمح بقدر من الحرية الواعية يحقق انجازا مباشرا ، على أن يكون تحت اشراف بارع وبناء من جانب أمانة المنظمة، ومن الواجب أيضا أن تنمو علاقات العمل على المستوى الشخصي على أساس من الثقة واسمير المتبادلين .

ومن الطبيعي أن يتباين الاشراف والحدود المتاحة تبعاً للقدره وحجم العمل داخل أمانة المنظمة ، كما هو بالنسبة للحاجة الى التوجيه وفقا لطبيعة المشروع ونوعية الخبرة ، وهو ما عبر عنه أحد مقرري منظمة العمل الدولية بقوله « ان النتائج كثيرا ما تنوع على نوعية موظفي الامانة الذين يديرون المشروع » .

وعندما تساءل عما اذنه الخبرة الخارجية لشعبه البيئه والاستيطان السكاني في اللجنة الاقتصادية الاوربية فان الرد هو السؤال التالي : « هل تقدم لهم العون؟ ولبيان كيف أن العمل مع مقرري الحكومة والقوى العاملة قد حول القسم الى أداة لا مركزية صار عسيرا عليها أن توجه توجيهها فعلا فقد بقيت علاقات العمل الوثيقة قائمة وطيدة مع المستشارين . وقد تم انجاز العمل الخارجي للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية عن قدرة فائقة فقد واجهت هذه المنظمة نوعا من الصعوبة في ممارسة اشراف حقيقي على عمل المستشارين الذين يعملون بالمجان . ومن الطبيعي أن تلقى الوحدات الصغرى مزيدا من المصاعب في تسييج مشروعاتها والاحاطة بها ، وهو ما واجهته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

رتتبع منظمة اليونسكو مزيدا من حرية العمل لمستشاريها وخبرائها ، ففي حلقة عقدتها عن « دور الانسان في تغيير البيئة » كانت أمانتها تأمل أن توصي الحلقة بسن التشريعات للبيئة أكثر فاعلية . الا أن الخبراء في اجتماعهم قرروا شيئا آخر هو القيام بضبط عام مكثف على الحكومات قبلته أمانة المنظمة دون محاولة منها لابداء ما تراه . وهو ما احتدته وكالات أخرى منها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) حين قبلت ما ارتآه مستشاروهما وخبرائهما .

الا أن معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية ومكتب جنيف للشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للنشاط السكاني وجهة أخرى حيث كرس طرفة رجالها ودعاتهم لربط مستشاريها بما تبغيه من نتائج . وقد أوجز مكتب الشؤون الاجتماعية مرماه في عبارة نصها : « اننا نملك الرغبة العارمة لتسيطرة على اتجاهات الموضوع ، ، وهو شبيه بما يقوله اعلامي عدل طويلا مع منظمة العمل الدولية . ان العمل مع المستشارين مضمّن . ولا فانهم سيعملون ما يروق لهم .

وقد حققت كل من منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للاغاثة لعلامات عمل وثيقة بصورة معقولة مع مستشاريها وخبرائها . ويقول اعلامي في برنامج الأمم المتحدة للتنمية ان استخدام الخبرة يأخذ مجراه في نظام مفتوح بصورة قادرة على تقبل الأفكار والأساليب الخارجية وإن جندت حالات يلغى فيها المستشارون ما يعوق عملهم بصورة كريمة ، وما كان تقرير جاكسون الا نتاجا لتركيب سليم من الحرية والضبط ، فان النابه من الخارج يعمل مع فريق من النابهين في الداخل فان ذلك هو الصورة المثلى .

والخير المبدئي هو الآخر في منسب الحاجة الى إقامة علاقة قوية مشتملة مع الرئاسة في أمانة المنظمة ، ومهما يكن انجاز العمل من يوم لآخر فان الخير يركن الى التعاون الوثيق مع المديرين المحليين للمشروع وممثل الوكالة وموظفي الحكومة فضلا عن الأفراد المعنيين ، فان دور الخير مهما تفرقت استجابته للظروف المحلية والسياسة المدروسة للمنظمات الدولية وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية يجب أن لا يكون على الاول بسبب قلة الاعتمادات .

وتدرك البلاد النامية ادراكا ملحا أن الحلول الفنية المنقولة اليها من الخارج قد لا تستمر لديها . هذا فضلا عن أن الخبرة الغربية قد تقصر بانها استثمار جديد . وقد نمت مستويات المهارة لدى كثير من البلاد النامية ، مما يرجع على الأقل الى المساعدات الفنية من قبل ، فالتفت اعتمادها على القدرة الخارجية وان ظل تسعة وعشرون بلدا من البلدان الأقل نمواً بنتيجة من هذه الصورة ، حيث بقيت الأنماط التقليدية للتعاون الفني قائمة لديها .

الا أن مفهوم التعاون الفني الذي يطبعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد تغير في أمكنة أخرى . ويحنا عن أبعاد جديدة . وقومت النتائج أكثر مما قومت المداخل ولقى استخدام المهارات والخبرة المحلية تأييده أكبر ، ولم يعد استخدام الخبراء الخارجيين الا لفترة قصيرة ، وأصبح للحكومات أن تؤدي دورا أكبر في ادارة المشروعات المعانة من الخارج ، وتم الكشف عن وسائل جديدة لتنمية التعاون الفني بين البلاد النامية ، ولما وعى عام لديها بأن الوسائل والأفكار الخارجية المستوردة أجدي منها ما كان من صديق أو شريك يعززه اصرار مطرد بالاعتماد على النفس .

ومنذ بدت هذه الاتجاهات خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية كان التعقيب عليها من جانب أجهزتها الادارية مشوبا بالحذر ، ومن الطبيعي أن تتربص هذه الأجهزة بمكان الخطر والا تهوى دورها في التعاون الفني وان تقبلت في الواقع ما يقتضيه التوافق مع سياسة البرنامج ما دامت تعتمد اعتمادا كليا على اعتمادات البرنامج المالية ، الا ان البؤيسيف لا تواجه هذه الحاجة الى تفسير أسلوبها ما دامت تؤيد المشروعات المحلية التي تنمي القدرة على الخدمة الذاتية ، وقد أندر اعلامي من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحكومات بأن لا تضع ضوابط حادة على الاعتمادات المالية حتى لا تكون قيда على المشروعات الصناعية ، الا أن عددا آخر من الاعلاميين يرون أن أكثر البلدان ما زالت تلتصم بالخبراء من الأقاليم المتقدمة ولا ترى الا أن التعاون الفني بين البلدان النامية ما زال محدود الأثر . وتؤكد وكالات عديدة استمرار هذه الحاجة وخاصة فيما يتعلق بالمستويات العليا من الخبراء والمستشارين ويرى أحد رجال الاعلام في برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن أكثر البلاد تقدما تموزها الحاجة أحيانا الى هذه المستوى الرفيع من الخبرة .

● الانجاز

ويقدم رجال الاعلام صورة ايجابية واضحة عن الخبرة الخارجية وإن كانت بعيدة عن تقويم انجازاتها تقويما مفصلا . والواجب قبل أى شئ أن يكون التأثير العام لها حقيقة ملموسة وخاصة إذا ما كانت النظرة الشاملة موضع الاعتبار منذ قيام المنظمات الدولية المختلفة ، إلا أن مقومات النجاح كثيرا ما تواتى المستشارين والخبراء المقيدين ممن يعملون مع أمانة المنظمة مباشرة ، ما داموا أكثر سيطرة على العمل أكثر مما تواتى خبراء الميدان ممن يعينهم العديد من العوامل التي تؤثر على نتائج المشروع من قبل التغييرات السياسية والدور الذى يؤديه المناخ بالنسبة لمشروعات الزراعة وكثرة تنقلات الأفراد .

وثمة رأى عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يمثل اجماعا عاما مداه أن البعض من الخبراء على أرفع مستوى والأغلبية طيبة والقلة رديئة . أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإنها تقرر نظام الاستشارة وهى راضية تماما عن مستشاريها وخبرائها ، كما لقيت الانجازات بوجه عام رضا كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمات العالمية للإحصاء الجوية والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ومكتب الأمم المتحدة للاغاثة ، وإن كان هناك بعض الفضل وتقف منظمة الصحة العالمية موقفا إيجابيا مع أغلب مستشاريها وخبرائها الميدانيين وإن كان بعض خبراء الجدول موضع انتقادها .

إلا أن اعلاميا من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يوجه نقده اللاذع بقوله أن أكثر الخبراء ليسوا من الاختصاصيين الذين نطلبهم وانهم ليقبلون العمل دونىسا دراية عنهم ولا يقبل مكتب جنيف للشئون الاجتماعية أوراق المستشارين كما يكتبونها دائما على أن تكون وافية بما يطلبون منهم ، أما معهد الأمم المتحدة للأبحاث الاجتماعية فإنه يطلب أحد المستشارين ليعمل ما ولكنه يعمل شيئا آخر أو يقدم عملا سيئا على أنه غاية ما ترضاه الأمم المتحدة ، ومن الواضح أن معايير التقويم أو التوقعات تختلف فيما بين هؤلاء الاعلاميين .

وفضلا عن ذلك فإن الواجبات تتباين فى المدى وفى التركيب ، فبعضها ما هو بسيط ومنها ما هو شديد التعقد وخاصة عندما تتداخل المهارات وتعدد أطراف النظام أو عندما يماق طموح الغاية نقص المعرفة ، ولقد أسفرت الدراسات التى شملت بلدانا عديدة عن مشكلات نوعية ، وقد يعوزها السداد ما دامت قلة من الخبراء هى التى تترسب بالتجربة فى أكثر من بلد ، فقد يكون المشروع أكثر طموحا أو أشد تعقدا من أن تقوم بانجازه أعظم الخبرات قدرة ، هذا فضلا عن أن خطوط المشروع قد لا تكون محدودة بحيث تؤدى الى توقعات محددة . وقد تكون المشكلة أكثر ضخامة فى الدراسات الموسعة للتنمية أو الدراسات الاقتصادية الاجتماعية منها فى المشروعات الفنية الضيقة .

والتوجيهات غير الوافية هى مما يعوق الانجاز . وحين تواجه أمانة المنظمة ما يعوقها فإنها حين تستدعى المستشارين يتأخر بها الوقت لانجاز المشروع . وتبدى الخبرة الخارجية غالبا تحيزا قوميا عارما ، كما حدث عندما طلب قسم التصدير فى الأمم المتحدة من مستشاريه مراجعة تقريره عن ضوابط ونتائج مقومات الإسكان ، فإن أمانة المنظمة هى نفسها التى أعدت الصورة الدولية المطلوبة وقد يحدث أن يعين

خبراء الميدان لمدة طويلة تتخلف فيها خبراتهم عن متابعة ما يحدث على أساليب التنمية الفنية . ويعاني الارتباط بنفقات مسبقة من اغفال العمل الخارجى أو ضياعه فى دوامة التقارير . وفى هذا المجال تتباين الممارسة ، فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعلى سبيل المثال ، يعرغان غالباً أسماء مستشاريهما وخبرائهما . والعمل الخارجى يتسم غالباً بالمعانة حيث لا يكون النقد المباشر مقبولا أو تكون اللباقة أو اللين هما كل ما يتبقى لمواجهة العمل الدولى .

وتستخدم هيئات الخبرة على أوسع مدى وخاصة من جانب الوكالات الفنية حين تتجاوز التنمية الطارئة خبرة أمانة المنظمة . ويقوم المستشارون الذين يعاونون أمانة المنظمة وهيئاتها غالباً بأعداد البداية التى تبدأ منها مثل هذه الهيئات عملها ، وكانت التعليقات على ما أنجزته هذه الهيئات مرشحة بوجه عام ، فيما عدا منظمة الصحة العالمية اذ ترى أن هيئة الخبراء يعوزها التوافق الاجتماعى مع المطالب الرئيسية للبلاد النامية ، وقد غلبوا أكثر جموداً ، اذ أن تكوين هيئة الخبراء ما هو إلا صورة للتكوين الداخلى لمنظمة الصحة العالمية ، ومن الواضح أنه لم يتكيف تماماً مع متطلبات التغير الصحى ، وإن توافقت بعض اللجان أحياناً حول المسائل الصغرى . ومن المسير التخلّص من العاملين فى هذه الهيئات طالما أنهم لا يتفرون بفسن معين أو أو مدة ما ، وقد أدخلت تعديلات أكثر مرونة من قبيل فرق الدراسة .

وثمة صورة أخرى فى منظمة العمل الدولية اذ تقوم بتعيين هيئة الخبراء فيها لمدة خمس سنوات ، كما أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تترك للحكومات تحديد المدة التى تستخدم فيها أعضاء الهيئة ، أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فانها عادة ما تجمع فريق الخبراء لموضوع معين دون الحاجة الى هيئة دائمة ، ولكن اللجنة الفنية للاتحاد الدولى لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية فانها تعين لمدة ثلاث سنوات ولا يحق تجديدها .

وقد أشار عدد من الاعلاميين الى خدمات أخرى تناط بالخبرة الخارجية ، وترى وحدة الرقابة فى الأمم المتحدة أن المستشارين قادرون على القيام بجهد واضح فى تخطيط البرامج وفى وضع القواعد لكل مجالات العمل فى أى وكالة ، وهذه القواعد وهى نتاج خبرة شاملة ، قد لا تتمثل فى أمانة المنظمة ، ويؤيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانتفاع بالمستشارين فى ملء الثغرات كما يقتضى البرنامج .

ويؤكد آخرون من الاعلاميين الحوافز الخاصة والارتباطات المالية بالخبراء والمستشارين ، فقد توقف الانجازات الكبرى على الارتباطات المالية أكثر مما توقف على المهارة المتفيزة .

● القائمة

وبينما نعترف بالتحيز والمحابة لاستمرار الانتفاع بالخبرة الخارجية ، فإن هذا الاستطلاع سواء من جانب الكاتب أو من ناحية الاعلاميين ما هو الا صورة حقيقية نائمة .

فالمستشارون والخبراء يشكلون جهازاً مرناً من المهارات يتوافق مع الأغراض العديدة لفتى المناحي فى المنظمات الدولية وفى العمل الميدانى ، فالحكم المستقل والفكر الحر والاتجاه الجديد الطارىء ما هى الا دعائم الخبرة الخارجية ومصدر قوتها ،

ومن اليسير أن تطرد المرونة في الأمانة العامة مع ازدياد فكرة شغل المناصب لمدة قصيرة .

وقد تفقد علاقات العمل بين المنظمات والخبرة أكثر أهمية من أن تكون وقفا على الأجور المالية . ومن المستشارين والخبراء من يقبل العمل بأجور أقل وفي المناسبات القليلة عندما يتعذر الحصول على خبرة معينة فإن الاختيار يجب أن يخضع للاختبار ومن المحتمل أن تحتاج إلى تأهيل خاص .

وعندما يحدث العجز وتنشأ المصاعب في الاختيار وفي الانجاز فإن على المنظمات الدولية أن تتلافى هذا القصور بما تتخذه من إجراءات حيالها وتستطيع الوكالات أن تفيد من تبادل الآراء حول الانتفاع بالخبرة ، وتميز الوكالات الجديدة والوحدات الصغرى بوسائل أكثر مرونة عن القديمة .

وعلى ضوء اللقاءات التي أجريت عام ١٩٧٢ بدأ تقرير الأمم المتحدة عن الخبرة الخارجية منحازا بصورة بارزة فإن أي تغيير في دور الخبرة الخارجية يجب ألا يقوم على الاقلال منها ولكن على الابقاء عليها وزيادتها ما أمكن ، وأن يزود النظام أينما كان بما يجعله أكثر فعالية .

ولأهمية هذا الموضوع فإن عرضنا منظما وأكثر تفصيلا قد يكون مثيرا إلى أبعد الحدود .

ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الأجنبي واسم الكاتب	● العدد وتاريخه
* نحو اتفاق للتضامن بقلم : لبرت تيفودجري	Towards a contract of solidarity by Albert Tévoédjré	مجلد ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* تضافر علماء الاجتماع في وضع نظام اعلام عالمي للمعلوم الاجتماعية بقلم رالف آدم	Pulling the minds of social scientists together : towards a world social science information system by Ralph Adam	مجلد ٢٧ العدد الثالث ١٩٧٥
* الشركات متعددة الجنسيات وتفاوت التنمية بقلم : أرغيري إيمانويل	The multinational corporations and inequality of development by Arghiri Emmanuel	مجلد ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* الرؤيا الاشتراكية بقلم جريجوري موروزوف	The socialist conception by Gregory Morozov	مجلد ٢٩ العدد الأول ١٩٧٧
* الخبرة الخارجية بقلم بول موربرجو	The role of outside expertise by Paul Morpurgo	مجلد ٢٩ العدد الأول ١٩٧٧

مركز مطبوعات اليونسكو

ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام ككتاب
مختصة في وأصاغة وأرسيت .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية فتمت مختصة
منه الاشارة العربية . تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتكثيف من مداه
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلته رسالة اليونسكو

يدير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

مستقبل البشرية

يدير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

مجلة (ديوجين)

يدير / يونيو / ديسمبر

العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تقدمها هيئة اليونسكو بلغات
الفرنسية ، وتقدم لها ط العربية ، ونظراً مع اللغة العربية
للإسكوا ، ومما تقدمه الجمعية الفرنسية العربية . ووزارة
الثقافة وبرنامج الأمم المتحدة العربية .

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعلوم الاجتماعية

المجلد
العدد
١٢٨
٧٨/٢/٢

أبعاد الدين الاجتماعية

العدد ١٢٨ - المجلد ١٢٨
يناير - فبراير ١٩٩٨

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

العدد الثلاثون

السنة الثامنة

يناير - مارس ١٩٧٨

١٠ يناير سنة ١٩٧٨

١٠ كانون الثاني سنة ١٩٧٨م

اول صفر سنة ١٣٩٨ هـ

قصد عن :

مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

(شارع طلعت حرب - ت ٢٢١٠٠)

ميدان التحرير - القاهرة

محتويات العدد

- تفسير الحركات الدينية

بقلم : جيمس ٠١٠ بيكفورد

ترجمة : عبد الحميد سليم

- الدين في تركيا الحديثة

بقلم : شريف ماردين

ترجمة : أمين محمود الشريف

- اتخاذ القرار

بقلم : روبرت ٠ و٠ كوكس

و

هارولد ٠ ك٠ جاكوبسون

ترجمة : الدكتور ابراهيم بسيوني

عميرة

- التكامل في علم الاجتماع وليد لفرضية

بقلم : بيتر ويلموت

ترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

- نظم الاتصالات وأنماط السلوك

المستقبلية

بقلم : ألفونس سلبيرمان

ترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

رئيس التحرير : عبد المنعم المصاوي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلحة

د. السيد محمود الشنيطي

عشمان بنوويه

أبو الجينين فهمي محمد

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني : عبد السلام الشريف

سعيد المسيري

تفسير الحركات الدينية

● يبحث هذا المقال في العلاقات بين مختلف المحاولات التي قام بها علماء الاجتماع في السنوات الأخيرة لفهم الحركات الدينية المعاصرة في الغرب . والعلاقات أساسا نظرية منهجية . وبالتالي تجريبية . والهدف هو إعادة النظر في الممارسة التقليدية والاتجاهات الراهنة في التفسير الاجتماعي للحركات الدينية (١) .

ولما كانت الخلافات حول ما هي أكثر الأساليب ملائمة وفائدة في إدراك الدين مازالت على أشدها بين علماء الاجتماع ، فإن أكثر الاستراتيجيات دبلوماسية وأنسبها للآخذ بها في الظروف الراهنة هي البحث عن أقل تعريف ، وجهة نظر جيرتز (١٩٦٨) عن الدين وهي أنه :

« منهج لرموز يعمل على أن يؤسس في الناس امزجة ودوافع قوية ، عامة ودائمة ، عن طريق تشكيل مفاهيم لنظام عام للوجود ، وكساء هذه المفاهيم بمثل هذه الروح من الواقع حتى تبدو الأمزجة والدوافع واقعية بصورة فريدة » (ص ٤) .

وجهة نظر جيرتز هذه تعد وجهة نظر ملائمة ، لأنها لا تستثنى بصورة جائرة مظاهر ، قد يختار علماء الاجتماع بعضها دون أن يختاروها كلها ، ليعرضوها تحت عنوان « دين » . ومن الأفضل أن يكون أكثر شمولاً لا أن يكون أكثر قصوراً في هذه الحالة .

الأب : جيمس . أ . بيكفورد

محاضر في علم الاجتماع بجامعة دور هام (المملكة المتحدة)
أشرف على بحث تناول عددا من مجموعات الطوائف الدينية ،
خاصة طائفة « مشهود يهوه » ، وقد ظهرت نتائجها في سنة
١٩٧٥ بعنوان « يوق النبوة » ، وتضمن اهتماماته الراهنة
مشروعا عن عمليات الانسحاب من كنيسة التوحيد ودراسة
لحملات الأخلاقيات العامة .

المترجم : عبد الحميد سليم

المدير العام لمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر بالهيئة العامة
للكتاب .

وصياغة مفاهيم وتعريف « الحركة » ليست أقل تنوعا أو تعرضا للخلاف من
مثيلاتها عن « الدين » ، ولكن يمكن القول مرة أخرى أن أكثر الاستراتيجيات فائدة
للظروف الراهنة هو الأخذ بنوع من المعالجة الشاملة لما له على الأقل من تأثير محدود
بصورة مستترة . أعنى معالجة لا تتضمن افتراضات مستترة عن علة للمظاهر
المقصودة ، بل تلك التي تقيم حولها ببساطة حدا رحيبا جدا .

وسيكون من الملائم للأغراض الراهنة تعريف « الحركة الاجتماعية » ببساطة
بأنها :

« مخاطرة جماعية تمتد فيها وراء مجتمع محل أو حادثة انفرادية ، متضمنة جهدا
منظما للبدء في تغييرات في الفكر والسلوك والعلاقات الاجتماعية » (كنج ،
١٩٥٦ ، ص ٢٧) .

وهذا بلا شك تعريف أكثر شمولاً ومرونة من أغلبية ما يناظره ويتميز بأنه
يسهل ربطه بتعريف جيرتز عن الدين بأن نصف ببساطة « المخاطرة الجماعية » بأنها
« يملؤها بالمعلومات منهج لرموز يعمل على أن يؤسس » .

●●● المشكلة التقليدية :

ان حقيقة أن علماء علم الاجتماع قننوا الحركات الدينية بأنها مشكلة اجتماعية لتستدعي بعض التأملات في تنوع معالجاتها الممكنة . وأبرز مظهر للمعالجة التقليدية هو قضاء مسلم به بين « البناء » و « الحركة » . فمن المسلم به أن الحركات الدينية ما هي الا انتقال من المجالات الطبيعية للعمل الديني ، فهي تمثل تغييرا في نضالها ضد البناء . وما هو أكثر من ذلك هو أن الحركات الدينية لا تنعم بالوضع الطبيعي قياسا على الحركات الأكثر استقرارا ، وهي لا ينظر إليها على أنها مماثلة لمظاهر دينية فحسب ، اذ هي في أغلبية الأحوال تصاغ مفاهيمها على أنها دلالات غير عادية لظروف اجتماعية غير عادية .

هذه الافتراضات حول الوضع الطبيعي بها تضمينات بنوع الأسئلة التي يوجهها عادة علماء الاجتماع حول الحركات الدينية . أولا تصاغ أسئلة لكشف مصدر القصور المؤكد للمؤسسات الدينية القائمة التي من المعتقد أنها تنادى بحركة علاجية أو إصلاحية . ثانيا تصاغ أسئلة لكشف السبب في أن بعض الناس ينبغي أن يؤيدوا الحركات الدينية ، ثالثا تصاغ أسئلة لكشف الظروف التي في ظلها يمكن لحركة دينية أن تبقى لفترة أطول . كل هذه الأسئلة تعكس الافتراضات الأساسية (وهي عادة تكون ضمنية) التي تجعل الحركات الدينية من وجهة نظر علم الاجتماع مشكلا بالمعنى النظري أو العملي .

وما يبرز من بين هذه الافتراضات الأساسية هو الرأي القائل بأن شذوذ الحركات الدينية يمكن أن يعطى في نصوص من خبرة أتباعها بالحرمان والاحباط قبل الانضمام إليها . انه تعبير عن الوضع الاستقراري والشكلي المسلم به للمنظمات الدينية ، حتى أن وجود حركات دينية ليثير مشاعر الدهشة بين علماء الاجتماع . وعنصر الدهشة هو ما يستلزم محاولة للتفسير ، والتفسير هو بعد ذلك متاصل تقليديا في نموذج من الدافع البشري ، يتمثل في عيسارات لوفلاندر (١٩٦٦ ، ص ٣٤) : « مفهوم ما للتوتر ، للضغط ، للاحباط ، للحرمان ، أو ما أشبهه » ، ولكنه بناء على رأى زيجمونت (١٩٧٢) يعجز عن أن يعالج تعقد الدافع علاجيا موفقا . وقمة التعبير عن الايمان في هذا النوع من النموذج تظهر في محاولات جشغندر (١٩٦٨) وجور (١٩٧٠) لتعليل أصول وتقدم الحركات والثورات الاجتماعية في ظل نظرية الحرمان الكامل الشامل ، التي تعمل على الوصل بين مفاهيم متنوعة مثل : ثورة الآمال التقدمية ، الحرمان النسبي ، الأشياء من التغير الاجتماعي الهابط ، تقلب الوضع ، تفاوت المعرفة . ومع ذلك فان الصعوبات المنطقية والعملية حتى المضمنة في استخدام المفاهيم الأكثر دقة « للحرمان النسبي » هي صعوبات هائلة (١) . لقد ثبت بالبرهان الى حد بعيد أنه من المستحيل ، في اعتقادي ، ابتكار وسيلة لاستخدام مثل هذه المفاهيم التي تطابق كل الشروط المنهجية التي تحكم استخدامها .

وفى بعض الحالات تتضمن أيضا المعالجة التقليدية للحركات الدينية افتراضات مفهومة ضمنا وافتراضات هي مثار خلاف حول حقيقة هذه الحركات . فهناك مثلا اتجاه عام الى اعتبار أنها مجرد مظاهر سطحية « لفظتها » تغيرات أعمق في التكوينات الاجتماعية التحتانية ، هي أشبه بأراجوزات يحدد كل عمل من أعمالها يد غير مرئية . ولادراك أعمال الأراجوزات لا يستلزم الأمر الا مجرد ادراك للقوى التي تحركها ، وهي كمواد للدراسة أهميتها ضئيلة جدا .

وتضمنين آخر للمعالجة التقليدية للدراسة الاجتماعية للحركات الدينية هو أنها بالتحديد تتوقف عن أن يصبح لا معنى عندما تحقق استقرارا تنظيميا وبناء تأسيسيا شكليا (انظر زارسدى وليون ، ١٦٧٤ ، ص ١٢) ، واذا ما انعدم هذا الوضع المضاد مرة دل على أن الظواهر المقصودة لم يعد فى الامكان اعتبارها بمثابة حركة دينية . هذا نوع من شريعة انكار الذات المتأصلة في افتراضات تقليدية عن طبيعه النظم الدينية وعن خاصية الحركات الدينية التي هي بالضرورة قصيرة الأجل وناوثة . وليس بلا معنى أن تتمثل هذه الآراء فعلا في نظرة المتدينين للجماعات الدينية التي ينتمون اليها . والتضاد بين « البناء » و « الحركة » على سبيل المثال هو مظهر لوجهات نظر الأعضاء الخاصة حول معنى وتطوير الجماعات الدينية .

وفى مغزاه الدائم عند الفلاسفة المسيحيين ورجال الكنيسة وعلماء الاجتماع يصل هذا التضاد أو التوتر الى « شجن ميتافيزيقي » (ايتزويلى ، ١٩٦٠) . ومن المروض أن التعبير الاجتماعى للمسيحية معينة له دورة لا تنتهى للتحوّل من حركة راديكالية الى تنظيم محافظ ، وفى بعض الحالات ارتدادى مرة أخرى ، ويمكن الاخساس بالأشجان بشكل واضح خارج التقليد المسيحى ، كما يستبين بوضوح فى تحليل هاشيموتو وماكفرسون (١٩٧٦) للتحوّلات التي طرأت حديثا فى حركة « سوكا جاكاي » فى الولايات المتحدة ، بصورة واضحة ، وكانت نتيجهها أنه كما أن الحركات الدينية تدغم مكاسبها فانها تصبح بالضرورة :

« تقليدية فى كل من المبادئ والسلوك التنظيمي » . ومن المحتمل تماما بالنسبة

لحركة « سوكا جاكاي » أنها سوف تنتظم فى طائفة بوذية أخرى كبيرة . (ص ٩١) .

والمضمون العام لهذه الحجج هو أن الدراسات الاجتماعية للحركات الدينية قد بنيت تقليديا على مجموعة من الافتراضات النظرية والأسئلة والتضمينات التي ساعدت جميعها فى وضع موضوع الدراسة فى صورة واضحة ، وان كانت محدودة أيضا . وهناك بلا شك تطابق منطقي فى هذه المعالجة الكاملة التي تضيف على المؤلفات المتوفرة عن الموضوع استحصانا جديرا بالاعتبار ، ومن خلاله يكون التسليم بالمشكل لدرجة معينة . بيد أن العديد من الاتجاهات الجديدة واستراتيجيات البحث بدأت تظهر فى تحليلات الحركات الدينية التي صدرت حديثا ، وهذه تفتح آفاقا جديدة من الحديث تظل حبيسة المشكل التقليدى .

● ● الاتجاهات الراهنة :

كنتيجة للتطورات الجديدة في التعبير الاجتماعي للدين في الغرب من ناحية ، وكنتيجة للتغيرات في الاطارات النظرية السائدة في علم الاجتماع من ناحية أخرى ، تكشف عن الحركات الدينية عدد من الأبعاد الجديدة • والهدف الرئيسى لما يعقب ذلك هو عرض بيان دقيق لكل من الأبعاد الثلاثة الجديدة (١) وصعوباتها •

ويتطلب الأمر مذكرة مختصرة التحذير حول هذه النقطة ، ففي الوقت الذى يبدأ فيه الشك فى الافتراضات النظرية السالفة التى هى أساس ما يسمى بالمعالجة التقليدية قد يبدو الاتجاه الأساسى للبحث الحديث باقيا بلا تغيير ، ولكنه لم يعد قائما على افتراضات حول التوتر الملازم فى التعاليم المسيحية بين « البناء » و « الحركة » أو بالايان بأن التجديدات الدينية ينبغى أن تفهم أنها تجاوب جماعى للحرمان الفردى المحسوس به • وبالأحرى فإن المشكل المنبثق تنبئ عنه اعتبارات مستمدة من نظريات اجتماعية أكثر شمولاً ، تؤتى ثمارها بوجه عام فى دراسات مثل حركة تحرير المرأة (فريمان ، ١٩٧٣) والحملات المناهضة للدعارة (زورتشر و كيركباتريك ، ١٩٧٦) •

● ● تنظيم الحركة :

ان أهم اتجاه فى البحث الراهن فى الحركات الدينية هو ظهور اهتمام بالغ التركيز بتنظيم الحركة • ومجمل القول أنه تبرز أسئلة حول خاصية الصلاقات الاجتماعية النمطية التى تشكل الحركات الدينية وحول أساليب العمل التى يمكن بها التحكم فيها (انظر لاور ، ١٩٧٢) • هذا التغير فى أولوية الأسئلة الموجهة يتصل اتصالا وثيقا بالرأى القائل بأن خاصية تنظيم الحركات هى عامل هام يكيف الامكانيات لتطوير ولضم أعضاء جدد الى الحركة • ومن المسلم به بصورة متزايدة أن فهم تنظيم الحركات أمر ضرورى لفهم أفضل حتى لبعض الأوجه المؤكدة تقليديا للحركات الدينية • وأكثر من هذا أن هذا الاتجاه ملموس حتى بشكل أقوى فى الدراسة الاجتماعية للحركات اللادينية (للمصير المناسب ، أنظر ماركس و وود ، ١٩٧٥ ، وكولتسكى ، وباترسون ، ١٩٧٦) ، لهذا فهو مجال فيه يمكن لعلم الاجتماع المتعلق بالدين أن يستفيد من دلالات التقدم فى وضع نظريات اجتماعية عامة •

وكنمرة لهذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة كان عمل م • زالد وأعوانه ، الذى بدأه ببحثه المبكر فى عمليات التغير الموائم فى تنظيم جمعية الشبان المسيحيين (زالد ودينتون ، ١٩٦٣) ، مستمرا فى توضيح مفاهيم ونظريات فى مجال واسع لتنظيم الحركات (زالد وآش ، ١٩٦٦) ، ثم بالغا الذروة فى كتابه الشامل عن جمعية الشبان المسيحيين (زالد ، ١٩٧٠) • وهكذا كانت هناك نهضة تقديمية لابرار فكرة تنظيم الحركة وشمعد للخطط المناسبة لدراستها • لقد أوضح ' زالد ' ، بصورة خاصة ،

خاتمة فهم عمليات التغير في حركة (شبه) دينية بأنها الى حد ما تجاوب تنظيمي لتطلعات واقتصاد تسجيلي . وتغير أساس العضوية يضع قيودا على وضع البرامج وعلى اتخاذ القرارات على كافة المستويات ، وفيه ضمان في حالة جمعية الشبان المسيحيين بأن القادة المحليين المستقلين استقلالا ذاتيا يمكن أن يعملوا في مرونة لمواءمة شروط الخدمات والتيسيرات مع ما يطرأ من تغيرات في الظروف المحلية . والنتيجة هي أن جمعية الشبان المسيحيين قد تطورت بكل تأكيد من « انجيلية الى خدمة عامة » ، في حين أو عدد الأعضاء قد زاد بالفعل بصورة أسرع من الأشخاص البالغين في الولايات المتحدة . هذه النتائج مناقضة بصورة جلية لما كان متوقعا مما يسمى بنمط « فيبر / مايكلز » للتحول التنظيمي ، الذي قد يوحي بأنه :

« اذا ما بلغ تنظيم الحركة أساسا اقتصاديا واجتماعيا في المجتمع ، واذا ما حلت محله القيادة الأصلية المؤهوبة ، يظهر بناء بيروقراطي وتسبح موازنة عامة مع المجتمع » (زالد وآش ، ١٩٦٦ ، ص ٣٢٧) .

وتلخص هذه التغيرات تحت العناوين التالية : (أ) هدف التحول ، (ب) صيانة التنظيم ، (ج) التحول الى الاوليغاركية . ونقطة جدال زالد وآش هي مع ذلك أن مجال العوامل المؤثرة في تحول تنظيم الحركات أرحب مما يتيح نمط فيبر/مايكلز وأنه نتيجة لذلك يجب أن يتسع مجال التحولات المتاحة تبعا لذلك ليشمل بصورة خاصة :

(أ) « مد وجزر المؤثرات والخوافز المتاحة للمنظمات » ، (ب) المتطلبات البنائية للعضوية وطبيعة الأهداف التنظيمية » (زالد وآش ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٠) .

هذه انكاز النظرية للتحليل الاجتماعي لتنظيم الحركات قد تضمنتها على الفور دراسة ريتشاردسون وستيوارت وسيموندس (١٩٧٧) لكميون « حركة يسوع » . لقد وجدوا أن من الضروري تعديل بعض مفاهيم زالد وآش لاجراءات تجاوزات نظرا لحقيقة أن كميونهم كان « فتيا وصغيرا نسبيا » ، كما كان ضروريا أيضا تقسيم بعض اقتراحات « زالد » وآش العامة الى عناصر قائمة بذاتها ومتغيرات . وبالرغم من بعض التحفظات اتضح أن معالجة زالد - آش كانت مفيدة في دفع الباحثين الى عدد من المظاهر البالغة الأهمية لتنظيم الكميون التي أثرت على امكانية نموه وعلى الأسلوب الذي يتبادل فيه الاتصال فيما بينها بصورة منتظمة .

وفي الوقت الذي لا يوجد فيه عجز في البيانات الوصفية لحركة يسوع (على الأقل في الولايات المتحدة) فانها تفتقر بوجه عام الى الحكمة النظرية والى مغزى الاسهام نحو المعرفة التجميعية . ويمكننا أن نجد تاريخا يركن اليه عن نمو وتطوير الحركة عند انروث وايركسون وبيترز (١٩٧٢) ، كما يمكننا أن نجد تقريبا لأصدائها الاجتماعية الثقافية مع تغيرات في المجتمع الأمريكي الأرحب ، في محاولة قام بها زارتسكي وليون (١٩٧٤) وويلسون (١٩٧٦) ، ولكن الانعكاس النظري على أسئلة

عن البناء التنظيمي لمجموعات « حركة يسوع » وعلاقتها بالخصائص الأخرى وتوجيه الاهتمام التجريبي إليها آخذ في الظهور في الوقت الراهن ، وإن كان ذلك في بطنه ، لقد ساعد عمل « ريتشاردسون » وأعرانه على التنويه به ، كما أوضح مؤخرا : فائدته في طرح أهمية العوامل التنظيمية في تحليل نجاح « حركة أبناء الله » في ضم أعضاء جدد إليها والمحافظة على أعضائها (ديفيز وريتشاردسون ، ١٩٧٥) .

ويعد عدة سنوات من النزاع أفلح مؤسس وزعيم « حركة أبناء الله » ، ديفيد موسى برج ، في سنة ١٩٧٥ في فرض كيان تنظيمي موحد على الحركة في كافة البلدان وعلى كافة المستويات . لقد تميز بظاهرة فريدة هي أن كل موضع قيادة يتقلده شخصان (عادة اثنان متزوجان) وطبقا لتقليد « الوظيفة الثنائية » فإن تقسيم المستعمرة الواحدة (مجموعة محلية) إلى قسمين وقتما ينضم العضو الثالث عشر يؤدي على الفور إلى زيادة عدد مواقع القيادة في الهيكل التنظيمي بأكمله . والحواجز بالنسبة لقائد طموح ليعمل بجهد في ضم أعضاء جدد هي لذلك حواجز مغرية لما فيها من درجات ترق عالية . والجانب الآخر من العملة ، بطبيعة الحال ، هو أنه يصعب على القادة كسب عدد كبير من الأتباع الشخصيين . والنتيجة هي صورة من تنظيم حركة مرنة ، متألّمة ومناسبة لاجراء ضم أعضاء جدد بصورة مستمرة ، تمنع تنظيما من التحول عن الهدف والمواصلة مع المجتمع الأرحب .

لقد برهن الاهتمام بالمظاهر التنظيمية للمجموعات الدينية على فائدته في دراسة بيبي وبرنكرهوف (١٩٧٤ ب) « لرعاة » الكنيسة بالإضافة إلى « من يرفعونهم » في عشرين جماعة من الجماعات الدينية الكندية ، وكان اقتراحهما الخاص هو أنه : « ... لو كانت الجماعات جادة في إضافة أعضاء جدد ، إذن ، ... يكون لزاما عليها أن تطور أساليب العمل لكي (١) تمتد إلى الأفراد ، (٢) وتجذبهم ، (٣) وتبقى عليهم » (ص ١٩٠) .

إن تقصيصهما عن العمليات المسماة بعمليات « الاتصال » و « ملء الفراغ » و « الاستيعاب الكامل » في نموذج من عشرين مجموعة من « الراغبين في الهداية » في غربي كندا أوضح أنه بالرغم من « التزام المجموعات الجهرى بالتبشير بالانجيل » فانه من « رابطة المهتدين المستترين » إلى الطائفة الانجيلية يبدو أن الذين اتصلوا قلة وأن الذين ملأوا الفراغ أقل منهم ، وكان عدد من استوعبوا العقيدة استيعابا كاملا أكثر قلة (بيبي وبرنكرهوف ، ١٩٧٤ ب ، ص ١٩٧) . وكانت النتيجة أن أقل من ٩٪ من الأعضاء الذين انضموا بين سنة ١٩٦١ و سنة ١٩٧٠ يمكن تصنيفهم بأنهم « دخلاء » . والأغلبية السائنة من المنضمين كانوا ممن أعيد انضمامهم من طوائف انجيلية أخرى أو من أبناء الأعضاء . وقد يكون من الحماقة ألا يعاز بأن عدد المهتدين ربما زاد ارتفاعا لو أن عمليات الاتصال وملء الفراغ والاستيعاب الكامل أدخلت في البناء التنظيمي لهذه الكنائس المحافظة . ولكن هناك دلالة توضح أن وجود مثل أساليب العمل هذه والبناء التنظيمي العمل تساعد بالفعل على إيجاد مزيد من الأشخاص المنضمين .

ولقد أكدت دراسات مورمونز أيضا فائدة الفحص الدقيق للعلاقة بين الحركة وانضمام أعضاء جدد . ان قصي فالير (١٩٧٢) المقارن للكنيسة الرئيسية للمسيح يسوع وقديسى اليوم الآخر وكنيسة من فروعا ترجع الى القرن التاسع عشر وكنيسة المسيح يسوع وقديسى اليوم الآخر المعاد تنظيمها قد أظهر أنها بالرغم من التشابهات القوية فى المعتقدات والقيم والالتزام بالتبشير حظيت بأنصبه مختلفة جدا بالنسبة لمن انضموا اليها . ومن أبرز التعليقات التى ذكرت لهذا الاختلاف حقيقة أن تنظيمى الحركة شكلا تشكيلا مختلفا تماما ، والنتيجة المتناقضة هى أن مصروفات ال ١٪ من ميزانية كنيسة المورمونز المخصصة لمساعدة الشبان المبشرين غير المتخصصين من أبناء الطبقات الدنيا ، المولدين ذاتيا ، تؤتى نماها اذ تضم عددا من الأعضاء الجدد يفوق العدد المنضم الى أية كنيسة من الكنائس المعاد تنظيمها التى تخصص ٢٥٪ من مصروفات ميزانيتها للاتفاق على مبشرين ناضجين ، اختيروا اختيارا دقيقا ، ومتخصصين .

ولقد ظهرت نتائج مماثلة من دراسة « لشهشور يوه » (بيكفورد ، ١٩٧٥ (أ) ، ١٩٧٥ (ب)) ، وواحدة من نتائج القاعدة التى تقول بأن كافة أعضاء « حركة برج الرقابة » يجب أن يكرسوا عشر ساعات شهريا على الأقل للهداية والتبشير بالانجيل ، هى أن قدرا ضخما من العمل التبشيري غير المأجور يتحقق نظير تكلفة بسيطة تدفع لمنظمى الحركة ، وبالنسبة لهذه الخاصية تنظيم الحركة هرمى صارم وشكلى البناء ، والقيادة تستأثرها قلة من الصفوة تعاونها هياكل مدربة على الحركة على أعلى مستوى ، ويعمل أعوانها كل الوقت . ولكن الاتصال بالمنضمين المستترين ، والمبيعات الضخمة لمؤلفات الطائفة ، هى أمور يتولاها أفراد « شهود » غير مأجورين على المستوى المحلى . والتعبئة الاختيارية لهذه الموارد البشرية فى الاتجاهات المقررة بدقة تفسد الحركة بدنياميكية فعالة تسمح لها بحققها فى زيادة نسبة عضويتها السنوية فى الاقليم ما بين ٨٪ و ١٠٪ وهى النسبة السائدة فى العالم ، وتنظيم الحركة جدير بالاعتبار أيضا لحكمة أساليبه فى العمل لادخال حديثى التنصر طبقا لنظام ، ومباشرة عملية انضمامهم الى الطوائف المحلية .

وفى حين ينبغي أن نقر بأن « حركة برج الرقابة » تكاد تكون فريدة فى العالم الغربى للدرجة العالية من العقلانية التى تتبعها فى تنظيم حركتها ، فإن هناك حركات دينية عديدة أخرى يظهر تنظيم حركاتها على الأقل اتجاهات نحو استغلال عقلاى « لسوق انضمام أعضاء جدد » ، ونحو التحكم فى اشتراكية واستبقاء الأعضاء الجدد ، ومن ثم أبرزت مقارنة ووليس (١٩٧٣) المتبصرة بين العلم المسيحى وعلم العلوم الطبيعية أساليب العمل التى تؤتى وضعها مارى بيكر ادنى . ورون هابارد على التوالى ، للتغلب على مشاكل ابقاء التحكم فى المبدأ ، ومنع السلطة من أن تصبح مشاعا ، ووقف تدهور التزام الأعضاء للحركات فى مواجهة اللامبالاة العامة لمعتقداتهم . وباختصار لقد تضمنت أساليب العمل (أنظر ووليس ، ١٩٧٣ ، ص ٤٢٠) :

« تفصيلا لايدولوجية سامية مبررة لشرعية تركز السلطة والرقابة الصارمة .

وانتفاء الشخصية والتقنين يسهلان تقويض مصادر السلطة البديلة ، وتركيز الالتزام على الزعيم وعلى التنظيم المركزي والاشتراك فى الصراع مع المجتمع الارحب ومنافسة النظم العقائدية تهدف الى زيادة تكامل الحركة الى زيادة ايضاح حدودها الايدولوجية » .

وتمة بحث حديث فى تنظيم حركة « كنيسة التوحيد » (بيكفورد ١٩٧٥ ج وروبنز وآل ١٩٧٦ ، وهى حركة أسسها صن سيونج مون فى جمهورية كوريا فى منتصف العقد السادس من هذا القرن ، وهى تتمتع الآن بنجاح جدير بالمشاهدة بمن انضموا اليها من أعضاء فى الغرب ، ويؤيد هذا البحث حجة ووليس الى حد ما ، وان كان يوضح ايضا أن تلك المشاكل الأساسية يمكن أن تعالج بصورة أخرى ، ولم تحاول كنيسة التوحيد مثلا أن تفرض رقابة على أعضائها عن طريق انتفاء الشخصية والتقنين ، اذ كانت استراتيجيتها فى احتضان الالتزام والاحترام لزعيمها ولأيدولوجيتها من خلال المعيشة الكمينة المشددة فى المراكز العائلية . ومن خلال ربط لترسيخ عقائدى منهجي ورقابة متبادلة لحياة كل عضو فى البقطة وفى النوم ، تغلب الجماعة جزئيا على مشاكل الايدولوجيا والسلطة والالتزام ، ولقد اكتشف يهوذا (١٩٧٤) نمطا لا يختلف على الاطلاق فى مجموعات أمريكية عن « جمعية كريشنا الدولية البقطة » ، كما اكتشف انروث وبيترز (١٩٧٢) نمطا مماثلا فى مختلف المخاطر الكميونية داخل « حركة يسوع » .

وتنظيم حركة « سوكا جاكاي » اليابانية هى على النقيض أقرب الى نمط حركة برج الرقابة فى تشكيلها وتقنينها وصرامة البناء الهيكلي لعلاقات السلطة . وقد أوضحت دراسة جيمس هوايت (١٩٧٠) لهذا الذى يطلق عليه الدين الجديد لليابان كيف أن نجاحه المخلص فى ضم أعضاء جدد ومقدرته فى اشتراكية واستبقاء أعضاء جدد ارتبط ارتباطا وثيقا بالنشايك الاقوي والرأسي لتنظيمه . وبعد الصفوة عن السياسة واتخاذ القرارات يصون وحدة الحركة وما يبدو من غرض خالص الطوية ، اذ تتفق هذه النتائج مع ملاحظات سكالف وميللر وتوماس (١٩٧٣) عن البناء التنظيمي لنوع من عشر كنائس معمودية فى أوهايو بالولايات المتحدة . لقد اكتشفوا وجود ارتباط إيجابى قوى بين تحديد أهداف كنيسة ما والدرجة التى يصير فيها تنظيمها يروقراطيا ، بمعنى اتباع قواعد اجرائية قاطعة مبنية نظاما هيكليا « واضحا » لعلاقات السلطة .

وفيمية هذه النتائج فيما يتصف بمختلف تنظيمات الحركات الدينية هى انها تتحدى بصورة موفقة الأولوية الضمنية الممنوحة تقليديا للعوامل السيكلوجية الفردية فى عمليات تطوير الحركات الدينية ، وهى توضح ايضا لا مبالاة حييدة تجاه اقتراضات تقليدية حول المظاهر الثانوية أو الطبيعية المؤقتة لحركات دينية ، ولكن ما هو أهم هو أنها تفترن بحرية من النظرية الاجتماعية العسامة ، ولهذا لا تقيدتها التحيزات الملازمة فى مثل هذه الحالات « الغامضة » من التحليل (التى من المفروض ان تكون ملائمة بصورة فريدة للمجموعات الدينية) مثل نظرية الكنيسة الطائفية .

● ● الشعب الاجتماعية والميادين التنظيمية :

ويقترن بالاهتمام المتزايد الموجه الى مؤثرات البناء التنظيمي المستقل نسبيا الوعى المتزايد بأن تنظيمات الحركات لا تمارس وظيفتها فى فراغ اجتماعي . ويوجه اهتمام الآن الى الأساليب التي ترتبط فيها الحركات الدينية وتنظيمات حركاتها بالتنظيمات الاجتماعية والميادين التنظيمية . وتشير هاتان الميادنان ، على التوالي ، الى أنماط من الروابط بين الناس سواء كفراد . أو كأعضاء جماعات (أنظر ميتشل ، ١٩٦٩) كما تشير الى المنهج المنسق لتنظيمات مجموعة اجتماعية فى تكوين طائفي (أنظر كورتيز و زوروتشر ، ١٩٧٣) ، وكلتاها عبارتان مثيرتان للأحاسيس ، وما تحثان الى البحث عنه هو الأساليب المختلفة التي قد يتأثر بها الأفراد والجماعات فى أفعالها وإجراءاتها تبعا لحقيقة أن لها علاقات خاصة مع غيرها .

وقد أسهمت تحليلات جيرلاتش وهابن (١٩٦٨ ، ١٩٧٠) بالمقارنة عن ديناميكيات جماعات الانجيليين المتحمسين والقوة السوداء فى الولايات المتحدة أوضح اسهام وأكثر ايجابية فى تبرير صلاحية عبارة « الشعب الاجتماعية » فى التفسير الاجتماعى لحركات دينية معينة . ولقد أكد بحثهما التجريبي بصورة خاصة أهمية لما للمؤمن الإيجابي من علاقات اجتماعية سابقة (جيرلاتش وهابن ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٩) كمسأل عن طريقها ينضم أعضاء جدد فى مجموعات يشكلون جانبا من حركة الانجيليين المتحمسين . وهذا بلا شك ليس الاعمالا واحدا فقط من العوامل الخمسة التي يتوقف عليها تفسيرهما لانضمام أعضاء جدد ، ولكن فيما يتصل بما أقصد اليه ، هو حيوى لاصلاح المعالجة الاجتماعية للحركات الدينية .

وفى ضوء بعد جيرلاتش وهابن بالنسبة لعمليات انضمام الأعضاء الجدد ليس عجيبا أن تكون هناك مثل هذه الدرجة العالية من التوافق بين (ا) ما توصلا اليه من أن « الأقارب هم علة انضمام ٥٢٪ من أعضاء على شاكلتهم من الانجيليين المتحمسين (جيرلاتش وهابن ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠) ، (ب) وما توصلا اليه من أن ٥١٪ ممن على شاكلته جماعة « شهود يهوه البريطانية » قد بدأوا أول اتصال لهم مع « حركة برج الرقابة » عن طريق الأقارب والأصدقاء أو أقرانهم فى العمل (بيكفورد ، ١٩٧٥ (أ) ، ص ١٦٠ ، وقد توصل مونتر (١٩٧١) الى أن أكثر من ٨٠٪ من نموذج « شهود الهولانديين » ٠٠ « قد انضموا فيما بينهم مع الأقارب أو بعد أن فعل أقربائهم ذلك » (ص ٩٨) .

وأدق التفاصيل (رغم عدم درايتها) لتحليلات المشاكل والفرص التي أظهرها تطبيق « الشعب الاجتماعية » كمفهوم له حساسيته فى الدراسة الاجتماعية للمجموعات الدينية سبينة فى عمل ييبى وبريتكهوف . وفى مختلف بياناتهما فى محاولتهما لفهم نمط الانضمام الى نموذج لعشرين كنيسة محافظة على مبادئها فى مدينة بغرب كندا ، أوضحنا العجز التفسيري عن صياغة النظريات القائمة على أساس فكرة الحرمان النسبى ، والفائدة المقابلة من فحص مصادر الانضمام البديلة (ييبى وبريتكهوف ،

١٩٧٣ ، ١٩٧٤ (أ) ، ١٩٧٤ (ب) • وكانت خاتمة بحثهما أن « • التحمس للبهزب الانجيلي بين هذه الكنائس العشرين بدأ أولا عن طريق الروابط القائمة مع الأسرة والأصدقاء » (١٩٧٤ (ب) ، ص ١٩٨) ، وهذا يمدني بتأييد أقوى لحجتي ، ولكن يجب أن نضيف أن أحجامهما عن الاعتقاد بأن مثل هذه الشعب الاجتماعية هي الوسيلة التي عن طريقها يتم الانضمام الى طوائف وديانات (تمييزا لها عن الكنائس) هو احجام مضلل •

والواقع ان هناك دليلا على الفائدة الكامنة في ارجاء البت في اعتبارات مجموعات دينية خاصة أيمن أن تسمى بشبه طائفية أو شبه دينية ، و بدلا من ذلك توجه أسئلة عنها جميعها كحركات دينية بدون تحديد • ووصف « كامبل » الدقيق (١٩٧٢) ، لفهوم « الوسط الديني » ، على سبيل المثال هو ببساطة بالغ التصر و يوحى بأن يكون مقصورا في تطبيقه على الديانات فقط • وتشير العبارة من ناحية الى « كافة نظم العقائد المارقة وممارستها المقترنة بها » التي تشكل نوعا من الثقافة « السرية » ، للعلوم المخالفة لتعاليم الدين ، والى ديانة غريبة هرطيقية ، وطب منحرف (كامبل) ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٢) ، من ناحية أخرى •

« تتضمن التجمعات ، التنظيمات ، الأفراد ، ووسائل الاتصال المقترنة بهذه العقائد • وكنتيجه مباشرة لهذا ان الافراد الذين « يدخلون الوسط الديني عند أية نقطة ينتقلون غالبا بسرعة من خلال تنوع عريض للحركات والمعتقدات » (ص ١٢٢ - ٢٣) •

وقد نبرهن هذه المعالجة على انها مثمرة جدا لأنها تؤكد ثنائية المظاهر الاجتماعية الثقافية للشعب الاجتماعية كأماكن تسويق لمستهلكي « السلع » الدينية :

واختلاف موضوع العلاقة بين الشعب الاجتماعية والحركات الدينية فيما يتصل بانضمام أفراد جدد هو الرأي القائل بأن الأعضاء الجدد يكسبون حق الدخول في شعب اجتماعية مهياة من قبل قد تكون ذات قيمة لها اعتبارا بالنسبة لهم ماداموا باقئين في عضويتها • ومن ثم كانت حجة روبرتس بالنسبة للمتحمسين الانجيليين في مدينة « جواتيمالا » هي أن طوائف البروتستانت يضمون أناسا جلدًا •

« ممن هم صفار السن ، جاءوا الى المدينة سعيا وراء معيشة أفضل ، ومن هم على حريتهم فيما يتصل بصلات القرابة والعمل • لأن الطوائف وحدها تهيء قدرا » من العلاقات الاجتماعية يسهل الدخول فيها ، وتمكن مثل هؤلاء الأفراد من معالجة المشاكل العملية للمعيشة في مدينة جواتيمالا (روبرتس ، ١٩٦٨ ، ص ٧٥٨) •

وقد أوضح أيضا بحث نونج عن « شهود يهوه » في زامبيا (١٩٦٨) أن شبكة الاتصالات التي قامت بها عضوية « حركة برج الرقابة » ساعدت « الشهود » على أن يوفقوا اقتصاديا •

لقد كان هناك اهتمام أقل بفحص مركز الحركات الدينية في الميادين التنظيمية بالأسلوب المتبصر الذي حلل به كورتيز وزورثشر (١٩٧٣) ، على سبيل المثال ،

مركز الجماعات المناهضة للدعارة بين تنسيقات مجتمع ما • ولكن مفهوم الفائدة الكامنة اتضح بصورة قاطعة في تحليل هاياشيديا (١٩٧٦) للعلاقة بين قادة « تنظيم ديني مزعزع » في جامعة ما ومجموعات أخرى في ذلك الوسط • لقد أوضح أن قادة جماعة دينية « منحرفة » كانوا تحت ضغط ليعزلوا أنفسهم عن « الجماعات الدخيلة » للحفاظ على مستوى وضعهم الاجتماعي الراقى • وقد تكون هذه قضية طريفة جديرة بالبحث في حالة جماعات دينية أخرى مسماة « بالمنحرفة » في مختلف الميادين التنظيمية •

وقيمة تركيز قاطع على الشعب الاجتماعية التي هي أساس الحركات الدينية وعلى روابطها الاجتماعية مع الأقسام الأخرى من المجتمع هي أنها إلى حد ما لا تؤكد الافتراضات السيكولوجية البهمة المثارة تقليدياً حول أعضائها الأفراد ، وتعمل إلى حد ما على تأكيد بعض مظاهر الحركات الدينية التي كثيراً ما يضرب الصفع عنها • وهذه تتضمن حقيقة أن مثل هذه الحركات ، حتى أكبرها ، تناضل باستمرار ضد قوى التحول كنتيجة لاعتمادها على شبكة من المؤيدين مهية للنضال باستمرار وتعاود تهيئتها • وهناك فائدة أخرى من هذه المعالجة هي أنها تثير أسئلة حول الخاصية المضبوطة لمختلف الروابط التي تربط كل المؤيدين معاً ، وبذلك يشكل التكامل مشكلة أكثر من أن يكون افتراضاً • ويمكن اعتبار الحركات الدينية إذن كأنها المحصلة المتغيرة باستمرار لعديد من الضغوط الاجتماعية •

● ● التحلل الاجتماعي وإعادة التكامل :

لقد ركزنا إلى حد بعيد تركيزاً يكاد يكون مقصوراً على مختلف « الوسائل » التنظيمية ، والعلاقات الاجتماعية التي ينجم عنها ويتدعم بها انضمام الأعضاء الجدد ، واشتراكية والتزام العضو ، ولكن قد يكون تضليلاً خطيراً للتوزيع الفعلي للجهد أن نذكر ببساطة أن هذه هي أكثر الركائز أهمية عند علماء الاجتماع في الوقت الراهن ، ولكنها على العكس من ذلك ، قد اختيرت لاهتمام خاص ، وبالضبط لأنها تشكل جزءاً من إعادة توجيه لازم للأبعاد • ولكن هناك أيضاً دلالات عن تعديل طفيف في بعد تقليدي معين عن الحركات الدينية ، وهو : الاهتمام الواضح بوجه عام بالنتائج غير المقصودة للمساهمة في الحركات الغربية الحديثة فيما يتصل بالقيم الأخلاقية للأعضاء ومواقفهم تجاه النظم الاجتماعية السائدة •

ويمثل البعد المعدل بصورة ملائمة في المؤلفات الحديثة التي أصدرها روبرت وأنتوني عن آثار المساهمة في الحركات الدينية الحديثة في الولايات المتحدة • لقد انشغلا بمهمة الحركات التصوفية الشرقية على اعتبار أنها « بيوت في منتصف الطريق » لإعادة توطئ مدني المخدرات من أفراد الطبقة المتوسطة ، على العادات التقليدية • والسبب الأول الذي ذكر هو أن استبدال تعاطي المخدرات بالتصوفية قد ساعد الناس على نجاحهم في دراستهم أو في مجرى حياتهم (روبرت ، ١٩٦٩ ، ص ٣١٠) ، ولكن كان من المعروف أيضاً أن تكامل عدد المدمنين السابقين للمخدرات في الطبقة الوسطى من التنظيم الاجتماعي لم يكن نتيجة مقصودة حتماً ، ان لم يكن في الواقع

غير مرغوب فيها ، للانضمام الى التصوفية الشرفية . هذه الحصلة جانب منها نتيجة لعلاقة أيديولوجية بين « الهبير » وتحولات تصوفية من المجتمع ، وجانب آخر منها نتيجة « لعوامل علاقات اجتماعية وصلات متفاوتة » تلعب دورها عندما يكون التفاعل الاجتماعي اقل انحصارا في أفراد متصوفين . وقد حدث مؤخرا تنقيح نا يطلق عليه الآن اسم « نظرية التكامل » (روينز وأنتوني ، ١٩٧٥) هو توصيف أدق لأربع وسائل بها يتيسر التكامل الاجتماعي لأعضاء الحركات الدينية الثقافية الشبابية ، اشتراكه معدلة ، ترابط ، تعويض ، وإعادة توجيه . ولقد تصور انروث وآل (١٩٧٢) ثلاث نتائج ممكنة بالنسبة للأفراد أعضاء « حركة يسوع » : التطرف ، التشابه مع الكنائس البروتستانتية ، و « الانطلاق » . وحكم ماوس وبيترسن (١٩٧٤) على النتيجة الاجمالية للحركة بأسرها صور أيضا « تغليف » الزخارف التنظيمية ، كما صور اتجرافا نحو « الوقار » ، فضلا عن هذا ، يوجد الآن اتجاه نحو الرأي القائل بأن تقدير نتائج التكامل ينبغي أن يأخذ في اعتباره العمليات الرمزية التي تقوم فيها بدور الوفاق .

والعلاقة بين العلل والنتائج الأيديولوجية دينية ينبغي التقصي عنها تفصيلا ، مع توجيه اهتمام خاص الى التوفيقات الرمزية .

وقد وجدت بعض هذه التوصيات في دراسات نظمتها تنظيما رمزيا « حركة قوم يسوع » ، وهي دراسات للطرق التي ندد فيها بعيب تعاطي المخدرات ، وامتدح فيها الطهر الجنسي وأخلاقيات العمل . لقد عدلت هذه المعالجة أكثر من ذلك لتأخذ في اعتبارها الاختلافات بين الحركات التصوفية الشرقية والحركات المسيحية التأسيسية الجديدة بين الشباب الأمريكي من جهة تناقض أساليبها في ربطها ، نسبيا ، بالنظرية النسبية للأخلاق والنظرية المطلقة للأخلاق (أنتوني وروبنز ، ١٩٧٥ ، جلوك وبيلا ، ١٩٧٦) . ولقد فحص التشكيل الرمزي لهذه الأوضاع الأخلاقية لمعرفة تأثيراته على مناهج المضامين عند الأعضاء ، وعلى أنماط العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي .

وبعض التطويرات البالغة الطرافة في هذا الخط الفكري تشمل مسودة تالكوت بارسولز (١٩٧٤) لوجز للموضوعات الرمزية السائدة في الكميونات الدينية المعاصرة في الولايات المتحدة . وإذا كان ما سماه « ديانة الحب » يمكن أن يصبح نظاما فسيماثل بكل تأكيد :

« ميلا عظيما عن التوازن السابق بين العناصر العلمية المنطقية لتوجيهها الثقافي وبين طرق تحويلها الى نظم معاونة في التدعيم التفسيري الفعال القريب من التدعيم المنطقي العلمي » (ص ٢٢١) .

وقد يستلزم أيضا :

« مفهوما اعرض للانجاز اللاتي للفرد في وضع فيه مظهر التضامن . . يصور على الأقل بشكل بادز كبروژ المنفعة الذاتية في المعنى النفسي » (ص ٢٢٣) .

وتحليل بن (١٩٧٤) لقوة الحلل والتحول فى تكييف التطوير فى الولايات المتحدة لحركة « قوم يسوع » و « الكاثوليكين الانجيليين المتحمسين » ، على التوالي ، ربما كان أكثر واقعية ، ولكنه يحاول أيضا تفسير معنى العقد الرمزية مثل وسطاء الخبرة الحية ، وبالمثل يلاحظ أن زارتسكى وليون (١٩٧٤) لهما حساسيتهما بالنسبة للأصداء الرمزية للحركات الدينية الراهنة التى تمثل بالتسايد ٠٠ آخر صيحة للامركزية ولنظام العمل الحر » (ص ٣٦) .

ويمثل الاهتمام المستحدث بالوساطة الرمزية للخبرة فى الحركات الدينية تحسنا عظيما فى المعالجة التغليدية للموضوع ، لأنه لم يعد هناك قياس تطبيقي يربط الحرمان والسخط بالاشتراك فى الحركات الدينية . والمعروف الآن أن الحركات نفسها قد تؤدي دورا نشيطا فى عملية الربط الرمزي لعواطف ومعتقدات وخبرات أتباعها .

● ● خاتمة :

لقد كان لهذا العرض للنتائج التى توصل اليها بحث حديث فى الدراسة الاجتماعية للحركات الدينية هدفان رئيسيان : أولهما الشروع فى وصف ما أطلق عليه « المشكل التقليدى » والتنويه ببعض نقائصه الهامة ، وثانيهما كان هو اثبات أن ثلاثة أبعاد جديدة قد انبثقت حديثا فى هذا الحقل من الدراسة . وفى اعتقادى أن هذا قد أدى الى حساسية زائدة بالنسبة لاجراءات تنظيم الحركة والى تدعيم الحركات الدينية فى شعب اجتماعية وميادين تنظيمية ، كما أدى الى تنافسها فى خلق ربط رمزي لخبرات أنواعها . وأهم أثر معنوي لهذه الأبعاد المتغيرة هو تطعيم بأراء مستمدة من نظريات اجتماعية عامة تفوق فى قوتها ما هو موجود داخل اطار المشكل التقليدى ، وبذلك صارت مهمة تفسير الحركات الدينية أكثر تعقدا ، وإن صارت أكثر تحديا أيضا .



● ● تمهيد :

تركزت دراسة الدين في تركيا الحديثة بصفة أساسية حول القضايا المتصلة بموضوع العلمانية (تجاهل الاعتبارات الدينية في تنظيم شؤون الحياة الدنيوية) .
ولذلك دارت حول هذا الموضوع جميع النظريات والحجج والتحليلات والمجادلات والاعتراضات التي وردت على لسان رجال الدين ، وأهل التقى والورع ، ورجال السياسة ، وأصحاب النظريات السياسية ، وعلماء الاجتماع ، وواضعي النظريات .
ولكن تشبث تركيا بالعلمانية قد أدى إلى جذب الدراسات الدينية بشكل ملحوظ .
ذلك أن هذه العلمانية قد أخرجت هذه الدراسات من دائرة الاحتياجات السيكلوجية الضرورية ، وجردتها من المعنى الثقافي ، والسلوك الديني ، والقيم الاجتماعية ، بل جردتها - إلى حد ما - من صيغتها التنظيمية .

وعلى الرغم من أن هذا المقال يصف وظيفة النظم الدينية في المجتمع التركي ، فإنه من الخطأ أن يتصور القارئ أن هذا الوصف الاجتماعي يكفي وحده لتفسير السلوك الديني في تركيا . ولذلك ناسب أن نذكر لمحة عما يندرج تحت عنوان سيكلوجية الدين (علم النفس الديني) قبل أن نورد هذا الوصف . وأهم الخصائص السلوكية التي تحتاج إلى تفسير في هذا المقام هي استمرار قوة العقيدة الدينية بين فئات كبيرة من الأتراك خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة التي غابت ربع قرن

المُتَابِع : شريف ماردین

سوسیولوجی (عالم اجتماعی) ترکی ، يعمل الآن استاذاً وعیلة لمدسة العلوم الاداریة بجامعة یوغازینسی باستانبول . عمل استاذاً زائراً بعدة جامعات فی امریکا الشمالیة . یهتم بصفة خاصة بتاريخ النظریات السیاسیة ، ودراسة الدین ، والأیدیولوجیا من الناحیة الاجتماعیة والسیاسیة . نشر عدة كتب منها : « نشأة الفكر المشرقی المشرقی : دراسة فی عصریة النظریات السیاسیة التورکیة » (١٩٦٢) ، « والدین والأیدیولوجیا » (١٩٦٩ بالتورکیة) ، بالإضافة الى مقالات عدیدة فی الدوریات العلمیة من تورکیة وأجنیة .

المُتَابِع : أمین محمود الشریف

دینس مشروع الألف كتاب یزارة التریة والتعلیم ومدير مشروع دائرة المعارف العربیة یزارة الثقافة سابقاً .

من السیاسة العلمانیة . وانی أعزو ذلك الى جذب الثقافة التورکیة الناجمة عن الاصلاح الجمهوری ، كما أعزوه الى علم تغییر طابع الصرامة والجفوة التي اتسمت به العلاقات الانسانیة فی المجتمع التورکی ابتداء من سنة ١٩٢٣ وما تلاها ، وابتداء من القرية وما علاها . ذلك أن الرمزیة الجمهوریة كانت من الضحالة والجذب فی القيم الجمالیة بحیث عجزت عن استهواء أفئدة الجماهير والتأثیر فیهم . وإذا كان لها من اثر فقد كان هذا الأثر سطحیاً الى أقصى حد ، بمعنى أنها أثارت بعض الآمال فی نفوس الصغار من طلاب المدارس دون غیرهم من الراشدين . ومن ناحية أخرى كانت العلاقات الانسانیة علی مستوى القرية فی المجتمع التورکی ولا تزال تتسم بالغلظة والغلظة . وكانت هذه العلاقات ولا تزال بین الطبقة المثقفة علاقات خاویة وعاطفیة ، ولكنها مع ذلك مجردة من روح الرحمة والشفقة . وقد حاول الأشخاص الذین راوا صرامة العلاقات الانسانیة السابقة علی عهد الجمهوریة ، والذین تتبعوا بقلق تسمیر الرموز التقلیدیة التي قضت علیها الجمهوریة بالقوة ، أن یخلقوا ثقافة جمهوریة جدیدة فی العقیدین الرابع والخامس ، ولكنهم أخفقوا فی تجربتهم . ومن أبرز مظاهر هذا الاخفاق فشل التجارب العدیده التي استهدفت تطعیم الحیاة التورکیة بنزعة انسانیة رحیمة تجمع بین فضائل جمیع الثقافات التي ازدهرت فی الأناضول . وفی هذا الموقف الذی ضربت فیة الفوضى اطنابها كان الدین هو الأمل الوحید فی تحسین الأحوال الانسانیة .

واذا أردنا أن نفهم السبب في أن الأتراك الذين ركزوا اهتمامهم على القضايا الضيقة المتصلة بالعلمانية قد عمدوا غالباً إلى الجدل دون الالتقاء على كلمة سواء بينهم ، بدلاً من أن يشعروا بجذوة البحث المنير ، وجب علينا أن نتذكر أن الباحثين على الرغم من تركيز مناقشتهم حول مكان الإسلام في المجتمع التركي قد اختلفوا في معاني الإسلام . فإذا نظرنا إلى عودة الإسلام إلى الظهور والانطلاق في هذه البلاد منذ العقد الخامس وجدنا أن الطبقة المثقفة العلمانية ترى في هذا الظهور والانطلاق انتصاراً للجهل على العلم ، وأن الطبقة البروقراطية العليا ترى أنه تصدع في بنيان الدولة وظهور للفوضى ، وأن السنين الأصوليين (المتمسكين بأصول الدين) يرون فيه وسيلة لسيادة الروح الإسلامي الاجتماعي في الأمة ، وأن الموظفين الدينيين الذين يتفلقون المناصب العليا في الإدارة العامة للشؤون الدينية يرون فيه فرصة ذهبية لإقامة دعائم وطيدة للإسلام السنّي على المستوى القومي ، وأن زعماء الفرق الدينية المحلية وتلاميذهم - وهم تلاميذ وراثيون في الغالب - يرون فيه فرصة سانحة لتوسيع نطاق نفوذهم ، وأن الشيعة العلويين يرون فيه تهديداً لمذهبهم الخاص ولكن الباحثين من الأتراك لم يدخلوا في اعتبارهم كل هذه الأبعاد المتعددة .

وإذا كان المعتقد هو أن الإسلام دين يدعو للوحدة لا للفرقة فإن مرد ذلك - على الأرجح - إلى انتشار النموذج أو النمط الإسلامي المستقر في وجدان الشعب التركي . وهذا النموذج أكثر ما يكون انتشاراً بين السنين من أهل التقى والورع . ولكن هذا النموذج قد أثر أيضاً في المراقبين المنزليين ، ومن بينهم المثقلون المتأثرون بالغرب الذين لا يجنحون إلى مناصرة الإسلام أو معاداته . وهذا النموذج الذي يقول بوجود نمط واحد فقط للإسلام في تركيا هو « الشعار » الذي نما على مر القرون ، وحال دون تفتيت الدين في هذه البلاد . وقد ظهرت منذ عهد قريب جسداً بعض الآراء والاتجاهات القيمة في الدين ، وإن كانت هذه الآراء والاتجاهات - في هذه المرة - من وجهة نظر السوسيولوجيا (علم الاجتماع) الغريبة على اختلاف أنواعها . وسأحاول في هذا المقال أن أحدد بعض المعاني العامة والسياسات التنظيمية التي تتطابق مع آراء الفئات التركية المختلفة في الدين . على أنه يجب أن يكون من الواضح أن التمييز بين هذه الفئات هو جزء من الاستراتيجية الهادفة إلى زيادة فهم الأحوال الدينية في تركيا ، وإن آراء هذه الفئات تتداخل في واقع الحياة اليومية . ومن النقاط الأخرى المماثلة التي يجب التنبيه عليها تغير الأوضاع الاجتماعية التي تبسّس في ظاهرها تماثلة . فكثير من الأتراك يرون - مثلاً - في الزيادة الأخيرة الظاهرة في نشاط الهيئات والجماعات الدينية المحظورة رسمياً إحياء حقيقتها للطرق الصوفية ،

وهذا خطأ لسببين أولهما أن كل نشاط من هذا القبيل ليس ضرباً من أحياء الطرق الصوفية القديمة . ذلك أن كثيراً من الهيئات الدينية قد نشأت دون أن تمت بصلة للطرق الصوفية السابقة . والأصح أن نقول أن ظهور هذه الهيئات هو حركة تدعو لأحياء الدين . وثانيهما أنه حتى لو اعتبرنا الحركة المذكورة امتداداً لشبكة الطرق الصوفية فإن هذا لا يعنى أن العلاقات الاجتماعية في نطاق هذه الشبكة هي هي العلاقات التي وجدت منذ . هـ سنة ، أو أن الطرق الصوفية تمارس وظائفها التي مارستها في ذلك الوقت .

● نظرة تاريخية :

أعتقد أنه يجب فهم التاريخ الديني للبلاد حتى يتسنى البسده في فهم بعض الآراء الأساسية وما يتصل بها من النظم التي تدخل في مجال النشاط الديني في تركيا الحديثة . وأول حلقة في سلسلة التطورات التاريخية التي انتهت بانتشار الإسلام بفرقه المختلفة هي الديانة الشامانية ، أقدم الديانات بين الجماعات التركية التي أسست الدولة العثمانية فيما بعد . وقد جنحت هذه الجماعات الى ممارسة دور الزعامة السياسية بتأثير البيئة السياسية لحياة البدوة ، فكانت - أكثر من مرة - أحلافاً قبلية ، وتطورت هذه الأحلاف الى دول . ثم وجدت هذه الجماعات أن الدين المبني على كتاب سماوى منزل أصح من الشامانية للممالك الوراثية . وقد اتفق الإسلام كدين ذى كتاب سماوى اتفاقاً تاماً مع إقامة المراكز السياسية الجديدة في غرب آسيا يد الصفوة المختارة من الشعب التركي ، كما اتفق مع إقامة الدول التركية الجديدة التي تحميها جيوش دائمة ، ويتولى تصريف الأمور فيها طائفة من الكتاب . واقترب الإسلام في هذه الدول بظهور طائفة العلماء الذين يتولون تفسير الدين . وبسط الإسلام سيطرته على المجتمع عن طريق هذه الطائفة ، تلك السيطرة المستمدة من المثل والقيم التي جاء بها الإسلام .

وقد أقامت الشامانية في المرحلة القبلية جسراً بين الدنيا والدين أى بين الدنيا والآخرة . ولم يكن الشامانات موظفين في الدولة ، بل كانوا رجالاً أحراراً على اتصال بالآلهة عن طريق المواهب التي تفيضها هذه الآلهة عليهم . وعندما دخل الأتراك في الإسلام لم يخف المرشدون الدينيون المشسبهون للشامانات ، فعلى الرغم من تقلص نفوذ الشامانية في ظل الدين الجديد الذى كان أصح الأديان للدول التركية الوراثية فإنها ظلت قائمة ، يدين بها الدين لم يندمجوا في الأوضاع الوراثية الجديدة . وقد دخل المحاربون التركمانيون في الإسلام أسوة بزعمائهم ، ولكن ترسبت فيهم بقية من العادات الشامانية واضحة الأثر ، ومن هذه الفئات نجمت الثورات الكبرى التي هزت كيان الدول الوراثية الجديدة ، نظراً لأن الميول والنزعات البدوية المناوئة لإقامة نظام ملكى مركزى ظلت قائمة ومتصلة بالشامانية . وقد صدق هذا على الدولة السلجوقية ، وتكررت العملية في الدولة العثمانية . وحتى عندما بلغت الامبراطورية العثمانية أوج

مجددها ظل السلطان يخشى بأس الزعماء الدينيين ، وبخاصة الشيوخ والدراويش الذين يتمتعون بمكانة شعبية . وقد أكدت ثورة التركمان هذه المخاوف .

وكانت الطرق الصوفية التي ساعدت ، بما امتازت به من روح التسامح وسعة الأفق ، على دخول أتراك آسيا الوسطى في الإسلام من الأسباب التي مكنت العادات « الوثنية » القديمة من أن تعيش في ظل النظام الإسلامي الوراثي الجديد . ولذلك كانت الفرق الإسلامية المبتدعة ، كما كان التصوف والطرق الصوفية ، تحمل في طياتها بذور الفتن والقتال السياسية بالنسبة للسلاجقة والعثمانيين . وقد عمل العثمانيون جاهدین على جمع الفرق الدينية المختلفة تحت سقف واحد . وكان أكبر ما يخشاه العثمانيون من تلك الفرق قبائل الشيعة التركمانية التي تولت حمايتها دولة منافسة هي الدولة الصفوية في فارس التي ارتبطت بطريقة صوفية استمدت منها هذه الدولة اسمها ، هي الطريقة الصفوية التي تمتعت بالنفوذ الأكبر في الأناضول

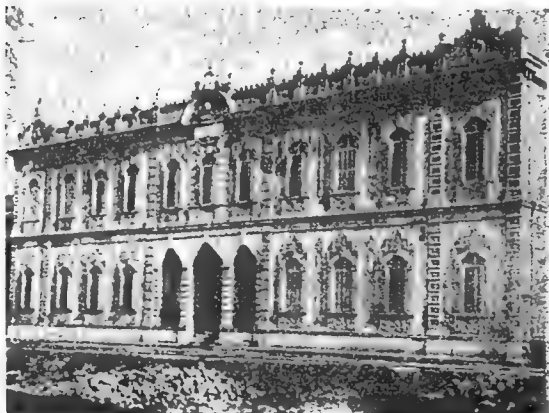
نشأت هذه الطريقة إبان القرن الرابع عشر في أذربيجان وجيلان حيث ظهر البابات (جمع بابا) الأتراك الذين انتسبوا إلى كل الفرق الإسلامية المنتشرة في الأناضول . وكان هؤلاء البابات أشبه بالزعماء الشامانيين المثيرين للفتن والقتال الذين كان العثمانيون يخشون بأسهم في القرون السابقة . وكان الشاه اسماعيل (ت - ١٥٢٤) من الزعماء الوراثيين للطريقة الصفوية ، فأسس دولة فارسية باسم الدولة الصفوية . وكانت الطريقة الصفوية في بداية أمرها من أهل السنة والجماعة ، ولكنها تحولت في ذلك الوقت إلى الشيعة التي كانت تجنح إلى الهمم والتخريب . وكانت الشيعة في صدر الإسلام هي الفرقة الأساسية التي انشقت عن جماعة المسلمين . والشيعة معروفون في تاريخهم بتقديس أئمتهم ، وحماية الأقليات ذات المركز الاجتماعي الضعيف . ولذلك كان الشيعة في الدولة العثمانية . يميلون إلى تلك الطوائف التي ابتعدت عن مركز الحكم ، وهم قبائل التركمان ومن لف لفهم . ولما كان العثمانيون يخشون الصفويين لمنافستهم لهم في السيادة على الشرق الأوسط فقد أخذوا ينظرون إلى الشيعة في الدولة العثمانية على أنهم طابور خامس . ولذلك حاول الشيعة أن يستروا أنفسهم ، ويخفوا ولاءهم الديني الحقيقي ما استطاعوا : ولكن على الرغم من هذه المناورات ظل العثمانيون ينظرون بعين الريبة إلى شيعة الأناضول المعروفين بالعلويين .

كذلك نظر الحكام الذين أسسوا الدولة العثمانية بعين الريبة إلى طائفة « العلماء » أي فقهاء الشريعة الإسلامية الذين كانوا حراسا على منذهب أهل السنة والجماعة . وقد حدث أول اصطدام بين الدولة وكبار الموظفين الدينيين عندما دب الخلاف بين إحدى أسر العلماء المعروفة باسم « قندولی » وبين الدولة العثمانية ، تلك الأسرة التي أنجبت عددا من رجال السياسة . وفي نهاية المطاف كان رد الحكام العثمانيين على هذا التهديد وأمثاله هو سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية ، فاستولى السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ٢٠) على الخلافة ، واستطاع سلاطين آل عثمان بعد ذلك أن يلبسوا

الاستخدام الرمزي للفن المعماري في عهد السلطان عبد الحميد
 الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) لتتويج السور بالشخصية العثمانية
 مصطفى حيدر باشا - استانبول



تتمثل كرميل حادين بنظم هذه الصورة





برازيليان يهنتمان المحيزة

بنو شيشيرون ١٩٣٦ (الرسم من عمل
واش رودريج)



نقل بتقديم هاتين الصورتين ماريا آزوفا بريرا

بنو دوليزيتى فى عيد ميلاده ١١ يولييه
١٩٥٨

البردة التي يرتديها خلفاء النبي محمد صلى الله عليه وسلم . وتذرع حلفاؤهم بوسائل شتى لحجب نفوذ العلماء ، فبسطوا سلطانهم على المعاهد العالية للتعليم الديني وأنشأوا محاكم في الولايات العثمانية ، وزودوها بموظفين من العلماء تعينهم الحكومة المركزية ، ولكن جعلوا الادارة الاقليمية للشؤون المالية مستقلة . ومع أن القانون المعمول به في الدولة هو قانون القرآن ، أي الشريعة الاسلامية ، فإن السلاطين وضعوا لمواضع ادارية علمانية واسطة النطاق أطلقوا عليها اسم « قانون ثامة » (لوائح ادارية علمانية) . وعلى الرغم من أن شيخ الاسلام الذي يتقلد أسمى منصب ديني في الدولة كان عضوا في المجلس الامبراطوري فإنه لم يتمتع بأي سلطة سياسية . وقد ازدادت قوة العلماء في القرن السابع عشر ، ولكن عندما حاول شيخ الاسلام أن يستولى على منصب الاصدر الأعظم وما يتصل به من سلطات أصيب بكارثة عندما عارضته الادارة العلمانية (١٧٠٣) . وقد أخذت بعد هذا التاريخ طائفة من الكتاب ورجال القضاء تترقى في مناصب الدولة حتى آل الأمر بهم في النهاية الى تزعم حركة تدعو لتحديث (ادخال الأساليب الحديثة) الدولة العثمانية .

وقد ترتب على محاولة الدولة بسط سلطانها على المؤسسات الدينية أن أصبح رجال الدين الفقراء من أتباع الطرق الصوفية وال دراويش والشييوخ الذين كانوا غير المركزية يتولون المناصب العليا في الدولة ، وصاروا بمضي الزمن طبقة أرستقراطية وراثية . وحدث هذا على نطاق ضيق في الولايات حيث أصبح كثير من العلماء جزءا من طبقة النبلاء المحليين . والمهم بالنسبة لتاريخ الاسلام الاجتماعى في الدولة العثمانية هو أنه حدث انقسام حقيقى بين طبقة العلماء التى تتمتع بنفوذ كبير وطبقة رجال الدين الفقراء من أتباع الطرق الصوفية وال دراويش والشييوخ الذين كانوا يعيشون بالقرب من الطبقات المحرومة من الحقوق الانسانية والطبيعية . وبين هذين الطبقتين برزت طبقة ثالثة هم الصناع ورجال الطوائف الحرفية .

وقد برزت الطوائف الحرفية على هيئة منظمات ذات أهمية لما كان لها من شأن كبير في الفتوحات التى تمت فى الأناضول . وأخذت للدولة العثمانية بمسد ذلك تبسط سلطانها على هذه الطوائف . ولكن نظرا لأن الاسلام كان جزءا لا يتجزأ من نظم وقوانين الطوائف الحرفية فقد شكلت هذه الطوائف ، بالإضافة الى الجماعات التعاونية ، طبقة تعمل مستقلة عن السلطات « الرسمية » . وكما أن الدولة كانت تخشى النتائج السياسية للتسلل الشيعى كذلك كانت طبقة العلماء الحارسة على مذهب السنة والجماعة ترى فى الشيعة فرقة مبتدعة يجب استئصال شأفتها ، فظلت الجماعات السنية المحلية بقيادة رجال الدين فى الولايات ترقب طائفة الشيعة العلويين بعين ساهرة ، وتتعقب آثارهم ، وبخاصة فى الولايات الواقعة فى شرق تركيا بين نهر قزل رماك وولاية أرضروم حيث انتشر النفوذ الشيعى . وكان هؤلاء هم السنين الاصوليين الذين حاولوا فى الولايات الأخرى وفى أوقات أخرى أن يفرضوا مذهبهم القائم على الأخذ بظاهر النصوص ، والتمسك بالرسوم الشكلية ، والتزمت فى الدين .

وجملة القول أنه كانت في تركيا ثلاث طوائف على جانب كبير من الأهمية ، أولا طبقة رسمية تتألف من أهل السنة وتمسك بالدين الصحيح . والثانية الفرق المبتدعة ، والمتصوفة ، وشبكة الاتصال والنفوذ المتصلة بالطرق الصوفية (ظهرت الزعامات المقدسة غالبا في أوساط هذه الطبقة المقدسة) . والثالثة طبقة الصناعات والحرفيين .

وقد بدأت الإصلاحات الهادفة الى تحديث الجيش التركي ابان القرن الثامن عشر واستمرت خلال القرن التاسع عشر بتحديث البيروقراطية وصيغ النظام القضائي والتعليمي بالصيغة العلمانية . وتضمن هذا انشاء محاكم علمانية للفصل في القضايا التجارية والمسائل الادارية ، وتدريب معلمى المدارس فى مدارس نظامية بدلا من المدارس التنينية .

وفى أثناء القرن التاسع عشر انتقلت قيادة هذه الحركة الى البيروقراطيين (رجال الدواوين الحكومية) ذوى المناصب العالية ، فأخذوا يسيطرون سلطتهم السياسى . وقد استولت هذه الفئات بالتدريج منذ بداية القرن الثامن عشر على السلطة السياسية بعيدا عن حاشية السلطان .

ولم تكن أصعب مشكلة واجهت هؤلاء المصلحين فى القرن التاسع عشر هي تحديث الجيش أو الإدارة ، بل كانت هي خلق « نظام مركزى للقيم » . ذلك أن الدولة العثمانية كانت تفتقر الى هذا النظام ، على الرغم من رجوعها الى مركز واحد للقيم هو القرآن الكريم وعلى الرغم من ادخال الأساليب الحديثة فى الدولة . وكان فشل الدول فى ذلك فشلا مرجعه الى البيئة فى المقام الأول . ذلك أن الدولة لم تكن مجتمعا يسوده « التضامن العسوى » ، بل كانت كيانا مفككا الأوصال . وكان هذا التفكك ذا طابع دينى بالدرجة الأولى ، إذ كان المسلمون يعتقدون أنهم أهل « الملة الحاكمة » أى الطائفة الدينية التى تتولى الحكم ، ولكنهم كانوا يحرسون مع ذلك على ادماج الطوائف الدينية الأخرى فى كيان الدولة ، ولذلك اندمج اليونانيون الأرثوذكس ، والأرمن الجريجوريون ، واليهود ، ثم الكاثوليك فيما بعد ، فى كيان الدولة ، ووكلت ادارة شؤونهم الى رؤسائهم الدينيين . وكذلك كان المجتمع العثماني منقسما من وجوه عديدة ، فالمسلمون أنفسهم كانوا منقسمين الى شيعية وأهل سنة ، والأقاليم كانت مفصولة بحواجز لغوية ، إذ يتكلم أهلها العربية أو الكردية أو التركية أو اليونانية أو البلغارية أو الأرمنية أو الألبانية أو الصربية . وكانت الأجناس المختلفة كالعرب والأكراد واللازيون (مسلمى القوقاز) والشراسكبة والأفلاقيين (أهل الأتلاق أو الاشيا) واليونانيين والألبانيين ينفردون بنظمهم الاقليمية والمحلية الخاصة . وكانت الأوضاع الاقتصادية تقوم على ما يسمى بتقسيم العمل واحتراف كل جنس من الأجناس بمنه مختلفة . ولذلك لم يكن فى الدولة نظام اقتصادى قومى . ومن هنا أصبح بناء الأمة بناء علمانيا فى غاية الصعوبة فى تلك الظروف . وقد حاول المصلحون العثمانيون أن يخترعوا مظلة تضم كل هذه القطاعات المختلفة . وكان أول

علاج اقترحوه لاصلاح هذه الأوضاع هو تطبيق فكرة الرعوية أو الجنسية العثمانية ، أى منح الجنسية العثمانية المشتركة وما يتصل بها من حقوق لكل الأشخاص الذين ينتمون الى قطاع معين باعتباره مصدرا لهويتهم الطائفية . وكان ذلك المصدر بالنسبة للمسلمين هو الاسلام ، أما غيرهم من أعضاء الطوائف الأخرى فيصبحون طبقا لهذه الفكرة عثمانيين . وذهب بعض المصلحين الراديكاليين (المتطرفين) الى ضرورة تقرير

الحكم الدستوري بالإضافة الى منح الجنسية العثمانية كوسيلة لدعم الصلوات بين العثمانيين . واقترح آخرون أن يقوم الاسلام بهذه الوظيفة ، وكان السلطان عبد الحميد الثانى (حكم من ١٨٧٦ الى ١٩٠٩) الذى يعد حاكما مستبدا متعطشا للدماء من مؤيدى هذه الفكرة . وكان أسلوبه فى الحكم - وإن كان أسلوبا شاذا - حلا آخر لمشكلة بناء الأمة . ذلك أن السلطان كان - كأسلافه - يعتمد على الجيش من جهة ، ولكنه من جهة أخرى كان يرى رأيا جديدا فى استخدام سلاح الاسلام يذكرنا بالحل الذى اقترحه بعض المسلمين السابقين ، وهو صيغ السياسة الداخلية للدولة بالصيغة الاسلامية ، وذلك بعد أن فقدت الدولة كثيرا من الأراضى والسكان ابان القرن التاسع عشر ، فزادت بذلك نسبة السكان المسلمين فى الدولة زيادة ملحوظة .

ولكى نفهم الشكل الذى اتخذته سياسة السلطان يجب علينا أن نتذكر أولا أنه كان ذا بصر شديد بالأشكال الرمزية وبخاصة فى الاستخدامات الرمزية لفن العمارة ، وتحقيقا لهذه الغاية تم وضع برنامج شامل للمباني يشمل : المدارس ، والثكنات ، والترسانات ، والسكك الحديدية ، وغيرها من المنشآت العامة التى أضفت طارزا موحدا على برنامج السلطان فى الاصلاح الادارى وإقامة المنشآت العامة . وإنك لترى المدن حتى يومنا هذا تمتاز بتلك الرموز الدالة على قيام الدولة بإعادة بناء مؤسساتها ومنشآتها . وكذلك دارت سياسة السلطان الاسلامية حول المباني الرمزية ، ففي كثير من القرى الفقيرة التى عجزت عن بناء مساجدها الخاصة ، أكد السلطان من جديد وجود الدولة بتنفيذ برنامج لبناء المساجد . وقد ذكر أكثر من مراقب أن هذا البرنامج نجح على مر السنين فى اشعار الناس بالشخصية العثمانية . وكذلك استخدم السلطان فكرة الجامعة الاسلامية ، واستعان بالطريقة المدنية فى نشر الفكرة القائلة بأن الدولة العثمانية هى حامية المسلمين . ومن ناحية أخرى وضع السلطان شيخ الاسلام تحت مراقبة شديدة ، وعمل على أضعاف شوكة الطرق الدينية ، واتخذ موقفا متحفظا وقائرا إزاء مؤسسات التعليم الدينى ، وإن طالب هو بالاهتمام بتدريس الدين فى المدارس المهنية الحديثة كمدرسة العلوم السياسية التى أمر بإنشائها . وكان ارتياب السلطان فى المعاهد الدينية القديمة يرجع الى خوفه من قيام الطلبة بالانتفاض عليه ، كما ثاروا من قبل على عمه وسلفه السلطان عبد العزيز وخلعوه . ومن الواضح أنه على الرغم من إيمان السلطان بالاسلام فإن سياسته الدينية كانت تهدف الى اتخاذ الاسلام ذريعة لتحقيق أغراضه كما فعل أسلافه العثمانيون من قبل .

وما أن انتهى حكم السلطان عبد الحميد حتى كانت الإدارة والمحاكم والمدارس

قد اصطبغت بالصبغة العلمانية على نطاق واسع . وفي هذا المجال واصل السلطان سياسة سلفه . على أن الطابع الاسلامي للدولة العثمانية والدور المزدوج الذي تولاه السلطان بوصفه خليفة ظل جزءا من المبررات الشرعية لمنصب السلطان . ولكن الأوضاع السياسية في الحكومة العثمانية المركزية تغيرت . ومن أهم هذه التغيرات ظهور نخبة جديدة من خريجي المدارس الذين تعلموا في المدارس المهنية - العسكرية والطبية والإدارية - التي حرص السلطان على انشائها . وقد وجدت هذه الفئات الجديدة صفوفها بما تلقته من تعليم يقوم على أساس الفلسفة الوضعية ، وما اكتسبته من مهارات مهنية ، وما اتصفت به من صلابة العود بسبب احتكاكها بالامبريالية الغربية ، وما اعتنقته من آراء اجتماعية مستقاة من المنهج الوضعي والواقعي الذي قامت عليه الثورة الفرنسية ، وما استوعبته من فهم للسياسة الواقعية . وقد نادى فريق من هذه الفئات فيما بعد بلون مفيد من علم الاجتماع استمدته من العالم الاجتماعي دوركهايم واستخدموه في أغراض مماثلة لما توخته الجمهورية الفرنسية عندما أوفدت دوركهايم للدراسة في ألمانيا عقب الهزيمة التي منيت بها فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية .

وكان عدم التوافق بين سياسة المحافظة على حياة الدولة التي ظلت تتبوأ المكان الأول من الأهمية في نظر الطبقة المثقفة الجديدة وبين البقايا الهزيلة من الأوضاع القائمة على انشاء امبراطورية اسلامية من الأمور التي حدثت بعض رجال هذه الطبقة الى الشك في ضرورة الابقاء على الصلة بين الدولة والاسلام . وكانت هذه الطبقة تعتنق هذه الآراء سرا ، ولا تجرؤ على مناقشتها علانية لما تعرفه من مكانة الدين في نفوس الجماهير . سواء في الحضر أو الريف . ذلك أن الفلاحين والصناع وكذلك أعيان الريف كان لهم جميعا شأن كبير في الحياة اليومية . ولم يكن السبب في ذلك هو أن الاسلام كان بمثابة علم ينضوي تحته أشخاص ذوو رأى واحد ، بل لأن الاسلام كان لا يزال مرشدا للسلوك على مستوى المجتمع ، كما كان هو الستار الذي يحمي بعض الأوضاع العائلية كولاء الأبناء للأباء وولاء المرأة للرجل . ولم تنشأ في الدولة العثمانية طبقة بورجوازية شبيهة بتلك التي شاهدها ماركس وفيبر في أوروبا . ذلك أن الحرفيين وصغار التجار قد ازدادوا صفرا بسبب ازدياد سيطرة الدولة على الطوائف الحرفية ، واهدار شروط العضوية في تلك الطوائف ، والأثر المدمر الذي أحدثته بضائع مانفستر ، واستيلاء الأقليات العثمانية من اليونانيين والأرمن بالتدريج على مقاليد الأعمال التجارية . وبذلك قام الأجانب والأقليات بالدور الرئيسي في هذا الضرب من الاقتصاد الذي ظهر في القرن التاسع عشر حيث استبدلت السلع الصناعية بالمنتجات الزراعية . وكان التجار المسلمون المحليون - وإن مزقتهم الخلافات الدينية والإقليمية - يعتقدون نظرة إسلامية عالمية عميقة تقتزن بقيم متينة خاصة بأشكال الإنتاج والحياة التجارية . وكان هذا هو الإطار القومي الوحيد للقيم في تركيبها إذ ذاك خارج نطاق البيروقراطية العسكرية والمدنية ، والهيمنة السنية التي ران عليها الجمود والركود .

وكانت طبقة الحرفيين وصغار التجار تمتاز بخصائص عامة اذا قورنت بالطبقة السنية القائمة في مركز الحكم ، وببعض الفئات السنية التزمت ، وبالشبيبة العلوية والمتوسطة بالتسامح وسعة الأفق . وسأحاول أن أبين أن هذا كان له نتائجه بالنسبة للمستقبل

● التطورات الحديثة :

لقد أدت ثورة تركيا الفتاة الى قيام حكم الطبقة المثقفة الجديدة التي تخرجت في المدارس المهنية ، واستمرت هذه الطبقة تمارس نمطا جديدا من السياسة العلمانية حتى ١٩٥٠ . وفي العقد الثاني من القرن العشرين التف بعض الأعضاء المتطرفين من هذه الطبقة حول مصطفى كمال في تصديه لمقاومة احتلال اليونان للأناضول بين ١٩١٩ و ١٩٢٢ ، واستغل زعماء القوات الكمالية مشاعر السخط الذي سرى في نفوس جماهير المسلمين من أهل الريف ضد اليونانيين ، فظفروا بتأييد هذه الجماهير لهم ، واستطاعوا أن يجندوا الشعب لمقاومة الغزاة .

بل لقد نجح مصطفى كمال في كسب تأييد بعض الفرق الاسلامية المتقدمة في الأناضول مثل البكتاشية ، بيد أنه بعد نجاح حركة المقاومة أخذت تتكشف سياسة مختلفة عن هذا تماما ، فألغيت السلطنة أولا (أول نوفمبر ١٩٢٢) ، وأعلنت الجمهورية (٢٩ أكتوبر ١٩٢٣) ، ثم ألغيت الخلافة ثانيا (٣ مارس ١٩٢٤) ، وكانت هذه خطوة في غاية الخطورة والأهمية . ومن الحجج التي ساقها أصحاب هذه الحركة لتبرير هذا التغيير قولهم ان الرابطة الجماعية التي كان يرجى أن يدعمها الاسلام لم تتحقق منذ البداية اذ فشل الاسلام في جمع كلمة المسلمين حول الخليفة السلطان ، ويبدل التاريخ على ان الاسلام لم يكن رابطة اجتماعية قوية . ولعل الدافع الحقيقي وراء هذه الحركة هو اعتقاد مصطفى كمال الذي كان يخفيه في نفسه ان الاسلام من الأسباب الرئيسية في « تأخر » الدولة العثمانية ، وهذا الموقف من جانبه يتجاوز موقف زياجو كالب فيلسوف تركيا الذي كان يعتقد أن الحياة الاجتماعية يجب أن تكون قومية موضوعا واسلامية شكلا (١٩١٨) .

وبالغاء الخلافة تقطعت الصلات بين الدين وكل ناحية من نواحي الحياة اليومية يتدخل فيها الدين ، فتم تطبيق مبدأ العلمانية على كل النواحي التي أختص بها علماء الدين ، والتي لم تشملها العلمانية برغم التوسع في العلمانية خلال القرن التاسع عشر وهي النواحي المتصلة بالولادة ، والتعليم ، والثقافة ، والزواج ، والوفاة ، والميراث . وعقب إلغاء الخلافة إلغاء وزارة الشؤون الدينية والأوقاف (٣ مارس ١٩٢٤) ، وإلغاء المحاكم الشرعية (١٨ أبريل ١٩٢٤) ، وجعل القبة غطاء للرأس (٢٥ نوفمبر ١٩٢٥) ، وتعديل التقويم (أول يناير ١٩٢٦) ، وإقرار القانون الجنائي الجديد (أول يولية ١٩٢٠) ، وإقرار القانون المدني السويسري (٤ أكتوبر ١٩٢٦) ، وإلغاء جعل الاسلام دين الدولة (١٠ أبريل ١٩٢٨) ، واستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية (أول نوفمبر ١٩٢٨) ، وتثريك الأذان (٣ فبراير ١٩٣٢) . وبعد

تبادل السكان بين تركيا واليونان أصبحت نسبة السكان المسلمين في تركيا ٩٠٪ ، وبذلك أمكن حل بعض المشكلات المستعصية في عهد الدولة العثمانية .

وبمقتضى القانون رقم ٤٢٩ الصادر في ٣ مارس ١٩٢٤ أسندت جميع الأمور المتعلقة بالعقائد ، والعبادات ، وإدارة المؤسسات الدينية ، الى إدارة جديدة باسم إدارة الشؤون الدينية يتولى رئيس الوزراء ترشيح مديرها ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية . وألحقت هذه الإدارة بمكتب رئيس الوزراء . وبهذا أصبح تعليم الموظفين الدينيين ورواتبهم وتعيينهم خاضعا لسلطان الدولة .

وفي ١٩٢٤ تولت وزارة التعليم التركية الاشراف على كل المعاهد التعليمية في الجمهورية التركية . وترتب على ذلك إلغاء المدارس التي تتولى تعليم رجال الدين . والتي ينفق عليها من ربح الأوقاف . ثم أنشئت بجامعة استانبول كلية اللاهوت لتحل محل المدرسة السلمانية المختصة بالتعليم العالي لرجال الدين . وفي ١٩٣٣ حولت هذه الكلية الى معهد للبحوث الاسلامية . وكان الباب الوحيد الذىبقى مفتوحا لتعليم رجال الدين هو تنظيم دروس لتعليم القرآن الكريم ، وتدخل هذه الدراسات في اختصاص ادارة الشؤون الدينية . وتدلنا العبارة الآتية التى تصف الموقف فى مدينة ريزي فى ١٩٤٥ على الصورة التى يمكن بها اقامة الشعائر الدينية فى ظل هذه الظروف : « يدفع الأهالى راتب الامام . وللعادة أن يتولى أحد الأغنياء ذلك . ويتناوب الناس فى تقديم وجبتين من الطعام كل يوم للامام ، وأثر الامام والدين فى الناس على جانب كبير من الأهمية » .

وقد ظل الاسلام حتى ١٩٢٨ هو الدين الرسمى للدولة ، وقد نص مشروع القانون الذى اقترح فيه حذف هذا النص من الدستور للتركي على أن « أرقى الصور المتقدمة للدولة هي الجمهورية الديمقراطية العلمانية » ، وفى ١٩٣١ أدرج مبدأ العلمانية ضمن المبادئ الأساسية الستة لحزب الشعب الجمهورى ، وفى ١٩٣٧ أدخل هذا المبدأ فى الدستور التركى .

وقد كتب الكثير عن معنى ودلالة العلمانية التى عرفها أحد المشرعين من طبقة العلماء بأنها ضد « الكليروسية » (الكهنوتية) . ويبدو أن ما أراد الكثيرون من فلاسفة العلمانية تحقيقه هو « خصوصية العقيدة » ، بمعنى أن يصبح الدين أمرا متعلقا بوجودان الفرد (أى ضميره) ، بدلا من أن يكون أمرا اجتماعيا مفروضا على الفرد ، وأسلوبا إلزاميا فى الحياة يتم تنفيذه بصورة جماعية . وكان المفكرون العلمانيون يأملون أن يتم تنفيذ ذلك بمرور الزمن . ولكن الواقع ان الذى حيث هو عكس ذلك تماما . ذلك أن تلك البقية من رجال الدين التى بقيت لتكون أداة لتبرير ما يراد ادخاله من تغييرات فى الاسلام - وهى تشمل رجال الدين الذين تقلدوا المناصب فى ادارة الشؤون الدينية - كانت تعارض على خط مستقيم كل بلعة جديدة تخالف الدين . وقد نبه على ذلك آخر شيخ من شيوخ الاسلام نفى من البلاد لتأييده النظام الملكى ، وذلك فى كتاب له بعنوان « المصلحون الدينيون » . ولكن كما ان ارتباط

الاسلام بالهيات الرسمية فى الدولة حال فى العصور السابقة دون حدوث تطورات جديدة كذلك استمر الحال فى العهد الجمهورى .

وفى اواسط العقد الخامس تعددت الأحزاب فى الحكومة التركية ، فأخذت المعارضة تصوب سهام النقد الى حزب الشعب الجمهورى (ح ش ج) مؤسس العلمانية والى الأسس التى قامت عليها الجمهورية . وكان من بين ما قالته المعارضة ان العلمانية كما نفذها (ح ش ج) تعنى تدخل الحكومة فى أداء المواطنين لفرائضهم الدينية وقالوا ان هذه السياسة تم تنفيذها تحت ستار فصل الدين عن الدولة . وعندما نقدم نائبان باقتراح يطالبان فيه بإعادة التعليم الدينى فى المدارس ، وذكرنا ان السبب فى تقديم هذا الاقتراح هو عدم احترام الأبناء للآباء ، أينت المعارضة السياسية هذا الاقتراح ، ولكن الحجة الرئيسية التى سبقت لتبرير الحرية الدينية هى عدم وجود رجال مدرّبين لتعليم الدين . وفى ١٩٤٧ وافقت وزارة التعليم التركية على أسس جديدة لتدريس الدين خارج نطاق المدارس . وفى ١٩٤٩ أدخل التعليم الدينى فى المدارس بصفة اختيارية . وفى يناير من العام نفسه نظمت دراسات لتخريج أئمة المساجد وخطبائها . وفى يونية تمت الموافقة على قانون يقضى بإنشاء كلية أصول الدين فى أنقرة . وفى ١٩٥٠ تحولت دراسات الامامة والخطابة الى مدارس . وفى ١٩٧٦ شكلت هذه المدارس بالإضافة الى المدارس المتوسطة والمعاهد الإسلامية العليا نظاما تعليميا يعمل - مع اندماجه فى النظام التعليمى التركى - بصفة مستقلة ، مع الاهتمام بالتعليم العالى وبعض المسائل الخاصة التى اختارها الشعب التركى . بيد ان هذه المدارس والمعاهد لا يمكن أن توصف بأنها دليل على حدوث نهضة إسلامية . وخير ما توصف به أنها تعمل على تضخيم عدد الخريجين ذوى الآمال العريضة الذين يشكلون عبئا على نظام التعليم العالى التركى ، ويزيدون من مشكلات العمالة .

وكان التطور الثانى الذى حدث بعد تحرير السياسة الدينية فى أواخر العقد الخامس هو عودة الطوائف الدينية الى الظهور ، تلك الطوائف التى كان يطلق عليها جميعا اسم الطرق الصوفية تجوزا . ومنها الطريقة التيجانية التى تخصصت فى تحطيم تماثيل أتاتورك . ولكن من الأمور ذات المغزى ان هذه الطريقة نشأت فى المراحل الأولى من التوسع الأوروبى فى الشرق الأدنى ، وهى المراحل التى تتفق مع وحدة التدهور الذى أصاب المسلمين . وفى أثناء انتشارها المبكر فى شمال أفريقيا اتسمت بصفات خاصة مثل « النفور من الرهد ، والاهتمام بممارسة العمل » وكانت تحافظ على الأخلاق الصوفية وتتمسك بالشعائر الدينية ، ولكن لم يكن فى أساليبها وتعاليمها ما يتفق مع آراء الصوفيين القدامى . والدليل على ذلك رفضها التعاليم الباطنية .

وبعبارة أخرى نقول ان هدف ووظيفة الطريقة التيجانية لم يكونا مماثلين لأهداف ووظائف الطوائف التى أطلق عليها اسم الطرق الصوفية فى العصور السابقة . ويجب على كل من يتصدى لدراسة الطريقة التيجانية فى تركيا أن يأخذ هذا فى اعتباره .

ومن الحركات الأخرى التي يصعب تصنيفها الطريقة النورسية التي تتألف من أتباع سيدى النورسى . وكانت خطابات سيدى النورسى السرية والوجيزة والرمزية قد وسعت في تركيا شبكة هذا الزعيم الدينى الذى ظهر على السطح لأول مرة أيام حزب تركيا الفتاة . وبعد وفاته فى ١٩٦١ ظل نفوذه ساريا بين طائفة كبيرة من تلاميذه . وتنبص رسالة سيدى النورسى أساسا على القدح فى إصلاحات أتاتورك . ويبدو ان أتباعه يتألفون من أشخاص تقليديين يهتمون أساسا بالمشكلات المتصلة بالسلطة داخل الأسرة وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة . على ان كلتا الطريقتين التيجانية والنورسية لم تستطع أن ترسم اتجاهها جديدا لنهضة اسلامية تتفق مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة فى تركيا .

● الحياة الدينية والاقتصادية :

كذلك ازداد بعد العقد الخامس نشاط بعض الطرق التقليدية كالطريقة النقشبندية وهى طريقة سنية مترابطة . وقد أجريت فى بلدة « ايرغلى » الواقعة فى اقليم البحر الأسود إحدى الدراسات الخاصة بالتدين فى تركيا الحديثة ، ودلت على ان الطريقة النقشبندية تستطيع فى ظروف خاصة أن تجمع بين الحياة الدينية والاقتصادية . ولهم نتيجة دلالات هامة من الناحية النظرية (القبيرية) ، وفيما يلى بيان الظروف التى أدت الى هذا الجمع ، كما ورد ذكره فى الدراسة المذكورة .

منذ عهد قريب (١٩٦٠) أقيم أحد مصانع الصلب بمدينة ايرغلى ، فقير الحياة فى القرى المجاورة . وقد اختيرت فى هذه الدراسة ثلاث من هذه القرى ، منها ما أصابه حظا من النجاح ، ومنها ما كان حظه هو الفشل الذريع . ومن بين القرى التى شملتها الدراسة قرية أدخلت فيها المصانع الحديثة . التى تركت أثرا مريرا فى النفوس . وكانت هذه القرية من أولى القرى التى نال أهلها تعويضا عن استخدام الأرض الزراعية لمصانع المصانع . ولكن القرويين لم يلبثوا أن بدعوا هذا الكسب المفاجئ الذى هبط عليهم ، واضطروا الى تأجير بعض غرف من منازلهم للعمال المهاجرين الذين قدموا الى القرية للعمل فى المصنع ، وكان هؤلاء ينفقون مكاسبهم بحرص كبير ، ولذلك بدت عليهم مظاهر الثراء والرخاء ، ولكن القرويين شعروا بالمرارة والأسى عندما شاهدوا ذلك . ويصنف المؤلف هذه القرية بهذه العبارة : « هذه القرية التى دخلتها مظاهر الحضارة الحديثة يسود فيها الحقد والكراهية لما يشاهده أهلها من الفروق بينهم وبين العمال المهاجرين » . وهنا وجدت الطريقة النقشبندية أرضا خصبة للدعوة وكسب الأتباع والمريدين . وهذه الطريقة محظورة بمقتضى القانون التركى ، ولذلك تعمل فى الخفاء . ولكن يبدو ان هذا يتفق مع ميول أتباعها ، وهؤلاء الأتباع منعزلون عن المجتمع . اذ يرفضون المشاركة فى النشاط السياسى ، وهو مظهر هام من حياة القرية . ويفضلون أن يقضوا بعض وقتهم فى « احياء تقاليد السلف » ، ولكنهم رفضوا الحقد والكراهية الذى يدعو اليه الأقارب والشيوخ ، وأنكروا التقاليد الشائعة فى القرية ، حينئذ فتحوا الباب للتغيير السريع . والواقع ان اضطراب النقشبندية للعمل

— وهو من نتائج انزعاجهم عن مجتمع القرية — قد أفضى الى فوائد ملموسة . ذلك ان الطائفة النقشبندية تتوافر فيها كل الشروط اللازمة للانطلاق الاقتصادي .

أما القرية الثانية « سيمالير » فقد لمست فائدة ملموسة من اقامة المصنع ، ولكن محاولة أحد زعماء القرية المحبوبين لاقامة جمعية تعاونية استهلاكية هدئت بقسال القرية ، وهو مرشح للزعامة في القرية ، فتصدى هذا البقال لهذا التهديد بأشرافه على تنظيم سلسلة من الدروس لتلاوة القرآن الكريم ، وأشاع في الوقت نفسه ان الجمعية التعاونية هي بدعة دينية محرمة لأنها من وحى الشيوعية ، ولكنه كان يخدع نفسه . ذلك انه اتضح ان الشخص الذي استأجره لتنظيم الدروس من أعضاء طائفة السليمانية التي قال المؤلف انها تهدف الى اقامة جيش اسلامي للاطاحة بالجمهور وإعادة الخلافة . والواقع ان السليمانية ليست طريقة صوفية بالمعنى الدقيق ، وإنما أسسها رجل من رجال الدين اعترض على اشراف الادارة العامة للشؤون الدينية على دروس القرآن الكريم ، وان كان المندوب المحل لهذه الادارة قد يكون معتقدا لتلك الأفكار المنسوبة الى هذا الشخص . وعلى كل حال فقد فزع الآباء من هذه الحطة المتطرفة في القرية لما تقسم به من عدم الشرعية ، فثاروا ضد البقال .

والقرية الأخيرة هي « كئسانيسي » ، وهي قرية حضرية على صلة طيبة مع مجمع الصلب . وفيها يتجلى الروح الديني في كثرة الاحتفالات بالمولد النبوي الشريف حيث تنشيد قصيدة تخليدا للذكرى ميلاد النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، كما تتجلى في الاجتماعات الحماسية التي تصاحب هذه الاحتفالات .

وأهم شيء في هذه المقارنة هو دلالتها على طريقة تحويل الطاقات البشرية في اتجاه العمل الاقتصادي الانتاجي . فالطائفة النقشبندية اضطرت أن توجه كل طاقتها الى الانتاج . وكان تكوين الطريقة نفسها من دواعي تأليف القلوب . وربما كانت الطريقة النقشبندية أكثر قوة وصلابة من السليمانية في سيمالير ، وذلك بفضل أسلوبها في العمل ، وان كانت تعمل في الحفاء ، وبفضل انتشارها في جميع أنحاء تركيا . على ان هذا لا يقلل من أهمية السليمانية في توضيح الطريقة التي يمكن بها أن تتحول إحدى الطوائف الى ممارسة عملية اقتصادية « عصرية » .

وفي وسعنا أن نذكر أمرا ثانيا يوضح لنا توجيه الاسلام الى ممارسة الأعمال الاقتصادية ، ولكن على المستوى القومي في هذه المرة . وفي ذلك يمكن أن نضيف الى تأثير الطريقة النقشبندية الأخلاق الاسلامية للطوائف الحرفية في تركيا . ويتجلى كل ذلك في حزب الخلاص القومي (ح خ ق) .

ومن المشاهد ان النهضة الاسلامية التي عقيبت الحرب العالمية الثانية في وقت متأخر اتخذت صورة سياسية . فكان حزب الأمة — وهو فرع من أول حزب للمعارضة في تركيا (الحزب الديمقراطي) — حزبا اسلاميا مناضلا ، ولكن دعائم هذا الحزب لم تتوطد قط ، ومن هنا ضعف شأنه بعد سنة ١٩٦٠ . ولم يظهر حزب قوى ذو آراء دينية الا بعد أن قام حزب (ح خ ق) .

قام بتأسيس (ح خ ق) استاذ سابق للمهندسة الميكانيكية اسمه د . نجم الدين أربكان . وكان أربكان في السنوات السابقة على تأسيس (ح خ ق) من أنصار حزب العدالة الذي خلف الحزب الديمقراطي ، ثم اختلف مع سليمان ديميريل رئيس حزب العدالة ، وكان أربكان حينذاك سكرتيرا عاما لاتحاد الغرف التجارية والصناعية . وفي ١٩٦٩ رشح أربكان نفسه نائبا مستقلا عن ولاية قونية . وفي يناير ١٩٧٠ أسس « حزب النظام القومي » مع سبعة عشر شخصا من غير البرلمانيين . ووصف أربكان الحزب الجديد بأنه تنظيم يهدف الى شغل جناح « اليمين » الذي خلا باتجاه حزب العدالة الى اليسار . وذكر أربكان أن حزبه حزب « اسلامي متاضل ومصمم على استئصال شافة الفساد الأخلاقي للذي أصبح الطابع المميز لتركيا الحديثة . وقيل ان أربكان مستعد لغلاق مدارس الباليه وما شابهها من أوكار الائم والحطية . ولم يكن أربكان يختلف في فصاحته وبلاغته عن سيدى النورسى ، ولكن سياسته تضمنت « تمهدا » بمسيرة العالم الحديث ، وهو مالم يرد له ذكر فى فلسفة سيدى النورسى . ولذلك فاقه أربكان فيما يتعلق بالنتائج السياسية والاقتصادية .

ولكن المحكمة الدستورية التركية أصدرت حكما بحل حزب النظام القومي بحجة انه نشر بطريقة غير قانونية مواد تخالف النص الوارد فى الدستور بشأن العلمانية . وقد تم حظر نشاط الحزب وفقا للقوانين الخاصة بتنظيم الأحزاب السياسية التى تحظر استخدام الدين فى الأغراض السياسية . وفى أكتوبر ١٩٧٢ تأسس حزب جديد كان من الواضح انه استمرار لحزب النظام القومي ، هو حزب الخلاص القومي المشار إليه آنفا . ومنذ ذلك الوقت أحرز هذا الحزب ٤٩ مقعدا فى الانتخابات القومية التى جرت فى ١٩٧٣ ، ولشترك فى الحكومات الائتلافية التى تشكلت بعد ١٩٧٣ ، وكان شريكه فى أول حكومة ائتلافية هو حزب الشعب الجمهورى (ح ش ج) مؤسس العلمانية فى تركيا الحديثة ، وعزا (ح ش ج) هذا الاشتراك الى الطابع الشعبى لبرنامج (ح خ ق) . والواقع ان المبادئ الرسمية التى ينادى بها (ح خ ق) تتلخص فى : النظرة الدينية الى العالم ، ودفع عجلة التصنيع فى تركيا ، واعادة توزيع الاقتصاد الشعبى ، واحياء الأخلاق فى المجتمع .

ويؤكد الأستاذ أربكان وأتباعه قدرة تركيا على النمو الصناعى ، ويقولون ان هذه القدرة لم يتم تدرك قط . لأن الحكومات السابقة كانت أسيرة البنوك التى تقصر السياسة العامة للاستثمار والائتمان . ويمزى القشل فى ذلك الى الدساتين الأوربية الغربية وعدم ثقة الأتراك فى أنفسهم .

وينادى (ح خ ق) بإعادة توزيع الدخل الشعبى ، وينتقد الاتفاق الحكومى ، ويؤكد ضرورة الاهتمام بمطالب الفئات المحرومة من الامتيازات . ويعتقد أربكان وحزبه إنهم يتكلمون بلسان فئة من السكان أغفلتها التنمية الاقتصادية فى تركيا منذ ١٩٥٠ ، واقترح فرض ضريبة على الثروة بدلا من ضريبة الدخل الحالية .

وعلى الرغم من ان قادة (ح خ ق) يتألفون من مهندسين وأطباء ومحامين بنسبة لا تقل عنها فى قيادات الأحزاب السياسية الأخرى ، فانه يظن ان التأييد - وربما الإلهام - الذى تحظى به سياسة الحزب الاقتصادية مصدره الطوائف الحرفية فى الأقاليم التركية المعروفة فى تركيا باسم « الأصناف » . ولا يوجد دليل قطعى يؤيد هذا الظن ، وإن كان يبدو معقولا جدا .

وقد تكشف بعض الحقائق التى تدل على وجود صلة بين هذا الحزب والأصناف . منها انه اكتشفت صلة وثيقة بين النمو الاقتصادى فى المراكز الإقليمية وازدياد قوة الأصناف فيها وبين ازدياد تأييد تلك المراكز للنشاط الدينى المتفق مع أحكام القانون التركى . ونحن نرجو أن تدرس العلاقة بين (ح خ ق) وبين هذه الحقائق دراسة أدق فى المستقبل . ولكن على الرغم من أنه لا يوجد دليل قاطع على تأييد الأصناف لسياسة (ح خ ق) فان قوة (ح خ ق) فى المدن التركية بالأقاليم ، حيث تتمتع الأصناف بنفوذ قوى ، هى دليل كاف على اثبات الصلة بين هذا الحزب والأصناف .

والسمة الثانية التى تتميز بها حركة (ح خ ق) والتى ورد ذكرها على لسان الكثيرين - ومنهم الأستاذ أربكان نفسه - هى الصلة النقشبندية . وترجع صلة أربكان بهذه الطريقة الى أيام شبابه بمدينة طرابزون . ومن المعروف جيدا توليه فيما بعد زعامة لنقشبندية فى (ح خ ق) . على أن اسهام الطريقة النقشبندية فى الحزب يكتنفه الضموض . ولكن رأينا آنفا أحد الأمثلة للطريقة التى استطاعت بها النقشبندية أن تعبى الجهود بقرية ايرغل المحدودة النطاق . ولا ريب ان الشبكة القومية للنقشبندية أفادت فى تحقيق أغراض التعبئة السياسية ، كما أفادت فى تحقيق أغراض التعبئة الاقتصادية فى الحالة المعينة التى ذكرناها .

ومنذ عهد قريب اشتهر أمر (ح خ ق) بسبب حمله حزب العدالة على أن يدرج فى ميزانية ١٩٧٧ اقتراحا بوضع برنامج للتوسع الخامس عشر فى الصناعة الثقيلة . ولذلك يمكن القول بوجه عام بأن (ح خ ق) يبرز اسمه بفضل برنامجة الاقتصادية الحديث ، وبفضل سياسته الدينية .

وقد ينطبع فى ذهن القارئ ما سبق ذكره ان هناك صلة عارضة بين الطريقة الصوفية والتنمية الاقتصادية ، ولكن هذا ليس بالتأكيد مقصود المؤلف . ويمكن تكوين صورة أدق عن حقيقة الوضع اذا استعرضنا ما حدث بشأن (ح خ ق) .

لقد عجز المسلمون فى الدولة العثمانية عن مواجهة المشكلات الناجمة عن تأثير الغرب والاحتكاك به ، ولم يواجهوا هذا التأثير بطريقة أصيلة وقوية وحية . وقد حاولت أن أبين أن ذلك لا يرجع الى الاسلام ، بل هو وليد الجمع بين اشكال مختلفة من الهياكل الاسلامية وبين المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . فالهياكل الاسلامية الرسمية لم تستطع - بسبب ارتباطها وتقيدها بالدولة - أن تتوصل الى حل مبتكر أصيل للمشكلات الناجمة عن تأثير الغرب . وهيئة علماء الدين الذين قدروا على معالجة مشاكل الناس والجماهير عجزت عن استخدام الوسائل العسكرية والمدنية الحديثة فى أغراض الدفاع والادارة الداخلية التى ظهرت فى أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وكذلك الهياكل الاسلامية المحلية والطرق الصوفية التى كانت تعمل خارج نطاق النظم الادارية والعسكرية لم تبد نشاطا فى هذا المجال الا فى حركات سرية تعبر عن سخطها على هذه النظم . يضاف الى ذلك ان الدولة العثمانية لم يكن فيها « نظام مركزى للقيم » خلاف المذهب السنى الذى يمكن أن يستمد الاسلام منه قوته . وكانت الايديولوجية البيروقراطية التى هدفت الى المحافظة على كيان الدولة وركزت نشاط الموظفين فى هذا المجال تشكل مثل هذا النظام من القيم ، ولكن أصحاب هذا النظام كانوا ينظرون بعين الارتياب الى طبقة العلماء ويخشون مكائدهم ، ولذلك لم يظهر أثر هذا النظام من القيم الا جزئيا . ولم يكن فى المجتمع طبقة بورجوازية يمكن أن تضع مثل هذا النظام من القيم . وكانت الطوائف الحرفية مفككة الأوصال بحيث لا تستطيع أن تعمل شيئا . ولكن عندما تأسست الجمهورية انحلت مشكلة مواجهة التأثير الخارجى ثم ظهرت مؤسسات ونظم حديثة تعمل خارج نطاق الدولة ، وعلى المستوى القومى . وكان نمو القطاع الخاص هو أحد هذه التطورات الهامة . ومن التطورات الهامة أيضا ظهور الحياة الاجتماعية « الخاصة » ، وأعنى بذلك ان الأشخاص « المحصورين » من غير الموظفين أتاحت لهم طائفة من النظم الجديدة التى تعد بمثابة قوة دافعة من شأنها أن ترفع الروح المعنوية وتؤدى الى نتائج اجتماعية هامة وممارسة نفوذ كبير فى المجتمع . ومن هذه النظم نظام التعليم العام ، ومنها نظام السوق ، ومنها أيضا وظائف المهارة المهنية فى نظام السوق ، و فوق ذلك كله تلك القوة الدافعة التى تتمثل فى الديمقراطية . كل هذه النظم كانت تطورات فى اتجاه القيم « العامة » فى المجتمع الذى تزدد فيه أواصر « التضامن القومى » . ولم يستفد

من هذه القوة الدافعة سوى بعض الهيئات الاسلامية القائمة كالطوائف الحرفية والطرق الصوفية التى أفادت فائدة جلى من هذه النظم وبرزت على المسرح الاجتماعى بقوة متجددة •

ولاشك ان هذه القوى الجديدة سوف تستولى على مقاليد الدولة فى نهاية الأمر ، ولا أحد يدرى كيف تنجح فى استغلال هذه القوة الدافعة • بيد أنه يمكن القول بأن (ح خ ق) قد نجح فى الأخذ بالاتجاهات والأفكار الحديثة مما لم يسبق له مثيل فى تاريخ تركيا •

● خامسة :

إذا تأمل المفكر التركى - الذى يؤله ، الى حد ما ، نجاح اليابان فى التوسع الاقتصادى - فى مقولة العالم الاقتصادى الألمانى فيبر فانه يجد ان هذه المقولة تتكون من نقطتين رئيسيتين : (أ) لماذا استطاع الغرب أن يحقق النهضة الصناعية ، (ب) لماذا أخفق العالم الإسلامى والدولة العثمانية فى تحقيق ذلك •

والنقطة الثانية تتألف بدورها - كما أوضح بريان تيرنر من قولين من أقوال فيبر : (أ) القول بأن الأخلاق البيوريتانية (الصارمة المتزمتة) لا يوجد لها مقابل فى الإسلام (ب) القول بالآثار المؤقتة لنظام الميراث والسلطنة •

وتتضمن مقولة فيبر الأصلية ان الزهد والتقشف شرط ضرورى وكاف للرأسمالية العقلانية • ولكن التقشف يجب أن يقترن بعدد من المتغيرات الرئيسية الأخرى ، ومنها امتلاك رب العمل لوسائل الانتاج المادية ، وحرية السوق ، والتكنولوجيا العقلانية ، والقانون العقلانى وأخيرا ادارة الحياة الاقتصادية على أساس تجارى يهدف الى تحقيق الأرباح •

وطبقا لهذا البيان فان مقولة فيبر تتألف من ركنين : (أ) الأخلاق الكلفنية (نسبة للمصلح الدينى جون كلفن) ، (ب) خصائص التطور الرأسمالى فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية •

بيد ان ميشيل ولزير أوضح فى كتابه « ثورة القديسين » انه يجب اضافة ركن ثالث الى هذه القائمة ، وهو الميزة التنظيمية للمجتمعات الكلفنية التى أفضت فى النهاية الى تأثير الكلفنية الكبير فى المجتمع الأوروبى •

ويبين وزير ان هذا الطابع التنظيمي للمجتمعات الكلفنية كان من الوسائل الهامة لتوجيه أعضاء هذه المجتمعات نحو الرأسمالية العقلانية ، فيذكر - على سبيل المثال - ان العقد أصبح مظهرًا هامًا للأخلاق الجديدة التي تنظم العلاقات بين هذه الجماعات -

ونخلص مما سبق الى أن المفهوم الثلاثي لمقولة فيبر يتلخص في ثلاثة أركان :
(١) الأخلاق الكلفنية ، (٢) الخصائص التنظيمية للمجتمع الكلفني ، (٣) خصائص الرأسمالية المبكرة فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية .

فإذا اتجهنا الى المجتمعات الاسلامية للبحث عن الخصائص المجتمعية المناظرة لم نجد مثل هذا التطابق ، بل نجد بصفة خاصة ان نظام الميراث يفوق تحقيق الركن الثالث . وفي الركن الثاني نجد بعض أوجه الشبه الضعيف في التاريخ الحديث للطرق الصوفية ، اذ الواقع ان هذه الطرق اتجهت في العصور الحديثة نحو توجيه وصياغة العمل الاجتماعي في المجتمع على نحو شبيه تقريبا بصياغة العمل في المجتمعات الكلفنية . بيد ان العمل الذي استطاعت الطرق الصوفية تحقيقه في العالم الاسلامي ، بعد أن قامت بتحديد نشاطها الاجتماعي على نحو جديد ، كان عملا سياسيا بالدرجة الأولى . ويظهر اليوم انها قامت بصبغ القومية الأصلية في البلاد الاسلامية ، ولكن لا يبدو انها نجحت في تحويل الطاقات البشرية نحو التكامل الاقتصادي . والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو الطريقة الويسية التي قال عنها ترمينجهام ما يلي :

« تأسست الطريقة الويسية في كازان في ١٨٦٢ على يد بهاء الدين ويسوف ، وهي فرع من الطريقة الكبرى المعروفة باسم الطريقة النقشبندية ، ويتألف مريدوها من الحرفيين والصناع ، ومبادئها مزيج غريب من التصوف والبيوريتانية (التمسك الصارم بمبادئ الأخلاق) والاشتراكية الروسية » .

ومن المحتمل أن الويسية استطاعت أن تنمو الى الحد الذي نمت اليه بسبب ما هو معروف من تأثير تطور الرأسمالية الروسية على حركات البعث الاسلامي في روسيا . وبعبارة أخرى نقول انه من المحتمل أن الويسية كانت عالة على ذلك الجانب من الاقتصاد الروسي الذي كان صورة مكررة للتطور الرأسمالي المبكر في أوروبا الغربية . والخلاصة انه يبدو ان هذه الطريقة استطاعت أن تكتسب قدرات تنظيمية يمكن أن توجهها الى الطريق الاقتصادي - لا السياسي - مع اتصاليها بالكمونات التنظيمية للرأسمالية المبكرة فقط ، واعتمادها على هذه الكمونات .

ويتضح هذا بصورة أكبر فى حالة (ح خ ق) الذى تجاوز حدود الأوضاع الخاصة بالطرق الصوفية ، من حيث انه حزب سياسى لا طريقة صوفية . وقد اكتسب أهم قدراته من هذه البيئة . وواضح ان خصائص الحزب السياسى تميزه عن الطريقة الصوفية هى قدرته على الأخذ بالمبادئ القومية ، والوسائل القومية للتطور والتنمية ، والتمسك بمفهوم الأمة التركية ، ووضع برنامج للتنمية الاقتصادية القومية . وقد وصلت كل هذه الأفكار مجاناً الى السيد أربكان عن طريق انغماسه الحتمى فى نظام الجمهورية التركية . وبعبارة أخرى فان نجاح (ح خ ق) فى الجمع بين الاسلام والنمو الاقتصادى على النحو الذى تمثله الرأسمالية العقلانية - وان تعدلت بفكرة العدالة الاجتماعية - لا يرجع الى سريان الأوضاع الاسلامية فى القطاع الرأسمالى العلمانى للجمهورية التركية بقدر ما يرجع الى سريان المستلزمات التنظيمية (أى المجتمع المدنى) للجمهورية التركية فى الأوضاع الاسلامية . واذا وازنا بين الأمرين وجدنا ان الأوضاع السياسية والاقتصادية للجمهورية التركية تنبوا فى الأوضاع الاسلامية عند أربكان أكبر مما يعترف هو به .

وفى النهاية يمكن أن نستخلص مما تقدم نتيجة عامة بشأن علاقة الرأسمالية بالاسلام ، فنقول : ان المجتمعات الاسلامية والمجتمع العثمانى بوجه خاص كانت فى وضع غير ملائم للتطور الرأسمالى من وجوه ثلاثة ، اولها انها كانت مجتمعات منقسمة مفككة ، وثانيها انها كانت خاضعة لأهواء نظام الميراث ، وليس هذان الأمران بالشئ الجديد فقد أشار اليهما انجلز وماركس ، وثالثها ان التنظيمات « الثانوية » السارية فى المجتمعات الاسلامية لم يكن لديها « الانفتاح » الايديولوجى الذى أتاح للمجتمعات الكلفنية أن تقاوم العلاقات القائمة بين الكهنوت والسلطة فى المجتمع . ويبدو لنا - عند هذه النقطة - ان الفرق الحقيقى بين المجتمعين الاسلامى والعثمانى يكمن فى مجال الفرص المتاحة لتطور رأسمالية فى المجتمعات الاسلامية .





تحليل صنع القرار ، أو اتخاذ القرار ، إحدى طرق دراسة العلاقات بين القوى . وبالطبع لا تكشف القرارات عن القوة بطريق مباشر ، أما ما يمكن أن تبينه بطريق مباشر فهو التأثير ، أو الطريقة التي تتحول بها القوة إلى فعل ، والقوة النسبية للقوى المتصاعدة استدلال يمكن استخلاصه من الملاحظة الدقيقة لأفعال هذا التأثير .

وعند استخلاص استدلال ينبغي على المرء أن يضم في هذه العملية حالات عدم اتخاذ القرار ضمن مفهوم القرارات ، فعندما يمتنع فرد أو جماعة أو حكومة عن القيام 'بمبادرة أو فعل ما فإن هذا يكون عادة لأنهم قاموا بحسابات أظهرت احتمال أن يكون غير مثير ، أو ربما يحول دون بلوغ الغايات ، لأنه سيواجه معارضة من

الطاب : روبرت . و . كوكس

و : هارولد . ك . جاكوبسون

الأول هو المدير السابق للمعهد الدولى للدراسات العمالية فى جنيف ، وهو الآن أستاذ للأنظمة الدولية فى جامعة كولومبيا بنيويورك . وهو مؤلف ومراجع للمنظمة الدولية : سياسات دولية (١٩٦٧) ، ويشترك مع هـ . ك . جاكوبسون فى تأليف « تشريع التأثير : صنع القرار فى المنظمة الدولية » (١٩٧٣) ، ويشترك مع جـ . هارود فى دراسة مقارنة دولية للعلاقات الانتاج والقوة السياسية والاجتماعية .
والثاني : أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بمركز الدراسات السياسية فى معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميتشيجان . أن أربور ، ميتشيجان . وهو مؤلف لكتاب « الاتحاد السوفيتى ، والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة » (١٩٦٣) : ومؤلف مشارك لكل من الكتب : « دبلوماسيون ، وعداء ، وسياسيون : الولايات المتحدة ، ومفاوضات منع التجارب النووية » (١٩٦٦) ، و« تشريع التأثير : صنع القرار فى المنظمة العالمية » (١٩٧٣) ، كما أسهم بمقالات، لمجلات متعددة ، وهو عضو فى هيئات تحرير مجلة - حل الصراع والمنظمة العالمية ، وتضمن بحوثه الجارية الجوانب السياسية لنظام اقتصادى عالمي .

المترجم : الدكتور ابراهيم بسيونى عميرة

أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية بسوهاج ، جامعة أسيوط .

القوة بحيث لا يمكن التقلب عليها . وعلى هذا فإن القوة المعارضة المحتملة تؤخذ فى الحسبان ، ويتم التخلص من بعض التصرفات الممكنة قبل أن تصبح جزءا من سجل للتصرفات المحتملة . وكل صانع قرار ، فردى أو جماعى ، يحمل فى ضميره صورة لعلاقات القوة السائدة . وهذه الصور لطريقة تركيب القوة هى محدثات مبدئية لعملية صنع القرار ، فمرحلة ما قبل التأثير فى صنع القرار عبارة عن صورة ذهنية للعلاقات بين القوى .

وعلى هذا يمكن أن نرى فى عملية صنع القرار اختبارا للعلاقات بين القوى التى انتزعت عند بدء الفعل (الصورة الذهنية) ، وكذلك كوسيلة لتغيير هذه العلاقات

بين القوى . فالقرارات يمكن أن تغير العلاقات بين القوى ، أما بتغيير الموارد المتاحة للأطراف أو بتغيير الإجراءات التي تتفاعل خلالها ، لاعطاء بعض الأطراف مركزا أكثر تميزا عن الآخرين ، وعلى هذا فإن دراسة اتخاذ القرار هي دراسة لديناميكيات العلاقات بين القوى . وهي تبدأ بتحليل لتكوين علاقات القوى الكائنة ، كما تسعى الى فهم كيف أن عملية صنع القرار يمكن أن تنزع نحو المحافظة على هذا التركيب ، أو الى تغييره .

اختيار الأطر

الضيق أم الاتساع ؟

واضح أن العلاقات بين القوى وصنع القرار تأخذ مكانها بين عديد من الأطر ، تختلف قليلا أو كثيرا في اتساع نطاقها ، كما أنها متباينة قليلا أو كثيرا . وقرب النهاية البسيطة والأقل تنابعا للمقياس يمكن أن يوجد مجتمع محل صديق ، أما قرب النهاية المعقدة والأكثر تنابعا فتوجد السياسة الاقتصادية في دولة حديثة كبيرة . وكلما كان الإطار المدروس أكثر تحديدا أمكن اصفاء مزيد من الدقة على مفهوم القرار ، فاعطاء عمولة (أو هبة) لفرد ما يمكن أن يكون بوضوح قرارا محددا في مجتمع صديق . وعلى النقيض من هذا نجد أن السياسة الاقتصادية القومية تتضمن عديدا من الأفعال يمكن أن يطلق عليها جميعا اسم قرارات ، تتخذها مجموعات متميزة من الناس ، وإن كانت غالبا متداخلة ، بدرجات مختلفة من الأهمية والفاعلية ، وفي مثل هذا الإطار المعقد الواسع ينزع مفهوم القرار لأن يفقد التحديد المرتبط بالأطار الأكثر بساطة . ويتطلب الأمر تقسيمات عامة للتمييز بين أنواع الأفعال التي تكون معا سياسة ، أي إعلانات رمزية ، وتخطيط استراتيجي ، ولتخصيصات تكتيكية ، وهلم جرا ، وكلما اتسع الإطار مال تحديد القرارات الى أن يبتلع في عملية صنع القرار ككل .

وينطبق هذا الاعتبار أيضا على البحث في العلاقات بين القوى على المستوى العالمي ، كما ينطبق على المستويات المحلية والقومية . ويتضمن اختيار إطار محدد النطاق نسبيا ، ومحدد تحديدا دقيقا لها من جانب الباحث ، افتراضا باستقرار العوامل الأخرى في السياسات العالمية التي يقع فيها الإطار المعين للقرار . ومن الممكن طبعا السماح بتغييرات في بيئة مثل هذا الإطار المحدد للقرار ، ولكن هذه التغييرات البيئية ينبغي أن تعالج كما هي معطاة خارج نطاق البحث .

وفي أوقات الاستقرار النسبي يبدو أن بؤرة أضيق ، مع مايتيحها هنا من دقة أكبر في التفاصيل ، هي أفضل طريق لفهم الأعمال الداخلية للمؤسسات معينة . ولكن في أوقات التغيير الجذري الشامل من المرغوب فيه أن تكون النظرة أوسع ، نظرة تضحى بالتفاصيل في سبيل فهم التغيير في التخطيط العام للكل الذي تقع فيه المؤسسات المنفصلة ويتضح منه العلاقات التي تجعلها مفهومة . وهذا الكل هو النظام العالمي للعلاقات بين القوى .

لقد أكمل كاتبنا هذا المقال دراسة لصنع القرار فى المنظمات العالمية عام ١٩٧٢ ، كانا قد بدأنا فى أواخر عام ١٩٦٠ ، وقاما بها بالتعاون مع آخرين . وهى دراسة مقارنة للكيفية التى تتخذ بها القرارات فى ثمانية معاهد دولية متخصصة ذات نطاق عالمى أو شبه عالمى ، مثل الاتحاد الدولى للاتصالات ، ومنظمة العمل العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وصندوق النقد الدولى ، والاتفاق العام على التجارة والتعريفات . ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وعلى النقيض من النظام العالمى لعلاقات القوى توفر هذه المنظمات المتخصصة مجموعة من الاطارات لقرارات معينة محددة نسبيا . وقد غطت الدراسة فترة تاريخية تمتد من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠ ، وهذه الفترة كانت فترة استقرار نسبى فى الاطار الأساسى لعلاقات القوى الدولية ، ولو أن تغيرات مهمة قد عدلت فعلا من هذا الاطار العام .

وقد ظلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما القوتين المسيطرتين فى النظام العالمى خلال هذه الفترة ، وفى حين تحرك الاتحاد السوفيتى نحو اللحاق بالولايات المتحدة فى بعض الجوانب فإن قوتى الدولتين انخفضتا نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى . وكان التعديل الرئيسى فى زيادة القوة وزيادة الجهد الكامن نحو الاعتماد ، على النفس فى أوروبا الغربية ، وكذلك فى زيادة التنسيق بين مصالح دول العالم الثالث . وقد عكست المنظمات الثمانية التى درست تركيب القوة العالمى وتكيفت مع التعديلات الرئيسيين فى اطار علاقات القوى العالمية .

وكنتيجة لهذا الاستقرار النسبى فى البيئة كان من الممكن لتحليلنا أن يوجه اهتمامه الأساسى الى التفاعل بين الأفراد الذين شاركوا مباشرة فى العمليات السياسية للمنظمات العالمية الثمانية ، وبناء على العرف المتبع فى دراسات صنع القرار داخل المجتمعات المحلية والدول القومية سمعت دراستنا الى شرح كيف كان اكتساب التأثير ، وكيف مورس فى المنظمة العالمية بتحليل كيف كان اتخاذ القرارات . وقد سعينا لتحديد ما اذا كانت هناك أنماط وتركيبات مستمرة من التأثير .

وقد طورنا اطار تحليل عام مشترك حتى تكون تحليلاتنا لصنع القرار فى الوكالات الثمانية قابلة للمقارنة . ولكي نحدد ما اذا كانت الأنماط والتركيبات ذات الأثر قد اختلفت اختلاف القضية التى اتخذ قرار بشأنها استخدمنا تقسيما للقرارات تضمن سبعة أقسام هى : القرارات الممثلة ، والرمزية ، والقرارات المتعلقة بالحدود ، والقرارات المتعلقة بالبرامج ، وقرارات وضع القواعد ، وقرارات الاشراف على تنفيذ القواعد ، والقرارات الاجرائية . وقد أظهر صنع القرار داخل كل من هذه الأقسام أنماطا مميزة معينة تشترك فيها معظم الأقسام التى درست . ويبدو أن الفروق بين الوكالات تنشأ من فروق فى الأهمية بالنسبة لكل من الأقسام المتعددة للفروق فى القرارات ، أى فى التأكيد على عدد من أقسام القرارات ، وكذلك فى العواقب العملية فيما يتعلق بالموارد الحقيقية التى تتأثر بالقرار وتترتب عليه . خالقرارات الرمزية مثلا كانت مهمة فى منظمة العمل الدولية وفى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(وهي فئة من القرارات ليس لها بالتعريف عواقب عملية ذات دلالة) ، ولكنها كانت غير مهمة نسبيا لكل من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ، وصندوق النقد الدولي . ومن جانب آخر فمع أن كل هذه الوكالات تشترك في وضع القواعد فإن العواقب العملية للقواعد في حالات هيئة صندوق النقد الدولي والاتفاق العام على التعريفات والتجارة أكبر منها في حالة منظمة العمل الدولية ، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقد أثر هذا على الطريقة التي تتخذ بها القرارات .

وقد قسم الأفراد الذين كان لهم دور في صنع القرار داخل المنظمات الدولية (الأطراف في صنع القرار) الى الأقسام التالية :

- (أ) ممثلون للحكومات القومية .
- (ب) ممثلون لروابط خاصة قومية وعالمية .
- (ج) الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات .
- (د) الرسميون الكبار وغيرهم من الأعضاء البيروقراطيين في كل منظمة .
- (هـ) الأفراد الذين يخدمون بصفتهم الشخصية رسميا أو غير رسمي كمستشارين .
- (و) الممثلون للمنظمات الدولية الأخرى .
- (ز) العاملون في وسائل الاعلام الجماهيرية .

ولقد كان الأفراد في الأقسام الأربعة الأولى نشيطين في صنع القرار في كل المنظمات خلال فترة الدراسة ، أما أولئك الذين ينتمون الى القسمين الخامس والسادس فكانوا نشيطين في بعض المنظمات بعض الوقت ، ولكن أولئك الذين ينتمون الى القسم الأخير لم يكن لهم تقريبا أى دور ، ويعكس هذا الحد الأدنى من الاهتمام الذى أولاه الرأى العام بهذه الوكالات الثمانية قبل العقد الثامن من هذا القرن .

وقد نزعتم أقسام مختلفة من الأطراف فى اتخاذ القرار الى أن يكون لهم تأثير فى أنماط مختلفة من القرارات . فمثلا كان ممثلو الحكومات القومية لهم تأثير فى صنع القرارات الرمزية والتمثيلية ووضع القواعد . أما الرؤساء التنفيذيون فكان لهم تأثير على وجه الخصوص فى صنع القرارات الخاصة بالحدود والتخطيط ، وكان أعضاء البيروقراطيات العالمية أكثر تأثيرا فى صنع القرارات الاجرائية أكثر من تأثيرهم فى صنع القرارات الخاصة بالبرامج .

وقد استخدمت عدة اجراءات للربط بين تأثير الأفراد المختلفين وبين أقسام الأفراد . ومن الأساليب التى استخدمت فحص التركيب الرسمى للسلطة ، فأولئك الذين يحتلون مناصب سلطة فى وكالة افترض أن لهم تأثيرا . وقد استخدم أسلوب آخر للتحليل هو ان يطلب الى الأفراد من ذوى العلم والمعرفة ذكر أسماء الأفراد الذين

لهم أكبر تأثير عام في منظمة معينة . كما تمت محاولات لبناء معاملات سلوكية لتأثير الأفراد في بعض المنظمات على أساس الدرجات التي يحصل عليها نتيجة النجاح في المبادأة بالابتراعات أو في تعويقها . وأخيرا استخدمت دراسات حالة للتفاعلات المتضمنة في قرارات معينة لتقدير التأثير في عدد من الحالات ، ولكل من هذه الأساليب نواح مقصورة ، ولكننا استطعنا بالاعتماد على عدد من الإجراءات الحصول على فهم واسع يمكن الى حد معقول الاعتماد عليه للتأثير النسبي للأفراد الذين شاركوا مباشرة في صنع القرار في ثمانى منظمات .

وكان اهتمامنا بالطبع موجها الى معرفة الخصائص العامة التي تؤدي الى التأثير أكثر من أن تؤدي الى تحديد الأفراد الذين يبدو أنهم أكثر تأثيرا ، وتبعاً لهذا سعينا لتحديد كيف أن خصائص عامة معينة تتعلق بالمركز والشخصية قد أسهمت في ما أصبح لدى الأفراد المختلفين من تأثير . وقد تضمن مفهومنا للمركز الدور الذي يقوم به في التركيب الرسمي للسلطة ، وفي حالة ممثلي الوحدات فإن هذا المفهوم يتضمن أيضا قوة الوحدة التي يمثلونها . وقد قدرنا في هذا الإطار الطبقات المتغيرة لقوة الدول في النظام العالمي ، وقد تضمنت الخصائص الشخصية عوامل مثل : الخبرات ، والمعرفة الفنية ، والعتاد ، والمهارة في المفاوضات .

وقد تجاوز اهتمامنا القياسي الاستاتيكي ، والمقارنة ، وتحليل تأثير الأفراد الذين لهم دور في اتخاذ القرار ، فقد سعينا أيضا لتحديد كيف أن التأثير قد تجمع وراء توجيهات سياسات معينة . وقد درست الأيديولوجيات التنظيمية كوسائل لقرار مشروعية أهداف معينة ، واستراتيجيات لازمة لتحقيقها .

وأخيرا سعينا للتوصل الى تفسيرات خارج عمليات التفاعل الداخلية. في الوكالات باعتبار البيئة التي وضعت الضوابط أو الإطار العام للسياسات في كل وكالة . وقد تصورنا أن لهذه البيئة جانبين : أحدهما هو البيئة العامة للسياسات الدولية التي تؤثر في كل المنظمات التي تعمل بين الحكومات ، أما الآخر فهو بيئة خاصة بكل وكالة من حيث الظروف الأكثر ارتباطا بهما الخاصة . ويمكن تصور كل من هذه البيئات من حيث تقسيم قرارات الدول الى : طبقات ، وأنماط مميزة للتنظيم والأيديولوجية ، وأشكال الولاء وانقسام الاهتمامات بين الدول . وتعرف أن هذا النمط من التحليل يتركز حول الدولة ، بمعنى أنه يفترض أن الدول هي الوحدات الأساسية التي تنسق التعبير عن الاهتمامات خلال الوكالات الدولية ، ولكنه بالطبع أخذ في الاعتبار العوامل التي توجد خارج نطاق الدول ، في البيئة ، وفي الأطراف المشاركة في صنع القرار وليست مندوبة عن دولة .

وخلاصة القول أننا سعينا للتوصل الى تفسيرات لكيف أن التأثير يكتسب ويستغل داخل المنظمات الدولية على مستويين .

(أ) مستوى الأفراد كأطراف في اتخاذ الأفراد ، أى الأفراد الذين شاركوا مباشرة في صنع القرار .

(ب) مستوى البيئة .

وكان التأكيد على العمليات الداخلية في الوكالات ، وقد اتخذنا البيئة كالنقطة المعطاء للانطلاق التي شكلت الاطار العام للعمل ، والتي يمكن ان يتوقع انها تفسر جزءا كبيرا من النتيجة . لم يكن من الممكن فهمه عن طريق البيئة ، وكان علينا ان نفهمه كنتيجة للعمليات الداخلية لاتخاذ القرار .

وكانت النتائج العامة الرئيسية للدراسة هي أولا أن هذه المنظمات العالمية الثمانية تقع في قسمين عريضين : فبعضها كان ما سميناه « النظم الفرعية المثلثة » له ، وهي السيطرة على صنع القرار ، والقسم الثانى هو الذى كانت « النظم الفرعية المشاركة فيه » هي السيطرة على صنع القرار .

وتتألف « النظم الفرعية المثلثة للمنظمة » من الأفراد فى الدول المختلفة الذين تحدد تفاعلاتهم (التى تتم أساسا فى الدول) . السياسة التى يتبعها ممثلو هذه الدولة خلال الوكالة المعنية ، وتكون « النظام الفرعى المشارك » من التفاعلات التى تتم (أساسا فى المركز الرئيسى للوكالة) بين هؤلاء الممثلين والرسميين الكبار فى الوكالة وأى رسميين آخرين متورطين تورطا مباشرا فى العمليات الداخلية فى الوكالة .

وقد شمل القسم الأول (الذى يسيطر عليه النظام الفرعى المثلث له) الاتفاق العام على التعريفات الجبركية ، والتجارة ، وصندوق النقد الدولى ، والاتحاد العالمى للاتصالات ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أما القسم الثانى فقد شمل منظمة العمل الدولية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الصحة العالمية ، واليونسكو . وقد حددت السياسات التى أتبعتها المنظمات فى القسم الأول ، وتحكمت فيها تحكما وثيقا أكثر الدول الأعضاء قوة . وقد شكل ممثلو الدول الأكثر قوة أقاليم من صفوفه ممتازة داخل هذه المنظمات . ومع هذا فإن هؤلاء الأفراد تمتعوا بقليل من التسيير الذاتى ، وكان يطلب اليهم التمسك بتعليمات تفصيلية صاغتها أنظمتهم الفرعية المثلثة للدولة . وكان لمندوبى الدول الأعضاء القوية نفوذ أيضا فى المنظمات من القسم الثانى . ولكن خارج الحدود التى وضعتها حكومات الدول الأعضاء الأكثر قوة سمحت هذه الحكومات لهذه المنظمات بقدر معقول من التسيير الذاتى . أما داخل هذه الحدود فإن السياسات تتحدد بواسطة أولئك الذين شاركوا مباشرة فى صنع القرار داخل المنظمات . وترتب على هذا أن هذه المنظمات تركت نطاقا معقولا للرؤساء التنفيذيين ، ولأعضاء البيروقراطيات الدولية ، ولمثل الدول الأعضاء الأقل قوة . وكان من الفروق الأساسية بين القسمين من المنظمات أن نشاطات الاتفاق العام على التعريفات والتجارة ، وصندوق النقد الدولى ، والاتحاد العالمى للاتصالات ، ووكالة الطاقة الذرية ، كانت لها نتائج مهمة فى صالح حكومات الدول الأعضاء الأكثر قوة ، فى حين كانت نشاطات منظمة العمل الدولية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الصحة العالمية ، واليونسكو ، كانت أقل أهمية بالنسبة لها .

ومن المكتشفات العامة الرئيسية للدراسة أن هذه المنظمات العالمية أصبحت بعامه ، وإن كان هذا بدرجات متفاوتة ، أكثر تورطا فى نشاطات موجهة نحو العالم

والثالث ، فى حين احتفظ أفراد يعكسون القيم المرتبطة بالمجتمعات الغنية الصناعية غير الاشتراكية بتأثيرهم المسيطر . وبهذا المعنى أصبحت هذه المنظمات وكالات لنوع من الاستثمار الجماعى . وفى الوقت نفسه فإن حكومات هذه المجتمعات الغربية ، التى يسيطر مواطنوها على أنماط وتركيبات النفوذ فى المنظمات الثمانية أصبح استخدامها يتزايد لمنظمات منفصلة ، ذات عضوية محدودة ، لمعالجة الأمور ذات الأهمية القصوى المشتركة بالنسبة لها . فهناك مثلا جماعة العشرة المناظرة لصندوق النقد الدولى ، ولجنة معونات التنمية التابعة للسوق الأوروبية المشتركة ، التى تناظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وعلى هذا فقد قادتنا دراسة صنع القرار فى هذه المجموعة المحدودة نسبيا من الاطارات الى تساؤل تجاوز الاطار العام للدراسة نفسها ، وهو كيف أن قرارات المنظمات العالمية المختلفة يرتبط بعضها ببعض ، وبقرارات اتخذت فى مواقف أخرى للاطار الأوسع لعلاقات القوى فى العالم . ومنذ اختتمت الدراسة المذكورة حدثت تطورات جديدة تبدو كأنها تشير الى فترة من التغيير الجذرى والتزايد فى علاقات القوة العالمية ، وتشمل هذه تحطم نظام بروتون وودز للمعدلات الثابتة للتبادل ، والزيادة الدرامية فى سعر البترول ، وما ترتب على هذا من تغييرات فى الأوضاع النقدية للدول ، وانسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية ، وهاوى الدائرة الخارجية التى تحيط بالاقليّة البيضاء فى جنوب أفريقيا ، والدفع المستمر للدول غير المنحازة فى الدعوة الى نظام اقتصادى عالمى جديد . وكذلك تميزت هذه الفترة بالمشاركة الأكثر نشاطا لجمهورية الصين الشعبية فى الشؤون الدولية . وهذه التطورات تقطع خلال التقسيمات التقليدية بين السياسة والاقتصاد ، وبين الدولة والمجتمع . فالسياسة والاقتصاد ، والقطاعان الخاص والعام ، ينبغى أن ترتبط معا داخل الفكرة التركيبية لنظام عالمى . وبينما كانت بؤرة الاهتمام فى الدراسة السابقة هى التفاعل بين الأفراد فى العمليات الداخلية للوكالات القائدة التى تعمل بين الحكومات ، فإن عملية صنع القرار الآن ينبغى تصورها فى نطاق أوسع كمودلات ومعدلات لأشكال جديدة للمنظمات الدولية . ان ما يجرى داخل هذه الوكالات المعنية لا يمكن الا أن يكون جزءا صغيرا من العملية الكلية التى ينبغى أن يضع المحلل يده عليها . وهذا التوسع فى نطاق البحث يتطلب إعادة لتعريف بعض المفاهيم المناسبة له .

والقضية التى تعرض هنا هى قضية أواخر العقد الحالى ، ويحتاج الأمر الى مدخل لدراسة صنع القرار فى المنظمة العالمية مختلف نوعا عن المدخل الذى تبنيهنا فى أواخر العقد الماضى . ولا ينبغى قراءة هذه العبارة كتنصل من العمل السابق ، ولكن كادراك لأن التغيرات فى العالم تتطلب مزيدا من التقدم عن الموقع الذى كنا قد بلغناه .

وينبغى البدء بمدخل يتلام مع مشاغل الحاضر ، مع النظام العالمى لعلاقات القوى . وينبغى النظر الى المؤسسات العالمية على أنها تعمل داخل نظام أكبر . وينبغى أن تكون نقطة البدء صوره تركيبية لعلاقات القوى التى هى دائما نقطة البدء فى

عملية صنع القرار . ثم يركز المدخل بعد هذا على نقاط الصراع داخل النظام ، التي يبدو أنها توحى بإمكانية تحول تركيبي * ثم يركز الانتباه على دور المنظمة العالمية ، وخاصة بالنسبة لما يلي :

(أ) هل التنظيم العالمي يميل الى الاستقرار ، أم الى تغيير علاقات القوى الكائنة .

(ب) ماهية العوامل التي تحدد نمو النظام العالمي .
وفيما يلي تخطيط للمدخل ممكن على امتداد هذه الخطوط .

القسوة

المشكلة الأخرى في تصميم نموذج ملائم هي تحديد طبيعة القوة ، والقول بلغة مجردة تماما بأن القوة هي القدرة على التأثير في تصرفات الآخرين ، والتوصل الى الاستقلال في تصرفات المرء الخاصة ، لا يقدمنا كثيرا ، ومن الضروري أن ندخل الى المستوى التاريخي حتى نأخذ في الاعتبار الدائرة التي يمارس فيها نوع القوة ذات الصلة ببحثنا . وكان هذا يفكر فيه تقليديا على أنه دائرة نفوذ للدولة ، وضمن نطاق العلاقات بين الدول . فهولاء الذين يعتبرون أن قوة الدولة هي التي تمدنا بالحائق الصلبة في دراسة السياسات العالمية يأخذون كنماذج لهم دول نظام توازن القوى ، الذي انبثق في القرن السابع عشر وامتد في القرن التاسع عشر ليشمل أمريكا الشمالية وروسيا واليابان . ويصعب عليهم في الوقت نفسه أن يعدوا من بينها « الدول الناعمة » التي كتب عنها جونار ميردال أنها جاءت الى الوجود في النصف الثاني من القرن العشرين . ويتضمن المدخل المتمركز حول الدولة ضمينا ، ولو أن هذا قلما يعبر عنه صراحة ، إشارة الى قلة محظوظة بين عدد من الوحدات ينظر اليها الآن قانونا كدول .

وقد أدى نقد المدخل المتمركز حول الدولة الى تعريف مدخل يعبر الحدود بين الدول بأخذ اعتبارا أوفى للعوامل غير الدولية بالنسبة للعلاقات بين الشعوب ، خاصة العلاقات الاقتصادية وحركات الناس والأفكار . وتكتسب مثل هذه العوامل غير الدولية أهمية متزايدة لأسباب منها الموقف النووي المتجهد بين الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل والفائدة المتناقصة بعمامة للقوة الحربية في العلاقات بين الدول (تميزا لها عن تأثيرها في السياسات الداخلية) . وإذا أمكن التفكير في العلاقات المتمركزة حول الدول كمستوى أول في علاقات القوى يناظر دائرة الأمن السياسي فعندئذ يكون من المفيد التمييز بين مستويين آخرين يقع كلاهما في القسم الذي يعبر القوميات ، أحدهما يناظر التمييز بين السياسات العليا. والدنيا أو بالتقريب بين الأمن السياسي ، وسياسات الرفاهية الاقتصادية .

وفي مجال الرفاهية الاقتصادية - وهي المستوى الثاني من علاقات القوى -

فاننا نبقى داخل دائرة الدولة ، فى الدائرة التى تقوم فيها الدولة بدور فى تشكيل وتوجيه نمو المجتمع أو الاستجابة لضغوطه . وفى هذا المستوى الثانى أصبحت السياسة المالية فى الدول الرأسمالية الحديثة تؤدى الدور المحدد ، وتعمل كرابطة بين سياسات الرفاهية الاقتصادية للدول منفردة وعلاقاتها الدولية الاقتصادية .

وينشأ المستوى الثالث من علاقات القوى خارج دائرة الدولة وفى مجال المجتمع . وهذا هو مستوى القوة الاجتماعية أو العلاقات المسيطرة ، والحاضنة للطبقات والمجموعات الاجتماعية . ويمكن التعبير عن القوى الاجتماعية بلغة الانتاج والاستهلاك .

ففى علاقات الانتاج تتحكم بعض الجماعات فى جماعات أخرى ، ويزداد جعل الانتاج عالميا تعمل هذه العلاقات الضابطة بين الجماعات الاجتماعية فى دول متعددة ، وترتبطا على هذا يوجد تركيب عالمي لعلاقات الانتاج . ويوجد تركيب ضابط للاقتصاد العالمى ضمينا فى فكرة الاعتماد المتبادل التى تلقى الآن تقبلا واسعا . وهى تظهر أكثر بوضوح فى نظريات الاعتماد . وسفهوم الاعتماد يهتم بالقوة الاجتماعية فى العلاقات التى تتجاوز القوميات .

والسؤال عما اذا كان هذا التركيب الضابط يلائم أن نفكر فيه من حيث أن له طبيعة متعلقة بالدولة ، أو ليست متعلقة بها ، سؤال محل نقاش . والأجابة عنه أنه تصبح محاولة فصل ما له صلة بالدولة بما ليس له صلة بها ، بل أن هذا قليل الصلة بالموضوع . فعلى سبيل المثال ما هى دلالة هذا التمييز بالنسبة لاتفاقية تعاون صناعي بين شركة متعددة الجنسية مركزها فى أوروبا أو أمريكا وبين مؤسسة فى دولة اشتراكية ، يمكن للدول أن تحشد الموارد لتشجيع وتقوية وتعديل سلوك الأطراف غير التابعة للدولة . ويمكن لمصالح الجماعات الاجتماعية أو غير التابعة للدولة أن تؤثر فى سياسة الدولة فى هذه الأمور . وعلينا أن نفكر فى القوة الاجتماعية وفى التركيب الضابط للاقتصاد العالمى ، على اعتبار أنهما يتألفان من الاثنين : التابع للدولة ، وغير التابع لها .

وإذا كان الانتاج هو الجانب المتحكم فى القوة الاجتماعية فالاستهلاك هو نظيره ، وكثيرا ما نتكلم بعدم تحديد عن الدول الغنية والدول الفقيرة ، عندما يكون ما نفيه حقيقة هو أن بعض الدول تحوى عددا أكبر من المجموعات الاجتماعية القوية القادرة على التحكم فى النصيب الأكبر من الانتاج العالمى ، فى حين تحوى دول أخرى عددا أكبر من جماعات مسلووبة القوى وغير قادرة على التحكم فى نصيب من الانتاج العالمى . ونحن نعرف أن هناك أناسا أغنياء فى الدول الفقيرة ، وأناسا فقراء فى الدول الغنية ، ولكن الحقائق المهمة تبني على أساس الدولة ككل ، وهذا يعطى تحيزا أقليليا للطريقة التى أصبحنا نقيس بها القوة الاجتماعية مثلا بمقارنة نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومى .

والخلاصة أن تعريفا عالميا لعلاقات القوى العالمية ينبغي أن يربط بين التمييز التقليدي وبين الدولة والمجتمع . والتصور الملائم للنظام العالمى ينبغي أن يأخذ مايل في الحسبان :

(أ) تركيب علاقات الانتاج الدولى . من وجهة نظر التحكم فى الانتاج .

(ب) عواقب سياسات الأمن السياسى للدول على سياسات الرفاهية الاقتصادية .

(ج) عواقب سياسات الرفاهية الاقتصادية على علاقات الانتاج بين الدول .

وعلى هذا فان علاقات الانتاج يمكن أن تكون مقياسا مشتركا يمكن استخدامه فى قياس المستويات الأخرى من القوة ، وهذا المدخل ينظر الى النظام العالمى أساسا بلغة القوة الاجتماعية .

انموذج للنظام العالمى

لقد كان التفكير فى علاقات القوى العالمية عامة بلغة الثنائيات مثل «شرق/غرب» ، «شمال/جنوب» ، وكان هذا يتمشى فى الحالة الأولى مع الحرب الباردة فى أواخر العقد الخامس ، وفى الحالة الثانية مع الجدل حول العلاقات الاقتصادية العالمية التى نشأت خلال العقد السابع . ولكن إذا أخذنا علاقات الانتاج كنقطة بداية أمكن تحديد نظام عالمى واحد ، يضم هذه الثنائيات البسيطة ، ولكنه يتجاوزها الى أبعد منها . وجعل الانتاج عالميا هو العملية التاريخية التى كانت هى الأساس لربط هذه الأجزاء من العالم معا ، وحددت علاقاتها داخل النظام بأكمله .

وباختصار شديد فان جعل الانتاج عالميا يأتى معه بتقسيم عالمى للعمل ، يتركز فيه التطور التكنولوجى فى منطقة محورية ، ويزداد انتقال الانتاج المادى للبضائع الى مناطق هامشية . ويرتبط الاثنان بميكانيزمات ضبط فى المساحة المحورية . وينظر الآن الى الشركات الضخمة المتعددة الجنسية كميكانيزمات تكنولوجيا وضبط من هذا النوع ، وتوجد بين المحور والمناطق الهامشية مناطق شبه هامشية تصارع لكى لا تفقد قدرتها على الاحتفاظ بمركزها فى المحور .

وهذا النظام ينبغي تحديده بلغة الأوضاع الوظيفية فى علاقات الانتاج ، كما يمكن أيضا النظر الى هذه الأوضاع الوظيفية كما لو كانت ضمن خريطة عالمية مكانية ، حتى تنظر الأوضاع الوظيفية دولا معينة ، ولا يعنى هذا بالطبع أن أنشطة مميزة لأوضاع وظيفية معينة يشتغل فيها بالضرورة معظم الناس فى هذه الدول ، ولكن هذا يعنى أنها الأنشطة السائدة ، تتبعها وتخضع لها الأنشطة المحلية الأخرى ، وأنها تحدد علاقة الدولة بالنظام العالمى . وبهذا المعنى يمكننا أن ننتقل من الحديث عن الأوضاع الوظيفية الى الحديث عن الدول ، وفى الوقت نفسه فان مفهومى « محورى »

« وهامشي » مفهومان وظيفيان وجغرافيان • وهذه الأقسام لها طبيعة النمط النموذجي الذي يمكن التفكير فيه على أنه يعبر عن جهد كامن بدلا من تقسيم محدد للدول •

ويمكن النظر الى تركيب واتجاه حركة النظام العالمي الحاضر من وجهة نظر علاقات الانتاج العالمية ، على أنه مكون من خمسة أقسام :

أولا : الدول الغنية التي تتجه نحو نمط مجتمعات ما بعد الصناعة أساسا • ونجد هنا تركيزا لقدرات البحث والتنمية في الابتكار في الانتاج ، كما نجد مراكز الضبط والتحكم في الشركات الضخمة المتعددة الجنسية • وتقع الولايات المتحدة في محور المحور ، وتستوعب بعض دول غرب أوروبا واليابان في هذا المركز • ويعيش ما بين ١٠٪ و ١٥٪ من سكان العالم في دول تعيش على عتبة ما بعد الصناعة •

ثانيا : القسم الذي يضم الدول الصناعية المتقدمة • ومجموعة دول مجلس المعونات الاقتصادية المتبادلة (الكومبيكون) أكبر مكون الآن لهذا القسم ، ولكن الدول الرأسمالية الصناعية يمكن أن تكون مرشحة لهذا القسم من حيث انها فشلت في الانضمام الى قسم ما بعد الصناعة • ومركز هذا القسم الثاني من الدول في النظام العالمي شبه هامشي • والسياسات النمطية لهذه الدول سياسات تجارية • وتسعى الحكومات لكي توفق بين الحاجة الى روابط أكبر مع الانتاج العالمي (كوسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة) وبين محاولات تنسم بالدأب للحفاظ على اعتمادها على نفسها في التنمية ، حتى لا تصبح معتمدة على الجبل الأول من المجتمعات بعد الصناعية ، وحتى تصبح في نهاية الأمر قادرة على تحقيق انتقالها الى هذا المركز ، معتمدة على نفسها ، ويمكن أن يضم هذا القسم ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ من سكان العالم •

ثالثا : الدول الرأسمالية غير المستقلة ، وهي الدول التي تتقبل التصنيع تحت الإدارة الضابطة لمراكز ما بعد الصناعة • وتشمل الدول الأقل تطورا ، التي لها سوق محلي كبير للبضائع الاستهلاكية المستديمة ، والتي أصبحت الآن قواعد لصناعات التصدير الى أسواق الدول الغنية في العالم ، ومن هذه الدول : البرازيل ، وإيران ، وجمهورية كوريا ، والمكسيك وسنغافورة ، وأسبانيا ، وغيرها • ويمكن مستقبلا أن تشمل ٢٠٪ أخرى من سكان العالم •

وهذه الأقسام الثلاثة الأخرى ، التي تضم معا نصف سكان العالم ، تشكل أكثر العناصر تكاملا أو اعتمادا بعضها على بعض ، اعتمادا وثيقا ، في علاقات الإنتاج العالمية • ويعيش النصف الباقي من سكان العالم في دول أقل تكاملا في الانتاج العالمي • ويمكن تقسيم هؤلاء السكان الى قسمين آخرين :

رابعا : يعيش حوالي ٢٥٪ من سكان العالم في دول فقيرة لا يوجد لديها الآن الا توقعات محدودة جدا للتنمية داخل نطاق علاقات الانتاج العالمية الحالية ، أي في إطار التركيب العالمي المعاصر للتوى الاجتماعية • ولا يستفيد النظام العالمي الاستفادة

محدودة من القوى العاملة بها ، ومن أسواقها • ولا يبدو أنها أساسية للنظام • ولكنها موجودة ، وكائنة ، وأى اضطرابات تنشأ من حالة خيبة أملها فى التنمية يمكن أن تكون مخلة بالنظام • فما إن ينزع حلو الحديث عن الاتصالات الدبلوماسية حتى يكون الميل من جانب الدول الأكثر تكاملا مع الانتاج العالمى الى اعتبار مشاكل هذه الدول كمشكلات عون للفقراء على المستوى العالمى ، وفى نهاية الأمر الى اعتبارها نوعا من حفظ النظام ، ومنع الاضطرابات على المستوى العالمى •

خامسا : يعيش ربع سكان العالم فى جمهورية الصين الشعبية ، وهى دولة لا تجد مكانا ملائما فى الأقسام السابقة • وتعتبر الصين بالمقاييس الاحصائية التقليدية دولة فقيرة ، ولكن القدر الذى أمكن به حشد سكانها للعمل والانتاج ميزها عن الدول الفقيرة التى تنتمى الى القسم الرابع • وتسعى الصين لتحقيق تطورها الذاتى ، وترفض الرأسمالية المعتمدة على غيرها • وعلى المدى الأطول • فمن الممكن تصور أن الصين يمكن أن ترتبط بالنظام العالمى فى مركز شبه هامش ، يمكن أن يقارن بالطريقة التى توسع فيها الاتحاد السوفيتى فى روابطه مع الاقتصاد العالمى فى أواخر العقد السابع • ويمكن يمثل هذا القدر تصور أن الصين يمكن أن تخدم كنموذج مناقض يجمع حوله أولئك الذين لا ترضيهم الطريقة التى يعمل بها الانتاج العالمى ، ويرزون تناقضاته الديالكتيكية •

حقيقة أن المصادر الكامنة للصراع داخل النظام العالمى الحالى خطيرة ، فالمجتمعات ما بعد الصناعية تواجه مشكلة بسبب المشاركة الفعالة من جانب الجزء الكبير من سكانها ، الذين لا يعملون فى النشاطات الاقتصادية المحورية ، فى الانتاج ، والدخول ، واتخاذ القرارات ، وتفرض العداوات قلب النظام ، والطبيعة التجارية للدول شبه الهامشية التى تجعلها تأخذ وضعا دفاعيا فى النظام يمكن أن تشعل صراعات عالمية • وتولد الرأسمالية المعتمدة مفارقات متزايدة فى الدخل داخل الدول فى هذا القسم ، وطبيعة التكنولوجيا المتحولة التى تمزج بين رأس المال والعمل تنزع الى التقليل من العمالة فى الزراعة ، فى حين تزيد منها قليلا فى الصناعة ، ويؤدى هذا الى ارتفاع درامى فى عدد الفقراء الذين يعيشون على هامش الحياة • وتشجع الزيادة فى مفارقات الدخل وازدياد الذين يعيشون على هامش الحياة على الكبت • وعندما يبدأ المتحازون عند المحور فى فهم ردود فعل الفقراء على هامش الحياة ، ويتعاطفون معهم ، يمكن القول ان أزمة النظام قد أتت •

أيديولوجيات التنظيم العالمى :

لا يمكن اطلاقا تعريف القوة بلغة مادية أو فيزيقية بحتة • فالجانب المادى للقوة له نظيره فى الأفكار ، وأولئك الذين يسعون فى أى وقت لتغيير علاقات القوى عليهم أن يصارعوا لا ضد المصالح المادية الممتدة فقط ، ولكن أيضا ضد مشروعية الوضع القائم • وتحدد علاقات القوى الكائنة الى حد كبير المشكلات الجديرة

بالاهتمام ، من حيث التخلص ، مما يعتقد أنه اختلال وظيفي في النظام الكائن .
وقد وضعت مشكلات العلم والتكنولوجيا في إطار خصائص علاقات القوى الكائنة .
وهذه التوجيهات للسلوك ، وللعلم التطبيقي ، نطلق عليها أيديولوجيا ، والأيدولوجيا
تحافظ على التركيب الكائن للقوة . بتنشيط الرأي لصالحها وتوجيه الجهود العملية
نحو حل المشكلات التي تنشأ في إطار علاقات القوى الكائنة .

وقد قامت الأيديولوجيات بدور هام في تاريخ التنظيم العالمي ، وإذا أخذنا في
الاعتبار تاريخ المذهب الوظيفي أو العمل الحديث منذ الحرب العالمية الثانية وجدنا أنه
كان مذهباً سرياً ذا تأثير ملحوظ في تشكيل سياسات المؤسسات العالمية التي
انبثقت في العقد الخامس ، وقد سعى المذهب الوظيفي العمل في جوهره لجعل التنظيم
العالمي يركز على المصالح الكامنة في المجتمع ، بدلا من جعله معتمدا على النوايا
الظنية للدول . ورجوعا للوراء يمكن النظر الى المذهب الوظيفي كاستقاط على العالم
ككل ، لفهم تعدد المصالح في المجتمع ، وهو جانب مهم من العرف السياسي في
أوروبا الغربية وشمال أمريكا .

والعجاب بالمذهب الوظيفي العمل كان أساسا من جانب عدد صغير من الرسميين
العالميين الكبار ، والنشيطين في الدعوة للمؤسسات العالمية . وقد بدأ نفوذ هذه
الأيديولوجية يضمحل خلال العقد السابع ، لتحل محلها أيديولوجية مهيمنة جديدة .
للتنظيم العالمي ، هي التنمية ، ويمكن تعريف التنمية بأنها المساعدة على النمو
الاقتصادي في الدول الفقيرة ، بطرق تتماشى مع التوسع الاقتصادي في العالم الحر .
ويعني هذا في الواقع خلق ظروف مناسبة لانسحاب الاستثمار المباشر الخاص ، أو
بعبارة أخرى تشجيع الرأسمالية المعتمدة .

وقد أنبعت التنمية في العقد الثامن بأيديولوجيتين جديدتين هما تخطي الحدود .
بين الدول وأيديولوجية النظر الى الكرة الأرضية ككل ، ولم تبتعد أيديولوجية تجاوز
القوميات أو تخطي الحدود كثيرا عن أيديولوجية التنمية ، ولكنها نقلت التركيز من
تطوير الخدمات الجباهيرية والسياسة العامة الموجهة نحو التنمية الى الأدوات التي
يفترض أنها لازمة للنمو نفسها ، وهي الشركات المتعددة الجنسية . أما أيديولوجية
النظر الى الكرة الأرضية كوحدة واحدة فقد أضافت شيئا جديدا ، هو البعد البيئي ،
أو أنها أدخلت فكرة أن هناك حدودا لعدد السكان الذين يمكن أن يستوعبهم العالم ،
 وحدودا للتلوث الذي يسببه الانسان والذي يمكن للنظام البيئي أن يتعامل معه .
والاستدلالات السياسية لأيديولوجية اعتبار الكرة الأرضية نظاما واحدا هي ضبط
نمو السكان ، وضبط الانتاج الصناعي ، والحاجة الى رقابة عالية ، تنتهي الى معالجة
النظام البيئي على مستوى الكرة الأرضية .

والسؤال الأساسي عن الأيديولوجيات هو : هل هي تحافظ على الوضع القائم .
لعلاقات القوى ، أو أنها تنزع الى سراجته وتعديله ؟ ان كل الأيديولوجيات التي
ذكرت سابقا أيديولوجيات تحافظ على الوضع القائم . فكلها أخذت علاقات القوى

الاجتماعية الكائنة والتركيبات الكائنة للاقتصاد العالمى كاطار عام معطى . فالمنهج الوظيفى العمل يمجّد المصالح الاقتصادية ويقلل من قدرة الدول على التدخل فى هذه المصالح والتحكم فيها . أما التنمية ، وتخطى الحدود بين الدول ، فقد قدما برامج للتنمية داخل اطار التنظيم الكائنى .

والنظرة الى الكرة الأرضية ككل وقفت على عقبة التناقض . فيبدو أنها تقول - أن سياسات النمو التى افترقت الى التفكير السليم فى الماضى قادت العالم الى خطر عظيم ، لن يمكن التحول عنه الا اذا قل لدى الفقراء فى العالم عدد الأطفال ، وتخلوا عن آمالهم فى التصنيع السريع . ولكن يكمن داخل فكرة تحديد النمو ، قضية المشاركة . فالأيدولوجية الموجهة نحو النمو تعتمد على قسمة الزيادات كوسيلة لحل المشكلات ، وتقليل التوترات والصراعات . ولكن بدون نمو تظل المشكلة الصعبة الخاصة بإعادة التوزيع برأسها . وأيدولوجية النظر الى الكرة الأرضية ككل بدأت كأحد اهتمامات القلة المرفهة ، ولكنها تحولت الى هجوم على الامتيازات التى حصلوا عليها عن طريق تخصيص نصيب لا يتلاءم مع حجمهم من الموارد العالمية، وتشكل الحاجة الى نظام اقتصادى عالمى جديد هذا التحدى من العالم الثالث كأيدولوجية لمراجعة التنظيم العالمى .

التنظيم العالمى وسيطرة الدول بعضها على بعض (الهيجمونى) البيئة

يتحد الجانبان المادى والأيدولوجى للقوة فى مفهوم الهيجمونى ، أو سيطرة الدول بعضها على بعض فهيجمونى مجموعة اجتماعية معينة تعكس سيطرة هذه المجموعة على المكونات المادية للقوة ، ولكنها سيطرة يعبر عنها خلال تراض (فى صورة أيدولوجية مثلا) تأخذ فيه القوة المسيطرة مصالح المجموعات الخاضعة فى الحساب حتى توفر لهم بعض جوانب الرضى دون أن تعرض للخطر مركزها المسيطر . وتندمج مصالح المجموعات الخاضعة الى حد ما فى برنامج يمكن أن يمشل بمعقولة المصالح العام . ويكون هذا عادة برنامجا للتوسع تحت علاقات القوى الكائنة ، فانه رغم أن المنافع فيه لا توزع توزيعا متساويا يترك شيئا لكل من المجموعات المشاركة .

وينظر الى التنظيم العالمى هنا كعملية تتم فى اطار علاقات القوى فى العالم ، وهى عملية تصبح فيها سيطرة الدول بعضها على بعض (الهيجمونى) مؤسسة ضمن نظام . فعندما تنشأ مؤسسة رسمية مشتركة بين عدة حكومات فانها تبلور الاتفاق الهيجمونى لزمان معين فيما يتعلق بعمل عالمى معين ، أو مجموعة من المهام العالمية . وعلى هذا فان الهيجمونى يشمل المتغيرات البيئية التى تتعلق باتخاذ القرار فى التنظيم العالمى . وبهذا يحل الهيجمونى محل المتغيرات الثلاثة التى استخدمناها لوصف

البيئة العامة في دراستنا السابقة : تقسيم الدول من حيث قواها ، وتوزيع الدول والمقاطعات غير المستقلة تبعا لخصائصها السياسية والاقتصادية ، ونمط الصراعات والتحالفات . ان الهجيموني قوة دافعة تاريخية ، ويتعدل بتغيير المكونات المادية والأيدولوجية لعلاقات القوى في العالم على مر الزمن . وتواجه المؤسسات النوعية التي توجد فيها بذرة الهجيموني عند لحظة ما من الزمن مشكلة التكيف مع الهجيموني المتغير في لحظة ما من الزمن . فالمؤسسات مرئية ، ولكن الهجيموني غير مرئي ، فهو قوة كامنة لا يمكن ادراكها الا عقليا . ومع هذا فان الهجيموني هو سر حيوية المؤسسات . فبعض المؤسسات تتأقلم بنجاح مع الهجيموني المتغير ، في حين تفشل مؤسسات أخرى . وترتبط فاعلية المؤسسات الدولية مع تلاؤمها مع الهجيموني السائد .

وهكذا فان مسألة التغير في المؤسسات ثانوية بالنسبة لقضية التغير في الهجيموني . والتغير في الهجيموني يمكن أن يأتي خلال انبثاق قوة مضادة للهجيموني . واذا تذكرنا الطبيعة المزدوجة للقوة - ارتباط العناصر المادية والأيدولوجية - فان القوى المضادة للهجيموني سوف تنتج من تجمع (أ) زيادة في الموارد المادية المتاحة لمجموعة خاضعة ، (ب) تنسيق متماسك ومستمر لمتطلبات المجموعة الخاضعة التي تتحدى شرعية الاتفاق السائد .

والاستجابة الأولى للمجموعة المسيطرة ، عندما تحس بالقوة المضادة للسيطرة وأنه ينبغي التعامل معها ، هي أن تحاول أن تختار بعض عناصرها القائدة ، وتعطيهم مكانا أكبر في النظام ، دون أن تغير النظام تغييرا حقيقيا ، وبعبء التعاون تأسيس شرعية نظام السيطرة القديم . وهذه هي أكثر النتائج احتمالا في نظام عالمي معتدل، ويرتّب على هذا بعض التغير التدريجي في النظام العالمي ، ولكن لا يترتب عليه أي تغير جذري في النظام ككل .

والبديل عن التغير النوري العنيف في النظام العالمي لا يكاد يكون من الممكن تصوره الا خلال حرب نووية لا يمكن التنبؤ الا بأن عواقبها ستجعل بقاء البشرية وجودا أي نظام عالمي مشكلة . وفيما بين ضم بعض العناصر المعتادة للهجيموني والثورة العنيفة يمكن تصور إعادة تركيب العلاقات بين القوى عن طريق التفاوض ، ويمكن للمرء أن يظهر بوضوح هذه الامكانية بالشرط الذي أثاره طلب المعارضة عام ١٩٧٦ لإعادة تنظيم النظام السياسي الإيطالي لكي يعكس تغييرا سبق تصوره في توازن القوى الاجتماعية . وهكذا فان التحديات الفعالة للهجيموني يمكن أن تؤدي اما الى استيعاب بعض العناصر أو تسوية ذات أهمية تاريخية .

وفي الوقت الحاضر تعبر الحاجة الى نظام اقتصادى عالمى جديد عن قوة مضادة للهيجيمونى فى صورة اتفاق فى الرأى بين عدد كبير من دول العالم الثالث . والحفاظ على هذا الاجماع فى الرأى هو الشرط الأول للتحدى الفعال ، وهذا صعب ، لأنه فى الاقتصاد العالمى الكائن تتضارب مصالح دول العالم الثالث الى درجة ما . وفضلا عن هذا فإنه رغم هذا الاجماع فى الرأى بين حكومات لها سياسات مختلفة اختلافا كبيرا هناك حكومات تسعى للتنمية عن طريق جذب الاستثمار الأجنبى ، فى حين توجد حكومات أخرى تفضل درجة أكبر من الاعتماد على النفس ، وهناك حكومات تسعى لحشد شعوبها المحلية لتوسيع المشاركة الشعبية ، وتوجد حكومات أخرى تستخدم الضغط حتى تعوق مثل هذا التطور . ورغم هذا فإن الاتفاق العام ما زال قائما ، وقد شجعته ظواهر تغير فى القوة العالمية مثل ارتفاع أسعار البترول ، وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الهند الصينية ، والتكسات التى عانت منها حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا .

وتسعى العناصر الأكثر راديكالية وراء اتفاق العالم الثالث نحو تسوية تاريخية ، يمكن أن تعطى دول العالم الثالث نصيبا أكبر من التحكم فى الموارد الحقيقية . ويستجيب الجانب الأقوى داخل الهيجيمونى الكائن لهذا بمحاولة جذب مشاركة بعض عناصر الاتفاق العام فى العالم الثالث ، وذلك بتقديم بعض الاسترضاء فى إطار النظام الكائن ، دون تهديد سيطرتهم وتحكمهم ، وهذا تكتيك يمكن أن يبرهن على جاذبيته للنظم الحاكمة فى دول العالم الثالث التى تخشى من استئثار الضغوط الشعبية .

وينبغى أن نقرب من قضية اصلاح أو إعادة بناء المؤسسات الدولية فى ضوء العلاقات التى توجد بين المؤسسات . فدراسة أى هيئة معينة مثل منظمة العمل الدولية أو صندوق النقد الدولى كمجرد مثالين ، أثرت داخلهما قضايا اصلاح المؤسسات ، تقودنا بسرعة الى خارج الهدف الأصلى من الدراسة ، وتقودنا الى المشكلات الأوسع للهيجيمونى .

ويتضح الآن تقسيم للعمل بين الهيئات المختلفة التى تشترك فى عملية ترسيخ نوع جديد من الهيجيمونى . فالدول المنضمة لمنظمة الدول المصدرة للبترول والدول المنضمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لها مصالح معينة . وهى تهتم اهتماما مباشرا بالموارد الحقيقية . والمفاوضات بين ممثلي هاتين المجموعتين وغيرهما تتم خلال المحادثات الثنائية المنظمة بين الشمال والجنوب التى تعقد فى باريس ، عن طريق

مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي • وتجتمع الدول غير المنحازة للحفاظ على الاتفاق العام بين دول العالم الثالث وتحديد محتواه (كما حدث في المؤتمر الذي عقد في ليما في أغسطس ١٩٧٥ •) ، كما تحاول الحفاظ على أرضية مشتركة بين الدول التي لها بعض القوة والنفوذ بسبب ما لها من موارد (خاصة البترول) وبين الدول الفقيرة التي ليست لها هذه القوة • وتوفر سكرتيرية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووكالة التنمية الصناعية بالأمم المتحدة الدعم الفكري لدول الجنوب في صورة بيانات وأفكار •

وتناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة - مع أنه ليس لها تحكم في الموارد الحقيقية - أهداف نظام اقتصادي عالمي جديد ، وهي محقة في هذا • وهي بهذا تعمل كمهازم للحوار بين الشمال والجنوب فيما يختص بالموارد الحقيقية • وعندما تتوصل الجمعية العامة للأمم المتحدة الى نتائج يكون الاتفاق عليها واسعا فانها تسجل خلال المضابط الرسمية نتائج عملية معقدة غير رسمية من المفاوضات بين مجموعات الدول ، وهي مجموعات تحددها المصالح المتبادلة المستمرة •

وعندما يتدبر المرء في قضية في مؤسسة معينة مثل تعديل حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي ينبغي النظر إليها على أنها محكومة بكل هذه النشاطات الأخرى • وتشمل عملية اتخاذ القرار ، التي يصبح من خلالها الهيجموني نظاما مؤسسا ، المؤسسات العالمية الكائنة ، وما يمكن أن يطلق عليه أسماء أشباه المؤسسات (وهي منابر متعددة للتفاوض على موضوع معين) • وتمتد هذه العملية بعيدا الى خارج أماكن الاجتماع المركزي لتتضم شبكات الرسميين العاملين والمجموعات ذات المصالح الخاصة التي تشكل السياسة الدولية داخل الدول ، وباختصار فان عملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية تتم بالمشاركة بين منظمات ، كما تتخطى المنظمات الكائنة ، حيث أنها ينبغي أن تشمل مبررات لحلق منظمات جديدة ، أو معدلة •

العوامل القريبة من صنع القرار :

الأفراد والمجموعات :

هناك أفراد ومجموعات يستحقون انتباها خاصا ، حيث يمكن أن يقوموا بدور هام في الكيفية التي يجرى بها تشكيل عملية تأسيس علاقات القوى العالمية ، وبالتالي تقوم بدور في الكيفية التي يتعدل بها الهيجموني • ويمكن للملامة ان تطلق على

هذه العوامل اسم العوامل القومية من اتخاذ القرار ، وهي محل المثليين في
دراستنا السابقة .

والقسم الأول منها هو موجهو السياسة الخارجية في الدول القومية ، وهم
الأفراد الذين يتطلب دورهم تقديرا دقيقا للهيجموني الكائن ، حتى يكون أساسا
للعمل في كل الأوقات ، وقد يكون تفوق الفكر الوظيفي قد سبب تحيزا ضد إعطاء
اهتمام كبير للشخصيات ، من أمثال ديوجول وكسينجر في الدراسات السابقة
للتنظيم العالمي . وقد شملت معظم هذه الدراسات الرسميين المتوسطي المستوى في
المكاتب الخارجية والوزارات الوظيفية التي تشترك في صنع القرار داخل المؤسسات
الدولية . وقد يكون هذا كافيا في أدوات الاستقرار النسبي ، وما يعنيه هذا هو
أن اطارات عمل هؤلاء البيروقراطيين المتوسطي المستوى ، ثانية . أما في أوقات
التغير في علاقات القوى العالمية فمن المهم أن نفكر في كيف يتصور رؤساء الحكومات
وزراء الخارجية دور المؤسسات الدولية . وما يمكن أن تقوم به ، ذلك أن تدخلهم
يمكن أن يغير حدود عمل الرسميين من المستوى المتوسط . ويشتمل القسم الأول
من العوامل القريبة من صنع القرار فقط على المستوى الأعلى من صناعات السياسة
الخارجية ، هؤلاء الذين لهم سلطة تحديد اطار السياسة للرسميين من المستوى الأدنى .

أما القسم الثاني فيشمل الجماعات ذات المصلحة الخاصة التي تتجاوز نشاطاتها
الحدود القومية ، وتشتمل هذه على كل من المجموعات ذات المصلحة ، سواء كانت
خاصة أو غير حكومية ، أو كانت قطاعات من البيروقراطيات الحكومية التي تخدم
مصالح متخصصة معينة . وقد أطلق على نشاطات المجموعات ذات المصالح الخاصة ،
ونشاطات المجموعات ذات المصالح العامة التي تعبر الحدود القومية اسما « العلاقات
عبر القوميات » « والعلاقات عبر الحكومات » على الترتيب . وقد أوضح كوهين
وناي أن المؤسسات التي تعمل بين الحكومات لها مكان متميز في العلاقات بين
الحكومات . أما العلاقات عبر القوميات من النوع غير الحكومي فتتم خلال أنواع
من الجماعات الدولية ذات المصلحة (مثل غرفة التجارة الدولية) ، أو خلال الروابط
الدينية ، أو الخيرية ، أو العلمية ، أو الكليات غير المرئية ، والنوادي (مثل نادي
روما) .

ويمكن أن يختلف مستوى الإدراك الذي يميز هذا القسم الثاني عن مستوى
إدراك القسم الأول . فالقسم الأول يفكر بلغة الهيجموني ، أو بلغة التركيب العام

للقوى العالمية • أم أدراك القسم الثاني فمن النمط الاقتصادى التعاونى ، الذى يهتم بالتماصك والتضامن بين مصالح مجموعات معينة • وتحدد للمصالح الاقتصادية التعاونية المختلفة أماكنها داخل هيجمونى معين • ولكن تركيب الهيجمونى منفصل عن اتباع المصالح الاقتصادية التعاونية • وعلى وجه العموم فإن عمل المجموعات ذات المصالح الخاصة يميل الى المحافظة على الوضع القائم للهيجمونى الى الحد الذى تبنى فيه قنوات مصالح معينة فى الهيجمونى •

أما القسم الثالث فيمكن أن يطلق عليه اسم « المحاييد العاطفى » ، وأول من يمكن التعرف عليهم فى هذا القسم هم رؤساء المؤسسات الدولية • والرؤساء التنفيذيون لهم القدرة على أن يقوموا بدور هام فى تطوير مؤسساتهم •

والأرضية التى ننظر منها الى الدور القيادى للرؤساء التنفيذيين فى المؤسسة الدولية مشابهة للأرضية التى وضع عليها كارل مانهيم دور رجال الفكر فى عالم من المصالح والأيدىولوجيات الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة ، فكل منهما يمكن أن تتحرر نسبيا من عواقب المصالح الخاصة ، ويمكن أن تكون أفضل من غيرها فى فهم وجهات النظر المتعارضة للمصالح المتنافسة ، ويمكن أن يؤدى الرئيس التنفيذى دوره لا بحكم المنصب الذى يشغله فقط ولكن يمكنه هذا أيضا باقتراجه من النموذج المثالى لعدم التحيز النسبى •

وإذا وجهنا تفكيرنا الى النمط النموذجى لا الى أحد المناصب التى يمكن أن تساعد على التوصل اليه فإن هذا القسم يمكن الامتداد به ليشمل بعض أفراد ذوى مكانة معينة ، ليسوا رؤساء تنفيذيين لمؤسسات دولية ، ولكن يمكن أن تضمهم الأحداث فى مواقف يقومون فيها لفرض معين بأدوار مشابهة • والواقع أن المرء ينبغي أن لا يتقيد بالأفراد ، فالسياسات الخارجية لبعض الدول الصغيرة يمكن أن تؤدى مثل هذا الدور •

وحيث أننا مهتمون بالتنظيم كعملية ، أكثر منه كمجموعات من المؤسسات الرسمية ، فالأفضل تحديد هذا القسم بأوسع طريقة ممكنة كما فعلنا مع المحاييد العاطفى • والسؤال الخاص بالمصلحة هنا هو هل فترة ما من التغير الأساسى فى علاقات القوى العالمية أكثر أو أقل ملائمة للمبادأة الفعالة من جانب المحايدين العاطفيين عن أوقات الاستقرار النسبى • ويمكن التفكير فى المحايدين العاطفيين

كمعايير بين المستويات الاقتصادية النقابية وبين المستويات الهجومية للعمل • ودورهم في أوقات التغير في علاقات القوى العالمية هو المساعدة على تعديل الهيجموني لاحتراز نوع من الانتقاء من بين القوى المضادة للهيجموني (لضمهم للنظام) ، أو لاحتراز تسوية معها ، وذلك بإعادة تشكيل الاتفاق والبرنامج الهيجموني ، حتى يضم بنجاح كل العناصر ذات الصلة • ولهذا فهو دور وساطة بين المصالح الاقتصادية النقابية المعقدة بين صانعي السياسة الخارجية لمعظم الدول القوية •

أما القسم الرابع والأخير فهو ما يمكن أن نسميه « الرأي العام » ، فالمنظمات الدولية ما هي إلا بيروقراطيات مبنية على البيروقراطيات القومية • والعمليات السياسية العادية للمؤسسات الدولية هي عمليات ضمن بيروقراطيات • والمصالح غير الحكومية التي نضطلمد مع هذه المؤسسات يعبر عنها خلال بيروقراطيات المصالح الجماعات • وكلما تكون هناك فرصة لأي مسئولية لأي رأي يتركز على قاعدة واسعة • وحتى هذه المؤسسات الدولية التي يزعم أنها تخدم مصالح قطاعات واسعة من الشعوب مثل مؤسسة العمل الدولية فيما يتعلق بالعمل الصناعي ، أو مؤسسة الغذاء والزراعة فيما يتعلق بالفلاحين ، فهي من الوجهة العملية ليس لها إلا اتصالات قليلة ، أو ليست لها اتصالات مباشرة بين الجماهير •

• ومع هذا فعند التفكير في التغير المعاصر أو المستقبلي يبدو من المفيد أن نستفسر إلى أي مدى كان حشد الاهتمام المرتكز على قاعدة عريضة بالنسبة لقضايا عالمية قادرا على تحقيق إعادة تشكيل الهيجموني ، وتوفير قاعدة سياسة لأشكال معينة من العمل الدولي • وليس من غير المتصور أن تطور القوى التي تعمل في الاقتصاد العالمي يمكن أن يوفر طروفا ملائمة للاهتمام المرتكز على قاعدة عريضة للتحكم في الانتاج العالمي • وواضح أننا لم نصل بعد إلى المشاركة الشعبية في عملية التنظيم الدولي ، ولكن قد يكون من الحكمة الحفاظ على عقل متفتح فيما يتعلق بإمكاناته المستقبلية •

وفيما يتعلق بالرأي العام ، فهناك سؤال يمكن أن يثار ، هو : لمن هذا الرأي العام ؟ فقد يكون هذا وسيلة لحشد موارد سياسية جديدة خلف مواقع الدولة الغنية ، حيث أن الرأي العام في الدول الغنية هو الذي يمكن بسهولة أن يكون قوة سياسية • أما فقراء العالم عامة فيبقون عاجزين عن الإفصاح عن آرائهم إلى حد كبير •

والى الحد الذي يصبح فيه الرأي العام عاملا في عملية صنع القرار في التنظيم الدولي يمكن تحت الظروف الحالية أن يكون في غير صالحها •

وهذا الاحتمال يمكن تغييره الى الحد الذى يمتد فيه الحشد الاجتماعى الى العالم الثالث ، ويمكن التعبير عنه خلال تمييز أكبر للناس والحكومات وبدراسة شعبية أكبر فى هذه الدول للكييفية التى تؤثر بها القضايا العالمية فى مصالحهم الخاصة . وعلى الأمد القصير ينبغى للداعين لنظام اقتصادى عالمى جديد أن يعملوا معاً خلال النشاط الدبلوماسى لتكوين نوع من الائتلاف غير المتجانس من الحشد الراديكالى ونظم الحكم الأتوقراطية الاستبدادية . وعلى المدى الطويل ربما كان عليهم أن يبنوا قاعدته شعبية أكثر صلابة لدعم برنامجهم بين شعوب العالم الثالث ككل ، وكذلك بين شعوب الدول الغنية . وعند احدى مراحل الطريق يصبح المثير النشيط للحشد الاجتماعى فى صراع مع العمل الدبلوماسى للحفاظ على دعم للبرنامج من جانب النظم الحاكمة فى الائتلاف التى تنظر الى عملية الحشد كتهديد للصفوة القائمة . وفيما يختص بميل التوازن نحو دعم شعبى أكثر وضوحاً لأهداف العالم الثالث فإن توقعات التسوية التاريخية أى إعادة التفاوض على نوع من الهيجمونى بما يترتب على هذا من كل العواقب التنظيمية للتسوية التاريخية تكون أكبر . أما اذا كان التوازن فى غير صالح حشد النظم الحاكمة الديكتاتورية فان احتمال الانتقاء من بين هذه النظم فى الهيجمونى القائم يكون أكبر .

وخلاصة القول أن بمدخل صنع القرار فى المنظمة العالمية يحلل كيف تتفاعل هذه العوامل المباشرة الهامة مع الهيجمونى السائد - وهو البيئة - ويسعى الى أن يفهم الى أى مدى تدعم هذه التفاعلات الوضع القائم ، أو تشجع التغير فى تركيب علاقات القوى الكائنة .



نشرنا في مجلد سابق نتائج استقصاء دولي قام به بول
دافنسون رينولدز بعنوان « أزمة القيمة في السلوك الرسمي لعلم
الاجتماع » . وقد وضع هنا الاستقصاء المبادئ الرئيسية التي
قد تدخل ضمن قواعد السلوك الأخلاقي . وقد تبع ذلك صدور
النسخة الكاملة من التوصيات الخاصة بوضع الباحثين العلميين
التي اتخذتها اليونسكو عام ١٩٧٤ .

ولقد كان الجدل الذي ثار حول العمل الذي قام به السير سيرل بيرت - الذي
تحدث بشأنه مراسلنا في لندن كما سيرد بعد ذلك - يوضح لأهمية المقاييس التي
تؤكد التكامل العلمي وتضد قضية ضرورة إيجاد فحوص قوية لسلوك البحث
وتقرير النتائج ودور وضع المساعدين أو المؤلفين المساعدين .

كان بيرت سيرل الذي توفي عام ١٩٧١ من أشهر رجال علم النفس البريطانيين
في الجيل الذي ينتمي إليه . ولقد ترك بحته الرائد الذي صدر منذ مايزيد على نصف
قرن وتناول الأطفال المتخلفين والنزعة الى الجنوح والمساوئ التربوية أثرا كبيرا ،

المطاب : ببيتر وييلموت

مراسل المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية فى لندن .

المترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة ادارة القسمية القومية للوناسكو .

وبالمثل كانت مساهمته فى علم المنهج فى مجال تطوير عامل التحليل وقياس حاصل الذكاء على سبيل المثال . ولقد وصف بيرت بأنه « أب لعلم النفس التربوى الانجليزى » . ولقد عضدت شهرته رسميا بمنحه وسام الفروسية ، فقد أصبح يلقب السير سيرل بيرت . غير أن مقالة حديثة نشرت فى جريدة « صنداي تايمز » أثارت جدلا مريرا انعكس فى المراسلات المطولة فى أعمدة جريدة « التايم » اللندنية حول تكامله العلمى . ولقد أثارت الفضيحة - لقد كان الأمر كذلك - بعض الموضوعات الرئيسية التى تتعلق بالعلوم الاجتماعية .

ولقد كان الموضوع الرئيسى للعمل الذى قام به بيرت ينصب على أن فروق الذكاء وغيرها من الفروق البشرية تحددها العوامل الوراثية . وقد جعل للعوامل الاجتماعية والبيئية دورا صغيرا عند التدخل بقصد التقليل من تلك الفروق . ولقد كان هذا الجدل المستمر حول تأثير الوراثة كعامل مقابل للبيئة أو « الطبيعة ضد التربية » جدلا له أهميته الواضحة لا داخل جماعة العلوم الاجتماعية فقط بل أيضا فى العالم بأسره حيث كانت صلته الوثيقة بالسياسة واضحة . ولقد استخدم بيرت قاعدتين رئيسيتين للبيانات لتعضيد وجهات نظره . كانت القاعدة الأولى ترتكز

على مقارنات ذكاء الآباء والأبناء بعد تقويمه ، وتتركز القاعدة الثانية على مقارنات مشابهة لذكاء التوائم •

وفى شتاء عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ أى بعد موت بيرت مباشرة بدأ علماء النفس فى برنستون بالولايات المتحدة وعلماء النفس فى المملكة المتحدة كل على حدة يكشفون النقاب لأول مرة عن بعض الملامح التى تثير القلق فى العمل الذى قام به بيرت • فقد قام العالم الأمريكى ليون ج• كامين - الذى كان مهتما بطريقة واضحة بالآثر السياسى الذى تحدثه الكتابات التى تتناول موضوع الوراثة والجنس والذكاء والتى كان يكتبها علماء النفس من أمثال آرثر جنسن - بدراسة البحوث التى تتصل بتلك الموضوعات •

ولقد تضمنت دراسة كامين دراسات مختلفة عن التوائم كان من بينها البحث الذى قام به بيرت • وقد اختتم كامين كلامه فى كتابه « العلم والسياسة فى حاصل الذكاء » الذى نشر عام ١٩٧٤ بأن « الأعداد التى خلفها السير سيرل بيرت لاتستحق ببساطة اهتمامنا العلمى السائد » • وفى الوقت نفسه أصبح جنسن نفسه قلقا نتيجة فحصه الدقيق للعمل الذى كتبه بيرت عن علاقات القرابة المتبادلة •

وفى الوقت الذى كان كامين عاكفا فيه على بحثه تقريبا بدأ اثنان من علماء النفس فى جامعة « هل » - هما البروفيسور آلان كلارك ، والدكتور آن كلارك - بأعداد الطبعة الثالثة من كتابهما « القصور العقلى » ، وجهة النظر المتغيرة • • فلقد كانت معظم فصول الكتاب فى حاجة الى مراجعة جذرية • فبالنسبة للفصل الذى تناول تداخل العوامل البيئية والوراثية بصفة خاصة شعر المؤلفان بأنهما فى حاجة لآلقاء نظرة فاحصة على الأعمال المرتبطة بالموضوع وتشمل النظر مرة أخرى فى الدراسات التى قام بها بيرت • وعند القيام بتلك المراجعة شعر المؤلفان بعدم الرضاء عن كل من عمل بيرت الخاص بالتوائم والخاص بالعلاقات المتبادلة بين الآباء والأطفال • وعندما قاما بكتابة أحد أقسام الفصل المتصل بالموضوع انضم اليهما زميل من جامعة « هل » هو مايكل ماكاسكى • وقد نشر كتابهم عام ١٩٧٤ •

ولقد كان الشك الذى أحاط بنوعية عمل بيرت من العوامل التى أدت بالدكتور آن كلارك ومايكل ماكاسكى للقيام بمراجعة فاحصة للدراسات الخاصة بالعلاقات المتبادلة بين حاصل الذكاء عند الآباء وحاصل الذكاء عند أطفالهم • ولقد نشر تقرير عن هذا العمل عام ١٩٧٦ • ولقد استبعد بحثهم الذى قام بمراجعة خمسين عاما من البحوث البحث الذى قام به بيرت • وعلى الرغم من أن استبعادهم هذا قد

صينغ يحذر أكاديمي معيز فان ماكاسى وكلاكرك أوضحا أنهما يعتقدان أن بحث بيرت لا قيمة له .

ولقد قام أحد الصحفيين فى مجال الشؤون الطبية - وهو الدكتور ليفر جيليل الذى كان يعد كتابا عن موضوع الطبيعة والتربية - بجمع تلك الحيلوط المختلفة . ولقد كانت المقالة التى نشرها جيليل فى جريدة « الصنداي تايمز » وأسسها على اكتشافاته . الخاصة وقراءته لأعمال كامين والأعمال البريطانية ومشاوراته مع اندكتور آلاك كلاكرك والدكتور أن كلاكرك سببا فى اطلاع أكبر عدد من الناس على ماكان يعتبر من قبل جدلا أكاديميا متحفظا . وكما تبدو الأمور الآن يقع نقد عمل بيرت تحت رؤوس أربعة موضوعات رئيسية .

يتعلق الموضوع الأول بأن نتائج بيرت كانت مثيرة للدهشة بحيث يمكن أن تكون تلك النتائج قد اخترعت فقط أو عولجت بطريقة غير سليمة . ولقد كان المثال على ذلك هو الرقم الذى ذكر فى البحث الذى نشر عام ١٩٤٣ ، وهو رقم ١٥٣٢ الذى كان يمثل متوسط حاصل الذكاء للأباء الذين يعملون فى « وظائف عليا » أو فى مراتب مهنية « ادارية » . ولقد اعتبر هذا الرقم الخاص بحاصل الذكاء بصفة عامة مرتفعا بطريقة مشكوك فيها وغير ممكنة ، ومن الصعب التوصل بأى حال الى الطريقة التى توصل بها بيرت لهذا الرقم ، حيث انه لم يكن يوجد فى ذلك الوقت اختبارات معيارية لقياس حاصل ذكاء البالغين . ولقد وصف بيرت طريقته « بالتقويم » ، وهو لفظ لا يوحى بالدقة العلمية . ولقد أبرزت حقيقة أن الرقم تم تصديله الى ١٣٩٧ فى البحث الذى نشر عام ١٩٧١ احتمال ادراكه أن الرقم يعتبر عاليا جدا ، ومدى السهولة التى أمكن بها تعديل « تقويماته » .

ومثال آخر على نتائج بيرت المثيرة للتساؤل هو ذلك الثبات الغريب الذى أوردته عندما تناول موضوع الارتباط الذى كان يجب من الناحية الاحصائية أن يظهر فيه بعض التنوع . وكما عبر جيليل عن ذلك : مقابل فرق عدة ملايين الى واحد ، فإن الرقم الخاص بالارتباط الاحصائى لحاصل ذكاء التوائم الذى ذكر منفصلا بقى على حاله بالنسبة لثلاث درجات عشرية (٧٧١+) من كل من للثلاثة البحوث التى كتبها فى أعوام ١٩٥٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٦ . ومع ذلك فإن عدد التوائم المستخدم تغير من ٢١ الى ما يزيد على ٣٠ ثم الى ٥٣ فى تلك الأبحاث . وفوق ذلك فإن الرقم الخاص بالارتباط بالنسبة لحاصل ذكاء التوائم (٤٤٤+) بقى على حاله بطريقة مثيرة للعجب بالنسبة لثلاث درجات عشرية ، على الرغم من التغير الذى حدث ثلاث مرات فى عدد التوائم .

ولقد وجد كامين - وهو أول شخص أشار الى تلك النتائج المثيرة للدهشة - عشرين مثالا من تلك الأمثلة التي تتعلق بالارتباط والتي تظل ثابتة على الرغم من التغيرات التي تحدث في عدد العينة ، ولقد علق كامين على ذلك بأن عشرين مثالا من تلك الأمثلة اعتمدت بطريقة غير ملائمة على الصدفة ، ولا يعني ذلك غير الخطأ فقط .

ولقد تناول النقد الثاني المرتبط بالموضوع أن بيرت في ضوء المعايير العادية للعلم الاجتماعي قد أعطى تفسيراً هزئياً لمصادر بياناته أو لطرق التحليل المستخدمة . ولقد لاحظ البروفيسور جاك تيزارد مؤخراً أن معظم أعمال بيرت « تنقل نقصاً مثيراً للقلق في المعلومات الخاصة بالبيانات » ، ولقد أورد خطاباً أرسله ماكاسكي والدكتور آلان كلارك والدكتور آن كلارك لجريدة « التايمز » كمثال خاص يوضح مراوغة بيرت .

« في البحث الذي اقتبس منه كثيراً ، والذي نشر بعنوان « الذكاء والقابلية للتحرك الاجتماعي » (١٩٦١) ، والذي يفتقر لأدنى قدر من المعلومات العلمية عن جميع البيانات التي تتعلق بأوجه الشبه بين الآباء والأطفال في الذكاء بالنسبة لعينة كبيرة جداً ، يحدد القارئ نفسه مدعوا لاستشارة مصادر أخرى . ولقد جاء البحث خلواً من المراجع . والواقع أن مقالة سابقة قدمت بيانات عن الآباء والأطفال وأوردت تفصيلات أقل مما قدمته المقالة اللاحقة » .

ولقد كان النقد الثالث منصبا على أن بيرت أساء في سنواته الأخيرة الى وضعه كرئيس تحرير للجريدة البريطانية في علم النفس الإحصائي . فقد قيل أنه كان ينتحل أعمال الآخرين ، كما أنه كان يغير المقالات التي تقدم للجريدة ، وأحيانا يعدل نهاياتها بحيث تتناسب مع أهوائه الخاصة .

يأتي اتهام بيرت الرابع بأنه في الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٥٩ ذهب الى أبعد من ذلك بأن كتب بأسماء اثنين من المؤلفين يحتمل أنهما لم يريا المقالات أو لم يكن لهما وجود على الإطلاق . ولقد كان تبريره لذلك كما قيل ذا شقين : الشق الأول أنه كان يعلم أنه قد يبدو من غير السليم أن يكون الكاتب الوحيد في الجريدة . والشق الثاني أنه كان يعلم أن مادته اذا فحصت بعناية بواسطة مؤلف مساعد فانها قد تتعرض للنقد الذي يحدث الآن . لذلك فقد كان محتاجا لأن يكتب الأبحاث بنفسه ، ولكنه شعر بأن تضمين أسماء الآخرين قد يضيف كما ذكر جيلي « عنصر التصديق للعمل » .

ولقد قام جيلي بمحاولة دقيقة لتعقب هؤلاء الباحثين ، فقد بحث في سجلات كلية الجامعة بلندن (حيث كان يقال أنهم يعملون) وسجلات الجامعة نفسها وسجلات أماكن أخرى حيث كان بيرت يعمل في مهنته حياته ، كذلك رجع جيلي لسجلات الجمعية البريطانية لعلم النفس ، واتصل بأشخاص كانوا يعرفون بيرت أو عملوا معه أثناء حياته ، ولقد تذكر أحد الزملاء السابقين المفقودين • غير أن كل هذا البحث وما تلاه من نشر لم ينجح في كشف النقاب عن هؤلاء الباحثين •

وهناك بعض العلماء البارزين الذين يدافعون عن بيرت ضد تلك الاتهامات • فهم يجادلون بأننا جميعا لسنا بمعصومين من الخطأ ، وأن الاتهامات الخاصة برياسته للتحريير مبالغ فيها ، وأن الفشل في الوصول إلى مساعدته من المؤلفين ليس دليلا على أنه لم يكن لهم وجود على الإطلاق • ولقد يبدو من الطبيعي صعوبة الوصول إلى حكم أخير بالنسبة لكل تلك النقاط وخاصة النقطتين الأخيرتين • ولكنه يجب أن يقال أن كل عاقل يراجع كل الألة لابد أن يصل إلى محصلة أن القضية ضد بيرت قضية قوية • فمهما كانت وجهة النظر الخاصة بسلوكه كرئيس للتحريير أو الخاصة بمعاونه فإن النقادين الأولين اللذين يقومان على الدليل الذي تتضمنه أعماله المنشورة يعتبران نقدين قائمين على أسس قوية •

ويجب أن يكون هناك من الآن بعض الشك في بيرت ، وأنه كان حقا مذنباً لا ارتكابه الأخطاء فقط ولكن لتشويهه المقصود أو لاختراعه البيانات (وربما اختراعه للأشخاص أيضا) بهدف تأكيد وجهة نظره •

ولكن ليس معنى ذلك أن جميع أعمال بيرت لا قيمة لها أو أنه يجب أن يحكم عليه بقسوة كإنسان • وعلى الرغم من أن هناك بعض الذين يجادلون بأن كثيرا من أعماله الأولى يحوطها الشك فإن النقد الذي يوجه لبيرت الآن يشير أساسا إلى سنواته الأخيرة ابتداء من عام ١٩٤٠ وما تلاه • ففي عام ١٩٤٨ كان بيرت في الخامسة والستين من عمره • فماذا ينتظر كما أشار أحد الصحفيين « لقد كان يعاني خلال الثلاثين سنة الأخيرة من حياته من مرض كان يعاني منه يوليوس قيصر ، وهو مرض يتسبب في إصابة الشخص بالصمم وطنين في الأذنين ونوبات من الدوار والقيء » • وبالمثل فانه يبدو أنه منذ بداية عام ١٩٤٠ أو منتصفه أصبح بيرت معزولا عن الآخرين بسبب مرضه وصممه بصفة خاصة • وفي الوقت نفسه أصبح بيرت أكثر وثوقا بصحة وجهات نظره التي اعتنقها لفترة طويلة •

وعلى الرغم من مشاعر العطف التي قد يحسها المرء تجاه رجل مريض كبير في السن وعلى الرغم من الرغبة الكبيرة التي قد يشعر بها المرء لحماية سمعة عالم قام بعمل أصيل وقيم فانه من الواضح أن حماية علم الاجتماع نفسه أكثر أهمية .

ومع تطبيق أدنى معايير علم الاجتماع فإن إهمال بيرت على أحسن الفروض وعدم أمانته على أسوأ الفروض بالنسبة لأعماله الأخيرة يجب أن تدان . كذلك فإن النشر على الرغم من أنه ليس شيئا غير سار يجب أن يقابل بالترحيب لأنه من الصواب أن جميع الأعمال التي تلبس ثياب علم الاجتماع يجب أن تفحص جيدا بطريقة مفتوحة وتهاجم بطريقة مفتوحة اذا وجد أنها خطأ .

ما هي الصلة بين هذا الموضوع وبين « جدل الطبيعة مقابل التربية » ؟ من الطبيعي أنه من الواضح أن أى اختراع لا تثبت عدم صحته لمجرد أن بعض الأدلة التي استخدمت لتأييده قد ثبت عدم صحتها . فمن ناحية يبقى الموضوع مفتوحا الآن كما كان مفتوحا من قبل . ومع ذلك فقد أدت الاكتشافات الخاصة بأعمال بيرت بطريقة حتمية الى اضعاف مركز أولئك الذين يعتنقون وجهة النظر المتطرفة التي تركز على الوراثة . وفى غيبة وجود دليل أفضل فإن أكثر الناس عقلا سوف يرفضون هذا التفسير الاستقطابى كم اسيرفضون التفسير « البيئى » المتطرف . وسوف يجادلون على أن الأمر « مستحيل من الناحية العملية فى كل الحالات بسبب تأثيرات العديد من العوامل الأخرى ، وسوف يجادلون على أنه من المستحيل من الناحية العملية وفى كل الحالات وذلك بسبب تأثيرات العديد من العوامل الأخرى - التوصل الى أن هناك نسبة مئوية معينة من الذكاء تفسر فى ضوء عوامل الوراثة كمقابل لعوامل البيئة ، وأنه بناء على الشواهد الحالية يجب أن تسود نظرة متوازنة .

وتعتبر قصة بيرت قصة هامة . لأنه يبدو فى مواجهة « الدليل » الذى ساقه أن وجهة النظر التى تقف فى منتصف الطريق كانت فى الماضى أكثر ضعفا إلى حد ما مما كان . يمكن أن تكون عليه بطريقة أخرى . وليس هناك من شك فى أن أجيالا من علماء النفس كانوا يتقادون بواسطة دراسات بيرت الى التوصل الى أن العوامل الوراثية هى فى الواقع ذات الأهمية السائدة . وقد يكون ذلك أحيانا ضد أحكامهم الشخصية . ولقد كانت آراء الآخرين تتأثر أيضا بالتبعية . ومن المؤكد أن السياسة كانت فى الغالب تتأثر بالمثل . وفى المملكة المتحدة كان يظن أن عمل بيرت كان له تأثير كبير على تقريرين رسميين عن التعليم وعلى التفكير الذى كان يقف وراء قانون التعليم لعام ١٩٤٤ .

وهكذا يبدو من المحتمل أن السياسة والإجراءات التعليمية البريطانية قد تأثرت بالعمل الذي كان يظن من قبل أن له سلطة علمية ثم ثبت الآن عدم صحته •

إن هذا التأثير القوي لعلم الاجتماع هو الذى يجعل الحاجة الى العمل الأمين تبدو أكثر أهمية • ويمكن المجادلة بأن موضوع بيرت لم يكن ليثير كل هذا الاهتمام إذا كان يتعلق كلية بما يجرى داخل عالم مهنى محدود هو عالم أقسام عالم النفس فى الجامعات والجرائد العلمية • وحتى داخل هذا العالم فإن قضية المعايير السليمة تجد مكانا بالطبع • غير أنه كما يعتقد معظم علماء الاجتماع إذا كان الهدف الأعظم هو أن تكون ذا قيمة للعالم الخارجى فإنه يصبح من الأهمية بمكان الاصرار على أن يسود التكامل وأن يكشف عن السقطات •



كان أمام المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة (أكتوبر - نوفمبر ١٩٧٤) برنامج يتناول بين ما يتناوله تطوير الاتصالات .

ولقد كان القسم الذي يعنينا من هذا البرنامج يتضمن هذه العبارة البالغة الأهمية : « يجب أن تبرز الاحتياجات وتعرف من خلال بحوث أفضل » . وقد كانت تلك دعوة استجابت لها كثير من الدول بالفعل بمساعدة أو بدون مساعدة اليونسكو . ولقد شعرت جمهورية ألمانيا الاتحادية بالحاجة لتوجيه بعض البحوث والاهتمام بموضوع اتصالات المستقبل . ففي فبراير ١٩٧٤ قام الوزير الاتحادي للخدمات البريدية والخدمات السلوكية واللاسلكية بالانشاء لجنة مستقلة لتطوير نظم الاتصالات السلوكية واللاسلكية أصبح تقريرها الذي يقع في تسع مجلدات في متناول اليد . ولقد كانت تعليمات اللجنة « وضع التوصيات الخاصة بتطوير حيوى من الناحية الاقتصادية ومرغوب من الناحية الاجتماعية لنظام الخدمات السلوكية واللاسلكية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أى باختصار النظر في نظم الاتصالات في المستقبل » .

ولقد أعطى أعضاء تلك اللجنة بالتعاون مع مختلف معاهد علم الاجتماع وبحوث الاتصالات التي اختارتها اللجنة اهتماما في تقريرهم بحالة الاتصالات كما هي وكما يجب أن تكون . وبذلك استطاعوا أن يتجنبوا بشعور طيب التشاؤم السائد الذي كانت تحسه بشدة الأغلبية العظمى من الذين يراقبون المستقبل في الوقت

الطَّاب : الفوشن تسليمان

مراسل للجنة الدولية للعلوم الاجتماعية في كولومبيا
بجمهورية لانايا الاتحادية .

المترجم : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة ادارة بالقضية القومية لليونسكو .

الحاضر . فهناك المبشرون بالقدر انشئوم الذين ينتهزون كل فرصة لتحذيرنا من
المصائب التي تنتظرنا ويتجاهلون ، سواء عمدا أو عن غير قصد ، أن يأخذوا في
اعتبارهم القدرة الطبيعية على التكيف مع الأوضاع المتغيرة ، كما أن انفلاق فكرهم
يمنعهم من الاستفادة من دروس التاريخ ، كما يمنهم ايمانهم المطلق بالاحصائيات
من التيقن من ان الانسان هو الذي أثر دائما في الأحداث وسوف يستمر في هذا
التأثير في المستقبل .

ومع ذلك فكما قلنا مضت اللجنة بعيدا عن تلك المراثيات دون أن تقع في الفخ
المقابل الذي تنصبه فلسفة التفاؤل ، فقد التزم رجال الاتصالات العقلاء بتعليماتهم
كخبراء في « تطوير نظم الاتصالات الفنية » - مع التأكيد على الكلمة الفنية - التي
تسمح لهم من وجهة النظر الرسمية بمعالجة الجوانب الاجتماعية أو قد نقول الانسانية
لنظم الاتصالات ، ونعني وجهة نظر المستفيد أو المستهلك كشيء له أهمية ثانوية
تقريبا . فاذا عرضنا الموضوع بصراحة فاننا قد نقول ان اللجنة أخذت الانسان
باعتباره موجودا لخدمة التكنولوجيا ، وليست التكنولوجيا موجودة لخدمة الانسان .

وعلى الرغم من اعتبار ذلك طريقة بدائية في عرض الموضوع وعلى الرغم من ان
اعضاء اللجنة لم يظهروا في تقريرهم بطريقة غير انسانية فانهم أعتلوا أن يأخذوا
في اعتبارهم ما يمكن أن يسميه المرء بالسلوك الاجتماعي « لمستهلك » الاتصالات ،

ودلك بتجنّبهم المجال الشامل لمختلف أنواع التجاوب البشرى للظروف السائدة وتأثير العوامل الخارجية . ولم تمر اللجنة التفاتا للجملّة التي اقتبسناها من البرنامج الذي قدم للمؤتمر العام لليونسكو .

وقد يعترض البعض على ان ذلك ليس صحيحاً بالكامل . فقد عرف التقرير « الطلب » في ضوء كل شكل من أشكال الاتصالات السلوكية واللاسلكية التي يتناولها سواء السليم منها واديت ، وبينها عيرت لىله « الحاجة » الى لىله « الصب » في العملية ، ومن المعلن ان تعنى الكلمتان مدلولاً واحداً بالنسبة للجنة . ومع ذلك فعلى الحقيقة أن للكنمتين معنيين مختلفين ، فعلى الرغم من ان كلمة « الطلب » تلفظ من الهاء المصطلحات التجارية مشتقة من المجال الاقتصادى مان « الاحتياجات » تطابق منتجات المجال الاجتماعى ، او بمعنى آخر تنتمى الى امابية الوصول الى الموارد العنية القديمة أو الاكثر حداثة ، وهذا التمييز الجوهرى بين اللفظين يعتمد على السلوك الاجتماعى الذى لا تستطيع اللجنة الطعن فى صحته بقولها وهى بصدد أحد اكتشافاتها : « ان الحاجة لبرامج المحلية للراديو والتلفزيون لا تبدو ماسة جدا » ، ثم تقول فى مكان آخر : « ليس هناك فى الوقت الحاضر طلب عاجل لتنوع شامل فى برامج التلفزيون » .

كذلك فانه لا يمكن توضيح مثل ذلك اللبس البالغ الأهمية المفهومين - يكون التفريق بينهما لا يعنى المجادلة فى أمور تافهة - بمجرد ذكر حقيقة ان اللجنة ترى بوضوح انه ليس ثمة خطأ ما فى ادماج الآثار الاقتصادية والاجتماعية معا ومناقشتها بطريقة لا تمييز فيها . وبالنسبة لرجل علم الاجتماع فان ذلك يمكن أن يفهم أيضا كطريقة لتجنب المرء مشقة التحليل السليم للفظى « طلب » و « حاجات » ، فاما أن يترك الأمر كله غامضا ومبهما واما أن ينظر اليه من وجهة نظر اقتصادية محضة . وباختصار فان الدلالات الاجتماعية للأنواع المختلفة من نظم الاتصالات من حيث اتصالها بأنماط سلوك المستهلك الفرد لا تلقى أى اهتمام . وعندما يصف التقرير الوضع الحالى يشعر المرء عندئذ فقط بالتلميح الى ان ثمة اهتماما قد أعطى للاستخدام القوى الذى تم بالنسبة للنظم ، وان أكثر تحاليل الاستخدام سطحية - وهو شرط جوهرى مسبق لآى تحليل للاحتياجات أو المطالب - قد تم اجراؤه .

عند تحدث عن « تحاليل الاستخدام » بهذا المفهوم يكون فى ذهننا نوع من المسح - يطلق عليه أحيانا المسح المصاحب - يمكنه أن يعمل فى اتجاهين . فمن ناحية يمكن تحليل تأثير نظم الاتصالات على السلوك الاجتماعى حسب خطوط سلوكية صرفة . وهذا يعنى ان ما تم تحليله ليس هو ما اذ كان الناس يستخدمون نظم الاتصالات التي لا تتوفر لهم الى أى مدى ، ولكن كيف يستخدم الناس وسائل الاتصال المتيسرة لهم . وبعبارة أخرى ليست الأرقام المرئية والمسموعة التي تحسب يوميا فى كل دولة هي التي تعطى دليلا على الاحتياجات ، ولكنها الحالة التي تتخذ تجاه وسيلة الاتصال موضوع الحديث عندما يدار مفتاح تشغيل الجهاز . فعندما تعلن اصوات يائسة ان الأطفال يقضون فى المتوسط ساعتين أو ثلاثا يوميا أمام جهاز التلفزيون فان ذلك لا يعنى - كما قد يميل المرء للاعتقاد - انهم يقضون ساعتين

أو ثلاث ساعات متتبعين في أماكنهم وعيونهم شاحصة إلى الشاشة ، فالأطفال مثلهم مثل البالغين ومثلنا نحن أنفسنا قادرون على أن يظهرنا ، كما حدث في مسح أجرى منذ عدة سنوات مضت ، أنهم يقومون بالعديد من الأعمال والتلفزيون مفتوح ، أعمال تبدأ من الأكل إلى المشي إلى القراءة إلى الكتابة إلى مفادرة الحجرة إلى عمل مكالمات هاتفية إلى الكي إلى الطبخ أو القيام ببعض الأعمال . ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول أنه على الرغم من تشغيل التلفزيون لفترات طويلة فإن مضمون البرامج المعروضة الذي يفترض للأصالة يعني أنه لا أحد في الواقع يشاهدها ، أو على أحسن تقدير أن الذي يشاهدها يفعل ذلك بطريقة متقطعة . وقد وصلت الأمور إلى نقطة الانسحاب التي وجدت لها متفحفا من الأنماط السلوكية .

غير أن تحليل الاستخدام كضرورة مصاحبة لاستقصاء الأنماط السلوكية في الحاضر والمستقبل يقود أيضا إلى اتجاه آخر ، اتجاه له دلالات أكثر شمولية كان يمكن أن يكون أخذه في الاعتبار من جانب تلك اللجنة وغيرها من اللجان الأخرى مصدرا لإعطاء للمسة الإنسانية المطلوبة لنتائج الفنية ، كما يجعل من الممكن التنبؤ على الأقل بكيفية تطور السلوك الاجتماعي ، ونحن نفكر هنا في بحوث أنظمة السلوك لأعضاء من مجتمعنا . ونحن نستخدم لفظ « نظام » لأننا لا نريد أن نورط أنفسنا مع ما تقوم به مؤسسات لا حصر لها من حيث إحصاء عدد المرات التي ظهرت فيها مشاهد العنف على شاشة التلفزيون ثم يهللون الصفة غير العادية لمثل تلك النتائج ويذهبون إلى التوصل إلى نتائج نهائية تتعلق بالسلوك الإجرامي للشباب بصفة عامة أو يتوهمون أنهم قد أظهروا أن التلفزيون مسئول عن هذا السلوك الإجرامي وعن غيره من الشرور .

أن المطلوب على العكس من ذلك هو تقرير ما إذا كان من الممكن وإلى أي مدى كشف التغيرات في نظام السلوك الاجتماعي كله ، مما قد يؤدي إلى تقديم طرق جديدة للاتصالات ، أو ، لكي نكون أكثر دقة ، طرق ذات مفهوم مختلف محسنة وبسيطة ويسهل الوصول إليها ، أو مما يجعل تقديم تلك الطرق ضرورة عاجلة .

ولكي نتفهم تلك المشكلة من الضروري أن ندرس نتائج البحوث الاجتماعية النفسية التي يمكن بالطبع تلخيصها في تلك المقالة . دعنا نستخدم كأساس لمناقشتنا بعض الأرقام التي قامت بجمعها هيئات معروفة ويمكن اعتبارها مصادر موثوقة بها تماما . أن المادة المرغوبة في مجتمع اليوم في جمهورية ألمانيا الاتحادية يجب تحقيقها على نطاق واسع إذا أخذنا في اعتبارنا أن ٩٣ منزلا على الأقل من بين كل مئة منزل تمتلك جهازا لتلفزيون ومكنسة كهربائية ، و يمتلك ٩٢ منزلا ثلاجات ، و يمتلك ٨٤ منزلا غسالات كهربائية ، و يمتلك ٩٧ منزلا أفراناً كهربائية ، وأن السائحين من جمهورية ألمانيا الاتحادية ينفقون أموالهم ببذخ على قضاء العطلات بالخارج أكثر من غيرهم من السياح من الجنسيات الأخرى . ومع ذلك فقد تبين من بحث تناول عينة من المجتمع قامت به لجنة المجموعة الأوروبية الاقتصادية أن السكان ليسوا راضين بصفة خاصة عن الحياة ، مقابل متوسط يبلغ ٤٠٪ من السكان ككل يقولون أنهم راضون عن

الحياة ، وكذلك فأن جمهورية ألمانيا الاتحادية تعتبر أقل من المتوسط بالنسبة للدول الأخرى . وتبين البحوث الأكثر تفصيلا التي أجريت بانتظام منذ عام ١٩٦٤ أن الاهتمام بالعمل مثلا يُعتبر اهتماما معتدلاً ، وأن المشاركة الاجتماعية في أنشطة مؤسسات مثل الكنيسة والنوادي والأحزاب السياسية والنقابات العمالية تعتبر مشاركة رابكة أو هي في تناقص مستمر . فجمهورية ألمانيا الاتحادية بها أعلى معدلات للانتحار ، والانتحار الناتج عن الافراط في تناول الخمر في تزايد مستمر ، وامرأة من بين اثنتين ورجلا من بين ستة رجال ، أو قل ثمانية مواطنين من بين كل عشرة يخشسون من وجودهم في الشوارع ليلا بمفردهم وواحد من كل خمسة لا يشعرون بالأمان في منزله ، وخمس مخالعات تعرض للابهاام أو انقاصا برتكب كل دقيقة ، دون اعتبار العدد الكبير من الحالات التي لا تسجل مطلقا ، ومن الممكن أن تستمر القائمة .

ونحن لا نقصد باقتباس تلك الأرقام خلق حالة من التشاؤم والياس أو أن نقود الى العقلية التي تملق الأخطاء على شعاعات الآخرين فتجعل التقدم التكنولوجي والتلفزيون بصفة خاصة مسئولين عن جميع الشرور التي يعاني منها مجتمعنا ، ولكننا نقصد لفت النظر الى اتجاه أصبح سائدا في نظام السلوك الاجتماعي هو الاتجاه نحو الفردية . فمن الواضح أن الناس في مجتمعنا في طريقهم الى خلق عالم داخلي خاص بأنفسهم قد يصل في الغالب الى حالة « هجرة داخلية » ، ومع التشجيع النشيط والتعزيد والاستحسان من جانب الثقافة الحديثة فان هذه الهجرة الداخلية تظهر نفسها على سبيل المثال في الأنماط السلوكية التالية :

- ١ - الموضوعية في العلاقات الانسانية بسبب الانتقال من الجماعة الى المجتمع .
- ٢ - الموضوعية غير العاطفية كنموذج علمي .
- ٣ - اللامبالاة والعزلة في المدن الكبرى .
- ٤ - تفكك السلوك اليومي بسبب الانتماء الى تشكيلة من المجموعات المتنوعة تضطر الناس أحيانا لأن تلعب أدوارا متناقضة مع ما يتبع ذلك من فقدان الاحساس بالانتماء والتكامل .

٥ - الواقعية الزائفة كتبرير أو اقناع للبناء الخيالي .

- ٦ - تناقص الشعور بالاندماج في حياة المجتمع بسبب القوى التي لا تقاوم مثل التبعية والتعيز والتلاعب .

وحتى على أساس تلك الأمثلة القليلة من الانسحاب الى حالة من التحفظ تجاه المجتمع الذي ينظر اليه باعتباره مجتمعا للصراع فانه من الممكن المجادلة بأنه اذا نظر الى وسائل الاعلام على أساس أنها تتحمل المسئولية كنوع من الحكومة الموازية فانها سوف تحلهم على القيام بعمل مقابل لاتجاه يعتبر غير مرغوب فيه . ومع ذلك فتلك مجادلة لا يمكننا الاشتراك فيها . لأنه اذا حولنا اهتمامنا . من نظام للسلوك الاجتماعي الى الاتجاه العام الذي يسير فيه مجتمعنا فمن الواضح أن المجتمع الاستهلاكي الموضوع

سيتميز اتجاهه نحو تقديم الخدمات ، بمعنى أنه سيتحول من كونه سوقا توجهها السلعة ليصبح سوقا يوجهها المستفيد ، ومثال ذلك أن نوع السوق الذي يبدو في تقرير اللجنة يصور في ضوء « الاحتياجات » بطريقة مبسطة دون تقديم أى مناقشات تعضيدية أو إعطاء الموضوع الاهتمام الكافي على الإطلاق . غير أن هذا يؤدي الى خلط الموضوع والنتائج فقط ، أما بسبب القشل في تفهم الانتقال من نوع من المجتمع الى نوع آخر يوضح ويتفهم كل تلك التغيرات الفردية في الأنماط السلوكية ، أو في أفكار الموارد الغنية الجديدة على المستفيد اما بسبب النزعة الى الشك أو لأسباب ثقافية . ويبدو الأمر جد مختلف عندما نأخذ هذا الانتقال بين المجتمعات في الاعتبار عند دراسة الوضع الثقافي بهدف تتبع الأشكال التي مر بها في مختلف الأنماط السلوكية التي يكون من المتوقع ظهوره فيها .

اذن ما هي الطرق التي يمر فيها هذا الانتقال الى مجتمع توجهه الخدمات عن نفسه ؟ هل هذه الطرق تكون أساسا فنية بطبيعتها بحيث تشمل على سبيل المثال موضوعا بسيطا مثل تزويد التليفون التقليدي بذاكرة الكترونية ، بمعنى أن الانسان لا يحتاج الى ادارة القرص أو ضغط الأزرار حتى يدمى اصبعه حيث أن أرقام التليفون أصبحت أطول وأطول ، أو هل يكون الاتجاه نحو الفردية التي أوضحنا أنها تعبر عن نفسها مباشرة في الأنماط الجديدة للسلوك الاجتماعي ؟ اننا نميل الى الاعتقاد بأن الوضع الأخير هو الذي سيكون ، لأننا اذا وضعنا الحظين معا وعرفنا الاتجاه نحو الفردية والاهتمام بالخدمات تعريفا صحيحا كوجهين لعملة واحدة فاننا سنكون مضطرين للاعتراف بوجود « حركة » نحو الفردية (وقد استخدمت كلمة « حركة » عن عمد لأن تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها فهم الثائرين والعصاة المتعددين الأشكال لما يسمى بالثقافة المضادة) التي لا يمكن أن تتجنبها أى مناقشة تتناول نظم الاتصالات . فالفرد يعيش في الوقت الحاضر محاطا بوسائل الاتصال مثل الصحافة والسينما والراديو والتلفزيون التي تعتبر موجهة من حيث الهيكل والوظيفة لا نحو الفرد فقط ، ولكن كما تبين مسمياتها موجهة نحو الجماهير التي تعنى في ضوء اهتمامنا أنها شكلا ومضمونا موجهة نحو الأنماط السلوكية الكلية أو الأنماط السلوكية مهما كان نوعها .

ويحدث ذلك في جمهورية ألمانيا الاتحادية بالنسبة للتلفزيون مثلا في خليط البرامج اليومي المكرر من حيث المضمون حيث تتشابك السياسة مع فقرات الأخبار مع التسلية والرياضة والسرحة والموسيقى والباليه والنقد الاجتماعي . ويعنى ذلك أنه على الرغم من النوايا الطيبة من جانب المؤسسات العامة المعنية فإن الفرد يشعر بنفسه وكأنه مرتبط ومعتمد على المجموع كما كان من قبل ، وأنه نتيجة لذلك يساق داخل اطار الاتجاه نحو الفردية الذي سبق شرحه ، ليتقوقع بطريقة أكثر عنادا داخل قوقعته لا تحركه صيحات المطاردة التي يطلقها أولئك الذين يريدون لأسباب تتعلق بهم اثبات صدق وصحة الوسيلة الاعلامية ، أو تحويل الانتباه الى مشكلات تقسيم البرنامج والتعيينات والتمويل ومراقبة الاحتكار والتأميم والانتقال الى القطاع الخاص أو مسئوليتهم تجاه التعليم ، أى كل المشكلات التي يقصد باظهارها تحويل الانتباه عن فشلهم فى

تكثيف أنفسهم مع التغير 'اجتماعي' ، محاولاتهم اليائسة للمحافظة على وضعهم الاجتماعي . تلك المشكلات بعيدة كل البعد عن تطلعات الفرد واحتياجاته ويمكن أن يكون من الأكثر مناسبة توجيه مناقشة - مثل تلك التي توجه لمناقشة الفردية - لموضوع نظم الاتصالات التي تصل إلى الفرد والبرج العاجي الذي يحبس نفسه فيه . ذلك لأن الفرد أصبح من ناحية صحية لعملية الاشباع التي تمارسها وسائل الاعلام نفسها ، ومن ناحية أخرى فإن الفرد في غيبة أي تغير يحدث في المجتمع يزداد ميله للجوء إلى عالمه الداخلي . وأخيرا قد يكون السبب أن الفرد في طريقه إلى نبذ دور المستهلك الذي كان يشتهيه في سبيل اتجاه توجيه الخدمات وينال مزيدا من الاهتمام .

تلك المؤشرات الاجتماعية - لأنها كذلك - توضح أننا على عتبة تطوير سوف يقودنا في النهاية من الاتصالات الجماهيرية إلى الاتصالات الفردية من ذلك النوع المعروف « بالاتصال حسب الطلب » . وتلك العملية من التكيف مع الأنماط السلوكية التي يقررها النظام لا تعني أن أيام الاتصالات الجماهيرية وقد ولت ، ولكنها تعني ببساطة - أنه في المرحلة - الحالية من مراحل التطور لا يمكن نبذ الرغبة في إيجاد الاتصالات حسب الطلب التي تشكل جزءا من النمط الاجتماعي العام على أساس الاستقصاءات (مثل الاستقصاء الذي أجرته لجنة بون) التي لا تتعلق بغير الامكانيات الفنية والتجارية للتلفزيون والتلفرافي والتلفزيون الذي يدار بوضع قطعة من العملة ، والاتصالات الاسترجاعية أو المسجلة على شرائط .

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا الرغبة في عرض النتائج التي توصلت إليها اللجنة بخصوص الاتصالات ونظم الاتصالات في المستقبل للمناقشة ، أو للتقليل من أهميتها فإننا نشعر بأن تلك اللجنة قد فاتها كما فات لجائنا أخرى مشابهة أن هناك عالما اجتماعيا من الأفراد يدخل في كل عملية من عمليات الاتصال ، وأن تلك تعتبر حقيقة تماثل حقيقة البيئة المادية التي تتم فيها عملية الاتصال . ان سلوك الانسان الاجتماعي ليس مقياس كل شيء ، ولكن هذا السلوك يعتبر بلا شك أحد المفاهيم الهامة التي توجد تحت تصرفنا .

تَبَيُّنٌ

- | المقال واسم الكاتب | العنوان الأجنبي والكاتب | العدد وتاريخه |
|---|---|--------------------------------|
| - تفسير الحركات الدينية | Explaining religious movements
by
James A. Beckford | مجلد : ٢٩
العدد الثاني ١٩٧٧ |
| - الدين في تركيا الحديثة | Religion in Modern Turkey
by
Serif Mardin | مجلد : ٢٩
العدد الثاني ١٩٧٧ |
| - اتخاذ القرار | Decision-making
by
Robert W. Cox
and
Harold K. Jacobson | مجلد : ٢٩
العدد الأول ١٩٧٧ |
| - التكامل في علم الاجتماع —
وليد القصبية | Integrity in social science —
the upshot of a scandal
by
Peter Willmot | مجلد : ٢٩
العدد الثاني ١٩٧٧ |
| - نظم الاتصالات
وانماط السلوك المستقبلية | Communication systems
and future behaviour
patterns
by
Alphons Silbermann | مجلد : ٢٩
العدد الثاني ١٩٧٧ |

مطابع: الهيئة العامة للكتاب

رقم الايداع: يدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأدق كواب
متخصصة وأصاغة وأرساا .
ويقدم بافكارها ونقلا إلى العربا نفاة مافوعة
من الاصاغة العربا ، ناصح إفاة إلى الكفا العربا
ناهم في إزاء الفكر العربا ، ونفاة من ملافة
الفاة في فضاا العصر .

تمدد شهرنا

مجلّة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلّة الدولية للعلوم الاجتماعية

مستقبل التربية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلّة اليونسكو للمكتبات

مجلّة (ديوجين)

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

العالم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها صفاة اليونسكو بلغاا
الدفاة ، وتصدر لباا العربا بالانفاة مع الشفا القومفا
للونسكو ، وبمادفاة الشفا القومفا العربا . مدارة
الشفاة والإعلام بممورفاة مصر العربا .

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعي



أصحاب الرسائل الدينية
وصانعو المعجزات



المجلة الدولية

للعالوم الاجتماعيه

١٠ ابريل ١٩٧٨

٢ جمادى الاولى ١٣٩٨

١٠ نيسان ١٩٧٨

تصدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

(شارع طلعت حرب ٢٠٠٠)

ميدان التحرير - القاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبية

د. السيد محمود الشنيطي

عشمان شوييه

أبو العيدين فهمي محمد

محمود فتواد عمران

إبدشان الفن : عبد السلام الشريف

معيد المسيرى

محتويات العدد

● مشكلات تعريف الدين

بقلم : سيد حسين الأتاسي

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

● اصحاب الرسالات الدينية وصانعو المعجزات

و « الثنائية الكاثوليكية » في البرازيل

بقلم : مازيا اسورا بيريرا دي كويروز

ترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

● البوذية والمجتمع في سريلانكا الحديثة

بقلم : ب. ١٠٠ سارام

ترجمة : الدكتور عبد الحميد فوزي

● التوة والصراع

بقلم : سيلفيو بروكان

ترجمة : جمال السيد

● الجذور البنائية لمشكلة العمالة

بقلم : تاماس زينيتيس

ترجمة : رزق ميخائيل رزق

مشكلات .. تعريف الدين

السمات المميزة للدين :

منذ القرن الثامن عشر عندما جرت أول بداية بدائية فى دراسة الدين بطريقة علمية ، واجهت العلماء مشكلة التعريف التى أصبحت أكثر تعقيدا بقياس نزعة الانسانية فاسفية فى أوروبا الغربية كانت تنكر فكرة وجود اللاتيمى . وكسبت النزعة الانسانية العلمانية عددا كبيرا من الانصار فى الغرب ومن ثم انتشرت فى صفوف العلماء . والحجة التى أدلى بها هنا هى ان هذا الادراج لفكرة اللادين تحت مفهوم الدين ، هى ان نتراجع عن وجهات نظر المبدأ العلمى والتصنيف السليم المظاهر .

وثمة حاجة أساسية للبحث العلمى بالمعنى الحقيقى هى اختيار المادة حسب درجة أهميتها لا بالنسبة الى الحاجات البشرية فحسب ولكن أيضا بالنسبة الى توضيح ، أن لم يكن حل ، المشكلات الفلسفية والدينية التى شغلت اهتمام البشر منذ العصور الموقلة فى القدم . ليس امام البشر حسب طبيعة التناح لهم ، سوى سبيلين للاختيار بينهما فى توجيه وتنظيم الحياة : تنظيم للحياة لا يتجاوز النطاق العلماني ، أو تنظيم يشير الى الأهداف غير العلمانية ، يضم ما يطلق عليه اصطلاح الروحي وما فوق الطبيعة . .

وبينما النظرة العلمانية لا تستبعد الاهتمام بالمسائل التى تتجاوز جانب النفع للبحث ، فالتوجيه غير العلماني لا يخلو أيضا من الاهتمام بالجوانب الدنيوية والعلمانية للحياة ، ليس هناك بديل ثالث ، برغم وجود درجات من

الكاتب : سيد حسين الأسدي

استاذ دراسات الملاير بجامعة سنغافورة ، ومراسل هذه
الدورية . نشر كتباً ومقالات عن مسائل التنمية والفساد
والتصوير . منها أسطورة أين البلد الكسول (١٩٧٦) ،
والمثقفون في المجتمعات النامية (١٩٧٦) ، ومقالات عن
التنمية والعقل الأسير في هذه المجلة .

المترجم : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقاً
عين عضواً مفرغاً بالمجلس العالم لتنمية الإنتاج القومي ،
ورئيساً لمجلس إدارة البنك الصناعي وعضواً منتدباً لإدارته .
من مؤلفاته : مشكلة القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية ،
حرب البترول في العالم ، اقتصاديات العالم العربي من المحيط
إلى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم عشرات
الكتب منها رأس المال لكارل ماركس ، وعشرة اقتصاديين
عظام لجوزيف سوبير .

الاقترب إلى أي منهما ، فلا يمكن أن يكون المرء متديناً وعلماً في نفس الوقت
الواحد .

لقد اختارت الأغلبية الساحقة من البشر اتجاهها يتجاوز في أساسه الجانب
العلماني ، يقال له الأسلوب الديني للحياة وهو اتجاه يتجلى في المجتمعات
وانظمتها وفي مظاهر الفردية ، كان تأثير الدين على المجتمع البشري من العمق وسعة
الانتشار بحيث يكاد أن يكون هناك إجماع بين العلماء في العلوم الاجتماعية التي
تتعلق به (مثل علم النفس ، الاجتماع ، وعلم أصل الإنسان والتاريخ) على أن
للدين وبصورة مستقلة تماماً عن حقيقته ، قيمة وظيفية كبيرة ، فمعظم العلماء
الاجتماعيين المعاصرين يدركون الحاجة الاجتماعية إلى الدين ، وإن لم يكونوا جميعاً
يؤمنون بدين .

من بين ما يدعى المقولات العالمية للثقافة ، يجري ذكر الدين كواحدة منها .
فهناك الإدراك بوجه عام بأنه لا وجود لمجتمع بغير دين ورغم وجود أفراد فيه يعلنون
أنهم لا يؤمنون بدين .

ويقول برجسون « اننا نجد في الماضي ، ويمكن أن نجد اليوم مجتمعات
بشرية لا تملك علماً أو فناً أو فلسفة ، ولكن لم يكن هناك أبداً مجتمع بغير دين .

والى جانب الكثيرين من العلماء الاجتماعيين الآخرين ، أدرج مالفينوسكي السحر
والعلم باعتبارهما من المقولات الموجودة في كافة المجتمعات .

لا وجود لشعوب غير دين وسحر ، مهما كانت بدائية • ويجب ان يضاف على
الفور انه لا وجود لاجناس همجية يعوزها الاتجاه العلمى او العلم ، وان كان هذا
النقص كثيرا ما نسب اليها •

نفى كل مجتمع بدائى ، درسه مراقبون يوثق بهم واكفاء ، وجد مجالان يتميز
كل منهما عن الآخر بشكل واضح ، هما المقدس والدنس ، وبعبارة اخرى مجال
السحر والدين ومجال العلم •

لكن للسير جيمس فريزر رأى مختلف فهو لم يؤمن بأنه لا يوجد مجتمع غير
دين ، ولكنه أوحى بأن الدين ينشأ فى أعقاب السحر ويتمشى مع زيادة الذكاء فى
الانسان • هذا المنهج التطورى تعرض لنقد شديد من جهات شتى ••

فيخلاف الملاحظة غير الدقيقة ، كان اختيار فريزر للبيانات موجهة بطريقة تتفق
مع اطار سبق تصوره وذلك فى محاولة لتطبيق نظرية التطور الارتقاى على أصل
وتطور الدين ، كما ان هذا الاختيار مبنى أيضا على التخمين •

من الضروري دائما لصالح التفكير السليم والأسلوب العلمى توضيح المصطلحات
والمفاهيم • هناك أربعة عناصر جوهرية بالنسبة الى بحث أى نظام اجتماعى أو ظاهرة
اجتماعية : (أ) التعريف أو الوصف ، (ب) الوظيفة ، (ج) العلاقة المتداخلة بالعوامل
داخل اطار دينامى ، (د) الأسلوب المنهجى السليم •

وبالنسبة الى الأغراض التى نقوخواها سوف نقصر على الدين باعتباره من
الظواهر التى يمكن ملاحظتها وعلى وظيفته فى المجتمع ، ولن نبحت موضوع علاقه
الدين بالعوامل الأخرى فى داخل اطار دينامى ، كما انه ليس من الحكمة فى هذه
الحالة أن نصف ظاهرة يمثل هذا التعقيد وتعدد الأشكال ، كظاهرة علاقة دينامية
مجردة من مجالاتها المادية الملموسة •

لقد تقبل عدد معين من العلماء فى الوقت الحاضر عدم جدوى الوصول الى
تعريف كامل للدين ، ذلك ان طبيعته هى من التعقيد والتنوع بحيث ان ما يمكن
أن نأمله على أحسن الفروض هو التعرف على سماته أو المعالم المشتركة فيه • ولقد
تفاوتت التأكيد الذى وضع على مغزى وأهمية هذه السمات • وهكذا أكد دركهايم
الانقسام بين المقدس والدنس ، كما وضع غيره التأكيد على الخوف من والاعتماد على
كائن أو قوى خارج نطاق الطبيعة • وبرغم أن هذا التأكيد ليس بالصحيح دائما ،
الا أن من الصحيح من حيث المبدأ أن نؤكد على سمات معينة شريطة ربطها بدين
معين فى اطار المكان والزمان والموقف الاجتماعى التاريخى •

المعتقد ان الدين باعتباره أحد أبعاد الحياة البشرية ، كان موجودا من أقدم
العصور • فقد سرى الإيحاء بأن أسلاف الانسان الحديث البعيدين كان لديهم نوع
من الدين اذ هناك أدلة على أن موتاهم كانوا يدفنون بوضع معين وبآلات موضوعة
على جنوبهم ، مما يدل على اعتقاد فى حياة بعد الموت • وبسبب التاريخ الطويل
للدين ، ولأن جدوره متأصلة فى حاجات بشرية معينة يصعب تحديثها ، لهذا تجلى
فى متغيرات لا حصر لها • وبينما من المستحيل أن تصف جميع العناصر أو المؤشرات
المشتركة للظواهر التى تختفى تحت رداء الدين ، وبينما ما تم اكتشافه حتى الآن
من المعرفة بأمثال هذه العناصر لا يفسر هو نفسه الدين ، إلا أنه يكفى كى يجعل

فى مقدورنا أن نميز الدين بوضوح عن الأنواع الأخرى من سيكولوجيا الإنسان وسلوكه .

لقد وقع جيمس هـ . لوبا على ثمانية وأربعين تعريفا على الأقل للدين . فأخذ عن جويلت ديفيلا تعريمه للعناصر التالية التى تميز الأساليب الدينية للحياة (أ) الاعتقاد فى وجود كائنات تتجاوز طاقة البشر تتدخل بطريقة خفية فى مصائر الإنسان والطبيعة ، (ب) محاولات للاقترب من هذه الكائنات أو التخلص منها ، (ج) التنبؤ بالفرض من تدخلها وأشكالها أو كيفية التخلص منها ، (د) تعديل فعلها بطريق التوفيق أو الارغام ، (هـ) الالتجاء الى وساطة أفراد معينين يظن ان لديهم مؤهلات خاصة للندجاح فى أمثال هذه المحاولات ، و (و) ووضع أعراف وعادات معينة تحت رعاية وموافقة القوى التى تتجاوز طاقة الإنسان . وبينما يعطى هذا الوصف الصفات المعروفة للحياة الدينية بصورة جماعية ، الا انه لا ينطبق بانئلى على كل دين - كذلك لا وجود فى جميع الأديان (الإسلام مثلا) للاعتقاد فى الزهانة وناعلية الوساطة ، ولا الاعتقاد فى سمة عالمية مفروضة على قوى ما فوق الطبيعة . ففي الإسلام يعتبر مجرد التفكير فى هذا زندقة بالغة ، بينما أحيانا بذلت عند العرب قبل الإسلام محاولات لأرغام الأوثان على الاستجابة للطلبات .

من هذه العناصر المميزه للدين يمكن استخلاص كثير غيرها وسوف نذكرها بأكبر قدر ممكن من الاستسهاب بالاعتماد على مختلف مكونات الحياة والدينية والسيكولوجية والاجتماعية والفلسفية . لكن يجب أن يكون مفهوما أن الحصر الذى نجريه ليس نهائيا ويمكن مد نطاقه . وبالمثل ينبغى ألا نعتبر التقسيم بين المكونات السيكولوجية والاجتماعية والفلسفية تقسيما جامدا . فالواقع ان مختلف جوانب الحياة الدينية وعناصرها يتخطى بعضها بعضا و تندمج فيما بينها كما هو الشأن فى الجوانب الأخرى من الحياة . الأرملة التى تدرف الدمع وهى تشهد انزال جنة زوجها فى القبر لا تعبر فقط عن حالات سيكولوجية باطنية معينة مما يتجلى فى سلوكها وحركاتها الجسديه وملبسها .. الخ . وهكذا كثيرا جدا ما تكون التجارب الدينية مصحوبة بطقوس علمانية .

ولقد أورد علماء مختلفون ممن درسوا الدين السمات التالية وبدون أى ترتيب معين للأولويات : (أ) الاعتقاد فى كائن (أو كائنات) خارج نطاق الطبيعة ، الى جانب نظام خفى يتفق مع هذا ويتمارض مع النظام الطبيعى ، (ب) الاعتقاد بأن الإنسان مقدر له أن يقيم علاقة شخصية مع ذلك الكائن أو تلك الكائنات (ج) طقوس ومعتقدات معينة يظن ان الحقيقة اللاطبيعية تقرأها أو تأثر بها ، بما فى ذلك الاعتقاد فى حياة مستقبلية ، وفى الصلاة ، وفى معايير ومواثيق للسلوك ، الخ ، (د) تقسيم الحياة الى مقدسة وعلمانية بما يصحبها من أنشطة مترتبة على هذا التقسيم ، مثل نظام الأشياء أو الأماكن المقدسة أو بيوت العبادة وما يصحب هذا من طقوس ، (هـ) الاعتقاد بأن ما فوق الطبيعة يبلغ مشيئته وأوامره عن طريق رسل من البشر يختارهم ، (و) محاولة تنظيم الحياة التى لا تعتبر سوى مرحلة فى هذا العالم بحيث تتمشى مع ما يعتقد انه الحفبة طبقا لأهداف قوى ما فوق الطبيعة ، (ز) الاعتقاد بأن الحقيقة الموحى بها تحل محل الأنواع الأخرى الناتجة من الجهود البشرية . وذلك بقدر ما يتعلق الأمر بأسمى مشكلات الفكر (ح) عادة ادخال من يؤمنون فى

حطيرة جماعة من المؤمنين وبذا يصبح في امكان الدين أن يسرى في حياة كل من الفرد والجماعة .

في الامكان أن نجد سمات أخرى عديدة في ديانات مختلف المجتمعات . . ففي بعض الحالات يوجد السحر جنباً الى جنب مع الدين ، كما لو كان جزءاً من الأخير ، ولكن أمثال هذه الارتباطات ليست خصيصة جوهرية وشاملة من خصيصات الحياة الدينية . وثمة سمة متفيزة أخرى هي أن بعض الأديان تزعم أولاً وقبل كل شيء - وإن لم تزعم تماماً ، أنها تمثل شعباً معيناً أو جماعة معينة .

ولكن السمات التي سلف إيرادها تشكل الخصائص الدائمة للدين حيثما وحينما يوجد ، ويمكن أن تصلح الى حد معين لتكوين فكرة عامة عن طبيعه الدين حتى وإن لم تكن تستنفد وصف الحياة الدينية . وهذه السمات تشمل الفكر ، والاحساس والسلوك ، وجميعها موجود في الدين ويتداخل بعضها في بعض ، وهذا هو السبب الذي من أجله يجري الاعتقاد بأنها مجموع رد فعل الانسان ازاء تحديات الحياة وانطباعاتها ، ولعلها تفسر أيضاً السبب الذي من أجله ان الابحاث المتعلقة بالدين يحيط بها ما يدعوه روث بنيدكت « مشكلة أساسية » ، بمعنى انه بينما للأنظمة الاجتماعية الأخرى قواعد موجودة أيضاً في صفوف الحيوانات فإن الأمر ليس كذلك في حالة الدين . ليس من الواضح بالتأكيد على أي هبة بشرية بصفة خاصة يقوم الدين . فلو انه حق رد فعل شامل ازاء الوجود ، لكان من المعقول أن يكون ارجاع أصله الى أي خصيصة واحدة عملاً صعباً جداً ان لم يكن مستحيلاً .

وفضلاً عن هذا ، وكما أكد دركهام بصفة جادة ، ليس صحيحاً أن نستنتج ما هو اجتماعي من البيولوجي ، برغم ارتباط الاثنين . وهكذا يكون الدين ، شبه ببناء أسسه مخفيه . تعلم ان هناك أسساً ولكننا لا نعرف بالضبط من أية مواد تتكون ولا كيف كان تصميمها . وهكذا فإن ما يتفق تماماً مع الصعوبة التي ينطوي عليها هذا المجال ان أي تحديد عام لمعالم الوظيفة التي يؤديها الدين في حياة الفرد والجماعة ، يعاني من قيود شديدة لسبب بسيط هو انه عندما نعمل على توضيح وظيفة المعتقد أو السلوك ، يكون من الضروري الإشارة الى أصولها وخاصة اذا كانت من الأمور التي تكون موضع القدر الأكبر من الغموض والتشكك . ليس في الامكان في الطب النفسي مثلاً أن نفهم وظيفة عارض هستيري دون أن نشير الى أصله . هذا الرجوع الى الأصل لا يكون لازماً دائماً الا اذا كنا قد فهمنا بالدرجة الكافية وظيفة تنظيم من قبيل الدولة أو الأسرة . ولكن في حالة الدين يظل من الضروري أن نحيل وظائفها وأصولها (أيها نتخذ منها المتفرغ) الى بعضها البعض في اللحظة التي نوجه فيها السؤال عن صحتها أو وجوبها ولسوء الحظ أن البحث في أصول الدين ما يزال يكتنفه الغموض والأفكار التي عرضت تقوم في الغالب على التكهن ، بل هناك البعض ممن يعتبرون هذا البحث عديم الجدوى . وبرغم أسباب تدعو الى تفسير هذا الوضع فليس ثمة حاجة الى الدخول فيه هنا .

وتقول بوجه عام ان الوظيفة التي يقوم بها الدين في حياة الفرد والجماعة هي التكمال ، سواء أكان تكامل حياة الجماعة كما يصفها دوركهام ، أو تكامل الحياة الفردية كما ترسم في كتابات وليم جيمس ، ج . و . أولبورت ، أ . فروم أو س . ج . يونج . يجب اضافة معنى على نواح كثيرة من الحياة ، وأن نربط بينها حتى يتسنى تكوين تجانس متماسك للتضامن الاجتماعي . وهناك أيضاً النضال ضد

الشر ، فما من مجتمع أو فرد يستطيع العيش حيث لا وجود فيه لحق أو باطل ، وخير أو شر . فالتفرقة بين الأعمال حسب الصواب والخطأ هي من المقولات الأساسية التي تنطوي عليها الحياة البشرية أى هي جزء لا يتجزأ مما ندعوه الضمير . فبينما قد تختلف المفاهيم الخاصة لمصوب والخطأ ، وللصالح والطالح يظل معني مثل هذه التفرقة ومفازها شاملين . والدين يشبع هذه الغاية اذ يقدم قوانين أخلاقية معيارية تفصل بشكل واضح الخير عن الشر . فبالنسبة الى تجارب من قبيل الاحباط والحزن والفشل ، والآمال التي لم تتحقق ، والموت والنعكات ، يدفع الدين يردود الفعل الى اشكال تقوم بدور الاجهزة التي تمتص الصدمات ، وكما يقول مالفينوسكي فمواكب وحفلات الحداد تضمن قدرة الكلومين على المقاومة ، وهي قدرة ليست قائمة على عاطفة سلبية من الرعب والخوف من الموت ، ولكنها مبنية على عاطفة ايجابية على هيئة فلسفة وردود فعل سيكولوجية تتقبل الموت وتكسبه معنى .

وثمة أحداث أخرى فى حياة البشر وخاصة فى المواقف الحرجة من قبيل الحمل والولادة والبلوغ والرواج ، تير بالمثل طوسا ومعتقدات عديدة ، دينية عديدة ، لو حللناها بتفصيل أكبر ، لكشف عما يكمن تحتها من وظيفة تعمل على تحقيق التكامل وقائمة على أساس ايجابى . وكما يعبر مالفينوسكي عن الموضوع :

« فالدين اذن يضفى قداسة على الفئة الأخرى من القوى الدافسة وبذا يوحدنا ، ينم على الانسان بهمة النزاهة العقلية - وبالمثل تمها الوظيفة التي يضطلع بها أيضا بالنسبة الى المجموعة بأكملها . فمراسم الموت التي تربط الأحياء بالجثة وتشدهم الى مكان الموت ، والاعتقادات فى وجود الروح وفى تأثيراتها الحيرة او نواياها الشريرة ، وفى واجبات سلسلة من احتمالات احياء الذكرى او تقديم القرابين - نقول انه فى كل هذا يعطى الدين قوى الخوف والفزع واضطاف العزم الطاردة ، ويهيى أقوى وسيلة لإعادة ربط تكامل الجماعة بالهتز واعادة بنسب روحها المعنوية » .

وينسب طبيعة الدين ووظيفته فانه يسرى فى كافة مجالات الحياة تقريبا ويحتويها . وهذا هو الحال بوجه خاص فى المجتمعات التقليدية ولكنه يصدق بالمثل على المجتمعات الحديثة باستثناء المجتمع الغربى الذى يضم قطاعا غير دينى له اثره ، وهو استثناء جدير بالذكر . بل وحتى فى الغرب فالأغلبية الساحقة ما تزال تعتقد ان نظرتها عن الحياة مبنية على الدين .

ان طبيعة الدين الشاملة هذه يجرى التعبير عنها بشكل واضح جدا فى اجتماعات التي درسها علماء نشأة الثقافات ويكتب عنها ادوارد سابير بهذه العبارات :

التفرقة الدقيقة بين الدين وأسايب السلوك الأخرى التي تعودنا عليها فى الحياة العصرية ، هذه التفرقة غير ممكنة بالتأكيد على مستويات أكثر بدائية . ليس الدين هو علم

الأخلاق أو العلم أو الفن ، ولكنه يميل الى الارتباط الوثيق بهذه الثلاثة جميعا . ويتجلى أيضا في تنظيم القبيلة الاجتماعى وفي الأفكار عن وضع أعلى أو أدنى أو في نفس شكل وتكتيك الحكم ذاته . يقال أحيانا ان من المستحيل فصل السلوك الدينى عند البدائيين ، ولكن يبدو من الأصح تقريبا أن نقول ان الدين هو الواقع الهيكلى الواحد فى مجموع ثقافتهم وأن ما ندعوه الفن والعلم وقواعد الأخلاق والتنظيم الاجتماعى يكاد لا يزيد عن كونه تطبيقا لوجهة النظر الدينية على وظائف الحياة اليومية .

لو شئنا اختصار سمات ووظيفة الدين فى جملة واحدة تحتوى على أقل عدد ممكن من المفاهيم لوجدنا مفهوم المعنى هو الغالب . ليس الخوف ولا الأمل فى الأمن فى هذه الدنيا أو الآخرة ، وليس الرغبة فى الجزاء أو مجرد العادة المحددة ، نقول ليس أى من هذه جميعا بالذى يدفع الشخص المتدين حقا فى العبادة التى يقوم بها ، ولكنه الشعور بأن للحياة معنى خاصا ، ومعنى واحدا فريدا يوفره إيمان هذا الشخص .

وأيما كانت الحالات السيكولوجية التى تنساب فى صورة مسلك دينى سافر فالذى يكمن تحتها دائما هو هذا الإحساس العميق بالمعنى .

هناك كما سبق أن بينا أنواع أخرى من التأكيد يمكن أن توضع على طبيعة الدين الجوهريه ، فشعور الاعتماد على قوى لا سلطان للإنسان عليها كثيرا ما كان موضع الملاحظة من جانب الباحثين . فالدين فى رأى رادكليف - براون مثلا ، هو فى كل مكان تعبير بشكل أو آخر ، عن شعور بالاعتماد على قوة فوق ادراك الإنسان . ومن هذا تنبع التوسعات والمظاهر الأخرى التى يشغل فيها الفعل وليس الاعتقاد ، الموضع الرئيسى فلوى يضع التأكيد على الانطباع الذى تتركه الطبيعة فى العقل البشرى ويتميز بشعور من الأربة والغموض واللاطبعي .

الدين هو حقا مظهر عالمي من مظاهر الثقافة البشرية ، لا لأن جميع المجتمعات تعتنق اعتقادا فى الأرواح ، ولكن لأن الجميع يدركون فى صورة أخرى ، مظاهر من الحقيقة الواقعة توحى بالرهبة وخارقة للمألوف .

فى دراسة الأديان تركز الاهتمام على تجمعات معينة يمكن إيرادها تحت أربعة عناوين رئيسية :

- (أ) الصحة الموضوعية التى تنطوى عليها الظواهر الدينية .
- (ب) ما اذا كان الدين لا يمكن الاستغناء عنه ومرغوب فيه بالنسبة الى حياة البشر .
- (ج) ما اذا كانت التجربة الدينية العاطفية متجسدة فى إحساس دينى معين من نوع خاص ومختلف من حيث الكيف عن الإحساسات المعروفة الأخرى .
- (د) وما اذا كان الدين هو أصلا ظاهرة اجتماعية أو فردية . وحول هذه تتجمع وتتداخل مشكلات أخرى عديدة ، منها السؤال عما اذا كانت الحياة الدينية شيئا عاديا أم خارجة عن المألوف . إذ لما كانت كلتا الظاهرتين موجودتين ،

فإنهما المظهر الحقيقي • وفرويد مثلاً ينظر الى الدين على انه « المرض العصبى الكلى الذى يسيطر على البشرية وتغلغه معتقدات وهمية لا يمكن تفسيرها بما يتحدث عنه بأنه تنبئ طفولى للعلاقة بين الوالدين والطفل فى السنوات السابقة على مرحلة البلوغ • ويعكس فروم الموقف ويوحى بأن المرض العصبى صورة شخصية من الدين تتصارع مع النمط المعترف به رسمياً للفكر الدينى •

ويزعم فرومكه أن الذين لا يؤمنون بالدين يعانون من اضطراب فى عملية تطور شخصيتهم الى مرحلة النضج • ومن جهة أخرى يعترض تن هاف على هذا ويدافع عن الفلسفة اللادينية على أساس أنها تتمشى تماماً مع نمو الشخصية السليم ، فكلا التطور الصحى والمماق يمكن وجودهما فى المجتمعات اللادينية بمثل ما توجد فى المتدنية •

توسعات خاطئة :

لقد صيغ تعريفنا للدين على أساس الاستنباط المصرى • فالأديان على النحو الذى تجلت به فى التاريخ عبارة عن ظواهر يشملها هذا التعريف ، ولكن اصطلاح الدين كان مرتبطاً أيضاً بظواهر متباينة تباين نازية هتلر عن لعبة لبيسبول الأمريكية •

ان اهتمامنا بدور حول المعايير التى تميز الظواهر الدينية عن غير الدينية • وهنا يمكن أن تفيدنا فكرة ديوى لأنها تمثل الحجج التى يدلى بها عادة أولئك الذين يؤيدون التوسع فى تطبيق اصطلاح (دين) فضلاً عن أنها تشكل حالة طريقه عما يبنى واحد من المناطقة المشهورين • بكل ما يتصف به حججه وجاذبية أسلوبه من وضوح منطقي وهو ما يعادل اضطرابه الظاهر بصدد الموضوع • ففي « محاضرات تيرى » التى ألقاها ديوى شن هجوماً قوياً على الدين كما نفهم الاصطلاح • لقد فرق بين الدين والحياة الدينية والمؤمنين بالأديان • فعند ديوى ليست للدين كاصطلاح عام ، أية قيمة لأنه لا يمكن أن يمثل حقاً الأديان الفردية التى تختلف اختلافاً ملموساً عن بعضها البعض • وهو يزعم انه لا ينبغي النظر الى هذه الأديان التاريخية الفعلية على أنها المظهر الحقيقى للعنصر الدينى فى الانسان • انها ألحقت فحسب بذواتها الصفة الدينية وفرضت عليها زيادات واضافات ليست سوى معوقات • فالاعتقاد فى اله خارج الطبيعة إنما يقف فى طريق التقدم ومن الضروري نبذه •

وبعد الأصرار على فضل الصفة الدينية عن الأديان التاريخية ومصادراتها المنطقية عن قوة فوق الطبيعة ، يطالنا ديوى بفكرته عن حياة دينية بروح يصفها بالاستناد الى تأثيرها وعملها ووظيفتها • فالتأثير هو تحسين التكيف مع الحياة وظروفها ، وبصحبته احساس بالأمن والاستقرار • مثل هذه التجربة التى يمر بها المؤمنون بالدين تحدث بطرق عديدة فى الأشخاص المختلفين ، أحياناً بالإخلاص لقضية ما ، وأحياناً عن طريق بيت أو أبيات من الشعر ، وأنه يأتى بتكيف أعمق وأدوم مع الحياة كما يهيم أيضاً احساساً بالوحدة مع واقع أوسع نطاقاً • وفى التجربة التى يدعوها ديوى « دينية » هيأك أيضاً نعمة استسلام • فالاحساس بقوة غير مريئة هو قوة مثل أعلى • وتجب توجيه الايمان نحو هذا المثل ، بمثل ما يجرى توجيه النفس صوب شئ خارج عنها وتصبو الى الاتجاه معه • هذه الوحدة هى مجموع الوجود •

ففى إمكان الأخلاقية الدينية أن تثير عواطف شديدة وشاملة لغربها ، هدفها توحيد النفس مع الكون • ففي فكرة ديوى عن الحياة الدينية لا مكان لانقسام العالم

الى مقدس وديوى وذلك بالمعنى التى تستخدم بها هذه المصطلحات . كان ديوى يعتقد ان التجربة الدينية يمكن تفسيرها بطرق كثيرة . فالاديان التاريخية تربطها بالاعتقاد فى قوة فوق الطبيعة . وبالمثل ترتبط التجربة الصوفية بفكرة التدخل الالهى .

ان محاولة ديوى فى الدفاع عن فكرته فى الحياة الدينية على أنها حياة فحسب تسبقها صفة « الدينية » ، ومع السمات التى يوحى بها ، هذه المحاولة تمثل فى الواقع ردة الى الوراء .

فهما كانت المحاولات المبذولة لاستخدام كلمة « الدينية » والاصرار على فصلها عن الأديان التاريخية ، لا يسلم بأن هذا كله لا ينتقص من الحقيقة التى تذهب الى وجود اختلاف ملحوظ بين ظواهر الحياة الدينية بالمعنى الذى تفهمه من هذه الظواهر ، والظواهر بالمعنى الذى يقصده ديوى وهى غير دينية فى نظرنا .

الصفة الدينية التى يصفها ديوى هى من الاتساع والتوزيع بين الذين يتقاسمون معتقدات متباينة ، من المؤمنين بالأديان وغير المؤمنين ، بحيث تبدو هذه الصفة خالية من القيمة باعتبار انها فكرة علمية .

الفكرة الشخصية المزدوجة عن علاقة بكائن أعلى هذه الفكرة مثلا ، شأنها شان ظواهر أخرى عديدة مرتبطة بالدين كالدعاء والتوبة . . الخ تستحق ككل مفهومها متميزا لأنها تغير ظواهر لا تنشأ عى الأشكال التى يرسمها ديوى للحياة الدينية . . فالتعلق بكائن فوق الطبيعة غير منظور ، تعلق لا يمكن اعتباره يتساوى مع الولاء لمثل أعلى وذلك لسبب بسيط هو أن الاثنين يتبعان طريقا مختلفا من طريق تكوين الظواهر . وهكذا فإن طمس معالم التفرقة هو اتجاه رجعى يتعارض الهدف العلمى الخاص بتوضيح الظواهر عن طريق اظهار الفوارق بينها . وثمة سؤال آخر هو : ما أصلح اصطلاح فىل لوصف نوع معين من الظواهر ؟

لا نستطيع أن نتهم ديوى والذين يجارونه فى تفكيره ، بسوء فهم شديد لعلم النفس الحديث ، لأنه هو والكثيرون الذين يشتركون معه فى مفهوم مماثل عن الدين مثل أريخ فروم ، متضلمون فى ذلك العلم . فمن الأبعاد المألوفة فى علم النفس ان التوقعات أو الصور التى تتعلق بما قد يقع فى المستقبل تؤثر تأثيرا بالغا فى السلوك الحاضر . فالاعتقاد فى حياة بعد الموت يؤثر فى السلوك بقوة لا يمكن أن يباريها اعتقاد مضاد وهو صفة يتميز بها المؤمن بالأديان . واقترح اختراع سيناريو افتراضى للعلاج النفسى لتوضيح قصور المواقف من الدين الشبيهة بموقف ديوى .

لنتصور امرا يعانى من وطأة اضطرابات عاطفية تقلب اتساقه الباطنى رأسا على عقب وتمعذه بالنهار والليل وهناك بريق من الأمل فى التخفيف من آلامه بمساعدة طبيب نفسانى معين يتصادف أن يكون شخصية غامضة نوعا . لم يره أحد أبدا ولكن الكثير يؤمنون بقدرته على علاج الألم والتخفيف منه .

ومن أجل الاتصال به ، وبطريقه خفيه أيضا ، يتعين على المرء أن يتوجه الى مكان معين ، أى الى مبنى يمكن فيه عادة الوصول الى الطبيب النفسانى الخفى . وعند الوصول الى ذلك المكان يقوم التابع بادخال المريض الى حجرة ويوحى له بالالتفات

الى تعليمات يفترض صدورها من الطبيب النفساني الغامض وذلك لمجرد التعرف على علمه وعلى طريقة الاتصال بهذا الشخص . المفروض بعد ذلك أن يعترف المريض بمتابعه ويلتمس المساعدة من الطبيب النفسي غير المرئي ، ويفعل المريض هذا : انه يحس بأنه يقيم نوعا من العلاقة مع الطبيب النفساني الخفى ويعتقد أن سيأتي رد فعل بطريقة غامضة . أحيانا يشعر أن الأشياء تتكشف له فى نومه ان بطريقة أخرى ، على هيئة نظرات باطنية مفاجئة الى متابعه وحلولها ، وبمرور الوقت ينشأ نوع من علاقة النقل بين المريض والطبيب الغامض الذى يكن له الأول مشاعر من الرهبة والتوقير والاحترام والخنوع والطاعة والثقة فى طبيبه وعن اهتمامه بحياة المريض .

أما الحالة المقابلة ، ولناخذ مثلا آخر ، فشببية بالتى أوردناها عدا انه لا وجود لشخصية من قبيل الطبيب النفساني الخفى .

حين يقوم التابع بادخال المريض فى الحجرة يطلب من الأخير أن يقرأ كتابا أو يستمع الى محاضرة عن مبادئ العلاج النفسى .

وفى مكان مكان علاقة النقل بالطبيب غير المرئى يحل التمسك بمبادئ الحبيسة الصحيحة والعلاج النفسى . ويقال للمريض أن يحل مشكلاته بجهوده الذاتية دون مساعدة من أى كائن يفوقه نى القوة والحكمة . وبدون أن نقرر أية طريقة لها نتائج أفضل فى العلاج النفسى ، نكل ما نريد أن نضع عليه التأكيد هو انها تختلف فى أساسها الرئيسى . فالأولى تنطوى على نوع من النقل ، وذلك على تقيض الثانية ، وبسبب هذا الاختلاف الهام فإن من الحماقة أن ندرجها جميعا تحت وصفة علاجية واحدة .

بين الموقفين عوامل مشتركة معينة مثل الاحترام والاخلاص للمبادئ الصحيحة ، وهناك أيضا فوارق أساسية مهمة مثل النقل والاحساس تجلب أنظار قوة عليا . هذه التفرقة يتجاهلها ديوى ولا يستخلص سوى عوامل مشتركة معينة يعتبرها دت قيمة ، وهو يربط بين هذه العوامل المشتركة ليخلق منها فكرة عن الدين ، وهذا اجراء واضح بطلانه ، نظرا لأن العوامل المستبعدة هى نفس العوامل التى تعين الصفة الأساسية لكل ظاهرة . وعندما يعرف فروم الدين بأنه « أى مذهب للفكر والعمل تبدأ جماعة تعطي الفرد اطارا للتوجيه وموضوعا يعبد ويخلص له ، فإن فروم يبدى اختيارا تعسفيا بالمثل لسمات ملحقة بفكرة ولرجل المؤمن بالأديان . ان ديوى وفروم يشتركان فى أفكار كثيرة عن الدين ، وكلاهما واقع فى شرك تفكير دائرى نظرا لأنهما يعرفان الدين على ضوء السمات التى يجداها فيما يعتقدان أنه دينى . ان خطأهما المشترك ينبثق من اعتقاد بأن الواقع لا يؤيد فكرة عامة كالفكرة التى نستخدمها ، بمعنى انها لا تشمل كافة ظواهر الدين . وفى رأى ديوى أن هذه الفكرة العامة لا تملك وحدة خرقية او جمعية ، وانما تملك وحدة أى تجمع متنوع العناصر .

وفىما يلى الأسباب التى نعلمنى على اعتبار هذا خطأ . أولا ، لنفرض ان الفكرة العامة يجب أن تغطى جميع الأديان ذات الطابع المعين . مثل هذه الفكرة تعتمد على قاعدتها الاستنباطية التى ينتقى منها خصائص مميزة مشتركة تشمل الأفكار والسلوك الظاهر والعمليات التكنولوجية ، والماني المرتبطة بها فى داخل كل دين . وهذا الانتقاء يجدد العامل الثابت فى فكرتنا العامة لكن يتعين عليه قبل أن تبدأ الاختيار أن تكون لدينا فكرة عما ينبغى أن تكون عليه الفكرة العامة . وهذا بدوره يخضع

لتعديل مستمر تحدثه حالات معينة ، بحيث لا يمكن أن نتجنب كونها فكرة دينامية يجب تغذيتها دائما من أسفل .

فإذا ظلت الحالات الخاصة ثابتة من ناحية مبادئها الأساسية لفترة زمنية طويلة ، أمكن استخلاص فكرة عامة ثابتة نسبيا يمكن تطبيقها على الحالات المعروفة . مثل هذه الفكرة عن الدين موجودة ويمكن تطبيقها على جميع الحسالات المعروفة ، وتستخدم هنا لوصف أنواع من الظواهر يجمع التاريخ على أنها دينية وتختلف عن النوع الذي يعتبره غير ديني أو منبثق من المذهب الطبيعي .

ثانيا - تنحصر وظيفة التعريف في عزل مجموعه من ظواهر من نوع معين عن المجموعات الأخرى ، وفي مثل هذه العملية يجب تقبل وجود الحالات التي تمثل الحد الفاصل باعتبار أنه وجود طبيعي ولا ينقض الفكرة العامة ، إلا إذا كان عدد هذه الحالات كبيرا بالدرجة الكافية . لسنا نعرف حالة على الحد الفاصل اندرجت تحت فئة الظواهر التي نعتبرها دينيا بالمعنى التجريبي والتاريخي ، ولكنني أفترض من أجل النقاش امكانية وقوعها واقترح على الفور الرجوع الى البيانات التجريبية . لقد زعموا ، وهو زعم خاطيء في نظري أن فكرة بوذا عن الدين لا تتفق تماما مع تعريفنا ، وبهذا فهي حالة على الحد الفاصل يمكن أن تحدث وسوف نتحدث عنها في موضع تسال .

ثالثا - فالأساس النهائي الذي يقوم عليه الاستنباط هو الواقع التجريبي الذي يمكن برغم هذا تصويره بشكل خاطيء بحيث يؤثر في تكوين فكرة عامة . في داخل معتقدات البشر وسلوكهم ، وأذ تأخذ هذا بأوسع معانيه ، فإن في الامكان أن نقبس الدين مقابل مرجع واحد فقط هو النظرة الطبيعية الى الحياة والمستمدة من المذهب الطبيعي وبدون مزيج من شيء خارج عن الطبيعة أو مقابل اثنين ، أولهما الذي ذكرناه ، والآخر نوع من المعتقد والاتجاه بدون اله ومع ذلك يشمل نظاما كونيا يتخطى حدود النظام الطبيعي . ولقد جرى التخمين بأن البوذية المبكرة تنتمي الى هذا النوع وأن بوذا كان لا أدريا ولم يؤكد اعتقادا في كائن فوق الطبيعة . لو صح هذا فهو لن ينقض أيضا بالفكرة التي توحى بها هنا عن الدين ، لأن الدين كما اعتنقه ملايين البوذيين في آسيا يتفق معها . لو كان هؤلاء الملايين من البوذيين في حالة تأمل ولهم تكتيكات سيكولوجية ومبادئ ميتافيزيقية معينة ، لكان ثمة سبب يدعونا الى الشك في سلامة الفكرة العامة ، وليس هذا هو الحال بالتأكيد . والواقع أن كتابات البوذيين اللاوربيين وبعض المؤلفين الغربيين كانت تحمل صورة خاطئة تماما عن البوذية كديانة تاريخية في آسيا .

يمكن أن تؤدي فكرة غير متماسكة عن الدين الى مزيد من التعقيدات ، كما يتضح من استخدام فروم للعناني المختلفة التالية :

- (أ) مجموعة من (المذاهب الالهية) ،
- (ب) اتجاه (إنساني النزعة ، تسلطي) ،
- (ج) نتيجة مترتبة على اتجاهات سيكولوجية كامنة مثل الحب . والماسوية والسادية وانتفاء الأمن ،

(د) تسلط أفكار معينة على الأفراد في صورة مرض عصبى (عبادة الأسلاف ،
الفتشية ، عقيدة النظافة) .

فقولة المقدس التي ناقشها دركهايم وارثو مثلا ، لم يعتبرها فروم العامل
الضرورى والذى لا يمكن تجنبه ، في وصف موقف بأنه دينى ، بالكثير مما يصفه
اعتقاده في الله ، وفي حياة بعد الموت ، أو فاعليه الصلاة ، أن الفوضى الذى ينتج
عن هذا يجعل من المستحيل علميا أن نميز الأديان عن الأساليب الطبيعية للحياة .
أن أهم شيء عند فروم يحدد أنواع الاعتقاد في الأديان هو ما يمكن تحته من اتجاه
سكولوجى مثل السعى وراء الحب والسيطرة والخضوع والاعتراب وما إلى ذلك .

ويبين فروم نفسه صعوبة استخدام مثل هذه الفكرة متعددة المعاني ، التى
يزيد منها طريقتها الخاصة في تصنيف الدين والفلسفة كنوعين أساسيين ، تسلطى
وانسانى النزعة . في الدين التسلطى يعتمد الانسان على قوة خارجية عنه بينما في
الدين الانسانى النزعة تعتبر القوة رمزا ظاهريا لما هو مثالى في الانسان . كلا هذين
الاتجاهين يمكن وجودهما في نفس المجتمع الدينى . فالבודהية في أوائل عهدها ،
والتاوية ، وتعاليم أشعيا ويسوع وسقراط وسبينوزا ، اتجاهات معينة في الديانتين
اليهودية والمسيحية ، وخاصة الصوفية ، و « دين » العقل في عهد الثورة الفرنسية ،
هذه جميعا يتم وصفها باعتبارها الجزء الانسانى النزعة . في هذه المجموعة يعتبر الله
ومرا لقوى الانسان الكامنة ولا يعتبر قوة وتسلفا ، له سلطة على الانسان وتعاليم
المسيح و « دين » العقل في الثورة الفرنسية يتم ضمها بعضها الى بعض ، وإن لم يكن
فيه شيء يقدم بدليلا مقابلا من ناحية المحتوى المذهبى ومن ناحية التأثير على المؤمنين .

وقبل أن نواصل الحديث يحسن أن نذكر ناحية أخرى من نواحي تعريفنا ،
نقدمها لا لتفسير طبيعة الدين وإنما لمساعد فحسب في التمييز بين الظواهر بقصد
الوصول الى فهم أفضل لطبيعته . مثل هذا الاجراء ليس صالحا للدين فحسب ولكن
يصالح أيضا لفهم من النظم الاجتماعية والأنشطة البشرية مثل العلم والحكم
والزواج . الخ حيث يكون التعريف الذى يعبر عن جوهر كل منها معادلا لاكتشاف
حل قبل اجراء البحث . وثمة عامل آخر جدير بالملاحظة هو طبيعة تعريفنا المركبة .
بعض عناصر هذا المركب يمكن أن تظهر في ارتباطات أخرى وهكذا فالإخلاص الدينى
لمثل أعلى يمكن أن يوجد أيضا في مذاهب الطبيعيين عن الإيمان والتى تطابق أنواع
العوامل المشتركة التى اختارها ديوى .

إن التوسع في العنوميات ليس له دائما ما يبرره ، وكما يعبر عن الأمر أحد
الذين يهتمون بالتعاريف .

لكن لا يمكن أن يصنف بالنسبة الى كافة الأغراض القول بأن الفكرة تحسن
بأن تجعلها أكثر عمومية ، إذ لو كان الأمر كذلك فسنجد بعد تحسين جميع الأفكار
بعد المستطاع ، أن تبقى لدينا أية أفكار نوعية . فمثلا لا ينبغي أن تكون لدينا
فكرة عن الطائر المعروف باسم أبى الحناء باعتباره يتعارض مع فكرة طائر ، نظرا
لأن الطائر فكرة شبيهة جدا لأبى الحناء ولكنها أهم . وإذا ظلت الأمور على ما هى
عليه فالتعميم يمثل خسارة كما يمثل كسبا .

لكن الأفكار الأساسية عن الدين من قبيل فكرة ديوى ، انتشرت وذاعت على

امتداد السنين . ومنذ وقت قريب عبر أحد علماء السلالات البشرية عن موقف
الكثيرين عندما أوحى بأننا نرغب في تعريف الدين دون أي ارتباط بما فوق الطبيعة
لأن هذا يتيح منايا لعلم الانثروبولوجيا .

سيكولوجية الدين :

من زاويتنا الخاصة كان في سيكولوجيا الدين منهجان أساسيان يتعين تطويرهما
الى سيكولوجيا للدين بمعناه الصحيح ، وإن كانا قد عملا بغير شك على زيادة فهمنا
للظواهر الدينية زيادة هائلة .

المنهج الأول ويمثله فرويد ونيشيه ، وكذلك منجر وديوى مثلا ، يرى أن
في الامكان تفسير الدين تفسيراً أساسياً على أساس علم النفس العادى والشاذ .
فينظرون الى الظواهر الدينية على انها رد فعل ظاهر ازاء دوافع محركه عاديه وكامنة
وفهمون الدين على انه نوع من خداع النفس قيمته تحقيق التكامل بالنسبة الى
اناس معينين في اوقات معينة . وفي المنهج الآخر كما يمثله جيمس وبوزن ، يعتبر
الدين خارجاً عن نطاق الظواهر التي يمكن تفسيرها على ضوء علم النفس العادى
وإن كان لفة مناسبة للتعبير عن هذه الأبعاد الأخرى ، لم يتم بعد صياغتها بمصطلحات
لها معناها من الناحية السيكولوجية . فالنشوة الصوفية مثلا لا يكون لها معنى
من وجهة النظر السيكولوجية الا اذا أحللتها وقسمناها لظواهر العناصر التي تميز
نشوة الصوفية عن مثيلها في المجالات الأخرى .

ولتوضيح طبيعته مشكلتنا سوف نلجأ الى تشبيه من علم الكيمياء يفحص ناحية
من الطبيعة مبنية على تحليل المادة الى عناصر لا يمكن تخفيضها مثل الذهب والنحاس
والفضة والحديد . . . الخ . لقد سبق الظن بأن عدد هذه العناصر ٩٢ ، واليوم لا يؤمن
أى كيميائى بأن هذا العدد نهائى ، إذ يسود الاعتقاد بوجود مجموعة متنوعة لا نهاية
لها من الاختلاط برغم قيود معينة تحد من هذا . ففي حالة الماء تتحد في بعض العناصر
لتكوين مركب مثل الأيدروجين والاكسجين . كذلك يمكن أن تتحد المركبات لتكوين
مركبات أخرى ومن الأمثلة على هذا عصير الفواكه . والمركب الصناعى هو أى شيء
من خلق الانسان مثل الجيلاتى وصابون الحلاقة والمايونيز والويسكى ومركبات لا حصر
لها تشمل الأدوية والمتفجرات

المركب لا يمكن اختزاله كلية الى عناصر . ويتوقف تقدم فهمنا للمادة على ادراك
هذه الحقيقة وهى أن العناصر نفسها لم تكتشف على الإطلاق ، وأن عمليات تكوين
المركبات والتفاعلات فيما بينها فى عدد من الأشكال لا نهاية له ، وهى العمليات
والتفاعلات التى يتكون منها مجموع الطبيعة ، تقول ان هذه تهيئ ميدانا للبحث
لا حدود له . وفي هذا الجهد الذى نبذله يجب أن نصنف موضوعات بحثنا تحت
عناوين مختلفة . وفي علم النفس لدينا أيضا البيانات الأصلية التى لا يمكن اختزالها
الى غيرها وهى مصنفة حسب فئات مختلفة . وكذلك لدينا تكوين المركبات وتفاعلاتها
ونظورها ومعانيها ، فى حياة الفرد باعتبار انه كائن يتفاعل مع بيئته الطبيعية
والثقافية .

واضح ان المثل الذى ذكرناه لا يصلح الا الى حد معين . الا انه فى المناقشات

حول مشكلة العاطفة جرى الإيحاء بأن هذه الظاهرة تقبل المزيد من الانقسام الى عناصر لا يمكن فى النهاية اختزالها وتخفيضها ، وكما يقول وليم جيمس ليس هناك حد لعدد العواطف التى يمكن وجودها . فبعض العناصر المقترحة هى الحزن والسعادة والحزن والغضب واقتباس النفس . الخ .

وعندما يناقش ماك دوجال طبيعة العقل ، يطلق عبارة « ملكات الموضوع » على العناصر التى لا يمكن اختزالها الى أقل منها فيقول :

مرة أخرى يبدو أن الاحساس أو المحبة هما من نوعين على الأقل ، وهما الاحساس القبول والمكروه أو السرور والاستياء . ويبدو أن ثمة سببا طبييا أيضا لادراك الاحساس بالانادة والاحساس بالانقباض باعتبارهما نهائيين ولا يمكن فضهما بالكل ، وعلى ذلك باعتبارهما صفات للموضوع . من الصعب أن نرى كيف يمكن أن نرفض التسليم بوجود مجموعة متنوعة كبيرة من الاحساس أن عواطفنا متنوعة الى ما لا نهاية ولكن يبدو أن معظمها قابل للتحليل والعرض باعتبار أنها ارتباطات بين عدد صغير من عواطف أولية ، كل منها يبدو طريقة للاحساس لا تقبل المزيد من التحليل ، وعلى ذلك فهى أسلوب آخر للوعى ينطوى على صفة تطابقها . ولكن هذه مسألة صعبة جدا ، وبالنسبة إليها يجب أن نفتح عقولنا .

بخلاف عناصر العاطفة هناك مفاهيم أخرى فى علم النفس لا يمكن اختزالها ، وذلك من قبيل الجوع والدافع الجنسى : والعطف والإيحاء والمحاكاة وحشد غيرها . وهناك مفاهيم مثل التخلص من الانفعالات المكبوتة والانسقاط والاحلال وغرس فكرة بطريقة لا واعية والنقل . الخ تحاليلها تشير عادة الى أسبابها وآثارها ، و ظواهر مرتبطة بها يجب ألا نخلط بينها وبين الاختزالية . بين الظواهر العقلية مجموعات محددة من مفاهيم وعمليات معروفة تنتمى الى الحالات وكذلك الى العلل والوظيفة والنمط والبنيان ، ولكن هذه مصطلحات غامضة جدا تتطلب التخصيص حتى يكون لها معنى من الناحية العملية . ولما كان الفرض الذى نتوخاه هو ألا نتناولها بصفاتها هذه وإنما لكى نوحى بالحاجة الى زيادة عددها ، فيمكن أن يفغر لنا عدم الدخول فى مزيد من التفصيل على أن نلاحظ فحسب أن علم النفس فى الوقت الحاضر ليس مهيا بالدرجة الكافية لفهم الحياة الدينية فهما مناسباً . وهذا راجع من جهة الى نقص المبركات المناسبة ، ومن جهة أخرى الى ظاهرها غريبة يمكن بالنسبة الى أغراضنا الحالية أن ندعوها « الامبريالية الفكرية » .

ونقصد بهذه تطبيق فكرة صالحة لظاهرة معينة على ظاهرة أخرى تبدو مماثلة لها ، ودون ادراك الفروق الدقيقة بين الاثنتين . ومن الأمثلة الطيبة على هذا ما يدعوه هوز نجا النظرة الى الموت فى أواخر العصور الوسطى فهو يزعم أنه ما من عصر آخر وضع مثل هذا التأكيد على أفكار الموت ، وهو يفسر الأمر بقوله :

في العصور القديمة أيضا كان الدين يصير على التفكير المستمر في الموت ولكن الوسائل التي كتبها الاتقياء في تلك العصور لم تصل إلا إلى الدين كد نبدوا الدنيا . ومنذ القرن الثالث عشر كانت العظات الشعبية التي ترددها الفرق الدينية من جماعة الرهبان المتحدثين ، قد جعلت للوعظ الأبدى يتذكر الموت يتضخم فاصبح نشيدا قاتما . يرن في جميع أنحاء العالم . وحوالي القرن الخامس عشر اضيفت إلى كلمات الواعظ وسيلة جديدة من وسائل غرس الفكر الرهيب في كافة الأذهان ، ونقصد بها الصور المحفورة في الخشب . والآن لم يكن في وسع هاتين الوسيلتين للتعبير وهما العظات والصور المحفورة في الخشب وكلتاهما تغاطب الجماهير ومقصورة على الآثار البقية ، إلا أن تمثلا الموت في صورة بسيطة ومؤثرة . إن جميع تاملات رهبان الماضي بصفة الموت تركزت الآن في صورة بدائية جدا . هذه الصورة الواضحة والتي كانت تطبع باستمرار في جميع الأذهان ، لم تستوعب بالجهد أكثر من عنصر واحد من عناصر ذلك المركب الكبير من الأفكار المتعلقة بالموت ، ونقصد الإحساس بما لكافة الأشياء من طبيعة قابلة للفناء . وكان يبدو أحيانا كما لو أن روح العصور الوسطى تدنو من نهايتها ، لم تنجح إلا في رؤية الموت تحت هذا المظهر .

ثم يتابع القول .

كان تامل النساك يركز في جميع العصور على التراب والدينان . كانت الرسائل التي تتحدث عن ازدراء الدنيا قد أثارت منذ أمد طويل ، ذكريات أهوال تحلل الأجساد ، ولكن في التصوير لم يمسك بدوره بهذه الفكرة الأساسية إلا حوالي نهاية القرن الخامس عشر . ولبيان تفاصيل التحلل الرهيبة تطلب الأمر قوة واقعية للتعبير لم يصل إليها الرسم والنحت إلا حوالي عام ١٤٠٠ . وفي الوقت نفسه انتشرت الفكرة من الأدب الكنسي إلى الشعبي . وإلى فترة متأخرة من القرن السادس عشر كانت القبور تزين بصور قبيلة وبشعة عن جثة عارية ذات أيد مشلولة وأقدام يابسة ، وفي مقبض وسوح وأعضاء تدب بالدينان . كان خيال تلك العصور يستشيع هذه الأهوال دون أن يتقدم مرحلة واحدة إلى الأمام ليرى كيف أن الفساد يفنى بدوره وأن الزهور تنمو حيث كان موجودا .

ويلاحظ هريزنجا أن الواضح أن الهدف كان اظهار ما للأشياء الدنيوية من طبيعة فانية ، ولكن كان يجري التعبير عنه بمصطلحات مختلفة جدا عن المحاولات الأخرى الرامية إلى بيان أن الأشياء الدنيوية مآلها الزوال ، كما في الشعر الاغريقي وبعض الأدب المسيحي أو في الاسلام . وهو يشعر أن هذه الطريقة المعنية لنبد الحياة كانت مبنية على الاشتزاز بدلا من كونها مبنية على الحكمة المسيحية الصادقة ، ويقسرها كنوع من رد فعل تشنجي ضد شهوانية مفرطة .

ومهما كان التفسير وافيا ، تظل الحقيقة وهي ان المثل فريد من الناحية التاريخية ولا يمكن ادماجه في الرؤى البوذية والاسلامية للموت .

لجميع الاديان رؤى مشتركة للموت تشمل الأفكار التي تذهب الى ان الانسان ، ان لم يكن كل شيء اخر مصيره الفناء ، وان الموت طريق يؤدي الى حياة أخرى ، وان تتعلق بالحياة الدنيا وهمى خداع ، وان على الانسان أن يستعد للموت . ولكن نبذ الحياة الدنيا استعدادا للموت يتخذ صورا مختلفة . فعند البوذية وبعض الفرق المسيحية ان العزوبية هي أعلى صورة لهذا النبذ ، ولكن الأمر خلاف هذا عند الاسلام . بالنسبة الى أغراضنا الحالية يمكن تحليل نبذ الدنيا الى أجزاء ثلاثة : صورته كما يوحى بها الدين المعنى ، ومظهره التاريخي الفعل متداخلا مع عوامل أخرى كما يصفها هوزينجا ، ومجموعة الأسباب والشروط التي تولد الظاهرة في كلتا ناحيتيها الفردية والجماعية . واضح ان مد نطاق المثال الذي يقدمه جيزنجا ، ليطبق بكليته على حالات أخرى ، يعنى أن نرفضه على ظواهر مستقلة تماما ، وهذا مثال عن الإمبريالية التصورية أو النظرية . ويمكن أن نشير الى اتجاه سبق تناوله لتقريبه معنى مصطلح على حساب الضبط والوضوح كما في تعريف الدين ، وهو اتجاه يوحى به ديوي وكثيرون غيره يمكن أن ندعوه « التضخم التصوري » وهو تعبير نستعمره من عبارة « تضخم المصطلحات » التي يستخدمها هوزينجا وهو يناقش الاتجاهات في علم تدوين التاريخ . والمثل الذي يضره هو « النهضة الأوروبية » وهو اصطلاح اتسع نطاق معناه حتى فقد قيمته .

هناك أنواع كثيرة من التضخم . ففي التحليل النفسي عند فرويد جرى تضخم فكرة الجنس . وفي علم ظواهر الدين ضخم فان دور ليوى فكرة القوة الى الحد الذي عنده تصبح معاملته لها مضائلة ، وتشكل مثالا طريفا عما لا ينبغي أن تكون عليه دراسة علمية للدين . وثمة خطأ مضاد هو الانكماش الفكري . ففي بعض دوائر التحليل النفسي جرى مثلا انكماش مفهوم الزهد حتى لا يمثل سوى مظاهر من الاضطراب العصبى . وكثيرا ما يكون الاتجاه الى الحفظ تقيحة مترتبة على الاختزالية .

لو سمح لامثال هذه الاتجاهات أن تؤثر بصفة جدية في البحث العلمى لأدى هذا الى ما يمكن أن ندعوه تصفية الموضوع أو تبديله . ففي الدراسة التي أجراها دركهايم عن الأشكال الأولية للحياة الدينية أوحى بنجر بأنه يصل الى تصفية لمشكلته .

« ان دراسته الرئيسية للدين عبارة عن رسالة فنية عن الطوطمية في استراليا ؛ ولكن دركهايم كان أولا وآخرها واحدا من المنظرين المستخدم البيانات المستمدة من العمل الذى قام به عدة من علماء السلالات البشرية لكى يبنى بصفة أساسية نظرية سوسبولوجية كاملة للدين . وحين أقول سوسبولوجية اعنى نظرية تضع اشد التأكيد على أهمية حقيقة المجتمع باعتبارها نقطة البدء في الدين التي تطمس العوامل الأخرى المهمة . ويبدو ان دركهايم يقبل محاولة إيجاد أصل الدين على انها مهمته الرئيسية . فبأسلوبه الجليل الذى يتميز به يهاجم النظريات الحالية في الدين باعتبارها غير واثية ، وخاصة نظريات تايلور وسبيسر وهولر . لكن واضح أنه في الوقت الذى انتهى فيه ، لم يكن يضع نظرية في الأصول الدينية وإنما كان يجرى تحليلا للدين من مكان مستمر في الحياة الاجتماعية » .

المشكلة في سيكولوجيا الدين هي تجنب آمثال هذه الاتجاهات مما يمكننا من ادراك تنوع الظواهر ومن ثم زيادة أفكار من نوع خاص شبيهة بالعناصر في علم الكيمياء . لقد بدأت محاولة زيدة رصيد البيانات التي من نوع خاص في علم النفس ، مرتبطة بالدين وان لم يكن الارتباط مباشرا . فتحت تأثير الوجودية مثلا ، جرى اقتراح أنواع اضافية من القلق . وبالميل شدد يوزن على الحاجة الى ادراك صسور جديدة من المرض العقلي لا يمكن تفسيرها تفسيراً يدعو الى الرضاء عن طريق علم أمراض النفس المادى ، فقد أقتنعت التجربة التى مر بها بضرورة مد نطاق مجموعة تصنيف المرض العقل القائمة لتشمل أنواعا من الأمراض العقلية النفسانية التى لها اهتمامات دينية تدل على وجود خصائص مميزة لتجربة خلاقة فى حل المشكلات ، فهو يقول :

« ان اختلافى عن الفكرة السائدة يشتمل على تفسيرى لمرضهم ، ذلك أنى اراهم فى مظاهرهم الحادة يمثلون نوعا من الاضطراب يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة الدينية ويجب التفرقة بينهم وبين الحالات العادية فى مستشفيات الأمراض العقلية . فلا يخفون هم فى العادة أشخاص يخلقون ويتقبلون نوعا من التكيف الضار مع الهزيمة والفشل . فيهربون بالاتجاه الى تعاطى المسكرات ، وينغمسون فى التغيلات التى تثير الشهوة الجنسية .

ويتملكهم احساس بالمرارة والشك ، ويحافظون على كرامتهم بالقاء اللوم على الغير او بخلق كمش فداء عضوى . ان ما يعانون منه هو صعوبة مزمسة تتعلق بالأخلاص . ومثل هؤلاء الأشخاص نادرا ما يبلون اهتماما دينيا وقرصهم فى الشفاء ضئيلة . ومن جهة أخرى ، فالذين يعظم الاحتمال بان نجد عندهم اتجاهات دينية ، هم الأشخاص الذين كان الجانب الطيب من نفوسهم يجاهد فى استماتة للسيطرة عليهم بحيث يصبحون وقد تعرضوا للاضطراب بصفة مؤقتة . وفى ذلك النضال يعتمدون ان يشعروا بانهم يقفون وجها لوجه أمام الواقع الأخير . فقد تفتتح أعينهم فدعا على أهميتهم التى لم يكونوا يحلمون بها ، ويبدو ان مسئولية كبيرة القيت على عاتقهم . وفى آمثال هذه الفترات تنهض أدلة كثيرة على وجود الاهتمام الدينى وتنشط القوى الخلاقة وبصورة استثنائية . كذلك شأن قوى التدمير . انها فترات من العاطفة المتأججة تميل اما الى الخلق واما الى الهدم ، فهي بصفاتها هذه شبيهة بالحمى او بالالتهاب فى الجسم وهكذا يمكن اعتبارها مظاهر تدل على القدرة على الشفاء ووثيقة الارتباط بتجربة التحول الى الدين ، تلك التجربة المشهورة فى تاريخ الكنيسة المسيحية منذ أيام شاول حاكم طرطوس . وبمثل هذه التجارب تشكل بنيانا متصل الأجزاء فيه تصبح درجة التحرر من الاتجاهات الضارة وقيمة النتائج التى تتحقق هى المتغيرات ذات الأهمية والشأن .

ان التصرف على الظواهر من نوع خاص يجب أن يسبقه رفض مبدأ الاختزال والتقليل . فمن بين علماء النفس الهولنديين نجد رومكه يرفض بشدة هذا ابدا الذى يعتبره فهما ضيقا للحياة الدينية .

كذلك يوحى وليم جيمس وأوتو خلافيهما بالتعرف على الظواهر من نوع خاص فى الدين . للمشكلة هى اكتشاف وسائل تكفل ادخال أفكار جديدة ذات مغزى

فى علم النفس ، وهى المشكله التى تثير صعبا نظرية وعلمية فى آن واحد . ونستطيع هنا أن نبين الامكانيات بالاعتماد على ذلك الميدان الفسيح من التجربة الدينية الذى يعطى مجالا واسعا لمزيد من التقنين . لنبحث مسألة النشوة الصوفية التى سادها الكثير من الخلط والتى ضمنت لتشمل آثار شم المخدرات أو ذروة التهيج الجنسى .

لقد جرى الإيحاء بأنه بسبب التجربة وعدم امكانية نقلها ، فإن التصور الواضح التمييز يقرب من أن يكون مستحيلا . ومع كل ، أظهر ستيس امكانية تمييز تجربة المتصوفة الدينيين عن الظواهر التى تظهر كأنها تماثلها . وبالنسبة إلى الغرض الذى نتوخاه ليس من الضروري أن تتأبع التفرقة التى طلم بها وأن كانت مهمة . يجب تمييز النشوة الصوفية عن الظواهر المشابهة مثل تأثير المخدرات لأنه :

(أ) لا يمكن تحقيقها ، ولا تنجح دائما محاولة تجربتها وذلك على خلاف تأثير المخدرات ،

(ب) وتقوى الجوانب التكاملية فى الذات وتثير العلو الأخلاقى وهو ما لا يصدق دائما على المخدرات ويجب تفسيرها عن طريق اتجاه الشخصية السائد نحو الصوفية الدينية

(ج) والمخدرات يمكن أن تترك الذلى يتعاطاها فى حالة توقف هدى أو لا أدرى طبعا لوجهة النظر ، بينما النشوة الصوفية تواجه أمثال هذه الاتجاهات بحيث يسفر الأمر عن تحول واعتناق

(د) قد يكون تكرار تعاطى المخدرات ضارا من الناحيتين النفسية والعضوية ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى النشوة الصوفية .

إن الحاجة النظرية إلى الاحتفاظ بفكرة واضحة عن النشوة الصوفية فى مظهرها الرزين والمتطرف ، هذه الحاجة تدعمها الحقيقة عن أن مثل هذه التجربة لا يمكن إخضاعها لأى من الطوائف الجارية الأخرى من التفسير ، على ما يبين ستيس .

إن تلخص الوثائق الرئيسية من الأدب الصوفى بالعالم ، سوف لا ينع أى قارئ حساس فى شك من أن ما يزعمونه عن عدم امكانية وصف التجربة الصوفية ، لا يمكن تفسيره بأى من المبادئ السيكلوجية التى تنطبق على شعورنا اليومى العادى . فبالصوفية يعتقدون أن ذلك النوع الخاص من الشعور الذى يساورهم لا يختلف من الناحية النسبية ومن حيث الدرجة فحسب ، وإنما يختلف من الناحية الطلقة ومن حيث النوع ، عن الشعور العادى . ولما كانوا هم وحدهم الذين يملكون كلا النوعين ، فهم وحدهم فى الموقف الذى يحصلون فيه على المعرفة .

ليس من المستحيل فى الواقع أنهم مخطئون بصد تجاربهم هم ، ولكن الأكثر احتمالا أن الخطأ هو خطأ الذين يفسرون تلك التجارب لأنهم عاجزون عن الاعتقاد بوجود شىء لا يستطيعون هم أنفسهم رؤيته أو فهمه . واخذ لو كان المتصوفة على حق ، فإن ذلك النوع الخاص من الشعور والذى يساورهم هو مما لا يمكن بأى حال فهمه على ضوء الشعور العادى أو مقولاته إذ أنها لا تشترك فى شىء سوى حقيقة كونها شعورا .

يجب عدم الخلط بين ظواهر النشوة كما يصفها الصوفية وبين المرض العقلي النفساني الديني الذي يفتخره بويزن ، لأنها لا تتضمن الألوان خافتة من الذعر أو الخوف . ان الألوان الخافتة عبارة عن الابتهاج والانسجام ، يعقبهما حنين الى استعادة التجربة ، وليس رعب عقلي نفساني من التجربة من جديد . ومن جهة أخرى من المعروف أيضا ان هناك تجارب صوفية مرتبطه باضطرابات عقلية كالتى درسها بويزن . انه يقسم المرض العقلي النفساني الديني الى مجموعتين رئيسيتين ، المتوقف والناجح .

فالمتصوفة من أمثال القديس بولس وجورج فوكس وجون بنيان وبويزن نفسه ، ينتمون الى أولئك الذين نجحوا في أن يخلقوا لأنفسهم شخصيات أغنى وأعمق مصحوبة بمرض عقلي نفسى وظيفته مثل الآلام ولادة جديدة .

أما الحالات المتوقفة فمن الذين لم ينجحوا في حل مشكلاتهم وظلوا في حسالة المرض العقلي النفساني ، من الناحية التاريخية يمكن أن نوحى بأن الذين يدعون في قوه بأن لهم رسالات والذين لهم سمات المصابين بمرض العظمه ، نقول ان هؤلاء لعلمهم الفاشلون الذين دخلوا في الحياة الاجتماعية في نقاط عدة . وجرى العادة أن محاولات التفرقة بين النوعين قد صيغت في صورة أنبياء أو قديسين حقيقيين أو كاذبين . لكن يجب ألا ننسى انه على امتداد العصور كافة تقوم المجتمعات الدينية بالتفرقة بين مختلف أنواع الجنون . وأحد مفهومنا العلمى الحالى عن الجنون . ولا يتنبى تفسير كل الجنون بنسبته الى الوحي أو الشيطان .

وللتوسع في مسألة زيادة المفاهيم بالرجوع الى أمثلة وحالات ملموسة ، يجب ان نميز أيضا الانكماش التصورى عن أسلوب الاختزال . فحين يجرى الكماش فكرة فهذا لا يعنى انها اختزلت بالضرورة الى بعد واحد ، وانما يعنى فحسب ان مجالها نقص حتى يتسنى أن نستبعد بقدر الامكان المحتوى المحتمل الذى يتصل بها . وثمة مثال ملفت للنظر عن الانكماش التصورى هو النظر الى التدين على انه مماثل للتدين .

ويزودنا فان در ليو بمثال آخر ، فهو يزعم ان « الاتحاد » لا يعكس موقفا بالنسبة الى الحياة ، فاذا انكشبت الكلمة الهولندية : « ليفنشودنج » بقصد استبعاد الاتحاد ، فهذا قد يبدو مقبولا في ظاهرة ولكن الواقع انه لا يمكن وجود أحد ليس له اتجاه ازاء الحياة .

وثمة نوعان من أسلوب الاختزال والتخفيض لهما هيا اتصال بالموضوع : أحدهما النوع الذى يرجع نشوء ظاهرة الى سبب واحد ، والآخر يهيئ تفسيراً لا على أساس سبب تلو الآخر وانما على أساس عدد من الأسباب (الاختزال التعددى) . الصفة المميزة للاختزال التعددى هي الالتزام بطائفة من الأسباب الممكنة باعتبارها مفتاح التفسير دون الاعتراف بشرعية اضافات مستقبلية الى تلك الطائفة ، وهو الأمر الذى يجعل من الصعب أحيانا عزل أسلوب اختزال تعددى عن تحليل حقيقى ينطوى على تفسير تعددى . فأسلوب الاختزال التعددى كما يطبق على مولد الاسلام مثلاً ، انما يفسر هذا المولد على أساس عوامل موسيولوجية وسيكولوجية تسلبه طابعه الدينى

ان تفسير ظواهر الحادث ينظر اليه على أساس اصلاحات أو ثورة اجتماعية علمانية ، ولا ينظر الى طابعه الدينى على أنه ايديولوجيه اجتماعيه وليس باعتباره نوعا متميزا من الايديولوجيه وهو ما يختلف عن الأنواع غير الدينيه .

هناك ناحية ثقافية من موحى مشكلة زيادة الأفكار السيكولوجية في دراسة الدين . إذ لما كانت سيكولوجية الدين وليدة علم النفس الحديث الذى ولد وتطور بدوره فى المجتمعات الغربية ، لهذا تميل خصيصات معينة تميز هذه المجتمعات الى أن يكون لها تأثير مانع ، هناك المقاومة من دوائر معينة لما يدعيه العلم من انه يفهم طبيعة الدين ، وهو الأمر الذى فرض على وليم جيمس أن يقدم الاعتذارات والحجج ازاء معاملة الدين كموضوع صحيح للدراسة العلمية . فضلا عن هذا ، هناك تخفيض قيمة ومقرى الدين عند عدد كبير من علماء النفس الذين ليست لديهم ميول دينية ويفسرونه على أساس التضامن الاجتماعى فى المواقف الحرجة وأمثالها ، وذلك بالنسبة الى مرحلة معينة من مراحل التنوير الجماعى . أنهم ينظرون الى الدين ككل على أنه ظاهرة اشتقاقية من الأفضل احوال شيء آخر مكانها . هناك بالطبع علماء نفس آخرون يرون فى الدين شيئا له قيمة وذلك دون الاعتقاد فى مذهبه ، لكن كلا المجموعتين تدعم الأخرى بمعنى تفسير ظواهر الدين بأسلوب الاختزال التعددى . ولما كان المعتقد أن الظواهر قد تم تفسيرها ، لهذا لا تنشأ مشكلة تفسيرها وعندئذ يمكن النظر الى الإضافات الى الأفكار الأساسية فى علم النفس بالمعنى الذى تضعه فى الذهن ، على أنها غير ذات موضوع .

فى ادراسة السيكولوجية للدين اكتسب أسلوب الاختزال التعددى الاهتمام نظرا الى نجاحه فى تفسير ظواهر معلومة . ولكن اذ نواصل البحث نتكشف لنا تناقص خطيرة معينة ، مما كشفت عنه الدراسة الرائعة والواضحة التى أجراها كتريل عن حركات الإصلاح الدينية . فبعد تحليل حركة « الأب المقدس » تحليلا ناعما (بالتعاون مع مظفر شريف) يقتبس هذه الأمور التى توصلت اليها لجنته .

أمر قاض فى نيوجرسي باجراء تحقيق رسمى فى الحركة ، لحص أسباب نموها على النحو الآتى : -

١ - البحث عن الأمن الاقتصادى .

٢ - الرغبة فى الهروب من حقائق الحياة وظروف الفقر التى يعيش فيها الناس .

٣ - البحث عن وضع اجتماعى .

٤ - البحث الفريزى عن الله والتأكد من وجود حياة بعد الموت .

من هذه النتائج التى تم الوصول اليها تلقى الثلاث الأولى شبيهة بالتى سبق ايرادها باعتبار أنها الأسباب الأساسية التى جذبت الناس الى الحركة ، الا أن النتيجة الرابعة التى توصلت اليها اللجنة لن تصمد أمام البحث السيكولوجى ، وقد يكون الأدق فى التعبير أن نستبدل عبارة « البحث الفريزى عن الله » بالفكرة التى

تقول أن الأفراد يسعون بصفه مستمرة الى اصفاء معنى على بيئتهم ، وانه عندما لا يمكن ايجاد معنى متأصل في حقائق العالم ، فان الفرد أما أن يخلق لنفسه رمزا يعض بطريقة مرضية ، أو أن يتقبل من ثقافته رمزا سبق ابتداعه ليربط به بيئته ربطا له معنى .

الشيء المثير للاهتمام هو ما عمد اليه كنتريل من اعادة صوغ السبب الرابع . فهو يحذف كلمة « الله » ويضع مكانها صبغة أخرى تثير الخلط تماما في المشكلة ، وهو عمل يبعث على الدهشة بالنسبة الى عالم نفس مشهور مثله . انه يشوه تماما ما يدل عليه اصطلاح « البحث عن الله » ، فبدلا من أن يتناول العبارة بمعناها باعتبارها ظاهرة ، يستبدلها بتفسير يتعارض مع الحقائق وأن المؤمنين بالمذهب الديني لا ينظرون الى الله على أنه رمز وإنما على أنه حقيقة على نحو ما فعل أتباع حركة الأب المقدس اذ اعتبروه الله وقد تجسد فيه . . . وهكذا تكون الصياغة التي وضعها القاضي أدق من صياغة كنتريل . انه يمد نطاق الدقة بتحويل صورة أخص الى صورة عم .

ان البحث الدائم عن تكيف ازاء الحياة له معنى ، هو أمر أساسي جدا وعام . ليس هناك سلوك يخلو من معنى يعلق به بفعل الموضوع . وحتى في حالات المرض العقلي والنفساني والاضطراب العصبي نجد أن كل السلوك مشبع بمعنى أو معان . وثمة أنواع مختلفة من البحث عن أنواع مختلفة عن اتجاهات بالنسبة الى الحياة لها مغزى ، ومن بينها حركة الأب المقدس فهي تدخل في عداد الأنواع التي تشتمل على ما فوق الطبيعية في نظامها للأشياء وفي داخلها تحت فئة فرعية تقع على حدود النوع الباثولوجي الاجتماعي

ولما كان المعروف ان الكثير من حركات الاصلاح ، من دينية وغير دينية ، تؤدي عملها مرتبطة بالأسباب التي تتخذ لتفسير حركة الأب المقدس ، لهذا لا يمكن النظر الى تحليل يقتصر على مثل هذا المستوى من التعميم ، على أنه تحليل مناسب . انه مثال عن الاختزالية التعددية يصفى التفرقة بين الظواهر . فما يبدو حركة دينية تندرج تحت مقولة الظواهر ، إنما يدرج تحت مقولة شبيهة نوعا بحركة التسليح الخلقى والثورة النازية وتؤدي نفس الوظائف السيكولوجية . هنا دلالة واضحة على أن حركة اجتماعية قد ضخمت الى الحد الذي يجعلها تلغى الفوارق بين مملكة الأب المقدس والثورة النازية ، وهذه الفكرة المنضخمة هي النوع المثالي الذي أخذه كنتريل عن ويبر ، من حركة اجتماعية حللت على ضوء الاختزالية التعددية .

في تحليل كنتريل للثورة النازية يلاحظ ما ينطوي عليه من تعقيد فتعتبر الوطنية الالمانية جنبا الى جنب مع انتفاء الامن الاقتصادي ، والتهديد بحدوث فوضى ، وقلب للمعايير القديمة ، وزيادة احساس الفرد باحترام الذات وبوضعه ، وقابلية

الناس بدعوة يطلقها زعيم قوى ، والحاجة الى جماعة تتخذ كبش فداء ، وهكذا • فى حالة الأب المقدس لا يعتبر كتنريل •

البحث عن الله عاطفة يمكن مقارنتها بالوطنية الالمانية • فالعاطفة الدينية لا يجرى النظر اليها على أنها عنصر متميز يسهل التعرف عليه ، لا يختفى عند التحليل ويندمج فى قوى أخرى ، كما يحدث فى حالة هذيان •

عند اكتشافها أو اضماء طابع الحقيقة على الرموز على حشد تعبير كتنريل • ولما كانت الظاهرة الدينية لا تعتبر سوى تحقيق رغبة يمكن فهمها ، لهذا يمكن إدراجها فى نطاق سيكولوجيا التمنى بأن يكون الشيء صحيحاً ، وهو ما يجرى الشعور بأنه كاف للمهمة ، وكذلك لا يجرى الاحساس قويا بالحاجة الى توسيع نطاق المفاهيم •

وبينما كثيرا ما جرى التمييز عن الفكرة التى تذهب الى أن التجربة الدينية تختلف من حيث الماهية عن التجربة غير الدينية ، فكأن هذا لم يسفر عن خلق مفاهيم معترف بها يطبقها عموما جماعة العلماء الاجتماعيين ، ليس حالة منعزلة فعقدت أوجيب ظهرت فى الأدب والأساطير قبل أن يطلع بها فرويد كمفهوم علمى بوقت طويل ، ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الاضطراب العصبى الجنسى • ولكن أخفقت محاولات وضع تعريف للدين يعزل حقا الموضوع بطريقة واقعية لها مغزاها ، وكان السبب الكامن وراء هذا قيام مذهب الايمان بالانسان الذى يستغنى عن اللاتبيعى ، والدعاء والمقدس والحياة بعد الموت • كان الايمان بالانسان يمثل الثورة ضد الدين التاريخى فى الغرب ، وصحب هذا احياء العلم • ولما كان علم النفس نفسه من نتائج هذه الحركة ، فمن المفهوم انه لم يشغل نفسه فى أول أمره بالاستيعاب النظرى للظاهرة الدينية باعتبارها ظاهرة بشرية مستقلة ومتميزة من حيث الماهية • ولقد أثر برجر بعدا طريفا يتعلق بالفرض الايديولوجى من التعرف الوظيفى للدين ، كما هو موجود فى مؤلفات دركهايم وديوى حيث أزيلت الصفة الخاصة للظواهر الدينية المتميزة من حيث ماهيتها • ويقترح برجر مصدرين أولهما :

ياتى مما يمكن أن ندعوه لهبريالية الاساليب الأكاديمية ، وغالبا ما يكون له اتصال بمشروعات الأفراد الجديرة بالعلم • وهكذا هناك علماء اجتماع يعرفون القليل جدا عن الدين ولكنهم يريدون أن يدرسوا ظاهرة معينة ذات انغماس توافيق دينية •

وعلى النقيض من هذا هناك علماء يحملون درجات علمية فى الدين يريدون أن يدرسوا مثلا الكوميونات أو التقاليد الجنسية المتغيرة ، أو الحركات السياسية • لكننا الطائفتين من الأفراد اهتمام ايديولوجى معتدل فى أن يدرجوا تحت نفس التعريف المجال السابق لتخصصهم والمجال الذى يتجهون نحوه الآن •

موضوعى هو : أن الأسلوب الوظيفى فى النظرة الى الدين ، وإيا كانت نوايا أصحابه النظرية الأصلية ، يفيد فى أضواء مبررات شبه علمية لفكرة عن العالم ذات صبغة دنيوية ، وهو يحقق هذا الغرض بإجراء ادراكى بسيط فى جوهره : يجرى تجنب الطابع الخاص للظاهرة الدينية يجعلها مساوية للظواهر الأخرى . يتم « بسط سطح » الظاهرة الدينية . وأخيرا لا تقوم موضع الإدراك بها . يدخل الدين فى ليل نطمس فيه جميع الأشياء ، وهذا اللون المغمى الذى تبدو به ، هو النظرة الدنيوية الطابع عن الواقع والتي فيها تكون أية مظاهر يتجلى بها السمو عديمة المعنى بالتعبير الدقيق . وعلى ذلك لا يمكن بحثها إلا على أساس وثائق اجتماعية أو سيكولوجية يمكن فهمها دون الإشارة الى الملو .

ومع كل ، الفكرة القائلة بأن التجربة الدينية مختلفة كيفيا عن الفكرة غير الدينية ، هذه الفكرة كانت موجودة بعضا من الوقت ، فقد وضع أوتو مثلا ، التأكيد عليها . وأن الخوف من الله مختلف عن الأنواع الأخرى من الخوف التى يمكن تقبلها بسهولة ، ولكن تبقى مشكلة إعطائها وضعا نظريا مشروعا فى علم النفس . فإذا حدث اضطراب عصبى أو مرض عقلى نفسانى نتيجة الخوف من الله ، فيجب أن يكون لدى علم النفس تصور يستخدم فى التحليل والتفسير ، يعالج المشكلة على أنها مستقلة بذاتها وليست اشتقاقية تكمن جذورها فى المجال غير الدينى . وإدراك إمكانية حدوث اضطرابات دينية حقيقية ، ينطوى أيضا على إدراك دوافع محركة دينية حقا وتعمل على تكامل الشخصية .

ويضع بول برويزر التأكيد على ضرورة التفرقة نظريا بين الدين وغير الدين ، أو ما يندعونه « الكفر » .

أميل فى هذه اللحظة الى الظن بأن الكفر ، شأنه شأن الدين ، له سمك معين ، وجوهر ، ومحتوى ، وأسلوب ، وبنیان ووظيفة ، كلها تتخذ مجموع تجربة الشخص . ليس الكفر انتفاء وجود شيء فصعب ، ومن المؤكد أنه ليس مجرد افتقاد شيء طيب ومستحب أو ممتع . أنه أقرب بكثير الى اتخاذ موقف أو وضع فعال ينطوى على استبعاد وضع آخر يعتبر برغم رواجه عند العامة وطبيعته ، شيئا مناسباً وصالحاً فى أسلوب للحياة مكتسب . الكفر ، مثله مثل الدين ، يمكن أن

يكون غيورا ونضاليا وايضا حيا ومتزنا أو مقنعا • وعلى غرار الدين ، يمكن أن يكون نتاج التدريب أو اتخاذ القرارات الوجودي ، أو الانحراف • وكثيرا جدا ما يكون من منتجات التعلم الديني !

يجب تحرير تعريف الدين من القيود الناشئة من خاصيات المجتمع الغربي • فالغرض الفلسفي من العلمانية الفلسفية التي لاحظها برجر ، والجذبية العاطفية التي تتسم بها كلمة « دين » لننقل شيئا نبيلًا وجماليًا ، وهدف خلق روح من الانسجام ، هذه جميعا ومهما كانت حميدة ، يجب ألا يسمح لها بأن تعرقل المحاولة • وعلى المراقبين من العالم غير الغربي أن يفصلوا المشكلات الحقيقية المحيطة بتعريف الدين عن المؤثرات التاريخية والثقافية الخاصة بالمجتمع الغربي التي تميل الى دفع مثل هذا التعريف نحو اتجاه معين • ولستنا بحاجة الى القول بأن هذا الحذر مناسب أيضا بعدد المؤثرات الناشئة من تقاليدهم أنفسهم ••

أصحاب الرسالات الدينية وصانعو المعجزات و"الشائبة الكاثوليكية" في البرازيل

لوحظ منذ فترة طويلة عند التعرض لدراسة الديانات أن الوحدة الظاهرة لأي مجموعة من المسمات والمعتقدات والطقوس والشعائر المتعددة ينضوى تحتها شكل من الشائبة يكون ذا طبيعة تكيلية أو على العكس ذا طبيعة متصارعة معها . فأي ديانة منظمة يكون لها شكل « رسمي » وشكل « شعبي » ، فالديانة « الرسمية » يتم نقلها وتدريسها بواسطة أشخاص يعينون خصيصا ليمثلوا ويفسروا القوة الحارقة للطبيعة بين مجموعة المؤمنين بتلك الديانة . أما الديانة « الشعبية » كما تمارسها الجماهير فإنها لا تتصل إلا في القليل أو لا تتصل على الإطلاق بالهيكل الكنسي . فالمعتقدات والشعائر تعتبر جزءا من تراث الجماعة يتم تسليمها بطريقة غير رسمية من جيل إلى جيل .

ولقد وجد هذا الفصل أيام المسيحية الأولى ، ولقد أوضح ج . جوف أن وجود النظرية الكنسية في الحضارة الغربية التي تؤكد « الطبيعة الروحية لله » لا تنفي أحياء الظهور للمادى لله . وبالمثل أشار دانيال روبس إلى أن المعتقدات التي تمتنعها قلة من « الأشخاص المتفوقين » كانت تتناقض بشدة في ذلك الوقت مع « علم النفس الديني البدائي » للجماهير ، فقد كانت تلك القلة تشعر بالحاجة إلى دليل محسوس واضح للقوة الحارقة التي تنضج في الصورة الانسانية .

وتنحدر الكاثوليكية البرازيلية مباشرة من كاثوليكية القرن السادس عشر

الكاتب : ماريا أسورا بيريرا دى كوبرو

استاذة في مركز الدراسات الريفية والحضرية التابع لجامعة ساو باولو (البرازيل) • لها مؤلفات واسعة نشرت باللغتين البرتغالية والفرنسية عن الظواهر الريفية في البرازيل وعن الموضوعات الاجتماعية •

المترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة ادارة بالشعبة القومية لليونسكو

البرتغالية التي تتميز بنوع من الثنائية أشار اليه المؤرخون • ولقد كان روجر باستايد من أوائل الذين وضعوا فاصلا بين « الكاثوليكية المحلية » رؤساء العائلات الكاثوليكية الكبيرة وبين الكاثوليكية التي تميل للطابع الروماني والعالمي التي نعتنقها الجماعات الدينية ويمثلها الجزويت على وجه الخصوص • وقد انتقل الشكل الاول من أشكال الكاثوليكية عن طريق العائلة الى طبقة ملاك الأراضي الذين كانوا يملكون الطواحين والمزارع ، أما الشكل الثاني فقد انتقل عن طريق الهيكل الكنسي للكنيسة الرومانية التي نجحت في الاحتفاظ باستقلالها بعيدا عن ملاك الأراضي • ومع ذلك فإن ملاك الأرض ظلوا يسيطرون على صفار رجسالات الدين الذين كانوا يخضعون بخنوع لسلطتهم في حين أن مختلف الجماعات الدينية تتحدى سلطاتهم الفعلية غير المحدودة • ولقد كان روجر باستايد يعتبر تلك الثنائية شيئا تتميز به الفترة الاستعمارية البرازيلية (١٥٠٠ - ١٨٢٢) •

ولقد حثت الدراسات الاولى التي قام بها روجر باستايد لهذه النظرية العديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع البرازيليين على استخدام هيكل ثنائي بشكل أو بآخر كان أكثر شيوعا ذلك الهيكل الذي كان يفصل بين « الكاثوليكية الرسمية » و « الكاثوليكية الشعبية » ، فكانت « الكاثوليكية الرسمية » هي تلك التي تنتمي الى الهيكل الكنسي وقلة من الأتباع المخلصين جدا ، وكانت « الكاثوليكية الشعبية » هي تلك التي تنتمي للأغلبية العظمى من البرازيليين الذين ورثوها عن البرتغال ، ولكنها كانت تمثل في الممارسات الدائمة التي أصبحت غير مستخدمة في الدولة الآن •

ومع ذلك فقد كان التفسير كما رآه روجر باستايد يختلف تماما عن نوع التفسير السائد اليوم . فقد كان يقوم على أساس الهيكل الاجتماعي والاقتصادي في ذلك الوقت الذي كانت السلطة فيه تتركز في يد الأغنياء . ولقد كان الدين يحكم الى حد ما في ضوء هذا الهيكل . ونتيجة لذلك فقد وجد هيكلان يعيشان جنبا الى جنب « كوزراء للطقوس المقدسة » ، فكان هناك قساوسة الأبرشية الذين يحكمهم ملاك الأرض الموسرون من ناحية والجماعات الدينية الذين لا يخضعون لحكم هؤلاء الملاك من ناحية أخرى ، وقد توقف تحليل باستايد للكاتوليكية البرازيلية في نهاية الفترة الاستعمارية ، ولا نعرف كيف طبق نظريته على الفترات الملكية والجمهورية . والمهم في الموضوع أن هذا التفسير كان يقوم على افتراض اجتماعي ولا يمكن اعتباره تقريراً دقيقاً عن الأشكال والسمات الدينية المختلفة .

وقد تم الفصل بطريقة شائعة بين « الكاثوليكية الرسمية » و « الكاثوليكية الشعبية » عن طريق الدراسات التي تناولت الديانة السائدة في البرازيل . ومن الممكن في الواقع حصر التعدد الكاثوليكي الذي أشار اليه عالم الاجتماع البرازيلي تال دي أزييدو في هذين الشكلين الأساسيين أو الشكلين المتطرفين بحيث يمكن ملاحظة التنوعات الأخرى داخلهما . ومع ذلك فقد بدأنا نتحقق من أن هناك أحكاماً قيمة تكمن وراء هذا الفصل الحيادي الظاهر . فكلية شعبية كلمة غامضة ، فهي تشير الى ما ينتمي الى « الإدارة الشائعة للإنسانية » ، أو تنتمي للأغلبية ، ولكنها أحيانا تستخدم لتوضيح ما ينتمي الى الطبقات الدنيا من المجتمع ، في نغمة منحنية . واستخدم هذه الكلمة كعنت للكلمة « ديانة » يشير الى أن الدين الرسمي هو « الأكثر صحة » على مستوى عال أكثر من الدين الذي تنتمي اليه الأغلبية ونصني الجماهير التي تتكون منها القاعدة الاجتماعية الدنيا التي تكون معتقداتها ذات طبيعة أكثر ميلا للسحر والحرافات أكثر منها ميلا للدين المنظم .

ولقد كان فكرة التعبير أو التطوير واردة بالنسبة للرموز الدينية . وتبعا لتلك الفكرة فإن الكاثوليكية الشعبية كانت سائدة مادامت البرازيل دولة زراعية يعيش معظم سكانها في مناطق زراعية . ولقد صاحب التصنيع تدفق مهاجرين الى المدن ، وفي عام ١٩٤٠ كسبت الكاثوليكية الرسمية الأكثر ثقافة والأكثر تعقلا الجولة ، في حين ظلت الكاثوليكية الشعبية التي كانت تضم الحرافات والمعتقدات البالية تزداد تعقلا الى المناطق الأكثر بداءا والأكثر فقرا لتنتشر بين الطبقات الدنيا غير المتعلمة في المجتمع الحضري .

وهكذا ومع التقدم التدريجي لهياكل أكثر تقدما وتركيبا لتحل محل النظام الاقتصادي والاجتماعي الأكثر قدما وبساطة بدأت الكاثوليكية الشعبية - التي لم يكن لها هيكل منظم وكانت تقوم على الأفكار الخيالية - في الاختفاء . ودخلت وسائل الاعلام الى البرازيل وقوبلت بتجاوب شعبي كبير . فدخلت أجهزة التلفزيون الى الكواخ ، وكانت عاملا فعالا في تغيير الاتجاهات الدينية . فقد أثارت وسائل الاعلام الرغبة في نهج أسلوب جديد في الحياة والسلوك وطرق التفكير واستنباط قيم جديدة وهذا كله مما يتعارض مع الثقافة الشعبية التقليدية في البرازيل .

ومع ذلك فلما كانت عملية التصنيع وانتشار النزعة الحضرية تختلف من حيث كثافتها في أجزاء مختلفة من الدولة فإن الاختلافات الإقليمية كانت حادة . وقد فقدت

الكاثوليكية الشعبية سيطرتها في ضاحيه « ساو باولو » مثلا ، فقد كانت حركة التصنيع وطرق الزراعة الرأسمالية التي انتشرت في كل مكان سببا في وضع حد للطرق القديمة في التفكير والسلوك . غير أنه في أماكن أخرى أقل تقدما من الناحية الصناعية في البرازيل (في الشمال الشرقي مثلا) حيث كانت الطرق الزراعية تسير وفق الأسلوب القديم كانت الكاثوليكية الشعبية قوية كما كانت دائما .

لذلك فإن هناك خطأ يفصل بالتوازي بطريقة ضمنية بين ما يمكن أن يطلق عليه اسم العوالم العالية للمعرفة (العلم وطرقه المنظمة) والعمل (التكنولوجيا وطرقها المتعلقة) من ناحية وبين الكاثوليكية الرسمية من ناحية أخرى وتعرف الكاثوليكية الرسمية بأنها مرتبطة بالتعليم وتطور المواصلات والتجديد . في حين أن الكاثوليكية الشعبية مرتبطة بالامية والعزلة الريفية ومقاومة التغيير .

تلك هي النظريات التي تعتبر المرجع عند دراسة الكاثوليكية في البرازيل . فهل تستطيع تلك النظريات أن تعطي تفسيراً كفوفاً للأوضاع الحقيقية ؟ ان دراسة بعض الأمثلة الممثلة قد تعطي الاجابة على هذا السؤال .

صاحب رسالة في بداية القرن

القس سيسيرو

ولد سيسيرو روماو بابتستا في مدينة « كراتو » الواقعة بجنوب مقاطعة « سيرا » في المنطقة الفاحلة التي تقع في الشمال الشرقي للبرازيل المعروفة باسم « سيرتاو » . ولقد أثبت سيسيرو نزعه الدينية منذ سنوات حياته الأولى . في تلقى تعليمه في معهد الكهوت في « فورتاليزا » عاصمة المقاطعة وعين عام ١٨٧٢ . ولقد كان تعيينه في قرية جوزيرو - وهي قرية صغيرة بجوار مسقط رأسه - سببا في رجوعه مرة أخرى ليعيش بين مواطنيه . وكانت جوزيرو معروفة بأنها موطن البلطجة والسكرار والمهاترات . وحول أطراف القرية كانت عدة ضياع كبيرة محتاترة يملكها الفلاحون ومربو الماشية الذين كانوا ينقسمون الى أحزاب عائلية يتصارع بعضها مع البعض الآخر من أجل السيطرة على الشؤون المحلية .

ولم يكن سيسيرو مؤهلا لتأكيد سلطته على ملاك الأرض المجاورين أو الخارجين على القانون في القرية بسبب صغر سنه وضعف بنيته ، ولكن ذكاه ومعرفته بالسكان المحليين بينت له الطريقة التي يجذب بها انتباههم . فقد كان سيسيرو بشوبه الكهنوتي المرتق ونملا التي يضع فيها قندميه العاريتين ولحيته وشعره الكثيف صورة حقيقية « المثائب » الذي يوقر الريفيون البرازيليون كواحد نبد متع هذا العالم ليكفر عن ذنوبه ويساعد جيرانه . ففقد كان سيسيرو يتجول في المناطق الريفية الواقعة حول جوزيرو حاملا عودا جافا كثير العقد من جذع شجرة ويسير فساتات طويلة دون كلل متنقلا من ضيعة الى أخرى ومن بيت الى بيت ينصح العباد المخلصين ويتحدث عن يوم الحساب ويعلمهم معنى الصلاة التي يعتقد أنه ليس هناك أمل في الخلاص بالنسبة لالإنسان بدونها

ولم يكن سيسيرو يتقاضى مرتباً ، ولكنه كان يعيش على ما يوجد به عليه الناس مقابل ما يقدمه لهم من خدمات . وقد كان لذلك أعمق الأثر في جمهوره الذي لم يتعود تلك النظرة الزاهدة في الممتلكات الدنيوية . لذلك انهالت عليه الهدايا من كل نوع ، وكان القسيس الشاب الزاهد بطبيعته يوزع معظمها على المحتاجين . وذاع صيته واكتسب مكانة محترمة وانتشر نفوذه .

ولقد كان الهدف الرئيسي لسيسيرو هو تهدئة المنطقة ووضع حد للصراع الدموي الذي كان يهز الأحزاب العائلية الكبيرة . ولقد نصح ملاك الأرض بأن يأتوا ويعيشوا بالقرب منه في قريته الصغيرة حتى يمكنه أن يراقب أحوالهم ويمنع نشوب المعارك بينهم . وقد تحقق للملاك الأرض الصغار والفلاحين الذين لا يملكون أرضاً أن من مصلحةهم أن يكونوا في حماية القسيس الشاب الذي أصبح يمثل البطل بالنسبة لهم ضد القوة العاشمة لكبار ملاك الأرض ومرعى الماشية . وبدأ حجم القرية ينمو بطريقة ثابتة . ورحبت كل من الحكومة الإقليمية والحكومة الفيدرالية بما يقوم به القسيس الشاب . كذلك عبرت الكنيسة عن تقديرها العظيم لأنها رأت فيه روحاً متحركة من وراء النهضة الدينية التي من شأنها أن تميد الأغنياء والفقراء إلى حظيرة الإيمان . وهكذا بدأ سيسيرو كنموذج مثالي للقسيس الذي يعتبر مفيداً للمجتمع والكنيسة في آن واحد .

ولقد ساهم نجاح سيسيرو في الواقع في تحقيق أحاساسه برسائلته كما رآها في أحلامه عندما كان في مدرسة اللاهوت . لقد كان يحس أن عليه أن يجعل من جوزيرو العاصمة الدينية للشمال الشرقي من خلال سيطرته على كل من الحياة الدينية والدنيوية في المنطقة . ولقد كانت حماسة الغائبين الذين كانوا يتكبدون المشاق لكي يتبعوا نصيحته ليكفروا عن ذنوبهم والتدفق المستمر للحجاج الذين كانوا يأتون ليفيموا في جوزيرو تحت حمايته وزعماء السياسة المحليين الذين كانوا يبحثون عن نصيحته في الانتخابات تمثل بالنسبة له الدليل على الرسالة المقدسة التي يجب عليه أن يفرم بها . وبدأت ثروته تتزايد بسبب تزايد الهدايا التي كان يتلقاها ببذخ في مقابل ما يؤديه من خدمات ، وقد أصبح قادراً على استخدام تلك الهدايا في وضع نظيم كقيل بفوت الفقراء وبصفة عامة تحسين أوضاع أغلبية أهل قريته التي أصبحت بالتدريج أشبه بالمدينة .

وفي عام ١٨٨٩ أي بعد مرور سبعة عشر عاماً على وصوله إلى جوزيرو أصبح معروفاً أن في مقدوره أن يأتي بالمعجزات . وكانت ثقة الناس به كبيرة لا يرمي إليها الشك ، فهو مبعوث الله الموثوق به . وبدأ تدفق الحجاج إلى جوزيرو يتزايد . وتركزت آلاف العائلات من مختلف مناحي الحياة منازلها وجاءت لتستقر بجوار مثل الله المختار . واشترت الأسر الأكثر ثراء ممتلكات في مدينة جوزيرو أو بالقرب منها ، وتطلعت الأسر الأكثر فقراً إلى العمل متجهين صوب الرجل الذي كان يبدو في نظرهم نصير المضطهدين والأب الروحي للفقراء . ولقد كان الجميع يرون في سيسيرو أيضاً تجسيدا « للشخص الثالث في الثالوث الإقدس » - الروح القدس - وأن مجيئه بمثابة التبشير بعصر الروح

ويأخذ البعض من رجال الدين جانب سيسيرو ، في حين يدينه آخرون بشدة وينهونه بأنه دجال . ولم يمض وقت طويل حتى أخذت الكنيسة موقفاً يطالب بالاعتدال والهدوء . وأجرى تحقيق حول الموضوع ، واستدعى أطباء كان بعضهم

يؤيده وبعضهم يقف ضده . وأرسل ملف الموضوع الى روما ، وذهب سيسيرو بنفسه الى هناك ليحضر المحاكمة ويتولى دفاعه عن نفسه . ثم عاد الى وطنه بعد عدة أشهر بعد أن حكم عليه بأنه مذنب ، ففصل من عمله ، ومنع من الوصل أو الاشتراك في القلماس . ولقد كان أصحاب المقام الرفيع في الكنيسة يودون نفيه من جوزيرو ولكن منهم من ذلك التهديد بثورة شعبية لصالحه . والاكثر من ذلك أن « الأب الروحي » كان له عدد لا بأس به من الاتباع والمريدين في الحكومات الاقليمية والفيدرالية وحتى بين رجال الدين .

وهكذا استمر سيسيرو في العيش في جوزيرو . وكان قبل ذهابه الى روما قد عدل مظهره فجعله أكثر نظافة ليمشي مع الفكرة التقليدية للمقسيس الكاثوليكي . وكان سيسيرو لا يزال يرتدى الملابس الخشنة ويقتات الطعام الرخيص ، ولكنه أصبح يمتلك عددا من الممتلكات في الريف بجانب بعض المباني التي تدر دخلا في المدينة ، وازدادت معتكاته مع التدفق الثابت للهدايا التي كان لا يزال يتلقاها . وأصبحت جوزيرو مع التوسع الحضري السريع . سوق عمل فريدة في منطقة « سرتاو » ، وبدأ الأب الروحي يعمل لارساء قواعد انشاء كاتدرائية . وقد صمم في أطراف المدينة حديقة واسعة يستطيع المؤمنون فيها أن يتعرفوا على المناظر الريفية الطبيعية التي ترتبط بحياة السيد المسيح مثل كهف بيت لحم وجبل الزيتون والجبل الذي صلب عليه السيد المسيح . وقد أصبحت جوزيرو في نظرهم مدينة القدس الجديدة التي تنبأت بها الكتب المقدسة .

بعد ذلك بدأ سيسيرو يعمل لتعزيد سلطته السياسية . فقد كان دائما يعمل مستشارا لرعيته وقت الانتخابات . وكان المرشعون لمختلف المناصب (وزير في البرلمان ، سيناتور ، أو حتى حاكم اقليمي) يأتون اليه ويتركون به كضمان لنجاحهم . وفي عام ١٩١١ انتصر على القادة السياسيين المحليين لأنه نجح في أن يجعل جوزيرو ترتفع مستوى العاصمة الاقليمية ضد ارادة هؤلاء القادة ، وتجنبا للمناعب المستقبلية جعلهم سيسيرو يوافقون على إبرام معاهدة عدم اعتداء أمام الموثق حتى يحمي نفسه في حالة أي اجراء يتخذ من جانبهم . وقد نشرت الصحافة بنود المعاهدة التي أثارت ضجة في البلاد .

وقد بلغ الاستهجان لتحدي سيسيرو للسلطة ذروته عام ١٩١٤ عندما ارسل حاكم المقاطعة قواته ضد « الأب الروحي » وانتشرت بسرعة انباء تهديد القوى التي تعمل ضد المسيح وقوى الاتحاد له ، واتجه آلاف المؤيدين الى كالمدينة المقدسة للدفاع عنها ضد « فري الش » . وقد هزم المقاتلون الذين أرسلوا الى جوزيرو على يد جيش الفلاحين المسلحين تسليحا هزلا الذين كان ينظر اليهم على أنهم عصاة . وتقدم جيش الفلاحين الى عاصمة المقاطعة التي فر منها الحاكم ، وبدأت الأنباء تنتشر بأن سيسيرو سيعين حاكما على « سيرا » ولكنه رفض لأنه لم يشأ أن يقادر مدينة جوزيرو موطنه الأصلي . وقد تآكلت سلطته السياسية هناك ، وتحقق حلمه في أن يجعل جوزيرو قاعدة للسلطة الدينية والديوية في الاقليم كله . وأصبح سيسيرو هو الأب الروحي رئيس رؤسائها .

وبالاحوال العشرين سنة الباقية من حياته كان سيسيرو ينتخب بانتظام ويصاد انتخب لركيس مقاطعة « سيرا » وحاكما لمدينة جوزيرو . وكانت الحكومة تهتم دائما بشهورته عند اتخاذ القرارات الكبرى في المنطقة . ولم يكن أي مرشح ينتخب

الا بعد موافقته • أما بالنسبة لمدينته فانه كان يعمل دائما على أن يجصلها مزدهرة وعصرية ، فأصبحت المدينة نقطة انطلاق للتنمية ، وامتد تأثيرها على « سيرتاو » ، بأكملها • واستمر أنريكون يتدفقون على المدينة أغنياء وفقراء ، رعاة ماشية ومربي ماشية ، أصحاب أراض ومعدين وكلهم تتملكهم الرغبة العامة في أن يعيشوا في كنف قديسهم يحدهم الأمل في الخلاص •

وعندما توفي سيسيرو في ٢٠ يولييه ١٩٣٤ أصبحت قرية جوزيرو هي المدينة الثانية في المقاطعة • وبلغ عدد سكانها ٥٠.٠٠٠ نسمة ، وأصبحت تضم عشرة آلاف مسكن دائم • وقد أصبحت المدينة من أكثر مراكز الأعمال أهمية في سيرتاو حيث توجد الصناعات الخفيفة وصناعة الاكواخ والأنشطة التجارية والبنوك والمدارس لمختلف الأعمار • كما طورت الزراعة حول المدينة على أساس تجارى • وقد أصبحت جوزيرو تختلف اختلافا كبيرا عن المحليات المجاورة التي كان اقتصادها لا يزال يعتمد على التوسع في تربية الماشية والزراعة بهدف مقابلة احتياجات الأعاشة • وفوق ذلك أصبحت جوزيرو مركزا هاما للمواصلات فكان يربطها بماصمة المقاطعة خط حديدى وطريق كما كان لها مهبط طائرات خاص بها • ومع ذلك فقد ظلت « المدينة المقدسة » هي المركز الحقيقي بكنائسها وأديرتها المتعددة التي يرعاها رهبان من عامة الشعب مع بعض التساوسة • كما ظلت جوزيرو مركزا للتجمع الرئيسى للحجاج في منطقة «سيرتاو» كلها •

وعندما توفي سيسيرو لم يضعف ذلك من إيمان أتباعه ، ولم يصدقوا أنه قد مات حقا • لقد « ذهب بعيدا » وقد يمود يوما ما « لمدينته المقدسة » لبشر بيوم الحساب • وحتى اليوم لا يزال الذين يؤمنون به يصلون والكتاب المقدس في أيديهم يتوسلون الى السيد المسيح والسيدة مريم وجوزيف والأب الروحي « القس سيسيرو » • كما أن صخرة سيسيرو تعلق في مكان الصدارة في دور العبادة الخاصة بالأسر ، وتتجدد أسطورته دائما بحكايات عن معجزات جديدة • وكانت الحكومات الاقليمية والفيدرالية تعبر عن اجلالها للقائد السياسى العظيم الذى أعاد السلام لذلك الاقليم المضطرب والذى يعتبر هو المؤسس العظيم للمدينة المزدهرة • ولم تعد الكنيسة الكاثوليكية تنكره ، فقد أعيد اليه اعتباره فى الواقع ، وانتشرت اشاعة بأنه سوف يعامل معاملة القديسين •

صانع معجزة فى النصف الثانى من القرن

القس دونيزتى

شهدت مدينة « تامبو » الصغيرة الـ ٤٥٠٠ نسمة أحداثا دينية غريبة منذ عشرين سنة مضت • وكانت تلك المدينة واقعة تحت تأثير المستعمرة الصناعية العظيمة في « ساو باولو » التى تبعد عنها حوالى ٣٠٠ كيلومتر • فقد كان القسيس المحلى دونيزتى سانارين دى ليما الذى كان يبلغ من العمر أربعة وسبعين عاما حينذاك يمارس سلسلة من العلاج المعجزة • فخلال التسعة والعشرين عاما التى قضاها فى تامبو التى عين فيها عام ١٩٢٩ استطاع دونيزتى أن يكتسب شهر كرجل موهوب فى مسائل العلاج ، فقد كان باستطاعته أن يشفى من اذنان الحمر ويخلص من ألم الأسنان بمجرد أن يقنع يده على أخذ المتورم ويبارك المريض • وقد أطلق عليه لذلك لقب « طبيب أسنان الفلاحين » •

وفي مارس ١٩٥٤ اشتكى له أحد تجار الحمر - وكان يتعامل معه ويأتي اليه من المقاطعة المجاورة « منيا جريس » ليبيعه بعض الحمر - من أنه أصبح يحس بعجز في ساقيه بسبب الروماتيزم . وقد عالج القس دونيزتي بأن وضع يديه على ركبتي الرجل المريضتين ونطق بكلمات البركة . وقد نشر تاجر الحمر أنباء « المعجزة » . وكان هناك آخرون جاءوا الى « تامبو » وتم شفاؤهم أيضا . وقد كان سكان « تامبو » يعجبون من كثرة عدد الناس الذين يسألون عن الطريق الى بيت القسيس واكتشفوا أن بينهم صانع معجزة لم يتعرفوا بعد على الهبات التي يقدمها . وبدأت المرحلة الأولى من الظاهرة النادرة .

وخلال تلك المرحلة الأولى كان القس دونيزتي يستقبل الحجاج في منزله الواحد تلو الآخر ويستمع الى طلباتهم ويباركهم كلا على حدة ويلمسهم بيديه . وكانت النتيجة مورية ، وكانت تستغرق بعض الوقت في أحيان أخرى . ولم يكن الحجاج يمكنون في تامبو ولكنهم كانوا يغادرونها مرة أخرى في المساء أو في صباح اليوم التالي مصحوبين ببركات القس دونيزتي الذي كان يترك أثرا عميقا في نفوسهم . فقد كان طويلا جدا يغطي رأسه شعر كثيف أبيض له هيئة عسكرية ووجه لافت للنظر .

وكانت الكنيسة تكتظ بالناس أثناء قداس أيام الأحد ، وكلما كان يسمع صوت أثناء قيامه بالوعظ .

وقد كان يشرح أن الله اختاره ليقوى سلطة الكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر الأمل الوحيد في الخلاص بالنسبة للمسيحيين . وقد كان يخطط لبناء كاتدرائية عظيمة في « تامبو » بالنقود التي كان يتلقاها من الحجاج . وهناك يمكن أن يمارس معجزات عظيمة وتصبح « تامبو » هي المدينة المقدسة للبرازيل الى الأبد .

وقد نشرت مقالة مثيرة في صحيفة ساو باولو فجرت المرحلة الثانية من المعجزات . ومنذ تلك اللحظة بدأت أجهزة الاعلام تضع نفسها في موضع المتحدث والناشر للأخبار الغريبة عن معجزات القس دونيزتي في طول البلاد وعرضها . وقد ازداد عدد الحجاج بطريقة كبيرة لم يعد بعدها دونيزتي قادرا على استقبالهم في منزله . وكان عليه أن يعتكف . ففي اللحظة التي كان يعبر فيها الميدان في طريقه الى الكنيسة كانت الجماهير تتجمع من حوله محاولة لمسه أو قطع أزراره أو أجزاء من رداءه لاستخدامها كشارات . ومنذ ذلك الحين لم يكن يستطيع الا أن يتحدث اليهم باختصار ويباركهم من النافذة . وقد وجد أن بركته يمكن أن تحدث أثرا حتى عن بعد وتمنح قوى علاجية خارقة للماء وأوراق الشجر والنسيج . واستمر حدوث المعجزات .

وبدأ تدفق أفواج الحجاج يتخطى حدود « ساو باولو » الى المقاطعات المجاورة ، مثل ريودي جانيرو ، ومنيا جريس ، وبرانا . بل إنه امتد الى مقاطعات أبعد من ذلك ، مثل جويس ، وماتو جروسو . وكانت هناك ثمانية قطارات تأتي يوميا الى تامبو من ساو باولو أو من مدينة ريبيرا بريتو في الأحوال العادية ، ولكن اضيف اليها خمسة أو ستة قطارات طوارئ خلال أيام الاسبوع وثمانية أو عشرة قطارات خلال أيام الأحد . وقد كان سائقو اللوريات وأصحاب العربات يكسبون كثيرا من وراء عمليات نقل الحجاج . وقام عدد من المومنين بتأجير طائرات خاصة لنقلهم . وبدأ سكان مدينة تامبو الذين كانوا لا يخفون شكوكهم في معجزات دونيزتي يعلنون استنكارهم ، فقد اضطربت حياتهم وأصبح من الصعب ان لم يكن من المستحيل بالنسبة لهم التوجه الى أعمالهم .

فلقد كان الغوغاء متجهزين في كل مكان يسدون الطرقات . وأصبح الطعام نادرا والأسعار مرتفعة جدا وأضحت المدينة في حالة من القذارة أصبح السكان يخشون معها من انتشار الأوبئة .

ثم انتشرت الأنباء بأن القوة الحارقة للقسيس دونيزتي سوف تصنع المعجزات من خلال الراديو والتلفزيون . وقد سمح لاحدى محطات الإذاعة في ساوباولو بإذاعة بركته يوميا في الساعة السادسة بعد الظهر وهو ميعاد صلاة التبشير ، فكان المؤمنون يهرعون الى منازلهم بعد أداء أعمالهم للاستماع الى تلك البركة . وكانوا يضعون القنينات أو أكواب الماء أو أفرع الأشجار و الملابس أمام أجهزة الراديو والتلفزيون لاعتقادهم أن البركة ستخترق الأشياء وتمنحها قوة علاجية كما لو كان القسيس حاضرا بشخصه . وهكذا كان الناس يظفرون للسكر في منازلهم دون حاجة الى القيام برحلة الى مدينة نامبو . وكان دونيزتي يتحدث في التلفزيون أيضا . وقد عرض فيلم تسجيلي بعنوان « قوة الايمان » في عدد من دور العرض السينمائي في ساوباولو ليعطي الناس الفرصة للتعرف على صانع المعجزات دون أن يتجشموا مشقة القيام برحلة الى المدينة المقدسة .

غير أن تلك الإجراءات التي قصد بها الحد من تدفق الحجاج والمتفرجين قد تمت معادلتها بسلسلة من الأحداث التي ساعدت على زيادتها . فقد انقسمت الكنيسة الكاثوليكية بالنسبة لهذا الموضوع ، فكان بعض القساوسة يبدون ميلا وديا تجاه صانع المعجزات (مثل أسقف ساوباولو مثلا الذي كان يبدى اعتدالا بالنسبة للموضوع) ، وكان هناك بعض المتشككين من رجال الدين الذين كانوا يعيدون للذاكرة حالات سابقة لقساوسة كانوا يقومون بالمعجزات ، كان أكثرهم إثارة القسيس سيسيرو وأحدثهم القسيس الهولندي ايوستاش فون ليشوت في منطقة « بوا » عند أطراف ساوباولو ، وكذلك القس أنطونيو في يوروكانيا في مقاطعة ميناس جيريس . وقد أخذت الكنيسة في اعتبارها كل تلك الظواهر وما تسببه من ضرر يفوق ما تسببه من نفع لسلطة الهيكل الكنسي .

وبينما كانت مكانة القس دونيزتي الصاعدة على وشك أن تحدث ردود فعل خطيرة كانت الحكومة المحلية تبدي عداها الصريح تجاه كل ما يجري . وكان دونيزتي يعبر بصراحة عن آرائه تجاه الانتخابات القادمة ، فهل يصبح دونيزتي قسيس سيسيرو أحر على المسرح السياسي ؟ وكانت الصحف تقدم أحيانا تقارير عن المناقشات والمجادلات التي تدور بين القساوسة وفي دوائر الحكومة حول المعجزات . وفي النهاية التصرت القوى المعارضة لدونيزتي وكسبت الجولة . وتلقى دونيزتي من رؤسائه في الكنيسة أوامر بوقف جميع أنشطته .

ونشرت وسائل الاعلام أنباء تقول أن دونيزتي سوف يترك الوعظ ويتوقف عن اللقاء بركته بعد ٣١ مايو ١٩٥٥ . وتجمعت حشود كبيرة من الناس في مدينة نامبو لاقتناص نظرة من صانع المعجزات وتلقى بركته قبل فوات الأوان . فكان يصل الى نامبو يوميا حوالي ٥٠.٠٠٠ حاج ويفادونها في اليوم نفسه ، وأصبح السير مستحيلا في شوارع المدينة ، وأصبحت الأشجار الواقعة أمام مبنى الكنيسة ميتة تماما بعد أن نزع عنها أوراقها وفروعها ولحاؤها ، فقد كانت تلك الأشجار تتلقى البركة من القسيس ثلاث مرات يوميا ، ولذلك فإن قوتها الملاجية لابد أن تكون خارقة . وازدادت كمية الصدقات والنقد التي كانت تلقى في سلم مذبح الكنيسة حيث كان يتم جمعها . وكان نساء المدينة يرقبنها حتى يتأكدن من أن أحدا لن يمسه . وكان البنك المحلي

يرسل عربة لجمع جميع الأموال ثلاث مرات يوميا لاداءها الخزينة . وكان البنك يذيع من وقت الى آخر آخر رقم للنفود التي تم جمعها مع التذكير بأن تلك الموارد سيتخصص لبناء كاتدرائية في تامبو . وفي ٣١ مايو وقف القسيس دونيزتى امام حشد من منه ألف من الحجاج الصامتين الباكين ليقيم بركته الأخيرة للمؤمنين التجمعين امامه ، فى حين تسقط ثلاث طائرات مجموعات من الأزهار على المدينة .

ولقد كان فى امكان الكنيسة أن تقصى القسيس دونيزتى من مقاطعته ، ولكن استقصاء تم اجراؤه أوضح أن مثل هذا القرار قد يؤدي الى معارضة عنيفة . ولذلك فقد اكتفى بأن أجبر دونيزتى على القيام باجازة مفتوحة فى أحد الأديرة خارج مقاطعة ساو باولو . ثم سمح له بالعودة الى منزله ولكنه منع من مزاوله أى نشاط ديني ، وسمح له بأن يتلو القداس امام المذبح الصغير فى منزله دون أن يقوم بأى وعظ أو يتلو البركة أو يتصرف فى القربان المقدس ، فقد حله محله أحد القساوسة الشبان الذى عين فى منصبه فى مدينة تامبو . ومن حين الى آخر كان الزوار يتوافدون وهم يتوسلون الى الله أن يمكنهم من الحصول على البركة من القسيس دونيزتى . ولكن كان يقال لهم أنه قد توقف عن القيام بجميع الأنشطة « لأسباب هامة » فلم يكن دونيزتى يريد أن يقال أنه قد أطاع الأوامر ببساطة ، ولكنه كان يريد أن يفهم الناس أنه يكفر عن خطيئته بأمر من السماء . وأن الله سيمنحه فى وقت قريب بركته مرة أخرى ويعيد اليه قوته العلاجية .

وقد عاش القسيس الهرم فى تامبو حوالى عشر سنوات دون أن يغادر المدينة أو يقوم بأى نشاط ، ولكنه عاش حياة هادئة جدا ، وعندما مات حدث بعض الضجة ، فقد تزامم الناس حوله ليحملوا جسد الرجل القديس ويتوسلوا اليه أن يمنحهم بركة أخيرة من الرفيق الأعلى ، ثم أطبق الصمت على ذكراه . ومازال الحجاج يأتون من حين الى آخر للصلاة أمام مقبرته ، ولكن ذلك لم يكن يحدث الا قليلا وعلى فترات متباعدة . أما بالنسبة لمدينة تامبو فقد استعادت وضعها القديم ولم تبين فيها الكاتدرائية .

لقد عاش هذان الرجلان صناعا المعجزات فى جزئين مختلفين تماما فى البرازيل ، وفى زمنين مختلفين . ولم يكونا آخر « قديسين » وآخر « صانعي معجزات » يخرجان من داخل الكنيسة الكاثوليكية ، ولكنهما يعتبران اثنين من سلسلة طويلة لا تبدو لها نهاية . وبعض هؤلاء القديسين كانوا على شاكلة القسيس سيسيرو أى أنهم أصبحو قادة سياسيين واقتصاديين ، بجانب كونهم قادة دينيين ، وبعضهم الآخر كان على شاكلة القسيس دونيزتى ممن يحصرون دائرة نشاطهم فى صناعة المعجزات وشفاء امراض الجسمانى والعقل .^{٢٠} وكأنهم بعضهم من القساوسة وبعضهم الآخر من عامة الناس ممن كرسوا حياتهم للحياة الدينية .

ولقد تخطت أنشطة القسيس سيسيرو مجال كونه مجرد صانع معجزات ، ولكنه كان ينظر اليه باعتباره صاحب رسالة . فهل كان من الممكن أن يصبح القسيس دونيزتى صاحب رسالة أيضا بمرور الوقت ، ذلك موضوع يستحق التفكير . ففى أوائل عام ١٩٥٥ كان دونيزتى قد بدأ بتشجيع من أصدقائه الاهتمام بالسياسة ، غير

أن التسلخ السريع من جانب الكنيسة قد وضع حدا لهذا الاهتمام . ولابد أن نتذكر أن القسيس سيسيرو قد استغرق وقتا طويلا قبل أن يضع أساس مكانته وقوته ويقف في وجه الكنيسة ثم بعدئذ في وجه قادة السياسة المحليين وأخيرا في وجه أصحاب المذهب الفكتوري الذين بدأوا في الظهور .

ولكن هناك اختلافا مميّزا يفصل بين الرجلين . فلقد كان لدى سيسيرو منذ أيام دراسته في مدرسة اللاهوت احساس بأن عليه رسالة يجب أن يؤديها وأن حياته جميعها كقسيس قد كرست لتحقيق تلك الرسالة . في حين أن دونيزتي رغم أنه كان دائما مشبعا بقوة روحية عميقة لم يتلق « الوحي » المقدس حتى بلغ الرابعة والسبعين من عمره . ولقد كان سيسيرو يعمل ببطء وصبر ، وقد أرسى قواعد استراتيجيته كاملة من أجل الحصول على هدفه وتحقيق قوته الدنيوية والروحية التي من شأنها أن تمكنه من السيطرة على أهل « سرتاو » . لقد كان صعودا طويلا وبطيئا ولكنه كان يؤتي نتائج دائمة . أما نجاح دونيزتي فلم يكن قائما على أسس متينة ، وعلى الرغم من بريته فإنه كان نجاسا قصير الأجل .

وعلى الرغم من تلك الاختلافات فإن الحالتين تتشابهان في بعض جوانبهما . فلقد كان كل من الرجلين يتمتع بالقوة الحارقة على الشفاء والاتبان بالمعجزات على مختلف أنواعها . وكل من الرجلين تلقى رسالته من الله لايجاد مدينة مقدسة والتكفير عن ذنوب البشر والكنيسة الكاثوليكية . سببا أنهما استخدمتا مختلف المواد التي تصبح مشبعة بالخصائص العلاجية المقدسة مثل الماء وأوراق الأشجار والنسيج . وكانت لكل من الرجلين القوة الحارقة في منح البركة وقوة الاستخدام للوعظ . كذلك فإن تجاوب الاتباع كان متشابها بالنسبة للرجلين . فقد كانوا يأتون من جميع طبقات المجتمع ، وكانوا يعتبرون الدين وسيلة للحصول على الخدمات . ولم يكن يبدو أنهم مهتمين على وجه الخصوص بالجوانب الروحية للمذهب والممارسة الدينية . ويمكن أن يقال أن إيمانهم كان من النوع « الشعبي » .

ويمكننا أن نصل إلى المحصلة النهائية وهي أن جميع طبقات المجتمع البرازيلي تميل إلى اعتبار الدين الكاثوليكي وسيلة للسيادة على الطبيعة وعلى العمليات الاجتماعية والاقتصادية . ولا نتملك تلك الحقيقة « بالشعب فقط » ، ونعني « الطبقات الاجتماعية الدنيا » .

والمحصلة النهائية التي وصلنا إليها هي أنه لا يبدو أن هناك فاصلا حادا بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بموضوع الإيمان . فحالة دونيزتي أيضا تجعل هناك شكاً فيما إذا كانت النظرة تجاه الدين من قبل سكان الأقاليم المختلفة في الشمال الشرقي تختلف عن نظرة سكان مقاطعة متطورة صناعيا مثل ساو باولو . ففي عام ١٩٥٤ كانت تابعو تعتبر جزءا مزدهرا في المقاطعة يعتمد اقتصاده جزئيا على محصولات الزراعة المتطورة وجزئيا على تربية الماشية التي تتم على نطاق واسع ، في حين تتيح الصناعة في المنطقة الحضرية فرصا جيدة للعمل حيث كانت صناعة الفخار تعتبر هي الصناعة الرئيسية . ولقد كانت « سرتاو » التي مارس فيها القس سيسيرو نشاطه بعيدة تماما عن هذا الإطار الاجتماعي والاقتصادي .

فعندما استقر في جوزيرو عام ١٨٧٢ كانت المنطقة فقيرة تماما . وكانت الزراعة وتربية الماشية تتم على مستوى منخفض ، ولم تكن هناك صناعية حقيقية اللهم إلا القليل من صناعات الأكواخ .

ولقد تجاوب سكان سيرتاو الريفيون الاميون مع المعجزات بالطريقة نفسها التي تجاوب بها المتعلمون من سكان المدينة الزدهرة في الجنوب ، ولا يبدو أنهم قد تأثروا بتخلف اقليمهم أو بوجود وسائل الاتصالات من عدم وجودها . والواقع أن سيسيرو ودونيزتي قد استفادا أقصى استفادة من وسائل الاتصالات في نشر « أخبارهما » على أوسع نطاق . فقد تولي سيسيرو بنفسه فتح طرق جديدة ، وعمل على أن تكون جوزيرو على خط السكة الحديدية الجديد حتى يسهل على أتباعه أن ينتقلوا في الذهاب والعودة . ولقد سهل استخدام دونيزتي لوسائل الاعلام في النجاح السريع الساحق غير العادي لمعجزاته . وفي الوقت نفسه سهلت سرعة الاتصالات تجاوب الكنيسة الكاثوليكية ، فقد كانت الفساوسة قادرين على أن يرقبوا الأحداث عن كثب منذ بدايتها ، وأن يقوموا بدورهم قبل أن تصبح « المعجزة » جزءا لا يتجزأ من ايمان الناس . وفي حالة القسيس سيسيرو كان الوقت الذي تحقق فيه أصحاب المقام الرفيع في الكنيسة مما يجري في « جوزيرو » متأخرا جدا لاتخاذ اجراء لوقفه .

ومن الشائق حقا أن نرى كيف كانت فكرة انشاء « مدينة مقدسه » تصبح عاصمة الكنيسة الكاثوليكية تتملك الرجلين . ولقد كانت فكرة المدينة المقدسة هذه تتسلل في الواقع في جميع أنواع « الوحي » التي نزلت على أصحاب الرسالات الذين قمنا بدراستهم ، فلقد كانوا يشجعون أتباعهم على التجمع في المناطق الحضرية ، ولم يكن لديهم شيء ضد حياة المدينة . غير أننا وجدنا استثناء واحدا لتلك القاعدة يمثل في صاحب الرسالة المسمى « يوكانام » الذي بدأ في ريودي جانيرو عام ١٩٦٤ في حين كان الآخرون من الريف » ، وكان يتنقل بأتباعه كلما مكثه ذلك الى الريف . وهناك استقرار في مزرعة اشتراها تبعد عن برازيليا بسبعين كيلومترا حيث بدأ تكوين جماعة ريفية ، واخذ يوجه وعطه ضد المدن باعتبارها بؤرا للزيلة والحطينة .

ويمكن تفسير التطلع الذي يسيطر على أصحاب الرسالات الريفيين لايجاد مدينة مقدسة بأنه نوع من التوازن المضاد للمجتمع ريفي لا يوجد فيه في الواقع أي قرى لها وجود بارز ولم يكن لها في يوم من الأيام) ، فلقد كانت نسبة القرى والمدن بالنسبة لحجم المنطقة وعدد السكان منخفضا جدا ، كما أن السكان كانوا متناثرين في منطقة شاسعة ، وكل أسرة تعيش على قطعة الأرض الخاصة بها أو الأرض التي تعمل فيها . وقد سيطر على أصحاب الرسالات ما يمكن أن نسميه « الخوف من الحياة المنفردة » ، وهو ما جعلهم يرغبون في الحياة في المدينة . ولقد شاركهم بقية السكان هذا الخوف الذي يعتبر مستولا عن التجاوب الذي تقابل به الرسالة الدينية بين الجماهير . ولقد كان أهل الريف يربطون المدن بأفكار غامضة عن فرص أفضل للربح المادي وطرق أكثر راحة وجاذبية للحياة . كما أنهم كانوا يتوقون الى تغيير حياتهم الجافة والاستمتاع بمباهج المدن . لذلك فإن فكرة انشاء المدن المقدسة ليست فكرة جديدة . ويرجع أول تسجيل لتلك الفكرة الى عام ١٩١٧ . وترتبط ظاهرة « الخوف من الحياة المنفردة » بالتطلع الفاض نحو حياة أفضل في المدن كانت تسود قبل تطور الصناعة الحديثة في البرازيل الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٤٠ .

وتبين الدراسة الفاحصة للحالتين الى درجة كبيرة عدم تمشيها مع التقسيم المتفق عليه « الكاثوليكية الرسمية » و « الكاثوليكية الشعبية » ، فهناك اثنان من الفساوسة الكاثوليكين المحترفين بهما رسميا كمفسرين للمذهب الكاثوليكي رثى أنهما يملكان قوى خارقة ، ووجدت الكنيسة أن الأمر في حاجة الى تحقيق ، وصل الأمر

الى درجة إبعاد الرجلين من وظيفتهما والاعتراض عليهما كمفسرين لمذهبهما . ولكن وعظهم (الذي يعتبر شكلا من أشكال التدريس) وطقوسهم (المرتبطة بالعمل) هي ما يقدمه غيرهم من القساوسة . وفوق ذلك فبعد موت القسيس سيسيرو أعادت اليه الكنيسة اعتباره واعتبر مرة أخرى قسيسا معترفا به للكاتوليكية الرسمية ، وهذا لا يمكن قوله بالنسبة لدونيزتي ، ويمكن ارجاع ذلك الى حقيقة أن منهجه الديني لم يكن له جذور عميقة بدرجة كافية بين الجماهير .

فهل هذان الرجلان صانعا المعجزات يمثلان التراث الشعبي ؟ وهل يدنان بنجاحهما لبعد المناطق التي كانا يعيشان فيها والتي جعلتا منها مناطق أكثر تقليدية أو محافظة من بقية أجزاء البلاد ؟

من الأمور المؤكدة أن القسيس سيسيرو قد أمضى حياته كلها في منطقة متخلفة جدا ، ولكنه تفوق على القادة السياسيين في المنطقة لأن أنشطته الدينية والاقتصادية والسياسية كانت كلها موجهة نحو تطوير وتحديث هذا الجزء من البلاد . وبفضل جهوده لم تعد قرية جوزيرو معزولة كما كانت ، فقد ساعد على محاربة الأمية بإنشاء المدارس .

أما بالنسبة للقسيس دونيزتي فقد استفاد أقصى استفادة من التطورات الحديثة في وسائل الاتصال الجماهيرية لتوصيل رسالته ، وكان يرى أن الموارد المالية التي كان يتلقاها من أتباعه يجب أن تترك للبنك لإدراجها . وهكذا كانت حياة وأنشطة الرجلين غير متطابقة مع النظريات التي كانت توضع في العادة لتفسيرها .

وتوضح دراسة هاتين الحالتين تعذر الدفاع عن نظرية التقسيم بين كاثوليكية شعبية تتضمن إجراءات تتعلق بالخرافات التي يعارضها القساوسة . فالكاتوليكية الأولى تمارسها الصفوة من المؤمنين المتنفذين حول القساوسة ، والثانية بعيدة عن مصدر الحق ، وترتبط بالسلوك الديني للجماهير مالم نفترض أن رجال الدين أنفسهم معرضين لاعتناق الكاثوليكية الشعبية - مثل هذين القسيسين صانعي المعجزات - وفي بعض الأحيان يروجون لها بأنفسهم . ولكن كيف اذن نفسر رد الاعتبار من جانب الكنيسة للقسيس سيسيرو ، والعبادة التي سمح لها أن تنمو حول ذكراه ؟

كل هذه الحقائق تميل الى دحض النظرية التي تقول أن التصنيع والحضرة تعتبر عوامل حاسمة في تقرير نشوء الاتجاهات الدينية . ولقد كان ولا يزال يقال أن الأغلبية العظمى من البرازيليين ينحدرون الكاثوليكية الشعبية بميلاتها الساذجة وغير المعقولة التفعية ، ويحبون الكاثوليكية الرسمية الأكثر تحضرا وثقافة وسندادا ، تلك التي تهدف الى تحسين النفس . فإذا كان الأمر كذلك فليس من المستغرب أن يكتسح المنهج الديني للقسيس سيسيرو الشمال الشرقي للبرازيل في نهاية القرن التاسع عشر .

ولقد استفاد سيسيرو ببساطة ، وهو رجل ماهر جدا ، من جهل مواطنيه . وما حدث في الشمال الشرقي في نهاية القرن لا يمكن أن يتكرر مرة أخرى اليوم ، وخاصة في إقليم مثل « ساو باولو » حيث الناس أفضل تعليما بالمقارنة بنظرائهم في الشمال الشرقي . ومع ذلك ففي الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٥ ترك القسيس دونيزتي بصماته على الإقليم وفي مدينة ساو باولو نفسها .

وتبقى الحقيقة في أن التقسيم الذي يفصل بين الكاثوليكية الرسمية والكاثوليكية الشعبية مثل غيره من النظريات التقسيمية ، بما في ذلك التقسيم الذي وضعته أنا يسمى في إحدى المراحل « الأرثوذكسية مقابل الكاثوليكية الريفية الساذجة » - ليس مناسباً في الواقع عند إجراء تحليل بعض جوانب الدين في البرازيل . ويبدو الفرق بين الكاثوليكية الرسمية والكاثوليكية الشعبية طفيفاً عندما تدرس حالات مثل تلك الخاصة بالفسيس سيسيرو والفسيس دونيزتي . نهل نستطيع أن نؤكد مفهومنا ثانياً للكاثوليكية يتوافق مع الظواهر التي تتماثل في بعدها عنا مع بعد كاثوليكية العصور الوسطى ؟ ليس ذلك مساوياً للقيام بمحاولة فكرية لوضع الحقائق في قالب نظرية على حساب بترها وتشويهها ؟

ومن الواضح أن الطريقة الثنائية لا تقوم على تعريفات واضحة ، كما أنها تتضمن عدداً من أحكام القيمة . وفوق ذلك فإن الارتباط بين الكاثوليكية الرسمية و « المجتمع الحديث » من ناحية وارتباط الكاثوليكية الشعبية بالمجتمع التقليدي من ناحية أخرى يوضح كيف أن المفاهيم الثنائية في الدين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقسيم بين التقليدي والحديث الذي بنيت عليه كثير من النظريات المتعلقة بالتطور وواجه نقداً شديداً .

وكما يمكن أن تتعارض المفاهيم المتعلقة بالتقليدي والحديث فقط ككباين منراجين فإنه يبدو أن المفاهيم المتعلقة بالشكل الرسمي والشعبي للكاثوليكين تكون غير منفصلة داخل الكاثوليكية ككل . ومع ذلك فإن تلك الكاثوليكية « العالمية » وضعت خلال تاريخها حدوداً لما يمكن أن يسمى « رسمياً » بطريقة تجعل في الامكان أن يصبح ما هو « شعبي » يوماً ما « رسمياً » في اليوم التالي . وقد يفسر ذلك اعتراف الكنيسة اليوم بالنهج الديني للقسيس سيسيرو . وقد تتصارع « الكاثوليكية الشعبية » و « الكاثوليكية الرسمية » أو نصلان معاً أو تكمل كل منهما الأخرى . فهما مترابطتان . وقد يكون من الشائق اكتشاف إلى أي مدى تعتمد كل منهما على الأخرى

اذن فأننى أشعر بالشك فيما إذا كان هذا التقسيم برمته مناسباً لإجراء تحليل للتاريخ الديني . وقد كانت نقطة البداية في تحليل روجر باستايد هي المجتمع ككل بما يحويه من هياكل اقتصادية وهياكل تتعلق بالسلطة . وقد ربط روجر باستايد الدين بالمجموعات المختلفة التي كانت تربط نفسها بالدين تبعاً لوظيفتها الاجتماعية فهي إما معه أو ضده . ويعتبر التغير الاجتماعي محصلة للتداخل الحادث بين تلك المجموعات . فالظاهرة ليست ذات طريق واحد (كما يدعي أولئك الذين تقسم نظرياتهم الخاصة بالتنمية على التقسيم التقليدي المعاصر) . وهذا يعني أنه يوجد في كل مجتمع عديد من المجموعات والأنماط الدينية التي تختلف من مجتمع إلى مجتمع كما أنها تظهر بطرق مختلفة متأثرة في ذلك بالتداخل بين المجموعات بعضها والبعض الآخر وبين المجموعات والمجتمع بصفة عامة .

ولذلك فإن الشكوك التي عبرت عنها فيما يتعلق بالتزاوج الموجود بين « الدين الرسمي » و « الدين الشعبي » - وهي شكوك تنطبق بالنسبة لجميع المفاهيم التقسيمية في علم الاجتماع - نابعة بالتأكيد من حقيقة أن التقسيمات مهما اختلفت نوعيتها لا تكون قائمة على ربط التفكير المنظم النظرى مع الحقائق العملية كنقطة بداية ولكنها تعود إلى الوراء لترتبط بالمفاهيم الأيدولوجية . ومن هنا فإن المعالجة الثنائية بدلاً من أن تقضى إلى تحليل مترابط للحقائق الاجتماعية تقوم بتشويه تلك الحقائق لتتناسب مع أيديولوجية الشخص القائم على البحث .

البوذية والمجتمع في سريلانكا الحديثة

● ● مقدمة نظرية :

نظرا لأن البوذية لا تمثل بالولادة كما هو الحال في الديانة الهندوسية ولما كان اعتناق البوذية لا يتطلب أية طقوس خاصة ، فإن محاولة تعريف « من هو البوذي » تشكل سؤالا معقدا . ولعله من المفيد أن ننظر الى الدين على أنه مشروع نشاط انساني يتعلق بالانسان والمجتمع في سياق تاريخي متطور .

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بحث الموضوع باعتبار أن المتغيرات الرئيسية بما في ذلك تحديد هوية البوذي كعوامل متذبذبة لا كعوامل ثابتة ، بما يجعل أنه من الممكن النظر الى الديانة والى تحديد ماهية البوذي في ضوء تقسيمات أربعة : فكرية ، المبادئ النظرية ، الكنيسة البوذية ، والثقافة البوذية . ولقد تواجدت أغلب هذه التقسيمات في كل المراحل التاريخية للديانة وإن كان بعضها أكثر شيوعا وسيادة وأكثر انطباقا من غيرها في أوقات معينة . ومع ذلك فلا يجب أن نعتبر تلك التقسيمات « أنواعا من البوذية » مستقلة بعضها عن بعض أو على أنها « مراحل للديانة البوذية » . ولكن تلك التقسيمات يمكن أن تساعد على تحديد بعض الاتجاهات المحددة داخل اطار الديانة البوذية التي يمكن أن يرجع اليها الفرد لتعزيز سلوكه وتكييف أفعاله وتوجيه أعماله بموجبها ، ومن ثم فإنه يمكنه أن يتناسب ذلك السلوك وتلك الأفعال والأعمال الى واحد أو أكثر من تلك التقسيمات الأربعة .

ولا ريب أن المبادئ البوذية هي جوهر الديانة . ومع هذا فإنه ليس لتلك المبادئ سبق اجتماعي علاوة على كونها مستقلة عن أي سياق تاريخي أو اجتماعي .

الكاتب : ب . ١٠ . سارام

ينتقد في الوقت الحالي منصب استاذ مساعد زائر لعلم الاجتماع في جامعة ألبرتا (كندا) . تخرج في جامعة سيلان (سريلانكا) حيث قام بالتدريس فيها فيما بعد ، وفي جامعة سيمون فريزر ، فانكوفر . ويهتم في أبحاثه بالتغير والانحراف الاجتماعي ، وله في ذلك عدة مقالات .

المترجم : الدكتور عبد الحميد فوزي

رئيس قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي بكلية العلوم الزراعية
بشستر ، جامعة الزقازيق .

والمتوقع هو أن تفهم تلك المبادئ وأن تتبع وتزاوّل إلى درجة الكمال . ولا ترتبط تلك المبادئ بأي معانٍ مقدسة وليس لها أية علاقة بإقامة الصلوات أو التعبد أو أي حقل آخر .

أما الكنيسة البوذية فتشير إلى تلك المبادئ وإلى مزاويلها وإلى مكانتها كمؤسسة اجتماعية وتستطيع عقائد الديانة أن تكيف نفسها مع متطلبات الأنظمة الاجتماعية وأنسبائية المختلفة بواسطة بعض التنظيمات مثل الاهتمام بالمعاني المتزايدة ، والتركيز أو التقليل من الاهتمام الموضوع على بعض العناصر المعينة للعقيدة نفسها بما يتسنى معه جعل عملية التكيف والمواكبة أقل أثراً للتركيب البنائي لتلك النظم الاقتصادية والاجتماعية .

ولما كانت تلك الديانة قد أدخلت إلى الطبقة الحاكمة في النظام الإقطاعي القلاسيكي في سريلانكا والتي قبلت تلك الديانة فإن تلك المبادئ كانت نصف مستكملة واستطاعت أن تكيف نفسها جزئياً عبر السنوات لتأكيد قيام المجتمع بوظائفه بطريقة متزنة - وما زال الجزء الاجتماعي من تلك الديانة قائماً حتى اليوم .

ولقد كان التجول في الاهتمام من « الكنيسة البوذية » إلى ما يعرف بالبوذية ظاهر من ظواهر الاستعمار فتحت نظام الحكم البريطاني بصفة خاصة أصبح ينظر إلى اصطلاح البوذية وما شابهه كمعنوان لمعنى « الدين » .

ولقد أدت الصحوه الدينية والمواجهة خلال فترة الاحتلال البريطاني الى قيام بعض القادة البوذيين ممن تلقوا تعليما غريبا بمحاولات لتوضيح واعادة تعريف مجال الديانة بمعنى البوذية وبغض النظر عن وضوح المبادئ الدينية فان اصطلاح « البوذية » وما شابهه قد استمر الى وقتنا الحاضر كسمي لأولئك الذين يعتبرون أنفسهم بوذيين في سريلانكا .

وأما اصطلاح « الثقافة البوذية » فيشير الى مشاعر جماعية تنتمي الى تاريخ وحضاره الديانة البوذية . وفي هذا تساعد تلك المشاعر على اخفاء الحاجات المتزايدة للفرد كما ان الثقافة البوذية نفسها تشير الى محتوى عاطفي لا يتعلق بالمبادئ البوذية او مدى مزاولتها ولكن تشير الى كيفية استعمالها . ولما كانت الغالبية العظمى من البوذيين في سريلانكا تنتمي الى الجماعة المعروفة باسم السنهالين (من الناحية اللغوية بصفة) اساسية) فان الثقافة البوذية تعني في واقع الامر الثقافة البوذية السنهالية . ومن ثم فانه بالاضافة الى المبادئ البوذية والكنيسة البوذية والاصطلاح « البوذية » فان الثقافة البوذية تستطيع اتباع المتطلبات الشعورية والمجال الديني على أكبر مدى متسع الذي يمكن أن يرجع اليه الفرد .

وفي هذا المقال ، سنبذل محاولة لمناقشة العلاقة بين البوذية والمجتمع في سريلانكا الحديثة بالإشارة الى الأنماط الأربعة للتنظيم الديني التي سبق تحديدها . ومع ذلك فيجب التأكيد أن السمات والأخلاقيات القطاعية لا تنشر الى عهد مضى في تاريخ الجزيرة ولكنها قد استمرت في عدة نواحي هامة خلال عهد الاحتلال وحتى وقتنا المعاصر . ويؤكد الباحث المعاصرون أنه يغلب أن لا تختلف الديانة التي شاهدها عما كانت عليه تحت النظام القطاعي القديم .

● ● عرض تاريخي :

من المتفق عليه بصفة عامة أن البوذية قد أدخلت « رسميا » الى الجزيرة وتأسست فيها في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد بواسطة ماهندا MAHINDA ، المبشر البوذي من الهند الذي يشاع عنه أنه كان ابنا للإمبراطور اشوكا . وبمجرد دخولها الى الجزيرة أصبحت تلك الديانة الجديدة مقبولة لدى الطبقة الحاكمة باعتبارها دينا لدولة سريلانكا ، وحافظت على تلك المكانة حتى الغزو البريطاني عام ١٨١٥ . واستمرت الطبقات الحاكمة المتتالية في قبول البوذية واعتبارها نسق خاص ، وأخذت على عاتقها مسئولية حمايتها ونشرها . وكان الملك هو حامى الأماكن المقدسة والمقتنيات الدينية كما كان يبنى الآثار والمستشفيات من التبرعات وخاصة عن طريق الأوقاف الخيرية لأهالة النساك ومساعدتهم . وعلاوة على هذا فإن الملك كان يحى الديانة الأورثوذكسية من التفرقات بحمايتها من الفئات المتنافسة . وفي نظير هذا فإن النساك - الذين كانوا يتمتعون بقدر وافر من الاحترام والتفوق بين الجماهير - كانوا يساندون ويدعمون دعوة الملوك في حقهم في الحكم .

ويعد أن تأسست تلك الديانة ، انقسم أتباعها الى قسمين لهما مكانة اجتماعية متميزة : مرتبة النساك وتكون من النساك البوذيين وطبقة العلمانيين من أتباعهم أرباب العائلات . وتجعل للملل مكانة مزدوجة كرئيس للدولة وكحام للعقيدة . أما الطبقة الحاكمة والكهنة ذوى المكانة والاحترام والجماهير التي كان يتم التمييز بينها على أساس نظام المنبوذين ، كانوا هم الطبقات الرئيسية للتاريخ الاقطاعي للبوذية . ولارنب أن تأسيس الكنيسة البوذية كنسق اجتماعي تحت ظل النظام الاقطاعي القديم لا يدل فقط على تنظيم الدين على أساس الجماعات ذات المكانة الاجتماعية ولكنه يشير أيضا الى حماة الاورثوذكسية (الحفاظ على الديانة في صورتها التقليدية) قد تعاونوا مع السلطات السياسية في هذا الخصوص فمن خلال اشتراكها في نظام المنبوذين وفي نظام أيجار الاراضى فى المجتمع الاقطاعي ، أسهم النساك أيضا في تثبيت هذا النظام . أو بمعنى آخر فإن ادخال الديانة الجديدة لم يمثل تدخلا فى التركيب الاجتماعى القائم . فلقد كانت كلام من الديانة والمجتمع يساندان بعضهما البعض بمعنى ان العائلة المالكة والنظام الكهنى تعاونوا فى المحافظة على ثبوت واتزان النظام الاقطاعي .

كما لم تتدخل الديانة الجديدة أيضا فى نظم العقائد الشعبية وكيفية مزاولتها . وعلى سبيل المثال ، فانه عندما قبلت الجماهير الديانة الجديدة ، فانها قامت ببساطة بتحويل آلهتهم الصديقة أو معبوداتهم الى البوذية بدلا من التغل عنها . وحيث انه لم تكن هناك منافسة أو مساومة فيما يتعلق بالديانة الجديدة ، فإن الجماهير قد عدلت عقائدها وطرقها الشعبية حتى تقوم بوظائفهما فى داخل أو بمعنى أدق تحت أيديولوجية السياسة الرسمية للبوذية .

ولقد أدت محاولة البوذية الى تعديل نفسها لتتوافق مع متطلبات النظام الاجتماعى والسياسى ، الى اكتسابها مرونة فى كثير من النواحي . وكان تقديس الديانة أحد التطورات الهامة التى حدثت فيها . فتحت ضغط المتطلبات الشرعية للكنيسة البوذية ، أضافت الديانة سمة مقدسة الى مصداقها ، وأدواتها وأنشطتها وممارستها الرئيسيين . ولقد أدى التقديس الذى أضفى على بوذا وعلى العقيدة البوذية وعلى النظام الكهنى (الجواهر الثلاث التى يمكن أن يلجأ اليها الفرد) الى تحديد أحد الخطوط الموجهة التى يستطيع الفرد أن يسهم فى الديانة وكان التطور الثانى هو انكار الخلاص على الجماهير . ذلك أنه كان من المفروض أن طبقة النساك وهى الصفوة الدينية كانت أقرب الى هدف الخلاص بسبب أسلوب حياتها المتقشف . ومهما كانت محاولة التفسير فقد كان من المفيد أنه يكاد يكون مستحيلا على الجماهير أن تحقق تحررا فى المستقبل القريب . والتطور الثالث الهام هو الاعتراف بأن الالتزام الأخلاقى يحتل مكانة مرموقة فى تدوين الجماهير ذلك أن العقيدة البوذية تدعو الى الكمال الأخلاقى والذهنى والروحى . ومع ذلك فإن التركيز على الالتزام الأخلاقى كأساس التدين بين الجماهير فى إطار التنظيم الاجتماعى له وظيفة ايجابية من الناحية الاجتماعية اذ أنه يتضمن أيضا التأكيد على

الاستقرار السياسى . فتحت النظام الاقطاعى لم يكن للجماهير أمل - سواء بالبوذية أو بدونها - فى تحسين أحوالها فى هذا العالم ، ذلك أن نظام المنبوذين ونظام تأجير الأرض قد منعا أية فرصة للحركة الاجتماعية . ونتيجة تضارب غريب فى الظروف التاريخية وقد كان رب البيت نفسه بلامكانة اجتماعية لتحسين موقفه فى هذا العالم علاوة على كونه قاصر روحيا لبلوغ هدفه السريع فى الحصول على الخلاص . ذلك أنه كان مجبرا على الاعداد للقيام بالعمل الأكثر صعوبة ألا وهو الخلاص كهدف نهائى ولجميع الأعمال الصالحة من خلال الأعمال الطيبة - بما فى ذلك مساندة النساك - ومحاولة تجنب فقدان بعض المزايا عن طريق مراعاة النظام الأخلاقى للمفاهيم كاستثمار نحو الحصول - فى المستقبل - على المكافآت المادية التى أنكرت عليه فى حياته . وبالإضافة إلى هذا وبحسبنا عن علاج لمشكلات الحياة اليومية ، اضطرت الجماهير إلى اللجوء إلى الديانة الشعبية .

ولقد كانت القرابين التى تقدم لمختلف آلهة الديانة السنهيلية البوذية ومزاولة السحر والشعوذة وسائل حاول الفلاح البسيط الحصول على المونة والعدالة والنعم من العالم الخارجى .

ولقد كانت البوذية دائما متداخلة متكاملة مع الديانة الشعبية على مستوى القرية رغم أن الفلاح كان قادرا ومازال قادرا على التفرقة بينهما متى تطلب الأمر منه ذلك .

ولقد كانت آثار الحقبة الاستعمارية (فترة الاحتلال) (١٥٠٥ إلى ١٩٤٨) تتوقف على مركز قوة النفوذ . ولقد قام كل من البرتغاليين (١٥٠٥ إلى ١٦٥٨) والهلنديين (١٦٥٨ إلى ١٧٩٦) والانجليز (١٧٩٦ - ١٨١٥) على التوالى باحتلال الاراضى البحرية المنخفضة فى الجزيرة ، وفى تلك الأجزاء التى كانت تحت نفوذ تلك القوى الاستعمارية ، تدهورت قيمة الكنيسة البوذية بوصفها مؤسسة اجتماعية . ووصلت هذه العملية إلى نهايتها الحتمية فى جميع أنحاء الجزيرة بعد أن احتل الانجليز الجزيرة فى عام ١٨١٥ وفى خلال الفترة التالية للحكم البريطانى (١٨١٥ - ١٩٤٨) وفى رأينا أن أهم نتائج الإدارة . الاستعمارية هى التفرقة بين أمور الدولة وتلك التى تتعلق بالبوذية . وكانت النتيجة الثانية هى ازدياد نشاط بعثات التبشير المسيحية وخاصة فى مجال التعليم الرسمى ، والتى كانت مقصورة حتى ذلك الحين على النساك البوذيين . أما النتيجة الثالثة فقد كانت ضمان فرص تعليمية وفرص عمالة جديدة لمعتنقى المسيحية وكان أكثر المتحولين إلى المسيحية من سكان الاراضى الساحلية وكانوا ينتمون إلى الطبقات الدنيا من المنبوذين تحت ظل النظام الاقطاعى . ورابعا - وهى نتيجة جزئية لما سبق ذكره - فان قواد حركات التحرير الوطنية المضادة للاستعمار والحكم البريطانى ، سواء كانوا من البرجوازيين أو من الماركسيين ، كانوا ممن تلقوا تعليميا غريبا وكانوا ينتمون إلى مجتمعات ذات أصول وديانات مختلفة . وأخيرا كان النقاش حول الاستقلال - فى حد ذاته - ذا طابع فكرى يثار باللغة الانجليزية ويلتزم بروح وأسلوب الليبرالية الانجليزية . ولم تكن أيا من البوذية أو قوادها التقليديين معدة للدخول فى مثل هذا المجال .

أما فيما يتعلق بتكوينها الداخلي ، فقد مرت الكنيسة البوذية في ثلاث مراحل هامة أثناء فترة الاحتلال البريطاني . المرحلة الأولى كانت ظهور طيقتين جديدتين من مجموعات النساك كرد فعل الى الجماعة التقليدية السائدة ذات الميول نحو نظام المنيوزين . وأما التطور الثاني فقد كان انشاء كليتان لتدريب النساك والبوذيين . وقد أنشئت هاتين الكليتين في أماكن حضرية بالقرب من العاصمة وكانت تدار وترعى بواسطة مجموعة جديدة من النساك الذين كانوا أكثر تحضرا وعلميا وأكثر وعيا سياسيا من نظائرهم في المناطق الداخلية للبلاد . أما التطور الثالث فقد كان تطورا داخليا وذائيا ظهر في صورة البعث ولكن من الغريب رغم كونه رد فعل لحركة التبشير المسيحية إلا أنه كان أيضا تقليدا لها . وحيث أنه كانت هناك تفرقة بين الدولة والبوذية ، فإن تلك الأنشطة كانت تزاوّل - في أغلب الاحوال - بواسطة منظمات تطوعية كان يرأسها قيادات من النساك والعلمانيين الذين تلقوا تعليمًا غريبًا . ومع ذلك فإن اهتمام هؤلاء لم يكن موجها نحو إعادة تأسيس الكنيسة البوذية ، ولكن كان اهتمامهم مركزا في الترضيع الفكري وتقوية الديانة البوذية . ولقد نتج عن هذه العملية ظهور مجموعة من القيادات والمنظمات البوذية علاوة على تفسير البوذية نفسها تفسيرا عصريا .

ولقد كان أثر الاستعمار في البوذية مقصورا على المناطق اساحلية بصفة خاصة ، أما في أنحاء الجزيرة فقد كان هذا الأثر مقصورا على النواحي الرسمية فقط . وهكذا استمرت الحياة الدينية في القرى كما هي ولم تتغير إلا تغيرا طفيفا عما كانت عليه في ظل النظام الاقطاعي . ولقد كان تنظيم تحويل الكنيسة البوذية الى البوذية ظاهرة حضرية تماما بينما كانت الحياة الدينية في القرى مؤسسة الى حد بعيد على الاساق التقليدية - ولعله يمكن القول بصفة عامة أن الغاية العظمى من الجماهير كانت تحت سيطرة نوعين من القيادات بدلا من قيادة واحدة : الاداريون الاستعماريون من جهة والقادة المحليين ومعاشر النساء ذات الولاء للأنظمة الأجنبية من جهة أخرى .

الحلبة الحديثة ::

إن الجدل حول الاستقلال (الذي منح عام ١٩٤٨) والسنوات التي تبعتها حتى منتصف الخمسينيات قد تميز بمرحلة سياسة الصفوة المدنية - ومع ذلك فحتى خلال تلك الفترة كانت البوذية تستغل لهدفين سياسيين على الأقل : الهدف الأول هو قيام المعارضين للأحزاب الماركسية بتصويرها على أنها عدو البوذية - أما الهدف الثاني ففقد كان استعادة من كانوا في مراكز السلطة السياسية للمعاني البوذية في تأكيد وتقنين المراكز التي كانوا يشغلونها ومنذ عام ١٩٥٤ قدم القواد الذين كانوا يحتلون مراكز السلطة السياسية مساندتهم للأنشطة البوذية كما فعل الملوك تحت نظام الاقطاع . وفي عام ١٩٦٠ ، حتى القادة الماركسيون اضطروا الى أن يثبتوا أصداق تواجهم بالمشاركة العلنية في الطقوس البوذية كشرط لتعيينهم في الوزارات المتتابعة . ومع ذلك فقد كانت السمة المميزة لمرحلة سياسة الصفوة المدنية هي أن كلا من الاستقلال والوحدة قد قاما بدون اسهام ايجابي من جانب الجماهير أو قياداتها الدينية التقليدية .

أما بخصوص التنظيمات الدينية القروية ، فإن الموقف لم يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك الذى كان سائدا فى الفترة الأخيرة لعهد الاستعمار .

ولقد أدى التحول نحو بناء الدولة فى نهاية الخمسينيات الى ظهور ما يسمى بمرحلة السياسة الجماهيرية الدينية وهكذا ظهرت سيادة التنظيم الدينى فى الثقافة البوذية .

وهنا يجب التأكيد على ان البوذية كانت قوة سياسية موحدة حتى تحت النظام الاقطاعى التقليدى كما أن المشاعر الوطنية للسنهاليين كان قد تم تعبئتها بنجاح لخدمة المصالح السياسية منذ القرن الثانى قبل الميلاد . ومع ذلك فإن تنظيم الثقافة البوذية فى الحقبة المعاصرة قد استطاع أن يشيع هدفا دينيا متزايدا أو خاصا لكل من عامة الشعب وقياداتها التقليدية ألا وهو الحركة الاجتماعية التى كانت منكرة عليهم ليس فقط فى خلال عهد الاحتلال (كما تكرر اعلانها بواسطة القادة السياسيين) وهى التى كانت حتى فى عهد الاقطاع أقل قيمة عملية .

ولعل هذا الوضع هو ما يقتضى أن يطلق على نتائج الانتخابات العامة التى أجريت فى عام ١٩٥٦ « الثورة الاجتماعية » أكثر من وصفها « بالثورة الاقتصادية » . وفى هذا فإنه يمكن مقارنة نتائج هذه الانتخابات بتلك التى ترتبت على الحصول على الحرية الأساسية من الانجليز فى عام ١٩٤٨ . ذلك أن انتخابات عام ١٩٥٦ قد وجهت فى مرحلة البوذية السنهالية التى تلت سياسة ما بعد فترة الاستعمار حيث حقق حزب حرية سريلانكا الذى كان يمثل الأهداف المسوخة للصنفوة الريفية للسنهاليين البوذيين ، نصرا ساحقا على حزب الاتحاد الوطنى الذى كان يتسم بالغريبة والتحفظ والذى كان قابضا على زمام القوة السياسية منذ عام ١٩٤٨ .

ولقد أسهم التنظيم للثقافة لبوذية والذى كان يعنى فى حقيقة الأمر الثقافة البوذية السنهالية أكثر من أى شئ آخر فى تكوين الأخلاقيات اللازمة لنصر حزب حرية سريلانكا . فقد اتخذت تلك الأخلاقيات شكل المطالبة الواعية بالعودة بالبوذية وباللغة السنهالية الى مكانها الطبيعى . ويقصد بالمكان الطبيعى هنا من ناحية التفسير الاجتماعى - « المكانة الاجتماعية » - ليس للبوذية فى حد ذاتها ، ولكن أيضا للبوذيين الذين كانوا فى واقع الأمر بوذيين سنهاليين .

وفى ظل الاقطاع الكلاسيكى أدى احتكار الطبقة الحاكمة للمكانة الاجتماعية الى استبعاد أية صورة من صور الحركة الاجتماعية لغير طبقتهم ، بما فى ذلك النساء . ذلك أن الطبقات الحاكمة كانت ترغب بقوة فى تأكيد الالتزام النسكى - ذلك بعد الحصول على الاستقلال بصفة خاصة - لم يعد النساء المتعلمون على استعداد للالتزام بدستور النظام النسكى الذى اعتبروه غير ذى موضوع وباليا ولقد شكى بعض هؤلاء الكهنة بمرارة من نقص فرص المشاركة فى التطور الاجتماعى والسياسى .

وفي الوقت الذي كان يحاول فيه الكهنة المتعلمون أن يفصلوا عن الارتباط الكهنى كانت القيادة البوذية الرفيعة تشعر بأنها قد تخلت عن المشاركة في الحرية السياسية التي اكتسبها الشعب حديثا . وكانت تلك القيادة مقتنعة بأن نصيبها العادل من المكانة والوضع أنكرت عليها خلال الحكم الاستعماري وأنه لم يكن هناك أى دليل على أنها ستستطيع استعادة تلك المكانة التي ظل برنامج حزب الاتحاد الوطني وكان من المتفق عليه أيضا أن الكاثوليكين والتفيليين وهما اللذان يكونان نسبة بين الأقليات ذات الأصل الدرافيني قد حصلت على أكثر من نصيبها من فرص التعليم والعمالة خلال فترة الحكم الاستعماري .

ويكون البوذيون السنهاليون حوالى ٦٧٪ من تعداد السكان - وهي نسبة تمثل غالبية غير سهلة - خاصة من وجهة النظر التقليدية في مجتمع لا تتسرب فيه الحركة الاجتماعية والذي أدخلت إليه مؤخرا مبدأ ارتباط نظرية الديمقراطية بالغالبية العددية . وبخلاف المجموعات الخارجية (الغرباء) في التاريخ مثل الغزاة والمستعمرين الذين كانوا يعتبرون أيضا « غرباء » من أى وجهة نظر ، فإن أسلافهم في الحقبة التي تلت فترة الاستعمار قد اعتبروا أيضا غرباء « جدد » - ولكنهم كانوا من الداخل - ومن ثم فإنه لم يكن مستغربا أن تبرز الوطنية السنهالية البوذية المؤسسة على تنظيم الحضارة البوذية كنقطة بداية - في الخمسينيات كآثر القوى السياسية وأن يقابل التعاليون - مثلهم في ذلك مثل الكاثوليك ، عداء الوطنية الجديدة .

ومع ذلك فمن المؤكد أنه منذ الثلاثينيات - كانت جماعات الماركسيين تقوم بعمليات من أجل المساواة الاقتصادية . ولا ريب أن سياستهم التي كانت تتركز في « الآن وهنا » كان يمكن أن تجتنب الجماهير ولكن ذلك لم يحدث بسبب ما كان يعتبره القواد البوذيين كحقوقهم الضائعة ومن ثم استعاضهم للمشاركة مع كل شخص ولكن على العكس من ذلك فإن حزب حرية سريلانكا قد أعطى في الخمسينيات تفسيراً جديداً لعنى الاشتراكية في شكل حركة شعبية نحو العمالة الاجتماعية موجهة ضد حملة مضاعف الحضارة الغربية بما فيهم حزب الاتحاد الوطني علاوة على الماركسيين أنفسهم . ولقد مهدت الحركات الثلاث لحزب حرية سريلانكا وهي : إعلان السنهالية لغة رسمية للبلاد ، منح كليتي تدرب الكهنة البوذيين إلى مركز جامعي والاستيلاء على أغلب المدارس التبشيرية ، تلك الحركات الثلاث مهدت الطريق لتيسر الحركة الاجتماعية للبوذيين السنهاليين بما في ذلك الكهنة أنفسهم .

ولقد ترتب على إعادة البوذية إلى مكانتها الواجبة خلال هذه الحقبة السياسية آثارا على مسوين وأضحى .

المستوى الأول كما هو متوقع هو استعادة البوذيين السنهاليين من كافة الطرق التي سيرت حركتهم الاجتماعية لأول مرة في تاريخهم الطويل - والمستوى الثاني الذي كان على مستوى الدولة أن البوذية قد حصلت على الأولوية في معاملة بعض الموضوعات عبر الشائكة . وعلى سبيل المثال منحت البوذية مكانة في مختلف وظائف الدولة

واحتفالاتها وانشاء وزارة للشئون الحضارية لمساندة وحماية المصالح الدينية مع غيرها من المسئوليات وانشاء وتطور بعض المناطق الدينية واضفاء صفة التقديس عليها وتكوين بعض الاجازات البوذية واعطاء الوقت الكافي لمختلف الدينية في وسائل الاعلام الوطنية ، لم يمثل أى صعوبة من وجهة نظر الدولة . ومع ذلك أدت هذه العملية الى خلق علاقة جديدة بين البوذية والمجتمع فتحت نظام الاقطاع الكلاسيكى كان كل من البوذية والمجتمع يعتمد على الآخر بعكس الوضع خلال عهد الحكم الاستعماري حيث كانا منفصلين وقد أدت هذه الظروف الى التنظيم الديني والى أن تصبح حركة **Renivalism** نشاطا تطوعيا تقوم به الجماعات المهتمة وطبقة المثقفين ثقافة غربية وفي اطار هذه العلاقة الجديدة اندمجت كل من البوذية والمجتمع على مستوى الدولة مما أدى الى الشعور بالجار والدعوة الى إيجاد وخلق منظمات بوذية تحت ادارة الدولة . ولا ريب أن بعض نتائج مرحلة الثقافة البوذية التي بدأت في الخمسينيات مازالت واضحة اليوم . فعلى سبيل المثال فان اعتبار الدولة بوذية يعتبر مفهوما يحاول أن يزاول كلا من الديانة والسياسة الى ابعاد تتعدى الحدود المنطقية لكل منهما . فتحت نظام الاقطاع الكلاسيكى كان الملك يعتبر « بوذا » كما كان يعتبر في نفس الوقت ممثلا للدولة . ولكن الدولة الحديثة لا يمكن أن تعتبر بوذية بأى صورة من الصور بالرغم مما قد يتوقعه البوذيون المتحمسون من السياسيين فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نتصور أن لا يكون الجيش عقيفا وقد يكون للفرد كبوذي أن يتحرك وفق المؤشرات الدينية المختلفة ، ولكنه من المشكوك فيه أن تستطيع الدولة القيام بمثل هذا التحرك . ومن الناحية التاريخية فقد أوردت النظرية البوذية معان فياضة لمساندة النظام الاقطاعي ولكنها الى الآن لم تقم بدور مماثل لمساندة الدولة الحديثة وهو سبب عدم قدرة الدولة على القيام ألا بالقليل من أجل البوذية أو معها . ومع ذلك فان فترة الثقافة البوذية مازالت أحد المعطيات العاطفية وتمثل قوة لا يمكن الايقاع عليها . بين الجماهير في صورة مؤسسة اجتماعية أو ظاهرة مستمرة .

الاتجاهات المعاصرة :

ان الفترة المعاصرة في السياسة الحديثة التي أسست بعد عام ١٩٧٠ ، وبعد أن أصبحت البلاد جمهورية في عام ١٩٧٢ تتميز بأن اهتماماتها الرئيسية هي موضوعات التنمية وليس تأكيد سماتها الحضارية . ولقد استبدل مهندس الحضارة بالمخططين ورجال التنمية الاقتصادية . كما أصبحت سياسة الصفوة - السياسية الجماهيرية - سياسة مدنية . ورغم أن دستور عام ١٩٧٢ الجديد بعدد بحماية والحفاظ على البوذية فانه ليس من المحتمل أن تحتضن الدولة البوذية بصورة رسمية .

ونحت نظام الاقطاع الكلاسيكي كانت الجماهير تستمتع بالشعور بالأمن على مستويات مختلفة من الحاجة التناسبية مع مختلف احتياجات الجماعات وكان الطموح الاجتماعي يكاد يكون معدوما من جانبهم بسبب النظام الطبقي المتحجر الذي كان يمنع الحركة الاجتماعية وتحت الادارة الاستعمارية وفي خلال العشرين سنة الأولى بعد الحصول على الاستقلال أثير الطموح الاجتماعي للجماهير بسبب سقوط الحواجز الطبقية التقليدية وفي مواجهة لما كان يبدو كفرص غير محدودة لنظم جديدة .

ولكن في السنوات التالية لم تتزايد تلك الفرص بما يتناسب بأى صورة من الصور مع التطلعات المتزايدة . وفى واقع الأمر فان الفرص المتاحة اليوم تتسم بنقطة الشديدة كما أنها تزداد ندرة يوما بعد يوم وفي مثل هذه الظروف والأحوال هائى الدور الذى يمكن أن تلعبه البوذية أو أى ديانة أخرى يكون مشكلة معقدة .

ومن المؤكد ، وبدون أى شك فان كل البوذيين ينتمون بشكل أو آخر بنواحي معينة من النظرية البوذية ومعظم البوذيين وخاصة أولئك فى المناطق الخلفية بالإضافة إلى ما سبق يرجعون إلى الكنيسة البوذية لمرجعهم الأساسى ويتفق البوذيون على أن البوذية هى الديانة التى ينتمون إليها وبمقارنة الثقافة البوذية بتلك الاتجاهات الثلاثة للمجال الدينى ، نرى أنها (أى الثقافة البوذية) قد أصبحت متزعزعة بسبب ثلاثة عوامل - العامل الأول أنه ليس للبوذيين السنهاليين أهدافا جديدة لتنظيم أعمالهم الجماعية والعامل الثانى فان هؤلاء البوذيين لا ينقلون الآن أقلية - ياضية . وأخيرا فان موضوعات الساعة تتسم بكونها موضوعات سياسية أكثر من كونها أى شىء آخر ولا يمكن حلها حلا كاملا بوسائل غير اقتصادية مثل اللغة والدين والثقافة .

وتحت هذه الظروف فإن العلاقة بين البوذية والمجتمع تبدأ فى الظهور ، أولا ، لمصلحة الدولة ، فان الحكومات ووكالاتها قد أصبحت ملتزمة بالقيام بمسؤوليات متزايدة فى الموضوعات الدينية . ولكن الافتراض بأن استمرار مثل هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلى تكوين دولة بوذية تماما ، لا يبدو ان يكون تكميلا - ذلك أن تدخل الدولة المتزايد فى كافة الموضوعات أمر طبيعى فى المجتمعات المعاصرة ، وعلى ذلك فان تضمين الأمور الدينية فى تلك الموضوعات يجب أن يفسر فى ضوء هذا الاتجاه العام بدلا من اعتبارها اهتماما خاصا . ومع ذلك فانه من الطبيعى أن يؤدي ذلك إلى التقليل بشكل كبير من مراكز السلطة الاقطاعية التى مازالت الكنيسة البوذية تزاوئها على المستوى الوطنى . والناحية الثانية فانه على مستوى القرية فان الرجوع إلى الكنيسة البوذية مازال مستمرا إلى حد بعيد أما فى

المدن (الحضر) والمجتمعات الحضرية فانه من المحتمل أن تكون اهتماماتهم قد تناقصت إلى عنصر أو أكثر من عناصر النظرية البوذية . وبالمثل فإن الاهتمام يتزايد بين سكان المدن وبين الصفوة في الديانة الشعبية - ومع ذلك فيعكس التنظيم الفردي فإن الاتجاه الحضري هو نحو تلك الشعبية التي يمكن أن تقابل أو تشبع الاحتياجات الفردية .
فعل سبيل المثال فإن التفاعل بين السنهاليين مع الأئمة يمكن أن يفسر على أنه استجابة إلى ظواهر القلق التي تتولد نتيجة التضارب بين التطلعات التي بدأت تظهر في الطبقات الاجتماعية الوسطى وبين الفرص المتاحة التي تتسم رغم قلتها بالمنافسة الشديدة .

ولعل ربط البوذية في خدمة احتياجات الفرد في المجتمعات المعاصرة كان موضع فكر بعض القادة المحليين ولكن لا يبدو أن هناك خطوط إلى كيفية تحقيق هذا . ومع أن هذا سيستدعي اتجاهات جديدة ولكن كنه وطبيعة تلك الاتجاهات غير واضحة . وكما هو ملاحظ فإن النظرية البوذية بشكل كاف لتأكيد عناصرها الأساسية لتكييف الظروف الاجتماعية المتغيرة ولكن ما زال الأمر غير واضح عما إذا كان مثل هذا التكيف سيظهر وتشكل نتيجة جهود القيادات أو ستظهر تلقائيا . وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك اختلافات لابد من التغلب عليها . فعلى سبيل المثال وفي وقتنا المعاصر فإن مبدأ الاعتماد على الذات وتقرير المصير المحدد في النظرية البوذية يصبح محيرا لأن الدولة على اعتماد كما أنه من المتوقع أن تقوم بتخطيط كل شيء هام بما في ذلك ما يمكن للفرد في بعض الأحيان أن يحققه بجهوده الفردية أو الجماعية .

ويجادل بعض الكتاب في أن حركة الانتعاش الديني يمكن أن توقف النمو الاقتصادي بينما حاول البعض الآخر أن يفرض قدرة تلك الحركة على تسهيل إعادة تنظيم المؤسسات وتحقيق مرونة كبيرة في الحركة الاجتماعية . ومن المحتمل أن تكون كلا من هاتين المدرستين على صواب من وجهة نظر المجال الديني الذي يعتمدان عليه وعناصر النظرية التي قاما بفحصها فعلى سبيل المثال كانت النظرية البوذية تمثل الديانة ، فإن هناك عناصر يمكن للقادة التأكيد عليها بما يترامى لهم . ومن الناحية الأخرى فإن بعض عناصر تنظيم الكنيسة البوذية لن تؤدي إلا إلى زيادة العبء التاريخي على حساب النظرية الدينية أقصى التدين ولكونه أحد المعطيات ابعاطية فقط ، فإن الثقافة البوذية بوصفها المرجع التنظيمي لا يمكن التكهّن بنتائجها

ذلك لأنه حتى في النهاية لا يكاد الكهنة البوذيون في امكانهم خلق الظروف اللازمة
لإثارة الاتباع •

إن الرغبة في المعرفة بين الآسيويين لم تكن محل شك إلا نادراً وغم أنه كان
هناك شعور بأن العالنية الاقتصادية وخاصة إذا كان مجرد استيراد من الخارج
تكاد لا مقدر على مواجهة جمود التقاليد •



القوة والصراع

منذ تمكنت فلسفة التحرر من الدخول الى القرن الثامن عشر ، برسالتها المتشائمة عن التقدم المتطور بغير حدود ، راح المفكرون المثاليون وأصحاب الحيايل البعيد ، ابتداء من الفيلسوف الفرنسي كوندورسييه ، يتشبثون بالوعد بعالم بغير حروب ، عالم متحرر من سياسات القوة ، ومن الصراع والعنف . وتدرجاً تحول ذلك الوعد المفعم بالأمل الى فكرة تتمثل في منظمة دولية. تستطيع أن تستبعد الحرب وأن توطن حكم القانون في العالم .

وقد راح وودرو ويلسون ، الذي كان متحدثاً في غاية البلاغة باسم تلك المدرسة الفكرية ، يحيي عصبة الأمم التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى . بصفتها أداة جديدة للسلم العالمي . وما أن انقضت عشرون سنة فقط على ذلك الأمل المرموق حتى كانت العصبة تتحرك بصورة مباشرة نحو الحرب العالمية الثانية .

وبين أنقاض وآثار ذلك النزاع قامت الأمم المتحدة ، التي وصفها منشؤها بأنها هي المنظمة الدولية التي سوف توفر عصراً من السلام والوفاق . وقد أعطى الكتاب المثاليون قوة دفع للنظرية التي كانت تبخس من قيمة القوة ومن قدرتها على التأثير في السياسة الدولية .

وبالنسبة لهؤلاء الذين عاشوا في فترة ذبول انفعالات الأيام الأولى للأمم المتحدة يبدو الوعد والنظرية الآن غير مكتمل النمو .

وقد طرأت أكثر من مناسبة لنشوب حرب عالمية في خلال الثلاثين عاماً

الكاتب : سيلفيو برونكان

كان سيلفيو برونكانيا من واشنطن ، وكان مثلا لها في الأمم المتحدة قبل أن يصبح رئيسا لتلفزيون رومانيا . استقال من منصبه الأخير عام ١٩٦٦ . ويعمل من ذلك الوقت أستاذا لعلم الاجتماع في جامعة بوخارست . وقد قام بالتدريس على نطاق واسع خارج بلاده ، خاصة في الولايات المتحدة . في عام ١٩٧١ أصدر كتابا بالإنجليزية بعنوان « تحليل القوة » ترجم إلى لغات عديدة . وفي عام ١٩٧٦ ساهم برونكان في الندوة الثالثة لمشروع روما لإعادة تشكيل النظام الدولي . وهم يقوم الآن بأعداد كتاب عن النظرة الماركسية في الشؤون الدولية .

المترجم : جمال السيد

استاذ المواد القومية بكلية السياحة والفنادق والمعهد الفني للفنادق . صحفى له عدة مؤلفات أحدثها « أهواء على الحرب النفسية » ، « صراع في البحر » .

الماضية ، وكان لبعض الأعضاء المتحمسين للأمم المتحدة دور بارز في تلك المناسبات ، ومع أن ضوضاء الحرب الباردة وعودها قد مضت إلى حال ببيلها فإن الاصطدامات بين المجموعات المتناقضة من الأمم والمجادلات العنيفة والتنافس بين القوى الكبرى والسباق النووي المجنون المحلق فوق الرؤوس تشهد كلها بالحقيقة التي تقول بأننا ما زلنا بعيدين عن عالم يسود فيه الوفاق ويعيش بغير حرب .

ومن هنا يبدو من المنطقي أن نفترض أن المنظمات الدولية ليست - ولا يمكن لها أن تكون معزولة عن العالم الذي يراد لها أن تنظمه ، وأنه من الضروري أن تنعكس علاقات القوة والصراع الموجودة في العالم على بناء وأعمال المنظمات الدولية .

وهذه الدراسة تهدف إلى تركيز النظر على الأفكار والمداخل والأساليب المتبعة في تحليل « القوة والنزاع » في المنظمات الدولية ، وهي طرق وأفكار وأساليب تجري الآن تجربة قدراتها على توضيح خلفيات الأحداث الواقعية وأساليب العمل التي تجري على الساحة الدولية .

وسوف يكون المدخل العام للموضوع اجتماعيا ، مبتدئا بإدانة مدارس الفكر التي تهدف إلى محاولة إيضاح أكثر الظواهر تعقيدا في مجال العلاقات والسياسة الدولية من خلال رأي موحد أو عامل واحد ، إدانة تركز على فشل تلك المدارس في تقديم إطار نظري مقنع في هذا الميدان . وأنا أتحدث هنا وأمامي نظريات أقيمت على أفكار مثل القوة ، الصراع ، السلوك ، الثقافة أو التكنولوجيا ، وما تشتمل عليه أيضا المدارس التقليدية للجغرافيا السياسية ، أو للعنصرية . أما

فيما يختص بالطبقة والصراع الطبقي ، وهما أداتان ما زالتا صالحتين للاستعمال عند تحليل المجتمع البشري ، فانهما ليستا بكافيتين لتغطية مشكلة السياسة العالمية ، لأن التحليل هنا يجب أن يكون قادرا بالضرورة على العمل على المستوى الاجتماعي والمستوى العالمي ، حيث تكتسب الحركة المتبادلة بين الأمم قوة دافعة خاصة بهما ، كما سوف نتيقن فيما بعد . أما القول بأن الاقتصاد هو العنصر الحاسم الوحيد الذي يصلح لتفسير ما يحدث من رواج وعمران في العالم فانه بالمثل تفسير غير كفؤ وأقرب الى الخطأ كما ظهر بوضوح في العديد من الحالات . ولقد كان ماركس وانجلز - على وجه الخصوص - يتجهان بوضوح نحو تأكيد هذه الحقيقة .

وبالنظر الى فكرة المادية التاريخية فإن العنصر الحاسم بصورة نهائية في مسار التاريخ هو انتاج وإعادة انتاج الحياة الحقيقية . ولم يؤكد ماركس ولا أكدت أنا شيئا أكثر من ذلك . ومن هنا فانه لو حاول أحد أن يحرف ذلك فيقول بأن العنصر الاقتصادي هو العنصر الحاسم الوحيد فانه إنما يحول القضية الى جملة غامضة غير ذات منطق ولا معنى . فالمحالة الاقتصادية هي حالة أساسية بغير شك ، ولكن عناصر مختلفة أخرى ، من البناء السياسي ، والقانوني ، والنظريات الفلسفية ، ووجهات النظر الدينية وما ينتظرها في المستقبل من التحول الى نظم مذهبية ، تمارس أيضا تأثيرها على مسار الصراعات التاريخية ، وفي العديد من الحالات فانها تكون عوامل مرجحة في تقرير صورها . وهذا هو ، بالضرورة ، المعنى الذي أقصد اليه من تعبير « التدخل الاجتماعي » .

القوة والمنظمات الدولية

والفرض الأول هنا هو أن المنظمات الدولية كانت تعكس - عبر التاريخ - باستمرار صورة بناء القوة الدولية في فترة معينة، بل إن بعض المؤلفين يذهب الى أبعد من ذلك ويقترح أن المنظمات الدولية إنما أقيمت في الواقع بواسطة القوى المسيطرة لتعزيز مواقفها ولكي تخلد الى الأبد نماذج من الخضوع ومن السيادة .

نلنضع الآن هذه الافتراضات تحت الاختبار ، بواسطة أدوات تحليل الرأي وبالإساليب المتاحة للمستوى الحالي من المعرفة . ونسأل أولا ما هي القوة في العلاقات الدولية ؟ هناك مدرسة تقول بأن القوة هي وحدها خلاصة وزبدة السياسة الدولية . ومؤسسي نظريات هذه المدرسة ، هانس مورجنتاو ، يصر على القول بأن السياسة الدولية ، كأي سياسة أخرى ، هي صراع في سبيل القوة . ومهما كانت الأهداف النهائية للسياسة الدولية فإن القوة هي دائما الهدف المباشر والسريع لها ، وكلما اجتهد رجال الدولة في تحقيق هدفهم بوسائل السياسة الدولية فانهم يفعلون ذلك بواسطة الكدح في سبيل امتلاك القوة .

ويشير ك . ج . هولستي - بحق - الى أن تصوير القضية بهذا الشكل قد زاد عن حده ، في حين يشتمل رأي مورجنتاو على القول بأن القوة هدف كبير للسياسة بل أنها تعتبر من الدوافع الحاسمة لأي عمل سياسي ، ثم أنه يقترح أيضا أن القوة ترتبط بالسياسة من حيث أنها وسيلة لغاية .

ويلاحظ هولتي أنه بسبب ذلك الإبهام فأننا لا نعرف ما الذى يوضحه - أو يفشل فى إيضاحه - هذا الرأى ، فى السياسة الدولية . ويعرف هولسنى القوة من حيث أفعال التأثير والقدرة ومن حيث الاستجابة لهذه الأفعال . فى حين يؤكد كتاب آخرون أهمية القدرة على تغيير الاحتمالات القادمة ، أو خلق أحداث ماكان من الممكن أن تحدث الا عن هذا الطريق . وبينما قد تساعد كل هذه التعريفات على القول بجلاء بأن معنى القوة ، فى مفهوم السياسة الدولية ، هو فكرة خالصة فان ذلك المعنى يكون معقولا عندما ينسب ، فى المقام الأول الى الدولة القومية ، بصفتها العنصر النشط فى النظام الدولى .

وحتى لو كانت هناك أشكال أو مظاهر أخرى للقوة ، تتناقض مع مفهوم الدولة القومية (على سبيل المثال : الرابطة المتعددة الجنسية ، أو المنظمات الدولية المختلطة) فان الإطار القاعدى الذى يجرى القياس عليه سوف يظل هو « الدولة القومية » ، لأنه من الواضح - طبقا لآخر التحليلات - أن أشكال القوة السابق ذكرها تحتاج الى حكومات تمارس أشكال القوة لكي تحقق غاياتها .

ونظرا لأن المنظمات الدولية القائمة الآن تركز على مبدأ سيادة الدولة فانه يكون من الضروري أن نضع فى اعتبارنا الصلة الفعلية القائمة بين القوة وبين الدولة القومية من خلال ممارسة الأمم المتحدة لأعمالها ، وأن نضع تلك الصلة أيضا فى اعتبارنا عندما نحدد المدى الذى وصلت اليه الحلول التى تعالج الأمم المتحدة بها الخلافات بين الدول ذات السيادة .

وبالنسبة لاصول القوة فان مورجنتاو يؤكد أن « القوة » هى محصلة قوى موروثه فى الطبيعة البشرية ، وهى أيضا عنصر مستديم وضرورى فى كل العلاقات الاجتماعية .

والنظرية الماركسية ترفض الاختزالات الحيوية عند شرح الظواهر الاجتماعية، كما كان يحدث فى الماضى عندما كان الماركسيون ينتقدون تطبيق نظرية داروين « فى التطور » على المجتمع ، وعندما كانوا ينتقدون نظرية سبنسر الخاصة بالاختيار العضوى التى كانت تطابق بين القوانين الطبيعية وبين القوانين الاجتماعية ، كانوا يرون أنه من المغالطة أن نحدد لأسباب القوة السياسية مكانا فى داخل الطبيعة الانسانية . وجد لهم الرئيسى يتمسك بالقول بأنه مع وجود منوال حيوى فى مضمون كل مجتمع ، وهو منوال لا وجود للمجتمع بدونه ، فإن المجتمع يتضمن نمطا آخر مقدما من الوحدة المادية ، وهو نمط يختلف عن الاجمالى الحيوى الذى يحدده المنوال الذى أشرنا اليه . وفى المجتمع تتكامل القوانين الحيوية مع القوانين الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس ، يمثل المقدار الذى يحدث به التكامل بين الآراء السياسية وبين الآراء الفلسفية التى تولدت بسبب اللقاء بين هذين الطرفين ، وهو تكامل يكون كلا يعمل تبعا للقوانين الاجتماعية المتميزة ، فى العديد من المجالات ، عن القوانين الحيوية (البيولوجية) . وهناك رجال ، فى تمام القوة الحيوية وفى تمام اللياقة ، يمكن أن يصبحوا فى أدنى السلم الاجتماعى وأن يكونوا فقراء اقتصاديا ، وذلك بسبب ظروف معينة فى المجتمع .

وبالتعبية يجب تفسير القوة على أساس الشروط الاجتماعية أكثر من تفسيرها على أساس الشروط الحيوية ، فالقوة في المجتمع هي نتيجة أكثر منها سببا ، وهي وسيلة أكثر منها غاية . والقوة تبعد عن أن تكون سببيا في السياسة الدولية ، فهي من نواتج تأثير الاحوال التاريخية التي حددتها الاحوال المادية للمجتمع ، والتي ساعدت الفوارق الاجتماعية والقومية على تحديدها . وسياسات القوة لا توجد ولا يمكن أن توجد بين الأمم المتساوية في الحجم والمقدرة . وهناك أساس علمي لما يقرره مورجنتاؤ من أنه في كل من السياسة الدولية والوطنية تعتبر القوة عاملا رئيسيا . ومع ذلك فان التعميم الذي ذهب اليه ، بالقول بأن القوة تعتبر عنصرا مستديما في كل العلاقات الاجتماعية ، إنما هو تعميم يتطلب المناقشة الى حد كبير .

ولو أننا افترضنا جدلا أنه يمكن إلغاء القواعد الأساسية للقوة ، ومنها على وجه التحديد الفوارق الاجتماعية والقومية ، فانه لن يتبقى بعد ذلك سبب للسلطة والسيادة ، وبالتالي لن يتبقى سبب للصراع ضد السلطة والسيادة . ولو كانت جميع الأمم على مستوى واحد من القدرة الاقتصادية والعلمية والفنية على التنمية لما تمكنت الأمم المتقدمة صناعيا من استغلال الأمم الفقيرة . وفي عالم الحقيقة توجد الأمم الكبيرة والأمم الصغيرة ، والأمم القوية والأمم الضعيفة ، والأمم النامية والأمم المتخلفة والأمم المتقدمة ، والأمم لغنية والأمم الفقيرة ، وما دامت توجد مثل هذه الثغرات والاختلافات بين الأمم فان القوة سوف تبقى عاملا رئيسيا في السياسة الدولية .

ولنعد الآن للسؤال الخاص بمكونات القوة ، مم تصنع القوة ؟ وكيف يمكن للإنسان أن يقيسها في المنظمات الدولية ؟

كقاعدة عامة يتحدث الدارسون لعلم السياسة المقارنة عن المكونات الآتية : الأسس الطبيعية والاقتصادية ، والأسس الثقافية التي تحتوى على الشخصيات ذات التأثير في مجال العلم والتكنولوجية ، والأسس الخاصة بالقوات المسلحة وبالتسليح ، والأسس الخاصة بالروح القومية والوشائج السياسية ، والهيبة الدولية ، والقدرة الدبلوماسية .

وبعض الكتاب يضعون قائمة بسبعة عناصر مساعدة : الجغرافيا ، والموارد الطبيعية ، والتكنولوجية ، وعدد السكان ، والفلسفة السياسية ، والروح المعنوية ، والكفاءة القيادية . ويبدو أنه لا توجد احتمالات لوجود افتراضات أخرى لعناصر القوة القومية ، كما يبدو أن هناك اجماعا على ذلك .

ومن هنا يمكن القول بأنه توجد معايير تستخدم في الدراسات المقارنة للقوة القومية وهي معايير تصنف الدول تبعاً لموقعها الجغرافي ، ولإنتاجها القومي ، وللموارد الطبيعية التي تمتلكها ، وأخيرا وليس آخرا قوتها العسكرية . كما أنه توجد أيضا تشكيلة من مكونات القوة (منها ، على سبيل المثال ، انتاج الطاقة ، صناعة الصلب ، نوعية السكان) ، وهي مكونات يدخلها المتنبئون بمستقبل الأمم في اعتبارهم .

وفي السياسة الدولية المعاصرة يدور التركيز على الحصول على قوة دولية حول عنصرين رئيسيين : القدرة التكنو اقتصادية والأسلحة النووية . ويصير واحد من أصحاب نظرية القوة على أن لكل عصر مقاييسه ، وبالنسبة للعصر الحاضر لا يمكن لمجتمع ما أن يكون ذا وزن يؤبه له في مجال القوة العالمية الا اذا كان مجتمعاً مترابطاً والشوايح لا يقل عدد سكانه عن ٢٠٠ مليون نسمة ، ويمتلك دخلاً لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ مليون دولار ، كما يمتلك تكنولوجيا متقدمة ، ويستحوذ على تسليح يحتوى على أسلحة نووية مؤثرة ومتطورة . وفي الواقع يرتبط كل من مكونات القوة والقوة القومية ككل بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً . وبالرغم من أن كلا من القوتين يمكن قياس مقاديره فإنه يمكن تقويم الامم تبعاً لمعايير موضوعية . والمهم هنا ، في مجال السياسة الدولية ، ليس مجرد التقويم الموضوعي ، وإنما هو القدرة التي تتيحها هذه المعايير لصانعي القرارات لكي يقرروا ويتابعوا الخطوات اللازمة لتحقيق هدف معين . وبتعبير آخر القوة القومية هي امكانية تركيز قيمتها الفعلية على القدرة السياسية التي يمكن أن تستخدمها وعلى المدى الذي يمكن أن يربطها بفرض معين . وكصورة بالغة التطرف للمعنى الذي شرحناه كانت استعراضات هتلر لعاقاته السياسية ، وذلك لكي ينمي من امكانيات ألمانيا ، ولكنه فشل لأن هدفه ، وهو السيطرة على العالم ، كان يتجاوز تلك الامكانيات بمدى كبير . ولذا فإن الكتاب يفرق بين الامكانيات الفعلية للبيئة ، التي نعني بها العوامل الموضوعية التي نكتنف موقفاً دولياً ، وبين العوامل البيئية النفسية ، وهي العوامل التي تؤثر في صورة الموقف وتعطيها شكلها الخارجى . ونعني بذلك الحقيقة كما تبدو وكما تفسر بواسطة الأمم وقادتها . والتاريخ حافل بالأمثلة التي تدل على أن الصنوبر التي كانت موجودة لدى الكثيرين من ولاه الأور ، عن قوة بلادهم وعن قوة أعدائهم لم تكن دائماً مطابقة للواقع . وقد تحدث ماركس عن « أوهام الفلسفة السياسية » . وقد حدث فعلاً أن كانت أسوأ سنوات الحرب الباردة تنسم بوجود صور خاطئة لدى كل من المعسكرين الشرقي والغربي عن الطاقات الاقتصادية وعن الصلابسة السياسية في المعسكر المضاد .

ومعنى القوة يختلط أحياناً مع معنى القوة المسلحة . والواقع أن القوة في المقام الأول تكمن في السياسة ، في حين أن القوة المسلحة ، في مفهومها المادى كأداة للعنف ، إنما تستعمل عندما تفشل الوسائل الأخرى في تحقيق الاتجاه الذي تهدف اليه الدولة صاحبة القوة .

ومن المؤكد أنه في عام ١٩٥٦ كانت فرنسا والمملكة المتحدة تفضلان أن تتراجع مصر عن تأميم قناة السويس ، تحت وطأة الضغوط التي وجهتها هاتان الدولتان ضد ناصر ، بدلاً من الهجوم بقواتها المسلحة على مصر كما حدث وقتها . وبهذا المعنى يجب أن نرى في القوة المرحلة الأخيرة للصراع .

وبطراً هنا سؤال : كيف تعمل القوة في المنظمات الدولية ؟ وهي تختلف ظروف عملها هناك عن ظروف عملها في العالم ؟

ومن وجهة النظر القانونية البحتة لا وجود للقوة في الأمم المتحدة . اذ تقول الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، « تقوم المنظمة على أساس

مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها • هذا المبدأ نجده واردا بصفة ضمنية في المادة ١٨ التي تعطي كل عضو من أعضاء الجمعية العامة صوتا واحدا على أساس أن لكل دولة (مهما كان حجمها) صوتا واحدا • وبارغم من ذلك فإن علاقات القوة الموجودة في العالم ، خارج نطاق الأمم المتحدة ، تنعكس في داخل الأمم المتحدة الى الحد الذي تظهر معه الاختلافات بين نمط التصويت المتساوي في الأمم المتحدة وبين توزيع القوى في العالم ، ويعود ذلك بطبيعة الحال الى التناقض بين المبدأ القانوني الخاص بالمساواة في السيادة وبين التغيرات الموجودة في توزيع القوى في العالم الواقعي • ومن هنا فإن الفكرة القائلة بوجوب اعطاء اعتبار لمقدار وزن الصوت في الأمم المتحدة تمثل محاولة حيوية لتقديم علاقات القوة الحقيقية ، التي تعمل في الساحة الدولية ، لكي تعمل تحت الأضواء في ساحة الأمم المتحدة • وفي الوقت الحالي تتسرب هذه المعاني في داخل الأمم المتحدة من خلال مبدأ المساواة في السيادة ، وهذا يفسر تزايد الميل في خلال السنوات الأخيرة ، نحو العمل على إلغاء عند الاتفاقيات ، التي تختص بالعلاقات بين القوى الكبرى ، خارج نطاق الأمم المتحدة • أما كبار صانعي الألعاب فإنهم يشعرون بأنهم يكونون في وضع أفضل ، يتمكنون معه من التوسع في تحقيق مطامعهم ، خارج نظام يتشبث بالمساواة والديموقراطية في مواجهة سياسات القوة •

ويمكن فهم محصلة ذلك كله بشكل أكبر عند النظر اليه من خلال ما هو مشاهد من أسلوب ادارة القوة في المجتمع الدولي ، الذي هو أيضا ، في الحقيقة وفي الواقع الوجه الحقيقي للقوة في المنظمات الدولية • وهنا فإنه على المرء أن يبدأ من الحقيقة القائلة بأنه في المجتمع الدولي لا يوجد مركز دائم للقوة أو السلطة - كما هو الحال في داخل الدولة الواحدة - ، ولذا فإن ذلك الفراغ قد جرت محاولات ملته عبر العصور بواسطة أشكال مختلفة تهدف الى تحقيق مراكز قوى بقصد المحافظة على النظام في المجتمع الدولي ويقصد تحقيق صورة شبيهة بصورة التكامل الذي يحدث في داخل الدولة الواحدة على نطاق المجتمع الدولي ، وذلك بواسطة منظمات عالمية الطابع •

وعبر التاريخ فإن وجود الفراغ ، وما استتبعه من محاولات ملته ، قد قدم نماذج قائمة (منها على سبيل المثال : السلام الروماني ، والسلام البريطاني) ، أو قدم نماذج لتوازن القوى (مثل : الوفاق الأوروبي) • وكل من المثاليين يمثل ، من الناحية النظرية ، الميل نحو اقامة نظام دولي مركزي ، يظل مع ذلك ذا قاعدة غير مركزية ، أي قاعدة يحكمها نظام واحد مع بقاء أجزائها مستقلة •

والفكر الذي قدم تلك النماذج القائدة يفترض ، مقبما ، وجود قوة مهيمنة ، يفترض فيها وجود توازن بين قواها المختلفة ، وهو توازن تقوم فيه مراكز القوى المختلفة بالعمل على الادارة المتعاونة للقوة ككل ، في حدود قيام كل منها بالسيطرة على منطقة نفوذها • ولقد كشف دافيد هيوم في مقالته التقليدية "توازن القوى " عن أنه في اليونان القديمة كانت سياسات المدن ترتكز على مبدأ توازن القوى • ولقد تم وضع قواعد هذه اللعبة عندما نشبت الحرب البيلوبونيسية بين أثينا واسبرطة ، وكان السبب هو أن واحدا من القادة حاول أن يوسع من دائرة عصبه مدنه لكي يميل التوازن لصالح عصبته ، وبذلك يحصل على مركز قيادي أكبر •

ومن الناحية التاريخية يمكن تتبع تجربة عصبة الأمم الى وقت أن كان حجمها أقرب الى حجم الجنين ، على صورة « عصبة المدن » بين المدن اليونانية . ومن وقتها ، وعبر الطريق من خلال الوفاق الأوربي ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، تكونت المنظمات الدولية بواسطة الطاقات المحركة لعلاقات القوة . وبعض المؤرخين يعتبرون أن الوفاق الأوربي يمثل استثناء لتلك القاعدة ، وهو الوفاق الذي ساد بين سنة ١٨١٢ وسنة ١٩١٤ ، وهم يحيون ذلك الوفاق بصفته « العصر الذهبي للدبلوماسية » الذي امتد الى قرن كامل من « النظام الدولي المستقر » . والوفاق الأوربي هو النموذج التقليدي لتوازن القوى بين أربع أو خمس من القوى الكبرى القادرة على تنظيم الشؤون الدولية بغير الحاجة الى أن تشن الحروب بعضها ضد بعضها الآخر . ومع ذلك فإن المرء لو نظر بحرص الى الموضوع لاكتشف أن ذلك العصر الذهبي كان هو عصر التوسع الاستعماري في أفريقيا ، وفي آسيا ، وفي القارة الأمريكية ، عندما أصبح التسابق على غزو المستعمرات هو النموذج الذي تحذره القوى الكبرى . وكان « النظام الدولي » الذي يسود أوربا وقتها يرجع أكثر ما يرجع الى انشغال القوى الكبرى بتوسعاتها عبر البحار في القارات الأخرى ، ولعله لم يكن من قبيل المصادفات أن ينتهي « العصر الذهبي » في الوقت الذي كان قد تم فيه تقسيم القارات الجنوبية بين العواصم (الدول) الأوروبية ، ولم يبق من الأرض عبر البحار ما يصلح للغزو .

وكمنظمة دولية ذات ميثاق ، وذات جمعية عامة ، وذات مجلس وسكرتيرية دائمين ، كانت عصبة الأمم تشكل اتجاهها جذريا بابتعاد عن التجارب السابقة لأنها كانت منظمة حقيقية ذات شخصية قانونية وذات بناء وذات وكالات تختص بها وحدها . وعلى ذلك فإن عصبة الأمم كانت خطوة الى الامام في المجتمع الدولي ، ويكفي أن عضويتها قد امتدت لتشمل أكثر من خمسين دولة ، وأنها كانت تمد الدول الصغرى بفرصة لتأكيد شخصيتها بشكل لم يكن متاحا لها في الماضي . ومع ذلك فإن ظروف العصبة قد أوضحت أنه يوجد عدم مساواة في القوة بين القوى الكبرى التي كانت تمسك بأزمة التأثير على المنظمة . وكنتيجة لازمة لمراكزها الخاصة في المجلس بصفتها من الأعضاء الدائمين وعن طريق تجميع أصواتها معا ، فإن القوى الكبرى كانت قادرة - على تحطيم أى جهد للبعض في الحالات التي كانت تلك القوى ترى فيها تهديدا لمصالحها . وذلك جعل عصبة الأمم عاجزة بصورة شبه كاملة عن التعامل مع الحركات العدوانية التي كانت تجرى بواسطة القوى الأوروبية . والواقع أن ميثاق العصبة لم يكن يدين الحرب بشكل محدد ، وكان ذلك يمثل ضعفا أساسيا وأصليا يعكس عقلية حقبة كان استخدام القوة المسلحة يمثل فيها الحكم النهائي الفاصل في المنازعات الدولية .

والأمم المتحدة ، من نواح عديدة ، هي نوع متفوق من التنظيم الدولي ، أكثر عالمية من حيث العضوية وأكثر تقدما في مبادئها الأساسية التي تقود حركتها ، كما أنها تعطي علامة على التغيير نحو الاحسن في السياسة العالمية وفي ضمير الأمم . ومع ذلك فإنه بينما كانت مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة تجرى إعدادها ، مع مراعاة النظر نحو المستقبل ، فإن الحيل التي أدرجت بين ثنايا الميثاق تحمل بصمات تدل على التسليم بواقع القوة الذي كان موجودا وقتئذ ، فقد أعطى « الخمسة

الكبار» ، الذين كان يتكون منهم الائتلاف المنتصر ، اماكن ممتازة في الكيان الحاكم في المنظمة ، وذلك عن طريق وجودهم كاعضاء دائمين في مجلس الأمن . وكانت حجة واضعي الميثاق هي ان مبدأ الاجماع ، المقرر لتخاذ القرارات جدير بان يقيسد من حرية حركة القوى الكبرى ، ولكن النتيجة العملية كانت هي ان الأمم المتحدة لم تعد قادرة على اتخاذ اجراءات فعالة في الحالات التي كانت فيها احلى القوى الكبرى موجودة في داخل نزاع ما ولذا فان الأمم المتحدة لم تتدخل بصفة فعالة الا في عدد قليل من النزاعات المسلحة . فنحن نعيش اليوم في عالم صغير متقلص الحدود تغطيه القوة تغطية شاملة . وكما يقرر ستانلي هوفمان فانه « في العلاقات بين القوى الكبرى ذات التأثير الحاسم في المحافظة على السلام الدولي تقف المنظمات الدولية معرضة للهزيمة المؤبدة » .

ونظرا لأن علاقات القوة لا تخلد أبدا للنوم فان كل التطور الذى حدث للأمم المتحدة عقب الحرب قد ظل يتابع التغييرات في توزيع القوة في السياسة الدولية . ولادة الخمس عشرة سنة الأولى كانت الولايات المتحدة ، بصفتها قائدة لكل من الجماعة الغربية والجماعة الأمريكية اللاتينية ، تسيطر على أكثر من ثلثي الأصوات ، وكانت بالتالى قادرة على السير بحرية في الطريق الذى تريده . وقد تصادف حدوث ذلك مع فترة احتدام الحرب الباردة عندما كان معظم المحللين يستخدمون مصطلح « العالم ذى القطبين » ، أى العالم الذى يتنازعه القطبان الكبيران، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ووقتها راحت دول كل من المعسكرين تصطف خلف قطبها القائد ، وانقسم العالم الى معسكرين متعاودين هما المعسكر الشيوعى والمعسكر الرأسمالى . وفى نهاية العقد السادس ظهر عامل سياسى جديد ، تمثل فى العالم الثالث ، راح يؤيد ذاتيته ويؤكد وجوده فى الأمم المتحدة . وأصبحت المجموعة الأفرو آسيوية هى أكبر المجموعات ، وتدرجيا ظهر تغيير حاسم فى تشكيل العضوية وفى علاقات القوة ، داخل نطاق الأمم المتحدة .

وفى دراسة واقع القوة المعاصر تحول معظم النظريين عن النموذج المزدوج القطبيين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى) الى النموذج الثلاثى الذى دخلت فيه الصين كطرف فى اللعبة) ، ومنذ وقت قريب اتجه النظريون الى النموذج الحامسى (بعد اضافة أوروبا واليابان) بصفته مترجما عن المبدأ الوظيفى لتوازن القوى .

أما معارضو نظرية القوة فانهم يقررون أنه لا يوجد من بين هذه النماذج ما يصلح للتطبيق على عالم اليوم ، وذلك لأنه توجد الآن وحدات سياسية متكاملة الاستقلال ، وهى وحدات تتصرف طبقا لرأيها ومصالحها . وبذلك لم يعد الميدان مفتوحا أمام عدد قليل من القوى الكبرى ، بحيث تتقاسم العالم فيما بينها ، وبالتالي فان هذه القوى الكبرى لم تعد قادرة على العمل المتعاون بصفقتها صاحبة حق ادارة القوة . وفى عصر الوفاق الأوروبى كانت القوى الأربع أو الخمس المسيطرة على أوروبا قادرة على أن تتعاون فيما بينها فى هذا الشأن ، لأنه لم تكن توجد فى خارج أوروبا فى ذلك الوقت سوى دول قليلة ذات سيادة ، وذلك لأن الدول الاستعمارية الأوروبية كانت تحكم معظم العالم . ولكن الموقف قد تغير بصفة جذرية بعد ذلك . فعند عام ١٨١٠ ظهرت ١٨ جمهورية فى أمريكا اللاتينية وحلت محل الإمبراطورية

الاسبانية ، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر حوالى عشرون دولة عربية • وفى الحقبة الأخيرة قام العديد من الدول فى أفريقيا وآسيا على أنقاض الامبراطوريات الفرنسية والبريطانية والهولندية ، وأخيرا البرتغالية • والواقع أن عدد الدول ذات السيادة قد بلغ فى العالم أكثر من ١٤٠ دولة ، وهذا هو تقريبا عدد أعضاء الأمم المتحدة الآن •

وليست الخريطة فقط هي التي تبدو الآن مختلفة عما قبل • فالتغير الحقيقي يذهب الى أعماق من ذلك • فمع أن معظم الدول الجديدة قد ابتدأت حياتها الحالية باقتصاديات وثقافات مختلفة فإن الحركة السياسية للكتل العريضة التي تنبعت بفعل الاستقلال وبفعل الاقتصاد العصري وبفعل التصنيع وما صاحبه من التقدم والتوسع فى ميدان المواصلات وفى ميدان التعليم ، أثمرت شعورا فى هذه الدول بأصمتها الذاتية ، وهو شعور أثر كثيرا على السياسة الدولية • وفى الوقت الذي يمكن فيه القول بأن هذا البعث لا يشتمل على القوة فى معناها التقليدي فإنه قد دفع الى الساحة الدولية بتشكيله لم يعد من الممكن فى وجودها أن تنفرد القوى الكبرى بإدارة شؤون العالم ، أو حتى بأن تمارس سيطرة مؤثرة على دول هذه التشكيلات الجديدة ، حتى ولو كانت هذه الدول تنتمي إليها بواسطة التحالف أو المشيراكة أو العمالة • وكان مصداق تلك الحقيقة واضحا فى كل من حرب فيتنام والصراع فى الشرق الأوسط ، كما كان واضحا أيضا فى التغير الذي حدث فى أسلوب التصويت فى الأمم المتحدة • ومن الذي كان يتصور ، منذ عشرين سنة ، أن جمهوريات أمريكا اللاتينية يمكن أن تحرر على تأميم الممتلكات الأمريكية (التابعة للولايات المتحدة) ؟ أو أن أيسلندة يمكن أن تتحدى مراكب الصيد البريطانية فى المياه التي وسعت فيها أيسلندة حدودها الإقليمية ؟ أو أن دولة ألبانيا الصغيرة يمكن أن تعطى صوتها بانتظام (فى الأمم المتحدة) ضد الاتحاد السوفيتي ؟ وهذا بالطبع لا يعنى أن الضغوط والتهديدات والتلويح باستعمال القوة من الأقوية والأغنية قد نسخت • ولكن يمكن القول بأن هذه العوامل قد أصبحت اليوم ، على أى حال ، أقل فاعلية مما كانت فى الماضى •

ولتلخيص موضوع « إدارة القوة » يمكن أن نبدأ باستنتاج يقول بأن الوضع الدولى الحالى يمثل أقصى درجة من اللامركزية فى التاريخ الحديث • وتنبع ذلك بالقول بأنه فى المنظمات الدولية ، تنعكس هذه الحالة بوضوح فى تفكك الكتل السياسية والعسكرية التي ظهرت فى خلال الحرب الباردة • وليست ظاهرة ذلك بمقتضرة على مجرد التحرر فى التصويت ، ولكن فى اللامركزية التي صارت تمثل طابعا مستمرا ووطيدا فى نظام العمل فى الأمم المتحدة •

ومؤخرا للامركزية التي أشرنا إليها هناك تغير بالغ الدلالة قد ظهر فى السنوات الأخيرة • وهو تغير يتمثل فى تغير حركة القوة تغيرا مبنويا الى ما طرأ على ميزان القوة العسكرية من نزول منسوب الى تزايد النفقات المطلوبة لبناء الاقتصاد وللدعم التكنولوجية وزيادة طاقة الاجهزة الدبلوماسية ، وهي نفقات قد ارتفعت بشكل ملحوظ فى الفترة الأخيرة • ويرجع ذلك فى المقام الأول الى الشعار الذي بدأ يتصدر الساحة الدولية ، وهو الشعار الذي يقول « من المواجهة الى المفاوضة » • مع ملاحظة أن هذا الشعار اتجه فى بادئ الأمر نحو العمل بين القوى

الكبرى ، ولقد قاد ذلك الاتجاه عددا من المراقبين نحو الفكرة التي نادت بوجود خمسة مراكز للقوى ، مضيئة بذلك أوروبا لغربية الى اللعبة ، وذلك باعتبارها أكبر تاجر في السوق العالمية ، واليابان باعتبارها قوة اقتصادية عالمية ، مع أنه لا أوروبا الغربية ولا اليابان تمتلك قوة عسكرية يؤبه لها ، اذا ما قيسست بالقوات التي تمتلكها مراكز القوى القديمة . ويرى المحللون أن فكرة وجود المراكز الخمسة تفسر تفسيراً جيداً الأحداث الحالية التي تجري على المسرح الدولي . وبطبيعة الحال لا يمكن تفسير نجاح منظمة الاويك (الدول المصدرة للبترول) في التعامل مع الدول الكبرى القوية الا على أساس التغيير الذي أحدثته الزيادة والتعدد في مراكز القوى الدولية كما شرحنا سابقاً .

والواقع أن الاتجاه نحو العالمية ، وهو اتجاه دعمته التكنولوجيا الحديثة كما دعمه ذلك الاتساع الهائل في التجارة العالمية ، قد أوجد مناخاً عالمياً يتزايد فيه اعتماد الدول بعضها على بعض . وقد صار من الواضح أن استعمال القوة قد أصبح غير مجز ، لا بسبب القوة التدميرية المهولة للأسلحة النووية الصاروخية فقط ولكن أيضاً لاي قرار بالحرب يبدو جنوبياً في الظروف التي خلقها الارتباط التجاري الحالي المتشعب بين دول العالم ، فهذا الارتباط التجاري قد دعم ووسع من نطاق الاتصالات وطرق ووسائل المواصلات بحيث تدعمت الروابط بين الأمم ، أما الفكرة التي تنادي . بإمكان ممارسة « الحرب المحدودة النطاق » فانها صارت لا تجد ترحيباً الا حيث تكون المصادمات العسكرية محدودة بحيث لا تهدد مسارات التجارة العالمية .

نرى هل يعني كل ذلك أنه من الآن فصاعداً سوف تستبعد أعمال العنف المسلح من بين عناصر القوة ؟ ان ما نقرأه الآن في التاريخ المعاصر من أحداث لايشتمل على أي دليل على ذلك الاحتمال السعيد ، سواء في الحاضر أو في المستقبل القريب ، وسوف تظل القوة المسلحة وما يتصل بها من مظاهر باقية ، كما سوف يظل احتمال استعمالها احتمالاً قائماً ، بالرغم من كل ما يثار حولها من اعتراضات وانتقادات . ومن الواضح الآن ، في السياسة العالمية ، أن للدول التي تستطيع أن تستخدم قواتها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية بكفاءة انما هي الدول التي تمتلك من أسباب القوة المسلحة قدراً يعطى لتلك القوات الاحترام الذي يتيح لها أن تعمل بفاعلية كبدائل للقوة المسلحة . وهذا يفسر كيف أن سباق التسلح النووي والاتساع في الاتفاق العسكري لم يتأثرا تأثراً جدياً بالتطورات الأخيرة التي طرأت على مفاهيم القوة .

وبالرغم من ذلك فإن التحول الفعلي في محركات القوة ، ذلك التحول الذي اثمر نمواً في الطاقات التكنولوجية والاقتصادية ، قد قلل الى حد كبير من ضغوط القوة العسكرية ومن احتمالات استخدامها . وسوف تظل الدول التي تمتلك قوة مسلحة ذات قدر أقل من القدر المناسب لدعم طاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية تسعى لتنمية قوتها المسلحة حتى تصل الى الحد الذي يوفر لها الأرجحية المطلوبة في « الحرب الاقتصادية » .

وبذلك المفهوم وحده يمكن للمرء أن يفسر تلك الوطأة الواضحة التي نتجت عن الحظر البترولي العربي . والتأثير الذي أحدثته أسعار البترول الجديدة التي

قررتها دول الأوبك ، والإمكانية المالية الهائلة التي توفرت لدى الدول المصدرة للبتترول . ومهما كانت هندسة القوة ، الى قطبين أو خمسة أقطاب ، فإن الحلين يجب أن يتبينوا أنه في السياسة العالمية توجد قوات واضحة المعالم تعمل خارج تلك النماذج الهندسية .

وإذا تقبل المرء أبسط تعريف للقوة في السياسة الدولية ، على أنها هي القدرة على دفع الدول الأخرى في مسارات لا تتفق مع رغباتها ، فإن الدول المصدرة للبتترول تكون قد نجحت في اجتياز اختبار القوة . وذلك لأن كثيرا من الدول الصناعية قد اضطرت الى تغيير مواقفها تحت وطأة أسعار البتترول الجديدة التي تم سريانها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، بالرغم مما أطلقته تلك الدول من احتجاجات ومن تهديدات . أما عن القدرات المالية للدول المصدرة للبتترول فإن أقل ما يمكن أن يقال عنها هو أنه منذ عام ١٩٧٤ لم تعد إمكانية « إعادة تشكيل العلاقات السحرية لل عملات » حكرا على مجموعة الدول المشرقية (دول العملة الصعبة) .

والآن ما هو نوع القوة التي تمتلكها الدول النامية التي لا تنتمي الى أحد المسكرات الكبيرة وتجد نفسها معرضة للخطر ؟ الإجابة هي أنه على العكس من نماذج الدول النامية التقليدية ذات السيادة التي تستند الى حليف عسكري قوى أو الى قدرة اقتصادية مؤثرة ، يمكن تعريف ذلك لنموذج الجديد عن طريق نسبي ، أي أنه يمكن تعريفه منسوبا الى نظام معين ، وهو النظام المسمى بالنظام الشمالي الجنوبي ، وهو النظام الذي يستمد قيمته من حيث قدرته على إحداث اضطراب في توازن القوى الأخرى . ونعني بذلك أنه هو النظام الذي لا يستطيع أن يكون تأثيره ملموسا ، وذلك يفسر التغيير القهري الذي حدث على سياسات الدول التي تعتمد صناعاتها على البتترول المستورد ، وهو تغيير لم تتعرض له سياسات الدول الأقل اعتمادا على البتترول الخارجي . ولقد كشفت كارثة الطاقة أن الاعتماد على الغير لم يعد مقصورا على الدول الصغيرة ، وإنما صار من الممكن أن يفرض على دول كبرى ، كما أن التعاون الدولي المتبادل صار يتطلب نظاما مستقرا أكثر من أي مطلب آخر في العلاقات الدولية . والتطورات الأخيرة تؤكد بكل وضوح أن السوق الدولية وأن نظام النقد الدولي لا يمكن أن يحقق الاستقرار والاتزان في ظل النظام الحالي الذي يسوده الاضطراب بسبب ما يحلله من ثغرات وما يتميز به من اختلال في المساواة بين الدول . ومن هنا نشاهد الآن مرحلة مفتوحة من الصراع الذي يسعى للوصول الى نظام دولي معبر عن التغييرات التي حدثت في علاقات القوة على المسرح الدولي . أو كما يضعها باراككوه بقوله : « ان كارثة البتترول » يمكن أن تكون ، من خلال النظرة التاريخية المتسعة ، هي العامل المساعد لحدوث مواجهة أساسية وعريضة بين لدول الفقيرة والدول الغنية التي تهدد باحتواء العالم » .

والأسلحة في هذه المواجهة ، أسلحة جديدة ، وأصول اللعبة هي أيضا أصول جديدة . وليست الطاقة فقط هي أحد هذه الأسلحة وإنما هي أيضا الأسلحة المتمثلة فيما نتج عن المشاكل المترتبة عن متطلبات تحقيق التوازن بين الثورة العلمية والتكنولوجية وبين الثورة والوطنية والاجتماعية وتلك الأسلحة هي أسلحة التعجير ، والموارد الدولية ، والطعام ، وثروات المحيطات ، وتلوث البيئة ، الخ . وهي أسلحة ذات طبيعة وذات أبعاد تجعل من القوى المسلحة عنصرا غير

مؤثر ، بل عنصرا خطرا ان هي استخدمت . ولقد كانت المناقشات التي دارت حول استخدام القوة المسلحة ضد دول الاوبك ، والتي أثمرت الكثير من التهديدات التي بدت وكأنها وضيئة ولامعة ، هي مناقشات شبيهة بالسيناريو الذي لم يؤد الا الى جعل الانتاج العالمي كقربان الضحية (بمعنى أنه حدث هبوط في الانتاج وفي لتوزيع) والى جعل الخطر العربي للبترول يبدو كأنه صفقة رابحة . وأكثر من ذلك كيف يمكن للمرء أن يشن حربا ضد دول متناثرة في ثلاث قارات ؟ وما الذي يمكن أن يحدث في الوقت نفسه لصادرات البترول التي ثبت أنها في غاية الحيوية للعالم الصناعي ؟ كما أن مثل هذه المشكلات لا يمكن أن تجدها حلا بواسطة مجموعة واحدة من الدول ، مهما كانت هذه المجموعة قوية ومهما كان عددها كبيرا ، لأنه لا بد أن يكون الحل على مستوى العالم كله .

وهنا يكمن الدور التاريخي للمنظمات الدولية . والسؤال الذي يظهر هنا هو هل الأمم المتحدة مجهزة بما يتيح لها أن تعالج مثل هذه المشكلات ؟ والجواب هو أنه فيما يختص بعلاقات القوة فقد قطعت الأمم المتحدة شوطا بعيدا ، فيما أسماه جورج بول بالحقيقة العارية التي تقول بأن الأمم المتحدة لم تعد ناديا خاصا بالقوى الكبرى ، كما كانت عصبة الأمم ؛ وإنما أصبحت في الوقت الحالي موضعا لشكوى الدول الكبرى من « طغيان الأغلبية » . وقد صار من الواضح أن استئلفت النظر بواسطة القوى النووية خارج الأمم المتحدة قد صار يقابله استئلفت مائل داخل المنظمة . فمن ناحية نجد أنه ، لسريان القرارات الكبيرة ، لا بد من موافقة القوى الكبرى ، ومن الناحية الأخرى لم يعد من الممكن بعد لأي من القوى الكبرى أو لأي مجموعة من تلك الدول أن تفعل شيئا يمكن أن يضر بمصالح الدول النامية .

وقد حدث فعلا تطور في العناصر المكونة لفاعلية الأمم المتحدة ، وهو تطور جفيلها تمر الآن في مرحلة انتقالية ، وهي مرحلة تتمثل فيها خلاصة الاتجاه الذي بدأ العالم يحتضنه . وهذا النمط الجديد يتم دفعه الى الأمام بواسطة الفاعلية التاريخية الحديثة التي تتمثل في الكثير من الدول التي لم يكن لمعظمها صوت في دمبرتون أوكس عام ١٩٤٥ ، عندما تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، ورسم خطوط سيرها . ولكن المنتفعين من النظام القديم يعارضون على أي حال ، كما يعلم أي دارس للتاريخ ، في حلول أي تغيير .

ويصمم عدد من الكتاب على القول بأن التغييرات المطلوبة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو النظام الذي أصبح يمثل هدفا رئيسيا للأمم المتحدة منذ دور الانعقاد السادس الذي تم في ابريل ومايو عام ١٩٧٤ ، وسوف تجر وراءها سلسلة من التغييرات في بناء القوة وفي المؤسسات التي تتمثل فيها هذه القوة .

وهم على أية حال يدركون أن إعادة تشكيل ميثاق الأمم المتحدة إعادة كاملة إنما هي مطلب غير واقعي ، وبالرغم من ذلك فهي أمر مرغوب فيه لمعالجة التغيير الجديد المطلوب . وقد أثبت التجارب عبر التاريخ أنه من الصعب جدا ، ان لم يكن من المستحيل ، اجراء تغييرات في نصوص القانون الدولي ، في الوقت الذي تكون فيه علاقات جديدة للقوة قد بدأت تظهر على المسرح الدولي .

وينادى عدد ، يتزايد يوما بعد يوم ، من كتاب العالم الثالث ، بضرورة سيادة الديمقراطية على الأمم المتحدة ، وذلك لكي يتحقق المزيد من السيطرة على القرارات والمزيد من مساهمة الدول الأعضاء في مناقشة وإصدار هذه القرارات ، وهم (أى كتاب العالم الثالث) يقدمون الحجة بعد الحجة للتدليل على أن الوصول الى نغرات بعيدة المدى في نظام وعمل الأمم المتحدة أمر يمكن الوصول اليه في ظل الميثاق الحالي . ولقد ظهر ذلك الاتجاه في المقترحات التي قدمت عام ١٩٧٥ بواسطة مجموعة من الخبراء المختصين في الشؤون التنظيمية للأمم المتحدة ، والتغيير يجب أن يشتمل بطبيعة الحال على اجابة على السؤال الخاص بالقدرة على اتخاذ القرارات ثم القدرة على فرض هذه القرارات . لأنه حتى اليوم ، لا يوجد لدى المنظمات الدولية أى قوات خاصة بها ، وذلك لسبب واضح ، هو أن القدرة على اتخاذ وإصدار القرارات ، في عالم يرتكز تنظيمه على فكرة سيادة الدولة ، هازالت في أيدي الدول ذات السيادة . ولكي تستطيع أى منظمة دولية أن تفرض قراراتها فانها لا بد أن تحصل على القوة اللازمة لفرض هذه القرارات من الدول الأعضاء . وهذا يعنى ببساطة نه يجب أن تتم عملية نقل للقوة من يد الدولة الى المنظمة . أما متى يمكن أن يحدث ذلك بالصورة الجديدة المطلوبة . فانه أمر ما يزال في أيدي قراء الطوالع . وذكر هذه النقطة في دراستنا هذه يرجع الى أنه لا يمكن اهمالها في خلال مناقشة موضوع ارتباط القوة بالمنظمات الدولية .

الصراع في المنظمات الدولية

لقد ظهرت نظرية الصراع والحلول اللازمة لفض الصراع في خلال الحرب الباردة ، وقد ظلت هذه النظرية محكومة لمدة طويلة بواسطة المدرسة النفسية المختصة بالعلاقات الدولية . ولقد صاغ كينيث بولدنج نظرية عن الصراع بصفتها نمطا اجتماعيا تشكيل الحرب في داخله حالة خاصة ، مبتدئا من فرض يقول بأن السلوك الاجتماعي يمثل عنصرا سائدا من عناصر الصراع في كل حالاته ، سواء كان الصراع دوليا أو سياسيا أو صناعيا ، أو حتى كان هذا الصراع حيوانيا . ولقد أعطى تمثله تطبيقية على نظريته ، وذلك لكي يوضح من خلال دراسة أنواع مختلفة من الصراع كيف أن السلوك الاجتماعي يؤثر في الصراع وكيف يغير من مساره . وعلى هذه الأسس نفسها قام توماس شيلينج بدراسة وظائف وتركيب واستراتيجية الاتصالات غير الناطقة بين الأطراف التي يمكن أن يحدث بينها عنف ، ثم صاغ قواعد معينة للمساومة التي يمكن أن تجرى بين هذه الأطراف على مائدة المفاوضات ، لوصاغ أيضا قواعد لكيفية المزج بين الصراع وبين سلوك التعايش السلمى في خلال عمليات الداء المتبادلة . ولقد درس استراتيجيون آخرون أساليب جديدة لشحن الحرب الباردة ، واقتروا طرقا مختلفة للضغط على العدو . وكان من الأمثلة الصارخة التي تمت فيها تجربة تلك الأساليب ذلك المثال الذي تجسمت فيه سياسة « التوازن من خلال حافة الحرب » وهي السياسة التي تبناها جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة .

وفي ذلك الوقت كان بولدنج وراي بورت وغيرهما من أصحاب النظريات التي تنتمى الى الاتجاه السلمى النفسى الاجتماعى مهتمين بالخطر الذى يلوح من خلال مثل تلك السياسة التي يمكن أن تؤدي ولو بالصدفة الى حرب مدمرة وكانوا

يشعرون بأنه لا بد من أحداث تغير يسير في الصراع بطريق الحوار بدلا من طريق الحرب ، ويؤدى الى التخلل عن استراتيجية الحرب الباردة التى كانت سفنتها معرضة للدخول فى بحر الحرب النووية الرهيب . وبصفة نهائية أصبح المدخل النفسى الاجتماعى للصراع الدولى هو نظريات المدرسة الأمريكية لبحوث السلام .

وبصفة عامة فشلت المدرسة النفس الاجتماعية التى كانت مدرسة خصبة وخلاقة بالنسبة للبحوث الاجتماعية الصغيرة فى تقديم اطار مقنع يمكن فى داخله تحليل الظواهر والأنماط الكبيرة فى السياسة العالمية . ومع أنه يمكن فى الواقع أن يجد المرء أثرا لردود الفعل النفسية فى كل أنواع الصراع ، حتى ما كان منها يحفل بأساليب التمويه والخداع والتكر فى ثياب المثل العليا ، فانه توجد فروق كبيرة بين شجار يحدث فى الشارع بين متنازعين غلب عليهما الشراب أو أوقعت بينهما الفيرة مثلا وبين ثورة وطنية أو حرب . وفى المقام الأول تقف الدوافع النفسية الفردية وراء القرار الخاص بالاضراب أو بالثورة أو بالحرب ، ولكن العوامل الاقتصادية والاعتبارات العسكرية هى وحدها التى تحسم القرار بالدرجة التى يمكن معها أن تتغلب على تأثيرات الدوافع النفسية وتنفرد باصدار القرار . وأكثر من ذلك أن كبار أساتذة علم النفس ينتقدون أى محاولة لتبسيط الفكرة التى تقول بأنه ما دامت الحرب تحتوى على سلوك عدواني فانه يمكن تفسير أسبابها بأنها ترجع الى النزعة العدوانية لدى الافراد ، بمعنى أنه اذا كان القادة يتخذون قرار الحرب لأسباب استراتيجية فان الشعوب تقبل على الحرب لأسباب تتصل بالكبرياء والعزة الاجتماعية .

ومن الواضح أن زيادة التأكيد على ردود الفعل النفسية مقصود منه تمويه النابع الاقتصادية والاجتماعية للصراع ، ونخص بالذكر من هذه النابع التناقضات الطبقيّة والتفاوت بين الدول فى المجتمع ، وكذلك التفاوت فى القوة أو التفاوت فى مستويات التنمية بين الدول . وبصفتى ماركسياً اقترح وضع النقط الآتية فى الاعتبار :

(أ) يؤدى علم النفس الاجتماعى وعلم النفس الفردى (بالنسبة لصانعى القرارات) دورا حيويا فى القيام باضراب أو ثورة أو فى شن الحروب .

(ب) لا يمكن فصل المعالم النفسية عن البيئة الاجتماعية التى تظهر فيها ، كما أنه لا يمكن نزع هذه المعالم النفسية من مواقف الصراع الموجودة فى المجتمع .

(ج) أن نمط الصراع الدولى لا تقررّه ردود الفعل النفسية ، التى هى مؤقتة على أية حال ، وانما الذى يقررّه هذا النمط هو التناقضات الموجودة فى بناء القوة الدولية .

ويشعر أستاذ علم الاجتماع الدكتور يرمولينكو ، وهو سوفيتى ، بأن تنسيق دراسة الصراع يجب أن يبدأ بتحليل المواقف الاقتصادية والتكنولوجية والجغرافية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والايديولوجية والنفسية ، بالإضافة الى عوامل أخرى كثيرة ، وعلى أساس مثل هذا التحليل يمكن أن نتبين طبيعة وأسلوب الصراع المعين الذى يدور حوله البحث ؛ وما هى مصادر ذلك الصراع ؛ وما هو مسرعه ،

وما هي درجاته ، وذلك بالنظر الى الخطر الذي يتزايد بالنسبة اليه ، وبالنظر الى الوسائل التي يمكن أن تحكم ذلك الصراع و يمكن أن تحله ، أو تمنع حدوثه في بعض الحالات .

ومن الطريف في هذا الباب ما هو ملاحظ من الفروق بين أبحاث السلام في أوروبا وبين مثيلاتها في أمريكا ، ففي الوقت الذي تركزت فيه الأبحاث الأمريكية نشاطها داخل الاطار السلوكي الضيق لحلول الصراع ، بما يشتمل عليه هذا الاطار من تحيز للعلاج الذي يجري بتحيز مضاد للنظريات ، فإن الأبحاث الأوروبية قد بنيت أسلوب الاطار العالمي وتقبلت الفرض الابتدائي الذي يقول بأن جذور مشكلة السلام تكمن في داخل بناء المجتمع الدولي ، وبالتالي يؤدي التسلط من ناحية والاعتماد على الغير من ناحية أخرى ، سواء بين الدول فيما بينها أو بين مجموعات من الدول ومجموعات أخرى الى الصراع الدولي . وقد جرت تجارب رائدة على وجهه النظر هذه وانهت دراساتها الى أن الباحثين الأوروبيين يركزون اهتمامهم على الأنواع الآتية من الصراع الدولي :

١ - الصراع الناشء عن لعبة القوى الكبرى ، أو عن التنافس بين منافسين أقوياء ، أو عن وجود ثغرات في سباق التسليح .

٢ - الصراع الذي ينتج بين الدول ، عن وجود فوارق في الحجم ، أو في القوة العسكرية ، أو في عدد السكان ، الخ .

٣ - الصراع الذي ينتج عن طول مدى الاعتماد على الغير ، وما يقابله من تسلط من الجانب الآخر ، وذلك يحدث بسبب وجود ثغرات في المستويات الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول .

٤ - الصراع بين قوى متناقضة من حيث أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية

٥ - الصراع الذي يحدث بسبب التغييرات الاجتماعية أو بسبب الحرب الاهلية ، التي تتدخل فيها قوى خارجية .

٦ - الصراعات الدولية المنبثقة عن التصرفات ذات الوجهين ، ويصاحبها في العادة ووقوف قوة أخرى خلف أحد الطرفين المتنازعين .

وقد تقدمت هذه الدراسات الى الحد الذي ثبت معه أن أي نوع من أنواع الصراع هذه لا يقف منعزلا عن غيره ، وانما يفلب في معظم الحالات أن تتداخل عدة أنواع بعضها في بعض .

وكما تعمق المرء في البحث اكتشف وجود علاقات معينة بين مختلف أنواع الصراع وبين مقدار كثافة كل منها وبين عدد مرات حدوثها . ومثال ذلك ما يقرره بعض الكتاب من أن الصراعات من النوع الثالث تنشب بنسبة عديدة أكثر من غيرها ، ما بقي النوع الرابع من الصراع تحت السيطرة . أو كما يقرر أحد الكتاب : « ان عالم اليوم يقف شاهدا على وجود التعاون من أجل تحقيق التعايش السلمي في الوقت الذي تنشب فيه الحروب المحلية » . كما يذهب كتاب آخرون الى أبعد من ذلك ويقولون بأن التعايش السلمي هو مجرد بديل للحرب بين القوى النووية ، في الوقت الذي يمكن

فيه للحروب المحلية أن تستمر ، بكل سرور ، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

وقد وجد استيفان كند أنه من بين سبع وتسعين حربا نشبت في الخمس والعشرين سنة التالية لسنة ١٩٤٥ نشبت ثلاث وتسعون منها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في الوقت الذي تبدو فيه أوروبا منطقة خالية من الحروب . ولذا رسمنا خطأ دقيقا بين الحروب العالمية (عبر حدود الدول) وبين الحروب العالمية (الأهلية أو الطبقية) فإن الدراسة تؤدي الى نتيجة طريقة يمكن مقارنتها بما توصل اليه كوينسي رايت بالنسبة للحروب التي نشبت في فترة سابقة (١٩٠٠ - ٤١) . وخلاصة هذه النتيجة هي أن فصول المسرحية قد أعيد تمثيلها ، حيث أن ٧٩٪ من تلك الحروب كانت حروبا دولية جرى القتال فيها عبر الحدود ، أما في وقتنا هذا فإن أغلبية الحروب قد جرت في داخل حدود دولة واحدة . ومن بين هذه الحروب العالمية كان معظمها نشترك فيه أطراف خارجية . وقد كانت تلك الحروب ، في الواقع ، مزيجا من الحروب الطبقية (النوع الخامس) وحروب الاستقلال (النوع الثالث) ، وذلك حسب التصنيف الذي وضعه كند .

وفي السنوات السابقة على الحرب كان السبب العام لشن الحروب سببا أيديولوجيا على الأغلب ، وذلك لأن الحروب كانت تنشب في العادة بسبب صراع الطبقات ، باعتبار أن العوامل الطبقية هي التي تقف وراء مختلف السياسات الخارجية . وكان الصراع على ذلك يعد صراعا أيديولوجيا . وقد نتج عن ذلك أن تعود الناس النظر الى السياسة العالمية باعتبارها صداما بين أقطاب أيديولوجية مختلفة ، خصوصا على جانبي ما كان يسمى بالستار الحديدي . وفي السنوات الأخيرة أصبح رواد الماركسية متنبهين الى أن الاقتصار على النظر الى السياسة الدولية من خلال منظار « الأيديولوجية الطبقية » لا يكفي لتفسير متغيرات هذه السياسة تفسيراً مقنعا ، ابتداء من نقد الرئيس ديوجول لاصرار أمريكا على أن تكون لها الرياسة على العالم الغربي ، والجدل الصيني السوفيتي العنيف الذي دار حول المعاهدتين النوويتين اللتين تم عقدهما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وما تلا ذلك من اعلان أن جمهورية الصين الشعبية تنتمي الى العالم الثالث . ويتضح من ذلك أن مصالح الدول ، لا مصالح الطبقات فقط ، لها دور كبير في السياسة الدولية . والواقع يقول انه مهما كان الاختلاف الطبقي في داخل دولة ما فإنها قادرة على التحرك برأى واتجاه واحد في الشؤون الدولية ، ما دامت تتوفر لها مقومات التكامل الداخلي بين المواطنين ، مثل مقومات اللغة الواحدة والأرض الواحدة والاقتصاد والثقافة الموحدتين . والدولة عندما تتحرك على هذه الصورة في ميدان السياسة الدولية فإن اتجاهها ينسب لها ككل ولا يمكن أن ينسب الى طبقة واحدة معينة فيها . وعلى ذلك فإن محركات العلاقات بين الدول تختلف عن محركات الصراع الطبقي ، لأن الدول ، فقيرة كانت أو غنية ، كبيرة كانت أو صغيرة ، نامية كانت أو متقدمة أو متخلفة ، قد تتعاون أو تتصارع تبعا لتلك المتغيرات لا تبعا للمتغيرات الطبقية .

ولقد كتب س . سانا كوف ، محرر مجلة « الشؤون الدولية » في موسكو : « ان سياسات الدول الخارجية تتشكل تحت وطأة عوامل متحركة ، داخلية وخارجية . ومن بينها الصراع بين الطبقات والصراع بين المجموعات السياسية ،

ومستوى التنمية الاقتصادية ، ومستوى النمو السيسى والاجتماعى ، والموقع الجغرافى ، والتقاليد الموروثة عبر التاريخ ، وهكذا .

والتركيب الناتج عن تشابك تلك العوامل هو الذى يقرر فى العادة خطوط السياسة وهو الذى يفسر التحولات التى نشاهدها الآن فى اتجاهات بعض الدول التى تشترك فى بناء طبقي واحد وأيدولوجية موحدة ، ولكنها تختلف فى الحركة السياسية .

والخلاصة التى نصل إليها هنا هى أن الدوافع الاجتماعية والدوافع الوطنية تتداخل ، وهذا التداخل يؤدي دورا كبيرا فى رسم اتجاهات الدول ، وقد يحدث أن ينفجر الاتجاه الذى رسمه صراع طبقي معين بسبب ظهور تناقض وطني . وأنا أسمى هذه الظاهرة ظاهرة « حركة الملوك العمودى بين الدوافع انطبعيه وبين الدوافع الوطنية ، فى الشؤون الدولية » ، وذلك لأنه من الواضح أنه إذا تصدر أحد هذين النوعين من الدوافع فإن الموقف الآخر يصبح فى الطرف البعيد ويفقد انسدرة على لتأثير فى توجيه السياسة الخارجية . ويحدث العكس إذا عاد الطرف البعيد فتصدر الموقف . وفى خلال الحرب العالمية الأولى كان الصدام بين مجموعتى القوة (الحلفاء ، والتحالف الألماني النمساوى) من الحدة بحيث كان من الأسباب التى جعلت قيام الثورة الروسية . وكانت الدوافع الوطنية وقتها هى السيطرة على الموقف . ولكن عندما تنبه المستشارون الغربيون الى ما ترمى اليه تلك الثورة من تحولات طبقية فإن أربع عشرة دولة بادرت بالتدخل ، وراحت الامدادات تتدفق على الجنرالات البيض . وكانت الدوافع الطبقية هى أساس ذلك الموقف .

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية أنموذجا كلاسيكيا لقدرة الاستراتيجية الوطنية الحيوية على تنمية الخلافات الايدولوجية الموجودة بين الملكة المتحدة والولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفييتي ، وفرض تحالف تاريخي بين هذين النقيضين الايدولوجيين . وعندما سرت الايدولوجية الثورية فى شرق أوروبا بعد الحرب بادرت الملكة المتحدة والولايات المتحدة ومعها قوى أخرى باتخاذ سياسة الاحتواء ، وكان ذلك دافعا بذلك الصراع الطبقي والايدولوجي الى لسطح ، وكانت تلك هى خلاصة الحرب الباردة وزيدتها .

وعندما توقفت الموجة الثورية فى أوروبا تحول مركز الصراع الاجتماعى الى القارات الأخرى . ففي الغرب استطاعت موجات ارتفاع الأسعار والتضخم أن تثبت ان الاحتكار الرأسمالى قد نجح فى السيطرة على المشاكل الاجتماعية المتفجرة . وكانت تلك الأرضية هى التى أحدثت التحول من الحرب الباردة الى خطط التنمية المحددة بالسنين (خمسية ، عشرية ، الخ) ، ومن المواجهة الى المفاوضات فيما يختص بالعلاقات بين الشرق والغرب ، ومن فقه الانتقام الجماعى الى فقه « الحرب المحدودة » التى تقوم بتنظيم شؤون العالم الثالث .

وعند هذه القاعدة يمضى السباق النوى بين القوى الكبرى ، ويمضى التحدى الفرنسى داخل معسكر حلف شمال الاطلسي ، ويمضى الخلاف الصينى السوفييتي . ويمضى الصراع الوطنى فى داخل القارات النامية ، يمضى كل ذلك كعلامات على المرحلة الجديدة التى تسيطر فيها دوافع الاستراتيجية الوطنية على ماجربات السياسة العالمية .

وبما كانت الدول الجديدة قد بدأت ترفع رؤوسها فإن عددا من الكتاب في الغرب يرون أن الحروب الأهلية ، والانقلابات ، وحركات الارهاب ، والمقاومة السرية ، سوف تمثل الوسائل التي تشكل بناء كل دولة من الدول النامية في المستقبل القريب . وفي الأمم المتحدة كانت الوصفة المناسبة لتلك الأساليب هي « العدوان غير المباشر » . والواقع أن المشاكل الحقيقية للدول النامية تكاد تنحصر في : التخلف الاقتصادي والحضارى والجهل ، والاعتماد على محصول واحد ، والغبن في العلاقات التجارية ، الخ . وقد أدت هذه العوامل الدور الأكبر ، في حين أصبحت أساليب الصراع العنيف هي السائدة تماما في تلك الدول .

ولم يحدث قبل العقد السابع أن حصلت مشاكل هذه الدول على اهتمام جدى في الأمم المتحدة . واستجابة للأهمية التي أصبحت لتلك المشاكل بدأت الدراسات الأكاديمية تظهر ، وبدأ البحث في داخل المنابع الخاصة بالصراع في المجتمع الدولى يأخذ دورا جادا لصالح الدول النامية .

وهنا يجب أن نوضح في الاعتبار « التناقضات الثلاثة في البناء الإمبريالى » كما رسمها لينين في عام ١٩١٦ ، وأولها هو التناقض بين العمل وبين رأس المال ، وثانيها هو التناقض بين الدول القوية وبين المستعمرات ، وثالثها هو التناقض بين القوى الإمبريالية بعضها وبعض . ومن المؤكد أنه في خلال نصف قرن مضى قد ثبت أن الصراع الذى جد على الساحة الدولية ، بالإضافة الى الصراعات التقليدية ، كان هو الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية . وحتى نظرية لينين القائلة بأن نشوب الحرب حتم لزام ما دام هناك وجود للإمبريالية قد ثبت أنها غير صحيحة على إطلاقها خصوصا في الظروف الحاضرة ، لأن الحرب في الوقت الحاضر بين القوى الكبرى الإمبريالية والقوى الكبرى المضادة لها لا يمكن أن تكون إلا عالمية .

ومن هنا تركزت الأبحاث على الشكل البنائى والتاريخى للصراعات في المجتمع الدولى المعاصر .

وينطلق دييترسنجهاس من الفرض القائل بأن نمو الرأسمالية وكذلك الحركات المضادة للرأسمالية أنتجا شكلا عالميا للسياسة الدولية ، كما أثمرأ اتجاهها نحو تكوين مجتمع دولى واحد . وهو مجتمع لا يمكن فهمه الا على ضوء التناقض الكلى المكون أساسا من الأشكال الآتية : الرأسمالية الداخلية ، الغرب ، الشرق ، الشمال ، الجنوب ، الاشتراكية الداخلية ، العالم الثالث من داخله ، والتكوينات العنيفة البناء ، حيث تتقاطع الصراعات الدولية والصراعات الوطنية . ويرى المؤلف أن الصراع الشمالى الجنوبى بصفته ناتجا عن الصلاقة بين الدول الكبرى والدول الواقعة على أطراف دوائر تلك الدول إنما يركز على عدم المساواة في التعامل ، وعلى الاستغلال وعلى تقسيم العمل بين المجموعات الحاكمة في العاصمة التي تحصل على كل مطالبها وعلى امتيازات خاصة من تلك الدول الأخيرة ، وذلك في مقابل قيسام هذه المجموعات الحاكمة بدور المعبر عن مصالح هذه الدول ، أو بشكل أدق دور الراعى والحامى لتلك المصالح . وذلك يساعد النظام الشمالى الجنوبى على تادية دوره .

وبواسطة أدوات التحليل النظرية والقياسية المتاحة صار من الممكن الآن أن تجرى دراسة مشككة القوة والحرب ، بالنسبة للمنظمات الدولية ، بطريقة علمية . هذا مع ضرورة مراعاة تركيز البحث على طرق ووسائل حل الصراع أو تحويله عن اتجاهات العنف . ونقطه البدء هنا هي ملاحظة أن السيطرة على الصراع ليست تتم عن طريق المحاولات الدائبة لتهديته أو للحد منه ، لأنه لا توجد سياسات ، في الساحة الدولية ، للتعاون الدائم ، كما أنه لا توجد كذلك سياسات العنف الدائم وإنما مجرد وجود أغراض تتطلب الصراع أو مصالح متصارعة عليها بين دول معينه، تتطلب بل تفرض درجة من التعاون بين هذه الدول . ونضرب هذا المثل ، كصورة واضحة للعالم ، بالتعاون بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي ، في صياغة ميثاقى معاهدتين نوويتين خاصتين بالتجارب النووية وبالتفاعلات النووية . وعلى العكس من ذلك يوجد حتى في أقصى أشكال التعاون بين الدول عنصر صراع ، وهذا شيء يمكن لاي دارس للحشد العسكرى أو للتجمعات الاقتصادية ، المتكامله بدرجة أو بأخرى ، أن يلاحظه بكل سهولة . والعلاقات الحوارية (الدبلوماسية) هي وحدها التي يمكن أن تفسر ذلك التراجع الواضح في العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب . وشئ آخر يجب أن يبقى في الاعتبار ، هو أن السلام والصراع ليسا نقيضين لأن نقيض السلام هو الحرب ، والحرب هي الصيغـة العنيفة للصراع . ولكن الصراع لا يتطلب العنف بالضرورة ولا يتحتم أن يؤدي الى الحرب وهناك صراعات أساسية في السياسة الدولية لا يمكن حلها بالقوة أو بالحرب .

وهذه الايضاحات الفكرية ضرورية لفهم الوسائل المقترحة بواسطة ميثاق الامم المتحدة ، التي يفترض الميثاق انها قادرة على تسوية المنازعات بين الدول ، أو انها قادرة على تحويل مجرى الصراع بعيدا عن طريق الحرب . والمادة ٣٣ من الميثاق تقرر أنه في حالات الصراع الذي يمكن أن يهدد السلم العالمى يجب على جميع الأطراف المعنية أن تلجأ الى الوسائل السلمية لفض الصراع ، مثل المفاوضات والتحقيقات ، والوساطة ، والحلول الوسيطة ، والتراضى والتحكيم ، والوسائل العرفية ، والحلول القانونية ، وتكليف الوكالات المختصة بالدراسة وتقديم الحلول . الخ .

والآن نسأل ما الذى يميز المفاوضات ، باعتبارها أفضل الوسائل المجرية لفض النزاعات ، عن سائر الوسائل السلمية الأخرى ؟ . اننى أقرر أن عنصر المساواة ، الأخذ والعطاء ، هو الذى يفرق بين المفاوضات وبين أساليب القضاء والتحكيم والوساطة . والصعوبة تكمن فى أن الدول كما هو حالها الآن ، والصراع يصفته من الملامح العضوية المرتبطة بالعلاقات الداخلية في الدولة ، يعلنان المساواة تنقلب ، فى بعض الأحيان ، بالمفاوضة الى مسالك خطيرة يمكن أن تؤدي الى استخدام العنف . وكما ذكرنا من قبل فإن علماء استراتيجيه الحرب الباردة قد قدموا ترسانة كاملة من تكتيكات واساليب وألعاب المفاوضات والمساومات التي يمكن أن تصل الى حافة الحرب . وكان فن تطبيق القوة بحيث تؤدي الى اخضاع الطرف الآخر ملحوظا باعتباره فنا أساسيا في عملية المفاوضات ، وكانت المخاطر المحسوبة ، وتوازن الرعب ، ومحاولة توريث الطرف الآخر حتى يعلن عن موقفه ، والارهاب ، هي الأساليب المفضلة لدى الاستراتيجيين . وبعضهم يقترح أن التبرير يمكن أن

يضعف مركز المفاوض ، وذلك بمعنى أنه يفضل أن يعرض المفاوض طلباته ومواقفه بغير أن يلجأ الى تبريرها والى ايضاح الأسباب التي دعت اليها ، وعلى ذلك فإنه يكون من الأفضل اتخاذ السلوك الذي لا يلجأ الى التبرير ، وصولا الى الحصول على القرار المطلوب . وقد ظهرت نظريه تنادى بالتصعيد في المواقف والمطالب ، وصولا الى حل نهائي متوسط للصراعات الدولية .

وعلى أى حال فإن الحرب في فيتنام قد تحولت الى شلال بارد ينصب على رؤوس الاستراتيجيين . ولقد توصل توماس شيلبنج الى نتيجة تتلخص في أن استخدام القوة قد يؤثر بالضرر في الطرف الذي يستخدمه أكثر من تأثيره في الضحية . ويشيف بولدنج الى ذلك أن استخدام العنف ضد هؤلاء الذين يكرسون كفاحهم من أجل المبادئ والمعنويات انما يقوى موقفهم ويزوده بالشرعية ويؤدى الى ادانة المعتدى والى احاطته بالالغام .

بعد أن قلنا كل ذلك عن نظريات الصراع فلننظر الآن الى التجارب التي تمت بالنسبة لفاعلية وقدرة المنظمات الدولية في خلال محاولاتها لتأدية دورها الاساسي القضاء على القوة .

ان الدراسات التي دارت حول تدخل الأمم المتحدة في المنازعات الدولية تبين أن في خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٥ لم يحل من بين ٥٥ نزاعا طلب من الأمم المتحدة أن تتدخل لفضها أكثر من ١٨ منها (بنسبة ٣٣٪) كليا أو جزئيا ، على أساس قرارات الأمم المتحدة أو الحلول التي طرحتها ، أما باقي النزاعات فأنه حلت خارج نطاق الأمم المتحدة أو بقيت بدون حل . وقد أظهرت دراسة أخرى، تم فيها اختيار ٥٧ نزاعا دوليا فيما بين ١٩٤٦ ، ١٩٦٧ ، أنه في ٢٩ حالة (٥١٪) لم يجر أى تدخل من الأمم المتحدة بأى حال من الأحوال . أما عن المنظمات الاقليمية مثل الجامعة العربية والمنظمات الأخرى المماثلة . فان قدراتها على حل النزاعات كانت ، كما ثبت بالتجارب ، ضعيفة جدا .

والمرء لا يستطيع أن يتجنب الوصول الى نتيجة تقول بأن المنظمات الدولية لا تملك في الحقيقة من القدرة والقوة ما يجعلها كفؤا للوقوف في وجه نشوب الصراعات الدولية أو حلها أثناء العمليات العدوانية . ومن الواضح أن المبدأ الذي نص عليه الميثاق ، بمنع استخدام لقوة ، فاعلية ضعيفة ، وذلك لأن مجال العلاقات الدولية لا يشتمل على محاكم ولا على قوة بوليسية رادعة ودائمة ، يكون في قدرتها فرض القانون وحمايته من العبث .

• أما عن الادانة المعنوية التي تتم ضد العضو الذي يخرق الميثاق فانها لم تشكل عقبة ذات وزن في وجه مثل هذا العضو .

وعلى أى حال فإن محاولات الأمم المتحدة لفض النزاعات قد نجحت في علاج الحالات التي لم يكن فيها أحد القوى الكبرى طرفا مباشرا في النزاع ، كما أنها نجحت في علاج الحالات التي اتفق فيها رأى القوتين الأعظم على أنها تندرج بالمواجهة النووية . وفي كلتا الحالتين كان من الممكن لمجلس الأمن أن يصدر قراره باجماع الآراء وبغير أن يتعرض للفيقو الذي يستطيع أن يشل من فاعلية أى قرار .

وكان أكثر الابتكارات نجاحا في هذا المجال هو ابتكار قوات لحفظ السلام (حيثما لم يكن هناك وجود لتدخل مباشر من قوى كبرى) ، وقد تحقق ذلك في قبرص وفي الشرق الأوسط (الذى كادت تحدث بسببه مواجهة نووية) .

وفى السنوات الأولى للأمم المتحدة تشكلت لجنة عسكرية من الضباط أركان الحرب ، كانت تجتمع بانتظام ، ولم تتحقق أو تر النور تلك الترتيبات العسكرية المنصوص عليها فى الباب السابع من الميثاق ، التى كان مقصودا منها أن تقوم بدور « الأمان » للأمم المتحدة ، بمعنى أن تؤدي دور القوة التى توفر الاحترام والهيبة والقدرة للقرارات الأمم المتحدة .

رقد تمت تجربة بعض الصيغ الأخرى لقوات هدنة أو قوات حفظ سلام حتى وصلت أخيرا الى صيغة متينة نوعا ما فى خلال مشكلة الكونغو المعقدة . ومن يومها ظلت مشكلة حفظ السلام معرضة للحلول العملية الوقية أكثر من الحلول القانونية الدائمة ، وقد ظلت طبيعة وعمل وتشكيل قوات حفظ السلام (بما فى ذلك نوع القيادة ، وتكوين القوات ، والتعليمات الصادرة إليها) تتشكل فى كل مرة بشكل فردى يتفق مع ظروف الصراع المعين ويخضع لعوامل السياسة الواقعية بما فى ذلك عامل تمويل القوة ومصدر ذلك التمويل .

ويعتقد أوران يونج أن سكوت القوى الكبرى فيما يختص بعملية حفظ السلام، أو حتى رضاهما بأن يكون لها دور ثانوى فى هذه العملية ، لم يعد ممكنا فى حالات معينة ، والشواهد المتزايدة تدل على أن القوى العظمى تتنبه يوما بعد يوم الى مصالحها المتداخلة والى ضرورة حفظ هذه المصالح من خلال تنظيم مثل هذه العمليات الضاغطة . وهنا يجب على المرء أن يضع فى اعتباره ان حفظ السلام انما يتم عن طريق اخضاع العمليات العدائية المسلحة لسيطرة قوة حفظ السلام ، وهى قوة ليس مطلوبا منها أن تبحث عن حل الصراع . فذلك دور غيرها وليس دورها هي .

وواضح أن الميل يتجه الى البحث المتزايد عن بؤرة أسباب الصراعات ، أكثر من الاتجاه الى المبادرة بالقتال بالذرائع كلما دوت صيحة انذار . وهذا الميل قد جرت قوته عن طريق الإدراك الواقعى لوجود جذور للكثير من أنماط العنف فى داخل بناء المجتمع الدولى . وبالتالي يتطلب القضاء على العنف القضاء على أسبابه وجذوره .

ونتمشيا مع سياق الكلام نعلم أن عددا من الكتاب قد أصروا على القول بأن المنظمات الدولية الحالية مزودة بالامكانيات اللازمة للتعامل الحاسم مع العنف المباشر، وأن كانت تلك الامكانيات ما زالت تقف بدون فاعلية كبيرة ، وذلك لأنها لا تتمكن

قانونيا أو وظيفيا مع العنف غير المباشر أو العنف المستمر ، وهما يعكسان طبقا لرأى جالتونج فى التفاوت بين القوى والتفاوت بين فرص المعيشة .

وكاتب آخر مماثل يقول أنه منذ جرى بناء يشبه نظام الدولة الحديثة فان هذه المنظمة تنحو نحو الأخذ. بأنماط العمل السارية بالنسبة للدولة الحديثة . ومنذ صار الارتزاق من الحرب جزءا من بناء الدول فان العنف قد صار بدوره من أسس بناء المجتمع الدولى . وبالتالي صار القضاء على العنف المباشر هو وحده دون العنف المستمر، الهدف الوظيفى للنظام الدولى .

ومنذ بدأ عهد تحرير المستعمرات كان للأمم المتحدة دور متزايد فى استراتيجية الدول الحديثة الاستقلال ، وذلك للحد من العنف الذى تعرضت له هذه الدول . ومع ذلك فان مرحلة التنمية الأولى (فيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٩) التى قادتها الأمم المتحدة بشعور متعاطف ، قد قادت تلك الدول نحو المزيد من انهبوط فى مستوى المعيشة . فبينما تزايد مقدار الدخول الفعلية للدول الصناعية بأكثر من ٦٥٠ مليون دولار فان الزيادة فى دخول الدول النامية لم تزيد عن ٤٠ مليون دولار ، كما هبط نصيب تلك الدول فى التجارة العالمية الى ٢١٣٪ فى عام ١٩٦٠ ، ثم هبط أيضا الى ١٧٦٪ فى عام ١٩٦٩ . أما ديونها الخارجية فبلغت ٦٠٠٠ مليون دولار فى نهاية ١٩٦٩ . وبذلك ظلت الثغرة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية هى القانون الذى يحكم النظام الشمالى الجنوبي .

والحقيقة أن المنظمات الدولية لم تقم لكى تهاجم منابع الصراع بين الدول الغنية والدول الفقيرة . وفى الوقت الذى كانت فيه سياسة تصفية الاستعمار تمثل هدفا رئيسيا من أهداف الأمم المتحدة ، نجحت الجمعية العامة فى تحويل اتجاه الأمم المتحدة من مجرد التسليم بالأمم الواقع الى قوة محرركة فى سبيل تحرير المستعمرات ، الا أن الاقتصاد العالمى والمنظمات العالمية المالية لم تكن فى هذا الاتجاه ولم تقم بتبنى سياسة تحرير المستعمرات . ويعطى تاريخ (صندوق الأمم المتحدة الخاص بتمويل الاقتصاديات النامية) صورة واضحة لذلك ، فبالرغم من أن الدول المتخلفة قد بذلت جهودا مستميتة فى سبيل نقل رؤوس الأموال اليها من الدول المتقدمة ، مستخدمة فى ذلك كل وسائل الاقتناع لكى تقوم الأمم المتحدة بتحقيق ذلك ، وذلك على أساس أنه لا يجوز أن يبقى العالم الفقير تحت رحمة المقرضين و (أفراد أو جماعات) من الدول الغنية ، فان رأس المالبقى تحت سيطرة الآخرين .

وهناك دراسات قليلة جدا قدمت الدليل على أن البنك العالمى وصندوق النقد الدولى يعلنان هدفهما النهائى هو استثمار رأس المال فى دول العالم الثالث . ولتحقيق

هذا الهدف فإن البنك والصندوق لم يترددا فى الضغط على الحكومات لكى تغير من سياستها ، ولم يترددا فى تشجيع الجماعات السياسية والأحزاب المتعاطفة (فى الدول المتخلفة) مع استثمار رأس المال الخاص على أوسع فى بلادها .

وليس من الصعب تفسير مثل تلك السياسات التفضيلية ، وفى أوقات مؤتمرات بريتون وودز أو هافانا ، التى أثمرت عددا من المنظمات المختصة بالتنمية ، لوحظ أن مؤسسى تلك المنظمات كانوا هم ممثلى الدول الصناعية الغنية ، وكان عن الواضح أنهم يستهدفون فى بناء تلك المنظمات أن يستبقوا فى أيديهم مفاتيح التحكم فى نظام تبادل النقد الدولى وفى نظام التجارة العالمية ، حفاظا على مكاسبهم وعلى مصالحهم . وقد أوضح نظام التبادل على أساس الذهب تفوق وسيادة الدولار على النظام المالى العالمى ، فى حين بقى العالم الثالث ، بكل بساطة ، كأنه غير موجود .

واليوم تغيرت معالم الموقف ، اذ لم يعد العالم الثالث يتقبل أن يتم حصره فى داخل حدود معينة لا يستطيع أن يعدوها ، وهو مصمم على أن يفيد الى أقصى درجة من الأدوات الدولية . وقد ضربت لنا المثل مبادرة الجزائر باسم المجموعة المكونة من ٧٧ دولة ، فى خلال دور الانعقاد الخاص السادس للجمعية العامة للأمم المتحدة (فى إبريل ومايو سنة ١٩٧٤) ، وكان ذلك حين تبنت حلين مفادهما إنشاء نظام دولى اقتصادى جديد وصناعة برنامج خاص بعمل ذلك النظام .

ويبقى بعد ذلك السؤال عن امكان تبني المنظمات الدولية للحقائق الجديدة ، وهل هى سوف تثبت قدرتها على التجارب للتحدى التاريخى الجديد ؟

وهو سؤال من أهم الأسئلة الخاصة بنظام العالم فى أيامنا هذه .

الجدور البنائية لمشكلة العمالة

بالرغم من ابعادها المتزايدة وطبيعتها السياسية القابلة للانفجار ، فإن البطالة في حد ذاتها ليست المشكلة الرئيسية في أقطار العالم الثالث ومع استبعاد الصعوبات التي لا يمكن تخطيها في التحديد الاحصائي لعدد « المتعطلين » و « أنصاف المتعطلين » في البلاد النامية ، وحتى بصرف النظر عن اللبس ومدى امكان الاستعمال المحيط بهذه المصطلحات الغامضة وغير المحددة تحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلاد ، فإن الإنسان يجب أن يفهم أن مشكلة العمالة مهما بلغت خطورتها ليست سوى عنصر واحد فحسب - وأشبه شيء بعرض من أعراض « المرض » المعقد المسمى « بالتخلف » ، أو بعبارة أدق : النمو غير المتوازن . ومن أخطر أنواع التبسيط النظري أن تفترض أن البطالة في الأقطار النامية ترجع الى قلة الطلب الفعال أو ندرة رأس المال ، وأن نقترح كحل لذلك مجرد الاستزادة من نقل رأس ومن الدخل الذي يمكن توزيعه في اطار الهياكل الموجودة .

إن المدخل الى (وتفسير) طبيعة وجدور مشكلة العمالة أو بشكل أعم مشكلة العمل في الأقطار النامية ، يتوقف على المدخل الى (وتفسير) طبيعة وجدور « نصف البطالة » . وتبعاً لذلك ، وبغير الدخول في تفاصيل ، دعنى أوجز رأيي ببساطة في المشكلة الأخيرة - وهو رأى يشاركنى فيه كثيرون غيرى - ثم أجمل باختصار آرائى في المشكلة الأولى .

إن « التخلف » ليس نتيجة لضعف الهبات الطبيعية أو الظروف الجغرافية أو المجتمعات « التقليدية » وليس بأى حال مرحلة انتقال طبيعية للنمو السوى من المجتمعات « التقليدية » الى المجتمعات « الحديثة » ، حيث تكون مهمة القطاع « الحديث »

المترجم : رزق ميخائيل رزق

أسناد دراسات التنمية في جامعة كارول ماركس للدراسات الاقتصادية في بودابست . وزميل البحوث بدرجة أستاذ في معهد الاقتصاديات المالية - ١ - ١٩٣٦ بودابست . صندوق بريد ٣٦ المجر . وعمل مستشارا لمديد من المنظمات الدولية . كما رأس قسم الاقتصاد بجامعة دار السلام بتانزانيا . حيث كان أيضا عضوا في مجلس الجمعية القومية للتنمية وقد ألف أو شارك في تأليف ستة عشر كتابا . بما فيها كتاب « الاقتصاد السياسي للتخلف » (١٩٧١ في المجر) . وهو الذي ترجم الى خمس لغات .

الكتاب : تاماس زينغيس

موجه عام اللغة الانجليزية بوزارة التربية والتعليم بالقاهرة سابقا .

والذي نشأ وتدعم من الخارج - هي تغيير المجتمع « التقليدي » بالنفلب على مقاومته . بل بالعكس فان « التخلف » هو الاثر الجانبي لنمو الرأسمالية الدولية - او بعبارة أوضح ، هو من آثار النمط الاستعماري للتقسيم الدولي للعمل ، والذي ينعكس على حالات التفكك ، والفجوات والثنائية بين القطاع المتطور والقطاع المتخلف - سواء على المستوى الدولي أو في داخل الأقطار النامية .

ان مشكلة العمالة تتصل بشكل أكثر وضوحا بالطبيعة الرأسمالية - وغير المتوازنة - لهذا الموقف . ومن الناحية التاريخية تظهر البطالة الشاملة في الظروف الرأسمالية فحسب ، أما المجتمعات التقليدية والتي سبقت الرأسمالية ، فانها لا تواجه هذه المشكلة ، بينما المجتمعات الاشتراكية قد توصلت الى حلها عادة . ولما كان الحثل المتزايد في التوازن بين كمية العمل المتاحة ، وطاقة الاستيعاب - الى جانب ثاني النقص في بعض الفئات الماهرة مع وفرة العمل يعكس التنافر بين القطاعات كما يعكس التشووهات الموجودة في البناء الاقتصادي ، فان مشكلة العمالة ، أو بعبارة أصح مشكلة العمل ، يجب أن توضع في الإطار الاجتماعي الاقتصادي المتوارث عن الاستعمار ، والذي يجري تغييره بفعل قوى جذبنة دولية كانت أم قومية .

ومن المعلوم أن مشكلة العمالة في الأقطار النامية تشمل جوانب عديدة ومتشابة ، مثل النمو السكاني وبنية القوى العاملة ، والسمات البدنية والعقلية للعمال ، ومشاكل التغذية ، والاسكان ، والظروف الصحية، والتدريب والتعليم ، وتوزيع القوى البشرية في القطاعات المنتجة وغير المنتجة ، وفاعلية استغلال العمالة ، ونمط توزيع الدخل ومشاكل الحوافز ، والمعادن الاجتماعية ، والاتجاه نحو العمل ، وهيكل التقاليد ،

وسوق العمالة ، والتنظيم ، وأنظمة التأمين الاجتماعي . الخ وبالنظر الى هذا ، يمكن للإنسان أن يستنتج بحق (مع ب . ستريتن) أن التقسيم الشامل وحده في المجال بأكمله هو الذي يمكن أن يؤدي الى حلول ، كما يمكن للإنسان أن يأمل (اذا أخذنا بوجهة نظر ج . ميردال) في أن « الآثار المترتبة من توالي الأسباب والنتائج » ذات الطبيعة الإيجابية هذه المرة) يمكن أن تقلل بشكل ملحوظ الوقت والطاقة اللازمين لمثل هذا التقسيم الشامل . ان ما تهدف هذه الدراسة أن تبرزه - مع ذلك - دون مناقضة النتائج السالفة ، هو أن الجوانب المختلفة لمشكلة العمالة لها كلها جذور ضاربة في بناء اجتماعي اقتصادي معين يطابق - ومن الناحية التاريخية ينتج عن - نمط معين من العلاقات الاقتصادية الدولية . والحلقة الحاسمة في سلسلة الأعمال المطلوبة للتقدم الشامل هي اذن التغير الجذري في البناء الاجتماعي الاقتصادي وفي نمط العلاقات الاقتصادية الدولية في نفس الوقت .

في الداخل اذن يلزمنا أن ننفذ استراتيجية تنمية تهدف الى تغيير البناء الاجتماعي الاقتصادي . وفي عدد من الأقطار النامية تعمل فلا النوايا التقدمية والجهود الإيجابية لحكومات قومية وقوى ديمقراطية على أحداث التغييرات المطلوبة . لكنهم مع ذلك لا زالوا يواجهون مصاعب وعقبات جمة بسبب الأداء المعيب وغير المتوازن للاقتصاد الدولي ، هذا (بالإضافة الى العلاقة العضوية بين الأجهزة القديمة مع الأخرى) يعطى أهمية قصوى والحاحا بالفا لبعض التغييرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويتطلب سياسة بديلة من التعاون الدولي ، والتي تعزز (بدلا من أن تعطل) التغييرات الإيجابية الداخلية ، وتوجه نحو نمط بديل لتقسيم العمل الدولي ، مما يناقض كلا من النمط الاستعماري ، والنمط الذي نشأ حديثا في موجة « التصنيع الزائف » الذي تعززه الشركات الاحتكارية : المتعددة الجنسيات .

تبعات النمط الاستعماري للاستثمارات والعلاقات الاقتصادية الدولية

بالإضافة الى (ودون الانفصال عن) السيطرة السياسية والتبعية الاقتصادية والاستغلال - فان أخطر أثر وأبقى تركة للاستعمار الدولي كان البناء الثنائي المشوه للاقتصادات والمجتمعات . ان التكافل الغريب بين القطاعات « الحديثة » ذات الطابع الدخيل أو الرأسمالية « (والمتكاملة فعلا مع الاقتصادات الرئيسية) وبين القطاعات « التقليدية » المحيطة بها (ومعظمها مجرد الإعالة) والتي تخدم القطاعات السابقة بالعمالة الرخيصة - لكنها وحدها لا تستطيع أن تطور وتغير - هذا التكافل هو الطابع المميز للاقتصادات الاستعمارية ، سواء في المستعمرات أو في الدول المستقلة شكلا . وهو يفسر تلك النقصان والعيوب ، وعقبات التنمية واختلال التوازن مثل نقص رأس المال ، وضيق الأسواق ، و « تضخم السكان » والازدواج الاجتماعي ، والتوزيع المختل للعوامل - والتي تفضل الكتب الدراسية الشائعة بحثه على أفراد وبغير تمحيص .

دعنا نبحث باختصار كيف أن الجوانب المختلفة لمشكلة العمالة لها صلة بنشأة التكوين الموروثة .

ان « الانفجار السكاني » ؛ والذي غالبا ما يعتبر العامل الرئيسي خلف البطالة والفقر ، لا يشكل بحال متغيرا مستقلا . ومن الأخطاء الشائعة نوعا أن ننسى

- عند تقييم العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي - أن النمو السكاني لا يعني فقط زيادة في عدد المستهلكين وعدد الأقواء الجائمة وعدد الباحثين عن عمل، لكنه أيضا زيادة في القوى الرئيسية للإنتاج والابداع . فإذا كان الأمر كذلك فمسألة اطعام وكساء وإيواء وتشغيل الزائدين من السكان في أعمال تدر دخلا يجب أن تشفع بالسؤال الحاسم : كيف تستغل هذه القوى ذات القدرة الانتاجية الكامنة في تحقيق هذه الأهداف ؟ والسؤال الذي نهمله أكثر هو كيف يؤثر التكوين الاقتصادي الاجتماعي على نمو السكان .

ان « الانفجار السكاني » لا ينشأ ببساطة من فارق طارئ بين نسب الانجاب والوفيات ان ما جعل هذا الفارق الظاهر غير عارض بل على الأصح طويل الأمد هو البناء الثنائي المتفتت والمطروح للبحث .

ان نسبة الوفيات ، ولو أنها بعيدة كل البعد عن أن تنخفض بشكل كاف ، قد هبطت بفعل الاجراءات الرامية لحماية النفس من جهة (وخاصة في مرحلة الاستعمار) ومن جهة أخرى اجراءات تدخل القطاع الحديث بهدف تحسين الظروف الصحية ومقاومة الأوبئة - بينما نسب الانجاب ، والتي يتحكم فيها القطاع « التقليدي » بقيت على ارتفاعها . ان حملات تنظيم الأسرة وتحديد النسل يصعب أن تنجح ، بصرف النظر تماما عن المضامين الفنية والمالية والتربوية ؛ طالما أن « الظروف الاجتماعية الاقتصادية وستن المجتمع (ناهيك عن الشرائع الاخلاقية والدينية والعادات الموروثة في القدم ، والتي تعيش عادة أطول من العلاقات الموضوعية التي تنشأ عنها) في القطاع التقليدي تعمل على زيادة الانجاب . ومن أمثلة ذلك تقليد تشغيل الأطفال ، وبيت العائلة ، والهجرة المؤقتة للخارج ، ومهر العروس ، وتعدد الزوجات ، وتكرار الزواج ... الخ وبعض هذه الظروف والعوامل بالتاكيد تنشط الانجاب ؛ بينما البعض الآخر ؛ اما تقيد الأبوة الاختيارية أو تصنعها ؛ بنقل الاعياء الى الأقرباء ، دون نظر الى هذه الاعتبارات الاقتصادية (مثل الدخل المتاح للأسرة والطعام والمأوى ... الخ ، والتي كن من الممكن في ظروف أخرى أن تحد من زيادة الانجاب .

ان « التوفيق » بين نسب الانجاب والوفيات ، مهما كانت مرغوبة ، بالإضافة الى مزيد من الخفض في نسبة الوفيات التي لا تزال عالية ، يبدو مستحيلا دون دم الثنائية في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية .

ان « التضخم السكاني » ، مهما كان المصطلح غامضا وقابلا للجدل ، يدل بوضوح على ظاهرة ذات شقين : أو علاقة بين عاملين على الأقل . ان النسبة العالية في النمو السكاني ليست سلبية في حد ذاتها . ولكن فقط بسبب الهبوط النسبي في معدل النمو الاقتصادي وفي طاقاته الانتاجية وفي نقص السلع المخصصة للاستهلاك . وبينما يتأثر النمو السكاني بشدة بالقطاع « التقليدي » ، يعتمد معدل النمو الاقتصادي - على الأرجح - على الأرجح - على القطاع « الحديث » ونظرا لانعدام التكامل الداخلي ، فان المرتكبين لا يمكن وصلهما .

ان فائض العمالة غير المبررة ينشأ ، ويتضخم بفعل الميكانيزم الثنائي المبهني على العلاقة بين القطاعين ، فالقطاع « التقليدي » (أو جزء منه) يعمل كمصليبي

وفير للعمالة الرخيصة غير المدربة للقطاع «الحديث» - وهو السبب الرئيسى الذى من أجله كان الإبقاء عليه على صورة عناصر متباعدة مطابقا للمصالح الاستعمارية الرأسمالية - بينما التوسع فى طاقة الاستيعاب الخاصة بالقطاع «الحديث» - هذا التوسع يتراجع بانتظام . وينتج ذلك عن نفس طبيعة القطاع «الحديث» أى فروق الاقتصاد التى يتكون منها والأساليب المستخدمة فيه وتوجيه الانتاج ومصدر الموارد ، مما يحدد فرص العمالة فيه ، تبعا لمصالح السوق الأجنبية على الأرجح ؛ وبدلا عن زيادة طاقة استيعاب العمالة يميل الى انقاصها حتى بعيدا عن مراكزه الدخيلة . وزيادة العمالة فى القطاع «الحديث» ، أو مجرد توسيع الفجوة بين القطاعين ، يحز القدرة على الامتصاص ، ويجذب عددا أكبر من العمال من القطاع «التقليدى» ، حيث رداءة الانتاج وظروف المعيشة ، والتى تسوء من نواح كثيرة بفعل القطاع «الحديث» ، تشكل القوى الرئيسية التى تدفع القوى العاملة للبحث عن عمل مأجور - ولو وقتى على الأقل - خارج نطاق القطاع «التقليدى» ،

ومن الجوانب الهامة فى مشكلة العمالة هو الأثر السلبي للقطاع «الحديث» (الموجة من الخارج) - الذى تسوسه قوى أجنبية - على الاقتصاديات والمجتمعات التقليدية الريفية . ونشأة وازدياد «البطالة» و « نصف البطالة » لا يمكن فهمها على الوجه الصحيح دون أن ندخل فى حسابنا بالكامل كيف أن القطاع «الحديث» ذى الطابع الاستعماري قد حدد أو أنقص طاقة القطاع «التقليدى» على استيعاب العمالة، سواء من ناحية « المكان » أو « الزمان » . ونزع ملكية الأرضى ليس سوى حالة متطرفة من عوامل المكان ، ان الاضمحلال المعروف للكوخ التقليدى وللحرف والصناعات الصغيرة وغيرها من أنشطة القرية ، مما يقلل من حركات الطلب على العمالة بين مواسم الرواج والكساد فى اقتصادات الريف . هى أمثلة تتعلق باستخدام الزمن ، ان النقص المطلق أو النسبى (اذا قورن بازدياد السكان) فى الأرض المتاحة والتثبيت أو التعزيز المقصود للأنظمة الاقطاعية المجففة فى تملك الأرض والداخلية فى بنىء الاقتصاد الاستعماري ، والتفتيت المتزايد للملكيات ، وما يتبع ذلك من تقويض أو تآزيم اقتصادات الزراعات التقليدية الدورية ، والرعى المتنقل ، والاستغلال المبالغ فيه لخصوبة الأرض والمراعى ، وتجريف التربة ، والعائدات المتناقضة لزراعة المحاصيل وتربية الماشية ، والبروز المتزايد « لتضخم السكان » - حتى فى الأماكن التى كانت فيما سبق قليلة السكان - كل هذه هى النتائج المباشرة وغير المباشرة لتأثير القطاع «الحديث» الذى قوض الهياكل التقليدية وجعل تغييرها أمرا محتوما من جهة ، بينما قلل من قدرتها ومن فرصها فى التغيير من جهة أخرى .

والموقف الناجم عن ذلك يضع قيودا على كل من أسلوبى التغيير الرئيسيين وهما التسويق والعمل بالأجر . وعموما فإن انتاج المواد الأولية الملعلة للتصدير فى حد ذاته لا يحدث - الا فى أصناف قليلة جدا - أثرا فى تماسك الاقتصاد القومي من الداخل فأنماط الانتاج وأنماط الاستهلاك الخاصة بالقطاع «الحديث» كليهما تنحاز تماما ضد القطاع الريفي التقليدى . ان القدرة الأكبر على المنافسة الخاصة بالشركات المملوكة للأجانب أو للشركات ذات رأس المال المنجم ، مع تفضيل الشركات التجارية والمستهلكين للسلم المستوردة ، وانحياز كل جهاز مؤسسات السوق (الأسس الاقتصادية ، ونظم البنوك والايمان ... الخ) نحو التجارة الدولية يعوق اقتصادات الاعالة عن جلب الفائض من انتاجها الى للسوق المحلية ، وعن تحويلها لى اقتصادات تسويق . وباستثناء

القطاعات التي أصبحت جزءا من إنتاج المواد الأولية المعدة للتصدير ، فإن تحويل المتزايد للقطاع « الحديث » عن احتياجات الاقتصاد الريفي وعن المنتجات القابلة للرواج والخاصة بالريف ، بينما سوء ظروف الإنتاج لديهم وتزايد السكان قد نزلت أكثر وأكثر بقدرتهم على فائض الإنتاج - أى الأساس الممكن للتغيير .

وتوريد العمالة للقطاع « الحديث » - وهو فى الواقع الدور الوحيد والمتناقص للقطاع التقليدى فى اقتصاد « متخلف » - ثبت عجزه أيضا عن أحداث تغيير كامل . ان تدفق العمالة خارج القطاع التقليدى لا يمكنه اعانة التوازن بين العوامل الاقتصادية والعوامل السكانية ، لكنه بدلا عن هذا قد أسهم فى الاخلال المتزايد فى التوازن بين الإنتاج والسكان . ان خروج العمالة فى أحيان كثيرة كان ولا يزال مؤقتا ، ويتبعه ارتداد ، وهو قاصر على مجتمعات تقليدية معينة فحسب . ان هجرة العمالة وما يصاحب ذلك من تقييد العمال الشبان قد قوضت الهياكل المحلية لقوى العمل وزادت فى الحد من قدرة هذا القطاع على إنتاج فائض يصلح للتسويق .

وعند غالبية سكان الريف لا يزال العمل بأجر مجرد مصدر رزق مكمل ومؤقت وغير مضمون نوعا ما - يضاف الى مصادر الاعالة الخاصة بالأسرة .

والقطاع الحديث لم ينجح فى امتصاص العمالة الزائدة بالرغم من استخدامه لأساليب العمالة المكثفة فى مراكزهم الدخيلة المنتجة للمواد الأولية وفى كثير من الخدمات الحضرية وطالما أن ذلك يعتمد على الاستخدام المؤقت للعمالة الرخيصة غير الماهرة ، وفى الغالب غير المتزوجة - والمرتبطة باقتصاد الاعالة وبأسرة تركت فى القطاع « للتقليدى » ، فإنه يمنع اتمام عملية إعادة التوزيع . والتخصص فى تصدير المواد الأولية يضع قيودا على انشاء سوق داخلية ، وعلى تكوين رأس المال - بتقليل المصادر الكامنة للتراكم ، سواء « رأسيا » أو « أفقيا » - أى عن طريق زيادة الانتاج القومى ، والاقتصادات الخارجية والداخلية وتعزيز التكامل - وبهذه الطريقة تحد من التوسع فى فرض العمالة ، والقيود المفروضة على قطاع إنتاج المواد الأولية للتصدير فى النمو الرأسى ، وحساسيته للأسواق الخارجية ، والتي تقاوم فى معظم الأحيان المزيد من التوسع الاقنى ، لى عوامل اضافية فطرية تقلل من طاقته على استيعاب العمالة ، وخاصة خلال التقلبات الموسمية الواسعة فى الطلب على العمالة .

ان التفاعل المتبادل بين العوامل التى تدفع أو تجذب العمالة من للقطاع « لتقليدى » والعوامل التى تحد من طاقة القطاع « الحديث » فى استيعاب العمالة - تزيد من الاتجاه التراكمى لفائض العمالة غير الماهرة . وهذا الفائض فى كثير من الأحيان ينقل عن طريق نظام هجرة العمالة ، ويظهر منه فقط مقدار هامش - لكنه متزايد بكل تأكيد فى صورة بطالة فى المدن - ومن الممكن قياسها الى حد ما .

ان مشكلة العمالة فى الأقطار النامية ليست مستقلة عن نوعية العمالة . ويتضح هذا تماما فيما يختص بالمهارة والتعلم ، اذ أن وفرة العمالة غير الماهرة يصاحبه

عادة نقص في بعض الفئات الماهرة من العمال . وفي هذا السياق فإن الحالة الصحية للعامل لا تقل أهمية على أي حال . ان الطاقات الانتاجية ، وتبعاً لذلك طاقات التموين والاستيعاب الخاصة بالقطاعات الريفية ، يعتمد الى حد كبير على القوة البدنية للعمال . وفي كثير من المواقع يجابه استغلال الأراضي المتاحة ، وجمع أو تشوين المنتجات ، وادخال أساليب أحسن (في الري مثلا) - صعوبات جمة تضعف بيئة القوى البشرية .

ان تأثير الاستثمارات ذات النمط الاستعماري والقطاع « الحديث » على نوعية الصحة البدنية للقوى العاملة كان دائما تأثيرا سلبيا الى حد من وجهات نظر أخرى . ودون الدخول في تفاصيل يمكننا أن نشير الى التغيير غير المواتي في نظام الوجبات ، واضمحلال انتاج المحاصيل الغذائية للأغراض المحلية ، والمشاكل المستفحلة للتغذية ، والاستغلال البالغ للعاملين في المناجم والمزارع ، واليخس على المدى الطويل بعمال التراحيل . الخ وأيضا تشير الى التفرقة في الخدمات الصحية والاجتماعية العامة .

أما التعليم والتدريب و « عملية التعلم » التلقائي والتي تحدد نوعية الممارسة فقد تدهورت بشكل خطير ، أو عوقبت أو شوهت بسبب الهيكل الاجتماعي الاقتصادي الذي فرضه الاستعمار .

لقد فشل القطاع « الحديث » في تشجيع التدريب للعمل في التعليم العام . لقد ساعد على نقل أنظمة تعليمية متميزة وغير ملائمة ، وبفعل تكوينها وتوجيهها حدث من « العملية التعليمية » ، ومن جمع ونقل الخبرة بالعمل ، ومن التعلم من الآخرين ومن التجارب العملية . الخ لا في حيز مراكزهم الدخيلة فحسب ولكن خارجها أيضا . وفي وجود اقتصاد منحل ، ومع الممارسة الشاملة للعمالة المؤقتة ، وبالذات نظام عمال التراحيل ، أصبح من الصعوبة البالغة ومن المخاطرة والاسراف بالنسبة لصاحب العمل الفرد أن يدخل وينفذ تعليميا أثناء الخدمة وتدريباً أثناء التوظيف . ان الأساليب المستخدمة في المراكز الدخيلة ، على أي حال ، تحتاج على الأكثر الى عمال غير مهرة ، بينما نظام عمال التراحيل يمنعهم حتى من تجميع الخبرات الخاصة بعمل معين في وقت له قيمته .

ان التحيز ضد الريف ، والتوجيه غير العمل للنظام التعليمي الموروث ، والصعوبات الموضوعية ، وفي كثير من الأحيان أيضا المقاومة النفسية في القطاع « التقليدي » للتعليم العام ، وأخيرا وليس آخرا ، الثقيلات الواسعة لسوق العمالة ، بما فيها من دخول وخروج غير مضمون . الخ كانت أيضا عقبات ووضعت حدودا على النمو النوعي للقوى العاملة ، مما يؤدي الى وقف تخفيف البطالة الراجعة لهيكل المجتمع .

ومن الملاحظ أنه بالرغم من التواجد النمطي لوفرة العمالة غير المؤهلة مع نقص المهارات ، فإن نسبة متنوعة من خريجي التعليم العام في أقطار كثيرة أدت فعلا الى زيادة البطالة ، باضافة فئة جديدة هي خريجو المدارس . لكن هذا النوع من البطالة هو أيضا « هيكل » بمعنى أن المناهج والتوجيه المهني في التعليم العام لا تلائم هيكلية أنماط طلب الاقتصاد القومي على الكوادر المدربة .

ان ما قيل حتى الآن يحدد بوضوح أيضا معالم المشكلة العامة الخاصة بنقص استغلاله - أو حتى سوء استعماله - العمالة كقوة إنتاج رئيسية ، ولا يمكن تبسيط ذلك الى بظالة محدودة ونصف بظالة مقدرة ، ولا حتى الى عدم التناسب بين عوامل الانتاج . انها تتضمن فرض وضع هامشي على جزء كبير (وفي أحوال كثيرة الجزء الأعظم) من الاقتصاد كله ، وهو القطاع الريفي « التقليدي » - الذي يتمتع فعلا بمجود البقاء ، لكن غير القادر على التغيير . انه يتضمن أيضا سوء توزيع الموارد بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة عموما . ان الجاذبية القوية لرأس المال الأجنبي والمحلي أيضا نحو تلك « الأشكال الطفيلية للاستثمار » المرتبطة بـ والمتلائمة مع المراكز الدخيلة ، أي مشاريع الخدمات والبنوك والتأمين . . . الخ والتبديد الشديد في العمالة المحلية ونظام « المقاوله » في الأعمال « الطفيلية » مثل خدمة المنازل ، والأعمال النافهة للباعة الجائلين والشبهحاذين والبداعات . . . الخ حول المراكز الاجنبية والمختارة - هي أيضا أشكال ومظاهر مميزة لسوء استخدام الموارد الممكن اتاحتها لأغراض الانتاج ، كما انها تفسر الكثير عن عدم تناسق العوامل .

عذا الهيكل (الاجتماعي) وميكانيزماته تنعكس أيضا على نمط توزيع الدخل ، والذي يزيد في خطورة مشكلة العمالة ، (الا في تلك الاقطار التي تغير فيها هذا الهيكل تغيرا جذريا) بإدخال حوافز سلبية نحو التوفير والاستثمار الانتاجي - في مقابل الاستهلاك الترفي الظاهر والتخزين - وأيضاً نحو العمل المنتج ونحو التعليم الموجه للانتاج . كما يقوى انحياز نمط الاستهلاك والانتاج ؛ وهيكل العرض والطلب ، ويوسع الفجوة وسوء التفاهم بين الصفوة الحضرية وجماهير الريف .

ونمط السلوك الاجتماعي ، والعادات والذوافع الاجتماعية ، والاتجاه نحو العمل . . . الخ تقابل أيضا الهياكل والميكانيزمات المذكورة ، وتسبب متاعب جملة من زاوية العمالة ونقص الحوافز في الأجر والضمن الذي يذكر كثيرا ليس بأي حال برهانا على سلوك « غير منطقي من الناحية الاقتصادية » - وبالأكثر ليس حجة كافية : لأنكار قوة الإحتياجات المادية ودور الحوافز الاقتصادية ، ان ما يفترض انه مظاهر « غير معقولة » أو « مثالية » وعادات وردود أفعال كثيرة أخرى يمكن تفسيرها بسهولة اذا ما جللت في إطار الهيكل الاجتماعي الاقتصادي برمته .

أخطار عملية إعادة التوزيع الدولية والشركات المتعددة الجنسية والتصنيع الزائف

بقيت الميكانيزمات الثلاثية للكيان الاجتماعي الاقتصادي « للتخلف » الذي يفرض على العالم الثالث تحت النظام الاستعماري لتقسيم العمل الدولي - بقيت مستمرة رغم التغييرات الكبيرة في تقسيم العمل الدولي - ورغم الاسراع في التنمية الصناعية في معظم الأقطار النامية .

ان التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي الدولي والتي استمرت في الظهور منذ الحرب العالمية الثانية ، لكن على الأخص في الأيام الأخيرة ، ترتبط بالشورة العلمية والتكنولوجية وبأنشطة الشركات المتعددة الجنسية أو « العالمية » ، والتي نشأت من عملية تراكم رأس المال ، والتي استمدت قوتها من الصناعات الجديدة الدينامية ومن مراكز التكنولوجيا . أما التعديلات في تكوين الانتاج العالمي والتجارة ، والتغيرات

في العلاقات بين المركز والحد الخارجي مع انهيار نظام القوى الاستعمارية وازدواجيته الباقية والمصالح والحاجات والمطالب الخاصة بالمراكز الرئيسية فما يختص بالحد الخارجي المتخلف - والتي تغيرت الى حد ما ، والاتجاهات المتغيرة للأخير ، والتغيرات الكبيرة في سياسة التوجيه والاستثمار لتصوير رأس المال الخاص - كل ذلك يبدو كأنه يدل ليس فقط على الاضطرابات في النمط الاستعماري لتقسيم العمل الدولي ، وتسهم في أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، ولكن أيضا على عملية توزيع تميل الى إعادة تفكيك تقسيم العمل الدولي .

ان التحليل الشامل لكل المضامين والاسباب والنتائج الرئيسية لعملية إعادة النوزيع هو غاية في الأهمية بالطبع : ولكنه مع ذلك يخرج عن نطاق هذا المثال . لقد أصبح من الواضح تماما أن التغيرات في السوق العالمية أثرت بطرق ودرجات مختلفة على مختلف المواد الخام وعلى المنتجين ، وأن الطلب ، المتسم بدقة الاختيار ، على المواد الخام من جانب الاقطار الصناعية الأكثر تقدما مع مصالحهم السوقية المتقلبة - ومع تفضيلاتهم الاستثمارية قد زاد في التفرقة بين العالم الثالث ، مما زاد في خطورة موقف تلك الاقطار المصدرة لمواد أولية ذات أهمية ثانوية أو التي يوجد لها بدائل صالحة .

ان ظواهر الأزمة الجديدة في الاقتصاد العالمي ، والتي تدلك على عيوب الهياكل القديمة والعلاقات في داخل الرأسمالية الدولية الى جانب عجز السياسات التقليدية لتدخل الدولة لتنظيم أو تصويب الحركات التلقائية في عملية إعادة التوزيع ، قد أدت الى دعوة واسعة النطاق من أجل نظام اقتصاد دولي جديد ، مهما اختلفت التفسيرات بشأنه .

ان الشركات المتعددة الجنسية - أو العالمية - (وخاصة الراسخة والمتحركة في القطاعات الحاسمة الخاصة بإنتاج البضائع الرأسمالية وبالأبحاث الصناعية وبالتقدم التكنولوجي) هي على استعداد - اذا مسمح لها ، أن تنشئ (بسياساتها في تصدير واستثمار رأس المال) توزيعا دوليا جديدا للعمل ، ترتبط فيه المراكز القليلة للتقدم العلمي والفني ، والتي تحتكرها ، بالحد الخارجي التابع لكل الاقتصادات الأخرى والتي تعتمد على الاستيراد المنظم للتكنولوجيا الجاهزة . وكون أن مثل هذا النظام يصعب أن يفي بمطالب نظام اقتصادي عالمي قائم على المساواة قد يكون أكثر وضوحا لدى البعض منه لدى الآخرين . ومع ذلك فما يهمنا مباشرة الآن هو كيف يمكن أن تؤثر سياسة الاستثمار المتكشفة الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية في العالم الثالث على مشكلة العمالة ووضعها بالهيكل الاجتماعي الاقتصادي .

ان نمط الاختيار « لاستثمارات الشركات العالمية في الحد الخارجي (للاقتصاد) يبدو وكأنه يختلف بشكل متزايد عن نمط المستثمرين الاستعماريين . ان اختيار مجال الاستثمار (فرع الاقتصاد) قد تحول نوعا من إنتاج المواد الخام بوجه عام وعن الزراعة بوجه خاص ، ولو أن استخراج الخامات الاستراتيجية ومصادر الطاقة لا تزال له اسبقية عالية ، فان انحيازا متزايدا لصناعات معينة - من التي تطبق دون أن تنتج الاساليب الحديثة - يمكن ملاحظته . وعلى ذلك فالاختيار المقترن بذلك للأساليب قد تغير أيضا ، في صالح الاساليب التي تكثف رأس المال ، طالما أن مصالح الشركات المركزية الأم في التسويق - (أي تصديرها للحد الرأسمالية والتكنولوجيات الحديثة ، الى جانب الاعتبارات الأخرى - مثل مشاكل التلوث ، والانتاجية النسبية وفئات

الأجور) • توحى بذلك أيضا • وعلى عكس توجيه التصدير الخاص بالقطاعات المنتجة للمواد الأولية فى الاستعمار - التوجيه الذى كان يتسم بالاحتكار أو شبه الاحتكار ، فان الصناعات الجديدة قد تنتج أيضا للسوق الداخلية ، لتفى على الاغلب بمطالب الصنفة المحلية من سلع الترف التى كانت تستورد سابقا ، أو تصدر منتجات مجمعه محليا أو قطع غيار عن طريق تحويلات داخل الشبكة الدولية لهذه الشركات •

ومع ذلك فلان الشركات المتعددة الجنسية هى التى تقدم المصدر الرئيسى لتمويل رأس المال فى العالم الراسمالى - وللصناعات والتكنولوجيات • ولما كان خبراؤهم ومستشارو المعونة الفنية والمديرون الفرعيون المحليون •• الخ يمكنهم بسهولة أن يؤثروا حتى على القرارات الحكومية ، فلا غرابة اذا ما كانت السياسة فى بلاد كثيرة تتبع طريق « التصنيع الزائف » •

لكن هذا « التصنيع » (ولو أنه يؤدى الى زيادة ظاهرة فى الانتاج الصناعى ، وفى حالات كثيرة يصدر أيضا) فانه لا يخلق « قاطرة » التقدم الصناعى والفنى للاقتصاد القومى ككل ، والذى يحدث فى جميع حالات التصنيع الحقيقى • مثل هذه « القاطرة » المتجسدة فى الحلقات المركزية المحكمة للسلسلة الرأسية لعملية الانتاج ، تكون قادرة على دفع وجذب الفروع الأخرى للاقتصاد (بتأثيرات الربط الى أعلى وإلى أسفل) ، وفى المقام الأول الزراعة نفسها ، وإذا ما احتوى مراكز للتنمية العلمية والتكنولوجية ، استطاع أن يرفع مستوى الانتاجية للاقتصاد القومى ككل • أما التصنيع الكاذب فانه يزرع فقط بعض العناصر الثانوية السطحية للصناعة ، مستعمرات صناعية معينة - من التنى (بطبيعة هيكلها الاستهلاكي والانتاجى ، وتوجيه الانتاج والتكنولوجيا المستخدمة -) تبقى معزولة تقريبا عن غالبية الاقتصاد والمجتمع مثلما كانت المراكز الدخيلة المشتغلة بانتاج وتصدير المواد الأولية •

وفى ما عدا النتائج المباشرة (ولو بشير استقلال عنها) للدور غير المراقب الذى تلعبه الشركات الأجنبية فى هذا التصنيع ، والذى يمكن أن يديم أو يزيد من الاعتماد على رأس المال الاجنبى ومراكزه الرئيسية ، والحسائر المستمرة فى الدخلى فى صور مختلفة - والطبيعة غير العادلة لتقسيم العمل ، فان الفشل فى احداث التكامل الاجتماعى للاقتصاد المطلوب هو الذى يبدو أشد النتائج خطورة •

وقد أثر فى الأدب الدولى كثير من التعليق النقدي على التكنولوجيا غير الملائمة المطبقة فى الصناعات الجديدة واتى نم نقل معظمها بواسطة الشركات المتعددة الجنسية وتشير الاعتراضات العامة الى صنعتها المكثفة لرأس المال والموفرة للأيدى العاملة مما لا يساعد على التغلب على البطالة • ودعنا نؤكد مرة ثانية أن هذه المشكلة هى الظاهرة السطحية للتعاب البنائية العميقة ولهذا السبب أيضا ، فان التكنولوجيات والصناعات المنقولة لا يمكن تقريبها واقعا على أساس عدد فرص العمل المنقولة أو المستحدثة مباشرة • ان التكنولوجيا المكثفة لرأس المال - أو بعبارة أدق - التكنولوجيا الحديثة ذات النوعية العالية ليست بأى حال غير مرغوبة فى حد ذاتها • ان اختيار أساليب توفير الأيدى العاملة لا يمكن أن يقوم بمنأى عن اطار المكان الذى تطبق فيه هذه الأساليب وفى أى الصناعات ، وماذا تنتج ولن تنتج • ونقل واستخدام تكنولوجيا تكثيف

رأس المال يكون سلبيا في تأثيره فقط لأنه يقترون بالانحياز ضد انتاج السلع الرأسمالية للأغراض المحلية . وبعبارة أعم - فبسبب طبيعة وتوجيه الانتاج ، فان التكنولوجيا المصرية لا يمكن أن تنقل عن طريق منتجاتها الى الفروع الأخرى للاقتصاد القومى . ويمكن لتكنولوجيا تكثيف رأس المال في أى صناعة (مهما قل عدد فرص العمل التى تستحدثها مباشرة) أن يكون لها أثر ايجابى على موقف العمالة في الاقتصاد ككل لو انها انتجت أدوات أو عدد أو معدات ، وخاصة من أجل القطاع الريفى ، أو ساعدت في تصنيع المنتجات المحلية بالتوسع والتكثيف - وبذا تزيد من طاقات استيعاب العمالة خارج الصناعة المذكورة . والسبب فى ذلك أن وفرة العمالة ، والتى تنعكس على البطالة فى المدن أو نصف البطالة فى الريف - ليست مطلقة - بل نسبية فحسب ، انها تتناسب مع زيادة طاقات استيعاب العمالة والتى تعتمد الى حد كبير على توفر وسائل الانتاج المناسبة وتسهيلات التسويق المحلى - أى تنمية الترابط وتوزيع العمل داخل اطار الاقتصاد القومى .

ومع ذلك فمعظم الوحدات الصناعية ، سواء كانت قد أسست وجهزت بالتكنولوجيا المكثفة لرأس المال لأغراض تتعلق بالهبة - (أسست بواسطة الحكومات المحلية) - أو نقلتها الشركات المتعددة الجنسية - غير قادرة على زيادة طاقات استيعاب العمالة فى القطاعات الأخرى عن طريق الأنشطة الثانوية وارتباطات العرض والطلب . ان انتاجها يخدم استهلاك الصفوة المحلية أو حالة معينة من الاستعاضة عن الاستيراد . أو مصالح التسويق الخارجى للشركات العالمية . أما أدواتها فيتكون معظمها (الى جانب العمالة المحلية) من الآلات المستوردة ، والتكنولوجيا والمواد الخام ، ويصعب على العلاقات بين أسواق القطاعات أن تنمو من خلال مثل هذه لعمليات .

وفوق ذلك فما يترتب على هذا من زيادات على طلب الاستيراد يمكن فى الواقع أن يزيد من تبعية التصدير والتعرض للضرر - كما تجعل من القطاعات المنتجة للمواد الخام بؤرة دخيلة . وإقامة الصناعات الجديدة ، والتى تنجذب بشدة نحو المراكز الأجنبية الدخيلة فى المدن ، يزيد من أثارها المخربة على بقايا الصناعات التقليدية - الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة والحرف - وتأثيرها السلبى عموما على أنماط الاستهلاك وعلى توزيع الدخل يميل الى توسيع الفجوة بين المراكز الدخيلة والقطاعات الريفية التقليدية .

وبالابقاء على - وتعزيز العقبات فى طريق التكامل الاجتماعى الاقتصادى يعمل هذا النوع من التصنيع ضد توافق العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والثقافية - والتى تؤثر على الاتجاهات السكانية . ان استمرار النسبة العالية فى نمو السكان يبقى على الزيادة السريعة فى احتياجات العمالة . وطاقات الاستيعاب لا تزيد بشكل سلبى بسبب الآثار المحدودة (المباشرة وغير المباشرة) للصناعات الجديدة فى خلق فرص العمل . بل ان الآثار قد تضمحل نسبيا لأن التقلب التكوينى المتزايد للقوة الشرائية . والطلب الفعال (مما يضر بالأسواق المحتملة لمنتجات القطاع التقليدى) يحد من قدرته على الاستيعاب والتخفيف . بل ان الصناعات الجديدة تدفع كثيرا من الصناع والعمال اليدويين وأصحاب الحرف الى البطالة دون أن تتاح لهم عمالة بديلة - حتى ولو كانت لديهم المهارات اللازمة .

وفوق ذلك ، ففي بلاد كثيرة يحدث أن الظروف غير المواتية للسوق العالمية ، أو هجرة رأس المال الاجنبي - وبالأخص رأس مال المستوطنين - وظروف أخرى قد قللت أو حذت من أبواب العمالة في قطاعات انتاج وتصدير المواد الخام ، والتي يعمل فيها عادة عمال ترحيل أجورهم رخيصة - قادمين من القطاعات التقليدية .

وبينما يندفع عدد أكثر فاكتر من القوى العاملة من القطاع الريفي التقليدي للبحث عن عمالة بالأجر في المراكز الأجنبية الدخيلة (القديمة أو الحديثة) الخاصة بالقطاع الحديث ، فإن كليهما غير قادر لا أن يجد من هذا الاندفاع ولا أن يستوعبه وتكون النتيجة (الا اذا اتخذت حكومات تقديمية اجراءات مضادة) زيادة في البطالة في المدن وإبعاد متزايد لاقتصادات الريف وجماعهه الى وضع هامشي ، مع حرمانهم أيضا من بعض الفرص كان من الممكن حتى لنظام عمال الترحيل والانتاج الريفي للتصدير أن يتيحها فيما سبق .

والصناعات الجديدة ، على عكس المزارع والمناجم الاستعمارية ، لا يمكنها أن تعمل بعمال ترحيل مؤقتين من القطاع الريفي التقليدي ليست لهم مهارة ولاخبرة ومن هنا فإن هذه الصناعات - لا يمكن أن تعتمد على مجموعة الجماعه غير المدربة والتي تأتي باستمرار من القطاع التقليدي . وبدلا من ذلك فإن طلباتها تؤثر أكثر في سوق عمالة جديدة نوعا تتكون من عدد من عمال المدينة المستقرين ، المتعلمين ، المهرة أصحاب الخبرة المنضبطين . وسوق العمالة ينمزل نوعا - وجغرافيا أيضا في الغالب - عن الأسواق الأخرى .

وهذا يفسر الى حد كبير لماذا صاحب زيادة الأجور لفئات خاصة زيادة في البطالة في المدينة - في أقطار نامية كثيرة - بالرغم من الضغط بالانقاص الذي يجب في العادة أن تحدنه هذه البطالة على مستويات الأجور - وأيضا بعكس نظرية لويس ويصبح من باب التبسيط الزائد أن تنسب الزيادة في البطالة الى زيادات في الأجور ، لأن السبب الحقيقي (وهو التشوهات البنائية) يختفي بذلك ، في صالح تفسير القانون الحديدي القديم لرصيد الأجور .

رأى هذا الفصل النسبي والبنائي (التفكك) لسوق العمالة تعزى الى حد كبير سرعة اتساع الفجوة بين القطاعين في الأجور - كما يعزى اليه رد فعل التمهدين الصناعيين نحو زيادة تكاليف العمل ، الراجعة لتصرف نسبة العمال ، أو اللوائح الحكومية أو نقص المهارات المطلوبة - مما يعزز اختيار تكنولوجيا تكثيف رأس المال والاقتصاد في الأيدي العاملة في القطاع الصناعي . والاستثناءات التي تثبت القاعدة يمكن أن توجد مثلا في هونج كونج ، أو سنغافورة أو تايوان - حيث القوة العاملة التقليدية بانضباط معين (قاسى على الأغلب) ومتوارث عن الماضي . أصبح عن طريق شيء من التدريب ، المصدر الرئيسي للعمالة الصناعية ، واختيار التكنولوجيا في الاستثمارات الجديدة حددته بشكل رئيسي سياسة الشركات المتعددة الجنسية في تحقيق وفر على كسوف الأجور المركزية .

ان أحد النتائج الاجتماعية لهذا النوع من التصنيع كان نشأة مجموعة متميزة نسبيا وعالية الأجور) من صفوف العمال تدعمهم نقاباتهم - وينظرونهم على الجانب

الأخر جموع من العمال قليلة الامتيازات ، متزايدة القلق ، اما متعطلة أو تعمل بشكل مؤقت ، تافهة الأجور ، ناقصة التغذية وغير متعلمة وغير منظمة على العموم .

ولو أن نوعية العمالة التي تطلبها المراكز الدخيلة الجديدة تختلف تماما عن تلك التي تطلبها القطاعات المنتجة للمواد الأولية ، فإن التأثير على التعليم العام والتدريب المنظم هو أيضا محدود أو منحاظ نوعا . فباستثناء الهيئة الادارية والفنية والتي تستقدم من الخارج أو تدرب هناك ، فإن الصناعات الجديدة لا تتطلب اعدادا صغيرا من العمال المتخصصين وبعض المستخدمين المساعدين غير المهرة أو شبه المهرة ، ان ضالة الطلب وتباعده على المهارات الصناعية وعلى الفئات المؤهلة من العمال ، والذي يترتب على تفرق القطاع الصناعي بوحده غير المترابطة والعدد الكبير من « الحلقات المفقودة » فيه ، هذه الضالة في الطلب لا تساعد على اعطاء دفعة فعالة للتعليم العام أو للتدريب المهني .

ولما كان التصنيع الزائف والعلاقات المولية غير العادلة تتضمن انحيازاً قويا ضد الريف وفرض وضع هامشي عليه ، فإن ذلك ينعكس بشكل ظاهر (مثل نمو البروقراطية والانشطة غير المنتجة) على نمط التطور التعليمي - الا في الاقطار القليلة التي خصصت فيها سياسة الدولة التقدمية دورا آخر للتعليم ويفسر هذا الكثير من الوزن غير المتكافئ للمقررات النظرية في المناهج ، والتوجيه المكثف للمدرسين نحو الوظائف الادارية .

ان الصفة الدخيلة والنمو غير المنتظم للمشروعات الصناعية قد خلق « حلقات مفقودة » هي الصفة المميزة لكل من البناء الاقتصادي (مما يعوق مؤثرات الربط ومؤثرات العرض والطلب - عن العمل) والقوى العاملة ، حيث تتوقف مؤثرات الربط الاجتماعية وتوقف الأخيرة يعطل التوصيل التلقائي للمعلومات والخبرة بين عمال نفس الفئة من العاملين في مجالات مختلفة ، وبين الأكثر والأقل تأهيلا من العمال المدربين ذوي الخبرة والذين يعملون جنباً الى جنب في نفس المجال - بالاضافة الى نقل الخبرة من جيل الى الجيل الذي يليه .

فعملية التعلم أصبحت بذلك محدودة سواء أفقيا أم رأسيا . واستبدال عمال مؤهلين أو ذوي خبرة ومهارة بغيرهم من المصادر الافقية تواجهه عقبات خطيرة - كما هو الحال في الاستبدال الرأسى العادى للفئات الماهرة والترقية التلقائية النوعية والطبيعية لكل القوى العاملة .

ونظرا لمزلة (تفكك) أسواق العمالة فإن ترقية الصلوة من عمال الصناعة يظهر في زيادة الأجر أكثر منه في الحصول على مؤهلات أعلى . بينما حوافز الأجر لاكتساب مهارات مهنية أعلى تعمل بأسلوب قاصر .

ان من أكثر العوامل تعويقا من ناحية العملية التعليمية بمعناها الواسع ، وفيما يختص أيضا بالتنمية الفنية - هو التبعية التكنولوجية المتجسدة في التصنيع الزائف وطالما أن الوحدات الصناعية قادرة على تطبيق التكنولوجيا الجاهزة وحدها ، والمستوردة من الشركات الأم فيما وراء البحار - مما يوافق تماما مصالح الأخيرة - وأن تنفذ القرارات التكنولوجية التي يصدرها هم فعلا - أو تصدر عن هيئة مستوطنة ، بينما تقصر عن اشراك أو على الأقل اعداد (المراكز المحلية في التنمية التكنولوجية والانتاجية

أو في طاقات البحث والتجديد أو فرص التجريب . فان هذه الوحدات تسد بالضرورة الطريق الى أكثر المجالات حسما في التنمية الاقتصادية القومية ، والتي تتوقف عليها في النهاية فرص اللحاق بالبلاد المتقدمة . أما البحث في التكنولوجيات الريفية المناسبة فانه أيضا يتأخر عن هذه الزاوية أيضا .

ان الاغراء الشديد للخدمة فيما وراء البحار للقلة من للخبراء الفنيين والعلماء المؤهلين تأهيلا جيدا (بعيدا عن الدوافع المالية وغيرها) له أيضا علاقة بانعدام فرص البحث المحلية والاستفادة العملية من نتائج البحث . وفي هذا السياق اذن تبسو هجرة العقول على أنها تسرب لطاقات البحث الانسانية الكامنة التي تنتج عن وأيضا تسهم في التركيز الاحتكاري لطاقات البحث في شركات تصدر تكنولوجيات جاهزة .

ان نمط التصنيع الزائف بالإضافة الى ما يتصل به من سياسات الشركات العنيفة في التصدير والاستثمار يخلق اتجاهها نحو توزيع عمل دولي جديد . يكمل أكثر مما يحل محل التوزيع الاستعماري - بتخصص صناعي متبادل مصحف ، والتبعية التكنولوجية الثابتة - والتي تنمو مع الأيام - تميل الى تقوية نظام التبعية المعقد وتسهم في زيادة حدة الإجحافات . ويبدو انها تحظى بتأييد لا الشمرات الدولية ذات المصالح المكتسبة وحدها ، لكن أيضا السياسات الحكومية (في كثير من الاحيان) في عدد من الدول ، وبشكل ما من اللون أو المساعدة الدولية .

ويترتب على ما سبق أنه بالإضافة الى وجوب تنظيم والاشراف على سياسات الشركات المتعددة الجنسية في تصدير واستثمار رأس المال - (والذي يتزايد عليه الطلب هذه الأيام) - فهناك حاجة ماسة الى استراتيجيات هادفة - سواء داخليا أو دوليا - لاستنباط بديل ايجابي في العلاقات الاقتصادية فيما بين القطاعات وفيما بين الدول .

سياسات وأنماط بديلة للتعاون الدولي

ان تحليلنا قد المبح الى عدد من عناصر السياسة المطلوبة . ويبدو أنه يكفينا عندئذ تلخيص المبادئ الرئيسية لبديل ايجابي ممكن في سياسة التنمية الداخلية والدولية لكيما يساعد في حل مشكلة العمالة .

وهذه بالطبع ليست اكتشافات جديدة . فكثير منها قد صيغ فعلا في وثائق دولية بمختلف الأساليب والتعبيرات - بل انه نفذ الى حد ما في قليل من الاقطار - لكن من المناسب تلخيصها كاستنتاجات منطقية من التحليل السابق . وأيضا كمعايير لتقويم حالات ملموسة .

عناصر السياسة الداخلية :

لما كان الحل السكاني بالإضافة الى مشاكل العمالة لها جذور عميقة في الهيكل الاجتماعي الاقتصادي المعكك والثنائي ، فان أسبقية حاسمة يجب ان تعطى في سياسة التنمية للتغييرات الهيكلية التي تؤدي الى التخلص من الثنائية وذلك بالضرورة ينضمين أمرين : تطوير القطاع الريفي التقليدي - وتغييرا في تكوين وتوجيه القطاع الحديث

ومى طبيعته الفنية حتى يتكامل مع الأول . وعلى ذلك فعند اختيار المشروعات يجب أن تكون المقام الأول لمعيار الأثر التكامل . - والذي يكاد لا يظهر لسوء الحظ بين المعايير المعتادة لمشروعات الاستثمار ، هذا لو تخطت هذه المعايير على الأطلاق مجرد القابلية للربح .

ان التأثيرات التكاملية لمشروعات الاستثمار لا يمكن على أى حال أن تقوم دون أن نأخذ فى الحسبان العلاقات الانتاجية بين القطاعات وبين الفروع ، وارتباطات العرض والطلب ، والتي تشكل فعلا جوهر أى تخطيط قومى حقيقى . ولو أن ذلك يكاد لا يميز تخطيط كثير من الافكار النامية .

ولا يمكن للتخطيط القومى وسياسة التنمية الواقعية القائمة على الاحتياجات والموارد التى يمكن أن تتاح ، أن يسير على الافتراض التقليدى للكتب الدراسية بأن العمل هو معامل لا حدود له معاملات الانتاج ، بانتاجية حدية مقدارها صفر ، والذي يلزم اقتصاده . اذ ان الحاجة ماسة على العكس للتخطيط البالغ الدقة والبالغ الشمول والذي تدعمه المعلومات الاحصائية ، والى تعبئة القوى العامة المتاحة ، وتوزيعها بين القطاعات والأنشطة المنتجة وغير المنتجة وتدريبها وتعليمها - بالإضافة الى نمط توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية المتصل بذلك ، ومن الأمور العاجلة استعدادات أو تبنى أو تحسين أساليب التخطيط للقوى البشرية والوسائل المباشرة وغير المباشرة لسياسة الحكومة فى انجازها والاشراف عليها .

ان حل مشكلة العمالة يتوقف بالاكتر على تغييرات فى التراكيب ، والميكانيزمات وآثار الترابط وعلى استيفاء الحلقات المفقودة فى الهيكل الاقتصادى الاجتماعى أكثر منه على عدد فرص العمل التى تنشأ مباشرة أو تحول . ان التغييرات الهيكلية والتخطيط القومى الشامل اللازم لا يمكن انجازها عن طريق ميكانيزمات السوق التى هى جزء من الكيان الموزوت . ان الدور النشط للدولة فى اعادة بناء وتنمية الاقتصاد القومى لازم . وهذا يوحى بأسبقية عالية لتنمية القطاع العام .

وبدلا من القرارات المنفصلة ، واعتبارات التبرير ، والتطوير المتقطع للمشروعات والناجى غالبا عن عروض من المستثمرين الاجانب ، فان سياسة التنمية يلزمها مديلا شاملا - مديلا يبحث عن الاستثمارات « المتكتلة » أكثر من الاستثمارات الفردية .

ويصدق هذا بالذات على التنمية الريفية ، التى يحتتم منحها أولية عالية لأسباب اقتصادية واجتماعية مما . ولما كانت التغييرات فى موقف العمالة ، وتنوعية القوى العاملة المتاحة ، والعرض والطلب على الطعام وحتى موارد التجنec الداخلية تعتمد فى المقام الاول على تحويل وتنمية القطاع الريفى ، فان الاستثمارات فى الاخير هذا ، وخاصة من النوع الشامل ، الذى يطفى أكبر عدد ممكن من المجالات المترابطة فى منظمة معينة (امدادات الماء ، الأساس الاقتصادى ، زراعة المحاصيل ، تربية الميوزن ، التصنيع المحلى ، التعليم ، التدريب ، الخدمات الصحية والاجتماعية .. الخ) يمكن أن ينتج موارد كافية أخرى أكثر مما يظهر فى الزيادة المباشرة فى الانتاج .

وبالإشارة بنوع خاص الى مشكلة طاقة امتصاص العمالة (واستغلالها الفعال) فى القطاعات الريفية ، وأيضا الى المساواة الاجتماعية الأكل ، فان الأسبقية فى

تمويل القطاعات الريفية يحسن أن توجه الى الأشكال التعاونية فى التنظيم والانتاج والتسويق .

فالتعاونيات لا يمكنها فقط أن توزع الاعياء والمزايا بعدالة أكبر ، لكنها أيضا قادرة على إعالة وتموين جماعة أكبر ، وبتجميع مختلف الأنشطة الاقتصادية ، تخفف الى حد كبير من تقلبات الطلب على العمالة ، وبخاصة أثناء تخلصات موسم البطالة كما أنها تتيح قاعدة تنظيمية وسبيلا لارساء النظم أكثر فاعلية من المليات الفردية المبتغى من أجل التخطيط الحكومى ، والأرشاد وخدمات النفوذ والتوسع .

أما التصنيع وهو - (ان كان واقعيًا) - الحل الأخير لانجاز التحول الاجتماعى الاقتصادى الكامل ، والاستقلال الاقتصادى وللتخلص من التخلف ، فيجب أن يسير على خطوط مختلفة تماما عن المتبعة حاليا فى معظم الحالات وذلك لكىما : (أ) يحصل من الصناعة قاطرة لكل الاقتصاد القومى ، و (ب) يقيم فى الفروع الدينامية مراكز محلية للبحث العلمى والفنى ، والتجديد التكنولوجى والتجريب . والأول يتطلب اجراء اتصالات واسعة مركزة بين الصناعة والقطاع الريفى ، والصناعات الاستغلالية أن وجد ، وهى فى عمومها نمط صناعى موجه للريف بإنتاجه وأدواته وموقعه ، بينما الأخير ينادى بتركيز معين للطاقات الفنية والذهنية فى قليل من الصناعات الرئيسية ، والتي منها يمكن نشر المعلومات الفنية والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة . وهذان المطلبان لا يتناقض أحدهما الآخر اذا اخترت الصناعات الرئيسية وطاقات البحث الخاصة بها فى اطار الموارد الطبيعية والعمالية لقطر ما وكانت متعلقة بها والتنمية الرأسية لصناعات التجهيز ، والمعتمدة على مصادر المواد الخام المحلية ، وتمتد الى أعلى انتاج بعض من المعدات والآلات والعدد المستعملة فيها - وأيضا الى البحث التكنولوجى ومراكز التنمية - هى مثل مناسب .

واختيار الأساليب الصناعية يجب ألا يعتبر مسألة اما هذا ، أو ذلك ، ان الحاجة الملحة لتوسيع فرص العمالة يجعل تكنولوجيا العمالة الواسعة بتركيز منخفض لرأس المال ونوعية أقل جودة مناسبة فى فروع كثيرة ، وخاصة تلك التى تنتج بضائع استهلاكية للسوق الداخلية أو فى الصناعات الريفية المحدودة الحجم . وفى نفس الوقت تكون التكنولوجيا الحديثة بتركيز عال لرأس المال ضرورية على الأقل فى قليل من الصناعات الرئيسية من أجل سلخ الانتاج ، ليس فقط بسبب توقعات التصدير ولكن أيضا وفى المقام الأول بقصد تحسين المستويات الفنية والانتاجية فى أجزاء أخرى من الاقتصاد القومى ، ولخلق منافذ جديدة للعمالة . ان مجموعة من قليل من الصناعات الرئيسية المختارة جيدا ، تطبق وتنمى التكنولوجيا الحديثة ، مع مجموعة كبيرة من الصناعات الصغيرة ذات العمالة المركزة ، بما فيها صناعات التجهيز الريفية ، والتعاونيات الصناعية ، وصناعات الحرف اليدوية . الخ يبدو أنه حل ممكن وان أحسن ترابطها ، تكون أكثر الحلول دينامية .

وعلاوة على إعادة التوجيه الضرورية للتنمية الصناعية لصالح القطاع الريفى ، فإن امتناعا قاطعا - فى الأماكن التى لم يتم فيها بعد - عن تميز الصنفوة من المراكز الموجودة فى المدن ، لازم فى توزيع استثمارات التنمية ، ومنشآت الصحة العامة ، وخدمات الرعاية الاجتماعية ، وفرص التعليم وفى نمط توزيع الدخل عسلاوة على ذلك .

ويجب أن يتاح لجمهير القطاع الريفي نصيب عادل في منجزات التنمية ومزاياها - ليس فقط من أجل أسباب اجتماعية وسياسية عامة ، بل أيضا لأن تحسين أحوال الريف ، ونوعية العمل وعلاقات الدخل عامل رئيسي في حل كثير من المشاكل التي تم تحليلها .

إن إزالة النقص في العمالة الماهرة علاوة على إزالة البطالة التي يعاني منها خريجو المدارس يلقي ضوءا على أهمية التعليم المناسب ، فيما يختص بالكم والنوعية والفحوى والتوجيه ، والذي يتضمن في معظم الأحوال صلاحا جذريا في بنية التعليم وروحه ومناهجه - اصلاحا يؤدي الى نسبة أعلى من المدارس الريفية ، ومواد عملية تنتج نحو الانتاج والاقبال من الاتجاهات الارستقراطية .

عناصر التوزيع الدولي للعمل والتعاون الدولي

اصبح من المبادئ المتفق عليها الآن على نطاق واسع أن هناك حاجة الى نظام اقتصادي دولي بديل - يبنى على تساوى الأطراف ويعززه ، ويمنع البعض من الافتئات على السيادة المشروعة للآخرين .

إن عدم التكافؤ في قوة البناء الاقتصادي على المستوى الدولي - مع ذلك - يرتبط بعدم تكافؤ هياكل الانتاج وتوزيع العمل . إن توزيع الأدوار في كل من الأنماط الاستعمارية القديمة والجديدة الناشئة عن توزيع العمل مجحف بلا شك ، ويعكس ويديم هياكل الانتاج غير المتكافئة ، والنظام البديل للتعاون الاقتصادي الدولي يجب أن يذهب بعيدا عن توزيع العمل بين الأقطار المنتجة للمواد الخام والأقطار الصناعية - أي النمط الاستعماري ، وأيضا التعاون الصناعي بين الدول المتفوقة تكنولوجيا والاقتصادات التابعة تكنولوجيا - والذي يميز بوضوح النمط الاستعماري الجديد . وبدلا من الاستمرار في التوزيع المجحف للحلقات في السلسلة الرأسية للانتاج ، يجب أن يؤدي (النظام البديل) الى قيام الحلقات الحاسمة (« أقطاب دينامية ») ، وأيضا في الأقطار النامية ، بتعزيز توزيع العمل داخل الصناعة والتعاون في البحث التكنولوجي .

إن الاستقلال الاقتصادي الحق ، واللاحق بالأقطار المصنعة المتقدمة ، لا يمكن تحقيقه من جانب الدول النامية دون قيام وتنمية مراكز للدينامية العلمية والفنية في داخل اقتصاداتهم الخاصة ، والمساعدة الفنية الدولية ونقل التكنولوجيات ، يجب إذن أن يركز بازدياد على نقل مثل هذه المراكز الطاقات (أو اقامتها محليا) ، بحيث تكون قادرة على القيام بأبحاث محلية وعلى تحسين المنتجات والتكنولوجيا .

إن التعاون الدولي والتكامل المتزايد للاقتصادات القومية مع الاقتصاد الدولي يجب ألا تؤدي الى انحلال الأولى ، كما هي الحال في التكامل الاستعماري وكذلك التكامل بقوة الشركات العالمية بين القطاعات الدخيلة في الحد الخارجي (للاقتصاد) وبين المراكز الرئيسية . وبدلا من ذلك يجب أن تبرز قيام عملية تكامل داخلي واقليمي والتخلص من الهياكل والفجوات الثنائية الاجتماعية الاقتصادية ، وللواقع أن فاعلية

التعاون الاقتصادي الدولي على الاتجاهات السكانية واتجاهات العمالة تعتمد في المقام الأول على هذا .

ان تصدير رأس المال الخاص ، والاستثمارات الخاصة من العواصم المالية قد لعب بلا شك دورا حاسما في عملية تكامل الاقتصادات المختلفة في اقتصاد عالمي واحد . والى قيام أول تقسيم عمل عالمي . ومع ذلك فان التفككات التي صاحبت ذلك أدت بالضرورة الى مظالم دولية متراكمة ، بسبب طبيعة هذا النوع من تصدير رأس المال في حد ذاته ولما كانت القرارات بشأن مفاضلات الاستثمار مع الاشراف على العمليات كلها ما زالت في أيدي أصحابها الأجانب، فان الهيكل الاقتصادي الذي حدوده وشكلوه أصبح متكيفا مع المصالح الأجنبية . وقد أدى انتقال رأس المال المستثمر والملوك للأجانب في اتجاه واحد ليس فقط الى انتقال مضاد (في اتجاه واحد) لدخول هذه الاستثمارات ، مما يسبب خسائر دائمة للأقطار المعنية ، بل أيضا الى الزيادة المتراكمة لعنصر أجنبي : وهو الممتلكات الأجنبية في اقتصاد قومي ، بما يتضمنه ذلك من المديونية الناتجة منه .

ولو أن الاستثمارات بواسطة تصدير رموس الأموال الخاصة يمكن أن تكون وسيلة فعالة لانتقال الموارد المالية والادارية ، (بشرط أن تتحكم اللوائح الحكومية في النتائج والآثار السلبية لذلك) فان هناك أدلة كافية تشعر بأن هذا النوع من الانتقال يجب أن يستبدل بشكل متزايد بأشكال أخرى لا تؤدي الى البقاء الطويل والنمو المتزايد لأملاك أجنبية في الاقتصادات القومية ولا تحكمها دوافع الكسب .

ومن أكبر عيوب النظام الحاضر للعلاقات الاقتصادية الدولية في دنيا رأس المال هي الشكوك الشائعة في دنيا النقد والتجارة أو التقلبات الدورية ، والناشئة عن انعدام التخطيط في الاقتصادات الرأسمالية ، التي لم تسبب فحسب خسائر واضرار خطيرة لتلك الأقطار النامية ذات المواقف التصورية المهددة ، وأثرت تأثيرا مباشرا على موقف العمالية لديها ، بل انها أيضا جعلت تخطيط برامج التنمية وانجازها أمرا متناها في الصعوبة .

ولو أنه من المسير تجنب التقلبات في اقتصاد دولي تنقذه سلطة مركزية للتخطيط ولها صلاحية التنفيذ ، الا أنه يجب اقامة نمط جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية (في حدود الامكانيات الواقعية) على أساس التجارة طويلة الاجل ، وعلى أساس اتفاقيات نقدية واتفاقيات تعاون وعوامل استقرارية وطبيعة أخرى ، لنهيء قاعدة ثابتة للتخطيط القومي . وفي هذا المقام أيضا يلزم تعزيز دور ومسئولية الدول ذات السيادة القانونية على اقتصادها في تنمية وتوجيه والاشراف على العلاقات الاقتصادية الدولية - في مجابهة تلك الشركات الدولية وتلك المضاربات الخاصة والتي تمثل مصالح هيئات تجارية معينة ، أو اقتصادات متسلطة .

ومع أن الفرص التعليمية ، والمنح الدراسية والجولات الدراسية وتبادل الأساتذة والتعاون في الأبحاث يجب أن يزيد - ومع أنه يشكل جزءا متزايدا في الأهمية من التعاون الدولي ، فإن الأقطار المتقدمة المتكفلة أو المضيفة يجب أن تكف عن تشجيع استنزاف الكفايات الذهنية ، باللوائح القانونية إذا لزم الأمر ، وأن تتجنب إبعاد المدرسين عن مجتمعاتهم الأصلية .

ويجب أن نؤكد فوق ذلك - مع أن هذا قد يبدو قضية ثانوية - أن المؤثرات الدغائية السلبية والتي تنقل عن طريق المنح الدراسية ، وعن المنفيين ، والسياحة والسينما والتلفزيون والراديو والاعلانات ، الخ والتي تصور عن بعض « المجتمعات المستهلكة » ، والتي تميل إلى نقل أو تشجيع عادات استهلاكية مزيفة ، وأزياء مملة ، وميول إلى الترف أو الاستهلاك الظاهر . ومختلف أنواع التبذير . هذه يجب أن نتخلص منها ، وكلما أمكن ذلك .

وعلى العكس من ذلك فإن الاتجاهات الإيجابية ، والتي تظهر في المعلومات الفنية ، وانضباط العمل ، والقدرات التنظيمية . الخ وفي الخبرات التاريخية ، والدروس الإيجابية أو السلبية من المعالجة السابقة للمشاكل المشابهة ، يجب أن تمنح كل تشجيع .

المقال واسم الكاتب	العنوان الأجنبي	العدد وتاريخه
● مشكلات تعريف الدين بقلم : سيد حسين الأناسي	Problems of defining religion by Sayed Hussein Alatas	مجلد : ٢٩ العدد الثاني ١٩٧٧
● أصحاب الرسالات الدينية وصانعو المعجزات والثناوية الكاثوليكية في البرازيل بقلم : ماريا اسورا بيريرا دي كويروز	Messiahs miracle workers and « Catholic duality in Brazil by Maria Isaura Pereira de Queros	مجلد : ٢٩ العدد الثاني ١٩٧٧
● البوذية والمجتمع في سريلانكا الحديثة بقلم : ب . أ . سارام	Buddhism and society in Modern Sri Lanka by P. A. Saram	مجلد : ٢٩ العدد الثاني ١٩٧٧
● القوة والصراع بقلم : سيلفيو بروكان	Power and conflict by Silviu Brucan	مجلد : ٢٩ العدد الثاني ١٩٧٧
● الجذور البنائية لمشكلة العمالة بقلم : تاماس زينتيس	Structural roots of the employment problem by Tamas Szentes	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدارالكتب ١٩٧٨/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعتنا من المجلات الدولية بأفلام كتابت
مختصة في وأمانة وأرسلت .
ويقدم بأفكارها ونظرات إلى العرب في ثقافة متخصصة
من الامانة العربية . فليس إضافة إلى الكتب العربية
تأليف في انشاء الفكر العربي . وتكملة من مدقق
البحث في قضايا العصر .

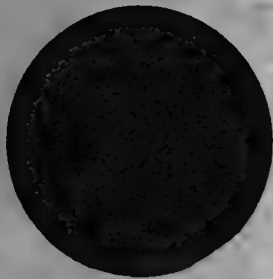
تصدر شهرياً	مجلة رسالة اليونسكو
تصدر شهرياً / يوليو / أكتوبر	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مستقبل التربية
تصدر شهرياً / أغسطس / نوفمبر	مجلة اليونسكو للكتبات مجلة (ديوجين)
تصدر شهرياً / ديسمبر	العام والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو لمطالعة
الدولية . وتقدم لمطالعة العربية ما يتعلق مع اللغة العربية
للرسكو . ومما تقدمه الشعب الحكومية العربية . ووزارة
الثقافة والاعلام جمهورية مصر العربية .

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعي



صحة الأمة

المجلد الثاني والثلاثون سنة الثامن

يوليو - ديسمبر ١٩٧٨

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



المجلة الدولية

للعالوم الاجتماعية

السنة الثامنة

العدد ٣٢

١٠ يوليو ١٩٧٨

٤ شعبان ١٣٩٨

١٠ تموز ١٩٧٨

محتويات العدد

● علم الاجتماع الطبى

علم الاجتماع الطبى : ماذا يعنيه هذا الاسم؟
نظرة اجتماعية الى مفاهيم المرض

● الصحة الوطنية : أهميتها واعداد مرافقها

الخدمات الصحية فى الدول النامية
تدعيم الخدمات الاعلامية الصحية
البحث عن مؤشرات احصائية صحية
تحليل يبنى للصحة العامة فى اليابان

● المرض وجوهر الرعاية الصحية

مواقف الناس من الانتفاع بالخدمات
الطبية والصحية فى ايران
الرعاية الصحية ، التقليدية والعصرية :
تقديم للتكامل بينهما

بعض مؤشرات الى الاستقلال الطبى فى وارسو

● مهنة الطب

اطباء الخط الاول فى تشيكوسلوفاكيا
الممارسون العامون فى سويسرا

تصدر عن :

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
(شارع طلف حرب ٢٠٤٤٠٤)
ميدان التحرير - القاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوى

لجنة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشنيطى

عثمان بنوديه

محمود فتواد عمران

ابراهيم الفنى : عبد السلام الشريف

سعيد المسيرى

علم الإجتماع الطبى

علم الاجتماع الطبى
ماذا يعنى هذا الاسم ؟

مع أن علم الاجتماع الطبى يعد واحدا من التخصصات الجديدة الا أنه يتسع بسرعة ويأخذ لنفسه مكانا له اعتباره فى نظام علم الاجتماع . ومن بين المجموعات المتخصصة فى هذا العلم فإن الفرع المختص بعلم الاجتماع الطبى فى الجمعية الاجتماعية البريطانية يمثل أكبر تجمع يقوم بعقد مؤتمر سنوى كما يعقد لقاءات أقليمية أخرى . أما فى الولايات المتحدة فإن علم الاجتماع الطبى يأخذ مكانة عالية ، وفى الوقت الحالى يتولى ادارة الجمعية الامريكية لعلم الاجتماع رجل متخصص فى علم الاجتماع الطبى . ولجنة الابحاث الخاصة بعلم الاجتماع الطبى فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع هى الثالثة فى الترتيب من بين أكبر اللجان المهمة بذلك العلم ، وقد تكفلت بعقد سلسلة كاملة من اللقاءات الدولية وبتشر العديد من المطبوعات التى سهلت اللقاءات الشخصية والعقلية وتبادل الآراء والأفكار بين المتخصصين فى علم الاجتماع الطبى فى كل أنحاء العالم . ومع ذلك ، فإن تعريف علم الاجتماع الطبى وتوصيف المتخصص فى علم الاجتماع الطبى ، ليس أمرا سهلا . فمع أن كتاب جوفمان « البيمارستان : مقالات عن الوضع الاجتماعى لذوى الأمراض العقلية ومن يعيشون معهم » قد وضع على أساس الأبحاث التى أتمها ونشرها بينما كان يعمل أستاذا لعلم الاجتماع فى بيركل ، فإنه لا هو ولا أقرانه قد اعتبروا ذلك من أعمال علم الاجتماع الطبى ، وبالتالي فإن أحدا ، ولا حتى هو نفسه ، قد اعتبره من أساندة ذلك العلم . ومع أنه من الصعب التدليل على حجة الراى الآتى ، فإنه

الأستاذ د. ديريك ج. جيل

أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السلوكية في مدرسة الطب ، بجامعة ميسوري في كولومبيا .
وهو أستاذ متخصص في علم الاجتماع . وقد سبق له أن
مقد عددا من الندوات في جامعة أيردين بسكتلاندا ، كما
نشر مقالات متخصصة في شؤون اللقطاء والتعليم الجنسي
والجنس ، كما نشر كتابا بعنوان « الجانب الآخر لخاتم
الزواج » عام ١٩٦٧ .

د. أنسرو. سي. توادل

أستاذ مساعد علم الاجتماع وعلم صحة المجتمعات وعلم
الطب التطبيقي في جامعة ميسوري . ولد نشر مقالات عن
السلوك المرضي وعن قواعد دخول المستشفيات وهو يقوم
الآن بإتمام كتاب مهجى عن الصحة وعلم الاجتماع ،
بالتماؤن مع ر. هيسلر .

المترجم: جمال السيد

أستاذ المواد اللغوية بكلية السياحة والفنادق والمعهد الفني
للفنادق . صملى له عدة مؤلفات أحدها : أهواء على الحرب
النفسية ، وصراع في البحر .

يبدو من المنطقي ، أن نفترض أن تحليلات جوفمان الالامعة وأن النقد الذي
صبه على مستشفيات الأمراض العقلية في الولايات المتحدة قد فعل الكثير في توفير
الضغوط اللازمة لإعادة تشكيل المعاهد العقلية سواء في الولايات المتحدة أو في
غيرها من البلاد . وآخر أعمال بريان آبل - سميت هو كتاب بعنوان « قيمة النقود
في الخدمة الطبية : دراسة مقارنة » وقد سبقته دراسات على تاريخ التمريض في
المستشفيات البريطانية . وكانت هذه الدراسات تحتضن رؤى مجسمة ذات علاقة
بالعناية الصحية وكان آبل - سميت مستشارا ومرشدا لعدد من الحكومات التي
تهتم بتنمية وتوسيع نطاق الدعم اللازم لنظم العناية الصحية . وكذلك يمكن
تقديم أمثلة كثيرة عن أشخاص كتبوا وبحثوا ، أوقات مختلفة ، في المشاكل الطبية
من حيث زواياها الاجتماعية ، ولكنهم لم يصفوا أنفسهم (كما أن أحدا لم يصفهم)
بأنهم متخصصون في الاجتماع الطبى . وأى محاولة لتعريف هؤلاء الأفراد بأنهم
ينتمون الى مدرسة علم الاجتماع الطبى سوف تكون في الأغلب محاولة مرهقة وغير
مثمرة . ونيتنا في هذا البحث تتجه الى : (١) أن نستعرض ، ولو على وجه السرعة
التي قد تؤدي الى بعض عدم الاكتراث ، الأعمال الكبرى التي حققها علماء الاجتماع
الطبى في خلال أبحاثهم وفى خلال أعمال الخدمة أو التدريس التي قاموا بها ، ونسبة
مثل هذه الأعمال الى علماء الاجتماع الآخرين وإلى الممارسين الطبيين وإلى المؤرخين
وإلى غيرهم ممن تتفق مساهماتهم مع الاتجاه الى تنمية علم الاجتماع الطبى ، أو ممن

تركزت جهودهم آثارا ملموسة على نظام ذلك العلم ، و (ب) أن نعلق على المناطق المهمة من البحث فى ميدان الاجتماع الطبى مع توجيه التفات خاص الى الانقسام الظاهر بين الدراسات الخاصة بالصحة والدراسات الخاصة بالمرض .

نمو علم الاجتماع الطبى :

يرجع تاريخ ظهور علم الاجتماع الطبى فى كل من أوروبا والولايات المتحدة صفته فرعا منفصلا ومتميزا من فروع علم الاجتماع الى الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية . وبالرغم من ذلك ، فاننا يجب أن نتوقف هنا هنيهة لكى ننبه الى ما سوف نوضحه فيما بعد من أن جذور علم الاجتماع الطبى تذهب الى ما هو أقدم بكثير من الحرب العالمية الثانية ، ولكننا سوف نبدأ بتحليل اتجاهات ومواصفات نظام هذا العلم فى الثلاثين سنة السابقة على محاولة وضع ذلك النوع من التخصص على حافة علم الاجتماع ، وسوف يدور التحليل على الرؤى المجسمة من حيث جوانبها السياسية والتاريخية - الاجتماعية .

فى حلقة بحث دولية خاصة ببرامج التدريب على علم الاجتماع الطبى ، عام ١٩٧٦ ، وهى ندوة قام بتنظيمها يفو نوينز الاستاذ بجامعة لوفين فى بلجيكا واشرفت عليها لجنة الأبحاث الخاصة بعلم الاجتماع الطبى، وهى احدى لجان الجمعية الاجتماعية الدولية ، قدم س . سلوم بحثا بعنوان « مهنة علم الاجتماع الطبى فى المستقبل : تضمينات خاصة ببرامج التدريب » ، وهو بحث تضمن تحليلا فى غاية العمق والأهمية للتاريخ القريب لعلم الاجتماع الطبى ، وهو يصلح أطارا مناسباً جدا لدراسة التى نقوم بها الآن . وفى بحث سابق على البحث المشار اليه ، قدمه بلوم فى المؤتمر الاجتماعى الدولى الخاص بعلم الاجتماع الطبى الذى انعقد فى جابولونا (بولندا عام ١٩٧٣) قال بلوم ، تعليقا على الحالة :

من العلامات الملفتة للنظر فى وقتنا الحالى ذلك الضغط الواضح فى الولايات المتحدة تجاه السياسة العلمية ، وهو ضغط جعل علم الاجتماع الطبى يتراوح ما بين هوية وأخرى : وذلك بمعنى أنه تحول من مجرد وظيفة تعليمية الى ميدان التطبيق العملى . وفى الوقت نفسه ، قدمت أوروبا صورة لنمو من نوع آخر ، كان بصورة حيوية على العكس مما حدث فى الولايات المتحدة . فمن مجرد سياسة تعليمية وتخطيطية ، تحول علم الاجتماع الطبى نحو توازن اكاىمى أكثر .

ثم راج بلوم يقدم الخطوط العامة لنمو علم الاجتماع الطبى الأمريكى ابتداء من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية حتى اليوم مع التأكيد على الدور الذى لعبته مؤسسات تمويل الأبحاث سواء كانت مؤسسات فردية أو وكالات حكومية . وفى الواقع أن برامج التدريب الخاصة بزيادة عدد المتخصصين فى علم الاجتماع الطبى تدبى بالكثير من أسباب تمويلها الى المؤسسات الخاصة وإلى أفراد من المحسنين . وفى رأى بلوم أن البحث والتعليم قد ساروا يدا بيد ، وبعد أن استعرض

كتابات علماء الاجتماع الطبي فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، قال بأنه حدث تحول مميز في تلك الفترة ، وهو تحول من الرؤية الاجتماعية المصغرة الى الرؤية الاجتماعية الكبيرة والبعيدة المدى والبيان التالي يوضح ذلك التحول .

وفي أغسطس سنة ١٩٧٤ ، في خلال المؤتمر الدولي الرابع لعلم الاجتماع والطب ، في السينور بالدانمرك ، ألقى راييموند السلي بحثاً بعنوان « كيف يمكن اجراء ملاحظة متقدمة لحالة ما » وقد تتبع في هذا البحث كيف نما علم اجتماع الطبي البريطاني عبر سناليب أصبح علماء الاجتماع على أساسها مشتركين في الابحاث الطبية من خلال التعاون بينهم وبين علماء الطب . وفي بداية الأمر كانت تعريفات المشاكل والابحاث تصدر عن اهتمامات الممارسين الطبيين أكثر من صدورها من علماء الاجتماع . وقد ظلت هذه التعريفات حية في الصورة التي رسمها ستراوس في أوائل الخمسينات والتي فرق فيها بين « علم الاجتماع الطبي » وبين « علم الاجتماع في الطب » . وقد وصف السلي هذه الحالة بالكلمات الآتية :

عندما كان الدخول الى المواقع الطبية نادرا أو عسير المثال ، كان المصدر الرئيسي للمعلومات يتكون من الاحصائيات الطبية التي كانت تختص في المقام الأول بالوفيات لأن الاحصائيات عن المرضى (منسوبة الى عدد السكان) كانت في غاية الندوة وكانت غير موثوق بصحتها كما أنها كانت تترجم وتفسر بأساليب خاطئة . وحسب المداخل التي كانت تتمثل في السجلات الطبية بالمستشفيات والعيادات كانت تشتمل على مشاكل مماثلة الا في الحالات التي كان الباحث يتتبع فيها الأنماط التي سارت عليها هذه السجلات من بدايتها - وقد كان الباحثون السابقون يعملون اجراء مثل ذلك التتبع لأنهم كانوا يهدفون الى استخدام بيانات تلك السجلات بصفتها أدلة تؤيد ما يذهبون اليه من نتائج . ولقد كانت الاحصائيات والسجلات تجهز لخدمة الحملات المضادة للأوبئة . وكانت مشروعات الابحاث التي يتم اجراؤها بواسطة فريق متكامل تهدف الى خدمة الأغراض الطبية مع أن عمل الفريق كان يتطلب وجود علماء اجتماع يساهمون في تلك الابحاث . وأهم من ذلك - وكان ذلك معوقا كبيرا لعلماء الاجتماع الشديدي الحساسية بالنسبة لاحصائياتهم - أن أهداف الابحاث كانت تحدد هي وتخطيطات تلك الابحاث بواسطة علماء الطب الذين يعملون بطبيعة الحال في إطار النماذج الطبية وفي إطار مسؤولياتهم العلاجية وفي إطار الاهتمام بمستقبلهم المهني . ومع ذلك فان مثل تلك الابحاث قد ساعدت على توسيع نطاق الاتصال بين حقلي الاجتماع والطب كما أنها زادت من أهمية الدور المشترك بين كل من الحقلين . وبغير شك كانت الفوارق الأساسية تتمثل في (١) أن علماء الاجتماع قد حصلوا على مدخل علم الطب ، وكانوا يريدون أن يستكملوا الطريق .

(ب) أنهم راحوا يحصلون على مداخل لمشروعاتهم التي كانت تطابق أغراضهم وتضع لتخطيطاتهم ، وكانوا يريدون أن يستكملوا ذلك الاتجاه .

وكانت الخلاصة التي توصل اليها السلي هي أن علم الاجتماع الطبي قد بلغ

مرحلة الصبا عبر اكتسابه درجة من الاستقلال بعد أن كانت تتحكم في مساره وانعكاسات أفكاره وأغراضه ميول واتجاهات الممارسين الطبيين بأكثر من ميول واتجاهات علماء الاجتماع .

وللوهلة الأولى فإن هذا التحليل قد يبدو متناقضا مع ما استقر عليه رأى بلوم بأن الاتجاه مختلف بين علم الاجتماع الطبى فى أوروبا وبين نفس العلم فى الولايات المتحدة ، حيث يركز على الاجتماع الطبى الأوروبى ، عند النظرة الأولى اليه ، على الأبحاث التى تتطابق مع سياسه التى تهدف الى تطويع الدراسات للفكرة الأكاديمية التى تعكس اهتمامات أساتذة علم الاجتماع الطبى أكثر من الفكرة التى تهدف الى خلق مستويات من التخصصات الفرعية التطبيقية فى ذلك العلم . ولكن ، كما لاحظ السلي ببديهية حاضرة ، فإن المراحل الأولى للتعاون بين علماء الاجتماع والممارسين الطبيين ، كانت تتجه الى البحث فى موضوعات علم الأوبئة وأبحاث المسح الشامل . ويصر موريس على القول بأن الأبحاث الخاصة بالأوبئة هى إحدى القواعد الأساسية فى الاختبارات الخاصة بالسياسة الاجتماعية . وقد بدأ السلي اتجاهه المهني فى علم الاجتماع الطبى فى الوحدة الخاصة بأبحاث علم الولادة فى المدرسة الطبية بجامعة أبردين . وكانت هذه الوحدة ، تحت إدارة سير دوجالد بيرد ، تركز أبحاثها على العلاقة بين العوامل الحيوية والعوامل الاجتماعية من حيث تأثيرها فى الأوبئة الخاصة بالتكاثر البشرى . وكان بيرد متأثرا بريتشارد تيتموس وبالسير جون يويد أور وبالهئية العلمية لمعهد رويث للأبحاث الزراعية وكان كل هؤلاء يولون للتفاتهم الى ذلك الخليط من العوامل البيئية والحيوية والاجتماعية المؤثرة فى الحمل وفى تكوين الأجنة . وقد أدت نتائج أبحاث ذلك الفريق الى نمو وتأكيد خدمات رعاية الأمومة فى مدينة أبردين ، ثم أدت الى توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل رعاية الحوامل والوالدات على أعلى مستوى فى منطقة شمال شرق اسكتلندا . وقد ساهمت هيئة الخدمات الصحية البريطانية فى توسيع نطاق تلك الخدمات التى تمثل تطبيقات لنتائج الأبحاث المشار اليها . وقد نشأت نفس تلك الهيئة كشرة من ثمار جهود ذلك الفريق ، كما أن وجودها قد ساعد على انشاء أقسام البحث والتعليم التى غطت مناساطق بأكملها . وقد بدأ باحثون آخرون فى علم الاجتماع الطبى جهودهم على نفس الدرب الذى سار عليه بيرد والسلي ، ومنهم مارجوت جيوفرى وآن كادريت ، اللتان بدأتا بالتعاون مع الممارسين الطبيين فى الأبحاث الخاصة بعلم الأوبئة وأبحاث المسح . ويعلق بلوم على ذلك بأن نمو علم الاجتماع فى أوروبا وبريطانيا يعكس اتجاهات مناقضة لاتجاهات الموقف فى الولايات المتحدة ، التى كانت تتجه ، ابتداء ، نحو التطبيق العملى . وهذا الرأى من بلوم يستحق وقفة عنده . فذلك التناقض الذى يقول به بلوم يضع أمامنا السؤال الآتى : هل نحن الآن فى موقف يسمح لنا بأن نعرف تعريفا نهائيا ماهية علم الاجتماع الطبى ؟ ، وبمجرد أن نتمكن من الإجابة ، أو حتى من محاولة الإجابة ، على هذا السؤال فإنه يكون مطلوباً أن نبحث عن الإجابة على سؤال آخر يبحث عن بداية

الاتجاه نحو اجراء الدراسات على ما نسميه بعلم الاجتماع الطبي ، سواء كان ذلك الاتجاه صادرا عن اهتمام أصيل أو عن مجرد رضاء عن تلك الأبحاث .

علم الاجتماع الطبي وعلم الطب الإجتماعى :

لقد سبق لنا أن قلنا بأن جذور علم الاجتماع الطبي ترجع الى ما هو أبعد من ذلك الاهتمام المتسع الذى ظهر فى السنوات الخمس والعشرين ، أو السنوات الثلاثين ، التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية . والاتجاه المتغير فى نمو علم الاجتماع الطبي فى أوروبا وفى أمريكا الشمالية يمكن ، بناء على ذلك ، أن يعكس التقاليد التاريخية والعقلية التى تعمل ، فيمسا يختص بذلك العلم ، فى العالمين القديم والجديد .

ويمكن أن نجد دليلا يفودنا الى الإجابة على كل من السؤالين السابقين : ماهو علم الاجتماع الطبي ؟ ومتى بدأ الاهتمام ذو انطبعه الطب - اجتماعية . وهذا الدليل يمكن أن نتبينه فى الفقرة الأولى من بحث فلانز وسيجريست « فروض أساسية فى تدريس علم الاجتماع الطبي » : بالرغم من أن مصطلح « الاجتماع الطبي » لم يسبق استخدامه فى ألمانيا قبل ١٩٥٥ ، فإن للموضوع نفسه تقاليد بعيدة الغور فى التفكير الطبي الألماني . وليس فى نيتنا أن نرسم هنا حدودا لكل النمو الفكرى لتلك المنطقة من العلم التى نسميها الآن بمنطقة علم الاجتماع الطبي ، ولكن من الضروري ان نشير الى أن كتابات فيرشو وسلامون نيومان (حوالى ١٨٤٨) تنتمى الى أدبيات الاجتماع الطبي . وكتاب مولر - لاير (فى عام ١٩١٤) عن « علم الاجتماع الخاص بالمعاناة » يعد مثالا آخر . وفى نحو ذلك الوقت حدث دخول أقرب للمفرض نفسه بواسطة الفريد كورتجان ، ذلك الرجل الذى يعد من أعظم رواد علم الصحة الوقائية الاجتماعى الألماني ، فقد أعلن كورتجان عن ضرورة المزوجة بين الصحة الوقائية الاجتماعية وبين علمى الاجتماع والاقتصاد . وكذلك لا يجوز أن ننسى أن العالم السويسرى ه . ١٠ . سيجريست كان يستخدم فى ذلك الوقت المدخل الاجتماعى لدراسة تاريخ الطب عند ما كان يقوم بالتدريس فى ليبزج ، تماما كما فعل بعد ذلك فى الولايات المتحدة . ولعل أوضح وأقوى الشخصيات تأثيرا فى ذلك المجال لمدة جيل كامل كان هو جلي الأرجح فيكتور فون ويزساكر الذى كان واحدا من أهم العاملين على ترقية وتوسيع نطاق علم الاجتماع الطبي والأدوية ذات الأثر المهدئ نفسيا فى ألمانيا ، بدءا من الثلاثينات حتى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية . والخلاصة هى أن فلانز وسيجريست يقترحان أن علم الاجتماع الطبي أقدم مما يبدو . وبالرجوع الى تقرير أدوين شادويك الرائد عن الأحوال الصحية للطبقة العاملة فى إنجلترا فى عام ١٨٤٢ نجد تلك الحقيقة واضحة .

واليوم فاننا نصف عمل شادويك على أنه تقرير تم اعداده بعناية عن احتياجات العناية بالصحة فى مجتمعات متحضرة معينة كما أنه (التقرير) مبنى على أبحاث

تمت على مستوى الامبراطورية . وقد وصف التقرير أساليب فنية معينة فى إطار مطالب الصحة العامة والصحة الوقائية والامداد بالمياه النقية ، وهى كلها مطالب يمكن أن تحسن الأحوال التى شرحها بالنسالى فانها يمكن أن تخفض من احتمالات الامراض والأوبئة فى الوطن . ويعد عمل هـ . جاك جيير الخاص بدراسة أحوال مقاطعة بوليفار فى دلتا الميسيسيبى فى أواخر الستينات مثالا يذكرنا بشدة بأسلوب شادويك الممتاز . ونذكر هنا أن مقترحات شادويك لم يتم تطبيقها فى المملكة المتحدة على نطاق كامل الا فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر وذلك لأنه كان لابد لهذه المقترحات أن تحصل على تأييد شعبى واسع النطاق قبل أن تصبح حقيقة سياسة قابلة للتطبيق . وفيما بين سنة ١٨٦٦ و سنة ١٨٧٢ فان أعمال الجمعية الوطنية لترقية علم الاجتماع اتجهت بين حين وآخر نحو مطالب العناية بالصحة ومطالب الصحة العامة والصحة الوقائية وزيادة وتوسيع نطاق الامداد بالمواد الطبية . ومبكرا فى الأعوام العشرة التالية لسنة ١٨٥٠ ، فان أوراق جمعية علم الاجتماع قد اشتملت كثيرا على نفس تلك الاهتمامات . وفى الواقع ، فان التاريخ الاجتماعى للقرن التاسع عشر يمتلىء بأمثلة على الجهود التقليدية والجهود التصحيحية التى كانت تهدف الى تحسين الأحوال العامة للسكان . ولكن فوق كل شىء ، فان المبدأ ظل يتسع نطاقه وينتشر بحيث أنه أصبح من مسؤولية الطبقة المفكرة أن تأخذ على عاتقها واجب تحديد القيم والايديولوجيات المثلة فى المؤسسات القائمة وذلك سعيًا الى فرض سياسة اجتماعية الطابع . وفى التاريخ الاجتماعى البريطانى يظهر قبول أهمية أبحاث المسح الاجتماعى ودراسات الأوبئة الاجتماعية بصفتهما عناصر مهمة فى تنمية الاتجاهات التصحيحية وبالتالى فانها أصبحت عناصر مؤثرة فى مجالات التشريع والادارة ومؤدية الى تغييرهما لصالح الخدمة الاجتماعية .

ولقد أهتم علماء الاجتماع فى كل من المملكة المتحدة وأوربا بنساء على ذلك بطرق الإصلاح الاجتماعى ، ما لم يكن ذلك متداخلا بطريقة مباشرة فى العمل السياسى . ولقد كان سيدنى وبياتريس ويب مقتنعين بأن منوال الإصلاح الاجتماعى يعتمد على أجيال من المعلومات ومن توزيع ونشر الحقائق الاجتماعية التى يمكن أن تفصح عن نفسها بنفسها بحيث توفر الدوافع الكافية لدفع عجلة الإصلاح الاجتماعى وعجلة العمل الادارى اللازم لتحقيقه . وفى الوقت الذى تجمعت فيه دوافع مختلطة أثمرت القرار الشهر الذى صدر عام ١٩٠٦ ، بشأن تحقيق التغذية المدرسية ، فان النتائج التى أثمرتها أبحاث ونداءات تشارلس بوث وب سيبوهم روتنرى بشأن العلاقة الحتمية بين الفقر وسوء التغذية والأمراض كانت تمثل حشودا ضاغطة فى سبيل انشاء وتقديم نظم تهدف الى تحسين الحالة الغذائية للصغار . وقد تحققت نتائج طبية ، فى مجال علم الاجتماع فى أوربا وفى بريطانيا ما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ، وذلك بفضل ر . هـ . تاووى ، وج . د . هـ . كول ، وريتشارد د . تيموس ، وسيرجون بويد آور ، ووليام بيفريدج ، وفكتور جولانسرز ، ونادى الكتاب الأيسر وغيرهم . وفى الوقت الذى هبط فيه ذلك التقليد بدرجة ما فى

السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، بينما راحت مدرسة علم الاجتماع الطبي تظهر ويشتهر عودها ، فإن الكثير من الأبحاث البريطانية الخاصة بالمسح الاجتماعي وبالأوبئة الاجتماعية كان يبدو واضحا في أعمال السلي وزملائه في أبردين وفي دراسات كارترايت على مختلف صور الخدمة الوطنية الصحية .

ويؤكد تحليل بلوم للنشاط الاجتماعي الطبي الأمريكي في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية أن تطويع السياسة الاجتماعية في القارة الأمريكية لعلم الاجتماع الطبي إنما هو اتجاه حديث . ومع وجود استثناءات نادرة ، مثل لجنة العناية الطبية التي حققت درجة من الشهرة في الثلاثينات ، فإنه كان من الصعب فعلا العثور على نقاد مهتمين بنظم العناية الصحية في أمريكا مثل هؤلاء الذين كانوا ظاهرين في ميدان الاجتماع الطبي في أوروبا وفي بريطانيا . فما هي العوامل التي يمكن أن تربط بينها وبين ذلك الاختلاف بين القارتين ؟ أن الإجابة على هذا السؤال يمكن أن تعكس أنماط نمو التقاليد العقلية في كل من حضارتي أمريكا الشمالية وأوروبا . وقد كان هربرت سبنسر ، عالم الاجتماع الدارويني والمدافع عن المنافسة الحرة وعن سياسة « دعه يمر » الرأسمالية ، يلقي دروسا ، كما كان ويدعى لالقاء محاضرات في الحلقة الجامعية الأمريكية لمدة طويلة بعد أن كانت أوروبا قد رفضت ونسيت أعماله . وكان فقهه ينسجم مع مفاهيم الحرية الفردية ونظام القيمة الذي يعتنقه المجتمع الأمريكي أكثر مما ينسجم مع بدايات الفلسفة الجماعية التي ظهرت في المجتمع الأوروبي منذ حوالي ١٨٥٠ سنة وهي فلسفة راجت أولا على يد الثورة الفرنسية التي بدأت عام ١٧٨٩ ثم اتسع نطاقها تدريجيا بواسطة التأييد الذي حصلت عليه في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وكانت التقاليد التصحيحية قد ظهرت في أعمال علماء الاجتماع الأوائل في خلال القرن التاسع عشر ، ولم يتحقق ذلك إلا بعد أن تم الاعتراف هؤلاء العلماء . وفي أعمال ماركس وإنجلز ، وسان سيمون وتوماس باين ظهرت واتسعت المفاهيم التي تدعو إلى التدخل في الظواهر الاجتماعية ، وقد راحت تلك المفاهيم تجتذب تأييد الأقلية في دوائر أوروبا الغربية في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . ومن الجانب الآخر ظهرت مفاهيم مختلفة بالكلية بين صفوف الصفوة الأمريكية المفكرة . ومن المؤكد أنه ظهر عقب الحرب العالمية الثانية ، قليل من علماء الاجتماع الأمريكيين الذين كانوا يؤيدون التدخل تأييدا متطرفا وكانوا ينتقدون أسلوب الحرية الفردية . وكان الاستثناء الكبير ممثلا في س . رايت ميلز . وأنه لمن المبهذ أن نتذكر هنا أن الولايات المتحدة قد مكنت في كنت في أوائل الخمسينات للنزعة الكارثية وأسحبت لها سبل النمو والانتساع واتاحت لها أن تشهد قبضتها على المؤسسات السياسية والاجتماعية . وقد استطاع مكارثي أن يحطم مستقبل الكثيرين ابتداء من أطباء الولادة وأمراض النساء إلى نجوم السينما وذلك عن طريق اتهامهم بكل بساطة بأنهم شيوعيون . وأعم من ذلك ، فإنه من الممكن تحطيم أي موقع عن طريق وصفه بأنه شيوعي أو حتى بأنه مجرد « رفيق سفر » للشيوعية . وبغير تقاليد متينة للصراع العقلي في مواجهة

افكار وسياسات المؤسسات القائمة ، فانه لم يكن بيد مفكرى علم الاجتماع الطبى الاوائل ما يفعلونه فى مواجهة تلك الضغوط . وبالتالى فانه لم يكن متاحا لهم ان يقوموا بالأبحاث اللازمة ، اللهم الا بنسبة قليلة وبطرق غير مباشرة . وكانت النتيجة انهم كانوا مضطرين لأن يحصرؤا نشاطهم فى التدريس وفى الأبحاث الأكاديمية « الآمنة » فى مجال علم الاجتماع الطبى .

وهذا التحليل للميول والاتجاهات عبر قارتين يجب ان يكون ملحوظا بالضرورة .

فهناك عمل كثير يجب ان يتم اذا كان يراد لتلك الافكار أن تنمو وان يتسع نطاقها على المستوى اللازم . وأكثر من ذلك فان العديد من التفسيرات المتعاقبة بخطر على البال . ومنها القول بأنه علم الاجتماع الطبى يجب عليه أن يحصل على الثقة اللازمة ، بصفته علما مهنيا ، من الاوساط الأكاديمية ، قبل ان يتاح له ان يمارس دوره كسائر العلوم المتصلة باهتمامات السياسة الاجتماعية ويمكن للمرء ان يفترض ان علماء الاجتماع الطبى قد ربطوا أنفسهم بمهنة ذات هيئة واعتبار ، هى مهنة انطى ، وذلك فى محاولة لأن يحققوا لأنفسهم الاحترام والثقة . وعندما تحقق لهم ذلك ، فانهم بدأوا يتمكنون من النمو الذاتى ومن ان يضعوا رؤوس أقلام للموضوعات الاجتماعية التى تلزم دراستها من وجهة نظرهم المتخصصة . وبالرغم من ذلك فانه من الطريف ان نلاحظ أنه فى السنوات الأخيرة أن افكارا فى علم الاجتماع ، ترتبط بالمبادئ الماركسية القديمة أو الماركسية الجديدة . (الخاصة بتحليل الظواهر الاجتماعية) قد بدأت تلقى اهتماما وتقابل بحماسة فى الولايات المتحدة ويمكن ان نتبين بدايات تكوين هذه الحركة فى حركات الرفض والهيّاج التى سادت فى أواخر الستينات ، حيث ظهرت أعمال العنف المترتبة على « الثقافة المضادة » التى تمثلت فى أساليب الكشف على الفقر وفى نمو الحرية النسائية وفى حوادث إطلاق النار فى ولاية كنت وفى حركة الاحتجاج ضد الحرب الفيتنامية ، وفى نمو حركة القوة السوداء وحركات الهيّاج المطالبة بالقضاء العنصرية فى اللون والمساواة فى جميع الحقوق . وفى الوقت الذى لا يكاد أن يكون فيه من الممكن اعتبار تيوردور روزاك وتفسارلس . ١٠ ريتش اجتماعيين أو ماركسيين ، فان أعمالهم تعكس حركة الاحتجاج فى مجملها . وفى علم الاجتماع الطبى توجد اتجاهات مماثلة واضحة فى عام ١٩٧٠ ، فى أعمال وايتزكن وواترمان ، نافارو ، وبودنهايم واتباعه .

وقد ذكرنا هذه الاسماء على سبيل المثال فقط . وقد أثمر انشاء الصحيفة الدولية للخدمات الصحية فى عام ١٩٧١ ، والتى يرأس تحريرها فيسنتو نافارو ميدانا طبييا لاستعراض الدراسات والأبحاث الدائرة فى ميدان العناية الصحية الأمريكية . وكان هذا الابتداء ثمرة منطقية لظهور النقد الاجتماعى فى الولايات المتحدة ، وكانت من أولى نتائجه التطبيقات فى علم الاجتماع الطبى .

علم الاجتماع الطبى يستجمع قوته فى أوروبا وفى الولايات المتحدة :

اليوم توجد درجة من تجميع الجهود فى علم الاجتماع الطبى فى الولايات المتحدة وفى أوروبا . وهناك اتجاه أكثر خطورة ، يبدو واضحا فى العناية الشديدة بالإنسان الخاصة بالعناية بالصحة ، ويرجع ذلك بصفة جزئية الى التكاليف المرتفعة للعناية بالصحة ، وهى ظاهرة بدأت تسود فى مجتمعات الدول الصناعية الغربية . ومعظم الدول نبذل فى الوقت الحاضر جهودا جادة لدعم العناية بالصحة . ومن بين الدول التى يمكن استعراض هذه الجهود فيها ، فإن المملكة المتحدة قد حققت فى الأغلب نجاحا عظيما جدا فى ضبط معيار الانفاق على العناية الصحية بحيث يظل فى حدود طاقة الانفاق العام ، وتقدر النسبة المئوية للتكاليف فى هذا المجال بما يساوى ٥% من الانفاق العام ، وقد تحقق ذلك منذ بدأ نظام الخدمة الوطنية الصحية فى عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين . وقد تحققت هذه النتيجة بواسطة السيطرة الشديدة على الانفاق العام ، وكذلك بواسطة سياسة العصا الفليضة . ويبدو ذلك واضحا فى اجبار أجهزة العناية الصحية فى المملكة المتحدة على الاستمرار فى استخدام مباني المستشفيات ، التى مضى على بعضها مائة وأحيانا مائة وخمسون سنة . وبالإضافة الى ذلك فانه فى الناطق التى تتطلب الاحوال الصحية فيها اجراء الكثير من المحارحات فإن قوائم الانتظار يمكن أن تمتد من حيث توقيت اجراء العمليات الى تسعة وأثنى عشر وأحيانا ثمانية عشر شهرا .

والاهتمام المتزايد بموضوع التكاليف المرتفعة للعناية الصحية يجتذب المنظمات الأكاديمية فى الوقت الحاضر الى ميدان العناية الصحية . وقد بدأت مناهج التنظيم الإدارى للخدمات الصحية تتسع وتزايد فى العالم الغربى مصحوبة بنظرة جادة نحو تدعيم التنظيم الإدارى للخدمات الصحية وبالتالى نحو محاولة تخفيض النفقات المترتبة . ولقد تزايد عدد رجال الاقتصاد المهتمين بموضوع العناية الصحية فى السنوات الأخيرة . وقد جرت محاولات للسيطرة على الانفاق من الموارد المعارضة (غير المستمرة) ، وقد ساعدت هذه المحاولات على اجراء الأبحاث التى تهدف الى زيادة معلوماتنا عن المنحنيات البيانية الخاصة بإحصائيات الصحة والمرض . وتدل اتجاهات الرضاء العام فى العلم الغربى على أنه كلما اتاحت زيادة فى الخدمات الصحية ، فإن الطلب عليها يظهر ، وقد أشارت دراسات العناية الأولية الى أن ما يفارب الثلثين أو على الأقل الثلث من الزيارات التى أجريت فى مجال البحث لعيادات الممارسين العموميين قد كشفت عن وجود علل فى الاحوال النفس اجتماعية وكذلك فى الاحوال الطبية لتلك العيادات . وقد نشأ من هنا سؤال يقول « هل من الأنسب لعلاج هذه العلل أن يتم هذا العلاج بواسطة الممارس الطبى ذاته ؟ » وقبل الجواب على هذا السؤال فانه من المفيد أن نشير الى أن تدريب الأطباء على حل المشاكل النفس اجتماعية كان حتى الماضى القريب قليلا جدا وبالتالى فانهم لم يكونوا مؤهلين للتعامل مع المرضى الذين يشكون من هذا النوع من المشاكل .

ولكن أطباء الاسعاف الأولى يواجهون تحديات أساسية أكثر مما أشرنا اليه . وقد أشارت معظم الدراسات الى أن ما يقرب من ثمانين في المائة من تطورات الأمراض النفس اجتماعية التي تظهر في عيادات الممارسين العموميين وأطباء العائلات أما ان تكون غير قابلة للشفاء واما أن تظل حبيسة في صدر المريض . وفي مثل هذه الأحوال يظهر بالضرورة سؤال عن الأطباء وهل هم أصبحوا مشغولين الى أقصى الدرجات بالتدرب على الشؤون الطبية بحيث لم يعد في طاقتهم أن يتدربوا على التعامل مع المشاكل للنفس اجتماعيه ؟ وهل يعنى ذلك أننا قد قصرنا في تشكيل النشاط التدريبي الطبي بحيث أصبح محصورا في نطاق ما تختص به المستشفيات من نناية وعلاج لأمراض الجسم ؟ وهل أصبح التدريب الطبي المتسع لأطباء الاسعاف الأولى مؤديا الى التخصيص في تدريبهم على مواجهة المشاكل الاجتماعية والنفسية للمرضى ؟ وبلى ذلك السؤال عن استمرارهم في العجز عن مواجهة تلك التطورات المرضية (الناتجة عن المشاكل النفس اجتماعية) التي لا تظهر في العادة في نطاق المستشفيات خصوصا في الولايات المتحدة ، حيث تتكاثف عوامل كثيرة مثل ارتفاع تكاليف العلاج ، ومثل طول المدة اللازمة لتدريب الأطباء وهي مدة تصل الى احدى عشرة سنة ، بجانب الضغوط المتزايدة من المنظمات التمريضية لتوسيع نطاق اختصاصاتها، ويضاف الى ذلك ظهور طبقة الفنيين الطبيين الذين اثبتوا وجودهم في حرب فيتنام ، وقد قادت كل تلك العوامل التشابكة الى ظهور نوعيات جديدة من ممارسى العناية الصحية الذين يعدون امتدادا مهنيا للأطباء . وفي السنوات الأخيرة ظهرت أو اتسعت فئات مساعدي الأطباء والمرشحات ذوات التأهيل الطبي العليا الذى يعطيهم الحق في لقب دكتور ، كما اتسع نطاق البرامج التدريبية الخاصة بالفنيين المختصين بالعناية الطبية الفنية العاجلة كما أن بعض هذه البرامج قد ظهر للمرة الأولى . وفي الوقت الحاضر فان أعداد تلك الفئات والبرامج ما زالت قليلة ، ولكن فئة معاونين الطبيين قد بدأت في النهوض بمسئوليات متزايدة فيما يختص بالعناية الصحية الأولية اللازمة للسكان وذلك في المناطق التي يقل فيها عدد الأطباء في الولايات المتحدة .

وفي المملكة المتحدة يزداد مقدار التعاون والعمل في مجاميع بين الأطباء وبين أعداد متزايدة من المعاونين الذين ينتسبون الى فئة التمريض أو الى فئة الخدمة الاجتماعية ، ويجرى ذلك التعاون بكفاءة في نطاق المراكز الصحية بالمجتمعات . ويضطلع هؤلاء المعاونون بمسئوليات متزايدة في مجال العمل في الزيارات للعيادات أو لبيوت المرضى ، وهم يتراوحون ما بين ممرضات المناطق وبين الزائرين الصحيين وبين المعاونين المتخصصين في الاجتماع الطبي . ويضطلع هؤلاء المعاونون الآخرون بمسئوليات متزايدة فيما يختص بالتعامل مع المشاكل النفس اجتماعية التي تظهر في عيادات ومكاتب الاطباء .

وبجانب كل هذه المبادئ والتغيرات فان هناك تزايدا في الاهتمام بالدراسة الطبية التي تهدف الى تأهيل الناس لكي يكونوا قادرين على العناية بأنفسهم بدلا

من أن يلتوا بمعظم المسئولية على كاهل المجموعات الطبية المختلفة . والى هذا المدى ، فانه يبدو من العدل القول بأن برامج التعليم الطبي قد حققت نجاحا نسبيا ، على الأقل في تغيير سلوك المجموعات المراهقة . ويبدو أن العمل على تحسين العادات الصحية لدى الشباب في سن الدراسة سوف يصبح أهم الأهداف وأجدرها بالتحقيق . وفي كل الاحوال ، فان مستقبل ممارسة العناية الأولية وتنظيمها سوف يتعرض للتغيير ولإعادة التنظيم . ومن الصور الظاهرة في سيناريو المستقبل صورة اتجاه أطباء العناية الأولية لأن يصبحوا مستشارين لفرق العاملين في ميدان العناية الصحية ، حيث يأخذ هؤلاء العاملون المسؤولية الكبرى عن نسق العناية الصحية ، للصيانة الصحية ، منع الأمراض وهكذا ، حيث يقوم الأطباء بدور قضاة الاستئناف الذين لا يتدخلون الا في الحالات والمشاكل التي تتجاوز قدرات وطاقات أعضاء هذه الفرق .

وفي أكثر من مكان فان الحركة الوظيفية الذاتية ، للمهن الطبية ، وبالتأكيد للعاملين الآخرين في خدمة الصحة ، تقل يوما بعد يوم ، ليس بمعنى أنها تضعف ، وانما بمعنى أن تلك المهن وتوابعها تكسب الآن ذلك الوقت الذي كان يضيع في تنمية أحوالها ، وذلك بسبب أن هذه التنمية لم تعد من واجب رجال المهن الطبية فقط وانما هي دخلت في اختصاص السياسة . حيث صارت السياسة مسئولة عن تمويل أنشطة العناية الصحية . وفي الوقت الحاضر فان هذا الاتجاه متقدم جدا في المملكة المتحدة حيث تتسع وتتوطد التراكيب الحيوية التي تعمل على خدمة المجتمع بأساليب أكبر وأكثر تعددا مما كان في الماضي . وقد بدأ ذلك منذ عام ١٩١١ . ويبدو أنه من غير المحتمل أن يضعف ذلك الاتجاه نحو توفير وقت أجهزة الخدمة الطبية لكي يكون هذا الوقت في خدمة أهدافها المباشرة مع إعطاء المزيد من الاهتمام العام والسياسي لخدمة هذه الأجهزة ولتنمية طاقاتها ، كما يبدو أن هذا الاتجاه سوف يستمر في النمو في المستقبل ، ولا تظهر أي علامات مناقضة لذلك في المستقبل القريب .

إن تزايد التعقيدات من ناحية وتزايد التحسينات من ناحية أخرى للممارسة الطبية الحديثة هما المسئولان عن نمو وتزايد الاهتمام بالتقييم الأخلاقية الطبية في خلال الفترة الماضية التي تتراوح بين خمس وعشر سنوات . وأن جراحة زراعة الأعضاء ، وأجهزة الأنعاش ، وأساليب العلاج الجديدة لأمراض الكلى ، وفنيات الاجهاض ، وكيفية تهيئة المرأة العاملة لكي تتحكم في موعد الوضع ، كل هذه الأساليب أصبحت تكون مجموعة كاملة من مختلف المشاكل التي تتركز في العلاقة بين الطبيب والمريض . ونواتج هذه الابتداعات الجديدة تجتذب انتباه أصحاب العقائد المحترفين ، وعلماء الاجتماع ، والاقتصاديين وعددا كبيرا من الآخرين الذين لم يكونوا يولون في الماضي اهتماما كبيرا للعلاقة بين المريض والطبيب .

فالى متى يكون من المعقول إبقاء النسان حيا بواسطة استخدام وسائل

الانماش ؟ وإلى أى مدى يجوز استخدام الوسائل الفنية المكلفة التى تحقق تقدما يسيرا فى الصحة البدنية ولكنها ترفع الكثير من الآلام والمتاعب النفسى عن كاهل المريض وعائلته طوال فترات العلاج ؟ وحيثما تكون الابتداعات الأكثر تكلفه مؤثره فى حالة المريض النفسى بأكثر من الوسائل الأرخص ، فهل هناك حدود لمستوى الدولة فيما يختص بمحاولة تخفيض تلك التكاليف ؟ والجواب على تلك الأسئلة ليس سهلا وانما يمكن القول ان القرارات فى مثل هذه المواقف تخضع للتقدير الشخصى للمسؤول ، مريضا كان أو طبيبا ، كما أنها تخضع لنوعية العلاقة المطلوب بناؤها بين المريض والطبيب ، وهى علاقة تتطلب الكثير من الدراسات والأبحاث حتى يمكن رسم الحدود الصحيحة للعلاقة بين المريض والطبيب . وبالنسبة لعلم الاجتماع الطبى فانه ، من وجهة نظر علم الاجتماع ، قد بلغ الآن مرحلة النضوج . وقد تمكن المسئولون عن تنظيم علم الاجتماع الطبى من تحقيق انجازات واضحة فى مجال دعم النظرية الاجتماعية العامة ومن تطبيق سياسة واقعية واجتماعية فى هذا المجال .

وعلم الاجتماع الطبى ، من خلال طبيعته ، ومن خلال علاقاته البينية مع الممارسين الطبيين ومع المنظمات الطبية الأخرى ، قد أصبح مهتما بصفة حيوية بالمشكلات المتسعة التى يواجهها علم العناية الصحية فى مجال الصناعة . والمختصون فى علم الاجتماع الطبى قد ابتكروا ، وكان من الضرورى أن يبتكروا ، الوسائل اللازمة للعمل بتعاون وثيق مع الاقتصاديين المختصين بالصحة ، ومع الإداريين الصحيين ، ومع المدرسين والمديرين الصحيين ، ومع محترفى العناية الصحية ، ومن اليهم . وفى ذلك المجال ، فانه يتحتم عليهم أن يؤقلموا أنفسهم مع المبادئ والقيم الأساسية ومع وسائل عمل الأنظمة التى يتعاملون معها . والاجتماعى الطبى ، مثله مثل الاجتماعى العام ، يجب عليه ألا يبالى باحتمالات تعكير نظامه . فقد أشارت سلطات كثيرة الى أن واحدة من أهم المشاكل فى مهنة الطب هى تخصصها الزائد الذى يؤدى الى خلوث المشاكل بالنسبة للاتصالات المطلوبة بين مختلف التخصصات . والعلوم الاجتماعية ، وبخاصة علم الاجتماع ، تعمل على تفادى التخصص الزائد ، وبذلك تؤمن استمرار وسلاسة اتصال الاقتصاديين وعلماء التاريخ الاجتماعى ، والاجتماعيين الطبيين ، والاجتماعيين الدينين ، والاجتماعيين التربويين الخ . ببعضهم .

وكما سبق لنا أن رأينا ، فان جذور الاجتماع الطبى تكمن بعيدا فى أعماق القرن التاسع عشر ، إن لم يكن قبل ذلك . وفى خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة ، فان نظام علم الاجتماع الطبى قد نما بصورة ملحوظة ولكن نموه قد انحصر على مقاييس كبرى فى البلاد الصناعية . ومع وجود استثناءات نادرة ، فان الاجتماع الطبى لم يجتذب اهتماما كبيرا نحو مشاكل خدمات العناية الصحية فى بلاد العالم الثالث ، التى يريد بعضها بكل إخلاص أن يتوصل الى إيجاد وتنمية أشكال فنية عالية جدا للخدمات العناية الطبية الغريبة . وهى أشكال مطلوبة على أوسع نطاق لسكان

هذه البلاد • وعلى سبيل المثال ، فإن الصين ، يعد أن لاحظت أن مواردها لا تمكنها من توفير العلاج الطبى المتفوق عبر أقاليمها بصفة كلية ، قد اتجهت نحو تنمية نظام العناية الصحية المبني على الصحة الوقائية وعلى تحسين أساليب الصحة الجماهيرية وعلى انطب الوقائي • وتعمل منظمة الصحة العالمية على مواجهة متطلبات العناية الصحية فى بلدان العالم الثالث ، كما أنها تعمل على توفير ادراك أكثر لتلك المتطلبات • وفى سبيل ذلك فإنها تطلب تعاون علماء الاجتماع الطبى فى هذا المجال • وأنه لمن المأمول فيه أن تظهر طبقة من علماء الاجتماع الطبى تولى اهتمامها نحو الفصل بين المواقف الوطنية وبين ضرورات الخدمة الطبية سوله على أعلى أو على أدنى المستويات • وإيضاً ، فإن درجة من درجات التجمع مطلوبة • والدور الذى يقوم به معاونون الطبيون فى العالم المتقدم ، بما يتطلبه من التركيز على العمل والأمراض المنتشرة يمكن أن يشكل طاقة مناسبة للعناية الصحية فى بلاد العالم الثالث • ودور الماونين الطبيين فى منطقة الأبالاش فى دلتا نهر الميسيسبى لا يبعد كثيراً عن مثيله فى المناطق النائية فى أفريقيا وفى أمريكا الجنوبية •

اتجاهات أبحاث علم الاجتماع الطبى فى المستقبل :

بينما تظهر المقالات فى هذا المجال أن الموقف يتحسن ، فإن علم الاجتماع الطبى لم يصل بعد الى المدى المطلوب فى مجال الاستكشاف والتحليل بالنسبة للصحة والمرض والعناية الطبية • وفى الحقيقة ، فإنه ليس من الكثير أن نقترح القول بأن علم الاجتماع الطبى قد تابع علم الطب فيما يختص بأساليبه أو بمحتوياته • وكنقطة جديدة فى المناقشة فإنه ، لكى نصل الى دراسة ناجحة لاجتماعيات الصحة ، يجب على نظام الاجتماع أن يمد أفاقه الى ما بعد علم الطب الغربى الحديث •

افتراضات عامة :

لقد شارك علم الاجتماع علم الطب فى الكثير من الافتراضات وذلك بالنسبة الى : (أ) قبول الفلسفة الايجابية ، (ب) القبول بالحلول التكنولوجية ، (ج) التقليل من التركيز على الحجرة الأوربية ، و (د) افتراض أن الطب مجزى والى حد ما « مقدس » • وكل واحد من هذه الافتراضات يحتاج الى استكشافه •

ان الحقيقة الايجابية تقول بأن الاحداث الطبيعية هي أحداث حقيقية وأنها ليست قائمة على الخيال ، كما تقول هذه الحقيقة أن قوانين الطبيعة لا تتغير وأن الطبيعة تخضع لسيطرة الانسان ، كل ذلك يتحكم فى الطب • ومع أن الايجابية قد أثبتت فاعليتها فى مجال العلوم الطبيعية والحوية ، فإنها قد واجهت مشاكل مع العلوم السلوكية • وقد شاهد القرن العشرون صراعاً من أجل شق طرق للتعامل مع الفكر ومع سائر « الأبنية العقلية » بغير الحاجة الى أنكار أى حقيقة تكمن وراء

واقعية الأفكار • وكان أحد المداخل الى ذلك هو دراسة الأفكار باعتبارها حقائق في ذاتها ومع ذاتها ، مع استخدام أساليب الايجابية • وهذه المصادر لم يتم حلها بعد ولن يتم حلها هنا •

وأحد الطرق الهامة التي تم اظهارها في علم الاجتماع الطبي كان في مجال التعامل « الغير - سوى » • فمن وجهة النظر الطبية الايجابية ، يعد الانسان الغير - سوى انسانا مريضاً وتعتبر حالته حالة مرضية ، يمكن أن تجرى عليها الدراسة والقياس ، وانها حالة تؤثر في الوظائف الحيوية وتعرض المصاب بها للخطر عن طريق تخفيض طاقاته أو تقصير حياته • وفي الجانب المهم من هذا الموضوع ، فان علماء الاجتماع قد قبلوا هذا التعريف الطبي • وقد افترضوا أن مثل هذا النوع من الأمراض هو نوع حقيقي ، واخذوا على عاتقهم مهمة اكتشاف السوابق الاجتماعية للمرض ومهمة التحقق من انطباق التوصيفات الموضوعية عليه (والمقصود هنا هو التوصيفات الطبية) • ولم يحدث الا مؤخراً أن تعرض « التوصيف الطبي » للتحدي بواسطة تجارب أثبتت أن التوصيف الاجتماعي لهذه الحالات بأنها حالات مرضية انما هو مجرد أسلوب لوضع عنوان لها ، وأن ذلك قد تم تحت احياء أسلوب العلوم الحيوية ، والمقال الذي كتبه فلانز وكيب والذي سوف تقدمه فيما يلي هو مثال لهذا المدخل •

وقريباً من نسبة اى امر الى الايجابية هو نسبته الى الحلول التكنولوجية • فكلما ظهرت مشكلة جديدة أو « كارثة » في مجال العناية الطبية (كما رأيت من زاوية مجسمة بواسطة الممارسين الطبيين) فان الحل العادي يكون هو اختراع (أو تطبيق) تكنولوجية جديدة • ومن هنا ، فان ، الحل ، بالنسبة للوفيات الناتجة عن هبوط في القلب ، كان هو انشاء وحدات الانعاش (وحدات العناية القصوى) وكذلك انشاء نظام للنقل السريع للمرضى في حالات الطوارئ • والحلول للمشاكل التشخيصية ، كانت هي ابتكار أنواع متقدمة من الاختبارات المعملية •

ويؤثر عن علماء الاجتماع أنهم أجمعوا على القبول بضرورة الاعتماد على الحلول التكنولوجية ، بالرغم من ان اختباراً قد أجرى في هذا الشأن وأثبت أن الطب لم يؤثر في معدلات الوفيات (وأن كان له تأثير لا شك فيه في التقليل من أسباب الوفاة) ، كما أشار نفس الاختبار الى أن الحلول التكنولوجية لم تؤد الى تحسن ذى بال في صحة الجماهير التي حصلت على تلك الحلول • وفي نفس الوقت ، فان الاعتماد على التكنولوجية قد زاد من طاقة العمل الخاص بالانعاش الطبي ، كما أنه رفع التكاليف ، ومن المحتمل أنه زاد من معاناة الانسان • وذلك بمعنى أن اطالة عمر المريض بمرض مستعصي لا تفيد به قدر ما تطيل فترة آلامه وأوجاعه • وعلى سبيل المثال ، فان وحدات العناية الفائقة بمرضى القلب ، لم تحقق أى نتائج ، بالنسبة لشفاء المرضى ونجاته من الموت ، أكثر مما تحققه العناية البيتية بنفس هذا المريض • وفي مواجهة هذه الحقيقة فان علماء الاجتماع قد ركزوا انتباههم على تحسين منوال الابتداع التكنولوجي وعلى مسألة انتشار التكنولوجيا •

وقد ظهر افتراض ثالث يقول بأن الطب الأوربي يسير على نمط موفق وسديد . فقد تجاهل أطباء الغرب النظريات والنتائج التي توصل إليها المعالجون في البلاد الأخرى . وفي الحالات النادرة التي كان يبدو فيها أن علاجاً ما ، من أنواع العلاج الموجودة في الحضارات الأخرى ، قد يكون مفيداً ، كما في حالة استخدام طريقة الوخز بالإبر في عمليات التخدير ، فإن شرح تأثيرات هذه الطريقة يكون مرفوضاً . ومن هنا ، فإن تفسير عملية الوخز بالإبر تعاد صياغته بحيث يتلاءم مع النظريات العلمية الغربية (على سبيل المثال : نظرية مداخل الأعصاب) أما التفسير الصيني فإنه يتعرض للرفض بغير فحص . وفي الحقيقة ، فإن العلاج قد تحقق في مختلف الحضارات ويمكن لعلم الاجتماع أن يفيد من الدراسات المقارنة بشأنه .

وفي النهاية ، فإنه من الأهمية بمكان ، ذلك الافتراض المشترك ، بين الجميع ، بأن الطب مجزى إلى درجة ما « مقدس » . ومعظم الأطباء وعلماء الاجتماع يشاركون كارليل في رايه بأن الطب هو أنبل المهن جميعاً . كما أن تداخل الطب في الحياة والموت يمكن أن يؤدي إلى سهولة تعرض المحتاجين إلى الطب للاستغلال ، وبالتالي فإن ذلك قد أدى إلى وجود عنصر القداسة فيه ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى ذلك القسم الملزم للأطباء بمراعاة الذمة والأمانة والضمير ، وهي حاجة ما زالت مستمرة وتتطلب زيادة قوة هذا القسم ، كما تتطلب بالضرورة شسدة التمسك بالقيم العالية وشسدة مراعاتها في مهنة الطب بأكثر مما هو مطلوب في المهن الأخرى . وعلى أي حال ، وكما سبق لنا أن اقترحنا ، فإن الدليل على أن الطب مجزى ومفيد للمجتمع ، يزيد القول بأن القيم العالية المقررة بشأنه إنما هي قيم افتراضية في المقام الأول ، أما فيما يخص بتنفيذ تلك القيم فإن ذلك ليس مؤكداً على طول الخط وإنما له استثناءات بالطبع . وفي كل الحالات ، فإن الممارسين الطبيين لا يختلفون عن غيرهم من البشر ، فيما يخص بمسألة النبل والاحترام . ومن الضروري للممارسة الطب بكفاءة أن يتعلمه الإنسان كما يحدث في جميع المهن الأخرى .

التحيز الطبي واختيار المشاكل :

إن أنواع المشاكل التي اختارها علماء الاجتماع لكي يدرسوها تعكس دائماً وجهة نظر طبية في موضوع العناية الصحية . وسوف نكتفي هنا بتقديم مثالين :

إن الأدب الذي يناقش المهن الطبية يكاد أن يكون قاصراً على دراسة الأطباء . وتوجد المئات من التقارير الخاصة بالأبحاث التي أجريت على طلبة الطب وعلى الأطباء وهي تقارير تقدم بيانات دقيقة ومفصلة عن كيفية تعليم وتدريب الطب وعن كيفية ممارسة الأطباء لمهنتهم وعن متابعتهم للدراسات المطلوبة بشأنها . وبينما توجد مئات المقالات عن التمرّض ، فإنه لا يكاد يوجد ما يملأ اليد من الدراسات عن هذه المهنة ، ويبقى بعد ذلك عدد من المقالات يكاد أن يكون مجرد تعليقات مثل تلك التي تظهر في مقالات محرري الصحف . وفيما عدا ما ذكرناه فإن أدب المهن الطبية يكاد أن يكون

بغير وجود • وهناك خمس دراسات عن الفتيين الذين يمتحنون علاج أمراض الجلد الخارجية (مثل الثآليل : مرض عيني السمكة) ، (ومنهما مقالان تربطان بينهما وبين الأطباء) . ومقالة عن الطب الخاص بالنمو الغير طبيعي للعظام ، ولكن لم تتحدث أى دراسة من هذه الدراسات الخمس عن العمل الاجتماعي ، أو عن التكنولوجيا العملية ، أو طب التنفس ، أو عن الطب الطبيعي ، أو عن الطب الوظيفي أو عن آلاف التخصصات الأخرى التي ظهرت وتحسنت في خلال هذا القرن • وهناك بعض الدراسات التي تعاملت جزئيا مع العمل الاجتماعي وذلك على سبيل مقارنته بأعمال المهن الأخرى ، ولكن لم تظهر (في أدب الطب) مقالة تربط بين الطب والاجتماع أو تعالج مشاكلهما المشتركة بشكل خاص • ويبدو أن علماء الاجتماع قد تقبلوا وجهة النظر الطبية التي حددت قيمة ومركز كل مهنة أخرى • ومع ذلك فإن هناك مصطلحات قد حصلت على القبول من الجميع ، مثل « قريب من الطب » ومثل « حلفاء للسمة » • وهناك عدد من المهن التي تعرف بنسبتها الى الطب ويجرى تحليلها على أساس العلاقة بينها وبين الطب •

ومثال آخر في أدب الطب ، فيما يختص بالعلاقة ما بين الطبيب والمريض • وهنا يبدو التركيز واضحا على الجانب الطبي ، مثل التركيز على مقدار تعاون المريض مع الطبيب ومقدار تجاوبه مع تعليماته ومدى تنفيذه لأوامره • وقد اتبني ذلك الاتجاه على أساس الافتراض مقدما بأن شفاء المريض معلق على مقدار طاعته للطبيب وقبوله لسلطاته وعلى تعاونه مع النظام الطبي المفروض عليه وعلى تنفيذه لقواعد هذا النظام ومتطلباته • ويوجد أكثر من دليل على أن نجاح العلاقة بين الطبيب والمريض يرجع أكثر ما يرجع الى محاولة الطبيب لبناء رابطة بينه وبين المريض ، وهي رابطة لا يمكن تحقيقها الا على أساس اقتناع المريض بأن الطبيب يفعل ما يمكن ان ينتظره هو منه • أما الآثار المترتبة على تجاوب الطبيب مع رغبات المريض فانها لم تتعرض لدراسة تبين مداها ومقدارها • والواقع هو أن الأمثلة التي شرحناها مقصورة على ما جرت دراسته في ساحات المستشفيات ، أما عن العيادات الخاصة فانه لا توجد عنها دراسات • وهناك العديد من الدراسات حول الخدمات الاستشفائية ، ولكن لا توجد دراسات عن الخدمات الوقائية أو عن الخدمات الطبية العامة • وعلم الاجتماع ، مثله مثل علم الطب ، يميل الى التركيز على الموضوعات التي تدور حول الصحة •

الفشل في تقديم تقويم انتقادي :

لأسباب يمكن ادراكها - فإن الحاجة الى الحصول على مدخل الى المدلولات والرغبة في أن يتم قبول علم الاجتماع الطبي كنظام متصل بالصحة ، فإن أصحاب هذا العلم قد تفادوا القيام بأى نقد نحوه أو اصدار أى أحكام ضده • وقد ظلت قدرة حقل الاجتماع الطبي على تقديم تقييم للبرامج الصحية قدرة محدودة للغاية ، ولعل السبب في ذلك أن يكون هو أن المتعاملين مع هذا الحقل قد لا تروفي لهم النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها هذا التقييم • أو بمعنى آخر فانه من المحتمل أن يثير أى تقييم ، ينتهي

بنقد البرنامج الصحي وبيان مواضع الخطأ فيه، ثأثرة الجهات التى يتعامل معها اخصائيو الاجتماع الطبى . ومع ذلك فانه يمكننا أن نشير الى ثلاث مناطق ، توصلت دراسات وابحاث الاجتماع الطبى الى نقد نظمها الصحية ، وان كان ذلك النقد لم يتم عرضه بالاتساع اللازم . والمناطق الثلاث هم مناطق تأثرات : علم الطب على علم الصحة ، والتكنولوجيا العالية على العناية الطبية ، والقيم الأخلاقية الطبية وتطبيقاتها على السيطرة الاجتماعية وعلى حشود القوة فى المجتمع . وقد سبق لنا أن أشرنا الى المشكلة التى تنشأ عن فرض علم الطب فرضا على علم الصحة . فبينما لا يمكن الجدل فى أن تدخل الطب مفيد فى الحالات الخاصة ، فان تأثير الطلب على الصحة الجماهيرية يفتقر الى مثل هذا الوضوح . وذلك بمعنى أن الطلب مطلوب لعلاج الأفراد من الأوجاع والأمراض ، وهو فى هذه الحالة يقوم بدور مفيد للصحة بغير شك ، أما بالنسبة لصحة المجاميع فان الأمر يحتاج الى علوم وتخصصات أخرى مثل علوم الصحة والاجتماع والنفس والطبيعة والاحياء الخ . وهنا يظهر بوضوح دور العلم الجديد ، أى علم الاجتماع الطبى .

وفى الواقع ان الهبوط الكبير فى معدل الوفيات فى العالم ، وهو الهبوط الذى أدى الى زيادة متوسط العمر من ١٨ سنة فى بلاد الاغريق فى العصر البرونزى الى أكثر من ٤٩ سنة فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٠ ، قد ظهر ليس فقط فى غياب العناية الطبية بمعناها العلمى الدقيق الحديث وانما هو ظهر أيضا فى مواجهة مخاطر العلاج بالوصفات . وبينما استطاع طب القرن العشرين ان يقضى على الغالبية العظمى من أسباب الوفيات التى ترجع الى الأمراض المعدية ، فان معدل الوفيات من الأمراض المزمنة قد تزايد . وبينما لم يكد يتغير اتجاه حركة الأمراض الحادة ، فانه يبدو أن شدة تسلط الأمراض المزمنة قد زادت . ونتائج التزايد فى معدلات الأعمار ، الذى يمكن أن ننسب الفضل فيه الى التدخل الطبى (وهو تزايد ظهر بوضوح فى الولايات المتحدة فيما بين عام ١٩٣٨ وعام ١٩٥٥) يمكن أن يكون هو زيادة اعتلال صحة السكان . لأن اطالة العمر لا تعنى بالضرورة تحسنا فى الصحة فقد يستطيع الطب (مستعينا بالتكنولوجيات المتقدمة) أن يطيل عمر المريض فى الوقت الذى لا يشفى فيه هذا المريض من مرضه ، وعندئذ فان الزيادة فى عمر المريض تضاف الى معدلات الأعمار فترفعها ، بغير أن يعنى ذلك بالضرورة رفعا لمستوى الصحة العامة . وكما سبق أن قلنا ، فان التحسن فى معدلات الصحة يرجع الى تحسن ظروف المعيشة والى تحسين التغذية أكثر مما يرجع الى التقدم فى علم الطب أو فى أساليب العلاج ، وهذه ناحية من نواحي الموضوع الذى نناقشه تحتاج الى دراسات أكثر ، خصوصا فى البلاد النامية .

على أنه من الظلم القول بأن تقدم علم الطب فى بلاد الغرب يرجع الى زيادة اعتماده على التكنولوجيا العالية ، كما أنه من الظلم القول بأن تكاليف التكنولوجيا العالية أكثر من فوائدها . فقد استطاع التقدم فى علم الطب أن يقدم وسائل تكنولوجية ذات تكاليف عادية . وفى نفس الوقت ، فانه يوجد من الأسباب ما يدعو

الى الاعتقاد بأن نسبة التحسن في وسائل العلاج الى التكنولوجيا فقط هي نسبة مبالغ فيها بدرجة كبيرة . ويسدو ان الأموال التي تنفق على الآلات الحديثة التي يستخدمها الطب في العلاج لا تذهب عبثا ، اللهم الا في الحالات النادرة التي يجري فيها علاج حالة نادرة او مرض نادر . ومثل تلك الآلات والمعدات المخصصة للأمراض والحالات النادرة لا توجد الا في المستشفيات الجامعية ، حيث يكون وجودها مفيدا في تعليم وتدريب الطلبة والأطباء وغيرهم من المتخصصين في المهن الطبية . وعلى أى حال فإن محتر في الطب قد اعتادوا على القول بأن الحالات النادرة والأمراض النادرة ، وان كانت لا تؤثر على الصحة العامة في المجتمع ، الا انها تشتمل على عنصر الطرافة الذي يستحق البحث والدراسة . وأكثر من ذلك، فإن طالب الطب لا يتعلم فقط كيف يستفيد من المعدات المتقدمة في تشخيص وعلاج الأمراض ، وانما هو ايضا يتعرض ، من الجانب الآخر ، الى العجز عن التشخيص وعن العلاج في غيبة هذه المعدات التكنولوجية . وهذا يوضح كيف أن الطاقة التي تبذل في التدريب على التعامل بالوسائل التكنولوجية انما هي طاقة فائدة بالنسبة الى التدريب العقلي والعلمي المطلوب لبناء القدرة الشخصية العلمية . وهذا وجه من أوجه الموضوع ، لا يمكن إنكاره أو المغالطة فيه ، وباختصار ، فإن هناك حاجة لتحديد المدى الذي يذهب اليه الطبيب أو العالم في الاعتماد على التكنولوجيا ، والا فإن علم الطب يمكن ، في النهاية ، ان يصبح عالة على التكنولوجيا وعبثا على الصحة .

والاعتماد على التكنولوجيا العالية في عمومه قد أصبح مشكلة حتم في البلاد المتقدمة . والأسوأ من ذلك ، بالنسبة للصحة العامة على المستوى الدولي ، فإن هناك اتجاها الى تصدير التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية والدول المتخلفة ، وذلك أمر لا يناسب هذه الدول الأخيرة ، والخطأ في ذلك يأتي من أسباب أهمها هو أن الدول المتقدمة تملك وسائل تصنيع المعدات التكنولوجية الحديثة كما تملك أصلا وسائل وإمكانات ابتكارها وإدارتها ، وبالتالي فإن تصدير هذه المعدات يعود بالفائدة على قطاعات الصناعة في تلك الدول . وأكثر من ذلك أنه توجد أفكار مثالية تدعو الدول المتقدمة الى الاعتقاد بأن تصدير التكنولوجيا أمر مفيد . كما أنه توجد من الجانب الآخر رغبة عارمة لدى الدول النامية والدول المتخلفة في تقليد الدول المتقدمة في موضوع استخدام الطرق والأدوات التكنولوجية المتقدمة في نفس الوقت الذي لا توجد فيه لدى هذه الدول الإمكانيات البشرية أو البيئية التي تساعد هذه المعدات على العمل بكفاءة وبدون أخطار أو أعطال ، وكل ذلك سعيًا للحصول على النتائج التي تحققها التكنولوجيا في الدول المتقدمة ، مع تجاهل الحقيقة التي تقول بأن النسبة الكبرى من النجاح الذي تحققه التكنولوجيا ترجع الى وجود مناخ ثقافي وحضاري وبيئي يساعدها على أن تؤدي دورها بكفاءة وبصورة مجزية من الناحية الاقتصادية . أما الحاجة الى التكنولوجيا المبسطة القليلة التكاليف فإن الكل يتجاهلونها . ومن الظواهر الواضحة في هذا الموضوع ما هو ملاحظ من أن الدول المتقدمة ، نظرا لثرائها ، قادرة على تحمل النفقات الضخمة التي تتطلبها التكنولوجيا المتقدمة ، وبالتالي فإنها تستطيع أن تحصل على الفوائد التي تثرها هذه التكنولوجيا ،

ما دامت تدفع ثمنها الباهظ أما الدول النامية والمتخلفة فإن التكنولوجيا المتقدمة تعد ، بالنسبة الى تكاليفها الباهظة ، ترفا لا يمكن لهذه الدول أن تتحمل اعباءه ، وبالتالي فإن مثل هذه التكاليف الباهظة يمكن أن تضر الضرر قبل الفائدة لأنها تنقل كاهل الميزانيات المحدودة لهذه الدول وتجعل الفائدة المرجوة من التكنولوجيا المتقدمة فائدة لا قيمة لها في مواجهة القصور والعجز عن الانفاق على الابواب الاخرى اللازمة لحياة تلك الدول ولسلامتها ولتقدمها .

ونقدم هنا مثالا ثالثا مستمدا من ابحاث فريد سون على القيم الاخلاقية الطبية . ومن هذا المنطلق نراه يشير الى أن شدة الاهتمام عالم الطب بمثالياته وأخلاقياته يجعله يتدخل في شؤون المهن الاخرى ، متخذاً لنفسه صعه الشرعية ، مما يجعله يحاول أن يدير امور هذه المهن ، خصوصا في الحالات التي تتصل بالصحة وبالمراض . وهذا هو ما يطعون عليه « التدخل باسم الطب » وفي الحقيقة فإن كل شيء يجري التعامل معه بواسطة الطب له أوجه أخرى يلزم التعامل معها بوسائل وأساليب أخرى غير الطب . على سبيل المثال : ادمان المسكرات ، وادمان (المخدرات) . ويقدم كيتريس أدله حاسمه على أن المحاكم قد أصبحت تحاول أن تخفف من شدة سيطرة الطب البحت على مشاكل عديدة ، منها : الأمراض العقلية ، والانحرافات ، والشخصية غير السوية ، وادمان المخدرات ، وادمان الكحول والمسكرات ، والتعقيم (بمعنى إيقاف القدرة على الانجاب) . وفي نفس الوقت يقدم زولا العديد من الأدلة على أن الطب يحاول أن يوسع من سلطانه على هذه المشاكل . وقليلون هم العلماء الذين لاحظوا هذه الظواهر وشغلوا أنفسهم بدراستها وتتبّع أحوالها وأسبابها وتناجسها . وينبّه الباحث زاس الى انه من الخطورة بمكان على الحقوق المدنية التي أثمرتها الدساتير والقوانين الديمقراطية أن يتوسع سلطان الطب الى مثل تلك الحدود البعيدة والمتسعة التي أشرنا إليها . وهو يرى أن الحقوق المدنية يمكن أن تضيق وتنعدم ان حدث أن امتد سلطان النظام الطبي الى الحد الذي يصبح فيه هو صاحب القول الفصل فيما يختص بالأمراض العقلية ، حيث أن هناك نظما أخرى مثل نظم علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع الطبي وغيرها من العلوم الانسانية يجب أن يكون لرأيها اعتبار حيوي عند البت في شأن أو في حالة من شؤون أو حالات الأمراض العقلية . كما يشير توري الى أن الطب البحت ليس بقادر على أن يتعامل مع الحالات التي تدخل في مجال المشاكل النفسية أو الاجتماعية ، وهو يقدم أمثلة على رأيه هذا كما أنه يدافع عن فكرة فرض مناهج تعليمية لهذه المجالات . والذي يبدو الآن في الأفق هو عملية تجميع للقوة وللسيطرة في المجتمع . وبينما يجب أن يكون ذلك موضعا للاهتمام العميق من علماء الاجتماع ، فانه من الواضح أنه لم يحصل منهم على أي اهتمام .



نظرة اجتماعية الى مفاهيم المرض

استاذ الأوبئة والطب الاجتماعى بمدرسة الطب بمدينة
هانوفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) • نشر كتابين : التفكير
الاجتماعى للمرض و « البعد الاجتماعى فى الطب » وضابط
الاتصال بين الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ، وهيئة الصحة
العالمية •

المطاب : مانفريد فلاتر
و هنريش كيوب

محاضر فى السيكولوجية الاجتماعية بجامعة ميونيخ ومؤلف
ومحقق عدة كتب منها « خرافة المرض فى علم أمراض
النفس » و « الانحراف (الجنس) والروتين اليومى » •

رئيس مشروع الألف كتاب ومدير مشروع دائرة المعارف
المرئية بوزارة الثقافة سابقا •

المترجم : أمين محمود الشريف

يعد المرض فى كل المجتمعات من الظواهر الخطيرة التى تهدد الفرد وجماعته
ومجتمعه بوجه عام • ولذلك اتخذت كل المجتمعات وسائل لمكافحة هذا الخطر ، من
أهمها الطب والسحر • ولا شك أن حوادث المرض والموت من مظاهر قلق الإنسان
وعجزه حيال الطبيعة والقوى الخارقة للطبيعة، كما أن عجز الإنسان عن التنبؤ بوقوع
المرض ، والنتائج المشكوك فيها لكثير من الوسائل الطبية ، هى المصادر الرئيسية
لما يساور الإنسان من قلق وشك فى حياته • ولكى يتسنى التغلب على ذلك يتخذ
الناس مجموعة من الإجراءات لا لتخفيف ما يقاسونه من ألم ومعاناة فحسب بل
لتخفيف حدة القلق والتوتر أيضاً • وليست العمليات الجراحية والأدوية والعقاقير
سوى جزء من وسائل مكافحة هذه • وتتخذ المجتمعات فلسفة خاصة للمرض والموت
يمكن القول بأنها عنصر هام وأساسى فى مكافحة دواعى القلق فى الحياة الإنسانية •
ومن هنا كانت مفاهيم المرض جزءاً من فلسفة المرض والموت • ويمكن تعريف هذه
المفاهيم بأنها أنماط من الأفكار تتعلق بأسباب ومظاهر وتعريف تلك الحوادث التى
تنتمى الى عالم المرض فى بيئة ثقافية (حضارية) معينة • ومفاهيم المرض ليست
سوى جزء من وسائل مكافحة ، ولكنها تربط بين المرض والقلب الاجتماعى لمجموعة
القيم السائدة فى المجتمع ، وبذلك تدمج المرض فى النظام الاجتماعى •

هذا ومفاهيم المرض هى عناصر اجتماعية يومية ، وليست إيديولوجيات خفية
مقصورة على أهل الخبرة والاختصاص بقصد الإبقاء على القيم السائدة فى المجتمع،
والسيطرة على الجهاد • وأن الذى نتعارف عليه بأنه مرض وطريقة تفسيره لهسو
جزء من مفهوم الطبيعة البشرية ذاتها كما يعد بوجه عام جزءاً من النظريات العلمية
المتطورة التى تهدف الى إخضاع الطبيعة والسيطرة عليها •

● مظاهر مفاهيم المرض ●

تتبرر مفاهيم المرض عن آراء في مسائل مختلفة • ويمكن أن نتبين في معظم الثقافات خمسا منها :

(أ) الوصف العام للمرض بما يميزه عن الحوادث الأخرى (ويشمل ذلك تعريفه وتفسيره) •

(ب) مظاهر المرض ، وتقسيم الأمارات والأعراض الى أنماط مرضية متميزة

(ج) تصنيف المرض تصنيفا عاما وخصوصا •

(د) أسباب المرض •

(هـ) الأحكام الأخلاقية وغيرها من الأحكام التقييمية للمرض •

فالمريض يحكم عليه دائما بأنه خير أو شر ، نعمة أو نقمة ، منحة أو محنة •
والأحكام الأخلاقية تهم الفرد كما تهم المجتمع ، وهى تتصل بأسباب المرض ومظاهره ومعناه وفتايجه •

ولم يهتم علماء الاجتماع بمفاهيم المرض ومنشئها في المجتمعات الغربية الحديثة إلا في السنوات العشرين الماضية • أما دراسة مفاهيم المرض في المجتمعات الثقافية الأخرى فكانت من اختصاص الأنثروبولوجيين (علماء الإنسان) الذين درسوا الأمراض دون تفرقة دقيقة بين الأمراض السيكولوجية والطبيعية • وقد أوضح براون (١٩٧٦) أن كثيرا من علماء الاجتماع يعتبرون البحث في الأمراض مقطوع الصلة بعلم الاجتماع ، ولذلك لم يهتموا كثيرا بالبحث عن الأسباب الاجتماعية للمرض وجذوره وتعريفاته بحيث لا يوجد سوى قليل من البحوث العلمية والتجريبية في هذا الباب • أما اليوم فلعله لا يوجد عالم اجتماعي يخالف فبريجا (١٩٧٤ ، ص ١١٧) في قوله : « المرض ظاهرة من صنع المجتمع ، وسيظل دائما كذلك » والخلفية الثقافية للمرض هي اليوم حقيقة مقرة ، ولكن الجمع بين الآراء الثقافية والآراء البيوفيزيكية « (الطبيعية الحيوية) لا يزال أمرا نادرا ويعاول فبريجا في كتابه « المرض والسلوك الاجتماعي » (١٩٧٤) (الطبيعة الحيوية) الجمع بين هذه الآراء ويقدر النتائج العملية المترتبة على هذا الجمع ، وقد ركزت البحوث الاجتماعية اهتمامها على ظواهر المرض دون أسبابه ولذلك قلما نجد كتابا يبحث في الايتولوجيا (أسباب المرض) الاجتماعية للمرض على المستوى الذاتى أى الأسباب التى يراها المريض ذاته أو على المستوى الاجتماعى • ويسلم معظم الباحثين الاجتماعيين بالتفكير الايتولوجى العلمى فى الطب الحديث وهو تفكير يباين تفكير العامة من الناس • وهذا التسليم صحيح فيما يتعلق « بالنمط المثالى » للطب ، ولكنه خاطئ على الأرجح فى الروتين اليومي للاتصالات التى تجرى بين المرضى والأطباء • ذلك أن المريض والطبيب يمثلان « طبقات مختلفة من الآراء فى أسباب المرض ، وكلاهما يمكن أن يتحول من طبقة الى أخرى فى عملية متغيرة من تبادل الآراء حول أسباب مرض معين • ومعروف أن معظم علماء الاجتماع المعنيين بالأمور الطبية يميلون الى التفسير الاجتماعى النفسى للمرض ، ويرون أن المنهج البيوفيزيقي المحض فى تحليل المرض منهج « لا انساني » و « غير واف بالفرض »

يبدو أن كلا من الطبيب العلمي ، والعالم الاجتماعي يعد جزءاً من الثقافات الفرعية المتميزة التي تشيع فيها مفاهيم مختلفة للمرض . وهذه الثقافات الفرعية أكثر جوداً في آرائها عن أسباب المرض ، من المريض والطبيب في اتصالاتهما اليومية . وعلى هذا المستوى لا محل للأحكام التقييمية مثل « لا إنساني » أو « غير واف بالمرض » ومثل ذلك يصدق على « النموذج الطبي » و « النموذج الاجتماعي » للمرض لأن هذين النموذجين يمكن أن يتعايشا كنتيجة للحوادث الاجتماعية التاريخية . ولا يختلف وضع العالم الاجتماعي الطبي كثيراً عن الوضع الاجتماعي للطبيب فكلاهما يتحلى في عمله المهني وظيفته القسيس ، وكلاهما أقرب إلى أن يكون مفسراً لتلك الحقيقة الاجتماعية التي يقال لها المرض من أن يكون مثبثاً لها . ولذلك يجب النظر إلى تفسيرهما على أنه محاولة لمكافحة تلك الشكوك المحيطة بالمرض والموت . على أن كلا منهما عاجز عن أن ينفع غلة الفرد في ربط المرض بالقوى الخارقة للطبيعة . وهي حاجة ملحة في المجتمعات التقليدية ، وإن لم تكن كما مهما في المجتمع الحديث .

● المفاهيم التقليدية والعلمية للمرض

تختلف مفاهيم المرض باختلاف الثقافات والعصور التاريخية . وقد أثبتت الدراسات الأثنوبولوجية تنوع هذه المفاهيم . ولا توجد اليوم مفاهيم « محضة » للمرض مرتبطة ببيئة ثقافية معينة دون غيرها ، إذ يوجد في كل بيئة تقريباً مجموعتان أو ثلاث مجاميع من مفاهيم المرض ، بعضها يوجد مع بعض جنباً إلى جنب ، وبعضها يمتزج ببعض امتزاجاً شديداً : المجموعة الأولى تنبع من الطب الشعبي ، وهو تقليدي في كل المجتمعات ، والمجموعة الثانية تنبع من الطب التقليدي المنظم ومثاله الطب « الأيورفيدي » في الهند والثالثة تنبع من الطب العلمي الغربي . ولدينا معلومات دقيقة عن وجود صلة بين مفاهيم المرض النابعة من هذه المصادر الثلاثة جميعاً كما هو الحال في مرتفعات تشياباس حيث تجمع المفاهيم « المياوية » بين النظريات اللادينوية والنظريات الغربية للمرض (فبريجا ، ١٩٧٤) وقد توفقت العلاقات بين المنهجين أو المناهج الطبية الثلاثة بعد العهد الاستعماري لا على مستوى الأفراد لحسب ، بل أيضاً عندما نما التعاون بين مختلف أصحاب هذه المناهج .

ولا تزال الهوة واسعة في البلاد الصناعية بين أصحاب الطب العلمي ، وأصحاب الطب الشعبي أو العامي ، ولكن الهوة أقل اتساعاً على مستوى الاتصالات اليومية بين المرضى والأطباء . ذلك أن الأطباء أقل تمسكاً بالروح العلمية مما يعتقد فيهم ، والمرضى قادرون على نقد مفاهيم المرض العامة . يبدو أن مفاهيم المرض في الطب العلمي والعامي غير متطابقة . ويرى العلماء الاجتماعيون أن البعد الاجتماعي النفسي للمرض أكثر وضوحاً في الطب العلمي (كيوب ، ١٩٧٦ ، ص ١٧٨) ولكن الأطباء النفسيين يرون العكس . ولا يوجد في البلاد الصناعية من الدراسات الخاصة بالطب العامي والشعبي سوى النزر اليسير (شندا ، ١٩٧٣) ويتألف الطب العامي المعاصر من عناصر مختلفة : عنصر قليل جداً منقول عن أصول الطب التقليدي الشعبي ، وعنصر هام من الأفكار المهنية التي صرفت بما يتناسب مع مدارك الرجل العامي ولغته ، وعنصر أخرى محرفة وملخصة عن الخيال التكنولوجي في القرن الأخير .

وهناك تبادل قوى بين الطب العامي والعلمي فيما يتعلق بمفاهيم المرض • وفى ذلك يقول كلودين هيرزلىش (١٩٧٣) :

« كلما ازدادت أهمية هذه التعاريف الطبية ، كلما لها من شأن فى تكوين أفكار العامة عن المرض ، فقدت ما تحظى به من قبول كدليل علمى لا يقبل الجدل • ولا شك ان الاختكار و « الميول » العامة من بين العوامل التى تؤثر - الى حد ما - فى التفكير الطبى والممارسة الطبية » •

ويمكن ان يشاهد هذا فى جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث يمارس عدد كبير من الناس مهنة الطب « الخارجى » او الهامشى كمتفرغين أو غير متفرغين ، كتقويم العمود الفقرى باليد ، والوخز بالأبر ، والتشخيص البؤرى (الموضعى) والمعالجة المثلثة ر معالجة المريض باعطائه جرعات صغيرة من دواء لو أعطى لشخص سليم لأحدث عنده مثل أعراض المرض (المالح) • ويرى أصحاب الطب العامى أن المرض أسلوب اجتماعى معين من أساليب الحياة • وتؤدى العمليات التفسيرية الى أعمال تتفق مع ذلك فيما يبدو • فنمط التعريفات والتفسيرات الطبية بالنسبة للعلمى والاختصاصى مستمد من مصدر ثقافى - اجتماعى واحد (كيوب ، ١٩٧٦ ص ١٧٨) وهذا ينطبق أساسا على البيئة الاجتماعية للمرض ولكنه ينطبق بصورة أقل على معرفة سنن الطبيعة ونواميسها • وهناك زيادة تدريجية فى تطوير المعرفة ، واخضاع الطبيعة فى عملية تشبيه عملية تقسيم العمل • ويحدث هذا فى الشئون الطبية كما يحدث فى العلم والتكنولوجيا •

وقد أوضح أول اتصال بين المفاهيم التقليدية للأمراض والطب العلمى الغربى أنه لا توجد أرضية مشتركة بين الاثنين • ولكن اذا كان أصحاب الطب التقليدى قد رفضوا الطب الغربى فى بداية الأمر ، فانهم أخذوا بالتدريج يقتبسون عناصر من هذا الطب • ويميز الناس فى بعض الحالات بين الطب « الشعبى » المحلى ، والأمراض الغربية • وكلما ازداد الأطباء والموظفون الصحيون فى الثقافات غدير الغربية تدريباً وتعليماً طبقاً لمبادئ الطب الغربى ، ازدادت لمفاهيم الطبية التقاء ، وان طلت المفاهيم التقليدية ، والمفاهيم الغربية المحضة ، ومزيج من الاثنين تيمش معاً جنباً الى جنب • وفى البلاد الصناعية فجوة حقيقية بين الطب التقليدى أو الشعبى وبين الطب العلمى ، ولكن الأهالى يشاطرون الأطباء تاريخهم وعاداتهم الأساسية ونظرتهم الى العالم • ذلك أن كليهما ينتمى الى بيئة ثقافية واحدة وكلاهما ليس شاهداً على التقدم التكنولوجى فحسب بل هو أيضاً مهيم على هذا التقدم • وليس بغريب أن نجد المريض من أهل الطبقة العاملة أكثر اندماجاً فى عملية اخضاع الطبيعة والسيطرة عليها بالوسائل التكنولوجية من طبيبه نفسه ، بيد أنهم لا يتكلمان لغة واحدة بالضرورة فى مجال الشئون الطبية بسبب تقسيم العمل • ولذلك قد يكون من الساذجة أن نقول بوجود عالمين : عالم الشخص العادى وعالم الطبيب • بيد أن المعرفة تزداد تطوراً بالتدريج ، فنرى كلا الرجلين يستخدم مفاهيم المرض ومصطلحات التشخيص بطريقة واحدة • ولكن الفجوة أكبر بين الممارس العام واخصائى المستشفى (فريز ، ١٩٧١) • على أن هذا الاختصاصى قد يعجز عن ادراك مفاهيم ومصطلحات « الصفوة » من أئداده •

● مفاهيم المرض الذاتية والموضوعية

من المسلم به بوجه عام أن الطب الحديث يتبع منهجا قائما على فكرة تمديد (اعتبار المرض شيئا ماديا أى موضوعيا) المرض أعنى أن المريض يعتبر مصابا بمرض هو فى حقيقته شيء موضوعي لا ذاتي ، أو هو حقيقة كونية . أما المدرجات الحسية وردود الفعل العاطفية والعوامل الاجتماعية ، فهى أمور عرضية لا جوهرية . وهذا أمر لا ينفرد به الطب الغربى الحديث ، ففى الثقافات غير الغربية أيضا يرى كثير من الناس أن المرض مستقل عن ذواتهم ، يمكن سحبه بالمص أو ازالته بالجراحة ، أو نقله الى الغير . والرأى المضاد لذلك أن طروء المرض هو بالضرورة حادث اجتماعي يشكل حقيقة جديدة ، ويلعب دورا جديدا . على أن مفاهيم المرض من موضوعية وذاتية لا تتحدد من هو المريض ولا تبين نوع المرض . وفى الثقافة الغربية يعد ربط المفاهيم الذاتية والموضوعية بالفرد ضربا من المستحيل . على أن هناك من يفهم أيضا أن المرض من صنع القوى الخارقة للطبيعة وانما يظهر فقط فى الانسان ، فى حين أن هناك رأيا حديثا آخر يقول بأن المرض عرض يعترى مجتمعا بأسره أو جماعة بأسرها . وأخيرا يطرح بعض العلماء الاجتماعيين والأطباء النفسيين للمناقشة الفكرة القائلة بأن الأسرة يمكن أن تكون وحدة حقيقية للأمراض (موكش، ١٩٧٤) اذ دل الكثير من المشاهدات على أن الشخص الذى تظهر عليه أعراض المرض ، والمتألم منه ، « والمريض الفعلي » قد يكونون أشخاصا مختلفين . وفى مثل هذه الحالات يمكن القول بأن الأسرة كلها مريضة .

● دسم المرض وتعريفه

تشيع فى المجتمعات أفكار واضحة تقريبا عن حقيقة المرض ، والفروق بينه وبين غيره من الظواهر كالجنوح ، والسلوك الاثيم ، وسوء الحظ ، والعادات السيئة ، والقدر (التشوه الخلقي) . وهذه الفروق مبنية - كأي مفهوم آخر من مفاهيم المرض - على حقائق مقررّة لدى هذه المجتمعات بشأن الطبيعة والقوى الخالقة للطبيعة كما هى مبنية على التجربة والمعرفة واللغة وغير ذلك من الرموز . وهى ترتبط بالاتجاهات والآراء فى شأن الخير والشر وبذلك تنطوى على معان أخلاقية ، وتنتقل من الآباء الى الأبناء خلال عملية التحول الاجتماعي .

ويتوقف التمييز بين الظواهر المختلفة أيضا على وجود النظم والاجراءات التى تعالج مشكلة « مينة » . ومن الممكن انشاء النظم لتكون وسائل لمعالجة المشاكل القائمة ، ولكن التحليل الاجتماعي قد دل على أن كثيرا من المشاكل تنشأ عن النظم التى أنشئت أصلا لمعالجتها . وهناك طريقة لتعريف المرض يمكن أن نطلق عليها اسم « البعد الاحصائي » ، وطبقا لهذه الطريقة تعتبر الظواهر الواسعة الانتشار أمورا عادية لا أمراضا ، ففى كثير من الثقافات الافريقية يشيع الفتق السرى بين صغار الأطفال بحيث لا يعتبر مرضا .

ولا يستخدم الطب الغربى المفهوم الاحصائي للمرض الا فى مناطق مختارة ، مع تفضيل المفهوم المعيارى بالاضافة الى المفهوم الاحصائي .

وهذا البعد المعيارى - الاحصائي جانب هام من مفاهيم المرض فى كلا المجالين المهني والعامي ، فبعض الأمراض تحدث فجأة بدرجة شديدة ملحة لأن المريض وأهله

أو عسيرته يرون حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراء فوري لمعالجته . وفي مثل هذه الحالات يرسم المرض على شكل منحني حاد في حين يبدو هذا المنحني في حالات أخرى لطيفاً جداً بحيث لا يوجد خط فاصل يميز بين المرض والحالة العادية . بيد أن هناك جزءاً من المفهوم الاجتماعي للمرض ، وهو الخط الفاصل بين « السليم » و « المريض » ويرسم هنا الخط طبقاً للمعايير الضمنية التي تراعى الجنس (ذكراً أو أنثى) والسن وهذا الخط الفاصل هو الذي يميز بين المرض وعدمه ، لا بين الشعور بالمرض وعدم الشعور به . ذلك أن المرض هو دائماً نمط منظم من الإشارات والأعراض التي تتطلب اتخاذ إجراء ما .

هذا ويرسم المرض على منحني توزيعي مستمر طبقاً لعدد وشدة الإشارات والأعراض يشابه الخطوط الاجتماعية التي يرسمها الطبيب لتحديد ضغط الدم العالي ، والسكر ، والأنيميا ، والسمنة والاضطرابات العصبية ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

وفي المجتمعات الحديثة تتغير مفاهيم المرض بسرعة على امتداد الأبعاد التي أشرنا إليها . ونتائج هذا التغير أبعد من أن تكون تافهة كما أنها ليست ذات طابع نظري مجرد . فهناك آثار شديدة لهذا التغير على أوضاع النظم الصحية وتكاليفها كما أن هناك تحولا فجائياً من الإشراف الاجتماعي إلى الإشراف الطبي ، وتغييراً في الأحكام الأخلاقية للنسوبة إلى بعض الحوادث والأحوال يضاف إلى ذلك أن التغيرات في مفاهيم المرض قد تكون عامل استقرار وعامل دمار في الوقت نفسه . فأمّا الاستقرار فقد ينشأ نتيجة تحول الصراع الاجتماعي إلى مشكلة طبية وبذلك يمكن تجييده . وأما مظاهر الدمار فهي متعددة كإخفاء الصراعات الاجتماعية بدلاً من حلها والمؤثرات القوية في ظروف العمل ، وفي الأسر والتشريح ، والآثار الضارة بالنمو الاقتصادي . وهناك اتجاه قوى نحو تصنيف المزيد من هذه المفاهيم تحت ذلك الاسم الاجتماعي العريض - اسم المرض .

مثال ذلك أن إدمان المسكرات لم يعد عادة سيئة وإنما أصبح مرضاً وكذلك البطنة المؤدية إلى السمنة . ويزداد الآن يوماً بعد يوم تعريف الجنوح بأنه حالة نفسية تتطلب العلاج لا العقاب . ويمد الطفل « المتلملل » اليوم طفلاً مصاباً بأعراض متزامنة (مجموعة أعراض تظهر في زمن واحد) مصحوبة بحركات عضلية لا إرادية . وكذلك صغر الثدي والصلع ، وفرط الطول أو القصر ، تعد كلها اليوم اضطرابات تتطلب علاجاً طبياً باهظ التكاليف وكانت كل هذه العلل فيما مضى مجرد صفات شخصية تشكل شخصيات اجتماعية فردية .

ويضارح ذلك في الأهمية التوسع في مفاهيم المرض على امتداد البعد الاحصائي - المعيارى . فالخط الفاصل بين « السليم » و « المريض » يتحول الآن إلى الطرف السفلي من السلم أى إلى تخفيض درجة المرض والتخفيف من شدته . ويلاحظ ذلك في مفاهيم المرض الشعبية كما يلاحظ في المفاهيم المهنية . فهناك الآن مزيد من التخفيف عن الشخص المريض ، ومزيد من الفوائد التي يجنيها الطبيب من جراء المرض ، ومزيد من الاهتمام بمرکز المريض . وتأخذ الآن المهنة الطبية بالأحوط ، وتتوسع في استخدام القاعدة التي تكلم عنها بالتفصيل شيف (١٩٦٣) وفريدسون (١٩٧٠ ص ٢٥٥ وما والاها) ونصها : « إذا ساورك الشك في الأمر ، كان تشخيص المرض أقرب إلى الحكمة من عدمه » وتحويل الخط الفاصل بين المرض وعدمه إلى

الطرف السفلى من السلم هو تعبير عن هذه القاعدة • ويذكر فريديسون ثلاثة أسباب يقصر بها لماذا يعتمد الأطباء الى « الاكثار من التشخيص » قال :

« من المعقول أن نقول ان « الاكثار من التشخيص » و « الاكثار من وصف العلاج » يحددان غالباً (١) حيث يجنى الطبيب على الأرجح فائدة من وراء ذلك (ب) حيث يكون المريض في خطر مع عموم امارات المرض وعراضه (ج) حيث يتسنى اجراء التشخيص والعلاج السليمين والشعبي الذي لا يتعارض اطلاقاً مع ما يبدو من امارات واعراض •

والسبب الاول غير مقنع اذا نظرنا نظرة شاملة الى كل الثقافات لأن الاتجاه الى التوسع في مفاهيم المرض أمر شائع في البلاد التي لا يبنى فيها الطبيب فائدة مباشرة من اكثار التشخيص • اما السبب الثاني فيجب أن يضاف اليه ان الاكثار من التشخيص يحدث بازداد حتى حينما لا يكون المريض في خطر ولا يبدو عليه امارات أو اعراض • ولا شك ان التوسع السريع في الوقاية الطبية يساعد على ادخال عوامل في مفاهيم المرض لم تكن مقدرة من قبل اطلاقاً ، ومن أمثلة ذلك عوامل الخطر •

وهناك اتجاهات كبرى في المجتمع الحديث تشجع مثل هذا التوسع في مفاهيم المرض وقد دربا العوامل القوية النابعة من الثقافة العامة ، والمؤثرات القوية النابعة من التفكير الاكاديمي والسلطة الطبية • ولكن قائمة العوامل لا تكمل دون ذكر نظم الرعاية الصحية في الدولة الاجتماعية الحديثة • وقد اثار ش.ف. فرب (١٩٧٥) الى التوسع في مفاهيم المرض وصياغتها في قوانين التأمين الصحي وغيره من قوانين الدولة الأخرى ذات الطابع الإلزامي • وهناك صلة قوية بين الفوائد التي يتيحها التأمين الصحي • والنظام الصحي القومي وبين مفاهيم المرض • ولا شك أن ازالة الحواجز الاقتصادية بين المرضى والأطباء ، والتعويض عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الإجازات المرضية والشعور (من جانب كل من المريض والطبيب) بأن التأمين الصحي « يدفع عن كل شيء » - كل ذلك قد ساعد على التوسع في مفاهيم المرض • وظاهر أن مصالح المجتمع والفرد والمهنة الطبية تسير في اتجاه واحد بيد أن الحرية ليست بلا حدود ، فلوائح التأمين الصحي الاجتماعي ونظام الرعاية الصحية يكفلان عدم التعسف في التفسير والتعريف •

(كيوب ، ١٩٧٦ ص ، ١٧٨ - ٩) •

● تقسيم الامارات والاعراض الى أنماط مرضية

قد يرغب المريض الذي يرى علامات وامارات معينة في ادراجها تحت نمط مرضي معين قبل أن يحكم على نفسه بأنه مريض • وفي الثقافات التي بها نظم بسيطة تصطبغ إطاراً للأنماط المرضية قد يعثر المريض على تفسير صحيح لمرضه • لأنه يعلم أي الأعراض يشكل مرضاً « حاراً » أو « بارداً » • وفي الثقافات التي يسيطر عليها الطب العلمي تستمد الأفكار الخاصة بشكل الامارات والاعراض من الطب المهني ، إذ ليس لدى الشخص العادي مفاهيم مستقلة عن علاقة الأعراض والامارات بالمرض • وقد أوضحنا مراراً أن الشخص المتوسط في اليوم المتوسط يشاهد عدداً من الأعراض والأمارات • ويقول في ذلك كوسا وروبرتسون (١٩٧٥ ، ص ٥٨) :

« ان الذى يدركه « الشخص العادى » هو المقارنة أو الفرق بين حالته الصحية الحالية (وهى حالة حادة) وحالته الصحية السابقة أو العادية وهو يعبر عن الفرق بين الحالتين بالأعراض النسبية التى تدل دلالة غير كاملة على العلة التى يعانيتها . ولا يمكنه قياس هذه الأعراض (باستثناء أمراض قليلة كالحصى) . وإذا علمنا أن عدد العلل كبير ، ولكن قياسها محدود ، عرفنا أن الشخص العادى يميل الى استخدام المعايير الذاتية أو الشخصية حين يحكم على ظاهرة يلاحظها بأنها عرض من أعراض المرض . وهذه المعايير تختلف باختلاف الظروف » اهـ .

ولا بد أن يكون هناك مبدأ أساسى يحدد : هل يحكم على العلة بأنها عرض . وهناك من الأدلة الكثيرة ما يثبت أن هذا المبدأ يتوقف على الشخصية والحالة وغير ذلك . ولكن المهم من الناحية الاجتماعية أن نعرف : هل توجد مفاهيم مرضية مقررة اجتماعيا تصلح أن تكون مقياسا يحدد لنا هل تدل الأعراض على مرض معين أم لا ؟ ليست هناك أية أدلة مستمدة من التجربة تجيب عن هذا السؤال . ولكن يمكن القول بأن المفاهيم المرضية فى المجتمعات الغربية من التموض بحيث يتوقف تفسير العرض أو الامارة على الخبرة المباشرة بالطب أو على تبادل الآراء مع أهل الخبرة والتجربة .

واللغة وغيرها من الرموز التعبيرية ذات تأثير قوى فى هذا المجال (فريج . ١٩٧٤ ، كيوب ، ١٩٧٦) لأن هناك علاقة وثيقة بين الاصطلاحات الطبية وإدراك حقيقة المرض وتبين لنا الاصطلاحات الطبية المعروفة للشخص العادى نظرته الى الوظائف الجسدية واضطراباتها . وعندما يزور المريض الطبيب لايفضى اليه الا بالأعراض التى يمكنه تسميتها . ويأسف علماء الاجتماع لأن الأطباء يستعملون اصطلاحات طبية لا يفهمها المريض (ل . ف . فريز ، ١٩٧١ ، فيلد ، ١٩٧٦) بيد أن الأطباء - وبخاصة أطباء الأسرة - فى وسعهم أن يستعملوا اصطلاحات يفهمها المريض . وهم فى هذا يعدون أساتذة للمريض . وجدير بالذكر أن الطبيب والمريض كليهما يقفان على أرض مشتركة من الشك وخير طريقة لإزالة هذا الشك هو تسمية المرض . وهذا لا يحقق الغرض المقصود الا اذا استعمل كل من المريض والطبيب لغة يفهمها الآخر ، حتى ولو اختلفت بعض الاصطلاحات .

هذا وتقسيم الامارات والأعراض الى أنماط مرضية يحدث خلال أو نتيجة اللقاء بين المريض والطبيب . وقد بذل علماء الاجتماع جهودا كبيرة لوضع نظرية تقول بأن المرض هو انحراف ينقسم الى أنماط ويكون شخصيات اجتماعية جديدة ، على أن هذا خارج عن نطاق مقالنا (فريديسون ، ١٩٧٠ ، كيوب ، ١٩٧٦) .

● تصنيف المرض

يستخدم أصحاب المفاهيم المرضية الشعبية والمهنية تصنيفا يميز بين مختلف أنواع المرض . وهناك تصنيفات عديدة فى الثقافات غير الغربية (أنظر فريجا ، ١٩٧٤) يستخدم فيها جدول عام يصنف فيه كل مرض على حدة تحت عنوان « حار - بارد » ، « طبيعى - لا طبيعى » - على سبيل المثال . فضلا عن ذلك يشتمل كثير من الثقافات على أفكار محددة حول أمراض معينة ذات أعراض محددة . وهذا صحيح من حيث المبدأ فى الثقافة الغربية حيث يستعمل كل من الشخص العادى والطبيب تصنيفات معظمها خليط من عناصر اثنولوجية (خاصة بأسباب المرض)

وتقييمية ، وظواهرية (حسبة الى الظواهر) وأهمها جميعا تصنيف الأمراض تصنيفا إجماليا الى نوعين : الأمراض « الجسميه » (أو الطبيعیه) والأمراض « العصبية » (أو النفسية) وكلما ازداد الإنسان بعدا عن المجال الطبى العامى الى المجال العلمى الدقيق ازدادت أنواع وأسماء الأمراض . وكما سلف القول هناك تصنيفات يستخدمها المرضى ، والأطباء الابتدائيون نشتمل على عناصر من المفاهيم المتماثلة فى حين يوجد فى الطرف الآخر تصنيفات يستخدمها الاخصائى الذى يحتاج الى اصلاحات متميزة . وقد أوضح ل . ف . فريز (١٩٧١) أن الممارس العام يستخدم (بالتوازي مع المريض) نحو عشرين اسما مختلفا للانهيـار العصبى فى حين أن « التصنيف الدولى للأمراض » لا يحتوى الا على اصطلاح واحد وعدد واحد . وعلى العكس من ذلك يستخدم المريض والممارس العام اصطلاح « مرض السكر » فى حين أن التصنيف الدولى للأمراض يشتمل على اصطلاحات كثيرة لأمراض فرعية مختلفة ولا ريب أن تسمية المرض تقلل من الشك ، وتؤيد رأى المريض وبخاصة اذا كان الاسم يتفق مع التصنيف العامى كجزء من مفهوم المرض . ولا يمكن القول بأن الممارسين الطبيين متفقون على رأى واحد أو تصنيف معين ، لأنه ما من تصنيف يمكن أن يعد وافيا بالقرضى . وقد اتجه الرأى أخيرا الى نبد مثل هذه التصنيفات . على أن يستبدل بها تصنيف المشكلات . وإذا انتشرت هذه الفكرة فى مجال التعليم الطبى والممارسة الطبية تهيات الرصة لتفاهم المرضى والأطباء بشكل أفضل . ولكن من المشكوك فيه أن يتخذ هذا التصنيف الاصطناعى جزءا من المفاهيم المهنية والشمعية للمرض .

● المفاهيم الايتولوجية (المتعلقة بأسباب المرض)

تضمن مفاهيم المرض دائما بعض الأفكار عن أسباب المرض ، وتظهر فى أى مجال ثقافى نظريات ايتولوجية مدروسة بدرجة متفاوتة عن أسباب الأمراض ونتائجها بوجه عام . وفى المجتمعات التى تعد فيها القوى الخارقة للطبيعة مسئولة عن المطر والجفاف ، تعد هذه القوى نفسها مسئولة عن المرض . أما فى المجتمعات التى تسود فيها النظرة الميكانيكية الى العالم فيعتقد بوجه عام أن أسباب المرض ذات طابع ميكانيكى . بيد أن هناك استثناءات كثيرة من هذه القاعدة . فالهند - مثلا تدير المصانع بالذرة ولكن طائفة كبيرة من السكان يعتقدون ان النجوم تقرر مصير الإنسان ، ومسار الأمراض ، كما يفقد كثير من الهنود ان الاستهلاك غير المناسب للطعام « البارد » أو « الساخن » (بالمعنى الهندوسى) يسبب عددا كبيرا من الأمراض .

هذا والمفاهيم الايتولوجية متنوعة فى المجتمعات الحديثة . وتسود المفاهيم الميكانيكية فى الدوائر الشعبية والطبية على السواء . ولكن المرضى والأطباء يعتقدون ان العوامل السيكلولوجية قد يكون لها شأن فى أسباب الأمراض . وانى لا أتفق مع الذين يعتقدون أن معظم المرضى يسلمون بالأسباب السيكلولوجية فى حين أن الأطباء يرفضونها بيد أن هناك بعض أوجه الخلاف الهامة حول أسباب المرض بين الأطباء والمرضى وفى المجتمع الحديث أيضا يؤمن كثير من المرضى ايمانا راسخا بدور القدر ، والسحر والأشعة المتأينة الخفية والقوة المغنطيسية فى ايتولوجيا المرض فى حين أن الأطباء يرفضون هذه الأمور على السواء . وهناك أسباب أخرى محتملة تختلف فيها

نظرة العامة والأطباء ، فالافراط في استهلاك السعرات الحرارية والأحماض الدهنية المشبعة والملح يراها الأطباء أسبابا لبعض الأمراض المزمنة في حين أن الرجل العامي (غير الاختصاصي) يرى أن « الطعام الرديء » هو سبب علته ، وفيما يتعلق بالأمراض المعدية يرى العامي أن البرد أهم شأنا من الجراثيم ، في حين يرى الطبيب العكس .

هذا والمفهوم الايتولوجي (السببي) جزء من وسائل مكافحة المرض عند الرجل العامي الذي يرى أن لكل مرض سببا ، وغالبا ما يخيّب الطب أمله في هذا الصدد ، لأن هناك أمراضا كثيرة مجهولة السبب أو يدور الخلاف حول أسبابها . أما الطبيب فلا يساوره القلق الذي يساور الشخص العادي لأن علاج معظم الأمراض لا صلة له بمعرفة الأسباب ؛

● المعاني الأخلاقية والقيم العامة لمفاهيم الأمراض

لا تخلو مفاهيم المرض من القيم ، إذ المرض لا ينفك عن القيم الأخلاقية والاجتماعية . ولما كان المرض قد يلحق الضرر بالجماعة فإنه يقيم بأنه ضرب من الائم بجانب الأخلاق أو بأنه انحراف عن المعايير السليمة في المجتمع . ولذلك يعاقب المريض أحيانا . ولا شك أن نسبة إحدى القيم الأخلاقية إلى المرض والمرضى من شأنه أن يزرع أعضاء الجماعة عن الوقوع في برائن المرض .

ويقوم المرض في ضوء أهداف المجتمع ، شأنه في هذا شأن الحوادث الرئيسية في الحياة الاجتماعية . وهناك طرق كثيرة لمكافحة الآثار الضارة للمرض ، فمن الممكن إبعاده عن المجتمع ومن الممكن مكافحته ، ومن الممكن أن يصبح عنصرا إيجابيا أو نافعا . وبعد خلو الطب العلمي من القيم تقدما عظيما في العصر الحديث فالمرضى الذي يحصل على شهادة ،رضية يعفى من المسئولية . بيد أن ذلك إنما هو من خيال الطب العلمي ذلك أن الطب العملي والطب الشعبي ، كلاهما يمت بصلة إلى الأخلاق السائدة في المجتمع ، فالمرضى والأطباء سواء فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية للمرض كما تدل على ذلك المقالات المنشورة في المجلات الطبية وفي وسائل الاتصال الجماهيري ، فهي تحدثنا أن كثيرا من المرضى مسئولون عن أمراضهم لأنهم يدخلون أو يسرفون في الطعام أو يشربون الخمر ، وأنهم يستغلون المرض لمنافع ثانوية ، وأنه يجب أن يتعلموا كيف يعملون طبقا للإرشادات الطبية . ولذلك فإن سلطات الإشراف الاجتماعي مطالبة بممارسة وظيفتها في الرقابة الأخلاقية حتى لقد أصبح الطبيب اليوم أشبه برقيب أخلاقي (فريدسون ، ١٩٧٠) أكثر من أي وقت مضى . والانطباع الذي يخرج به الإنسان من الكتب الاجتماعية المؤلفة في الانحراف والإشراف الاجتماعي هو أن مفاهيم المرض ليست خلوا من القيم الأخلاقية في نظر علماء الاجتماع ، بل يبدو أن بعض هؤلاء العلماء يريدون أن يحلوا محل الطبيب في الرقابة الأخلاقية والإشراف الاجتماعي وهذا ينبغي أن وجوب النظر إلى العالم الاجتماعي الطبى على أنه شخص يتولى وظيفة جديدة في ظروف المرض المتغيرة . لا على أنه مجرد مراقب مستقل لا صلة له بالأحداث التي تجري في عالم الطب .

الصحة الوطنية ! أهميتها وإعداد مرافقها

الخدمات الصحية في الدول النامية

● ● مقدمة

تعرض هذه المقالة بصفة عامة الجهود الحديثة فيما يتعلق بالإنجازات التنظيمية والفنية في مجالي التنمية والصحة كما تعرض أمثلة على استخدام العلوم الاجتماعية بما في ذلك الديموجرافيا الصحية والاقتصاد الصحي ، والتطبيقات العملية لتلك العلوم ، على مشكلة تقديم الخدمات الصحية . وأخيرا فإنها تتضمن تحليلا لتجارب بعض الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في مواجهتها لمشكلة تقديم الخدمات الصحية للمجتمعات الريفية والبلدية التي كانت تفتقر الى حد كبير الى تلك الخدمات ويعرض كاتب المقال وجهات نظره في المناهج التي اتبعت والنتائج التي أسفرت عنها تلك المناهج في بعض البلاد التي تحصل على معونة هيئة الصحة العالمية في مجال تقديم الخدمات الصحية .

ولا شك ان ضخامة حجم الاحتياجات الصحية مع قصور الامكانيات عن مواجهتها في جميع الدول النامية ، لتبرز لنا بوضوح عجز « الطب العلمي » كما درجنا على تسميته عن مواجهة احتياجات الشعوب الفقيرة غير الصناعية من تلك الخدمات . وقد نكون متعسفين لو عزوئنا ذلك الوضع ، مباشرة ، الى فشل الطب العلمي بوصفه هذا . بل الأولى ان نعتبره نتيجة لتطبيق مناهج ونظم للرعاية الصحية لا تتفق واحتياجات وامكانيات الشعوب غير الصناعية . ولو نظرنا الى حالات الفشل هذه ، وقارناها

الكتاب: عامر بن يوسف

مواطن تونس ، خبير في الاقتصاد والديمقراطية الطبية
يعمل حاليا بقسم تقديم الخدمات الصحية بمنظمة الصحة
العالمية بجنيف . عمل مستشارا للعديد من المعاهد الوطنية
والدولية ، كما عمل مستشارا زائرا بجامعات أمريكا ،
وأفريقية ، وأوربا . له كتابان والعديد من المقالات ، كما
أسهم مساهمة فعالة في البرامج الصحية للمجتمعات الريفية
والبلدية بالسودان .

المترجم: محمد عبد الغني بن يوسف

وكيل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سابقا .

بما صادفته ضروب مختلفة تماما من نظم الرعاية الصحية من نجاح لدى شعوب بعض
المناطق المعزولة تماما عن العالم لانهيها الى الجزم بضرورة أن تتلام نظم الرعاية
الصحية وظروف البيئة .

ومن المسلم به ان الرعاية الصحية من أهم جهود البشرية لاجداد نمط أفضل
من الحياة ، ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من سكان العالم لا تجد أية صورة من صسور
تلك الرعاية كما أن نسبة كبيرة أخرى من باقي السكان تفتقر الى الرعاية الكافية
لتخليصها مما تعانيه فالتقدم الرائع الذي حازته العلوم الطبية لم يمس معظم سكان
العالم اذ ما زالت غالبية سكان الدول النامية تعاني وتموت نتيجة لنفس الأمراض التي
عانى منها أسلافهم وقضت على هؤلاء الأسلاف . وتزايد الرغبة لدى الدول لنشر
الخدمات الطبية بين جميع السكان ولكن يصاحب هذه الرغبة ادراك بأن العلوم الطبية
البيولوجية تحز وحدها عن حل مشكلة توزيع امكانيات الرعاية الصحية التي تتسم
بالندرة على الاعداد الضخمة من البشر الذين يفتقدون الى تلك الرعاية .

ولا شك أننا في حاجة الى مناهج جديدة لتحليل وإدارة النظم الاجتماعية المعقدة
إذا ما استهدفنا حتى مجرد اتخاذ الخطوات الأولى نحو تقديم الرعاية الطبية للسكان
جميعا . وقد عبر « ستالونز » عن هذه الفكرة عندما كتب :

« ان كان للرعاية الطبية أثر ما على صحة المجتمع فانه أثر ضئيل ، اذ يرى
المجتمع ان ما يصله من رعاية انما يصل متأخرا زمنيا أكثر مما ينبغي . وان معظم
الفوائد التي عادت علينا خلال المائة عام الأخيرة انما هي نتيجة لمؤثرات مختلفة وليست

نتيجة لتوجيهاتنا (أى التوجيهات الطبية) • ان التقدم العلمى قد قام على أساس متين من منطق أرسطو وفلسفة القسر والإجبار • وان نفورنا من فكرة الإجبار قد قادنا الى تجاهل القيم الحقيقية لأساليب النظم الموجهة • ان هناك ثلاثة مبادئ هي : ان أى اثر لابد أن ينشأ نتيجة سلسلة متشابكة من المقدمات ، وان أى مسبب يؤدي إلى ظهور سلسلة متشابكة من الآثار • كما ان تعديل أى عنصر من عناصر نظام ما قد يؤدي الى نتائج بعيدة المدى وغير متوقعة - هذه المبادئ تفتح أمامنا الباب نحو مدخل أصيل ومرتبطة تماما بالبيئة للوقاية من المرض •

ومن المستحيل أن نخطط للرعاية الصحية متجاهلين التفاعل المستمر بين مجال الصحة وبين البيئة الاجتماعية برمتها •^{١٠} ويحذرننا « مردال » من الوقوع في عملية تبسيط مبالغ فيه للمشاكل الصحية عن طريق عزل عنصر الصحة عن غيره من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية والسياسية في عملية التنمية •

ومع ذلك فإنه من المسلم به منذ زمن طويل أننا ينبغي ألا نقصر نظرنا الى موضوع الرعاية الطبية على جانب التكلفة المالية أو التسهيلات العينية المقدمة للشعب بل يجب أن ننظر إليها أيضا في ضوء ما أنتجته من تخفيف للألام وللهمات • ويشير « كاندو » الى ذلك بقوله :

« انه من العجيب أن نرى كيف ان الفقراء على استعداد للتفحيش بشطر كبير من مواردهم ، بل ويضجون به فعلا في سبيل تخفيف ما يعانونه نتيجة لسوء الصحة ، ولو ان تفصياتهم هذه قد لا تؤتي ثمرة ما » •

وفي سبيل إيجاد رابطة ما بين هذه الآراء فقد أمكن التوصل الى إيجاد نموذج رياضي يربط بين الصحة وبين البيئة الاجتماعية والصحية في الدول النامية • ويحاول هذا النموذج الربط بين العوامل البيئية وبين نسب الخصوبة ونسب الوفيات كما يحاول البحث في أقصى توسع ممكن في الخدمات الصحية • ويعمل هذا الجهد - على المستوى الشامل - على إيجاد علاقة بين قطاع الصحة وبين غيره من القطاعات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وتفاعلها وتنشيطها للسلوك الديناميكي للنظام ككل • كما يعمل - على المستوى الضيق - على اختبار عملية التوسع في الخدمات الصحية •

● شمول الخدمة الصحية للسكان ومدى استفادتهم منها

الإطار العام :

من المعروف ان توفير الخدمات الصحية في الدول النامية تصاحبه مشاكل تفوق في عددها وتنوعها ما يصاحب توفير تلك الخدمات في الدول المتقدمة • فالموارد - في الدول النامية - تنسم بالندرة كما ان نسبة عدد الأطباء والمرضات وغيرهم من المهنيين الطبيين منسوبين الى عدد السكان قد تكون أقل بما يتراوح بين عشر مرات ومائة مرة عما هو عليه الحال من الدول المتقدمة • وانه وان كان توزيع المستشفيات والتكنولوجيا الطبية الحديثة بين دول العالم بعيدا عن العدالة ، كما ان توزيع وسائل

الرعاية الصحية بين البيئات المختلفة في الدول المتقدمة قد يتسم بشيء من التميز فإن الأمريكيون أكثر سوءاً في الدول النامية حيث تتجه تلك الدول إلى تركيز الموارد الطبية التكنولوجية والبشرية في البيئات الحضرية بصفة أساسية خصوصاً في المدن الرئيسية ومحصلة ذلك كله هو أنه بالرغم من أن الامكانيات الطبية قد تتوفر في البيئات الحضرية في الدول النامية فإن المناطق الريفية تفتقر تماماً إلى الموارد البشرية الطبية والامكانيات التجهيزية والوسائل التكنولوجية الحديثة المتعلقة بالرعاية الطبية .

وفضلاً عن ذلك فإنه حتى لو توافرت الامكانيات التجهيزية فإنها تفتقر إلى وجود الأفراد الفنيين الذين يتولون تشغيلها أو صيانتها أو استعواض ما يتلف منها . لذلك فإنه ليس من النادر ، خصوصاً في المناطق النائية من الدول النامية أن نجد مستشفيات أو عيادات متوقفة تماماً عن العمل بسبب افتقارها إلى المعدات الطبية أو إلى الأفراد اللازمين لتقديم الخدمة . وتساهم المشاكل التنظيمية والإدارية مع صعوبات النقل في جعل الموقف أكثر سوءاً .

وفي نفس الوقت فإن البيئات الريفية التي تشكل الشطر الأكبر من سكان الدول النامية ، تنظر إلى الطب الحديث ببدعة مريبة . نظريات وأفكار الطب الغربي كثيراً ما تقصطهم يقوم مع الشعارات والقيم التي تحكم البيئة التقليدية ، وغالباً ما تسد الوصفات البلدية (المحلية) والممارسون المحليون معظم المطالبات الطبية للسكان في أغلب الحالات . فإذا ما دخل الطب العربي إلى تلك البيئات الريفية سواء على شكل مستشفيات حكومية أو عيادات خاصة فغالبا ما ينظر إليه كسلعة مخيفة ومنافس للأساليب المستقرة في البيئة لعلاج المرضى .

ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى الخدمات الطبية تكون ملحة في الدول النامية بسبب ما يميزون به من فقر مدقع ومن تعرض للأمراض المعدية ومن مستوى منخفض من المعيشة . وتكون هذه الحاجة أكثر إلحاحاً بالنسبة للمواليد ولصغار الأطفال . ولكن من المحتمل أن تكون على حق في القول بأن حاجة السكان في الدول النامية إلى الرعاية الطبية تكون أكثر إلحاحاً عنها في المجتمعات الأكثر غنى حيث تتوفر الخدمات الطبية بشكل أفضل .

ويمكننا أن نلخص ما سبق أن ذكرناه بوضع ثلاثة تعميمات يمكن - بصفة عامة - أن تنطبق على معظم الدول النامية في العالم :

- حتى في الدول المتقدمة فإن توزيع امكانيات الرعاية الصحية تفتقر إلى العدالة أما في الدول النامية فإن تركيز الموارد التكنولوجية والبشرية في المراكز الحضرية يكون أكثر وضوحاً وخصوصاً في المدن الرئيسية .

- حتى الامكانيات التجهيزية التي يمكن توفيرها تفتقر إلى الأفراد الذين يريدها ويتولون صيانتها واستعواض ما يتلف منها . وليس من النادر أن نجد في المناطق النائية من الدول النامية مستشفيات وعيادات تفتقر إلى أكثر المعدات بدائية وحتى أن وجدت المعدات فإنها تظل بلا استخدام بسبب عدم وجود الأفراد الذين يتولون تشغيلها .

- تتضافر المشاكل التنظيمية والإدارية مع مشاكل النقل في جعل الموقف أكثر سوءاً .

وبطبيعة الحال فانه لا يكون هناك محل لهذه التعميمات في البيئات التي
تعى أهمية الطب الغربى وتقبله قبولاً حسناً ويحس أهلها بحاجتهم اليه .
وهناك نمطان للتفسيرات المتعلقة باستخدام الخدمات الطبية فى الدول النامية
وهما يتعلقان بكل من : ١ - التسهيلات الصحية (ب) - خصائص السكان .

وتتوقف معدلات الاستفادة من الخدمات الصحية على مجموعة متشابكة من
العوامل التي ترتبط بالتفاعل بين الأفراد الذين يحسنون بحاجتهم الى الخدمة وبين
الممارسين المتخصصين والامكانيات التجيزية المتخصصة المتوافرة والمتاحة لهم .

● الامكانيات الصحية :

من المفترض عادة انه كلما زادت الخبرة الطبية والتعمق العلمى للأطباء كلما
كانت نتائج الرعاية الطبية الحديثة أكثر تأثيراً . وقد كانت هذه الفكرة وما زالت محل
جدال طويل ولكنها أدت - خصوصاً فى الدول المتقدمة الى زيادة الاتجاه نحو
التخصص الأدق بين الأطباء وغيرهم من العاملين فى المجال الصحى ونحو تركيز
الخدمات وغيرها من دور العلاج حيث تتوافر الثمار العديدة والمعقدة للتكنولوجيا
الحديثة اللازمة لعلاج المرضى . وهناك من الدلائل ما يشير الى تزايد استفادة الجماهير
فى الدول المتقدمة من الامكانيات الطبية المتقدمة سواء من حيث اختيار مكان العلاج
أو اختيار التخصص العلمى للطبيب الذى يزورونه .

● خصائص السكان :

كلما ازداد وعى الجماهير بمستويات التقدم المتباينة فى الخدمات الطبية
فانه من المعقول ان تضع فرضين عن استخدام الخدمات فى الأنماط المختلفة للامكانيات
الطبية : (أ) يتجه السكان الى اختيار الامكانيات التي تحقق الخدمة الأكثر كفاية
(ب) ان نسبة الانتاجية (أى عدد الحالات التي يتولى فحصها طبيب واحد أو غيره
من المهنيين الطبيين) تكون أعلى بالنسبة للامكانيات التي تقدم تشكيلة أكبر من
الخدمات وتلك التي تكون أكثر كفاية وتقدماً عنها فى تلك الامكانيات التي تتيح
خدمات محدودة . وقد حدث هذه الحقيقة ببعض مخططات نظم الرعاية الطبية الى القول
بان فكرة تقديم خدمات بدائية طبية الى المجتمعات الريفية البعيدة عن المراكز الحضرية
الكبرى فكرة بعيدة عن السلامة .

ولا شك ان العوامل الديموجرافية والاجتماعية التي تؤدي فى الدول المتقدمة
الى تفاوت نطاق تغطية المجتمع بالخدمات الطبية وما يعود منها من فائدة ، لا شك
ان هذه العوامل تؤثر كذلك فى الدول النامية ولكن بشكل أكثر وضوحاً . وقد
أدت الدراسات المتكررة التي أجريت على الاستفادة من الخدمات الصحية فى الدول
المتقدمة الى تأكيد ان معدلات الاستخدام تتفاوت بتفاوت الوضع الاجتماعى والاقتصادى
والتعليمى ومستوى الحضرة أو التخلف فضلاً عن عدد من أنواع السلوك الثقافى
الستقرة فى المجتمع . وقد أمكن تحديد العوامل « المهنية » أو « المعاونة » على توسيع
نطاق الخدمات الصحية وزيادة جدواها ، ووصفها لأول مرة فى دراسة دولية عن
الرعاية الصحية .

وقد ثبت منذ سنوات عديدة ان اختلاف الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى الدول المتقدمة يصاحبه تباين فى درجة الاستفادة من الأطباء وغيرهم من المشتغلين بالرعاية الصحية . وتعكس معدلات الاستفادة المتفاوتة كلا من العوائق الاقتصادية للخدمة وكذلك مدى تفاوت طلب الجماعات السكانية لتلك الخدمات . ويبدو أن الفقر من بين العوامل التى تؤدى الى انكماش استخدام الخدمات الصحية ، وتبدو هذه الآثار بوضوح أكبر فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة بسبب الاختلافات النسبية الأكبر فى مستوى الرخاء وبسبب ندرة الموارد الصحية .

ويمكننا القول ان الرعاية الصحية سلعة : فعندما لا يتاح التأمين الصحى تكون للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية أهمية قصوى . وفى الدول النامية فإن حقيقة المعوقات الاقتصادية وما يصاحبها من فقر تؤدى الى حقيقة أخرى وهى أن فرض أى رسم ولو زهيد على الخدمة الصحية قد يحجب السكان عن الاستفادة من تلك الخدمة . وفى كثير من الدول النامية تقدم الخدمات الصحية مجاناً ، ولكن بسبب مستويات الفقر المدقع فإن الحصول على الرعاية الصحية قد يتعارض مع احتياجات الكدح لاعالة الأسرة . وإلى جانب ذلك فإن المسافة التى قد يضطر المريض الفقير الى قطعها للوصول الى المكان الذى يقدم له الرعاية الصحية قد تكون عاملاً مانعاً . ولكن على العموم فإن العوائق الاقتصادية ، وإن مثلت عقبة فى سبيل الحصول على الرعاية الصحية فى الدول النامية ، فإنها - من الناحية التاريخية - تمثل عقبة أكبر فى الدول الرأسمالية .

وما قاله افلاطون من ان هناك نوعين من الطب أحدهما للأغنياء والثانى للفقراء ما زال صحيحاً بالنسبة لمعظم أجزاء العالم . فعندما تتحكم فى الطب اعتبارات « السوق » فإن التفاوت بين نوعي الطب يظهر من صورة تفاوت فى مستوى الرعاية الصحية . وعندما يمكن إزالة العوائق الاقتصادية عن طريق أساليب البر والاحسان أو عن طريق توفير الرعاية الصحية الحكومية ، فغالباً ما يحس الأغنياء أن بوسعهم شراء رعاية أفضل ومعاملة أرق عن طريق العيادات والمستشفيات الخاصة . فالعيادات العامة أو المستوصفات الخيرية كثيراً ما تتسم بخصائص اجتماعية معينة تنفر كثيراً من الفقراء من الاستفادة منها استفادة كاملة . كما أن البيروقراطية وانعدام العامل الانسانى وضعف الامكانيات وطول فترات الانتظار كثيراً ما تسم العيادات الخارجية فى المستوصفات الخيرية وتؤدى الى عدم الاقبال عليها . وفى المجتمعات التى تتسم بالفوارق الثقافية الواسعة فإن التباعد الاجتماعى بين مقدمي الرعاية الصحية وبين متلقيها يكون من الكبر بحيث يجعل هذه الرعاية بضيعة لمن هم فى حاجة اليها . ومن المعتقد ان العوائق الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمضارية تؤثر أيضاً الى درجة كبيرة على الجماعات البشرية من الدول النامية ، ففي كثير من تلك الدول فإن الموقع المكانى للخدمة الصحية يحدد الطائفة التى يمكن أن تستفيد من تلك الخدمة ، ولا شك أن الأطباء وغيرهم من العاملين فى المجال الصحى يمثلون غالباً - فى الدول النامية ، الطبقة المحبوبة أو المختارة فى المجتمع بسبب ما حصلوا عليه من تعليم أو تدريب بحيث يكون التعامل بينهم وبين المجتمعات غير المثقفة من مواطنيهم عسيراً .

وتلعب العوامل السلوكية دوراً كبيراً أيضاً . فمن الظواهر النفسية المصاحبة للفقر تكثر أنواع من مظاهر السلوك تموق استخدام وسائل الرعاية الصحية ويدخل

في ذلك انخفاض ادراك مدى الحاجة الى تلك الرعاية وعدم تقدير الأهمية الحقيقية للطب الحديث . فضلا عن ذلك فإن الفقراء ، بما يحيط بهم من مشاكل متباينة ، قد تناح لهم فرص رعاية صحية مناسبة ولكن التكاسل وعدم المبالاة - وهي ظواهر لصيقة بالفقر - قد تجعلهم يتقاعسون عن الحصول عليها . وكلما ازدادت حصة الفقر كلما تجلت المكونات النفسية المصاحبة له بروزا .

وأخيرا فإن وضع المجتمع من حيث حضريته أو ريفيته أو أخذه بالأساليب الحديثة تشكل كلها عوامل إضافية . ففي الدول المتقدمة يكون استخدام الخدمات الصحية أكثر في المجتمعات الحضرية عنه في المجتمعات الريفية . ويبدو أن كمية « الطلب » على الرعاية الطبية منسوبة الى الحاجة الحقيقية اليها في المجتمعات الريفية يكون غالبا أقل منه في المجتمعات الحضرية .

وقد يعكس ذلك نتائج الفقر (وهو غالبا ظاهرة ريفية) والفوارق التعليمية والتفاوت في ادراك مدى أهمية التيسيرات الطبية المتاحة . وقد أصبحت الفوارق بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية أقل وضوحا في الدول المتقدمة في الخمسين سنة الأخيرة ، أما في معظم الدول النامية فما زالت تلك الفوارق شديدة الوضوح .

● دراسة عن تونس - المنهج والنتائج :

إذا استعرضنا وضعنا الحالي من حيث معرفة العوامل التي تؤثر في استخدام الخدمات الصحية ، فاننا ندرك فورا ان الدراسات التي تتعلق بالدول النامية وتلك التي تتعلق بالبيئات الريفية في الدول المتقدمة ما زالت قليلة . وان القلة من تلك الدراسات هي التي تعرضت تعرضا شاملا لتلك العوامل ، بل ان النادر من تلك القلة هو الذي رسم أسلوبا للعمل والتطبيق . وهذه المشكلة المعقدة التي تثير كثيرا من الاهتمام لدى السلطات الصحية كما تؤدي الى كثير من الجدل لدى الباحثين تستحق منا شيئا من الايضاح . وإذا تعرضنا لدراسة التفاعل بين الخدمات الصحية وبين مستخدميها فإن المدخل الشسولي للبحث هو الذي يسمح بتحديد المكونات الصحية والسكانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العوامل التنظيمية والادارية كما أن تحليل مدى مناسبة الخدمات الصحية يحتاج الى تحليل احصائي لكل من العرض والطلب من ناحية التكلفة ومدى اشباع حاجة المستفيدين ، وهذا عنصر هام بالنسبة لتخطيط وإدارة وتقييم الخدمات الصحية .

وقد أجريت دراسة في تونس بمعونة من هيئة الصحة العالمية في الفترة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ١٩٧٢ ، وأدت تلك الدراسة الى ابراز أن كلا العاملين اللذين يرتبطان بتوزيع نوع التسهيلات الصحية في المناطق المختلفة من الدول النامية ، والعوامل السكانية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز شعوبها ، تتفاعل كلها لتحدد المستوى الواقعي لاستخدام الخدمات الصحية . وقد استخدم الباحثون منهجا بسيطا من الناحية الفنية وغير مكلف من ناحية النفقة . ويتلخص هذا المنهج في اختيار عينات سكانية وإجراء مسح لها وبحث الخدمات الصحية وطرق التحليل التي ترمي الى تطوير المؤشرات الاحصائية . وقد طبق هذا المنهج في دراسة أجريت بمحافظة نابل بتونس ، واشترك في اجرائها وزارة الصحة التونسية ومنظمة الصحة العالمية . وجرى العمل باختيار عينة من السكان على أساس « مجموعات أسرية »

وتحليل السجلات الطبية للأفراد تلك الأسر ، في كل واحدة من المناطق السبعة (منها ثلاثة حضرية وأربعة ريفية) بالمحافظة .

وقد استخدمت المجموعات الأسرية يفرض الكشف عن العوامل - بالنسبة لشعب معين - التي تميز بين الاستخدام العالي والاستخدام المنخفض للخدمات الصحية . وشمل البحث ٦٧٨ أسرة (منها ٤٤٦ أسرة حضرية و ٢٣٢ أسرة ريفية) تقسم في مجموعها ٣٨٠٨ فردا . وقد قررت معدلات استخدام الخدمات الصحية على أساس ما استخدم منها فعلا خلال خمس سنوات سابقة على بدء التجربة بواسطة أشخاص موجود عنهم سجلات طبية يمكن الرجوع إليها . وانضج من الدراسة أن معدل الاستخدام كان بنسبة ٣٨٥ في المائة من العينة كلها بينما كانت النسبة في المناطق الحضرية ٨٨٥ في المائة وفي الريفية ٤٦٢ في المائة بالرغم من أن عدد الزيارات للمستشفيات بالنسبة لكل مريض كانت تقريبا متساوية . وقد شملت عملية تحليل حالات تشخيص المرض والتمارين الموجودة عن أن ٣٠ في المائة من عبء العمل الطبي والاجتماعي للخدمات الصحية الداخلية في الدراسة تقع من أربع مجموعات هي : البرد الحاد (١٠٦ في المائة في المناطق الحضرية و ١٣٩ في المائة في المناطق الريفية) والانفلونزا (٩٥ في المائة و ٣٤ في المائة على الترتيب) والاسهال (٧٧ في المائة و ٩٥ في المائة على الترتيب) والتحصين ضد الأمراض (٧ في المائة و ٣٢ في المائة على الترتيب) . وقد ثبت ان ثلاث مجموعات استوعبت حوالي نصف عدد الحالات التي تم علاجها عن طريق الخدمات الصحية وهي : أمراض الجهاز التنفسي والاضطرابات المعدية والمعدية الشديدة والأمراض الجلدية . ولم تكن هناك الا فروق طفيفة في أنماط تشخيص الأمراض في الريف والحضر .

وقد غطى الاستقصاء المستخدم أنماطا ديموجرافية واقتصادية واجتماعية للمستقيصين ومدى وعيهم بالحاجة الى الرعاية واستشارة الطبيب وكذلك تجاربهم مع دور العلاج (بما في ذلك مسلكهم نحو تلك الدور ونحو الماعلين بها) والعلاج الشخصي والعودة الى الطب التقليدي . وقد قسم المستخدمون من مبدأ الأمر الى أربع مجموعات لتحديد العلاقة بين معدل استفادتهم من الخدمات الصحية وبين أنماطهم السلوكية وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية . ولاغراض التحليل ، تم الانضمام بمجموعتين فقط من المجموعات الأربعة هما : الأسر التي تلجأ الى الخدمات الصحية لجوءا واسعا ، أي أولئك الذين لتسعين في المائة أو أكثر من أفرادها سجلات طبية ، والمجموعة الثانية هي تلك التي لاقل من خمسين في المائة من أفرادها سجلات في المائة من أفرادها سجلات طبية . وظهر ان التباين بين سكان الحضر وسكان الريف من مستخدمي الخدمات الصحية شديد الوضوح كما يبدو من الجدول رقم (١) .

جدول رقم ١

الاستخدام			الأسرة
أ عالي ٪٩٠	ب منخفض ٪٥٠	ج المتبقى من أ ، ب	
٣٢٣	١٢١	٥٥٦	حضرية
١٣١	٢٩٩	٥٧٠	ريفية

وقد ثبت من التحليل الأخصائي أن أولئك الذين استخدموا المرافق الصحية استخدموا عاليا كانوا بصفة عامة أكثر الماما بالقراءة والكتابة من أولئك الذين استخدموها استخدموا منخفضا وإن ثمة فروقا اجتماعية وثقافية واقتصادية كانت واضحة بين المجموعتين . وفي كل من الأسر الحضرية والريفية الداخلة في الدراسة كان مستخدمو المرافق الصحية استخدموا عاليا بصفة عامة ممن يعرفون بشكل أفضل وسائل الوقاية من الأمراض المعدية . ومن ناحية أخرى فإن مستخدمي المرافق الصحية الذين يعيشون في البيئات الريفية - وخصوصا أولئك الذين استخدموا تلك المرافق استخدموا نادرا - كانت شكاواهم من أن العلاقة بين الأطباء والمرضى لم تكن على ما يرام وأن المشورة الصحية والاجتماعية المقدمة لهم لم تكن مناسبة .

وقد افترضت الدراسة امكان اعتبار استخدام المرافق الصحية مؤشرا على التحضر وبذلك فإن التحسن في المستوى الصحي قد لا ينشأ نتيجة لخدمات المرافق الصحية فحسب بل نتيجة أيضا لعملية التطور في المجتمع . ولهذه النتيجة أهميتها بالنسبة لحوالي ٨٠٪ من سكان العالم وتحمل الى الدهن أن مستقبل التنمية الصحية والتعليمية يجب أن يرتبطا بالتنمية الشاملة التي يكون الاهتمام فيها بالرعاية الصحية الأولية للمجتمع جزءا هاما . وهذا يستتبع ضرورة التلازم بين أوجه التنمية الصحية وغيرها كالتعليم والزراعة وصحة البيئة والنقل مع الاحتياجات الحقيقية للسكان .

وبالقدر الذي يمكننا فيه أن نعتبر الدراسة السكانية في تونس نموذجيا للوضع في الدول النامية ، فإن المسح انتهى الى النتائج الآتية :

أ - ان استخدام المرافق الصحية منخفض بالمقارنة بما يجري عليه الحال من الدول الأكثر تقدما وأن الوحدات الصحية المتنقلة كثيرا ما تستخدم لعلاج الأمراض المعدية العادية وأن ٨٥٪ من جميع المرضى يزورون دور العلاج في واحد فقط من أطوار المرض .

ب - بالرغم من أن بعض المرافق الصحية كانت متاحة ومسموحا بارتياحها مجانا لجميع السكان إلا أن الدراسة أثبتت أن ٥٠٪ فقط هم الذين يلجأون اليها على مدار السنة .

ج - ان معدلات استخدام المرافق الصحية أعلى بشكل واضح في المجتمعات الحضرية عنها في المجتمعات الريفية .

د - ان الأسر التي يكثر أفرادها من ارباب المرافق الصحية تنسم عامة بما يلي : أنهم من سكان الحضر الذين يلمون بالقراءة والكتابة ولديهم بعض العادات الثقافية كقراءة الصحف ومعرفة اللغة الفرنسية ومشاهدة التلفزيون والمشاركة في الندوات الاجتماعية والاقتصادية . كما كانت نسبة من يشقون منهم بالطب المحلي (التقليدي) أقل ، مع ايمانهم بقدرات الطب الحديث على منع الأمراض وعلى علاجها فضلا عن رضاهم عن المرافق الصحية المتاحة .

● الصحة والهجرة والتضرر :

لقد لوحظ من سنوات عدة أن الحياة الحضرية تؤدي الى احتمالات اكبر للتعرض للمرض . وقد عزا « جرينود » ذلك في العسريات الى أخطار الازدحام السكاني وما يؤدي اليه من سهولة انتقال الأمراض المعدية .

وقد أيدت الدراسات الوبائية والمعملية هذا الرأي تأييدا قويا .

ولوحظ من السنوات الأخيرة ان كثيرا من الأمراض المزمنة غير المعدية تنفشي بشكل أكثر بين سكان الحضر . وقد لا يكون من السهل تفسير هذه الملاحظة ، ومع ذلك فقد وضعت نظريات متعددة لمحاولة تعليل لماذا تحمل الحياة الحضرية خطرا أكبر على الصحة . وتقع هذه النظريات في مجموعتين كبيرتين ، تفترض الأولى منهما أن زيادة التعرض للمرض انما تعزى الى التلوث البيئي في المناطق الحضرية ويرى أنصار المجموعة الثانية ان الأشخاص الذين يهاجرون من المناطق الريفية الى الحضر يتعرضون لضغوط اجتماعية خطيرة ونجحت هذه المجموعة الثانية في تبرير الفروق الواضحة التي تشاهد بين صحة من يسكنون الحضر عادة وبين صحة أولئك الذين يهاجرون من الريف الى المدينة .

ولا شك أن هناك هجرة واسعة النطاق من الريف الى المدن في جميع دول العالم وخصوصا في الدول النامية . ولتوضيح النتائج الصحية لهذه الهجرة فقد قامت منظمة الصحة العالمية بمجموعة من الدراسات الرائدة في هذا الشأن .

ان هناك أساليب متعددة تلحق بها بالصحة آثار مدمرة نتيجة للحياة في الحضر :

— فالتلوث البيئي داخل مدينة ما قد يؤدي الى ظهور أمراض جديدة أو جعل الأمراض الموجودة أكثر فتكا . ويجد المهاجر من الريف الى الحضر نفسه معرضا لأخطار صحية شديدة كتلوث الهواء والماء وازدحام المرور والأخطار المهنية التي لم يصادفها في بيئته الريفية . وطبقا لهذا الغرض العلمي فانه من المنتظر أن نجده زيادة في أمراض بذاتها تصاحب أنواعا مناظرة من التلوث كما قد نجد في البيئة الحضرية تفاوتاً في شدة المرض نتيجة لمستوى تركيز التلوث . ويعني هذا الغرض أيضا ان صحة المهاجر قد لا تكون أكثر سوءاً من صحة غيره من سكان الحضر الأصليين . وهناك من الدلائل ما يشير الى أن أخطارا بيئية شديدة وغير مألوفة قد تؤدي الى ارتفاع حاد في نسبة الوفيات لأسباب عديدة مثال ذلك ما حدث في سنة ١٩٦٦ من تلوث شديد للهواء وما صاحبه من انتشار نزلات البرد الحادة في كثير من الدول .

والواقع ان كل زيادة في معدل الوفيات أو في نسبة الإصابة بالأمراض في كثير من المناطق الحضرية انما ترجع الى سبب محدد هو تلوث البيئة . وأخيرا فهناك قرائن على ارتفاع معدلات المرض بين من ولدوا في الريف ثم هاجروا الى المدن عن أولئك الذين ولدوا أصلا في المناطق الحضرية وظلوا بها .

وقد حلل « كاسل » أخيرا فكرة ان الازدحام وكثرة الاحتكاكات الاجتماعية قد تتيح فرصا أكبر لانتقال الأمراض المعدية ، كما أشار الى أن العلاقة بين الازدحام وبين الصحة هي علاقة أكثر تعقيدا مما كان يبدو من قبل . فلو أدى الازدحام

الى مجرد زيادة فرصة الإصابة بالأمراض المعدية ، فان ساكن الحضر قد يصاب بمعدلات أعلى من هذه الامراض فقط وخصوصا تلك التي يحمل الهواء جراثيمها . ولكن ، كما سبق أن لاحظنا ، فان معدلات الإصابة بجميع الأمراض تقريبا هي أعلى بين سكان الحضر . ومن العسير أيضا تقييم هذه النظرية بسبب اقتران الازدحام بظروف صحية أخرى غير مواتية مثل انخفاض المستوى الغذائي وضعف إمكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة . وأخيرا فاننا ما زلنا نهمل الكثير عن تفاصيل عملية التشابك الاجتماعي بين الأشخاص الذين يهاجرون الى المدن فالمفهوم ان بعض هؤلاء المهاجرين تقل اتصالاتهم الاجتماعية بعد استقرارهم في الحضر .

ولا شك ان الحصول على الرعاية الصحية المناسبة في منطقة حضرية سريعة النمو هو مشكلة كبرى بالنسبة للدول النامية . ومع ذلك فان الخدمات الصحية في ريف تلك البلاد تكون أقل تقدما عنها في الحضر . والأمر الأكثر شيوعا هو انتقال المهاجر من منطقة ريفية تعوزها تماما الرعاية الطبية المناسبة الى منطقة حضرية حيث تتوافر بعض تلك الرعاية وإن لم تكن بالقدر الكافي . وزيادة على ذلك فان المهاجرين قد يختلفون بعض الشيء عن بقية السكان الأصليين للمدينة عن حيث مستوى المرض المعروف ان المدن تجذب المرض من سكان للريف بسبب ما يمكن أن تجده فيها من رعاية طبية . وقد أشار « ستالونز » الى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية توجد علاقة طردية بين كل من نسبة الأطباء الى عدد السكان ومعدل الوفيات من أمراض القلب .

وليس هناك دليل على ان معظم المهاجرين انما ينتقلون الى المدن بحثا عن علاج لأمراضهم ، وقد يكون الأمر أكثر تضليلا فيما لو كان المهاجر يحمل في خصاصه الخلقية أو المكتسبة عوامل الخطر على صحته . لذلك يكون من المهم أن ندرس الحالة الصحية للمهاجرين قبل أن يهاجروا فعلا (أى وهم بعد في البيئة الريفية) . وتجري هذه الدراسة حاليا في جزر توكلو . وهي التي قد تبين مدى ما لكل عامل من أهمية .

وأخيرا فان الفكرة التي لاقت تأييدا كبيرا في السنوات الأخيرة هي ان التغيير الاجتماعي يحمل في ثناياه خطر المرض . وقد كتب « سايم » كثيرا عن العلاقة بين أمراض الشرايين التاجية وبين « التغيير » .

وقد يأخذ التغيير أشكالا متعددة : فقد يعيش الفرد في فترة شبابه في ظروف تختلف تماما عن الظروف التي نشأ فيها في طفولته ، كما أن الأفراد الذين يغربون مهنتهم كثيرا يكون معدل المرض لديهم أعلى شأنهم في ذلك شأن الذين يغربون مسكنهم كثيرا أو أولئك الذين لا يتحركون بأنفسهم ولكن الدنيا من حولهم تتحرك بسرعة . وقد عزا « سايم » ارتفاع نسبة التعرض لأمراض الشرايين التاجية الى الانتقال من عالم فيه قوانين اللعب معروفة وواضحة الى عالم مختلف حيث القواعد فيه مجبولة . وقد قام هنري كاسل باستعراض مجموعة من البحوث التجريبية على الحيوانات تدعم من مجموعها فكرة التراكيب المرضية الفسيولوجية المسبولة عن زيادة هذا المرض ، وإن كانت بعض جوانبها ما زالت في حاجة الى تفسير بالرغم من أن هناك دلائل على ان بعض المسؤولية تقع على بعض التغيرات الهرمونية المعقدة .

وقد أدت هذه الأفكار عن الضغط الاجتماعي الى زيادة الاهتمام بموضوع مدى

تلازم المهاجر مع الحياة الحضرية الجديدة وعما اذا كان هؤلاء الذين يسهل تأقلمهم يعانون من المشاكل الصحية بشكل اقل من اولئك الذين يجدون مشقة في هذا الى التأقلم ويدعونا هذا الى التساؤل : ما الذي يجعل المهاجر ايسر تأقلماً ؟ من المعتقد ان الدعم الاجتماعي مثل وجود أسرة أو أصدقاء من قبل في المنطقة الحضرية او وجود تجمعات من أهل منطقته الريفية قد ييسر على المهاجر مشكلة التأقلم . وقد لاقى هذا الفرض بعض التأييد نتيجة لدراسة حديثة أجرتها جامعة كارولينا الشمالية حيث تبين أن النساء الحوامل اللاتي يعانين من أزمات في حياتهن لاقين مضاعفات أقل أثناء الولادة حين وجدن عوامل استقرار نفسي واجتماعي .

وهناك عدد من المسائل التي يجب التصدي لها لاماكان دراسة الآثار الصحية للهجرة الى الحضر . فمن الدراسات الأساسية ضرورة قياس العوامل الصحية والاجتماعية في مجموعة من سكان الريف قبل اتخاذهم قرار الهجرة ثم إعادة قياس هذه العوامل بعد اتخاذ القرار (وقبل اتمام الهجرة فعلا) ثم الاستمرار في قياس هذه العوامل في فترات متتالية بعد وصولهم فعلا الى المدينة . وتكرر هذه الاختبارات ينبغي أن يتم على عينات مختلفة من المجموعة اذ ان الاختبارات نفسها قد تؤثر في مدى التأقلم ، كما ينبغي أن تستمر الدراسة خلال فترة زمنية زمنية طويلة . ومن غير المحتمل امكن اجراء مثل هذا النوع من الدراسات على مقياس

وقد يمكن اجراء تجارب متعددة أكثر سهولة مما سبق عن طريق مقارنة مجموعة من سكان الريف بمجموعة أخرى من سكان الحضر . ويمكن ترشيد هذه التجربة الأخيرة بأن تكون المقارنة بين أشخاص ريفيين وبين من يماثلونهم تماما في الظروف ممن هاجروا الى المدينة . كما يمكن زيادة الترشيد عن طريق قياس مدى التأقلم مع الحياة الحضرية وإيجاد علاقة بين هذا المقياس وبين صحة المقيمين أصلا في الحضر وقد أجريت فعلا هذه التجارب المرشدة في السنغال .

● دراسة عن السنغال : المنهج والنتائج :

لقد أجريت هذه الدراسة في الفترة من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٣ بجهود مشتركة بين منظمة الصحة العالمية وجامعة دكاكر والمركز الاقليمي بذاكار لمكتب البحوث العلمية والفنية لما وراء البحار .

وقد قدمت وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الوزارات بالمسنغال المعاونة الفنية اللازمة لهذه الدراسة التي كان الفرض منها هو تحديد آثار الهجرة الى الحضر على صحة مجموعة من المهاجرين الذين انتقلوا الى دكاكر من منطقة نياكار الريفية التي تبعد عن دكاكر حوالي مائة كيلو متر . وقد قورنت المجموعة الحضرية بمجموعة ريفية من أهل نياكار مع الأخذ في الاعتبار تماثل الظروف الاجتماعية والديموجرافية والصحة الجسمية والعقلية وظروف الاسكان والهئية المباشرة . وتضمنت عملية تحليل النتائج من العينة الحضرية تحديد بعض العوامل المرتبطة بالتأقلم مع البيئة الحضرية .

وفي الجزء غير الطبي من الدراسة ثم بحث النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهجرة نحو الحضر وقد كشف تقسيم المجموعة طبقا للسن وللجنس وللحالة الزوجية ان السكان المهاجرين الى الحضر هم الأكثر شبابا وانهم يرضون

ضعف عدد الاناث غير المتزوجات . وقد كانت الممارسة الدينية ذات شأن مهم فى المنطقة الريفية ولكنها تضاءلت بشكل واضح فى دكاك بين المهاجرين من الريف . وقد تعكس هذه الحقيقة مدى نفوذ الاسلام الكبير بين السكان الريفيين . وكما كان متوقعا فان المستوى التعليمى مقبوسا بسنوات التردد على المدرسة ومدى انتظام هذا التردد كان اعلى بين سكان الحضر عنه بين سكان الريف ، كما كان اعلى بشكل متميز بين الذكور البالغين عنه بين الاناث . وكشفت المقارنة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعينتين الريفية والحضرية عن وجود فروق واضحة فى نوعية الغذاء وكميته ونوعية اللباس والسكن مما يعكس تغيرا فى السلوك نتيجة لزيادة الثقافة والتحضر . وأخيرا فان الأسلوب الذى كان الريفيون والحضريون يدركون به حقيقة المشاكل الصحية وأساليب التصدى لها لم يختلف كثيرا ومع ذلك فانه بينما ظل الذكور المهاجرون الى المدينة على ثقة بكل من أسلوب العلاج المحلي وأساليب العلاج الحديث فان النساء فى دكاك كن أميل الى الثقة بأساليب الطب الحديث .

وقد تركزت الدراسة بصفة خاصة على ثلاثة مجالات من المجالات الطبية وهى : مقدمات الإصابة بأمراض الشرايين التاجية والأنيما ثم الامراض المعدية . ولم تلاحظ سوى فروق طفيفة بين سكان الريف والحضر بالنسبة لمقدمات الإصابة بأمراض الشرايين التاجية غير أن العينات الحضرية كانت تتميز بنسبة كولسترول اعلى وأن معدلات تدخين السجائر بين الذكور فيها كان أكثر ارتفاعا . أما الأنيما فكانت أكثر شيوعا فى المجتمعات الريفية بالنسبة للجنسين . وفيما يتعلق بالأمراض المعدية فقد تبين أن الملاريا والطفيليات المعوية والتدرون الرئوى كانت أكثر انتشارا فى العينة الريفية أما الإصابة بالبلهارسيا فكانت كثيرة الانتشار سواء فى العينتين الريفية والحضرية . وأجريت اختبارات للصحة العقلية من خلال استبيان يغطى جميع الحالات المرضية ذات الطبيعة الخفيفة والمتوسطة والحادة ثم تقييم النتائج بعد ذلك . وقد ثبت أنه بصفة عامة كان معدل انتشار هذه الحالات متساويا بين سكان الريف والحضر ولو أن ردود الفعل السابكوفسيولوجية كانت أكثر شيوعا فى العينة الحضرية على حين كان الهبوط والإرهاق أكثر شيوعا فى العينة الريفية . ولم تلاحظ فروق فى معدل القلق فى العينتين . ويبدو ان هناك بعض الجماعات مثل النساء والشابات غير المتزوجات وجدن صعوبة فى التأقلم مع الحياة الحضرية مما جعلهن فى خطر كبير من الإصابة بأمراض معينة ، وإذا ما أجريت دراسة لاحقة للاهتمام بهذا الأمر ، فان هذه الجماعات يمكن أن تستفيد كثيرا من الخدمات الاجتماعية المناسبة .

● الرعاية الصحية الأولية :

فى نشرة حديثة لمنظمة الصحة العالمية اقترح تسمية الرعاية الصحية الأولية باسم « الصحة بواسطة الشعب » وهو تعبير يحمل المعنيين الفلسفى والعلمى .

ومن الناحية الفلسفية يمكننا أن نعتقد ان المنظمات الأهلية باستخدامها لقدراتها التوجيهية يمكن أن تكون نقطة البداية لخدمات الرعاية الصحية .

والرعاية الصحية الأولية هى أسلوب للرعاية يتعلق بمجتمع بعينه هو المجتمع المخصصة لخدماته وهى تتكون من أساليب ووسائل مناسبة وغير باهظة التكاليف ومقبولة من المجتمع . وفى حدود ما تسمح به الظروف فانه من الأفضل أن تكون القوى

البشرية العاملة فى تلك البيئة وكذلك المعدات والتجهيزات والاعتمادات المالية متنبئة جميعها من نفس المجتمع .

والجهود الأكبر فى سبيل الرعاية الصحية الأولية ينبغى أن يبذل فى المناطق النائية من الدولة ما دام ذلك مستطاعا ، ومع ذلك ينبغى أن تكون تلك الرعاية جزءا لا يتجزأ من النظام الصحى الاقليمى أو الوطنى . وتحدد نشرة منظمة الصحة العالمية السابق الإشارة إليها خمس وظائف للمنظمات الأهلية وهى : تحديد الأولويات ، تنظيم جهود الجماعة لمواجهة المشاكل التى لا يمكن حلها بالجهود الفردى (مثال ذلك : توفير المياه الصالحة وتوفر المرافق الصحية الأساسية) ، اضعاء الشرعية على جهود العاملين فى مجال الرعاية الصحية الأولية ، تقديم العون المالى اللازم للخدمات ، الربط بين الأنشطة الصحية وغيرها من الأهداف الأكبر للمجتمع .

ويمكن للمجتمع أن يحدد الأولويات الصحية باستخدام معايير أربعة وهى :

— مدى اهتمام المجتمع بالمشكلة .

— مدى خطورة المشكلة .

— مدى شيوعها بين عدد كبير من السكان

— مدى قابليتها للسيطرة عليها .

وبمجرد تحديد الأولويات فانه يمكن البدء باتخاذ الاجراءات التنفيذية المناسبة فيما فى ذلك اختيار العاملين فى مجال الرعاية الصحية الأولية وتدريبهم وتمويلهم وحفزهم على العمل . وقد أصبحت مواصفات عامل الرعاية الصحية الأولية «محددة الآن تماما . فهذا العامل ليس طبيبا ولا ممرضاً ولا مهندسا صحيا ولا خبير تغذية ، ولكنه شخص يمارس على المستوى المحلى بعضا من واجبات كل من هؤلاء . ولا شك ان حقيقة كونه مقبولا من المجتمع الذى يعمل فيه وحلا لثقتة لا تقبل شأنا عما يحصل عليه من تدريب .»

وقد وجد ان العامل فى مجال الرعاية الصحية الأولية يكتسب بعض الوقت هو والمنظمات الأهلية ، القدرة على ادراك مناسب للعلاقة الوثيقة بين المشاكل الصحية النوعية المحلية وبين الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمنطقة ككل . فسوء التغذية فى الحضر — مثلا — يمكن ننظر اليه كنتيجة لأسلوب انتاج الغذاء فى المناطق الريفية الذى قد يرتبط بدوره بالوضع السياسى كما هو الحال فى الصين أو فى جمهورية تنزانيا المتحدة . وينبغى أن نلاحظ أن الرعاية الصحية الأولية والعاملين فى مجالها يعتمدان على استخدام المعلومات العلمية الحديثة المتاحة والتكنولوجيا الصحية جنبا الى جنب مع أساليب الممارسة المحلية المقبولة والنافعة وربطها بمنجزات النظام الصحى كله التى ينبغى أن تكون معروفة — بالقدر المناسب — للعامل فى الرعاية الصحية الأولية بحيث يقدم النصيحة بشأنا لمرضاه .

وقد ظهر مقال صحفى عن الرعاية الصحية الأولية ، يتضمن أن معظم المادة العلمية المتعلقة بالموضوع تفتقر الى التوثيق كما أنه غالبا ما يظنى الاهتمام بأحد أشكال الرعاية الصحية الأولية على شكل آخر لها . ويختتم المقال بأن المادة العلمية المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات :

١ - مادة علمية فكرية وتنظيمية .

٢ - مادة علمية تقييمية .

٣ - مادة علمية وصفية .

والموضوعات الفكرية هي أساسا موضوعات فنية وغالبا ما تكون أعمالا نظرية لا يمكن تحويلها لنظم عمل . أما الكتابات التقييمية فتصف المصاعب التي نواجهها في محاولة إجراء تحليلات احصائية على أساس بيانات غير كمية . أما الكتابات الوصفية فغالبا ما ينتقص من قيمتها كونها تنظر من زاوية واحدة هي الرأى السياسى للكاتب . ويصفة عامة يمكننا القول بأن جميع البحوث في مجال الرعاية الصحية الأولية ما زالت في مرحلة التطور ولكن لا ينبغي أن يقودنا ذلك الى الانزعاج اذ أن تلك الرعاية هي خدمة للشعب تحاول أن تلمس احتياجاته . مما يجعلها ضئيلة الصلة « بالعلم » بمعناه المجرى البارد الموضوعى .

وهناك نشرة حديثة تضم اطارا لتقسيم أساليب قياس النواحي المختلفة لنوع الرعاية الصحية . وقد يكون هذا المدخل مفيدا في اتخاذ القرارات عن الأماكن التي تحتاج الى مد الرعاية الصحية الأولية إليها والكيفية التي يتم بها ذلك المد .

وتقع غالبية الكتابات عن الرعاية الصحية الأولية ضمن القسم الثالث أى القسم الوصفى . وسنلتزم بالأسلوب الوصفى فى تقديمنا لأمثلة مختارة من أنشطة الرعاية الصحية الأولية القائمة فعلا . وقد تم اختيارها لتمثل أنماطا مختلفة نتيجة لاختلاف الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقبل أن نقدم هذه النماذج فقد يكون من المفيد ان نلاحظ أن مجموعة البنك الدولى قد ناقشت فى نشرة حديثة موضوع الرعاية الصحية الأولية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية للريف .

وقد وصلت تلك المجموعة الى نتائج مقارنة لما وصلت اليه جماعة مشتركة من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف فى دراسة لهما عن الحاجة الى الرعاية الصحية الأولية وأهمية الربط بينها وبين النواحي المختلفة للتنمية الريفية .

ومن أهم ما توصلت اليه الدراستان أن الظروف الصحية للفقراء فى جميع أنحاء العالم متماثلة بصفة أساسية والنموذج المرضى الأساسى الذى يعانون منه هو ما يتصل بالتلوث بفضلات الامعاء البشرية وأمراض سوء التهوية وسوء التغذية . وهذه العوامل هي السبب الرئيسى فى غالبية حالات الوفاة بين أفقر السكان فى الدول النامية . كما أبرزت الدراسة ان هناك ارتباطا واضحا بين متوسط دخل الفرد فى الدولة النامية وبين الحالة الصحية وان من بين طرق رفع المستوى الصحى العام ، محاولة رفع مستوى المعيشة . ويمكن تبين هذه العلاقة بين متوسط دخل الفرد وبين الحالة الصحية من اجراء مقارنة بين بعض الدول الافريقية التى تتميز بأقل متوسط دخل للفرد فى العالم وأقل مستوى صحى ، وبين بعض دول أمريكا اللاتينية التى تعتبر من أغنى الدول النامية فى العالم والتى تعيش فى ظروف صحية تقارب مثيلتها فى الدول المتقدمة . وقد اختتمت الدراسة كما يلى :

« ان ما تنفقه الدولة لتحسين نوع الحياة للفقراء بها يمكن تبريره على أسس أخلاقية واقتصادية بالرغم من ان التفاعل المعقد والديناميكي للقوى الديموجرافية والاجتماعية والثقافة التي تتأثر بالحالة الصحية للعمال تجعل من العسير تحديد الحجم الأمثل لتلك النفقات من وجهة النظر الاقتصادية »

● ● امثلة تصوز تجارب بعض البلاد :

● الصين : مدخل صحي متقل

تم في الصين توجيه جميع السكان بصفة أساسية نحو الوقاية من المرض ونحو الرعاية الصحية الأساسية من خلال توجيهات القيادة السياسية العليا وبصفة خاصة تلك التوجيهات الصادرة من الرئيس السابق ماوتسى تونج . وفى أوائل الخمسينات والستينات نظمت حملات صحية جماهيرية لضمان اثاره اهتمام كل فرد من السكان وضمان مشاركته الفعالة على أساس ان هذه المشاركة تمثل واجبا وطنيا نحو البلاد ونحو نفسه . وقد استهدفت تلك الحملات توجيه جماهير المتعلمين نحو بناء المرافق الصحية والمحافظة على النظافة فى مساكنهم وفيما يجاورهم وقد شجعت الحكومة الأفراد جميعا لممارسة العناية الصحية الوقائية وعلى أن يهتم كل منهم بعلاج ما يشكو منه من أمراض على أساس ان المرض عدو يجب قهره لسلامته الشخصية وسلامة جيرانه .

وفى سنة ١٩٦٥ أصدر الرئيس ماو « توجيهات ٢٦ يونيو » التى ألقت الضوء على الاحتياجات الصحية للمجموعة الضخمة من سكان الريف الصينى وعلى عجز الخدمات الصحية القائمة عن توفيرها لهم . وقد أدى ذلك الى نشوء من يسمون بالطباء الحفاة وهم من شباب الريف الذين يتم اختيارهم محليا ويلتقون تدريجيا رسميا لمدة ثلاثة شهور عن استخدام الطب الصينى التقليدى والطب الغربى ويعتبر ذلك تدريب فى مكان العمل تحت اشراف مناسب . ويعمل الأطباء الحفاة فى المجتمعات الريفية كعمال زراعيين منتظمين ويقدمون الرعاية الصحية خلال جزء فقط من وقت عملهم ضمن فرق الانتاج (فرق الانتاج هى أصغر تقسيم تنظيمى للكوميونات التى ينقسم إليها كل الريف الصينى) وتضم كل فرقة ما بين مائة شخص ومائتين . ويضم كل كميون ما بين عشرة محطات صحية وثلاثين محطة خدمة كتاب الانتاج التى يضم كل منها ما بين خمسمائة وعشرة آلاف عامل . وتتضمن الرعاية التى يقدمها الأطباء الحفاة علاج الأمراض الصغرى واتخاذ الاجراءات الوقائية من الأمراض ونشر الوعي الصحى سواء فى المحطات أو فى الحقول فضلا عن اشرافهم على متطوعي الرعاية الصحية الذين يعملون فى مجال المرافق الصحية .

ويبلغ عدد الأطباء الحفاة فى الصين الآن حوالى المليون شخص وذلك بخلاف الأطباء العاملين فى المصانع وخلاف « العمال الطبيين الحمر » الذين ينشطون للعمل فى كل زقاق من أزقة المدن . ومن أبرز مهام عمال الصحة الصينيين العمل على تقليل معدل المواليد وقد كللت جهودهم بالتجاح بسبب ما يتصفون به من نقطة دائمة ومن علاقات شخصية مباشرة فضلا عما يبذلونه من جهود فى التوعية .

ولما كانت الرعاية الصحية الأولية جزءا من النظام الصحى القومى الذى يدار

بطريقة لا مركزية على مستوى الكوميون ، فان الامكانيات الصحية يتم التخطيط لها وتمويلها محليا مما يجعل الفوائد التي تعود منها متفاوتة فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية . وتقوم المصانع في المدن بالاتفاق من اعتمادات مخصصة لأغراض الرعاية الصحية والاجتماعية ويتم تمويلها عن طريق تخصيص عشرين في المائة من اجمالي مهاييا العمال للأغراض الصحية وتخصيص ما بين ٢ و ٣ في المائة من تلك المهاييا للاستقطاعات من أجور العمال . ويقال أن هذه النسب عبارة عن معونات من الحكومة وليست استقطاعات من تلك الاعتمادات بينما تتقاضى العيادات القائمة في الأزقة المجاورة رسما من المرضى لمواجهة نفقات تلك العيادات ، الا في دور العلاج التي تقام على أساس تعاوني طبي والتي يسدد لها المرضى اشتراكا سنويا .

وقد أقامت حوالي سبعون في المائة من كتائب الانتاج نظما للرعاية الصحية التعاونية في الريف الصيني حيث يسدد العضو الذي يرغب في الانتفاع بخدمات ذلك النظام مبلغا سنويا ثابتا يضاف اليه معونة تقدمها كتيبة الانتاج أو صندوق رعاية فريق الانتاج . وهناك اختلافات ذات شأن اذ بينما يجري العمل في بعض الجهات على تقديم الخدمات الطبية كلها بالمجان فان المريض في جهات أخرى يلتزم بسداد رسم اضافي صغير .

أما فيما يتعلق بزيارة الأطباء بما في ذلك زيارة الأطباء الحفاة فان على المريض أن يسدد على الأقل رسم تسجيل زهيد .

ويبدو ان الرعاية الصحية الأولية هي جزء أساسي من النظام الصحي القومي الصيني ولذلك فانه من العناصر الهامة للنظام ضرورة تقديم الرعاية الصحية المتاحة للجميع وخصوصا لتلك الفئات التي كانت محرومة من تلك الرعاية من قبل .

ولعل أبرز ملامح برنامج الرعاية الصحية الأولية الصيني هو مدى اتساع نطاقه فبارتباطه بحملات التوعية الصحية الجماهيرية في توكيدها على ضرورة تقوية الرعاية الصحية في المناطق الريفية التي تضم ٨٥ في المائة من سكان الصين فان جذوره قد رسخت بين سكان تلك المناطق التي لا يفصلها عن بعضها البعض مسافات تذكر بحيث أصبحت المحطات الصحية متوافرة في فرق العمل وفي الكوميونات مما أتاح للبرنامج الصيني فرصة خلق شبكة شاملة من الرعاية الصحية الفنية والمحكمة الرقابة في الريف كخطوة نحو تغطية أقاليم الصين كلها . ببرنامج متكامل للرعاية الصحية الأولية .

● جمهورية تنزانيا المتحدة : إعادة توطين السكان عون للرعاية الصحية المبسطة

لقد تم وضع برنامج الرعاية الصحية الأولية في جمهورية تنزانيا المتحدة ضمن إطار الجهود الحكومية لتحسين الخدمات الصحية الأساسية في المناطق الريفية كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلاد .

وكان من أكبر العقبات في طريق تنمية هذه الدولة الشاسعة الارعاء ، تشتت سكانها في مناطق متفرقة . وقد بذلت أخيرا محاولة لحل هذه المشكلة بتجميع

السكان في مجتمعات أكبر مساحة وأقدر على التكامل الاقتصادي تسمى قرى «أوجام» وتضم كل قرية منها ما بين مائة أسرة وخمسمائة أسرة يعملون معا بشكل جماعي . وقد ساعدت هذه الاستراتيجية على تيسير امداد تلك القرى بالمياه الصالحة للشرب وبالمرافق الصحية الى جانب زيادة انتاجية المزارع . وقد اتخذت الحكومة تلك القرى كقواعد للخدمات الصحية ولحملات التوعية الصحية مما ساعد في علاج الأمراض المعدية والحد من انتشارها .

وتقوم الحكومة بالاعلام بطول البلاد وعرضها لتوكيد ضرورة الاعتماد على النفس في مقاومة الأمراض المعدية . وهناك مشاركة قوية في التخطيط من جانب المجتمعات التنزانية كما تشجع الحكومة الأفراد على انشاء المرافق الصحية الخاصة بهم ، وهم الذين يتولون اختيار العاملين في المجال الطبي في منطقتهم لتوفير علاج الأمراض الصغرى . ومن بين الامكانيات التي أمكن توفيرها انشاء مستوصفات ريفية بواقع مستوصف لكل قرية يتراوح عدد سكانها ما بين ستمائة وثمانية آلاف نسمة لتقوم بغحص المرضى وتقديم العلاج اللازم وكذلك تقديم الخدمات الصحية للأمهات وللأطفال مع انشاء فرق صحية متنقلة لتقديم الرعاية الصحية للمناطق ذات الاعداد القليلة من السكان .

ومنذ بدأ ذلك البرنامج في سنة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ فقد أمكنه تقديم الرعاية الصحية الأولية لأكثر من ثلاثة ملايين شخص عن طريق المراكز الصحية التي أنشئت في ٥٥٠٠ قرية . كما قدمت الخدمة لحوالي ١٣ مليون فرد عن طريق ١٥٥٥ مستوصف يدعمها ٦٩ مركزا صحيا و ١٢٨ مستشفى ويتقدم البرنامج تقدما سريعا لخدمة أعداد أكبر من السكان .

وقد صادف برنامج الرعاية الصحية الأولية في تنزانيا نجاحا ملحوظا ، وبسبب اتجاه القائمين عليه نحو تخفيض تكلفة الخدمة الى أقل مستوى ممكن لمواجهة ضعف الامكانيات فإنه قابل للتطبيق في بعض الدول الافريقية المجاورة التي تعيش في نفس الظروف .

● فنزويلا : هرم شامخ من الرعاية الصحية المبسطة

تتميز الرعاية الصحية الأولية في فنزويلا بما يسمى أسلوب « الطب المبسط » الذي تبنته وزارة الصحة في سنة ١٩٦٢ كمحاولة منقطعة لتقديم الرعاية الصحية الأولية الى سكان المناطق الريفية المتباعدة . وقد بدأ التفكير في البرنامج نتيجة للحاجة الملحة لتقديم الرعاية الصحية الى سكان المناطق الريفية التي تتباعد عن بعضها البعض والتي لم يكن من الممكن حصولها على رعاية طبية تقليدية بسبب ضعف الامكانيات المتاحة . ويمثل هذا المشروع مدخلا مبسطا وعمليا لتقديم رعاية صحية بدائية لسكان الريف .

والرعاية الصحية الأولية في مشروع « الطب المبسط » تتشكل أساسا من شقين ، شق وقائي وآخر علاجي ويقوم على شبكة من المستوصفات التي تنشأ في القرى وفي المراكز الصحية الريفية . ويعين في كل مستوصف أو مركز عامل صحي واحد بعد حصوله على تدريب يؤهله لتأدية عمله . وهذه المستوصفات والمراكز الصحية هي الخط الأمامي في نظام « الخدمة الصحية القومية » الوليد ،

والذى يركز على الشبكة الاقليمية « للخدمات الصحية التعاونية » التى تدار مركزيا
والتي تمتد الى ١٢ وحدة سياسية من بين ال ٢٣ وحدة التى تتكون منها البلاد .
وهذا الحط الاول يعنوه ثلاثة مستويات تنظيمية تعتبر هى الهيكل الذى يدعم هذا
الخط الأول . وتتكون هذه المستويات الأعلى من : « المديكاتورا » أو المركز الصحى
الريفى الذى يعمل به طبيب وعدد من معاونين الصحى ويقدم الرعاية الطبية
للمناطق شبه الريفية كما يقدم بعض الخدمات الأخرى كتوفير أسرة للمرضى فى
المناطق التى يسكنها عدد كبير نسبيا من السكان . وهناك أيضا « المركز الصحى »
وهو نقطة الاشعاع الصحى فى المنطقة (وتوجد بالبلاد ٨٥ مركزا منها) وتقدم
هذه المراكز الخدمات التى تقدمها المستشفيات ويعمل بها أطباء للخدمات الطبية
الأساسية . وهناك مستوى رابع يتمثل فى مركز خدمات الولاية أو المنطقة
ويقدم الخدمات المتخصصة التى تقدمها المستشفيات عادة (أمراض عقلية ، درن . .
الخ) .

والمساعد الصحى هو العامل الصحى الأساسى فى فنزويلا . فهو (أو هى)
الذى يعمل فى المستوصف الريفى ويخدم من ٥٠٠ فرد من السكان الى بضعة
آلاف منهم وعليه أن يكون تحت الطلب دائما فى حالات الطوارئ بالإضافة الى
ساعات العمل الثمانية اليومية . ويختار هذا المساعد الصحى من بين الشباب
من سن ١٨ سنة حتى ٤٠ سنة ويشترط أن يكون من بين أهالى المنطقة التى سيعمل
بها وأن يكون مقبولا من القيادات المحلية وقضى على الأقل ست سنوات فى المدارس
الابتدائية . ويستمر تدريبه لمدة أربعة شهور بحيث يستوعب دليلا تفصيليا
من التعليمات ، ثم يتم تدريبه عن طريق قضاء فترة من العمل تحت اشراف
المرضة المشرفة . ويوجه نظر المساعد الصحى الى ضرورة مراعاة الجانب الإنسانى
فى معاملة المرضى ، وضرورة المحافظة على سرية أمراضهم ، ومراعاة حدود اختصاصه
بتحويل الحالات الأكثر صعوبة الى المستويات الطبية الأعلى . وتختتم فترة التدريب
بمنح المساعد الصحى شهادة رسمية تتيح له ممارسة العمل فى مستوصف ريفى
تحت الشروط المقررة . وبالنسبة لواجبات المساعد الصحى فان العناية بالأمهات
والمواليد تأخذ المقام الأول ، ويتضمن ذلك المتابعة المستمرة للنساء الحوامل
وحنهن على الولادة تحت اشراف صحى سليم ، وكذلك الاشراف على المولدات
المحليات وتدريبهن بوسائل التطهير والتعقيم والاشتراك معهن فى الزيارات المنزلية
فى حالة اختيار الحوامل للولادة بالمنزل وهناك واجب آخر مهم للمساعد الصحى
هو تنفيذ العلاج للأمراض التى يستطيع اكتشافها وتحديدها . ويتم تقديم
التوعية الصحية للمرض أثناء انتظارهم للكشف عليهم بالمستوصفات وكذلك من
خلال الزيارات المنزلية ، وعن طريق اعداد قصود خاصة للأمهات ونوادى للأطفال
واجتماعات للأهالى . ومن بين واجباتهم الهامة تسجيل المواليد والوفيات والانتباه
الى ظهور بعض الأمراض المعدية .

وقد تزايد دور المساعدين الصحيين فى تشجيع الإصلاح الاجتماعى وزيادة
الأنشطة التى تعمل على تطور المجتمع كتحسين الأحوال المنزلية والزراعية ، بل أن
بعضهم قد أصبحوا قادة حقيقين لمجتمعاتهم . وفى نهاية سنة ١٩٧٣ كان قد تم تدريب
٧٩٢ مساعدا صحيا كما كانت شبكة الرعاية الصحية الأولية قد شملت ٣١٥
مستوصفا و ٤٩٦ مديكاتورا لخدمة ٢٨٠٠٠٠ من سكان الريف البالغ عددهم ٢٠٣

مليون نسمة . ويتم تمويل البرنامج من أموال الحكومة ولكن يتم تشجيع الأهالي على المشاركة في نفقات صيانة وتسيير المستوصفات والمساهمة النوعية في انشائها وتزويدها بالامكانيات .

ويتميز برنامج « الطب المبسط » بأنه نظام شمولي حل محل الأنظمة السابقة التي قامت على جهود متفرقة لا رابط بينها . وبالرغم من ان نجاح البرنامج قد عوقه الى حد ما المشاكل الادارية ومشاكل الموظفين الا أنه قد نجح في بسط الرعاية الصحية الى بعض المناطق التي لم تفل أدنى قدر من الاهتمام من قبل .

● كوت ديفوار : مدخل سياسي للمشاكل الصحية

تتمتع كوت ديفوار حاليا بنظام للخدمة الصحية يشمل جميع سكانها تقريبا ، مع نظام للمتابعة للتأكد من أن كل مريض قد نال مستوى الرعاية المناسب له . ولم يكن الأمر كذلك دائما من قبل ، إذ أنه حتى سنة ١٩٥٩ كان شطر كبير من سكان الريف محرومين تماما من أى شكل من أشكال الخدمة الصحية . وقد حدث التغيير نتيجة للثورة السياسية التي حدثت سنة ١٩٥٩ ومنذ ذلك الوقت اعتبرت الرعاية الصحية استثمارا سياسيا ممتازا . وتقدم الخدمات الصحية بالمجان وتديرها الدولة على أساس أن صحة الاهالي هي مسئولية الدولة وان الخدمات الصحية يجب أن تكون متاحة الى جميع السكان الذين عليهم أن يشتركوا بنشاط في العمل الصحي .

وقد تم تدريب عدد كبير من معاونين وفي سنة ١٩٦١ تقرر ان يقضي كل طبيب حديث التخرج فترة خدمة ستة شهور في المناطق الريفية ووضعت الترتيبات لبسط الخدمات الطبية الى جميع السكان . كما حل محل الطبيب العلاجي القديم، مجموعة من الأطباء ذوي النظرة الشمولية بحيث يمكنهم العمل في مجال الطب الوقائي والبيئي والتأهيلي والعلاجي . وكانت اهم خطوة اتخذتها الحكومة هي توزيع الطعام على الاهالي . وقد شوهدت نتائج باهرة في بعض المناطق فقد انخفض معدل الوفيات من امراض الاسهال من ٦٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠ من السكان من سنة ١٩٦٢ الى حوالي ١٥ حالة لكل ١٠٠٠٠ من السكان في سنة ١٩٧٢ . كما تحسنت المؤشرات الصحية الأخرى ولكن ليس بنفس المعدل . وكان معدل وفيات الاطفال ٣٣ في سنة ١٩٥٨ فأصبح ٢٧ في سنة ١٩٧٣ كما هبط معدل الوفيات الكلي من ٦٥ الى ٨٥ في نفس الفترة .

● النيجر : العون الذي يقدمه المتطوعون يعمل على تخفيض النفقات الصحية :

اعتمدت جمهورية النيجر على جهود المتطوعين لتغطية الاحتياجات الصحية الأولية للسكان الذين يعيشون في المناطق النائية . وفي سنة ١٩٦٣ تم تدريب أول « عمال صحيين قرويين » على أعمال العلاج الأساسية وتحسين الظروف الصحية وتطوير أساليب التغذية الانسانية في قراهم . وحوالي سنة ١٩٧٠ كان قد تم التكامل بين العديد من المشروعات الرائدة ، كما تم نشر التدريب تدريجيا وتنظيمه وما حلت سنة ١٩٧٤ حتى كان لدى النيجر ٧٨٠ عاملا صحيا قرويا و ٤٦٧ مولدة قروية . وفي نفس الوقت تم تطوير المستوصفات القروية لتصبح مراكز صحية

قروية يمكنها وضع خطط صحية اقليمية كما استمر تدريب وتعليم المولدات القرويات والعمال الصحيين القرويين . وفى نفس الوقت ظلت النفقات عند أقل قدر ممكن اذ يعمل العمال الصحيون القرويون على سبيل التطوع ولا يحصلون على أجر . واقتصرت النفقة على تكاليف البرامج التدريبية وبرامج تجديد المعلومات واثمان المعدات الطبية والبنزين اللازم للسيارات التى تنقل العمال والمعدات .

وفى سنة ١٩٧٠ بدأ تنفيذ مشروع رائد فى منطقة « مارودى » حيث كانت تنتشر الامراض المعدية الخطيرة والطفيليات وحيث كان سوء التغذية منتشرا بين الأطفال . وبدأ المشروع بفتح الصيدليات وتدريب العمال الصحيين القرويين والمولدات . وتشرف على الصيدلية القروية واحدة من الممرضات من أقرب منشأة صحية ويتم تغييرها كل شهر ويكون من واجبها خلال فترة نوبتها ملاحظة حالة النظافة العامة فى القرية وتزويد الصيدلية بما ينفد من الادوية التى توزع مجانا والتنبيه الى أى افعال أو عدم كفاءة من جهة العمال الصحيين القرويين . وقد أدى ارتفاع مستوى الرعاية الصحية فى القرية الى حد أنه من النادر أن ترنض احدى القرى تطوير المستوى المهنى للعمال الصحيين القرويين بها .

● السودان : مدخل مركب للرعاية الصحية الأولية

فى سنة ١٩٧٥ أجريت دراسة متعمقة عن أساليب البرمجة الصحية أعقبها قيام حكومة السودان بمعونة منظمة الصحة العالمية باعداد « برنامج صحى قومى » وقد ارتبط بالبرنامج خطتان طويلتا الأجل أعدتا أيضا بمعونة منظمة الصحة العالمية وتلقتا أساسا بمشكلة الرعاية الصحية الأولية فى المنطقة الجنوبية وفى المناطق الأربعة الأخرى من البلاد وخصوصا المديریات الأكثر تأخرا فى الشرق وفى الغرب حيث يعيش السكان حياة ريفية وبدوية .

وهذه الدراسات هدفها تقييم أساليب العمل والاجراءات التى اتبعت فى السودان للبرمجة القومية ولوضع برنامج الرعاية الصحية الأولية . وفى هذا الاطار فان البرمجة الصحية ووضع البرنامج الصحى يعتمدان أساسا على عملية اتخاذ قرار جماعى يأخذ فى اعتباره الظروف الفنية والديموجرافية والثقافة والاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية والادارية . ومن الناحية العملية فان الجهود التى بذلت لوضع البرنامج أخذت فى اعتبارها مؤشرات أخرى زيادة على ما سبق مما جعل الدراسات التى أجريت بالسودان نموذجا حقيقيا للتعاون القطاعى .

وقد صمم هذا المدخل ضمن الاطار الكلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، متخذاً الخطوات التالية : تحديد الأهداف ثم اعداد الاستراتيجيات ثم تحليل المعوقات التى تتضمنها تلك الاستراتيجيات ثم تنمية البرامج الصحية من واقع هذه الاستراتيجيات ثم تقدير التكاليف من حيث رأس المال المستثمر والنفقات المتكررة ثم وضع الجداول الزمنية للأعمال التمهيدية ثم لنواحي التنفيذ المختلفة .

وقد تضمن هذا الأسلوب وضع المعايير وتحديد الاهداف لبرنامج الرعاية الصحية الأولية ككل خصوصا فيما يتعلق بالاستراتيجيات اللازمة لتعميم الخدمة فى التجمعات السكانية الريفية والبلدية . وتعتمد هذه الاستراتيجيات اعتمادا كبيرا على مشاركة السكان فى اطار النظم الشاملة لتنمية المجتمع .

● ختام

فى خلال العشر سنوات الأخيرة بدأت بعض الحكومات وبعض المنظمات الدولية بل وبعض الجماعات البشرية فى مواجهة المشاكل الضخمة للفقر والمرض واللموت عن طريق الرعاية الصحية الأولية . وفى بعض الحالات ، كان الاهتمام متمثلاً فى مد الخدمات الموجودة فى المراكز الحضرية الى القرى وفى حالات أخرى اتخذت الاجراءات لاييجاد ارتباط وتيق بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما لجأت حالات ثالثة الى البدء بالتحسينات الأساسية من مستوى القرية . ولم تكن أساليب العمل المستخدمة متماثلة فى جميع تلك الحالات ، ولو أنه يمكننا أن نقرر أن كل أسلوب استخدم حقق قدراً من النجاح . وقد أمكن ، عن طريق استخدام الأساليب الصحية الأساسية وتوفير الطعام والتعليم والمساعدة فى التمويل، أمكن عن طريق ذلك كله رفع المستوى الصحى لكثير من الجماعات البشرية . وللأسف فإنه لا تتوافر بيانات كافية عن أى أسلوب من تلك الأساليب بما يسمح لنا بالقول بأن هذا الأسلوب أو ذاك هو الأسرع أو الأقل تكلفة أو الأكثر فعالية ، فكل أسلوب من هذه الأساليب قد حقق نجاحاً لو نظرنا اليه من الداخل ، أى طبقاً للمعايير الشخصية لكل شعب ولكن لا يمكننا أن نقول أن جميع تلك الأساليب تحمل فى ثناياها عوامل الاستمرار أو تحقيق الفائدة فى المدى الطويل . ولكن مما يبشر بالخير أن نلاحظ أن امكانيات التعديل ليست مستحيلة ، وأنه لا يمكن القول بأن أسلوباً واحداً قابل للتطبيق عالمياً .

وهناك عدة أسئلة يحق لنا أن نسألها فى شأن الرعاية الصحية الأولية .
والسؤال الأول هو :

هل الحقيقة هى أن الرعاية الصحية الأولية هى المدخل الصحيح لتنمية البلاد ؟

والاجابة على ذلك نقول أنها على الأقل أحد المداخل ، وأن الحركة بصفة عامة خير من السكون . فإذا كان الأمر هو الموازنة بين تقديم الرعاية الصحية الأولية أو عدم تقديمها فإن الاجابة تصبح بديهية .

والسؤال الثانى هو :

هل الرعاية الصحية الأولية ليست الا نزوة عابرة أم هى موجة المستقبل ؟

فى بعض البلاد كالصين وفنزويلا وجمهورية تنزانيا المتحدة مثلاً ، فإن الرعاية الصحية الأولية قد استقرت بحيث أصبح من العسير تصور نها ظاهرة عابرة أما فى بعض البلاد الأخرى فقد يكون العكس صحيحاً .

والسؤال الثالث هو :

هل ينبغي التفاوض من نتيجة الرعاية الصحية الأولية ؟

ان المنجزات الصحية الأساسية انما تحددها أفكار المخططين ثم تنفذها النظم الصحية . وقد كانت النتائج فى بعض الحالات مشجعة للغاية ، ولكنها كانت على العكس من ذلك فى البعض الآخر . فالمشروعات التى اتسمت بالواقعية

وبالتخطيط السليم وبالتنفيذ النشط قد نجحت في الغالب • أما تلك المشروعات التي أفتقدت عوامل النجاح الاساسية السابقة فغالبا ما فسلت •

والسؤال الرابع هو :

ما هي مجالات الرعاية الصحية الأولية التي تحتاج الى مزيد من العناية ؟

ان التنسيق بين الجهود المحلية والاقليمية والقومية في مجال الصحة ينبغي تقويته وتطويره وكذلك برامج التدريب لعمال الرعاية الصحية الأولية ينبغي الاستثمار فيها والعناية بها • كما ينبغي الاهتمام بتوسيع مجال الرعاية الصحية الأولية حتى تشمل جميع القطاعات وحتى تصبح لدى جميع السكان فرصة الحصول على تلك الرعاية •

والسؤال الخامس هو :

ما هي الدروس المستفادة من تجارب الرعاية الصحية الأولية ؟

ان الرعاية الصحية الأولية ليست هدفا يسرا • انها تحتاج سنوات من التجارب ومن الخطأ بل ومن الفشل قبل الوصول الى أسلوب عملي قابل للتطبيق • ومن الضروري المثابرة وسط عقبات تبدو غير قابلة للتذليل اذا ما أردنا تحقيق الهدف • ولعل الصبر وقوة التحمل - وليس الحماس والجرأة - هما الخصائص الألزم لجنى ثمار نظم الرعاية الصحية الأولية في الدول النامية •

وتشير التجارب التي تمت في كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا خلال السنوات العشر الماضية الى الحاجة الى مداخل متعددة لتطبيق نظم الرعاية الصحية الأولية ، اذا ما كان مسلما بأهمية أسبقية العناية بالصحة في الإطار العام لتنمية لريف تنمية شاملة • وهذه المداخل المتعددة تتيح لجبراء مقاومة الأوبئة ورجال الإدارة والمخططين الاقتصاديين والاجتماعيين وخبراء الاجتماع ورجال الاحصاء التكاثف معا في سبيل تحقيق فهم أعمق وأوفى للمشاكل المعقدة وامكانية وضع أسبقيات لها • وهذا الإدراك ينبغي أن يكون هو الأساس في رسم السياسة الصحية داخل إطار عملية التنمية الشاملة •

ومن خلال التجارب الافريقية والاسيوية والأمريكية اللاتينية في هذا المجال اتضحت الحاجة الى ضرورة تخصيص وقت كاف لتحليل المواقف وأساليب التنفيذ ويستلزم ذلك تركيزا على ضرورة توافر عناصر مرنة في مجال البحث العلمي والتنمية مع بذل جهد للنزول بالتكاليف المالية وبالجهود البشرية الى أقل قدر ممكن بما يتفق وندرة الموارد وخذالة القدرات الادارية •



تدعيم الخدمات الاعلامية الصحية

النايب : ١٠٠٠ هـ . هـ

مدير ادارة التخطيط والتكوين بوزارة الصحة الوطنية
بهاستكي (فلندا) . اخصائي في بكتريولوجيا الامصال ،
وفي الامراض الجلدية ، والامراض الصدرية وقد تقلد
وظائف كبير خبراء الدرن ، ومدير ادارة الاحصاء . له عديد
من المقالات عن مقاومة الوبئة ، والصياغة الصحية والتخطيط
الصحي .

المترجم : محمد عبد الفتاح بوسوي

● مقدمة :

لقد أحدث التقدم التكنولوجي ثورة في مجال كل من الصحة الوقائية والصحة
العلاجية وكذلك في مجال تشخيص الأمراض وفي غيرها من الفروع الطبية ولكنه
قصر عن استحداث تقدم مناظر على المستوى الابدولوجي . فادارة الأنشطة المرتبطة
بالصحة لم يصحبها نفس التقدم الذي أصاب الفروع الطبية الأخرى وإن
كان من العسير أن نغزو ذلك إلى عدم وجود تكنولوجيا قابلة للتطبيق في مجال
الادارة ، إذ قد أمكن للوسائل الحديثة لمعالجة البيانات أن تحقق انجازات كانت
تبدو خيالية منذ جيل واحد . حقيقة ، أن ضعف الموارد الاقتصادية وغيرها قد
تكون أسبابا لبطء التطور الإداري إلا أن على المرء أن يعترف بأن السبب الرئيسي
لهذا التخلف النسبي إنما هو المسلك السلبي وعدم الببالاة من جانب الأفراد .

وانه وإن أعوزتنا البراهين على صحة تلك لدعوى ، فإن هناك احساسا عاما
بصحتها ينتشر بين أولئك الذين يديرون الخدمات الصحية والخدمات الأخرى
المرتبطة بها . فليس ثمة قدر كاف من الالام بأساليب العمل وطرقه ، كما تكاد
تندم القدرة على بناء نظام يغطي جميع الاحتياجات الشديدة للخدمات الصحية
ويشمل جميع الأفراد المتقربين لتلك الخدمات . وحتى في الولايات المتحدة
الأمريكية فإنه من المألوف الإشارة إلى عدم وجود نظام مرسوم للخدمات الصحية
(نوبيا وزر ١٩٧٦) أما في غيرها من البلاد فالأمر لا يختلف في شيء وإن كانت
الإشارة إليه أقل صراحة . وفي مؤتمر الصحة العالمي الذي عقد في سنة ١٩٧٣
ظهر بوضوح أنه سواء في البلاد المتقدمة أو النامية فإن الإحساس العام هو أن
الخدمات الصحية لا تتمشى والآمال المعقودة عليها . وينبغي أن نشير بصفة خاصة
إلى توصيات المؤتمر في شأن الطب العلاجي من أن الوقت قد حان لتطبيق أساليب
الادارة العلمية الحديثة على الادارة الصحية ، كما أكد المؤتمر بصفة خاصة إلى الحاجة

الى تحسين خدمات المعلومات اذ جاء بتوصياته : « ان نظم المعلومات للخدمات الصحية بحالتها الراهنة انما تتسم بالعجز وعدم الفعالية بالرغم من شدة الحاجة اليها » .
ان نظم المعلومات الصحية في حاجة ماسة الى اعادة تنظيمها ، بادئين من المبادئ الاولى الأساسية « (نشرة منظمة الصحة العالمية ١٩٧٣) » .

ولا شك أن تقديم الخدمات الصحية بطريقة فعالة انما يحتاج الى التوجيه المستمر المبني على احصائيات موثوق بصحتها ، وإن كانت الانطباعات العارضة تصلح في بعض الأحيان أساسا للتوجيه بل قد تكون في بعض الظروف هي الأساس الوحيد المتاح .

أهمية الاعلام :

كما لا شك فيه ان التنفيذ الواعي الحازم والارادة السياسية يمكنهما معالجة قدر كبير من نقص المعلومات فلا يصبح لهذا النقص خطورة كبيرة . ولكن من المسلم به أيضا ان القرارات التي تقود التحرك التنفيذي انما تكتسب سلامتها وصحتها من سلامة المعلومات التي تبني تلك القرارات عليها . فمن مستلزمات الادارة الفعالة وجود قدر مناسب من المعلومات المتعلقة بالمشاكل وبالمكانيات المتاحة وبوسائل التعرف وبظروف البيئة المراد التحرك فيها .

ولم يثر في يوم من الأيام أي خلاف - من حيث المبدأ - حول أهمية المعرفة كواحد من هم أسس السلوك السليم والتنفيذ الواعي ، ولكن اذا ما تطرق الحديث حول مضمون المعلومات أو محتواها بقدر كاف من التفصيل فسرعان ما يظهر التباين في وجهات النظر . فبعض المديرين يرفضون معظم البيانات الكمية كالأحصائيات ونواتج البحوث العلمية وما الى ذلك . . . على أساس أن اتفاق الاعتمادات الضخمة في مثل هذه المجالات لا تأتي الا بعوائد ضئيلة ، ويؤيدون دعواهم بأن تلك المعلومات انما تأتيهم متأخرة زمنيا أو ناقصة أو غير ملائمة لمقتضى الحال . وخير مثال لهذا الرأي ما ورد بتقرير لمنظمة الصحة العالمية : « ان مجموعة الاحصائيات المتوافرة في الوقت الحاضر لدى كثير من الادارات الصحية انما تعمل على طمس الحقائق بدلا من جلاؤها » . (تقرير منظمة الصحة العالمية سنة ١٩٦٧) . وانه وإن كان قد مضى على هذا التقرير ما يزيد على العشر سنوات الا ان ما جاء به ما زال يمثل رأى الكثيرين .

ومن البلي أن الملاحظات المتبصرة انما تستهدف خدمة غرض واضح المعالم . والمعلومات اما أن تكون مجرد تقييم لأمور معروفة من قبل أو أن تكون مصاغة ، الى جانب ذلك ، بطريقة تتيح الاستفادة بها في أمور الحياة اليومية . والنوع الاول ، الذي يتيح استخلاص نتائج من مقدمات هو النوع الذي يستفيد منه علماء العلوم الطبيعية ، وان كانت الاستفادة منه غير مقصورة عليهم . أما النوع الثاني ، وهو ما يخدم أمور الحياة اليومية ، فالحاجة اليه ماسة كمدخل لاتخاذ القرارات . ونظام المعلومات المثالي ينبغي أن يحقق بكفاية عالية أحد هذين الهدفين على الأقل ، ولكننا نعيش في الواقع في ظروف نجد فيها ان المعلومات المتاحة ذات قيمة منخفضة في المجالات .

ولا شك أنه يكاد يكون من المستحيل ايجاد نظام للمعلومات يحقق الهدفين

بصورة قصوى . وقد ترد بعض الاستثناءات على هذا التعميم ولكن علينا أن نذكر بصفة عامة ضرورة التمييز بين الهدفين وأن نتذكر دائما أنها هدفان منفصلان في أى تخطيط لنظام معلومات . وفيما يتعلق بافراض الإدارة الصحية فإننا نادرا ما نجد أن نظام المعلومات اللازم لها يتضمن أى قدر من المعلومات عن التاريخ الطبيعى لأى مرضى أو لأى مشكلة صحية . فالاهتمام يتركز أساسا على البحوث الاكلينيكية أو الوبائية وأى معلومات يتم جمعها إنما تتفيا أساسا تيسير اتخاذ القرارات .

وليس فى نيتنا أن نتعرض هنا لمزيد من الجوانب العلمية لنظم المعلومات ولكن يكفى أن نقول أن الاتهام الذى كثيرا ما يوجه الى البيانات المتاحة هو أنها لا تدخل فى اعتبارها الجوانب العملية وبذلك تظل عديمة الجدوى من عمليات التخطيط والتوجيه . ولكن ، أن صبح هذا القول فى بعض الحالات النادرة ، فإن البحوث الطبية التى تسمى « أساسية » أو « نظرية » تتضمن غالبا معلومات ذات قيمة فى اتخاذ القرارات .

اتخاذ القرارات وعلى اعتماده على الاعلام :

تحمل كلمة « قرار » الى الذهن معنى مجردا . ولكى نجعل هذا المعنى متسقا مع مواقف الحياة الحقيقية فقد يكون من المناسب أن نحدد المقصود بتعبير « متخذى القرارات » بدقة أكثر . ويمكننا أن نقول أن القرارات إنما تتخذ فى مواقف محددة حيث يكون أمام متخذ القرار مجموعة من البدائل عليه أن يختار من بينها على ضوء اعتبارات تتصل بقيمة كل بديل . وبذلك فإن « عمل لا شيء » أو « استبقاء الأمور على ما هى عليه » هو بطبيعة الحال « قرار » اتخذ على أساس تقييم البدائل المختلفة والاختيار من بينها . وأساس عملية التقييم هو قياس « شيء ما » أو « حل ما » على شيء آخر أو حل آخر متخذ معيارا . وقد يكون التقييم - فى بعض الأحيان ويحق - هو مقارنة بين انطباعات مختلفة . ولكن بمجرد الاعتماد على الانطباعات والأفكار والمعلومات الشائعة لا يمكن أن يكون - دائما - هو الأسلوب الصحيح لتقييم المواقف التى يمكن للقياسات الكمية أن تتدخل فى تحديد قيمتها النسبية .

ويكاد يكون من لغو القول أن نحاول إيجا دنوع من الدستور الثابت يضم القرارات التى تخدم النواحي الصحية وغيرها من النواحي المرتبطة بها . كما أننا نكون بعيدين عن المنطق لو حاولنا إجراء تحليل يستهدف تبيان ما هو مناسب لاتخاذ الأنماط المختلفة من القرارات . ولكن هناك فكرة خاطئة واحدة يجب أن نتجنبها : عندما نفكر فى حاجتنا الى المعلومات فإننا نقصد - عادة - تلك المعلومات التى تساعد متخذى القرار الرسميين على اتخاذ قراراتهم متناسين أن فكر أى انسان يمكن أن يؤثر بطريقة ما فى القرارات الاجتماعية . فإذا تجاهل الرسميون أفكار الآخرين فإن ذلك يهوق مشاركة هؤلاء فى اتخاذ القرارات . مما يعطيهم احساسا قويا مضادا لتلك القرارات . والأولى أن ينال كل مواطن نصيبه الكافى من المعلومات التى تبصره بحقائق الأمور . كما أن جميع الحقائق المتعلقة بالاحتياجات وامكانيات التنفيذ وموارد المجتمع ينبغى - من حيث المبدأ - أن تكون متاحة لكل الجماعات صاحبة المصلحة وليس لمتخذى القرار وحدهم إذ أن هؤلاء الآخرين غالبا ما يقرون ما سبق أن نال موافقة أصحاب المصلحة الحقيقية .

وثمة نمط خاص من أنماط التقييم يسترعى الانتباه . فهناك حقيقة مسلم بها هي ضرورة تقييم آثار كل قرار (وإن كنا نفعل ذلك كثيرا) ولكننا نادرا ما ننسب اهتماما بتقييم « الأساليب » التي اتبعت عنه اتخاذ القرار . والعناصر الأساسية لتقييم الأساليب هي تحديد أي المعلومات كانت دقيقة وأيها لم يكن متوافرا وأيها كان يمكن اغفاله دون أن يغير ذلك شيئا في القرار النهائي . الخ .

وغالبا ما يكون الماضي هو الماضي وألا تنشأ أبدا أوضاع جديدة يمكن مقارنتها بما حدث من قبل . وفي حالات عديدة إن لم يكن في جميع الحالات يتم اتخاذ القرار خطوة خطوة بفرض خلق أو المحافظة على استمرار حالة التوازن المطلق أو النسبي لنظام معين ، خصوصا أنه يكاد لا يكون ممكنا اتباع أي إجراء بديل في الحالات التي تكون فيها القرارات المستقبلية والمعلومات اللازمة لاتخاذها صحيحة ودقيقة . ويمكننا أن نلخص ما سبق بالقول بأن متخذى القرارات إنما يترجمون المعلومات الى تعليمات يصدرونها الى النظام أو الى المنظمات . ولا شك ان المعلومات التي تجعل من الممكن تقييم الاجراءات ، هي معلومات ضرورية .

تحديد مضمون المعلومات :

من الناحية النظرية يمكننا القول أنه يمكن تطبيق عملية التخطيط في جميع الحالات التي يكون من الممكن فيها القيام بعمل ما لتحقيق هدف ما . وتبدأ عملية التخطيط عادة عقب الانتهاء من اتخاذ القرارات ولكن ليس مما يجافى المنطق أن نخطط للخدمات بفرض التخطيط ذاته كما هو الحال في التخطيط لأسلوب جمع المعلومات .

ومن حيث المبدأ يمكن أن نقسم خدمات المعلومات الى نوعين متميزين تبعاً لما اذا كان مضمون المعلومات أو محتواها هو بؤرة اهتمامنا الأساسي أو ما اذا كان الاهتمام موجهاً في المقام الأول الى الناحية الاجرائية لجمع المعلومات ومعالجتها وعرضها . وفي الواقع أن لكل من النوعين أهميته ولكن قد يكون من المناسب أن نناقشهما هنا كأمين منفصلين .

فإذا بدأنا بالجانب الذي يهتم أساسا بمضمون المعلومات قلنا ان هناك كثيرا من الأفكار الخاطئة ، والواسعة الانتشار في الوقت نفسه ، تتعلق بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات . وأول هذه الأفكار الاعتقاد بأنه من السهل أن نعرف مانحن في حاجة الى معرفته . فالمرجع العلمية عن الأوبئة أو عن الاحصاء الطبي لا تكاد تلقى بالا الى هذه المشكلة ، اذ تركز اهتمامها بصفة أساسية على عرض أساليب العمل التحليلية المطبقة على البيانات الموجودة فعلا وليس على احتياجات الجماعات البشرية فيما يتعلق بالبيانات . وفي الواقع أنه من العسير جدا أن نبين بشكل موضوعي أي البيانات نحتاجها أو تكون ذات قيمة كبيرة في اتخاذ القرارات . فالاحتياجات تتفاوت بتفاوت متخذى القرارات . كما أنها ترتبط مباشرة بالاوضاع القائمة والتغيرات في ظروف البيئة التي يتعذر التنبؤ بها .

وهناك تقليد خاطئ وشائع آخر هو وضع مسئولية انتاج المعلومات بالكامل على عاتق متخصصين فنيين مثل رجال الاحصاء . وهذا التقليد ان جاز اقراره فيما يتعلق بالنواحي الاجرائية لجمع المعلومات ومعالجتها وعرضها ، فإنه لا يجوز أن

يتمدد الى مضمون المعلومات نفسه . فأفضل المخططين لما يجب أن تحتويه المعلومات هم متخذو القرارات أنفسهم .

جميع القرارات تركز على نوع أو آخر من أنواع صور الحقيقة ، وبالتالي على تصورات عريضة تقليدية لنماذج رياضية . ومكونات هذا النموذج قد تكون بعض نواحي الحياة القابلة للتنبؤ ، ولكن يخلها أيضا وجهات اسطر والقبس الشخصية والانطباعات المختلفة . ومثل هذه « النماذج العقلية » التي لا يمكن وصفها أو تحديدها بالكامل أو حصر مكوناتها ، تستخدم فعلا في المسائل السياسية كما تستخدم عادة عندما تكون هناك نوعيات مختلفة ووجهات نظر متعددة يجب أخذها في الاعتبار . وإذا جاز لنا أن نرتب أنواع النماذج حسب أهميتها ، فإن النماذج العقلية السديدة تحتل المقام الأول لأنها تحتاج الى ادراك وإلى موازنة بين القيم وإلى خبرة بل وإلى نوع من الالهام . وهناك تقسيم ثنائي آخر يمكن تطبيقه على النماذج : فهناك نماذج رسمية وأخرى غير رسمية . والنماذج الرسمية قد تكون « كمية » أو لا تكون . ومن الناحية النسبية ، فإن النماذج الرياضية بصورها المختلفة تقع في المركز الأدنى ، إذ أن جميع المشاكل الشمولية أو الاستراتيجية تركز في حلولها على نماذج عقلية . والقرارات التي ترسم السياسة الصحيحة هي في الواقع حلول وسط بين آراء أصحاب المصالح أو ممثلهم وبين النماذج العقلية المختلفة . أما النماذج الرياضية فعادة ما تكون ذات جدوى في القرارات التكتيكية وخصوصا ما يتسم بالفنية منها .

ومن بين الفوائد العامة للتخطيط ، أنه لكي تختار من بين بدائل مختلفة من أنواع السلوك ، يجب أن تضع قائمة شاملة لجميع أنواع النماذج . وفي غالب الأحوال لا توضع تلك النماذج في القائمة مع توضيح كاف لكل منها ، ولكن على أي حال فإن عملية التخطيط تحدد ما ينبغي معرفته ، وبمعنى آخر ما ينبغي أن يكون هو « محتوى » المعلومات . ولكن يمكن إنشاء النماذج لمجرد خدمة عملية تخطيط خدمات المعلومات . وهناك أيضا نوع من المعلومات مثل التسلسلات الاحصائية التي تقوم على علاقات مترابطة بسيطة ومعروفة عادة ، ولا تكاد تستحق أن نسميها نموذجًا .

وفي هذه الدراسة سنستخدم كثيرا كلمة « نظام » إذ لا يسعنا أن نناقش موضوع النماذج دون أن نشير الى « النظم » . وفي هذا المقام فإن كلمة نظام لا تعني هياكل منظمة منهجية ذات مستويات ولكنها تعني مجموعة من الأجزاء أو الأشياء التي ترتبط ببعضها البعض بغرض تحقيق هدف محدد .

ومكونات النظام يمكن أن تكون أفكارا (مثل الصحة) أو آراء (مثل العدالة) أو أشياء (مثل المستشفيات) أو أشخاصا (مثل الأطباء) . وهي جميعها تشكل كلا تتفاعل جميع مكوناته بحيث تساند كل منها الأخرى أو تمارس كل منها رقابة على الأخرى . والعنصر الذي يجعل هذا التفاعل ممكنا هو المعلومات ، وأكثر معانيها اتساعا . ومكونات أي نظام هي بدورها نظم (أو نظم فرعية) وكل نظام هو جزء من نظام أكبر أو حتى جزء من أنظمة عديدة .

ومن السمات الايجابية لفكرة النظام انها تجعل من الطبيعي امكان تجاوز الحدود القطاعية بحيث يشمل النظام جميع مكوناته الرسمية وغير الرسمية .

وإذا اقتبسنا فكرة « النظام » في الإدارة الحديثة ، بحيث ننظر الى جميع الاعتبارات ككل موحد فان ذلك ما يسمى « بإدارة النظم » وفيه تعمل الإدارة على قيادة النظام كله لوحدة متماسكة في اتجاه مخطط . ومن ناحية أخرى فاننا يمكن ان ننظر الى الإدارة نفسها كنظام ، لها مكوناتها الرسمية (التنظيم الرسمي) ومكوناتها غير الرسمية (الجماعات الضاغطة ، كالروابط) ونتاجها الرئيسي هو التعليمات التي تصدر الى النظم الفرعية عن كيفية التصرف . والعنصر الأساسي في الإدارة هو القرارات ، التي لا تخرج عن كونها تعليمات مبنية على معلومات من نوعيات مختلفة . وتعبير « نظام المعلومات » هو الاسم الذي يطلق على جميع الأنشطة التي تعمل على توفير البيانات الضرورية والسليمة للإدارة عند اتخاذها للقرارات . ولا تعتمد الإدارة على البيانات والاحصائيات الكمية والنوعية فقط بل انها تركز أيضاً على القدرة على الحكم على قيمة الأشياء ، وعلى التنبؤ بالمهم وعلى الخبرة الشخصية . النج ولو أن تعبیر « نظام إنتاج المعلومات » يطلق عادة على ما يتعلق بالبيانات الكمية والنوعية فقط .

ولا شك أن الخطوة المنطقية الأولى لتخطيط محتوى المعلومات هي إنشاء نماذج ، ولو أن هذه الخطوة قد لا تكون دائماً سهلة بسبب اختلاف الانماط الشخصية بين من لهم سلطة اتخاذ القرار ، فالأشخاص النشطون الذين تحركهم العواطف بقوة لا يميلون كثيراً الى البيانات الكمية التي لا تساعدهم بطريق مباشر أو التي تتركز على بعض النواحي غير الأساسية . والبيروقراطي المتحرس لا يحس أية رغبة لجمع بيانات عن أمور لم يسبق له ان صادفها في الماضي . أما المدير الذي تنقصه الخبرة فيبدو عليه دائماً الفضول للمعرفة وقد يدفعه ذلك الى المبالغة في الاعتماد على نتائج البحوث وعلى الاحصائيات المجدولة .

ومن المعروف أن حياة أية منظمة تتذبذب بين فترات من الهدوء وأخرى من المتاعب . ومن المتعذر تلافي المصاعب الناشئة من هذا التذبذب . ففي فترات الهدوء ، حيث لا مشاكل إدارية كبيرة ، يهبط مستوى الاعتماد على المعلومات الى الحد الأدنى ، ولكن في المواقف الحرجة حيث يرتبط استمرار حياة المنظمة مباشرة بالمعلومات الصحيحة ، تظهر الحاجة الى أنواع من القياس والاحصاء لم تكن إليها حاجة بالمرّة في أوقات الهدوء . وفضلاً عن هذا فان المنظمات الشابة النشطة تحتاج عادة الى قدر كبير من المعلومات غير النمطية أما المنظمات الأقدم والأكثر استقراراً فيكفيها القليل من المعلومات النمطية القياسية .

والنماذج ليست هدفاً في ذاتها بل هي مجرد وسيلة للمعاونة في حل المشكلة الحقيقية وهي كيفية التأكد من الاحتياجات الحقيقية للمعلومات . فبؤرة الاهتمام ليست هي صياغة القرارات المعروضة للموافقة بل هي مجرد بنود المعلومات أو المؤشرات اللازمة لتكوين آراء حول مشكلة معينة ، ويكفي لتحقيق هذا الهدف المحدود استخدام مجرد نماذج بسيطة . ولكن حتى هذه النماذج البسيطة لا يمكن أن يتولى انشاءها الا أولئك الذين يعرفون ابعاد المشكلة وغالباً ما تحتاج الى مجهود فريق من المتخصصين . ومما هو جدير بالذكر أن النماذج السليمة تحتاج الى جهود أولئك الذين يحسنون الدخول في أعماق المشكلة وتحليلها مثل خبراء الأساليب الاحصائية .

الجوانب التنظيمية في نظم المعلومات :

من ناحية المبدأ فإن « نظام المعلومات الصحية » هو نظام خدمي موجه لصلية اتخاذ القرارات ، وقد يكون من الأصح أن نطلق عليه تعبير « خدمات المعلومات الصحية » وقد لا يكون الاسم هو أهم جوانب الموضوع ، ولكن « النظم » تتضمن عادة ما هو أكثر من الاحصائيات التقليدية : وليس من المستساغ أن نتكلم عن « المحنوى » دون أن ندخل الجوانب التنظيمية في اعتبارنا .

إن من أهم مكونات « نظام معلومات صحي » البيانات الشخصية التي تخزن عادة في بنوك البيانات (محفوظات البيانات - السجلات - الخ ...) وأي نظام معلومات مخصص لخدمة مجموعة من الأنشطة التخطيطية ومواقف اتخاذ القرارات في أي وحدة تنظيمية يتركز أساسا على واحد أو أكثر من تلك المكونات : حفظ المعلومات في دواليب ، وجود حقائق ، وجود أشخاص لممارسة العمل ... الخ .
فالفكرة الأساسية هي إمكانية معالجة البيانات المجموعة بطريقة تجعل من الممكن استعادة تلك البيانات في شكل جداول أو وسائل العرض الإحصائية المعروفة ، وقت الطلب . ومن الناحية العملية فإن معظم أنظمة « البيانات الشخصية » تعتمد على أسلوب المعالجة الالكترونية التي تسبب بعض التعديل في أسلوب تخطيط محتوي المعلومات . فالتقنيات التي يصعب التعرض لها في أساليب المعالجة التقليدية يمكن ادخالها في الحاسب الالكتروني مما يجعل عبء العمل على كاهل أخصائي المعلومات أقل اجتهادا . ومن الناحية النظرية فإنه من الممكن انشاء بنك بيانات شامل الى حد كبير ولكن من الناحية العملية فإنه ، بالنسبة للمجال الصحي ، فإن انشاء بنوك بيانات محدودة النطاق وموجهة لحل مشاكل معينة مع تجميع جهودها والربط بينها وقت الحاجة لذلك ، يكون أكثر جدوى .

اولعنصر الأساسي في نظام الاحصاء التقليدي أو « الاحصائيات الروتينية » هو ، نموذج الاستبيان ، وهو نموذج يلخص مجهود باحثي المعلومات خلال فترة زمنية معينة ، كما أن الارقام التي تنشر على المستوى القومي هي في الواقع ملخصات لبيانات تم جمعها في المستوى الأدنى . ولهذا المدخل بعض المزايا الواضحة منها انخفاض النسبي للنفقات المباشرة ، وعدم الحاجة الى خبراء من مستوى رفيع ويمكن بهذا الأسلوب اعداد سلاسل زمنية طويلة نسبيا . ومع ذلك ، فإن هذه النظم تنسجم بالجمود والقصور عن اعطاء الاجابة على كثير من الأسئلة والاستفسارات فضلا عن ان قدرا كبيرا من المعلومات يضيع عند تجميع البيانات الأساسية مما يحد من قيمة النظام خصوصا لأغراض التخطيط والإدارة النشطة . وهناك قطاعات يمكن لنظام الاحصاء التقليدي خدمتها بكفاءة كبيرة ولكن هناك مجالات أخرى لا يمكن لذلك النظام أن يخدمها الا في حدود ضيقة .

ولا شك ان تكامل البيانات أو الربط بينها هو واحد من المتطلبات الأساسية لأي نظام معلومات مخصص لخدمة الإدارة أو لخدمة أغراض وصفية أكثر عمومية . ويمكن تحقيق هذا التكامل ، فقط ، عن طريق التطبيق السليم لأساليب التصنيف واستخدام التعاريف الموحدة في جميع النظم الفرعية المرتبطة بنظام المعلومات . ومن الناحية النظرية ، يبدو أن تحقيق هذا الهدف متيسر ، ولكن الممارسة العملية تثبت لنا أن هناك مجالا ضيقا للاختيارات . فالرموز التي تقسم الاحتياجات النوعية

لقطاعات المجتمع الشديدة التباين تتدرج حتى تصبح غير عملية . واستخدام البطاقات الشخصية ، لا يجد ترحيبا من المواطنين ، حتى في الدول المتقدمة ، الا بعد فترة تمهيد طويلة وهناك حل يبدو مغفولا اثر ويتكون من عمليات مسح خاصة تختار بالعينة بحيث تتجاوز الحدود القطاعية للنظم المختلفة للمجتمع وترتبط معا أنماطا شديدة الاختلاف من المعلومات في « أسرة » واحدة مثال ذلك : إمكانية الربط بين ، وتحليل . الوضع الصحي والعوامل المختلفة المتعلقة بالبيئة في الماضي وفي الحاضر من الناحيتين الطبيعية والاجتماعية .

والمسح المنفرد بمعناه الصحيح هو - من حيث المبدأ - تحليل موقفى للأحداث الجارية ، ولكن المشاهد انه بالنسبة لكثير من القرارات تكون « الاتجاهات » بالنسبة للأحداث أكثر أهمية من الأرقام . والحل الطبيعي هو تكرار عمليات المسح . والمشاكل نفسها هي التي تملئ علينا ما اذا كان من الواجب دراسة مجموعة البيانات النمطية أو عينة أخرى من المعلومات الأساسية أو غير ذلك من أغراض القياس . وهناك أسلوب ملائم تماما للأوضاع التي تصدر فيها تشريعات جديدة أو تظهر مبركات حديثة ذات شأن أو تطرا زيادة كبيرة في الموارد أو غير ذلك من الأحداث البارزة التي تضع خطا فاصلا بين عهدين ، وهذا الأسلوب هو إجراء مسح قبل التغيير وآخر بعده . وفي بعض البلاد تتخذ نتائج عمليات المسح هذه ضمن مكونات نظام المعلومات الصحية القومي . ومن بين المكونات الأخرى لنظام المعلومات : الخبراء ، سواء منهم الفنيون وأولئك الذين يعرفون « الحقائق » و « الأوضاع » . ويمكننا أيضا أن نضيف المادة العلمية المكتوبة كمصدر هام للمعلومات وجزء من نظام المعلومات .

وفي عملية التخطيط لانشاء نظام للمعلومات الصحية ، يكون الهدف هو توفير المعلومات التي تسد حاجة مستخدميها ، وهم متخذو القرارات بالمعنى الواسع للتعبير ، مع مراعاة ان تكون تلك المعلومات قائمة على أساس صحيح وأن تكون اقتصادية . ومن الناحية العملية يستلزم تحقيق ذلك حدوث حوار بين « منتجي المعلومات » وبين مستخدميها . وخبراء الاحصاء من أبرز أعضاء الفريق الذي يتولى تحليل القرارات ، ولكن اذا كانت هناك تغيرات مستمرة في البيئة وفي الأنشطة وفي نواحي الاهتمام فان الحوار يجب أن يصبح عملية مستمرة ، وهو مالا يتيسر أن يكون ما لم تكن هناك رابطة قوية مع المنظمة ومع النظام الإداري . وعلى المستوى الاستراتيجي ، يجب اعطاء أهمية كبرى « لموقع » خدمات المعلومات . إذ ان كونها جزءا من الخدمات الإحصائية العامة على المستوى القومي يتيح لها الى حد ما تجاوز الحدود القطاعية التقليدية في المجتمع وجمع معلومات تتصف بالشمولية ، كما ينبغي أن تتميز تلك المعلومات بالموضوعية والحياد . ولكن ، بدون عمل ترتيبات خاطئة فإنه يكون من العسير على الأشخاص الخارجيين ، أن يشاركوا مشاركة كاملة في حياة منظمة غريبة عنهم ، وهذا يستلزم مداومة تعريف هؤلاء الأشخاص الخارجيين وإجراء حوار معهم عن المشاكل الحقيقية للمنظمة والخطط الأولية والصعوبات في إجراء الاتصالات مع السلطات المختلفة والخطط الأولية والصعوبات في إجراء الاتصالات مع السلطات المختلفة ، والتغيرات المفاجئة في السياسة ... الخ .

وإذا كانت خدمات المعلومات جزءا رسميا من نظام ما ، فان ذلك يسهل

على تلك الخدمات اجراء تقييم ذاتي داخلي كما يسهل علاقاتها بالآخرين والحوار معهم - ومع ذلك فليس هناك ضمان ضد أن تكون المعلومات المنشورة - على الأقل - متسمة بالهوى بفرض تقديم تبريرات عن أخطاء معينة . كما ينبغي العناية بالوضع الصحيح لكل وظيفة في السلم الوظيفي ، والاسلوب التقليدي هو وضع وحدة الاحصاء قريبا من أسفل ذلك السلم . وقد يكون هذا الوضع سليما اذا كانت مسئوليات تلك الوحدة محدودة بالانماط الروتينية لجمع المعلومات ومعالجتها ، ولكن اذا كان الغرض حقيقة هو خدمة متخذى القرارات فانه من الأفضل وضع وحدة الاحصاء فى مكان أعلى من السلم الوظيفي . وكثيرا ما يركز التخطيط الرسمي اهتمامه على محتوى المعلومات لذلك يكون من الطبيعى أن يكون هناك تقارب مكاني بين وحدة التخطيط وبين خدمات المعلومات . وفي الدول الاسكندنافية على سبيل المثال ، هناك اتجاه الى جعل الاحصاءات الصحية جزءا من ادارة التخطيط بمنظمة الصحة الوطنية . وفي السويد تقع الاحصائيات الصحية ، مكانيا ، فى مكتب خاص بوزارة التخطيط ، بينما يندمج العاملان اندماجا كاملا فى فنلندا .

الأعلام الصحي في خدمة الأغراض العامة :

تنتقل الآن الى تحليل لمواقف حقيقية . وهذا التحليل ينقسم الى قسمين . ونفرد هذا القسم منها الى أوجه نشاط قومية ودولية ليست موجهة أساسا الى المشاكل الصحية ، بل الى أغراض عامة وإلى رسم السياسات فى المستويات المختلفة من الحياة الاجتماعية . أما القسم التالى فسنركز فيه اهتمامنا على خدمات المعلومات التى تخدم بطريقة أكثر مباشرة الخدمات الصحية والخدمات الأخرى المرتبطة بها .

وقد بذل الكثير من الجهد ومن الوقت سواء على المستوى القومى أو على المستوى العالمى بفرض تحقيق نوعين كبيرين من المشروعات هما تطوير النظم الاحصائية لوصف الظواهر الاجتماعية والديموجرافية والبيئية - ومحاولة انشاء مؤشرات احصائية تنبه الى المواقع الهامة ذات الفائدة الاجتماعية .

ونهتم لمنظمات الدولية بطبيعة الحال بالمعلومات التى تساهم فى النظر الى المشاكل نظرة عالمية . ومن حيث المبدأ فإن جميع الأمم تصبو الى نفس الأمال ، وتتخذ من مستويات الدول المتقدمة مطمحاً له ومقياساً تقيس به مدى مشاكلها . ولكن من الناحية العالمية فإن هناك كثيرا من الأمور التى تبدو تافهة بالنسبة لبعض الدول بينما تبدو بعيدة تماما عن منال دول أخرى . وعلى ذلك فإن أرقام المقارنة الدولية ، التى تصلح دليلا للمنظمات الدولية ، لا تخدم الأغراض الوطنية المحلية الا فى حالات استثنائية .

ومن بين الأسباب التى تمنع أحيانا من نشر البيانات الخوف من أن يساء فهمها أو يساء الحكم عليها من أولئك الذين لا يعلمون خلفيات الأمور . فمثلا ، على أساس من التحليل السطحي للاحصائيات عن معدلات الانتحار الدولية ، وصممت بعض المجتمعات بأنها « منحلة » ، كما اتخذت احصائيات الاجهاض كمؤشر سليم دوليا للتحرر الجنسى وبنس الطريقة اتخذت الاحصائيات عن معدل الوفيات نتيجة للحوادث دليلا على تقدم بعض الدول على غير أساس سليم . وفى جميع هذه

الحالات لم تحدث للدول التي وسمت ظلمات أضرار تذكر ، ولكن في داخل نطاق العائلة الدولية فإن تقدير الآخرين تكون له على الأقل نفس الأهمية التي تحس بها العائلات البشرية . وقد يمكن للإنسان أن يضيف أن التحليلات والمقارنات المتحيزة يمكن أن تكون سلاحا قويا إلى حد كبير في السياسات الوطنية كما هو الحال أثناء الانتخابات مثلا . كما ينبغي أن نتذكر أن عملية جمع البيانات ومعالجتها يحتاج إلى جهد كبير وإلى زمن طويل من اختصاصيين علميين مثقلين في أغلب الأحوال بكميات ضخمة من العمل . ولا تبدي الحكومات عادة سخاء مناسباً في مثل تلك المواقف .

وهذه الصعوبات السالف ذكرها تعكس المشكلة الأساسية التي لم تجد حلا بعد ، وهي أن الدول مع ادراكها الآن للأغراض التي من أجلها تحتاج إلى المعلومات لتحرك في طريق سليم ، فهي في حاجة إلى « نموذج عقلي » مفهوم أو على الأقل مقبول كما أن المعلومات الواردة من مصادر وطنية مختلفة يجب أن تكون مناسبة للتقييم على أساس هذا النموذج . وقد يكون الاتفاق على هذا النموذج العقلي موجودا على المستوى الرسمي ولكن بطريقة مجردة غير واضحة المعالم لا تخدم الأغراض العملية فتعريف منظمة الصحة العالمية « للصحة » مثلا تعريف فضفاض أكثر مما ينبغي . أما في مجال الأمراض المعدية فهناك إجماع دولي على أهمية دور المنظمات العالمية كما أن الإحصائيات الخاصة بهذا الموضوع هي الأكثر اكتمالا . وهناك كذلك نوع من الفكر المشترك حول أهداف السياسة الاجتماعية ولكن لا توجد نماذج قوية ومقبولة من الجميع لخدمة الأغراض الدولية . وفي هذا المجال الذي تتباين فيه القيم الدولية ، يكون من العسير بصفة خاصة الوصول إلى اتفاقيات ملزمة أو الوصول إلى إجماع حول الأساليب النسبية . وحتى على المستوى الوطني ، فإن معظم الدول تعاني من نفس هذا النوع من المشاكل .

والهدف الذي ترمى معظم المشروعات الدولية الكبرى إلى تحقيقه هو « التنسيق بين النظم الفرعية الإحصائية وتطويرها لتصبح كيانا شموليا موحدا يغطي جميع مجالات المشاكل في المجتمع . ولذلك فإن التأكيد ينصب بشكل أكبر على المبادئ التي يقوم عليها هذا الكيان . وكما هو متوقع فإن موضوعي الاستخدام النهائي والمنتفعين من تلك المشروعات لا ينال إلا اهتماما قليلا . وقد عبرت وثيقة حديثة للأمم المتحدة عن ذلك بقولها :

« ... يستهدف النظام المعاونة على تحسين معلوماتنا عن النظم الاجتماعية وعلى تنفيذ سياسات اجتماعية أفضل . وبذلك فإن أول استخدام نواجهه يرتبط برسم السياسات التي يجب أن تنبئ على أفضل معلومات ممكنة . وثاني استخدام نواجهه يرتبط بالبحوث التي نحتاج إليها لزيادة فهمنا للعمليات الاجتماعية مما يوفر أساسا أرسخ للسياسات الاجتماعية » .

(الأمم المتحدة ، ١٩٧٥)

والنظام الإحصائي للحسابات القومية هو أفضل نموذج عقلي ، فمن طريق هذه الحسابات يقدم عدد كبير من الدول بيانات قابلة للمقارنة فيما بينها ، كما ينتج عنها أرقام قياسية هامة للاقتصاد القومي (مثال ذلك : الناتج القومي العام) . وينبغي « لنظام الإحصائيات الاجتماعية والديموقراطية » المقارن أن يكون مفيدا بنفس القدر ولما كان قد أنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة فقد شاركت فيه الكثير من الوكالات الدولية

مثل « اللجنة الاقتصادية الأوروبية » و « منظمة الصحة العالمية » كما شاركت فيه بعض الاجهزة الاحصائية الوطنية . ومن ناحية المبدأ فقد أثار هذا المشروع اهتماما كبيرا في العديد من الدول . وقد أكدت الوثائق الأساسية فكرة مرور حياة الأفراد رنوضع الاحصائيات في مصنوعات تبين التدفق والسكون في بدايه ونهاية كل مرحله وحياة . نشعوب ككل بسندسه متتالية من المراحل والحالات ، مثل مرحلة الطفولة ومرحلة الدراسة الابتدائية ومرحلة التجنيد العسكري ومرحلة الحياة المهنية النشطة . وفي مجال الصحة فان السن ، والزمن - بصفة عامة - من التغيرات ذات الشأن خصوصا فيما يتعلق بمقاومة الأوبئة . وقد اقترح « ستون » في سنة ١٩٧٠ تجميع السلاسل الزمنية الخاصة بالحالة الصحية وتلك المتعلقة بالوفيات ، في عدد قليل من المؤشرات عن سنوات الصحة وسنوات النشاط المحدود وهو اقتراح طموح وان كان صعب التنفيذ . ومن الواضح أيضا أن الافتقار الى وحدة أساس مشتركة ، كالنقود مثلا في الاحصائيات الاقتصادية ، يعقد عملية بناء حسابات متكاملة . ولهذا النظام عدد كبير من النظم الفرعية التقليدية ، وقد اتجهت الجهود أخيرا نحو ايجاد تعاريف وتصنيفات تساعد على الربط وعلى إمكانية المقارنة . ومن الأهداف الواقعية أيضا محاولة ايجاد تعليمات وارشادات للاحصائيين الوطنيين عن كيفية تطوير الاحصائيات الاجتماعية الديموجرافية التي يمكن ربطها ببعضها والتنسيق بينها ونقطية جميع النواحي الهامة . وفي المرحلة الحالية فان لأى دولة أن تقبل أجزاء النظام التي تخدم مصالحها .

وتمثل « الصحة » أحد مكونات النظام ، ولكن من الواضح انه على أساس المستوى الحالي من المعرفة ، لا يمكن تقديم الحسابات الصحية مجمعة أو في عدد محدود من التقسيمات . ومن المتطلبات المناسبة لأى نظام دقيق للمعلومات الصحية أن يغطي جميع الاحتياجات وأن ينسق ويربط بين الجهود . وتتصل الصعوبات الحقيقية بفكرة استخدام بطاقة البيانات الشخصية التي لا يمكن استخدامها بحرية في معظم البلاد ، حتى في نطاق نظم الخدمات الصحية ، مما يزيد من صعوبة إمكانية الربط بالقطاعات الأخرى على هذا الأساس . وتثير هذه المسألة كثيرا من الاحتكاكات مما يشكك كثيرا في جدواها . وعلى أى حال فانه من المناسب أن نتذكر أن خلق صلة ما أو بمعنى أصح - تكامل - يمكن تحقيقه بدرجات متفاوتة وبوسائل متعددة . فهناك كثير من الخصائص أو الوحدات التي تفيد الى حد كبير في أغراض التجميع مثل المواطن والمهنة ومستوى الدخل . وهناك مثال جيد آخر هو استخدام التصنيفات الشخصية القابلة للمقارنة في جميع الحالات التي يتم فيها تسجيل الأمراض أو المتاعب الصحية . ومن الناحية العملية قد يحتاج مستخدمو البيانات الى تصنيفات خاصة معدلة ، ولكن ينبغي أن تتضمن التسجيلات قدرا كافيا من المعلومات المشتركة حتى يصبح إجراء المقارنات ممكنا . وبالرغم مما هو معروف من قصور « التصنيف الدولي للأمراض » في الوقت الحاضر فانه مطبق في جميع أنحاء فنلندا ، كمثال واحد . وفي المستشفيات يتم استخدام نموذج معدل حتى خمسة أرقام أما في احصائيات الوفيات فتستخدم ثلاثة أرقام وكذلك الحال في الأغراض الصحية وأغراض التأمين الاجتماعي . وبالنسبة للخدمات الصحية الأولية تستخدم قائمة من ١٢٠ عددا مختارا .

وينبغي أن نشير هنا الى لجهود الوطنية والدولية لانشاء مجموعات من المؤشرات الاجتماعية ، لتصور بقدر ما يمكن من الدقة الوضع الاجتماعي للدولة .

وهنا نقول ان للمؤشرات الاقتصادية أهميتها الخاصة على أساس انها تتصل اتصالاً وثيقاً بمعظم المعايير القياسية الإيجابية ذات القيمة . وقد تعرض « لاند » فى مقال له نشر فى سنة ١٩٧٥ بمجلة « العلوم الاجتماعية الدولية » للوضع الراهن بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية . وقد ثار الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية منذ حوالى ١٥ سنة ، ولكن الموضوع لم يزل بعد تقدماً ملحوظاً ، بل ان مجرد تعريف المؤشر ما زال محل جدال . ويقترح « لاند » تعريفاً هو « المؤشرات الاجتماعية هي احصائيات تقيس الأحوال الاجتماعية والتغيرات التى تطرأ عليها بمرور الزمن ، للقطاعات المختلفة من السكان . » والمقصود بالأحوال الاجتماعية « هو « الجانب الخارجى » (أى الاجتماعى والطبيعى) والجانب الداخلى (أى الشخصى والمزاجى) لكونات الوجود البشرى فى مجتمع ما . »

وإذا أخذنا كلمة « احصائيات » فى التعريف السابق بالمعنى الواسع فان هذا التعريف يصبح متسماً بالمرونة الكافية ويصبح قابلاً للتطبيق فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بالصحة . ولكن الأرقام القياسية فى مجال الصحة المتاحة حالياً تعوزها الدقة وقد تكون مضللة . وقد لحص تقرير احصائيات الصحة العالمية عن سنة ١٩٧٦ الموقف كله فى العبارات التالية :

« كان من نتيجة البحوث التى أجريت حتى الآن ان استخلصنا بضع نقاط هامة عن القياسات المتعلقة بالصحة . فأصبح من المعترف به لدى الكافة أن : (١) الصحة متغير معقد (٢) ان رقماً قياسياً واحداً كالنتائج القومى العام لا يكفى (٣) وبمعنى آخر أن الأرقام القياسية ينبغي أن تتطور لتصبح ملائمة للأغراض التى نرمى الى استخدامها فيها) و (٤) ان الأرقام القياسية المطورة ، والتى تستخدم غرضاً واحداً ، ينبغي تجميعها لتسمح بالمقارنات الدولية . ولا شك ان النقطة الثانية تستدعى لفتة خاصة . فبدون استخدام نموذج مرشد يصبح استخدام المعلومات غير مؤكد الجدوى . وتجسد الصعوبة فى افتقارنا للاجماع على ما ينبغي أن نفعله ، وعلى ما هو صحيح ، وعلى الأهمية النسبية للأمور . وانه وإن كان افتقارنا للاجماع أبرز صورة على المستوى الدولى ، فانه قائم أيضاً بصورة ما على المستوى القومى . »

الإعلام للخدمات الصحية :

لما كانت المشاكل الصحية تعكس الظروف البيئية والاجتماعية التى لا يمكن حلها عن طريق الرعاية الصحية التقليدية فان الحد الأدنى المطلوب والخطوة المنطقية الأولى هي الاعتراف بهذه الرابطة وقياسها .

وهنا فإتينا نحتاج الى الأبحاث لكى نبين الأسباب والنتائج ، كما أننا نحتاج الى ايجاد الفروض العلمية ، وبمعنى آخر نماذج التاريخ الطبيعى للمشكلة لكى نحدد أى أنواع التداخل يمكن أن ندخلها فى اعتبارنا .

وفى الواقع ان الخدمات الصحية توجه لعلاج مشاكل ، ان كنا لا نجهلها تماماً فإتينا لا نفهمها بالقدر المطلوب . وعلى أى حال فان أى نظام هادف للمعلومات الصحية لا يمكن أن يبدأ من مجرد استعراض كامل لصنوف المعلومات المحتمل أن تكون مفيدة . فمثل هذا الاستعراض لا تحده حدود ويمكن أن تنفل - أثناء اجرائه

أكثر بنود المعلومات أهمية • كما أنه يكاد يكون من المستحيل إنشاء نظام خال تماما من جميع نقاط الضعف ، ولكننا يمكن أن نقرب أكثر من النظام المثالي عن طريق تحليل الخدمات والبرامج والمشروعات والأنشطة ••• الخ حتى نتأكد من الأهداف الحقيقية ومن البدائل التي ينبغي أن ندخلها في اعتبارنا • وهناك هدف آخر هو تحديد أي القرارات ينبغي اتخاذها وأي المعلومات ينبغي أن تكون متوافرة لدى أي فرد يتحتم عليه اتخاذ القرارات •

● ● ملاحظات ختامية :

لكل منظمة - وبمعنى أوسع - لكل نظام عاداته وتقاليده الخاصة في اتخاذ القرارات ، وينعكس ذلك في إجراءاته الرسمية وخصوصا فيما يتعلق بالأنشطة التقييمية والتخطيطية ، وكذلك بخدمات المعلومات بطبيعة الحال • وبذلك يمكننا أن نستخلص أن نظام المعلومات المثالي هو ذلك الذي يتفق والأوضاع الخاصة بكل نظام خدمة صحي وبكل منظمة صحية على حدة • كما أنه من الواضح أيضا عدم وجود أنماط جاهزة يمكن للسلطات القومية تبنيها بحثا عن التطوير • وبطبيعة الحال انه يمكن دائما اقتباس بعض الجوانب من نظم أخرى ، ولكن من حيث المبدأ فإن على كل سلطة مسئولة واجب تخطيط وإنشاء نظام المعلومات الخاص بها • كما أن السياسة الصحية النشطة تنعكس بواسطة خدمات معلومات نشطة •

ومن ناحية أخرى فالصحة جوانب متعددة متعارف عليها دوليا • فالتاريخ الطبيعي للأمراض العديدة - مثلا - واحد في جميع الدول ، وكذلك الحال إلى حد كبير في علاقات السبب والنتيجة التي تتصل بالصحة والأمراض • ونتيجة لهذا فإن الكثير من نتائج البحوث العلمية في المجال الطبي تكون صحيحة وقابلة للتطبيق في جميع بلاد العالم • وهناك أيضا عناصر مشتركة في الأنشطة والبرامج المتصلة بالصحة كما يتضح من خدمات المعلومات مثل الإحصائيات •

ولكن المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بتطوير خدمات المعلومات والتي تستحق الجهد الذي يبذل في سبيلها هي الإجابة على السؤال التالي: : ما الذي ينبغي أن يكون معروفا ؟ مما يؤسف له أن فكرة القاء مسئولية تحديد « محتوى (المعلومات على كاهل متخذي القرارات ، وليس على الإحصائيين ولا على القائمين بمعالجة البيانات لم تزل اهتماما كافيا • لذلك فإن الاتجاه السائد هو عدم احترام الإحصائيات ولا المعلومات الكمية بصفة عامة وعدم وجود تعاون وثيق بين موظفي المكاتب وبين الباحثين وخصوصا النظريين منهم • وافتقاد هؤلاء جميعا إلى لغة مشتركة يجعل المشاكل أكبر حجما •

وزيادة على ما سبق فإنه نادرا ما يحدث حوار بين منتجي المعلومات الإحصائية وبين المستخدمين المحتملين لتلك المعلومات ، بل إن انعدام هذا الحوار هو الأكثر شيوعا • واحد أسباب هذا الوضع أن الجيل الحالي من كبار متخذي القرارات لم يتعلموا استخدام المعلومات الكمية بينما يضيف الإحصائيون الأكاديميون أهمية أكبر مما يجب على النواحي الفنية متجاهلين إضاح كيفية استخدام النتائج التي توصلوا إليها في عملية اتخاذ القرارات الجماعية • نتيجة لذلك فإن الإحصائيين قد لا يهتمون دائما بجوانب المشكلة التي تهم متخذي القرار ، لذلك فانهم يعدون تقارير مفرطة في الصياغة الفنية وفي موعد يتجاوز الوقت المناسب •

وهناك فكرة خاطئة أخرى تميز منتجي المعلومات وهي اعتقادهم انه لكي تعرف ما الذي يحتاجه متخذو القرارات فانه تكفى أن تسألهم بضعة أسئلة . وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لبعض المشاكل الفنية ، ولكنه لا يمكن أبدا أن يكون ملائما للمشاكل الاستراتيجية المتعلقة برسم السياسات ، حيث تكون « النماذج العقلية » هي الأنسب . ولا شك أنه من السبيل جدا أن نحاول تحليل ووصف البرامج والأنشطة في المنظمة بالعمق الكافي لإبراز الأهداف الحقيقية . وقد يكون الأصعب من ذلك الحصول على موافقة إجماعه عن ماهية المعلومات الهامة والأساسية التي ينبغي جمعها وقد يكون الحل الطبيعي لذلك هو تكوين فريق من تخصصات مختلفة ومن ممثلين لمستوى الإدارة وغيرهم من الخبراء . ومثل هذا الفريق يمكنه أن يتخيل المواقف المحتملة والتصرفات التبادلية وبالتالي المعلومات اللازمة لها ، مما يمكن أن يدخل تحت اسم التخطيط . وهذا الأسلوب من أساليب العمل يعد تدريسا جيدا ويؤكد فكرة أن خدمات المعلومات يمكن ، بل ويجب ، أن يتم التخطيط لها بترو وتعلن . وهناك اتجاه يحتاج الى نظرة فاحصة مدققة ، وهو فكرة انشاء الاحصائيات والبحوث وعمليات التوثيق التي تخدم أغراضا خاصة ، كل منها على حدة ، مما قد يؤدي الى إنتاج معلومات مفيدة ولكنها كلها تنظر الى المشاكل من زاوية واحدة بحيث اذا لم يتم التنسيق بينها فان القرارات قد تتخذ تحت أحد طرفين ، إما وجود كمية أكثر مما يجب من المعلومات التفصيلية التي تعوق امكانية استخدامها من الناحية العملية ، أو انعدام المعلومات المتاحة عن مسائل قليلة الأهمية في ظاهر الأمور ولكنها ذات قيمة كبيرة من الناحية العملية .

ولا يمكننا اعتبار نظم المعلومات الصحية متخلفة اذا ما قارناها بالاحصائيات المتاحة بالنسبة لخدمات اجتماعية أخرى كثيرة . حقيقة قد تتميز نظم المعلومات الصحية بالتعقيد الكبير ، ولكن هناك محاولات لانشاء نظام معلومات صحي شامل واستخلاص عدد محدود من المؤشرات السليمة . وتنشأ المشاكل أكثر ما تنشأ في المجالات التي لم يتم استكشافها بعد مثال ذلك العلاقة بين الظروف التي يعيش فيها الأطفال والمشاكل الصحية التي تصادفهم في حياتهم المستقبلية أو العلاقة بين ظروف العمل وبين غيرها من ظروف البيئة . وإذا كانت الأمور تبدو صعبة نلما يتعلق بالصحة الجسدية ، فانها تكون أكثر صعوبة فيما يتعلق بالصحة العقلية وخصوصا اذا ما حاولنا سبر العلاقة بين هذين المجالين . وعلينا أن نقرر بأن معلوماتنا في هذا الأمر ما زالت قاصرة وأننا في حاجة الى كثير من البحوث الأساسية قبل أن يتمكن الأساس النظري من احداث مزيد من التقدم .

وفي مجال الصحة ، فانه يندر أن يستطيع الانسان أن يقرر بموضوعية مدى المائد الحقيقي من الجهود المبذولة ولكن هناك الكثير الذي يمكننا أن نقوله في هذا الختام وهو أن استثمارات قليلة نسبيا يمكن أن تؤدي الى عائد كبير القيمة في بعض المجالات ومنها تطوير خدمات المعلومات .



المَلَب : أميل ليقي

التحقيق : محمد عبد الفتاح بيوري

وكيل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سابقا

هذه المقالة مبنية على دراسة باللغة الفرنسية بعنوان « المؤشرات الصحية وتحليل النظام الفرنسى » أجريت فى سنة ١٩٧٢ بتكليف من هيئة الخطة الفرنسية ، تحت إشراف أميل ليقي بالتعاون مع هارين بونجنير وجيرار دومنيل وفرانسيس فانيانى .

وقد تقلد أميل ليقي وظائف تعليمية عديدة بجامعة تونس وكاين وباريس . ويعمل حاليا بجامعة باريس - دوفين . وقد أسس فى سنة ١٩٦٦ قسم « البحوث وأهداف المستقبل » فى وزارة الشؤون الاجتماعية الفرنسية كما ترأس اللجنة التى أعدت تقريرا عن « تأملات عن مستقبل النظام الصحى » كما ترأس لجنة أخرى عن اقتصاديات الطب والدراسات الطبية . وهو مؤلف كتاب « تحليل بنائى ومنهجى واقتصادى كما اشترك مع بونجنير ودومنيل وفانيانى فى تأليف كتاب اقتصاديات النظام الصحى . ويعمل حاليا فى الكتابة عن إدارة المستشفيات وعن تقدير قيمة تكلفة المرض .

● الحاجة الى مؤشرات إحصائية صحية :

منذ بضعة سنوات اتجهت المجتمعات الصناعية بنشاط الى الاهتمام بمشكلة إيجاد مجموعة من المؤشرات الإحصائية الاجتماعية لاستخدامها كمؤشرات إحصائية للرعاية . كما تقوم بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية وغيرها بتشجيع قوى للجهود المبذولة فى هذا السبيل . ودائما ما يتضمن البحث

عن مؤشرات احصائية اجتماعية موضوع الصحة حيث ان هذا الموضوع عامل مشترك بين الدول جميعا بالرغم من تفاوت المشاكل الاجتماعية الأخرى التي تشغل بال الدول المختلفة بل انه يمكن القول ان المؤشرات الصحية كثيرا ما تستخدم كأفضل الأمثلة على المؤشرات الاجتماعية .

وهناك سببان على الأقل يمكن تقديمهما لتفسير هذا الموقف . فالسبب الأول هو ما يميز مجال الصحة من قيامه على نظام خاص لتوفير الرعاية الصحية وتوزيعها والسبب الثاني هو ان البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات (وخصوصا بين حديتي الولادة) وغير ذلك من البيانات ظلت منذ زمن طويل معتبرة دليلا على المستوى الصحي للسكان .

ومع ذلك فهذا الاستدلال ليس صحيحا بالقدر الذي قد نتصوره ، فمن الواضح ان البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات في الدول الصناعية تقتصر عن التعبير عن احوال الصحة الاجمالية اذ أن معدل الزيادة في متوسط عمر الفرد ، في الدول الصناعية المتقدمة ، لم يعد يرتفع بدرجة تذكر ، ان لم نقل أنه قد توقف ، وأن صورا من الاسقام الزمنة ذات الطبيعة المستهلكة للصحة تتزايد بصفة مستمرة .

كما أن العلاقة بين الحالة الصحية وبين نظام توفير وتوزيع الرعاية الطبية ما زال يشوبها الغموض وبذلك فان مخرجات (نواتج) النظام تظل غير محددة ونتائجها غير واضحة . لذلك فان قدرا من اللبس يسود المؤشرات الاحصائية التي يستخدمها المخططون والتي تتضمن - عدا ما ذكر - تلك المؤشرات الخاصة بعدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان وعدد أسرة المستشفيات بالنسبة لعدد السكان ومتوسط الاستهلاك الفردي من المزايا الطبية . الخ .

وقد عبر أحد وزراء الصحة في فرنسا عن الحاجة الى مؤشرات احصائية مناسبة عن الحالة الصحية لدى الشعب الفرنسي ، وذلك في حديث له الى مجموعة عمل أمر بتشكيلها في سنة ١٩٧٢ لدراسة موضوع اتخاذ القرارات في ميدان الصحة . قال الوزير .

« .. لقد أثبتت بعض الدراسات التي أجريت في أمريكا ان الزيادة الملموسة في معدل استهلاك المزايا الطبية (وما يستتبعه من زيادة الانفاق) في الدول شديدة التقدم يبدو انها لا تؤدي الى أي تحسن ملموس في الصحة العامة ، لذلك يحق لنا أن نتساءل لماذا نسرف في المطالبة بتوفير الأفراد الطبيين والأجهزة والاستهلاك اللواتي .. »

وقبل أن نقوم بأية محاولة لتحليل هذه المشكلة يتعين علينا أن نتأكد مما اذا كانت المؤشرات الأساسية المستخدمة وخصوصا مايتعلق منها بمعدلات الوفيات ، تعكس فعلا الحالة الصحية .

● مؤشرات « الصحة » او مؤشرات « المستوى الصحي » ؟ :

كثيرا ما تأتي العبارات التي نستخدمها في بحوثنا مبهمة غامضة . ففي بعض الأحيان يكون من الواضح أننا نحاول ان نصف حالة الصحة الحقيقية للمجتمع كنتائج نهائية دون أن نلقي بالا الى العوامل التي تحدد تلك النتائج او تفسرها . وفي أوقات أخرى يبدو أن هدفنا الرئيسي هو مجرد سرد عددي لمؤشرات فعالية نظام

توفير وتوزيع الرعاية الطبية • وأخيرا فانه يبدو في بعض الأحيان ان أى بيانات كمية مرتبطة بالصحة سواء كانت بيانات طبيعية أو مالية قد تعتبر مؤشرات احصائية صحية بالمعنى الواسع للتصير •

فى الحالة الأولى تعكس المؤشرات حالة « الصحة » وفى الحالة الثانية تعتبر مجرد مؤشرات عن أسلوب سير النظام الصحي •

وإذا أمكننا أن نقرر أن اهتمامنا الرئيسى - الى جانب البدائل سالفة الذكر - ينبغى أن يتركز على مؤشرات الحالة الصحية فان واحدا من فروضنا التنظيمية الرئيسية يكون التسليم بعدم امكانية تجاهل مؤشرات النظام الصحي اذ أنها تلقى ضوءا كاشفا على مؤشرات الحالة الصحية •

● من الذى يحتاج الى المؤشرات الصحية ؟

هناك على الأقل ثلاث مجموعات تحتاج الى المؤشرات الصحية هي :

١ - الرأى العام ٢ - المديرين والمخططون ٣ - الأطباء •

مع التسليم بأن ما تطلبه هذه المجموعات الثلاثة من المؤشرات ليس بالضرورة متطابقا •

وقد سبق أن ثار الجدل حول الحاجة الى مؤشر صحي بسيط وواضح وشائع يصلح لسد حاجة الرأى العام وللإستخدام فى المناقشات السياسية ، اذ ان موضوع الصحة من الموضوعات الشائكة وكثيرا ما تاتى الاحصائيات التى تنشرها الصحف او يذكرها السياسيون ، كثيرة ومربكة بحيث يصعب على المواطن العادى أن يتفهمها •

كما أنه من الصحيح أيضا ان المديرين والمخططين فى حاجة الى مؤشرات احصائية يمكنهم من خلالها أن يتبينوا حقيقة الحالة الصحية للسكان ، أى مؤشرات تنظر الى موضوع الصحة ضمن محتواه الاجتماعى وتحديد آثار الخدمات الصحية وتوضيح الاختيارات التبادلية ، وأخيرا تحريك التخطيط الصحي الى ما يجاوز مرحلة فان قرارا جزافيا يجب أن يتخذ ويضع حدودا لمجال البحث •

أما بالنسبة للأطباء فان حاجتهم الرئيسية هي لمؤشرات تقيس مدى فعالية جهودهم ، ومعنى هذا أن مقياس التحليل يجب أن يتفاوت اذ أن الأطباء يتوقعون الى تمكينهم من قياس فعالية مجهودهم سواء على مستوى علاج حالات خاصة أو على مستوى توضيح مجالات الاختيار بين بدائل أساليب العلاج المختلفة بالنسبة لمرض بذاته • ولذلك فإن الأطباء يحتاجون الى مؤشرات من نوع أكثر دقة وانضباطا مما يحتاجه المخططون •

ومع ذلك فان حقيقة احتياجنا الى أنواع مختلفة من المؤشرات الاحصائية لا ينبغى أن يدفعنا الى الاعتقاد ان انشاء مؤشر شامل عن الحالة الصحية أمر لا يثير اهتمام المخططين أو أبناء المهنة الطبية أو ان نعتقد أن المؤشرات الشاملة والمؤشرات النوعية يجب أن تستقل عن بعضها البعض ، بل لعل العكس هو الأصح فانه من الأفضل أن تقوم رزمة رابطة بين النوعين حتى لو كان من السير تصور فكرة هذه الرابطة فى الوقت الحاضر •

● لماذا ينبغي أن يكون لدينا مؤشرات صحية ؟

ليس من السهل ان نحدد الاهداف التى نتفياها فى بحثنا عن مؤشرات صحية . فقد يكون الاهداف هو مجرد الرعب فى معرفه وضع ماضى او وضع مستقبل ، متساو ذلك ما ورد ياحدى وتائق الولايات المتحدة الامريكية من أسئلة مثل : الى اى مستوى وصلنا فيما يتعلق بحاله السكان الصحية ؟ وهذا الهدف يجعل من الممكن ان نتساءل ما اذا كانت معدلات الوفيات أو معدلات الإصابة بالمرض أو متوسطات عمر السكان ... الخ تعكس بحق الظاهرة التى ندرسها سواء فى وضعها الكلى أو فى تطورها .

واذا انتقلنا الى مطلب أكبر ، فقد يصبح هدفنا هو انشاء مؤشرات تتيح لنسا ، لا مجرد تسجيل وضع ما أو التنبيه الى اتجاهات معينه ، بل فهم الاسباب او العوامل الداخلة فى تشكيل هذا الوضع او هذا الاتجاه مع قياس مدى تأثير كل عامل منها . وهذا الهدف يفترض وجود محاولة تفصيلية سابقة للتحليل حتى نتمكن من حل العلاقات المتشابكة الموجودة بين هذه العوامل .

وأخيرا فان أكثر الاهداف طموحا هو ذلك الذى نبحث فيه عن «نظام للمؤشرات الاحصائية يمكن استخدامه كأساس لاتخاذ القرارات » مثال ذلك وضع نموذج تخيلي يجعل من الممكن التنبؤ بما يعود على الحالة الصحية للسكان نتيجة قرار معين أو مجموعة من الترتيبات .

ومع ذلك فعلىنا أن نقر انه من الشطط ان نأمل فى الكثير فى مجال علم الاقتصاد الصحي . فالقطاعات التى يتوافر لدينا عنها قدر كاف من البيانات (مثل قطاع مكافحة الأوبئة) والتى ندرك عنها كنه العلاقات المتشابكة لتلك البيانات بما يكفى لانشاء النموذج الرياضى المطلوب ، هذه القطاعات قليلة عدديا كما أنها مشتبته اذ أن الأمراض التى نعرف تاريخها الطبيعى ومدى نجاح الأساليب المختلف لتشخيصها وعلاجها والوقاية منها ما زالت قليلة ونخشى أن نقول أن علينا أن ننتظر طويلا قبل أن نتمكن من استخدام هذا الأسلوب من أساليب الدواصة بالنسبة لجميع الظواهر المتعلقة بالصحة والمرضى .

ومع ذلك فهناك ما يفرينا بمحاولة الوصول الى مجموعة متكاملة من المؤشرات الاحصائية ذات الفائدة للأغراض الوصفية والتفسيرية ولأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وهى الأغراض التى ترتبط ببعضها البعض الى حد كبير ولكن ما زال من الناحية العملية ثمة أهمية للتمييز بين كل منها والآخر . بحيث لوأ اغفلنا ذلك التمييز لأمكن أن تقع فى خطأ اغفال واحد أو أكثر من تلك الأغراض . وأنه ، حتى من وجهة نظر رجل التخطيط ، وهى وجهة النظر التى آثرنا أن نتبناها هنا - فان أسطورة وجود مجموعة من المؤشرات الصحية التى تصلح لخدمة جميع الأغراض ، خطيرة وغير مناسبة . فالمؤشرات التى تصلح لتحديد أهداف أو استراتيجيات أو لرسم برامج تنفيذية (وبالتالي نتمكن من متابعة ما اذا كانت الوسائل قد أدت الى الغايات المطلوبة) أو لتقييم نتائج التنفيذ ، لابد أن تكون متعددة بتعدد الأغراض . وعلينا أن نلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية للمرض من جهة والمؤشرات المالية بصفة خاصة من جهة أخرى ، لا تتداخل مع بعضها البعض بطريقة واحدة فى كل من مجموعات الاهداف التى سبق أن أشرنا اليها .

● كيف نحصل على مؤشرات صحية ؟

عند البحث عن مؤشرات اجتماعية يجد الباحث نفسه أمام مدخلين : فهناك المدخل التجريبي والاحصائي الذي يتكون من البدء بالبيانات الموجودة فعلا واختبارها بتفصيل دقيق في ضوء معايير مستقرة ثم انتقاء البيانات ذات الدلالة المباشرة أو غير المباشرة على الحالة الصحية للسكان من بينها . وهناك مدخل آخر يبدأ من أعلى أى يبدأ بتحديد الظواهر المطلوب قياسها (مثل إيجاد مقياس للحالات الصحية) وتحديد أنواع البيانات المطلوبة لانشاء ذلك المقياس فإذا لاحظ الباحث وجود نقص في المعلومات المطلوبة أوصى بادخال نظم جديدة لجمع تلك المعلومات الإضافية .

في المدخل الأول الذي يتفق مع وجهة النظر العملية التي تريد الحصول على نتائج في المدى القصير يكون ما يجريه الباحث هو الربط بين كمية من البيانات الموجودة واعتبارها ذات أهمية خاصة ضمن نظام متكامل يستخدم « كمفتاح شفرة » لتفسير الوضع الاجتماعي المعقد . أما في المدخل الثاني فيتم التركيز منذ البداية على عملية البحث العلمي ولا يمكن أن نتوقع الحصول على نتائج من نظام متكامل للبيانات الكمية الا في المدى المتوسط أو المدى الطويل .

وفي الواقع انه دائما ما يستخدم المدخلان معا ، ولا شك اننا نكون أكثر توفيقا و أمكننا جمعهما في مدخل واحد ومع ذلك فاننا نرى من الدراسات التي تمت في السنوات الأخيرة ان صور الزج بين المدخلين قد تعدد الى حد كبير ولا يمكن تحويل البيانات الكمية المتعلقة بالصحة الى مؤشرات احصائية الا اذا كانت الأسئلة محل الدراسة قد حددت تحديدا دقيقا . كما ينبغي أن نتذكر أن فكرة المؤشر هي دائما فكرة نسبية ، وان المؤشر يذكر بالضرورة كفتيحة نهائية ، ولا يكون له معنى الا عند ربطه بنظام مرجعي خاص وبوظيفة بذاتها .

● صعوبات وضع نظام محكم :

تبدأ أولى الصعوبات في الظهور بمجرد ان يبدأ الانسان في تحديد المجال الذي سيفطيه المؤشر الاجتماعي . وقد يؤدي عدم وضوح الأفكار المستخدمة في المجال الاجتماعي الى جعل أى محاولة لوضع مؤشر محل شك كبير .

وفي المقام الثاني فانه بمجرد تحديد المتغيرات اللازمة فان نوعية المؤشر تعتمد على صحة تحويل هذه التغيرات الى أرقام قياسية عديدة وهو ما يكون عسيراً نتيجة لطبيعة غير اسليمية وسائل لقياس المتاحة .

وقد ظهرت بضعة أفكار حول احكام المؤشرات الاجتماعية بفرض إيجاد حل لهذه المشاكل .

● صعوبة تحديد مدى التحليل :

ان الانطباع الأول الذي ينبثق من اجراء دراسة على القطاع الاجتماعي هو أن من المستحيل أن نفترض منذ البداية وجود ترتيب منطقي من أى نوع . ولذلك اضطر الباحثون الى تبني مدخل منهجي لامكان تفهم حقيقة الوضع الاجتماعي مقسمين اياه الى مجموعات فرعية يربط كل مجموعة منها نوع من التجانس .

ومن بين تلك المجموعات الفرعية فانه غالبا ما ينظر الى مجال الصحة العامة بوصفه واحدا من أسهل المجالات تعريفا اذ أنه قائم على نظام خاص لتوفير وتوزيع الرعاية الطبية كما أن هدفه النهائي لا يثير خلافا « فالهدف من الطب هو الوقاية من الأمراض وعلاجها وتخفيف الآلام وحماية المرضى من الموت » .

ومع ذلك فانه سرعان ما يصبح من الواضح ان هذا التعريف السهل للهدف يخفى أمورا أبعد ما تكون عن الوضوح وتختلف من شخص الى آخر ومن مذهب الى آخر . فقد ننظر الى الصحة في بعض الحالات كحالة فردية تمس شخصا واحدا كما قد ننظر اليها كحالة تشمل مجتمعا بأكمله أو كحاجة أو كحق أو كمجموعة من الأمراض يجب مقاومتها أو غرض يجب الوصل الى أو هدف من الأهداف السياسية . وكل حقيقة من تلك الحقائق لها فكرتها النوعية المناظرة وحدودها الخاصة بها . وهذا هو السبب في أنه بالنظر الى الخطوط العامة للدراسة ومجالاتها فان قرارا جزافيا يجب أن يتخذ ويضع حدودا لمجال البحث .

ومن الناحية النظرية فان مجال الصحة العامة ينبغي ان يغطي نظاما مستقلا استقلالا ذاتيا ، وله مكوناته الداخلية التي ترتبط ببعضها البعض بحيث لا يبقى من الروابط بين هذا المجال وباقي المجال الاجتماعي الا أقل ما يمكن .

وفد يقصر الانسان نظرتة الى مجال الصحة العامة على نطاق الخدمة الصحية فقط . اذ قد يتبنى فكرة شاملة تضم عددا كبيرا من الجوانب مثل أسلوب الحياة وظروف الاسكان اذ حتى مستوى التعليم وكلها تساهم على الأقل بطريق غير مباشر في بناء الحالة الصحية . وهناك مدخل متوسط وهو أن نتجاوز فكرة المرض بالمعنى الضيق وان ندخل في اعتبارنا بقدر الامكان الحالة العامة الشاملة للفرد . ومن وجهة النظر هذه قد يكون من الضروري أن نربط بين الفرد وبيئته الاجتماعية وان ندخل في مجال الدراسة عددا من العوامل التي تعتبرها مؤدية الى خلق حالة صحية معينة .

كما سبق يتضح لنا ان هناك علاقات متشابكة وعديدة بين مجال الصحة وبين المجال الاجتماعي ككل ، فشكل الأداة اللازمة للرعاية الطبية والأسلوب الذي تستخدم به هذه الأداة يتأثران الى حد كبير بظروف البناء الاجتماعي . فالمجتمع كله يؤثر تأثيرا ضخما ومستمر على مسكننا نحو الرعاية الطبية للأفراد الذين توجه اليهم تلك الرعاية . والنظام الصحي نظام متطور ، والطبيعة النسبية للأفكار حول الصحة والمرض والتطورات في المجال المعترف به وهو مجال الأمراض وهيكلة الداخلي تحدث تغيرات مستمرة في المجال الصحي . وأي تحليل لهذا المجال انما يكون بالنسبة الى حالة معينة من المعرفة الطبية وبالنسبة الى مقدار الخدمة الطبية التي ينالها المجتمع .

والمؤشرات الموضوعية باحكام تتيح لنا أن نستشف منها المبدأ الذي يتحكم في تعريف المجال ، لذلك فان أي تطورات جديدة تؤثر في مدى المجال ونمطونه انما يستتبعها تعديلات جديدة في المؤشرات الموضوعية .

● المشاكل المصاحبة للقياس الكمي وتفسير السلاسل الزمنية المتاحة :

لن نعود مرة أخرى الى الكلام عن صعوبة التعبير الكمي عن أى نظام اجتماعى (بسبب الافتقار الى معايير قياسية ووحدات للقياس) ولكننا نكتفى بذكر بعض الصعوبات التى ترتبط بالتعبير عن الصحة بأسلوب احصائى .

لقد أدى تعدد وجهات النظر واختلاف الاراء حول موضوع الصحة الى ظهور أسلوبين متوازيين للكلام عن هذا الموضوع . فهناك اللغة العلمية او الفنية وهى اللغة التى نستخدمها منظمه الصحة اعلميه وتلك المنظمات المهتمة مهنيا بالصحة ، وحتى هذه اللغة تتعدد أشكالها بتعدد المتحدثين بها . ومن ناحية أخرى فالصحة كحالة فردية ، يعبر عنها كل شخص بلفظه الخاصه ، وقد تبدو أساليب التعبير الفردية ، للنظرة السطحية ، قريبة من اللغة العلمية والفنية بما يتفق ومستوى المعلومات الطبية للشخص المتكلم . والاحصائيات التى يمكن الحصول عليها ترتبط بوحدة او بأخرى من هاتين اللغتين وتؤدى الى ظهور غموض والتباس فيما يتعلق بالتعبيرات الطبية المستخدمة والحقائق التى تعكسها .

ويجب أن نهتم بإبراز فكرة ان البيانات عن المرض التى نحصل عليها إما مباشرة من الفرد الذى يعانى ، أو نحصل عليها منه بعد احتكاكه بنظام الرعاية الطبية ، هذه البيانات ليست الا بيانات جزئية اذ أنه من الضروري للفرد الذى يقدم البيانات أن يدرك - أولا - أنه مريض حتى يمكنه أن يقدر ذلك وان يلجأ الى الخدمة الصحية .

وبالنسبة لجميع البيانات الكمية فهناك فجوة يجب أن نأخذها فى اعتبارنا وان كان من العسير قياسها ، وهذه الفجوة تقع بين الأرقام التى نحصل عليها وبين الحقيقة المجردة . ومع ذلك تظل مشكلة تفسير الاحصائيات قائمة فيما يتعلق بجميع الأرقام المتعلقة بالصحة فالأرقام لا معنى لها بذاتها ولكن معناها يظهر فى علاقتها بالنظام الذى تولى جمعها كما ان هذه الأرقام تكون درجة صحتها متناسبة مع درجة تخصص الجهاز الذى يجمعها فضلا عن ان قدرة هذه الأرقام على التعبير عن الحقيقة تتوقف على مكانها فى نطاق نظام الصحة العامة .

والواقع ان احصائيات الصحة العامة تعكس أساسيا التنظيم الطبى للمجتمع والكفاية النسبية لهذا التنظيم لتقييم صحة المجتمع . وتفسير أى اختلافات يكون مسألة حساسة اذ أن الاحصائيات الصحية قد تعبر عن تغير فى الحالة الصحية نتيجة لمجرد حدوث تطورات فى أساليب جمع البيانات كما قد يكون التغير مرده الى التقدم فى مجال الطب أو مجال علم تنسيق الأمراض (النوزولوجيا) .

وزيادة على ذلك ، فقد تفاوتت التفسيرات تماما باختلاف النظام المرجعى الذى تستخدم تلك البيانات فى نطاقه وترتب على ذلك ان نفس الرقم قد يعبر عن ظاهرة مختلفة تماما باختلاف الجهة التى تستخدم هذا الرقم وباختلاف درجة الأهمية المرتبطة بالعلاقات المختلفة القائمة بين الحقيقة المقيسة وباقى نظام الصحة العامة . ويمكننا أن نضرب مثلا لتصوير هذه الصعوبة وهو عدد الأسرة فى المستشفيات لكل تخصص ولكل فرد من السكان هذا الرقم قد يبدو للنظرة الأولى انه يعكس فروقا اقليمية فيما يتعلق بامكانيات العلاج بالمستشفيات كما يمكن أيضا

أن يكون مؤشرا لدى التلاؤم بين الامكانيات الطبية وبين احتياجات الاقليم أو الدولة المعنية مما يخدم غرض التخطيط للصحة العامة . ويمكن من جهة ثالثة أن يستخدم كأساس لتحديد العدد الأمثل للمتخصصين الذين يجب تدريبهم . وإذا اعتبرنا أن أسرة المستشفيات هذه قد أنشئت استجابة لكمية الطلب السابق من الشعب على الخدمة الطبية فإن الرقم يجب استخدامه كمؤشر للمرض ، في حالة عدم وجود بيانات أخرى أكثر دلالة . وهناك وجهات نظر أخرى ممكنة خلاف ما ذكرنا . ويمكن لأي شخص أن يستخدم هذا الرقم مع بيانات أخرى تكون متوافرة لديه بفرض تحسين مستوى معرفته ويهدف الوصول إلى قرار معين .

وعلى العكس من ذلك فمن الممكن التعبير عن ظاهرة واحدة عن طريق بيانات رقمية مختلفة، يعبر كل رقم منها عن زاوية معينة للظاهرة محل النظر . والاحصائيات المطلوبة للتعبير عن المؤشرات الصحية تعبيرا احصائيا يجب أن تكون موضوعا لدراسة أولية فصل من خلالها إلى توضيح استخداماتها الصحيحة .

وتؤخذ بيانات الحالة الصحية سواء للفرد أو للمجتمع كحقيقة ، ولكن عند تجميع البيانات الخاصة بالأفراد بفرض استخلاص بيانات خاصة بالمجتمع فإن ذلك يقلل إلى حد كبير من قيمة هذه البيانات .

ففيما يتعلق بوضع الفرد فإن النتائج عن مدى خطورة حالته يمكن استخلاصها من عدد من أعراض مرض هذا الفرد .

أما مدى خطورة أحد الأمراض شديدة الانتشار فإنها تقيم بطريقة أخرى تماما ، بسبب ما لهذا المرض من نتائج اجتماعية . وليست هناك طريقة مباشرة وبسيطة وذات معادل كمي يمكن عن طريقها الربط بين هذين النقيضين ، فالانتقال من الفرد إلى المجتمع عن طريق تجميع حالات الأفراد إلى بعضها البعض لا يعطينا إلا فكرة غير سليمة عن الحالة الصحية للمجتمع إذ أن الأفراد ، بالرغم من معاناتهم من نفس المرض إلا أن تلك المعاناة تختلف في شدتها من فرد إلى آخر . وهذا الوضع يدعونا للتساؤل عن المعنى الحقيقي لهذا الأسلوب التجميعي .

● المساهمة التي يقدمها التحليل الأول للنظام الصحي :

مهما كان شكل المؤشرات المقترحة فإن التحليل الذي يستخدم كأساس للوصول إليها ينبغي أن يتيح للباحث ما يلي :

— عدم اغفال أي أمر جوهري . فإذا كان المؤشرا مكونا من عدد من الاحصائيات المصنوفة جنبا إلى جنب ، فأين يرسم الانسان الخط الفاصل ؟ وأي معيار ينبغي استخدامه لاختيار الرقم ذو العناصر الأساسية وذو الاحصائيات المعبرة عن تلك العناصر ؟

في المؤشرات الأكثر تجميعيا ، وهي النوع المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية ، تترك بعض الأبعاد قصدا ، وكذلك فإن المؤشرات ذات الأبعاد المتعددة تستبعد أي إشارة إلى درجة المعاناة من المرض أو إلى تأثير نظام الرعاية الطبية .

- عدم الخلط بين الأشياء • فطاقة المؤشرات الموجودة لا تجعل من الممكن التمييز بين الشفاء وبين تثبيت أو عدم ظهور أحد الأمراض وبالتالي لا تجعل من الممكن تقييم المراحل المختلفة لتدخل نظام الرعاية الطبية •

- اختيار الحلقات الأساسية في سلسلة المسببات ، حيث قد رأينا فيما سبق أنه فيما يتعلق بالصحة فإن قياس أحد المتغيرات لا يمكن فصله عن الحلقات التي تربطه بالعناصر الأخرى لنظام الصحة العامة • فهذه الحلقات هي التي تحدد معناه •

لذلك فإنه من الضروري أن نلقي ضوءاً بقدر الإمكان سواء على الروابط بين الظواهر الصحية أو على سير النظام الصحي • فإذا لم نبذل الجهد اللازم لذلك فإن دراستنا للمشكلة معينة أن تظل في دائرة الغموض التي سبق أن أشرنا إليها • وبصفة خاصة فإن هذا التحليل يجب أن يوفر الفهرسة لما يأتي :

- اقتراح حل عملي لمشكلة تحديد مجال الصحة •

- تعريف الأفكار الأساسية ، فذكر هذه الأفكار هو مطلب أساسي لانشاء المؤشرات الإحصائية •

جمع البيانات المتاحة واقتراح وسيلة للتنسيق بينها •

والتحليل نفسه ، الذي يختتم برسم توضيحي ، هو الذي يبين لنا أي الاحتياجات ينبغي ترجمتها كميًا ، وأي منها معبر عنه كميًا في الوقت الحالي • والخطوة التالية هي إيجاد مؤشرات خاصة للتعبير عن الأبعاد المتميزة • وقد يبرز التحليل الدرجات المختلفة للتقدم العلمي ولكن ، حتى في مستواه الأول ، فإنه ينبغي أن يبين بوضوح الفروق بين المجموعات الشديدة التقارب من المتغيرات المميزة للنظام وذلك لبيان أكثر العلاقات فيما بينها أهمية • والبيانات المختارة يجب أن تنقى ثم تربط ببعضها البعض بهدف محاولة إيجاد نموذج يجعل من الممكن ، بالتدرج وعن طريق التطور ، وصف حدود النظام وتقييم الأبعاد الخارجية للدواسة • وعندئذ يمكن وضع النظام الصحي سمرته في إطار المجال الاجتماعي •

● التمثيل البياني للنظام الصحي :

في هذا التقديم المختصر سنقتصر على ذكر المبادئ الأساسية للتحليل والتأكيد على بعض النتائج بطريق الرسم •

● النظم الفرعية الثلاثة :

إذا تكلمنا عن « الحزمة الصحية » أو « نظام الصحة العامة » فإننا لا نقصد بذلك - هنا - المرافق الصحية العامة ، سواء تلك التي تقدم الرعاية الطبية أو تلك المستولة عن إدارة مشروع إقليمي لتمويل النفقات - فالنقطة الأساسية بالنسبة لنا هي « الحالة الصحية للسكان » وأنه على أساس هذه البداية سيتم الربط بين مكونات النظام والتنسيق بينها •

وإذا حاولنا أن نضع قائمة بجميع العوامل التي تساهم في تشكيل الحالة

الصحية لمجتمع ما ، فأننا سرعان ما نلاحظ العدد الكبير من العناصر المتباينة والمتشابهة التي يجب احداها في الحسبان ومن بينها عوامل ابورانيه واسلوب الحياه وظروف المناخ والمستوى الثقافي ومستوى الدخل ونوع الرعاية الطبيه الخ وحتى ولو احدا عنصرا واحدا مثل « نوع الرعاية الطبيه » فأننا نجده يتحدد على ضوء عوامل اخرى مختلفة مثل الامكانيات المتاحة ومستوى الكفاءة المهنية للعاملين في مجال الخدمة الصحية العامة ، ونظام التدريب . الخ . وبذلك يمكننا أن ننظر الى أى عنصر بوصفه نقطة بداية جديدة ، وهكذا نسير في قائمه العوامل الى ما لا نهاية دون أن نصل الى وصوح كاف للمشكلة فكل شيء يبدو مرتبطا بكل شيء آخر في شبكة لا نهائية من العلاقات .

وعندما نواجه صعوبة من هذا النوع فان هذا يغرينا الى حد كبير باللجوء الى الاسلوب التجريبي الذي يعتد بالظواهر الخارجيه فقط على أساس ان هذه الشبكة المعقدة عليها أن تحل نفسها بنفسها اذا ما اخترنا العوامل على أساس معيار غير مبهم يبدو فيه كل عامل متفردا بذاته ألا وهو الآثار الكمية التي يؤدي اليها كل عامل في تحديد الحالة الصحية .

ولكن هذا الرأي الذي يتوقع للحقيقة أن تظهر ذاتيا من خلال القياسات وتفاعلاتها وما نلاحظه من علاقات متشابهة بينها لا يمكن أن يصمد لاختبار الممارسة العملية .

والتحليل الجزئي أو الشامل من أى نوع كان ، يساهم في انضباط النظام ، ولكن لا بد أن تنشأ ، على هذا الأساس ، الحاجة في أحد أطوار الدراسة الى « وحدة منطقية » لتنظيم المجموعة الهلالية الشكل للعلاقات بين العناصر المختلفة ، ومن وجهة النظر هذه يجب أن ندرك أن فحص عمليات الصحة العامة لا يؤدي بالضرورة الى خلق هذا المنطق الموحد ، اذ يبدو أمام الباحث - لا نمط واحد بل أنماط متعددة من العوامل المعقولة ما قد يشره بقصر التحليل على عدد مساو من المجالات المستقلة عن بعضها البعض . وهذا يعني اعتبار النظام الصحي مجموعة من النظم الفرعية المختلفة التي تستحق النظر اليها كوحدة واحدة الى درجة أننا اذا تجاوزنا هذا الاستقلال فإنه يصبح من الممكن تعريف الطرق التي تعتمد بها هذه النظم الفرعية على بعضها البعض ، وهو نوع من الاعتماد الذي نراه ليس كمجرد تلامس ، ولكنه اعتماد « مفضل » أو « منحرف » عما يبدو من أول نظرة أنه المنطق الخاص . ومع ذلك فإنه لكي نوضح كيف ان المنطق الخاص يمكن أن ينحرف بواسطة نوع من تأثير الاستدلال الاجتماعي يجب أولا أن نذكر اصطلاحات هذا الاستقلال الذاتي .

وفي هذا السبيل فأننا نميز بين ثلاثة أنظمة فرعية اذا تمايزت مع بعضها البعض في داخل بيئة معينة (أى مجموعات من العوامل الخارجية) بطريقة كافية فأننا تبين طبيعة نظام الصحة العامة مما يسمح بالاعتماد على تحليلها .

النظام الفرعي (أ) - دائرة الحالات الصحية :

ان النظام الفرعي الأول يمثل الموضع المركزي الذي ينبثق ، كما سبق أن بينا ، أن يكون « الحالة الصحية » ، فهو يصف الحالة الصحية مع اختلاف طفيف هو أنه يحل محل فكرة الحالة بالمعنى الدقيق لهذا التعبير ، فكرة المتوقف المتطور .

فكل فرد يدخل ضمن عملية تنقله من حالة صحية الى حالة أخرى . وهو

يعيش على الخصوص من خلال مرحلة نوعية من الصعب تحديدها نسبياً وهي «مرضة» وتتكم معنا عن دائرة لأنه بالنسبة لكل مرض فإن العملية تأخذ شكل دائرة تبدأ بظهور المرض وتنتهي باختفائه بعد أن يمر بمراحل معينة . وفكرة هذه الرحلة الدائرية لا تتعارض مع إمكانية التوقف غير المحدود للمرض في مرحلة أو أخرى من مراحل الدائرة ولا مع فكرة موت المريض .

وأي طريق الذي تبدأ منه المرحلة يحدده عدد من العوامل الخارجية وخصوصاً أثر النظامين الفرعيين الآخرين . وسنعود إلى هذا الجانب من المشكلة عندما نفرغ من الكلام عن النظامين الفرعيين الآخرين .

النظام الفرعي (٢) - خدمات الرعاية الصحية :

يتعلق النظام الفرعي الثاني بأداة توفير المعدات والخدمات الطبية . وكأي نظام انتاجي آخر فإنه يعبر عنه بلغة عوامل الانتاج (التيسيرات والأطباء وغيرهم من معاوني الطبيب . . الخ) والهياكل أو المنشآت وهو بذلك محكوم بالحدود الفنية والاقتصادية التي تحكم انتاج سلع معينة عندما تتوافر مجموعة من هذه الموارد في ضوء التقدم الفني . وتقوم هذه المنتجات بأشباع حاجة الجمهور إلى تحسين صحتهم في حدود متفاوتة مع عدم تجاهل « كمية الطلب » التي يعبر عنها الجمهور والتي قد تقل أو قد تزيد عن الاحتياجات الحقيقية .

النظام الفرعي (٣) - أداة التمويل :

تتميز الدول الصناعية بوجود أشكال عديدة من المنظمات الاجتماعية بغرض توزيع العبء المالي « للاستهلاك » في المجال الصحي . والمفترض دائماً هو وجود تلك المسئولية الجماعية عن التمويل التي تتحملها المنظمات المختلفة التي تشكل الطراز الخاص للنظام الفرعي رقم (٣) .

وتتكون الوحدة المنطقية للنظام الفرعي الأول من حقيقة أننا هنا نطرح جانباً فكرة الحالة الصحية للفرد ونحل محلها عملية نعبر عنها بسلوك المجتمع المعنى . وتحليل النظام الفرعي الأول ينبغي أن يجعل في الامكان وضع لون من منطق الاحتياج والطلب في مواجهة النظامين الفرعيين الثاني والثالث . ويتأثر النظام الفرعي الأول بمجموعة من العوامل مثل أسلوب الحياة والمستوى الثقافي وتأثير النظام الفرعي الثاني . . الخ . كما ان الهيكل البياني الذي يأخذه هذا النظام ينبغي أن يجعل من الممكن حدوث نوع من التنسيق المطلوب بين العوامل التي ستؤخذ في الاعتبار .

والمنطق النوعي للنظام الفرعي الثاني يختلف تماماً عن نظيره في النظام الفرعي الأول ، ولكن « ناتجه » يؤثر في « حالات » لنظام الأول . فبعض هنا - في النظام الفرعي الثاني - أمام أداة انتاجية .

أما النظام الفرعي الثالث فهو نظام تمويل لغته ومعايره القياسية وحوافزه مستقلة تماماً عن نظائرها في النظامين الفرعيين الآخرين .

ويتأثر النظامان الفرعيان الثاني والثالث أيضا بعوامل خارجية بالنسبة لهما .
فالتقدم العلمي العام في جميع الميادين يحدد مدى التطور في أشكال العلاج التي تنتج
من خلال النظام الفرعي الثاني . ومجرد وجود النظام الفرعي الثالث يعكس سلسلة
كاملة من أمثلة التصميم الاجتماعي .

العناصر الوصفية والمؤشرات :

عندما نجرى تحليلا لأحد النظم الصحية فاننا نواجه بمجموعة من البيانات
الكمية تشير إليها أحيانا باسم العناصر الوصفية . وفي هذه الحالة فاننا ننظر الى كل
« بيان » مفرد منها بوصفه ممثلا لنفسه فقط ، مدخلين في اعتبارنا درجة العناية التي
بذلت في سبيل احكام هذا البيان . فمثلا ، كانت كمية التشخيصات التي جمعها
« معهد الوثائق والبحوث الأوروبية عن الأمراض » ، ينظر إليها لقيمتها الحقيقية فقط
دون أن نحاول أن نستخلص منها مؤشرا عن المستوى الصحي للسكان .

والانتقال من مستوى « العناصر الوصفية » الى مستوى « المؤشر » يعني أننا
نريد للمعلومات الكمية ان تصبح « ذات دلالة » من « وجهه نظر محددة من قبل » .
وننظر أيضا الى سلسله زمنية أخرى مثل عدد التشخيصات في الطب العلاجي كما
يعدها لنا « معهد الوثائق والبحوث الأوروبية عن الأمراض » . فالاتجاهات في هذه
السلسله تكشف عن الاتجاهات في طلب المعونة العلاجية ، وهذه بدورها لا تمثل
حالة صحية فقط بل مستوى ثقافي وأسلوب لتمويل التكلفة الخ . وبذلك فان هذا
العدد يحمل في طياته صفته المركبة ويعكس جميع عناصره معا دون أن يكون في الامكان
التمييز بين عنصر وآخر من العناصر المتشابهة معا . وإذا لم يكن من الممكن مواجهه
أو الحصول على نوع آخر من البيانات ، فاننا يمكن أن ننظر الى هذه السلسلة الزمنية
بوصفها « مؤشرا » دالا على المستوى الصحي للسكان . وهنا يكون هذا المؤشر مؤشرا
ضميما ، وإن كان بعض العلماء يقترحون مؤشرات أسوأ منه . وما فعلناه في هذه
الحالة هو أننا اخترنا من بين العناصر الوصفية جميعا سلسلة واحدة يمكن اعتبارها
مؤشرا على « شيء ما » سبق أن حددناه مسبقا وهو المستوى الصحي للمجتمع . وكان
بوسعنا أن نختار سلاسل عديدة ، محتفظين لكل منها باستقلالها أو جامعين إياها
معا ولكن النقطة الأساسية هي : ان أي سلسلة مشتقة من الملاحظة الأولية التي تجعل
هدفها هو التعبير الكمي عن العملية محل الدراسة تكون محملة بقدر كبير من التعقيد
حتى لو كانت نتيجة مسح شامل أجرى بهدف خاص محدد . ومن الأمثلة المبررة عن
هذا القول المسح الذي أجراه « سواسون » والذي يتبين من فحصه أن عدد الحالات
المرضية المعلن عنها يعكس الانتماء الى مجموعة اجتماعية ما .

● « مؤشرات النظم » ومستوى المؤشرات الصحية :

إذا تذكرنا الملاحظات التي أوردناها في الفقرة السابقة ، فاننا ندرك أن صعوبة
اعداد مؤشرات صحية تنشأ جزئيا من كون الباحث أكثر طموحا مما ينبغي . فهل
يعني وضع مؤشر صحي مجرد وضع مقياس للمستوى الصحي ؟ ان تحليل النظم
الصحي قمين بأن يثبت العكس .

ونذا ما أشير في الادب الطبي الى « النظام الصحي » فإن المقصود عادة هو . منشآت الصحة العامة ، اى تلك المنشآت التي أشرنا اليها في النظامين الفرعيين الثاني والثالث . وليس السبب في هذا الخلط هو مجرد غموض عابر في استخدام التعبيرات ، ولكن الواقع هو ان استخدام بعض التعبيرات يعكس صعوبة عامة في مجال الصحة ، الا وهي كيف نوجد رابطه عضويه بين « الحالة الصحية » من جهة بوصفه مجموعة من المنشآت المتخصصة تنتهي الى الفصل التام بين الحالة الصحية وبين المنشآت الصحية وتضمها في مستويين مختلفين ولو ان هذا لا يمنعنا من النظر الى الحالة الصحية كمحدد للمنشآت الصحية .

وهذا المدخل للمشكلة يرى المؤشر كرقم قياسي و للحالة الصحية ، يقيسها بدرجات مختلفة تتراوح بين الأجد والأردأ . وفي حالة عدم وجود مثل هذا الرقم القياسي فان الانسان - تحت سيطرة الفكرة المشكوك في صحتها وهي ان هناك علاقة تجعل الحالة الصحية تتحدد دائما تحديدا صحيحا بالنظام (اى بالمنشآت الصحية) فانه يضطر الى النظر الى بعض الأرقام القياسية النوعية ، مثل عدد المعدات أو كمية نشاط أى منشأة صحية بوصفها مؤشرا .

ولا شك ان وجهة النظر التي يقودنا اليها « تحليل النظام الصحي » الذي أشرنا اليه من قبل يقع على الضد تماما من وجهة النظر التي انتهينا للتو من ذكرها . فهي تضع الحالة الصحية في قلب النظام الصحي تماما وتقبل ما به من تعقيدات وتصف نظاما فرعيا مناسباً (هو النظام الفرعي الأول) وتحاول اظهار العناصر المترتبة به والتي تؤثر في سيره . واذا تفحصنا درجة المعرفة الحالية والبيانات المتاحة فان هذا يدفعنا ، من وجهة النظر هذه ، الى الوقوف عند نقطة متواضعة . فليس هناك « عامل مقترن » ولا « عنصر » في النظام الصحي لا يشكل بنفسه عالما كبيرا من التعقيد . وهذا يدفعنا لأن نقرر أن وجود سلسلة احصائية واحدة أو رقم قياسي واحد يضم مجموعة من الاحصائيات قادر بنفسه على الكشف عن الاتجاهات الصحية في دولة من الدول هو خرافة ينبغي رفضها تماما .

والدرس الأول الذي نتعلمه من تحليل النظام الصحي هو أن من الصعوبة بمكان كبير أن نلخص في مجموعة قليلة من البيانات الكمية مدى تعقيد العمليات التي لانعلم عنها الا القليل . لذلك فان على الباحث أن يتبنى أهدافا بسيطة أكثر تواضعا من فكرة « قياس » المستوى الصحي نفسه .

واذا أخذنا تصويرا مبسطا للنظام الصحي كنقطة بداية ثم ركزنا على النظام الفرعي الأول وعلاقاته بالنظامين الفرعيين الآخرين فاننا نجد المرحلة الأولى في وضع مؤشرات صحية منضبطة تظهر كاختيار و ربط بين « العناصر الوصفية » التي لا يراد منها أن تكون ذات دلالة على المستوى الصحي بل أن تكون « عنصر » أو حلقات أساسية في النطاق الصحي . وتسمى مثل هذه المؤشرات « بمؤشرات النظام » .

ثم نتنقل بعد ذلك الى وصف أربع مجموعات من المؤشرات هي :

١ - مؤشرات التعرض للمرض

٢ - مؤشرات المرض

٣ - مؤشرات الوفاة

٤ - مؤشرات النتائج

وفى اختيار هذه المؤشرات فأننا نرى أنه كان من الممكن أن ننهج أساليب أخرى فى ترتيب النظام الصحى وأنه نوجد مؤشرات عن سير النظام الفرعى الثانى وعن عملية التمويل التى يحددها النظام الفرعى الثالث وهكذا . وعلى أية حال فإن الاختيار الذى آثرناه هو ما يتفق مع اتجاهنا الى التركيز على معرفة الحالة الصحية .

ويمكننا أن نضرب مثلا واحدا لنبين كيف ان عملية وصف « مؤشرات النظام » هذه تبسط الى حد ما مشكلة تحويل العناصر الوصفية الى مؤشرات . فإذا أخذنا سلسلة مثل متوسط استهلاك الفرد من الكحول « كعنصر وصفى » للنظام الصحى فأننا قبل أن ندخل هذا العنصر الوصفى فى مؤشر عن المستوى الصحى للمجتمع ، يكون من الأفضل بلا شك أن نريد منه أن يكون ذا دلالة على ما يشير اليه بطريقة أكثر مباشرة وهو تعريض الصحة للخطر .

وبمجرد أن يتم هذا الاختيار الأولى ، يمكن للإنسان أن يتقدم مباشرة نحو مشكلة قياس المستوى الصحى للمجتمع بالمعنى الحرفى للتعبير .

● ● محاولة البحث عن مقياس للحالات الصحية :

● تبايرات المدخل ودلالته :

نمكننا أن نقول بصفة عامة ان جميع الدراسات المتعلقة بالتعبير عن المؤشرات الصحية كمقاييس للمستوى الصحى تشترك جميعها فى أمر واحد وهو استخدام المقاييس بفرض التعبير عن الحالة الصحية كنتيجة نهائية متطور إليها على مسهونى الأفراد أو الجماعات ، وبمعنى آخر فإن مبرر وجود هذا النوع من البحوث هو :

● تقليل ظاهرة التعقيد

فالبيانات المتاحة حاليا من الكثرة والبعد عن التجانس بحيث تستدعى العمل على تقليل ما يشوبها من تعقيد . وهذا التعقيد فى التعبير عن الحالات الصحية يعزى الى (١) وجود عدد كبير من المعايير ، للتعبير عن هذه الحالات من ناحية عوامل الخطر على الصحة أو الحالات المرضية كما يحسبها المريض أو كما يشخصها الأطباء ، أو القدرة على ممارسة النشاط اليومى ، أو درجة المعاناة من الألم ، أو درجة الخطورة على الحياة . . . الخ مما يقودنا الى طريق مسدود بسبب العدد الطائل من وجهات النظر وعدم امكانية التخلو من وجهة نظر الى الأخرى . لذلك فإن البحث عن مقياس هو فى الواقع محاولة لجعل الحالة الصحية ظاهرة ذات بعد واحد أو بعدين أو ثلاثة على الأكثر بدلا من ظاهرة متعددة الأبعاد . ويركز « فانشلر » و « بوش » شأنهما فى ذلك شأن كثير من الكتاب اهتماما أكبر بعنصر ما يصاحب المرض من

« قدرة على العمل » أو « عجز عن ممارسته » . بينما يحاول كل من « كاليبسار » و « لافز » و « وليامز » الجمع بين شدة المرض ومدة استمراره وتحديدته للنشاط . (ب) تعقيد وصعوبة اللغة المستخدمة . فالتعبير عن الحالات الصحية بلغة إبناء المهنة الطبية ، أى تشخيص الأمراض ، يقود الى استخدام تعبيرات شديدة الصعوبة مثال ذلك ما نراه في كتاب قائمة الأمراض الذى أصدرته منظمة الصحة العالمية . وحتى لو استخدم الإنسان الفقرات البسيطة من هذه القائمة فإن جدول الحالات الصحية المخصصة طبيا يصبح شديد الصعوبة بحيث يتعذر تفسيره وفهمه . كما إن اللغة المستخدمة للتعبير عن أعراض الأمراض المختلفة هي بدورها شديدة الصعوبة بل لعلها أصعب من جدول تشخيص الأمراض . وفي هذا المقام فإن المقاييس المقترحة تمتاز بالتفافها حول هذه الصعوبة والتبسيط الى حد كبير لتعابير وصف الحالات الصحية باستخدام عدد أقل من الدرجات .

● الترتيب النظامي للحالات الصحية :

أن اللغة التقليدية المستخدمة في الطب تجعل من المستحيل أو على الأقل من العسير جدا ترتيب مستويات الحالات الصحية بحيث نقول أين تقع « الجاهل الأحسن » أو أين تظهر « الحالة الأقل جودة » . فإذا استبعدنا حالة الموت التى تمثل حدا أقصى فإن حالات المرض يتعذر جدا ترتيبها من حيث مستوى الشدة أو الحقة نتيجة للتشخيص . وزيادة عن ذلك فإن تعبيرات « الشفاء » و « استقرار الحالة المرضية » الخ . لا تخضع لعمليات القياس كما هو معروف . ولكن يمكن ترتيب الحالات المرضية على أساس درجة الألم أو بدرجة خطورة تادته للوفاة ، أو درجة العجز ، التى تميز كل منها ، وبذلك تميز بين الحالات « الأفضل » والحالات « الأسوأ » . وينبغى ألى مؤثر اجتماعى أن يكون قادرا على التعبير عن درجة تحسن الموقف أو ازدياده سوءا . لذلك فإن الحل المنطقي والواضح لهذه المشكلة هو البحث عن مقياس ذى درجات متعددة .

● تنسيق الموارد مع المستويات (الحالات) الصحية القائمة والمنظرة

إذا ما أزيد للتخطيط الصحي أن يكون منطقيا مع نفسه ، فإن عملية برمجة الموارد المعدة للاستخدام يجب أن تنبثق مع الأهداف المرجوة أو مع الاحتياجات .

وكانت هذه هي نقطة البداية لكل من ج . ليف و ل . ليف و إس . لاينهارت الذين اعتبروا أنه لى نتحاشى البرمجة من يوم الى يوم فإن على السلطات العامة أن تتبنى أهدافا منطقية . وقد ميزوا بين أربعة مداخل .

فالمدخل الأول هو تزويد كل فرد بأفضل أنواع الرعاية الطبية . ولكن الاختناقات المالية وغيرها سواء فى المدى القصير أو فى المدى الطويل تجعل هذا الهدف غير عملي .

والمدخل الثانى هو أن يتاح لجميع الأفراد فى المجتمع فرصة متساوية للعلاج ولكن تخفيض نفقات العلاج للطبقات الثرية يجعل من المحتمل زيادة الطلب على العلاج ونتيجة ذلك أنه إذا قصر العرض ولو بمقدار ضئيل عن مواجهة الطلب فإن النتيجة هي زيادة تكاليف العلاج على الجميع .

اما المدخل الثالث فهو توفير العلاج لجميع الذين يتيح لهم العلاج فرصة استئناف أعمالهم ، بشرط أن تكون تكلفة العلاج أقل للمعونة الاجتماعية التي يحصل عليها هؤلاء المرضى . ولكن هذا الهدف يعد هدفا ثانويا (من الناحية الاقتصادية) كما يتعارض مع قواعد الاخلاق .

اما المدخل الرابع ، وهو المدخل المنطقي الوحيد فهو توفير قدر كاف من العلاج الطبي للمحافظة على مستوى صحي مستهدف للمجتمع دلي . ولتحقيق ذلك فاننا يجب أن تكون قادرين على التعبير عن هذا الهدف من خلال مقياس ذي درجات متعددة .

وما تكشف عن هذه المداخل الاحتمالية هو أن الخدمات الطبية ليست الا واحدة من المداخل للوضع الصحي بجانب مدخلات اخرى كالغذية والاسكان ومراعاة النظافة وتوفير ظروف العمل المناسبة . الخ . بل انه من المعروف ان هذه المداخلات الأخرى أشد تأثيرا في الوضع الصحي حتى من الرعاية الطبية وانه قد يكون من الممكن تحسين الوضع الصحي بالالتفات الى هذه المداخلات أكثر من الالتفات للخدمة الصحية . ومع ذلك ينبغي تطوير الخدمة الصحية يجعلها متناسبة مع الغرض النهائي المطلوب ، ألا وهو تحسين الحالة الصحية وتخفيف المعاناة .

● كيف ننشئ « المقياس » :

● استخدام احد « العوامل الوصفية » للنظام الصحي كمؤشر للمستوى الصحي

لانشاء « مقياس » للحالة الصحية لمجتمع ما يمكننا أن نبحث عن سلسلة احصائية يمكننا ، لأسباب مقولة تثبت معقوليتها بالتحليل السليم ، أن تنتج ذاتيا - تركيبة شاملة للعناصر العديدة التي تتكون منها الحالة الصحية للمجتمع .

ويلاحظ أن الكتاب الذين يستخدمون ارقاما قياسية من هذا النوع يتجهون عادة الى « معدل الوفيات » الذي يبدو أقل تعقيدا من غيره . وأكثر السلاسل استخداما هي متوسط طول العمر ومعدل الوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال .

وبصفة عامة ، يجب أن نعلم أنه من بعض وجهات النظر فإن هذه السلاسل يمكن أن تمدنا بأسلوب للتقييم المركب للحالة الصحية للمجتمع ومدى تعرضه للأمراض ، والاغراض التي يعانى منها حاليا ، واجراءات الوقاية المتوافرة له .

ولاختبار مدى ملائمة هذه السلاسل ، علينا أن نفترض أن المشكلة قد حلت فعلا وبذلك يكون لدينا رقم قياسي حقيقى عن المستوى الصحي يمكننا أن نقارنه بهذه السلاسل . وسرعان ما وجد الباحثون انهم فى حاجة الى تجاوز هذا التمثيل الجزئى ، فاذا كانت « التركيبة الشاملة » الناتجة ذاتيا من السلاسل قد ثبت عدم ملائمتها ، فانه يمكن تصحيح هذا القصور عن طريق الربط بين سلاسل مختلفة .

● انشاء مقياس باستخدام مجموعة من العوامل الوصفية :

ان أبرز الأمثلة التى يمكن ان تقدمها فى هذا المقام هو المؤشر المستخدم فى الولايات المتحدة الامريكية والذي ولد بتقرير « أولسون » • وأساس هذا المؤشر هو متوسط طول العمر مستنزلا منه متوسط فترات الرقاد فى الفراش اذ أن هذا المتوسط الأخير يصحح متوسط طول العمر على أساس أنه ليس من الكافى أن يظل أفراد المجتمع « احياء » لكى نعتبرهم فى صحة أفضل • وفى هذه الحالة اعتبرت فترة الرقاد فى الفراش عبئا كباقي المنقصات الأخرى التى تعتبر مسئولة عن تدهور الصحة • وهناك مثال آخر موجه - مصادفة - الى أهداف مختلفة تماما وهو المؤشر الذى تستخدمه منظمة (كريدوك) وفى هذا المؤشر يدمج معدل الوفيات فى نسبة التعرض لخطر الموت كما يدمج معدل تقييد النشاط أو الحد منه فى معدل « العجز » ويجب أن نلاحظ أن معيار الربط بين معدلات مختلفة ما زال مقيارا جزائيا ، ولا يتم إلا فى الحالات التى يتفق فيها الخبراء على ان هذا الربط يجعل من الممكن الوصول الى قرار • وإذا كان الهدف - على لعكس من ذلك - هو تحقيق مؤشر عن طريق « وزن نسبي » لكل حالة من الحالات المختلفة ، فإن ذلك جدير بإصالتها الى مؤشر عن مستوى الصحة بعد واحد من المؤشرات القليلة الممكن الوصول اليها •

وقد سبق أن ذكرنا الدراسات التى قام بها « فانشل » و « بوشى » وكذلك اقتراحات « كلوير » و « لافر » و « وليامز » وما زالت قائمة البحوث التجريبية التى تجرى بهدف إيجاد مقياس للحالات الصحية ، تزداد كل يوم •

فعلى سبيل المثال ، حاول كل من « ر • روسر » و « ف • واتس » فى المملكة المتحدة قياس « مخرجات الصحة » فى إحدى المستشفيات عن طريق تصنيف حالات الدخول وحالات الخروج من مستشفى « سانت أولاف » على مقياسين على مقياسين على أساس ضم حالات العجز وحالات المعاناة من الألم أو حالات الاضطراب العقلى معا • وأعطى للعجز ٨ درجات (تتراوح بين درجة واحدة لعدم وجود عجز الى سبع درجات للرقاد فى الفراش وثمانى درجات لفقد الوعي) وأعطى للمعاناة من الألم أربع درجات تتوقف على ما اذا كان الألم خفيفا أو متوسطا أو شديدا • وأعطى ١٠ وقد توصلنا الى ٣٢ طريقة ممكنة لتصنيف المرضى وكلف ٤٨ طبيبا باتباع هذا التصنيف • وكانت جدوى أسلوب العلاج المقدم للمريض تقاس بالفرق بين مصفوفة « حالات الدخول ومصفوفة حالات الخروج » •

وبنفس الأسلوب أعد « معهد لندن لبحوث العمليات » بشكلى من وزارة الصحة ، تصنيفا للمسنين يفرض تحديد أى الموارد ينبغي استخدامها لاشباع حاجاتهم • وقد ضم التصنيف خمسة مقاييس هى :

١ - مقياس للقدرة على النشاط بالمنزل ورعاية شئون الإنسان لنفسه • أو مقياس الاستقلال الشخصى • (٤ درجات)

مقياس عن القدرة على الحركة أو القدرة الجسدية ، ومقدر له ثلاث درجات •

مقياس عن الاتزان العقلى ومقدر له ٣ درجات •

مقياس يحدد مدى « عزلة » الشخص أو وجود أقارب له قريبين من مسكنه ومقدر له ٣ درجات .

مقياس لتحديد البيئة أو مظاهر الراحة في المنزل ومقدر له درجتان .

لما قسم المعهد المرضى في أحد أقسام المستشفى الى ٤ مجموعات تضم الحالات المرضية الحرجة والحالات الشديدة والحالات المتوسطة والحالات الخفيفة ، وذلك بفرض تحديد نوع الرعاية التي يجب على الممرضات أن يقدمنها لكل مجموعته ولتخطيط عملهن على هذا الأساس .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية حاول كل من جوديث وليستر ليف و س . لاينهارت وضع نموذج تخيلي لتوزيع الرعاية الطبية مبني على مقياس من خمس درجات للحالات الصحية وفائم على درجة خطورة الأعراض . والدرجات الخمسة هي : (أ) لا أعراض ، صحة جيدة (ب) توقع خفيف (ج) حالة مرض حادة (د) حالة جرحية (هـ) الوفاة .

وهذه المعايير هي معايير شخصية تتصل بمستوى الحالة المرضية التي يعاني منها المريض . وقد استخدمت كأساس ممكن لدى احتمال عودة الشخص للعلاج مرة أخرى .

ولا ينبغي أن تمتد هذه القائمة من الأمثلة الى أكثر من مداها إذ أنه من الواضح ان هناك اتجاها قويا نحو تصوير الحالة الصحية لأحد المجتمعات على أساس مقياس واحد أو أكثر أو حتى على أساس رقم قياسي واحد هو تجميع للنتائج المستقاة من هذه المقاييس .

● رفع « مؤشر نظام » الى مستوى مؤشر للحالة الصحية : مثال مؤشرات التعرض للمرض :

كما سبق أن رأينا فإن لدائرة الحالات الصحية درجة من التعقيد ملازمة لها ، حتى لو وضعت بطريقة مختصرة الى حد ما . وفي حالة عدم وجود أي بيانات مناسبة لتصوير كل حالة والانتقال من حالة الى أخرى ، فإن الاتجاه الطبيعي هو تركيز الاهتمام على حالة واحدة واعطاء الأرقام المتعلقة بهذه الحالة معنى أكثر اتساعا بكثير مما يحتمل . فمنذ زمن طويل كان « الموت » يعد احصاءا مهما جدا (بسبب طبيعة الموضوعية) ولذلك كانت البيانات المتعلقة بمعدل الوفيات تستخدم للتعبير عن الحالة الصحية الكلية للمجتمع .

ولكن لما ووجه خبراء مقاومة الأوبئة بقصور مؤشر الوفيات ، اضطروا للتفكير فيما إذا كان من الأفضل استخدام مؤشرات التعرض للمرض للتعبير عن المستوى الصحي ، أي الاستفادة من البيانات التي توضح مدى تعرض أفراد المجتمع للاصابة بالمرض .

وقد علق « بازيل س . هتزل » على عدم ملائمة مؤشرات الوفيات التقليدية (معدل وفيات الأطفال ومعدل الوفيات العامة ومتوسط العمر) للتعبير عن المستوى

الصحي للمجتمع . وقد وضع أن أول مظهر لقصور تلك المعدلات هو أن مسنويات
 مسحه التي تتيحها هذه المؤشرات لا يمكن الاعتماد بها الا الرجوع الى بيانات البيئة
 التي تعبر عنها . ويصدق هذا القول على السكان الاصليين لاستيريا ، فمعدلات
 الوفيات لديهم تكشف عن مستوى صحي منخفض جدا اذا استخدمنا هذه المؤشرات
 دون أن يستقر في أذهاننا أنه بالرغم من أن التسهيلات والامكانيات الطبية
 متوافرة لديهم بشكل أكثر من مناسب ، الا أن ظروف النظافة والتغذية والاسكان
 والمعتقدات الشائعة بينهم والتي تجعلهم يقفون موقفا عدائيا من أساليب العلاج
 الحديثة كل ذلك يؤثر في حالتهم الصحية بالرغم من توافر الامكانيات . ويصح هذا
 القول أيضا بالنسبة للدول النامية حيث يعكس الانخفاض الملحوظ في معدل الوفيات
 مدى الجهد المبذول في مقاومة أسباب الوفاة مثل الملاريا والدوسنتريا أو يعكس
 - بصفة عامة - مدى التحسين في البيئة الطبيعية بينما يكون التقدم محدودا جدا
 فيما يتعلق بالامراض التي تحتاج خدمات طبية من مستوى عال . كما يصح هذا
 القول أيضا بالنسبة للدول المتقدمة ، في المائة سنة الأخيرة . ففي المملكة المتحدة
 لوحظ أيضا بين سنتي ١٨٥٠ و ١٩٠٠ انخفاضاً كبيراً في معدل الوفيات بالدرن
 ٥ - ٥٠٪ « وبالتيفوس والتيفود والكوليرا (١ - ٢٠٪) ويمكن ان نعزو هذه
 الاتجاهات الى زيادة العناية بالفداء وبموارد المياه . كما أن الهبوط الكبير في معدل
 وفيات الأطفال من ١٥٠ في سنة ١٩١٠ الى ٣٠ هو نتيجة التقدم الذي حدث بتأثير
 زيادة الاهتمام بخدمات التوليد وحضانة الأطفال .

والوجه الثاني للقصور هو أن المؤشرات المتعلقة بمعدل الوفيات قد تفقد
 معناها بسبب انها لا تعكس أي اتجاهات ذات معنى اذ هي ظاهرة يمكن تفسيرها
 بتسوية الظروف البيئية . فمن المعروف أن احتمالات الاستمرار في الحياة عند سن
 ٤٠ سنة أو ٦٥ سنة لم تزد الا بمقدار طفيف منذ بداية هذا القرن وتوقفت تماما منذ
 سنة ١٩٥٠ وسبب ذلك هو أن الأسباب الرئيسية للوفاة في الدول الغربية هي سرطان
 الرئة والنزلة الشعبية المزمنة الناشئة من التدخين والحوادث التي تقع معظمها
 في الطرقات ويرجع ٥٠٪ منها الى حالات الاسراف في تعاطي الخمر .

وبمعنى آخر فإن حالات المرض وحالات الوفيات التي تميز الدول المتقدمة
 ترتبط بسمات الأسلوب الحضري للحياة بحيث تصبح المؤشرات الوحيدة القادرة
 على تفسير ذلك الوضع ، هي تلك المؤشرات التي تعبر عن مدى الأخطار التي يتعرض
 لها مجتمع سكان المدن . لهذا فإن البيانات التي تصف ظروف الاسكان والتغذية
 والتعليم ونوع الحياة الأسرية وظروف العمل والظروف الاجتماعية ، هي على الأرجح
 البيانات التي تعبر عن المستوى الصحي أو على الأقل تفسر الحالة الصحية بشكل
 أقرب للصحة .

وهنا نأتي الى نوع من التناقض الظاهري وهو اننا لكي نعبر عن المستويات
 الصحية فاننا يجب أن نرجع الى البيانات المأخوذة - لا من القطاع الطبي بالمعنى
 الضيق - ولكن من البيئة الاجتماعية والاقتصادية . وتستخلص من هذا
 أن أي مجموعة من المؤشرات الاجتماعية تكون دائما مفتوحة الطرفين بما يسمح
 باضافة عناصر أخرى جديدة اليها ، حتى لو احتجنا - في سبيل تسهيل عملية

التحليل - الى تقسيم الحياة الاجتماعية الى « مشاكل » أو « قطاعات » • فتسارة تكون المؤشرات الصحية التي توصلنا اليها أخيراً هي مجرد بيانات عن الإسكان والتعليم وتارة أخرى يكون علينا أن نبحت في الظروف الصحية الخ • عن مؤشرات النجاح في الحياة المدرسية أو حياة العمل •

● مصاعب الحلول السابقة ومساوئها :

لا يمكن للانسان أن يتجنب الحيرة من أمرين يصادفهما في الدراسات التي تجري فيما يتعلق بفكرة انشاء مقياس للمستويات الصحية •

فالأمر الأول هو البساطة الشديدة للفكرة التي تدفعنا لاجراء هذه الدراسات اذ أنه من الطبيعي جداً أن نحاول تقسيم هذه الحالات الى درجات وأن نترجم الى تعبيرات كمية وتعبيرات عامة ، تلك التقييمات التي قد نراها ضئلاً أو حتى صراحة في السلوك اليومي لكل فرد •

والأمر الثاني هو خطورة الاعتقاد في وجود أداة سحرية لحل المشكلة كما يبنها في الجزء الأول من هذه الدراسة • ويبدو ان جميع المؤلفين يقعون ضحايا لهذا الاعتقاد • فأي الأمور يكون أكثر جاذبية من الظن بوجود أداة بسيطة تقبس الحالة الصحية • كما يقيس الميزان وزن الفرد أو يقيس المتر طوله ؟ فيوجود مقياس من هذا النوع تكون في وضع لا يسمح لنا بمعرفة الوضع الصحي فحسب يمكننا أيضاً أن نقيس آثار النظام الطبي أو نقيس الآثار المترتبة على أي برنامج معقد لحدمة المجتمع •

ويمكننا أن نبدي الاعتراضات التالية على ما قد يثور من تلك المناقشات :

١ - ان فكرة التخفيف من عوامل التعقيد فكرة يمكن مناقشتها : فاذا احتل أحد المعايير (مثل قدرة الفرد على العمل أو عجزه عنه) مكاناً مرموقاً في المقياس فإنه لا يمكننا القول بأن المقياس يتضمن الأبعاد الأخرى أيضاً (مثل درجة التألم ومدة المرض وطبيعة المرض وخطر الموت منه) •

٢ - في الحالات التي يوجد فيها عدد من المعايير فإن هذه المعايير ترتبط ببعضها البعض على أساس تجريبي أو أساس حقيقي ، أي بالنسبة الى مجموعة معينة من مجموعات العمر أو نوع معين من المرض • فمثلاً عندما ندخل في اعتبارنا السنين فإن بعض الجوانب مثل درجة الاعتماد على النفس في أمور الحياة ودرجة الاتزان العقلي بل ودرجة العزلة (وجود أقارب قريبين أو عدم وجودهم) ستدخل بطبيعة الحال في هذا التقدير بينما المقاييس المعدة للأطفال أو للبالغين ستتركز على جوانب أخرى من جوانب الحالة الصحية • لذلك يبدو ان انشاء مقياس صالح لكل المجموعات ، أمر مستحيل نظراً لتباين الجوانب النسبية للحالات الصحية بين المجموعات المختلفة

٣ - في الحالات التي تشترك فيها « عناصر » مختلفة للحالة الصحية في تحديد نفس المستوى الصحي ، فهنا يتعين علينا انشاء « معادلات » •

فمن الذي ينشئ هذه المعادلات ؟ وكيف ؟ أن أفكار الخبراء (الأطباء) التي يستفيد منها الفرنسيون والبريطانيون والأمريكان هي حل غير مقنع عندما يصل الأمر الى تدريج مستويات المعاناة أو انشاء معادلات بين أمراض تختلف اختلافاً كبيراً في مدى خطورتها على الحياة أو مدى تأثيرها في إعاقة الإنسان عن الحركة •

أما عن « متحنيات الميول » التي يقترحها ويليامز لتدرج المجموعات المختلفة من « المعاناة » و « تقييد الحركة » فهي استعارة مفتعلة من علم لاقتصاد كما أنه من المشكوك فيه جدا إمكان قياسها بدرجة يمتد بها من الدقة .
وفضلا عن ذلك ، فإن كل مؤلف يقترح مقياسا ما ، فإنه يصف درجاته المختلفة سواء أكانت موضوعية (أي أن الرأي الفني الطبي هو الذي يحدد درجة المعاناة مثلا) أو شخصية (رأى ليف ولاينهارت في دراستهما السابق الإشارة إليها أن المريض هو الذي يصنف نفسه في مستوى المرض طبقا لإحساسه الشخصي) .
ومن باب أولى فإن مشاكل « الأوزان النسبية » و « المعادلات » الخاصة بالحالات حسب مجموعات السكان المعنية ، تبدو أصعب من أن تحل . فهل التقدم بمقدار « درجة واحدة » في الحالة لصحية للشباب « تعادل » نفس الدرجة من التقدم في صحة البالغين أو المسنين ؟ وهل ما ينطبق على عمال الزراعة هو نفس ما ينطبق على موظفي المكاتب ... الخ ؟

٤ - أن المؤشر الصحي المبني على مقياس من عدة درجات يمكن به قياس الحالات الفردية ، يؤدي في الواقع إلى التخفيف من تعقيد الأمور ولكنه يؤدي أيضا إلى إضفاء مستوى المعلومات . فالتعبير بمعامل واحد أو برقم واحد عن موقف يشمل على ثروة من المعلومات ، قد تكون له بعض المزايا ، ولكن يصعب إذا ذلك يستدعي التضحية بمقدار كبير من البيانات خصوصا تلك البيانات التي قد تكون شديدة الفائدة لخبير التخطيط : فالقسط الأكبر المعروف الآن من علم علاج الأمراض ، وكذلك المجموعات الرئيسية من عوامل الخطورة ، التي لا تظهر أبدا في مثل هذا النوع من المؤشرات ، لا شك أن لها وظيفة كدليل للأعمال التي يجب أن ننفذها .

ومثل هذه المساويء الكبيرة هو ما قادنا إلى البحث في اتجاهات أخرى عن مدخل كمي للتعبير عن المستوى الصحي .

● بناء صورة عن الحالة الصحية :

إذا استبعدنا فكرة إنشاء مقياس للحالة الصحية وجاؤنا أن نتخلص من فكرة التعبير عن الحالة الصحية بواحد أو أكثر من أحد مكوناتها ، فإن نضع مشبكة تقييم المستوى الصحي للمجتمع ؟ لقد سبق أن تكلمنا على ما أسماه « مؤشرات النظام » التي تعطينا مجموعة من المؤشرات لكل حلقة أساسية في النظام الصحي وآخر فرض علمي عالجه عن تقييم المستويات الصحية تناول واحدة من هذه المجموعات من « مؤشرات النظام » واعتبرها مؤشرات عن المستوى الصحي . فاعتبرت « مؤشرات التعرض للمرض » مثلا مثلة - في ذاتها - للمستوى الصحي للمجتمع . وهذا يقودنا مباشرة إلى طريق مفيد من طرق البحث .

● بناء صورة عن الحالة الصحية باستخدام مجموعات من مؤشرات النظام :

لتقييم المستوى الصحي للمجتمع ما لا يكفي أن نسأل : « إلى أي مدى يتعرض المجتمع للمرض » ، إذ أن السؤال الجيد الذي يجب أن نسأله هو : « هل يلتقي المجتمع وسائل الوقاية المطلوبة » ؟ وبعبارة ذلك نسأل السؤال التالي وهو هل المجتمع مصاب

بالمرض ، وهل هو يعنى ذلك . الخ . وفى التحليل الأخير ، يتوافر لدينا أساس للتقييم العام للمستوى الصحى للمجتمع محل الدراسة . عن طريق دراسة الجدول الشامل لمؤشرات النظام . ومن الجدول الشامل لمؤشرات النظام : مستوى التعرض للمرض - فعالية إجراءات الوقاية - النتائج ، نخلص إلى ما يمكن أن نسميه صورة مركبة من البيانات الكمية عن المستوى الصحى (وليس قياسا مباشرا) . وإذا أخذنا مؤشرات النظام كلا منها على حدة ، فإن كل مؤشر منها يعكس حلقة واحدة من حلقات النظام الصحى وهى الحلقة التى أنشئ مؤشر النظام للتعبير عنها . ومع ذلك فإن الجدول الشامل لهذه المؤشرات الجزئية يغير تماما من معنى كل سلسلة بحيث يضيف إلى معلوماتنا الكثير عن هذه السلسلة .

ويمكننا دائما إعادة تحليل النظام الصحى كليا . وجدنا عددا آخر من العوامل الوصفية التى يمكن إضافتها .

ويعكس الجدول مباشرة المجموعات التى اخترناها لتحليل النظام الصحى وتم ترتيبه على أساس الاهتمام بالأنماط الأربع من مؤشرات النظام التى استخدمناها ويلاحظ أن الحلقات الأساسية فى الجدول تناظر بوضوح نفس الطرق التى أوضحناها ببياننا للنظام الفرعى رقم ١ .

وإذا نظرنا إلى العناوين المختلفة المقترحة فعليتنا أن نتذكر أن المجموعات التى أبرزناها هى التى ينبغي أن نعتبرها مثيلة لكامل مجموعة البيانات الموضحة وأنه لا يمكن تفسير أى بيان منها منفصلا عن باقى الأجزاء .

ومع ذلك فإن المتابعة السنوية المنتظمة لهذه السلاسل أو إجراء المقارنات الدولية أو إجراء أى دراسة تفاضلية كما سنشرح فيما بعد ينبغي أن تتبع تطورات عامة فى الجدول إذ تصبح الطبيعة الخاصة لأدوات القياس التى تصنف المستوى الصحى لدى مجتمع أكثر وضوحا . ولكى نستنتج تحسنا أو انحدارا فى الحالة الصحية للمجتمع من واقع ملاحظة اتجاهات العناصر الفرعية وهى التعرض للمرض والوقاية ومدى انتشار المرض فإن ذلك يثير مجموعة من المشاكل سنشير إليها باختصار .

ويمكننا أن نحس بنوعين من الاعتراضات يمكن أن يثورا ضد هذا الأسلوب من عرض الأمور : أولهما هو كيف ينبغي للإنسان أن يفسر النتائج التى يحصل عليها . والثانى هو : هل هذا الأسلوب من عرض الأمور مستقل عن الأهداف المرجوة . وستعالج هاتين المشكلتين فيما يلى :

● صعوبات تفسير وتقييم المستوى الصحى :

كيف يمكن لجدول « مؤشرات النظام » أن يفيد فى تقييم المستوى الصحى ؟

إن الاتجاهات التاريخية أو المقارنات بين فترات اجتماعية أو بين أفكار متباينة ليست من السهولة بحيث تظهر نتائجها سريعا . فكل نوع من المؤشرات يكشف أوضاعا مختلفة ولا يمكن إجراء المقارنة إلا بالنظر إلى العناصر عنصرا عنصرا . وقد تبدو إحدى المجموعات أكثر وضوحا من وجهة نظر معينة ولكن خصائص للدرجات المختلفة من الوضوح تبدو على السواء فى كل من مستوى انتشار المرض ومستوى النتائج . أما عن وسائل توفير الوقاية فيختلف الأمر . كما يستحيل الوصول

إلى « معادلات » حقيقية • وتحليل المستويات الصحية أو بالأحرى تفسير السلاسل المقترحة يفترض أولا انشاء نماذج للعمليات محل النظر .

ويبدو تفسير مجموعات السلاسل المقترحة مسألة حساسة بصفة خاصة من حيث أنه لا يمكن اعتبار أى « عنصر وصفي » من العناصر المختارة فى اعداد مؤشرات النظام ، تحت أى ظرف من الظروف عنصرا مستقلا بذاته •

والواقع أنه لكي نحسن تفهم الأمور ويمكننا التعرف على أساس هذا الفهم ، ينبغي أن نكون قادرين على اظهار الروابط الموجودة بين العوامل الوصفية المختارة . وأخيرا إبراز تلك العناصر الأكثر أهمية عندما يقتصر مجال التحليل على هدف واحد محدد • أما اذا كنا مهتمين أساسا بمشكلة « الحالة الصحية » ومحدداتها فاننا ننتهى الى تصوير للتفاعلات الأساسية بالنسبة للأفكار الثلاثة عن الحالة المرضية موضوعيا والحالة المرضية كما يحسها المريض نفسه والحالة المرضية كما يشخصها الأطباء •

فمثلا توجد عناصر وصفية مختلفة تتعلق بفكرة « الحالة المرضية الموضوعية » يمكن تبعا لاختلاف وجهات النظر - أن ندرجها ضمن مجموعة مؤشرات « مدى انتشار المرض » أو ضمن مؤشرات « النتيجة » (حسبيما يكون المصنف مهتما أو غير مهتم بالحالة الصحية عقب الانتهاء من علاج نوعي لها طبقا للنظام الصحي) •

والحالة المرضية الموضوعية نفسها تتحدد فى نفس الوقت بواسطة مجموعة كاملة من العناصر الأخرى المرتبطة بالتعرض للأخطار أو بالحالة المرضية كما يحسها المريض الخ • وإذا أخذنا هذه الأشياء فى اعتبارنا فانه يصبح من الضروري أن نختار طريقة أكثر دقة ، أى وحدة زمن ندرس خلالها الظاهرة محل الدراسة . وان نحدد المستوى الجغرافى أو الفئة الاجتماعية التى يشير إليها التحليل • وباختصار فان هذا المدخل يقود الى انشاء نموذج يكون الى حد كبير محدودا بالمعلومات المتاحة وبالمهدف المنشود • ومع ذلك فان النموذج يتم تنقيته من خلال التحليل الشامل للنظام الذى سبقه منطقيا والذي يقوم على أساس فكرة استحالة تصوير بعض تنوحي المشكلة بأملوب كمى •

والمدخل الخاطيء لمشكلة إيجاد نموذج هي افتراض ان المشكلة قد حلت وأنه يمكن القول بأنه يمكن اختبار التغيرات بالرجوع الى سلسلة زمنية تمثل المستوى الصحى ، فالواقع ان محاولة انشاء نموذج لا يمكن أبدا أن تستند الى الغاية المنشودة ألا وهى تقييم الحالة الصحية للمجتمع ، والأسلوب الوحيد الناجح لانشاء هذا للنموذج هو التفكير فيه كتجميع أو تركيب لنتائج الدراسات المختلفة مع استعارة بعض النتائج من علم النفس وعلم الاجتماع وعلم مقاومة للأوبئة والمعلومات الطبية البحتة • وأن تحليل النظام الصحى الذى حاولناه لا يقود الى انشاء نموذج أذ أننا نرى أن الوصول الى نموذج غير ممكن فى ضوء المعلومات والمعرفة المتاحة حاليا • وفى هذه المرحلة من دراستنا ، يكون لهذا التحليل مدلول آخر • فنحن نرى أن الهدف الأول كان عبارة عن ذكر للأفكار الأساسية و اظهار الحلقات الأساسية لمحاولة التعبير عنها كما بقدر الامكان وذلك لتزويد القارئ ببعض النقاط التى تساعد على فهم مكونات الجدول الذى اقترعناه •

● العرض الصحيح لكل مشكلة :

يخدم الجدول الأول الهدف شديدة العمومية وهو تقييم الحالة الصحية للمجتمع . ومن السهل أن ندرك الاختيارات التي أثرناها ومستوى التفصيل الذي أخذنا به ينبغي أن يعكس الهدف النهائي بشكل أكثر دقة . ولا شك فيه أنه لا توجد مجموعة واحدة من المؤشرات تصلح لجميع الأهداف وأنه على ضوء الدراسة التي بين أيدينا يمكن إجراء الاختيارات . ولتصوير هذه « النسبية » في الاختيار نقدم مثال « التباين » .

وسنختبر التباين من ناحيتين أساسيتين وهما التباين المرتبط بالانتماء إلى فئة اجتماعية مهنية معينة والتباين كما نلاحظه في مناطق فرنسا المختلفة . وفي الحالتين حاولنا تفتيت البيانات المقدمة في الفقرة الأولى ، ولم يكن التفتيت ممكنا إلا بالنسبة لبعض السلاسل . لذلك اضطررنا إلى إهمال بعض الأرقام ، أو استبدال سلاسل أخرى قد تكون أقل دلالة في بعض الأحيان ، بها .

● الفئات الاجتماعية المهنية :

بالرغم من أنه من غير الممكن ، في ضوء قلة البيانات الكمية المتاحة ، الربط بين المكونات المختلفة « التعرض للمرض ، مدى انتشار المرض » الخ « بفرض المصطلح على صورة للمستوى الصحي بالنسبة للفئات الاجتماعية المهنية ، إلا أننا نرى إمكان استنتاج أمر واضح وهو أن الانتماء إلى فئة اجتماعية مهنية تتسبب بضعف الدخل وضعف المستوى الثقافي لابد أن يستتبعه ضعف للمستوى الصحي والعكس بالعكس . ويمكن أن نلاحظ النقاط الآتية فيما يتعلق بالانتماء إلى فئة اجتماعية مهنية منخفضة :

— يزداد التعرض للمرض (مثال ذلك استهلاك الخمر)

— أثبتت الدراسات التي أجراها معهد « كريدوك » أن المنتجين لهذه الفئات يلجأون للخدمات الصحية بدرجة أقل من غيرهم .

— أن الحالات المرضية المعلنه التي تصاحبها مضاعفات خطيرة تكون أكثر نسبيا في هذه الفئات . والمجموع الكلي للحالات المرضية المعلنه تغير الاختلاف في قدرات الأفراد على ادراك أنهم مرضى والتعبير عن هذا المرض فأفراد الطبقة العاملة يبلغون عن حالات مرضية قد لا تقل عما يبلغ عنه غيرهم من الفئات . ولكن أمراض الطبقة العاملة تؤدي إلى مضاعفات خطيرة وإلى مدد أطول من البقاء بالمستشفيات . وعلى العكس من ذلك فإن رجال الإدارة العليا يقعون في المرض بنسبة أقل كثيرا ، ونادرا ما يعانون من مضاعفات خطيرة (كما أن قصر فترات البقاء في المستشفيات بالنسبة لهم ، تعكس أيضا حقيقة استخدام أنماط أخرى من العلاج) .

— وأخيرا نلاحظ أن الحوادث وحالات الانتحار تظهر بشكل أكبر نسبيا في أبناء الطبقة العاملة وبين العمال الزراعيين

● المناطق :

ان تفتتت البيانات على أساس المناطق المختلفة يلقي ضوءا على الاختلافات بين المناطق المختلفة ، مثل زيادة توافر الامكانيات الصحية في منطقة باريس سواء بالنسبة لاعداد الافراد الطبيين أو عدد الأسرة بالمستشفيات بالمقارنة بما نلاحظه من قلة هذه التسهيلات في شمال فرنسا . ويبدو ان هذه الحقيقة يستتبعها اختلافات أخرى مهمة مثل متوسط عدد الأيام التي يقضيها المريض بالمستشفى والتي يتولى مرفق الصحة الوطنى سداد نفقاتها (وتبلغ بالنسبة لباريس ضعفيها بالنسبة لشمال فرنسا) . وكذلك معدل وفيات الأطفال الذى يبلغ فى شمال فرنسا مرة ونصف قدره فى منطقة باريس . وهذه النسبة - فضلا عن ذلك - تقل كثيرا عن المعدل بالنسبة لفرنسا كلها . ومن جهة أخرى لا نلاحظ الا فروقا طفيفة من حيث متوسط سن الوفاة مع ملاحظة انه يبدو أن سكان الجنوب الغربى يعمرون أكثر من غيرهم .

تحليل بيئي للصحة العامة في اليابان

الكاتب : ميكيو ياماموتو

بالاشتراك مع شينجي هاشيموتو
و هيرواكي تيراد
و كاندو يامادا

أستاذ رئيس قسم الصحة في مدرسة الطب توكيو • وهو عضو في عدد كبير من الهيئات والجمعيات العلمية ، وأسس الجمعية اليابانية للعناية الصحية في عام ١٩٦٦ • وقد عمل لفترة جراحا بحريا ، لفترة مفتشا صحيا للمال وممثلا لعدد من المؤتمرات الدولية • وهو المحرر الاقليمي للمجلة الدولية « الطب والعلوم الاجتماعية » •

المترجم : صبيح علي صدي

مدير خفصا بالعلوم ، ومقرر اللجنة القومية للمتاحف
بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا • ويكتب ويترجم في التيسير العلمي والثقافة العلمية • ومثل مصر في مؤتمرات دولية للمتاحف ونوادي العلوم •

● مقدمة :

تتطلب المحافظة على صحة شعب ما ، فهم حياته الانسانية • وقد اختصار المؤلف المدخل البيئي للوصول الى ذلك في دراسته ، لانه يراه يتمشى مع معتقداته البوذية ، ويفيد عند التطبيق في وضع التخطيط الصحي السليم • وتوضح البيئة البشرية تركيب ووظائف الحياة كما ان المؤلف يرى الحياة نمطا من انماط العلاقات الحيوية البيئية التي تعبر عن اتزان ديناميكي معين •

وبالرغم من عدم تطور هذا المدخل البيئي للتخطيط الصحي التطور الكافي ، الا ان ما احرزته علوم الحاسبات الالكترونية من تقدم في اليابان جعل الأمر ممكنا بدرجة معقولة • والتخطيط الصحي يعتبر محاولة للنهوض بالصحة العامة نهوضا جذريا ، ولكي يتحقق ذلك ، يجب وضع نموذج صحي ثابت أولا • وبالرغم مما قام به ياماموتو ومياساكا وغيرهم في عام ١٩٥٦ من عمليات مسح صحي على نطاق ضيق ، الا ان المحاولات الجادة لوضع نموذج صحي في اليابان لا تزال نادرة غير مكتملة • وتهدف

هذه الدراسة أساسا الى وضع مثل هذا النموذج على كل من المستويين القومي والمثالي العام .

وقد بدأ المؤلف وزملاؤه عملهم باجراء حصر شامل لجوانب ظروف المعيشة وتأثيرها على الصحة وبعد ثلاث سنوات من الدراسة المقارنة للأعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، و ١٩٧٠ ظهرت عدة نتائج هامة . ولا يزال العمل مستمرا في استكمال النموذج الصحي المطلوب .

ونأمل ان تفيد هذه الدراسة في أن تكون مدخلا مقارنا لحياة الشعب الياباني .

الدراسات والسابقة :

ظهرت سلسلة من الأوراق البحثية لأول مرة في عام ١٩٦٥ تحت عنوان « دراسات بيئية على صحة الشعب الياباني » قام بها ياماموتو والدكتور ا . س . روجرز بمدرسة الصحة العامة بجامعة كاليفورنيا . وقارنت هذه الدراسة بين العوامل البيئية المختلفة التي تؤثر على صحة الشعب في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية . وتلت هذه الدراسة المقارنة دراسة أخرى مشابهة تناولت الموضوع من عدة جوانب ، قام بها ميكوي ياماموتو في اليابان عام ١٩٦٦ ، مستخدما فيها وسائل التحليل الترابطي المتعدد المتغيرات ، وذلك بالتعاون مع المتخصصين في علوم الاقتصاد والاجتماع والاحصاء والصحة العامة (بلغ مجموعهم خمسة عشر شخصا) .

وقد أشارت عدة جمعيات علمية في اجتماعاتها الى نتائج هذه التحليلات ، مثل الجمعية اليابانية للصحة العامة ، والجمعية اليابانية للصحة السبلية ، والهيئة الشعبية اليابانية ، والمؤتمر الأول للعلوم الاجتماعية والطب (ايردين ١٩٧) ، والمؤتمر الرابع للعلوم الاجتماعية والطب (السينور) (١٩٧٤) كما نشرت مواد علمية عديدة في هذا الشأن .

● وسائل البحث :

تم جمع احصائيات ميدانية تشمل ٣٨٠ مؤشرا صحيا و ١٥ مؤشرا بيئيا في الاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ . وشملت المؤشرات الصحية توقعات الحياة ، عند الولادة ، وطول ووزن الأطفال والمعدلات القياسية للوفيات . (وقد وجد أن للمؤشر الأخير أهمية خاصة في تحديد الصورة العامة للوفيات) . كذلك فقد روعي عند اختيار المؤشرات البيئية الخمسة عشر ان تمثل اقرب المتغيرات اتصالا بالصحة ، كما حاولنا ايضا اختيار عدد من المؤشرات المترابطة . (انظر الجدول رقم ١) .

وقد قام المؤلفون بتقييم البروتين الحيواني والمقادير الكلية للسعرات الحرارية في الاطعمة المشتراة باستخدام ثلاثة المصادر مختلفة ثم استخدمت هذه القيم في جميع التحاليل التي اجريت بعد ذلك .

وقبل اجراء التحاليل تم تعديل ١٢ مؤشرا بيئيا (باستثناء ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٥) مستخدمين في ذلك معادلة هاييا مشى للتعديل وذلك بقصد تأثير عامل التحضر الذى شوهد أنه فى الدراسات السابقة يؤثر تأثيرا كبيرا فى الصحة العامة .

● معادلة هايياشى :

$$y - \delta x = z$$

$$xy$$

حيث :

■ القيمة الأصلية للمؤشر المطلوب تعديله

x = قيمة المؤشر الذى تم التعديل بواسطته

N = القيمة المعدلة للقيمة y

$\delta x/y$ = المعامل التناسبى بين x و y

وحتى يمكن تقليل تأثير التحضر ، فقد استخدمت x باعتبارها نسبة توزيع السكان فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

أما بالنسبة للبروتين الحيوانى المشتري فقد عدم بطريقة مماثلة لما اتبع فى حساب السموات الكلية للأطعمة المشتراه ثم عدل مرة أخرى بالنسبة لكثافة المناطق الإهنة بالسكان .

● وسائل التحليل والنتائج :

بالرغم من استخدام عدة طرق للتحليل المتعدد المتغيرات فإن هذا التقرير يعنى أساسا باستعمال التحليل الترابطى للمؤشرات الصحية والبيئية .

ويوضح الجدول رقم ٢ النتائج التى تم الحصول عليها من كل من التحاليل الترابطية البسيطة والمتعددة المتغيرات .

وقد وجد أن هناك علاقات مرتبطة بالمتغيرات البيئية فى حالة المؤشرات الصحية (باستثناء معدلات الوفيات القياسية للرجال والنساء بسبب أمراض القلب : ١٠٧ و ١٠٨) . وقد تبين أن للمؤشرات الأخيرة تأثير قوى خاص على توقعات الحياة (١٠١ و ١٠٢) وكذلك على المعدلات القياسية للوفيات (١٠٣ و ١٠٤) ومعدل نمو الأطفال (١٢٤ و ١٣١) .

أما المتغيرات الخاصة بالتحضر (٢١٥) والدخول العالية (٢١٤) فقد وجد أن لها تأثيرا كبيرا مفيدا على بعض المؤشرات المعنية مثل توقعات الحياة والمعدلات القياسية للوفيات ومعدل النمو عند الأطفال . كما وجد أن للمعيشة فى المناطق المتحضرة تأثيرا غير مساعد على الصحة . وكان لمشتريات البروتين الحيوانى تأثير

خاص مساعد في حالة معدل النمو عند الأطفال وأقل قليلا بالنسبة للتوقعات العامة للحياة .

كذلك كان لامتلاك السيارة (٢١٢) تأثير مساعد بالنسبة للسكان بوجه عام كما كان متوسط درجة الحرارة الدفيئة (٢٠٤) وكذلك لقلة عدد أفراد الأسرة (٢٠٨) تأثير مساعد على صحة النساء .

ولم يكن لاعداد العاملين الطبيين المتخرجين في الجامعات بالنسبة للسكان أى تأثير متميز على المؤشرات المعنية ، مثل توقعات الحياة للأطفال عند الولادة ، والمعدلات للقياسية للوفيات ومعدلات النمو عند الأطفال .

كما لوحظ وجود تأثير سىء للغاية للمتغيرات البيئية التالية في حالة المعدلات القياسية للوفيات الناتجة عن أمراض الأوعية الدموية المخية (١٠٥ و ١٠٦) وهو السبب الرئيسى للوفاة في اليابان .

المستربات من الأغذية ذات القيمة الحرارية المرتفعة (٢٠٢) ، متوسط درجات الحرارة الباردة ، الزراعة والأسر الكبيرة الحجم . وكلما زاد نصيب الفرد من المصحات العامة (٢٠٥) والمستشفيات (٢٠٧) وامتلاك السيارات كان تأثير ذلك مساعدا لهذا النوع من معدل الوفيات .

ولم تكن هناك تأثيرات متميزة على معدل الوفيات الناتجة عن أمراض القلب في خمسة عشر متغيرا بيئيا إلا بقليل محدود في حالة متوسط درجات الحرارة الدفيئة (بالنسبة للسكان المذكور) . وهذا يدل على انه ليست هناك تأثيرات متميزة على هذا المعدل للوفيات يمكن الحصول عليها من خلال تحسين المتغيرات البيئية .

وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الوفيات الناتجة من الإصابة بالاورام الحبيثة بالرغم من أن تخفيض المحتوى الحرارى للغذاء وتقليل عدد أفراد الأسرة كان لهما أثر مساعد نوعا ما على معدل الوفيات الناتجة عن سرطان المعدة (١١٣ و ١١٤) .

وينطبق تأثير هذه الاحوال أيضا على الالتهاب الكبدى (١١٦ و ١١٧) ، والدرن (١١٨ و ١١٩) ؛ وتأكلت العلاقة بين الوفاة بسبب الدرن والإكتار من تناول الأغذية المرتفعة المحتوى الحرارى . والواقع أنه كثيرا ما يوصف الطعام المرتفع القيمة الحرارية لمرضى الدرن كجزء من العلاج .

وقد وجد أن ارتفاع مستوى البروتين الحيوانى وانخفاض القيمة الحرارية فى الطعام والأسر الصغيرة والصناعة (فى مقابل الزراعة) تشكل مؤثرات مساعدة بدرجة ملحوظة على الوفاة بأمراض الالتهاب الرئوى والسحب الهوائية (١٢٠ و ١٢١) .

ويبدو أن معدل الوفاة للإصابة بسرطان الرئة فى المناطق الحضرية بسبب

المجلد رقم ١ قائمة المؤشرات

المصحة	البيئة
١٠١ - ١٠٢ توقعات الحياة للذكور والاناث عند الولادة .	٢٠١ المشتراه من البروتين الحيواني
١٠٣ - ١٠٤ المعدل القياسي للوفاة عند الذكور والاناث .	٢٠٢ مجموع السرعات الحرارية المشتراه
١٠٥ - ١٠٦ المعدل القياسي للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بأمراض الاوعية الدموية المخية .	٢٠٣ متوسط الأمطار .
١٠٧ - ١٠٨ المعدل القياسي للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بأمراض القلب .	٢٠٤ متوسط درجات الحرارة .
١٠٩ - ١١٠ المعدل القياسي للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بالأورام الخبيثة .	٢٠٥ نصيب الفرد من العيادات العامة
١١١ - ١١٢ المعدل القياسي للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بسرطان الرئة والشعب الهوائية .	٢٠٦ نصيب الفرد من العاملين الطبيين
١١٣ - ١١٤ المعدل القياسي للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بسرطان المعدة .	٢٠٧ المستشفيات لكل ١٠٠,٠٠٠ مواطن
١١٥ المعدل القياسي للوفاة بين النساء نتيجة الاصابة بسرطان الرحم	٢٠٨ متوسط حجم الأسرة
١١٦ - ١١٧ المعدل القياسي للوفاة بين الذكور والاناث نتيجة الاصابة بالالتهاب الكبدي .	٢٠٩ المتزوجون بالنسبة لمن فوق الرابعة عشرة من العمر .
١١٨ - ١١٩ المعدل القياسي للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بالدرن .	٢١٠ الملتحقون بالكليات بالنسبة لامتخرجين في المدارس الثانوية .

(تابع) الجدول رقم ١ قائمة المؤشرات

الصحة	البيئة
١٢٠ - ١٢١ المعدل القياسي للوفيات عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بالتهاب الرئوى والتهاب الشعب الهوائية .	٢١١ المتخرجون فى الكليات بالنسبة لمن فوق الرابعة عشرة من العمر .
١٢٢ معدل الوفيات لأسباب أخرى .	٢١٢ الذين يملكون سيارة بالنسبة لكل ١٠٠٠ نسمة .
١٢٣ المعدل القياسي للانتحار .	٢١٣ العاملون فى الصناعات الأولية بالنسبة للموظفين فوق الرابعة عشرة من العمر .
١٢٤ - ١٢٥ متوسط طول الذكر والانثى عند بلوغ ٦ سنوات من العمر .	٢١٤ متوسط دخل الفرد .
١٢٦ - ١٢٧ متوسط وزن الذكر والانثى عند بلوغ ٦ سنوات من العمر .	٢١٥ توزيع السكان فى المناطق المزدحمة .
١٢٨ - ١٢٩ متوسط طول الذكر والانثى عند بلوغ ٦ سنوات من العمر .	
١٣٠ - ١٣١ متوسط وزن الذكر والانثى عند بلوغ ١٤ سنة من العمر .	

تلوث الهواء أصبح من نتائج التحول الصناعى السريع فى اليابان . وتلقت هذه الملاحظة الانتباه الى ضرورة معارضة تلوث الهواء بوسائل التحكم الصناعى .

وخلاصة القول أنه يجب أخذ المؤثرات المختلفة على العوامل البيئية المسببة والمساعدة للوفيات فى الاعتبار عند وضع نموذج للتخطيط الصحى . وهذا ما ينطبق

۱-۲

المرتبة الأولى
المشترى
مجموع المبيعات
المستوى
متوسط السعر
متوسط درجات
الحراة
الصيانة العامة
العاملون الطبيين
المتطلبات
متوسط حجم
الأجهزة
المتزجرون
طلوب الكليات
المتزجرون عن
الجاءات
أصحاب السيارات
العاملون في
الكساء الأولية
متوسط الدخل
كثافة المناهج
المسكونة

توزيع الحياة للكفوي عند الولادة.

[illegible]

في اطلاله مستورى الصخاري في بلاد مسخرات.

٣ = ان المائتين تحذف في شبهة منه السننات المنكوت على الاول
بفتح الجرول، القائلون بالانحسار الثانية را فاعلموا اذ حجة ولا ساء عليه السرائر
مما ذكره : هـ انت الحشوات البقية ا فيما عدلها ٩١٣ ء ٩١٤ ء ٩١٥) فيما لما در الهادى .

بصفة عامة على تلك العوامل التي وجد أنها ثابتة أو ذات تأثير عال خلال سنوات الدراسة الثلاث .

● المشاهدات :

لا تزال مستمرين في تحليل البيانات التي جمعناها وسننشر تقريرنا النهائي قريبا . ولما كنا قد لاحظنا وجود بعض العلاقات الغير مستقرة في المتغيرات المترابطة المتعلقة بالصحة والبيئة على مدى السنوات الثلاث التي أخذها ، فقد اتجهنا الى تحليل بيانات مأخوذة عن الأعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧١ ومعنى هذا أن نتناول ثلاث مجموعات من البيانات في ثلاث مجموعات من السنوات المتتالية حتى نصل الى تقييم ثابت للبيانات .

لقد أظهرت القيمة المتغيرة المنخفضة للمعاملات المتضاعفة التناسب وكذلك الاختلافات الواسعة في العلاقات التي شوهت على مر سنوات الدراسة الثلاث ، أن المتغيرات البيئية المختارة لم تكن كافية لاعطاء الصورة الكاملة .

ولذلك فقد حدث مثلا كما في حالة معدلات الوفيات اننا أضفنا متغيرات أخرى حتى نحصل على تفهم أوسع لتأثير العوامل البيئية .

● الملخص والاستنتاج العام :

لقد تمت كخطوة أولى نحو تطوير النموذج الصحي - دراسة العلاقات القائمة بين المؤشرات الصحية والبيئية في السنوات ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠ (وتتميز هذه السنوات بحدوث تحول صناعي سريع في اليابان خلالها) وقد لاحظ المؤلفون باستخدام الوسائل المقارنة وجود عوامل كثيرة أثرت تأثيرا ملحوظا (مساعدا أو معاكسا) على كل من المؤشرات الصحية والبيئية ، مثل توقعات الحياة وكذلك المؤثرات التي لها طبيعة خاصة محدودة مثل الوفيات الناتجة عن أمراض الأوعية الدموية للمنح

● تنبيهات :

لقد أسس هاريزو ناجاو المجموعة الدراسية للمعلومات الإقليمية في عام ١٩٦٨ لتتولى الانفاق على دراستنا وتستثمر هذه الهيئة في تقديم المونة المالية للمشروعات - كذلك تلقينا مساعدة من هيئات أخرى مثل وزارة الصحة (في عام ١٩٧٠) والحكم المحلي في كاناجاوا (١٩٧٥ - ١٩٧٦) وشركة شيزو أوكا للرعاية الصحية (من عام ١٩٧١) .

كما سمح لنا رئيس مركز البحوث العلمية ، المستر توكا موتو أن نستفيد من الحاسبات الالكترونية التي بالمركز ويسعدني أن أعبر عن غاية امتناني لجميع من ساعدوا على اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود .

المرضى .. ولجؤهم للرعاية الصحية

مواقف الناس من الانتفاع
بالخدمات الطبية والصحية في إيران

● مقدمة :

المرض ظاهرة بيولوجية واجتماعية معا . وهي تشتمل على مواقف وعلاقات ونفاعلات وسلوك ومعاني واساليب تمكن اعضاء اى جماعة من الناس من التعرف على الأمراض المختلفة ، والتصرف فيها بمقتضى ذلك ، والاستفادة بكم من المعرفة لمواجهة المرض وعلاجه . (سوندرز ١٩٧٠) وعندما يصبح المجتمع داعيا بالمشاكل التى يخلقها المرض فانه يتفاعل معها بطرق مختلفة .

وفى الأعمال التى نشرت حديثا ، وتعلق بموضوع الانتفاع بالخدمات الطبية والصحية فى البلدان النامية كانت الناحية الاجتماعية غالبا هى التى توضع فى مقدمة الصورة . وكثيرا ما أشير فيها الى أن الاستفادة الشخص من الخدمات الطبية والصحية تتأثر الى حد كبير بمدى تعليمه المدرسى ووضعه الاجتماعى المهنى ، وسنه ، ومحل اقامته (كو ١٩٧٠) كما أن التبعيات التى تطرأ على التركيب الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ، تؤدي الى تغيرات فى مواقف الناس وسلوكهم .

والبيانات التى نحللها فى هذا المقال ، مأخوذة من مسح قام به قسم البيئة البشرية فى جامعة طهران على سكان محافظة « ساحل » (ساحل وجزر الخليج الفارسى) جنوبى ايران وكان الهدف من الجزء المعالج هنا من المسح ، هو تحديد مواقف الناس من الانتفاع بالخدمات الطبية والصحية . وفى هذا المقال سنقوم بفحص العلاقات القائمة بين مستويات التعليم ، ومحل الإقامة والسن من جهة ، وبين المتغيرات التى تطرأ على مواقف الناس من استفادتهم من الخدمات الطبية والصحية .

المطابق: مافومشر محسن

استاذ علم الاجتماع في جامعة طهران

المترجم: الدكتور عمر مطاوع

● منهج البحث :

تتألف الطريقة المتبعة في البحث من دراسة مقارنة لمواقف الناس من الأمور المتعلقة بالصحة في المناطق الريفية والحضرية . وقد رتبنا العينات الريفية والحضرية على حسب حجم المجتمعات . وكان المتوقع في الحالتين أن نلاحظ اختلافات في السلوك والمواقف كما تلاحظ بين المدن الصغيرة والكبيرة ، والقرى الصغيرة والكبيرة . وعلى العموم ، ثبت أن الاختلافات القائمة داخل المجتمع الواحد ، هي اما ثانوية لا قيمة لها أو غير ثابتة ولا منتظمة وكانت هناك اختلافات بارزة بين المجتمعات الحضرية والريفية، وهي أبرز من تلك الموجودة داخل هذه المجتمعات نفسها . وبالتالي عرضنا النتائج التي حصلنا عليها ، في شكل مقارنات بين المجتمعات الحضرية والريفية . وأخيرا ، كانت العينة تتألف من ١٠٨٥ أسرة من الحضريين و ٨٧١ أسرة من الريفيين اختيرت بطريقة عشوائية . وتم تحليل بياناتنا على أساس الطريقة التي تؤثر بها عوامل ، محل الإقامة - السن - مستوى التعليم - في مواقف وب الأسرة .

● خصائص العينة :

المنطقة استوائية - وبسبب المناخ توجد مفارقات بين أصناف الأغذية التي تنتجها الاقليم . الطعام الشائع هو الحبوب وكمية البروتين الحيواني المستهلك أقل - بصفة عامة - من احتياجات الجسم المقررة طبيا وانتاج اللبن موسمي بسبب الجفاف الذي يستغرق الجانب الأكبر من السنة . والماشية التي تعتبر رأسمالا أساسيا من المصادر أن تذبح لتؤكل وسكان القرى - أكثرهم فلاحون ويحصلون على معظم دخلهم من زراعة

المحبوب بالإضافة الى سوء من تربية الماشية • ومعظم سكان المدينة الذين نزحوا الى الريف استقروا هناك منذ فترة وجيزة • ومعدلات الهجرة العالية من المحافظة واليهما صفة مميزة لحركة الهجرة الكبرى من الريف الى المدن •

● الفروق الاجتماعية والبيئية :

وفيما يتعلق بمستوى الصحة ، وجدت فروق فى نفس البيئة غالبا • ويمكن رسم خط مميز بين البيئة الطبيعية والبيئة البشرية (كاتريل ١٩٧٣) • وعوامل معينة مثل المناخ - بتفرياته الموسمية - يمكن تصنيفها تحت البيئة الطبيعية ، بينما هناك عوامل مثل علاج المرضى علاجا تقليديا ، يمكن أن تندرج تحت البيئة البشرية • وعوامل أخرى - مثل الغذاء المتوفر - تتدخل فى البيئتين فى نفس الوقت •

والنظر الى البيئة - يعكس موقفا حضريا ، ويتبين هذا من الأرقام الخاصة بالمنية والتعليم • فالذين يستخدمون التسهيلات الصحية العصرية يأتون عادة من مهن غير زراعية ، ويكثرون بصفة خاصة بين أرباب المهن التى تتطلب مهارة • وفى المناطق الريفية ، توجد أيضا علاقة قوية وإيجابية بين المنتفعين بالخدمات ومستوى التعليم ونسبة الأمية بينهم ، ونسبة قارئ الصحف والذين يوجد فى بيوتهم أجهزة عصرية حديثة • وجد أن ٥٧,٢٪ من غير المنتفعين ، لم يذهبوا الى المدرسة وأميون مقابل ٨٪ من المنتفعين •

وعملية « التمدن » أو التحول الى المدينة ، تزيد من الطلب على التسهيلات الطبية ، كما يخلق التصنيع أمراضا مختلفة من بينها الأمراض العقلية وحوادث العمل • أما حوادث المرور وادمان الخمر والأمراض التناسلية فهى أيضا أكثر شيوعا فى المدن الكبرى عنها فى المناطق الريفية •

وخلال السنوات القليلة الأخيرة ، حدثت هجرات على نطاق واسع الى المناطق الحضرية (منظمة التخطيط ١٩٧٦) وهو ما يطرح مشاكل نوعية أمام الذين يخططون للخدمات الصحية (محسنى ١٩٧٥) ومن الممكن التخلى - مؤقتا - عن الخطط الخاصة بتحسين الأحوال الصحية فى المناطق الريفية بسبب الاحتياجات الملحة التى تفرض نفسها على الواقع فى المناطق الحضرية • كما أن معدل الهجرات يمكن أن يكون له أيضا تأثير على نوع وحجم المراكز الطبية التى ينبغى إقامتها فى المستقبل ، وبالتالي على تكاليف الخدمات الصحية • وفى المناطق الريفية توجد علاقة ما بين المسافة الواقعة بين بيت المريض والمستشفى أو المركز الطبى من ناحية ، وبين معدل الانتفاع بهذه الخدمات من ناحية أخرى •

وبالرغم من التقدم الملموس الذى تحقق بدرجة لا بأس بها خلال العقود الأخيرة لا يزال الوضع من الزاوية الصحية أبعد من أن يكون مرضيا • وهو مختلف جدا فى المناطق الحضرية حيث تتركز التسهيلات الطبية والعاملون فى الحقل الصحى ، كما تتخذ فى تلك المناطق ، فضلا عن ذلك - إجراءات أكثر تنظيما فيما يتعلق بمكافحة الأمراض البكتيرية ، والحشرات الناقلة للأمراض ، والتخلص من الفضلات وتوفير مياه الشرب • وزيادة على ذلك ، من شأن الفخل المكتسب من الأجور الموزعة أساسا فى المراكز الحضرية ، أن يمكن المرضى من الحصول على العلاج والرعاية الطبية •

ونسبة عدد السكان لكل طبيب - هي مؤشر تقريبي لكفاية الخدمات الطبية والصحية . وفي المناطق الريفية ، يعتبر الوضع أخطر بكثير مما تكشف عنه الأرقام . فالأطباء يميلون الى البقاء في المناطق الحضرية ما دام الطلب عليهم هناك لم يشبع بعد . وحيث الانتاج المدفوع أكبر بكثير في إعادة . ونتيجة لذلك لا يكاد يوجد أطباء للعمل في المناطق الريفية . وعلى المستوى القومي فإن الكثافة الطبية منخفضة جداً . هناك طبيب واحد لكل ٧٠٧ من السكان في إقليم طهران ، وطبيب واحد لكل ٧٥٧٠ من السكان في المحافظة التي تم مسحها . وبالطبع فإن المدى الذي زود به الإقليم بالخدمات الصحية الكافية ، لا يمكن تحديده ، من قوائم الإحصائيات وحدها ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أيضاً عدد الوكالات الصحية الأخرى وتنظيم ونوعية تلك الخدمات .

يكشف المسح عن أن عدد الاستشارات الطبية في السنة للشخص = ١٢٢ استشارة لسكان الريف مقابل ٢٢٧ استشارة لسكان المدن . كما أن نقص عدد العاملين الصحيين المدربين وتوزيعهم غير المتساوي على مناطق البلاد ، والأنشطة غير المتناسبة التي تقوم بها بعض المؤسسات الصحية ذات الأهداف المختلفة ، كل ذلك جعل من الصعب بل من المستحيل ، إقامة شبكة طبية وصحية فعالة ومؤثرة (أ ر ل س أ - ١٩٧٤) .

والنسبة المثوية للإجابات المؤمنة بالقضاء والقندر ، تنخفض بارتفاع التمدين وارتفاع مستوى التعليم وحجم الدخل . وهي منخفضة نسبياً بين الأشخاص الذين بين الأشخاص الذين يملكون قدراً معيناً من السيطرة على العناصر الديوقراطية لوجودهم والاميان الكامل بالقضاء والقندر ، لا وجود له الا بين تلك الجماعات الأقل تكيفاً مع ممارسة الطب العصري ، والتي لا تضع الا بأدنى حاجة للجوء الى الطب العصري ، والتي لا تملك أيضاً ، الا أقل الفرص المتاحة للمشور على خدمات صحية وطبية في متناول أيديها .

● الطب التقليدي والطب العصري :

لا يمكن مناقشة المواقف المتعلقة بالخدمات الطبية والصحية بدون معرفة عميقة بالنظام الطبي التقليدي السائد . كان أول رد فعل للانسان بالنسبة للمرض ، أن يبحث عن سببه ثم يبحث عن علاجه . وفي إيران كما في بلدان كثيرة ، يمكن المشور على نظم طبية . تقليدية ونظم طبية عصرية جنباً الى جنب (روجرز وماناوه ١٩٧٥) والنظام الطبي التقليدي أقل ظهوراً ، وكثيراً ما يحمل شأنه من جانب المشرفين على الخدمات الطبية والصحية ، ومع ذلك فهو يتمتع عند الأهالي بحظوة أكبر ، ويلجأ اليه أكثر من النظام العصري .

وعندما سئل الناس عن رأيهم في الطب التقليدي ، كان أكثر أبناء الصنفورة من الحضريين وكذلك نسبة كبيرة من سكان المدن بصفة عامة - مستعدين للقول ان وجود هذا النوع من الطب لا مبرر له . ويسود هذا الرأي بصفة خاصة بين الذين ذهبوا الى المدارس .

والطب التقليدي كما يقول أوكيديجي (١٩٧٣) ليس خليطاً عشوائياً من عادات لا معنى لها ، ولكن يمكن النظر اليه باعتباره بناء منظماً من العلاقات

الاجتماعية ونمطا ثقافيا متكاملًا للسلوك والتفكير معا . كما يصد من العوامل الجوهريه فيه ، تلك الروابط المشتركة والتفاعلات المشتركة بين المرضى والأصحاء ، وأيضا ذلك الاحترام الذي يحملونه جميعا للذين يقرر العرف السائد أنهم معالجون أكفاء وأن الاعتماد عليهم واجب . وهما يجدر ذكره أيضا ، الطرق المستخدمة للعلاج ، والاحتياطات المتخذة لتجنب المرض ، ومن ناحية أخرى تلك المفاهيم الخاصة بالعالم الطبيعى وعالم ما وراء الطبيعى ، وهى المفاهيم التى تتضمنها معتقدات الناس فى أسباب ظهور المرض وامكانية علاجه . والمحافظة على الصحة . وإذا كان أصحاب الحظ القليل من التعليم ، وأولئك ولد فى الأرياف وبعض الذين ينتمون الى الرعي الأول الذى حصل على مستوى معيشة أعلى ، إذا كان هؤلاء لا يلجأون الى الطب الحديث الا قليلا ، فليس ذلك لأنهم يرفضون أن يعالجوا ، ولكن لأن معظمهم يجدون صعوبة فى التعامل مع الاختراعات والتجديدات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة ، ويجدون صعوبة أخرى فى فهمها واستيعابها ، كما أن أفراد تلك الجماعات يكادون يتساوون مع الآخرين فى لهفتهم للاتقاء بالخدمات الصحية العصرية ولكنهم لا يستطيعون ذلك ما لم تقدم لهم هذه الخدمات بطريقة أو فى صورة تقلل الى أقصى حد العراقيل والصعوبات المتمثلة فى التجديد ، وما لم تكن هذه الخدمات معروفة لهم وفى متناول أيدي جمهور كبير من الناس وبدرجة كافية .

وفى أى مجتمع تقليدى (يتمسك بالتقاليد) يمنع كل فرد وضعا اجتماعيا معيناً ، ودورا خاصا عليه أن يتقبله ، لأن هذه الأوضاع وتلك الأدوار حددتها التقاليد والعرف منذ زمن لا تحيه ذاكرة الأفراد . والوضم أو الدور الاجتماعى لا يتوقف على ما يفعله الفرد ولكن على ما تعرفه الجماعة عن هذا الفرد ، ما يملكه ، أصل أبويه ، مهنتهم .. الخ ، مثل هذا الوضع لا يسمح بأى قدر من حرية الاختيار وخاصة فى اتخاذ القرارات الكبرى ، ان ما يتوقع للمجتمع من الفرد ، ثم تحديده مسبقا وبوضوح . وبفضل ما أسفاه المجتمع على الفرد من مكانة اجتماعية ووظيفية محددة ، فهو ينتظر منه مقابل ذلك ، أن يلتزم بوظيفة ويلتزم مكانه وأن يسلك السلوك المقرر له ضمنا . ومن ناحية أخرى ، فالمجتمع الصناعى كما أكد ما يتلارت (١٩٦٧) معرض للتحويلات الواعية الارادية . فالتطبيق المتزايد والمطرد للعلم فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، يجعل من الضروري النظر الى التغير كظاهرة طبيعية ، وبالتالي فالقيم المتعلقة بالطب لم تعد منحة ممنوحة من التقاليد الطبية ، ولا مقبولة قبولا سلبيا ولكنها تتعرض للصياغة والتعديل طبقا لمعايير المنطق والفعالية وهى المعايير التى تتجه للهيمنة على تنظيم المجتمع ككل وبالتالي على حياة الفرد .

وعلى أية حال ، وبالرغم من وجود الخدمات الصحية الحديثة ، والتى أخذ كثير من الناس فى تقبلها بعد أن تبين لهم أنها أكثر فعالية وأتبع فى علاج الأمراض - فما زالت بعض المعتقدات والممارسات الطبية التقليدية حية باقية . ويمارس الطب التقليدى بواسطة معالين يتمتعون عادة باحترام ومهابة اجتماعية عظيمة ، ويزاولون ممارسات غيبية وروحانية . وهم الى ذلك قد يقومون بأجراء عمليات جراحية صغرى ، كما أن القابلات (الداية) التقليدية يتواحدن فى جميع القرى تقريبا . ويقدر أن ٨٥٪ من حالات الولادة ، لا تزال تتم بمساعدة القابلات التقليديات . وتقف القابلات التقليديات عادة موقف المعارضة من الخدمات الصحية الرسمية ، لأنهن ما زلن يشعرن بأنهن يلمن دورا اجتماعيا أكثر من مجرد مزولة مهنة التوليد . فبالإضافة الى مباشرة حالات الحمل والولادة ، يتولين أنشطة صحية أخرى . وإذا كانت دخولهن متواضعة ،

الا أنهم يتمتعون بهيأة عظيمة في المجتمع المحلي . وفي السنغال يعتبر « الرابط » أو شيخ الطريقة - ووظيفته وراثية - معالجا وحديما وزعيما دينيا في نفس الوقت . وفي تركيا أنواع كثيرة من المعالجين بعضهم يحقن الحقن ، وبعضهم يعجرى عمليات الطهارة ، وآخرين يقومون بعمليات الغض ، وغيرهم يخلعون الضروس والاسنان .. (قندال ١٩٧٢) .

والمرض في المناطق الريفية لا يزال يعتبر لعنة من الطبيعة ، وبلاء نزل بالمرضى . وعليه ان يسلم امره اليه . وكثيرا ما يحدث ان يقعد الناس ينظرون الى اطفالهم وهم يموتون باعداد كبيرة دون ان يتقدم أحد باقتراح ما بشأنهم . الا ان يتركوا لمصيرهم . موريشاو - بوشان (١٩٦٧) . والحق ان اهالي الريف الايراني ظلوا دائما تحت سيطرة الاعتقاد بأن الأمور الهامة - مثل الموت - هي خارجة تماما عن ارادة الانسان وسيطرته . ومثل هذا الاعتقاد من السهل أن يفضي الى الاستسلام للقضاء والقدر ، وليس هذا فقط ، بل أيضا الى الخوف من التدخل فيه أو محاولة تغيير مساره . ان ٤٤٪ من سكان الريف الايراني يتوجسون خيفة من الممارسات الطبية والصحية العصرية ، وهذا يرجع - بالتحديد - الى خشيتهم من أن تكون فعالة وناجحة . فلا زالت أغلبية سكان الريف يضعون ثقفتهم في الطب التقليدي حتى وان لجأوا أيضا الى الطب العصري .

وكما أكد سوندرز (١٩٧٠) ، يعتمد كل فرد معلوماته عن المرض والطب من عدد من المصادر المنفصلة : من العادات الصحية السائدة - الطب الشعبي - الطب العصري . وبالنسبة لعلاج مرض يمينه قد يلجأ المريض الى أي مصدر من هذه المصادر وبأية طريقة تبدو له ملائمة ، أو للذين يقدمون له المشورة ، أو الذين يحاولون مساعدته بطريقة أو بأخرى . ان اقامة الخدمات الصحية والطبية الحديثة ، تحدث بالفعل تمزقا في اوصال النظام الاجتماعي التقليدي القائم ، ولهذا ترتبط المواقف المختلفة من الطب الحديث بالظروف الاجتماعية والاقتصادية . والنتائج الباهرة التي يحصل عليها المرضى من الطب العصري ، من شأنها أن تفتح آمالا جديدة . . . وسوف تنشأ - ثم تتدعم - الثقة الشعبية بالطب الحديث بسرعة أكبر ذا لم تعد الأساليب المستخدمة الى تغيير نمط حياة الأفراد ، وإذا لم تنتزعهم فجأة من بيئتهم الأصلية . ويشير موريشاو - بوشان (١٩٦٧) الى أن قيمة الاجراءات الوقائية أقل وضوحا من الاجراءات التي تستهدف الحصول على شفاء سريع من المرض . كما يساعد التثقيف الصحي على تدعيم فعالية الخدمات الصحية والطبية . ولهذا السبب - ومنذ البداية - برز مفهوم التثقيف الصحي وتنظيمه . ان الخدمات الصحية لا يمكن أن تؤدي وظائفها بطريقة مؤثرة ، الا اذا شعر المجتمع المنتفع بها - كله - بأنه مهتم بها اهتماما مباشرا (فيلاس ١٩٧٢) .

● العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

يبين جدول - ٢ علاقة وثيقة جدا بين المتغيرات الاجتماعية - الديموغرافية ، وبين رد الفعل للمرض . فالأفراد المتمتعون بتعليم أفضل يختارون العلاج في المستشفى ، بينما يفضل الأقل تعليما الاستفادة من الخدمات الطبية التقليدية . ويصرف النظر عن محل الإقامة - قد يكون التعليم أكثر المتغيرات الاجتماعية ارتباطا بالاختلافات في مواقف الأفراد من المرض . فالاستهلاك الطبي يزداد مع ارتفاع مستوى التعليم . وهكذا يمكننا أن نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة بين تعليم المرأة ومعرفتها بوسائل صنع الحمل .

والبيانات المتعلقة بالرعاية الصحية ، تبين أن بعض نواحي تلك الرعاية مطلوبة بصفة خاصة من أفراد يتمتعون إلى أعلى الفئات الاجتماعية والمهنية . وأكثر المستفيدين من الخدمات الطبية والصحية عموماً هم فئة الإداريين (وظائف الادارة العليا والمتوسطة) وأقلهم استفادة منها هم العمال الزراعيون والفلاحون (المزارعون) . ويتحدد العامل الاجتماعي المهني أساساً بالمهنة التي يزاولها رب الأسرة . ويتألف من عدد من المقويات الوسط الاجتماعي - مستوى التعليم - المواقف الثقافية . ولما كان الاستهلاك الطبي يتوقف على الوضع الاجتماعي المهني للمستهلك ، فإنه يمكن أن يكون ضعف حجمه فيما لو كان غير مرتبط بذلك الوضع . وفي بلجيكا من جهة أخرى - توصلت دراسة (يورن) كلاين - بوبان ومعاونوه ١٩٧٤) إلى نتيجة تقول أن من الصعب تحديد دور الدخل في الاستهلاك الطبي لأن من النادر أن يكون تأثير الدخل بمعزل عن تأثير العوامل الأخرى . فمستويات الاستهلاك تختلف ليس فقط باختلاف العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، ولكن أيضاً باختلاف العوامل الجغرافية . وتأثير لعامل الاجتماعي المهني في استهلاك الخدمات الطبية يتألف على أية حال من مجموعة عوامل فرعية - بصرف النظر عن الدخل - منها : نوعية المهنة ومستوى التعليم وبالتالي المواقف من الطب والعلاج .

وفي إيران توجد غالباً - علاقة وثيقة - بين مستوى التعليم - في المناطق الحضرية على الأقل - وبين الوضع الاجتماعي والدخل . كان ذلك صحيحاً بصفة خاصة في الأقاليم موضع دراستنا . وهناك عوامل أخرى بالطبع - غير العوامل الاجتماعية المهنية البحتة - تساعد أيضاً على توضيح الاختلافات في مدى الاستهلاك مثال ذلك : كون الرعاية الصحية في الريف أبعد مثلاً منها في المدن ، والتصنيف الاجتماعي المهني للناس قد يخفى الفروق في الدخل الخ . ومع ذلك فمن الصحيح أن هناك اختلافات حقيقية في السلوك الاجتماعي المهني . وزيادة على ذلك وبينما لا توجد علاقة محددة بين معدلات الوفيات ومستوى الاستهلاك الطبي ، فلا يوجد تناقض أساسي بينها مما يؤكد التأثير النوعي للعامل الاجتماعي المهني في الاستهلاك الطبي بصرف النظر عما إذا كان الأخير هو نتيجة لمرض حقيقي أو وهمي .

والنتفريات التي تحدث في معدلات النمو السكاني من شأنها أن تؤدي إلى تغيرات في الهرم السني والتي تؤثر بدورها في الطلب على الخدمات الصحية . إن لسن الفرد تأثيراً كبيراً جداً على استهلاك الخدمات الطبية . فأول وآخر سنوات عمر الإنسان هي أكثرها تعرضاً للمرض ، وهي عادةً أكثر السنوات استهلاكاً للخدمات الطبية (بيلسيه ومعاونوه ١٩٧١) . ومن جهة أخرى يشير ارتفاع معدل السن وبوضوح إلى موقف أقل تماطفاً مع الطب المعصر وهذه العلاقة تتأثر على الأرجح بالعامل الاجتماعي الاقتصادي . كما أن العامل الثقافي ، يسر جنباً إلى جنب مع العامل الديموغرافي . وفي الوقت الحاضر ، مستهلك كبار السن (بالنسبة لاحتياجاتهم الحقيقية) نسبة أقل من الخدمات الطبية ، وسبب ذلك أنهم بلغوا مرحلة النضج قبل مجيء الطب الحديث ، ولأنهم لا يزالون يشكون فيه . كما أن زيادة الأمراض والعاهات في المجتمعات التي اعتادت على الرعاية الطبية المعصرية منذ أيام الطفولة ، تنعكس في الزيادة الكبيرة في انتفاعهم بالخدمات الطبية والصحية .

● الاستنتاج :

هناك دليل قوى يؤكد صحة الفرض القائل بوجود علاقة بين المواقف غير التقليدية

من الطب - من جهة - وبين الاتصال بالطريقة الحضرية في الحياة • وللتعليم تأثير مباشر على مواقف الناس من الطب المصري • فالمتعلمون من السهل اعلامهم بواسطة النشرات والمجلات والكتيبات ٠٠٠ الخ • ولكن التعليم - فوق كل شيء آخر - يجعل الناس أكثر تقبلاً للأفكار الجديدة والتجارب الجديدة • وفي الوقت نفسه ، الاختلافات في الظروف الاجتماعية الاقتصادية ، لا تؤثر فقط على البيئة البشرية ولكن تأثيرها ينعكس أيضاً على معدلات الوفيات والاصابة بالأمراض (أوكيدجي ١٩٧٣) • ومستوى صحة أهل الريف أدنى منه عند أهل المدينة • وهذا الفرق لا يمكن اسناده فقط الى الاختلافات في الظروف الاجتماعية الاقتصادية ، فهو يرجع أيضاً الى معلومات الناس وواقفهم من الصحة العامة واستخدام الخدمات الصحية •

ولا يزال الاستهلاك الفعال للرعاية الطبية بعيداً جداً عن الاحتياجات الحقيقية للناس ، والموارد المالية المتيسرة غير كافية ، والتثقيف الصحي للمرض يختلف الى حد كبير • فليس كل الأفراد على درجة متساوية من الوعي باحتياجاتهم الصحية الحقيقية بينما الموارد الفنية الموجودة ، على شكل عاملين صحيين وتسهيلات علاجية في المستشفيات ، لا يمكن أن تواجه تلك الاحتياجات •

وهناك مشكلة معينة خاصة باقليمنا موضع الدراسة : - مشكلة المعرفة أو المعلومات المتوفرة لدى الأفراد عن الصحة العامة • فالإنسان ينبغي أن يأخذ المبادرة في يده لتحسين صحته من خلال بحثه عن المعلومات اللازمة عن المراكز الصحية • ومن شأن هذه المعلومات أن تمكنه من فهم العلاقة بين العادات الصحية السيئة والصحة السيئة • والتثقيف الصحي لا يلعب فقط دوراً جوهرياً في منع الأمراض ، ولكنه أيضاً يساعد على التغلب على مقاومة الأفراد والجماعات للطب الحديث ، ويعزز الجهود للتعاون تعاوناً إيجابياً في تنفيذ البرامج الصحية العامة • وهناك فرص رائدة لتزويد النساء بالذات ، نساء أي مجتمع بالمعلومات والتعليمات الصحية - تتوفر بصفة خاصة في المراكز الصحية المحلية التي يأخذون إليها أولادهم وأطفالهم وحيث تقدم لهم الخدمات الوقائية والعلاجية في نفس الوقت وفي نفس المكان (اليونيسيف ١٩٦٧) •

وعندما يكون التجديد ضخماً ومفاجئاً وإذا أبعاد كبيرة ، فمن شأنه أن يحدث اضطراباً في المفاهيم العلاجية القديمة والأساليب التقليدية مما يؤكد أحياناً صعوبة ادخاله على الأنظمة القائمة واستيعابه فيها • وهنا يلعب الاعلام الصحي والتثقيف الصحي دوراً حيوياً بتشجيع الأفراد والجماعات على مراعاة عدد من القواعد الصحية التي تحقق التوازن بين الجسم والنفس • والحق ان طرق وأساليب الاعلام الحديثة ينبغي أن تستخدم على نطاق واسع في التعليم والتثقيف الصحي للجماعية •

ولا ينبغي أن تفرض التغيرات في العادات الصحية فرضاً من قبل السلطات حتى وإن كانت في صالح المجتمع • ان هذه التغيرات ينبغي أن تكون متمشية مع اهتمامات الأفراد الذين تعينهم وتستهدفهم • أما عن العوامل المحددة للسلوك ، فهناك علاقة بين مطلب الفرد لمكان له تحت الشمس ، وبين مطالب واحتياجات المجتمع ان العيب في التطورات الحضرية الكبرى ، ليس في حجمها ، ولكن في تركيبها المعيب • لابد أن تكون هذه التطورات متمشية مع المستويات المختلفة لعملية التكامل الاجتماعي • ومع الوظائف المختلفة المتفرعة منها • لابد من السعي لتحقيق توازن بين مختلف المقومات الديموغرافية والثقافية والاقتصادية ، ومختلف الاحتياجات التي تنتج عنها •

الرعاية الصحية، التقليدية والعصرية :

● الغرضي وجوهم للرعاية الصحية

تقديم المتكامل بين

الكاتب : بيتر كونج - منج فيو

أستاذ علم الاجتماع في قسم علم السلوك بجامعة تورنتو
كندا .

المترجم : الدكتور عمر مطوع

● مقدمة :

بحث خبراء الطب الاجتماعي وعلماء الأنثروبولوجيا - الى وقت قريب - ظاهرة الطب التقليدي والعصري من زوايا مستقلة . فالهتمون بالرعاية الصحية - على حسب الأوضاع الغربية ، ركزوا اهتمامهم على طرق واساليب الطب الحديث ، والدارسون لثقافات الأمم الأخرى ، ركزوا على الطب التقليدي والشعبي . وثمة جماعة ثالثة ركزت على انظمة الرعاية الصحية القائمة . ولا كانت البيانات التي يحصل عليها من البلدان الغربية - على المستوى القومي - يمكن الوثوق بها الى درجة معقولة . فقد استخدمت الجماعة الأخيرة ما توفر لديها من هذه البيانات - المبينة أساسا على مرضى زاروا أطباء عصريين تلقوا تعليمهم في الغرب . وهناك باحثون خارج نطاق هؤلاء وأولئك ، يعترفون بأن الأشخاص الذين يذهبون في طلب الرعاية الصحية ، لا يندرجون في سعيهم وراء المعالجين الملائمين - تحت فئات محددة . ومع ذلك فمن المناسب جدا للباحثين ، أن يتعاملوا مع البيانات المتيسرة فعلا ، وهو ما يعني في العادة - تجاهل دور الطب التقليدي والشعبي في المجتمعات الغربية .

وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا - وحتى الأطباء - قد بدأوا وبصورة مطردة يضمون صفوفهم من أجل فحص ودراسة جميع أوجه الطب التقليدي والغربي . ولعنهم بصفة خاصة عدة مسائل :

أولا : هل يتعايش الطب التقليدي والطب الحديث معا في وسط ثقافي واحد ؟ كيف يعملان ؟ هل يسعى المرضى الى المعالجين التقليديين والشعبيين ويسعون في نفس الوقت الى الأطباء العصريين الذين تعلموا في الغرب ؟

ثانيا : هل يمكن الطب التقليدي والطب الغربي أن يؤديا وظائفهما في بيئة واحدة وفي وقت واحد ؟

وأخيرا : وعلى المستوى القومي ، ما هي أهداف السياسة الطبية ؟

نفذ استندت تنمية مشاريع التأمين الصحي الخاصة والعامة في معظم البلدان الى القاعدة التي تقول ان العلاجات الغربية والانظمة الطبية الغربية اقرب الى العلم وأقوى مفعولا بالنسبة للمرضى . وبناء على ذلك ، فالمرضى الذين يترددون على الأطباء ويستخدمون التسهيلات المتوفرة في المستشفيات ويتناولون العقاقير الغربية هم فقط الذين تشملهم تلك المشاريع . أما الذين يستخدمون العلاجات التقليدية والشعبية فعليهم أن يدفعوا ثمنها بأنفسهم . في كندا مثلا - لم يدخل المتفعولون بخدمات « مجبر العظام » في مشاريع التأمين الصحي الاقليمي المختلفة - الا منذ وقت قريب جدا ؟ وحتى ذلك لم يتم الا في نصف عدد الاقاليم في البلاد . وحتى في تلك الاقاليم لا تتضمن تلك المشاريع الا خدمات صحية محدودة - والطريقة التي تتقرر بها الأتعاب تعنى أن العلاجات الغربية تحظى بالقبول - والرأى السائد في معظم المجتمعات الغربية الصناعية هو أن المرضى - عندما يمرضون - سيدخلون على أية حال - في الفلك الذي يهيمن عليه الأطباء المؤهلون (المتعلمون في القرب) وكما أشار ليتساي (١٩٧٦ ص ٣٥٧) ثبت خطأ هذا المفهوم : يقول ليسليس :

« .. في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية يفترض الأشخاص العاديون ، المتخصصون وجود نظام طبي عالمي عصري واحد له مشروعية شاملة في كل ما يتعلق بالصحة والمرض : نظام هرمي من المساعدين الصحيين المتخصصين يهيمن عليهم الاطباء ، مع طرق واساليب علاجية قياسية ومعتمدة ، تخلق مهارات جديدة واكتشاف معارف جديدة . والواقع ان النظام الشعبي شيء غير ذلك ، انه شبكة ذات نواح وجوانب متعددة من أنواع مختلفة من الاطباء . أطباء الأسنان والمعالجين النفسانيين ومجبري العظام وخبراء التغذية الصحيين ، ومعلمي اليوجا والمعالجين الروحانيين ، وبأى العقاقير والمعالجين بالأعشاب الصينية ومن اليهم . كما أن المفاهيم الصحية لدى العامل البورتوريكي في نيويورك والمعالجين الذين يستشيرهم والعلاجات التي يأخذها منهم ، تختلف عن تلك التي لدى عامل المفصلة الصيني أو الموظف اليهودي . وهذه بنورها تختلف عما لدى أبناء الطبقة المتوسطة من المؤمنين بالطب العلمى المسيحي أو بفلسفة الوضعية المنطقية .. »

ومن الضروري لمناقشة بعض هذه المسائل ، أن ننظر الى الرعاية الصحية من احدى زاويتين : من المنظور الصغير ، ومن المنظور الكبير . فعلى مستوى المنظور الصغير من الضروري أن نأخذ في حسابنا هذه المقومات الاجتماعية والنفسية للرعاية الصحية : لماذا يطلب الناس الرعاية الصحية ؟ ما هي أنواع المعالجات الذين يقدمون الرعاية في أوقات ملائمة لاحتياجات وظروف المريض ؟ وعلى مستوى المنظور الكبير يلزمن أن نفحص المسائل التالية المتعلقة بالسياسات الصحية : أى السياسات وفى أية أمة ، تشجع أو تحبط هذه الاحتياجات ؟ وفى ورقة نشرت حديثا قدم بندرادينو (١٩٧٧ ص ٤٩) هذا التقرير فيما يتعلق بالحاجة الى توسيع بؤرة الدراسات الخاصة بالعاهات من مستوى المنظور الصغير الى مستوى المنظور الكبير ، يقول التقرير :

« .. ان مدلول دراسة السياسات الخاصة بالعاهات والتي قام بها علماء الاجتماع ، يمكن توضيحه بتحليل النتائج التي ترتبت على الاستقطاعات الفيدرالية

في اعتمادات إعادة التأهيل • إذا ما تراخى وتقاعس التمويل القيدالي عندئذ لا يهم أكان المستر براون أو المستر جونز مريضا أو معوقا أو سليما ، فلن يتلقى أحد منهما أى علاج • إن المفاهيم الاجتماعية والنفسية الأضيق أفقا ، لا يمكنها أن تكون ندا للمفاهيم الأوسع أفقا على مستوى المنظور الكبير والمتعلقة بالسياسة العامة للبلاد

وبالرغم من أن هذا المقال لا يتعرض بالدراسة للبحوث الخاصة بالعاهات ، فاني ساستعرض الدراسات التي تمس فقط العلاقة المتبادله بين المريض والمعالج في مختلف الأوضاع الاجتماعية وعلى مستوى أصغر • وبعد ذلك سأتناول بالدراسة همل من الممكن أن تتعايش العلاجات التقليدية والغربية الحديثة معا في أوضاع ثقافية وقومية مختلفة ؟ وفي رأيي أننا في غمار حماسنا لنشر الطب الغربى ••• كثيرا جدا ما نتجاهل الوظائف والمهام الايجابية التي يقوم بها المعالجون التقليديون في جميع المجتمعات • وزيادة على ذلك ، كثيرا ما نتجاهل النتائج السياسية والاقتصادية لانهاء العلاجات التقليدية كلية ، اذا ما ألقيت كلية •

منذ وقت قريب دعت منظمة الصحة العالمية (نيول ١٩٧٥) مجموعة من الاطباء لكى يتداسروا معا خبراتهم وتجاربهم الشخصية في توفير الرعاية الصحية للناس في أمم ودول مختلفة • وبالرغم من أن محررى النشرات والأوراق العلمية وصفوا النتائج التي حققوها في مختلف البرامج القومية والمحلية فقد علق نيول على ذلك بقوله الحق ان جميع هذه المجتمعات المختلفة ، لها أشكالها المحلية والوطنية من الطرق والأساليب والمعالجين المحليين الذين يقدمون لشعوبهم ارياية اصحية • وعلى أية حال وبعد أن أصبح اطب الحديث ميسورا ، واتضح أن طرقه وأساليبه أنجع وأكثر فعالية في توفير لرعاية الصحية ، وأزاحت جانبا العلاجات المحلية والشعبية ، الا أن الطب الشعبى ظل موجودا وباقيا في جميع الثقافات مما جعل الباحثين يهفون على دراسة دلالة وجود نظام ثنائي أو مزدوج للرعاية الصحية •

مثلا ، قامت ماكلين (١٩٧١) بدراسة استفادة النيجريين من المعالجين الشعبيين حيثما كان الطب الغربى الحديث متوفرا أيضا • وعقدت مقارنة بين أسلوب الاتصال بين المريض الغربى وطبيبهِ ، بأسلوب المريض النيجيرى الذى ربما ذهب الى نفس الطبيب الغربى • والمعاني المختلفة المرتبطة بمثل هذه التصرفات الصادرة عن مرضى ينتمون الى خلفيات ثقافية واجتماعية واقتصادية متباينة ، ربما دفعت ببعض المرضى الى البحث عن معاليج أكثر توافقا معهم •

وحيثما وجد النظام الثنائي للرعاية الصحية ، قد يقال ان المعالجين من ذوى التفكير العلمى لا بد وأن يحظوا بكل تأكيد بالتفضيل على أدعياء السحر والشعوذة من الممارسين الشعبيين • ولم يكن الأمر كذلك على أية حال كما أشارت ماكلين (١٩٦٦) وبريس (١٩٦٩) الذى درس الاستخدام الثنائي للرعاية الطبية في بوجوتا ، ولييان (١٩٧٦) الذى درس نفس المشكلة في مدينة سيبو في الفلبين - لا يزال مستهلكو الرعاية الصحية في مختلف الثقافات ، مصرين على الذهاب الى المعالجين الشعبيين • وسوف أبدأ هنا - في تقييم الاسباب التي تدفع الناس الى طلب الرعاية الطبية • وبعد ذلك ، سأدرس المعاني الكامنة خلف هذه النتائج على ضوء بعض السياسات القومية التي تحاول تحقيق التكامل بين الطب التقليدى والطب الغربى

● السحر والعلم في علاج الأمراض :

هناك حقيقة ضمنية في قضية المواجهة بين منطق السحر ومنطق العلم ، وهي أن المستهلكين للخدمة الصحية ، الذين يتقبلون قوى « السحر » العلاجية ، سوف يفظون بالتدريج إيمانهم بها ، وينتقلون إلى القطاع العلمي عندما يدركون فعالية الطب الغربي الحديث . فالسحر والعلم يعتبران ندين متنافسين على هدف واحد بل وأحياناً يعتبران من قبيل المعتقدات المتكاملة (ستيركوت ١٩٧٠) .

وفد وصف هسو (١٩٥٥) في دراسة مبكرة لطريقة عمل السحر والعلم في علاج الأمراض في مقاطعة يونان الغربية في الصين ، وصف كيف اضطر المالجون التقليديون والأطباء المتعلمون في الغرب إلى العمل جنباً إلى جنب لاستئصال وباء الكوليرا الذي كان متفشياً في ذلك الوقت . ولما كان الصينيون غير مدركين لفعالية الطب الغربي ، فقد كان المحتم استخدام المزيد من الأساليب والطرق التقليدية أيضاً . ومضى هسو إلى القول بأن الصينيين من أهالي الأقليم إذا ما أخرجوا من نطاق دائرتهم المحلية ، فلأرجح أنهم سيستبنون طرق وأساليب العلاج الغربية الحديثة . وتثبت الدراسات الأحدث من ذلك ، أن « نظام الطب الثنائي » يمكن أن يقوم وهو قائم بالفعل جنباً إلى جنب النظم الأخرى . وقد بين لسلبي (١٩٧٦) ويودوبا (١٩٧٥) أن العلاجات الأيورفيدية والأوانية الموجودة في الهند منذ قرون ، تنهض على نظريات فسيولوجية معقولة ، وما زالت تسلم وتدرس في كليات الطب في الهند في الوقت الحاضر . ووجدت ماكلين أيضاً (١٩٧١) أن علاجات اليوروبا الشعبية تقوم على فلسفات بالغة التعقيد . وبالرغم من أن الكثيرين من أفراد قبائل اليوروبا يجدون المستشفيات والعيادات الغربية الحديثة في متناول أيديهم ، فهم لا يلجأون إليها إلا في حالات مرضية مختارة (ماكلين ١٩٦٩) . وعلى الرغم من أن المرضى المنتمنين إلى أسر تتمتع بحظ أكبر من التعليم - يستخدمون العلاجات المحلية بدرجة أقل ، إلا أنهم يصرون على مواصلة استخدامها . ويرى بريس (١٩٦٩ ص ٢١٦) أن ظاهرة الاستخدام التفاضلي للرعاية الصحية ظاهرة معقدة ولا يمكن فهمها بمصطلحات بسيطة مثل التجربة والخطأ - البراجماتية (فعل ما هو ملائم) أو التمسك بثقافة معينة ، بل يحتاج المرء إلى فحص الطريقة التي يقيم بها المرضى مجموعة كاملة من العوامل ابتداء من اعتقادهم في فعالية العلاج المقدم لهم من تشكيلة متنوعة من المالجين ، إلى العلاقات التي تربطهم هؤلاء المالجين أنفسهم .

● طرق بديلة إلى الرعاية الصحية :

عندما يتنافس الاعتقاد في السحر مع الاعتقاد في العلم في نفس المجتمع ، فلا بد من أن تتواجد طرق بديلة لفحص القنوات المؤدية إلى الرعاية الصحية . أولاً : من المهم التسليم بأن مستهلكي الرعاية الصحية يستخدمون قنوات كثيرة مختلفة للوصول إلى هدفهم - وهو التخلص من الألم و « المعاناة » بصرف النظر عما يقول به المستهلك نفسه . وهذا يضع المسألة في منظور أعرض وأوسع وفقاً من القول بأن هدف المريض هو زيارة الطبيب . وهي الرؤية السائدة فعلاً . وهذا الرأي الأخير ظل متأثراً إلى حد كبير بمفهوم بارسونز (١٩٥١ - ١٩٧٥) الذي يعتقد أن الشخص المريض ملتزم بالبحث عن الرعاية الصحية عند أكثر الناس حرارة بمنحه هذه

الرعاية - وهو في العالم الغربي ويكل تأكيد - الطبيب المؤهل . وقد انتقد جالاغار (١٩٦٦) عيوب هذا المفهوم في نقاط ثلاث أساسية : الأولى أن مفهوم المرض عند بارسونز يفشل في تحليل سلوك المريض بأمراض جسمانية مزمنة وهي امراض طويلة الأجل وليست نوبات مرضية حادة والثانية : أن مفهوم بارسونز يعشقل في أن يأخذ في اعتباره الرعاية الصحية الوقائية أو صيانة الصحة باعتبارها عنصرًا من عناصر السلوك المعيارى للشخص العادى ، وأيضاً المسؤولية المهنية الملقاة على الطبيب ، والثالثة : أن ذلك المفهوم يعرض صورة مبهمه وغير متميزة نسبياً للبناء الاجتماعى الخاص بالرعاية الصحية - أى أن مسؤوليات الطبيب فى الاوضاع الاجتماعية المختلفة تختلف الى حد كبير .

ينبغى أن ننظر الى القنوات الموصلة للرعاية الصحية ، باعتبارها قنوات مفتوحة تماماً ، وفى نهاياتها يقع هدف المريض ، وهو الحصول على الشفاء . ويكل تأكيد تحدد المعتقدات الخاصة بالسحر أو بالعلم الطريق الذى يسلكه الشخص للوصول الى غرضه ، ولكن قد يتواجد الاعتقاد فى السحر مع الاعتقاد فى العلم فى وجدان الشخص الواحد بدون تناقض كبير بينهما . (بريس ١٩٦٩) . وأى شخص يسعى وراء الرعاية الصحية قد يسلك أى عدد من الطرق وفيما يلى بعض أنواع هذه الطرق كأمثلة فقط :

(أ) قد يبدأ فى طلب المشورة من النظام الاستشارى المتاح للشخص العادى ، وينتهى بحصوله على الرعاية الصحية فى اطار النظام المهنى الاستشارى طبقاً للخطوط التى رسمها فريديسون (١٩٦١) .

(ب) قد يبدأ باستشارة أشخاص عاديين يقترحون عليه سلوك « طرق جانبية » توصله الى معالجين تقليديين آخرين للحصول على استشارتهم أو رعايتهم الصحية، مثل هذا الشخص قد لا يدخل أبداً فى مضمار الطبيب المؤهل (المتعلم فى الغرب) .

(ج) قد يدخل النظام الطبى المهنى المعتمد (الطبيب المتعلم فى الغرب) ولكنه لا يجد عنده نتيجة أو لا يحصل منه الا على القليل من الفائدة ، ومن ثم يسعى فى طلب خدمات المعالجين التقليديين .

(د) قد يضى فى طلب خدمات المعالجين المهنين المعتمدين والتقليديين فى نفس الوقت ، خصوصاً اذا أدرك أن أحدهما قد عجز عن صنع أى شىء له . وقد يكون هناك بعد ذلك طريق خامس ، هو أن يتردد الشخص الى الأمام والى الخلف مابين الاطباء المؤهلين والمعالجين التقليديين .

يوجد فى تلك التحركات المقترحة ، عدد من العوامل الهامة دخلت بلا شك فى حسابات المريض بالنسبة للمعالج الذى سيلجأ اليه . سهولة الوصول الى الطبيب هي أحد هذه العوامل . وقد لا تكون هذه السهولة جغرافية فقط ، بل قد تكون سهولة المعرفة وسهولة الوعى أيضاً . فالمرضى الذين لا يدخلون فى نطاق شبكة المعالجين الروحانيين أو الشعبيين قد لا يكون لديهم أى علم أو وعى بوجود مثل هؤلاء المعالجين .

والسؤال الذى يبعث على حيرة أكبر هو اذا لم يعرف المريض بوجودهم ، هل يستفيد منهم ولاى غرض ؟

• ونه عامل احر على نفس الدرجة من الاهمية ، عامل المناسبة الملائمة أو اللاتمه
••• وعده تتضمن ايضا التوقيت الصحيح - ومن المعروف عن بعض المعالجين التقليديين
انهم يقدمون خدمات وفائيه مثل توفير الحماية من عين النحسود ، او اعداد منسوج
الاعشاب لمنع المرض ، والمؤكد ان المريض سواء يعي في ذلك طبي معين او خرج منه
الى سواء ، فال ذلك يتحدد باعتقاده في مفعول العلاج الذي يتلناه ، او قد يوقف
على اعتقاده في المناسه بين السحر والعلم ، على علاجه • ومع ذلك لابد له من ان
يرى علاقه ما تصله بالفرض النهائي الذي يسعى اليه : الشفاء السريع •

ثانياً : لابد من ان توضع موضع الاعتبار ، عناصر الشرعيه والاحترام التي
تكتنف سعي المريض وراء الرعاية الصحيه • يذكر كوس (١٩٥٤) ان المماناة
من ألم الظهر ليست شيئاً غير عادي عند بعض الناس • مثل هذا الشخص من
هؤلاء اذا ما طلب العلاج من ألم الظهر • سينظر اليه باستخفاف وازدراء ، لان « كل
انسان يعاني بألم في الظهر من آن لآخر » وعلى الرغم من أن المجتمع - بصفه
عامه - قد يعلق اهمية كبيرة على عملية البحث عن الرعاية الطبية - الا أنه بالنسبة
لهذا الشخص بالذات والدائرة المحيطة مباشرة ، فان بحثه عن علاج ألم الظهر
قد يعد عملاً غير مشروع • وليس له ما يبرره • الى من يلجأ مثل هذا الشخص للحصول
على الرعاية الطبية ؟ تشير النتائج التي حصل عليها « كوس » الى أن أصدقاء الحميين
قد يجدون له المعالج الذي يبدو لهم « محترماً » • وبالنسبة لربة البيت من الطبقة
المتوسطة ، والتي تسكن في احدى الضواحي ، فذهابها الى الطبيب عملية محاطة
« بالاحترام » الكامل ، ولكن ذهابها الى « حلاق صحة » أو صانع أحذية ، لن
يكون كذلك • واذا تناولت أدوية كتبها الطبيب في روصته ، كان ذلك على ما يرام
أما اذا عثرت احدى زائراتها على شيء من منقوع الاعشاب في مطبخها ، فسيستعين عليها
ان تشرح لها وتبرر •

● السلوك الخاص بالسعي وراء الصحة :

اذا كان في مقدور مستهلكي الرعاية الصحية ، أن يحصلوا على خدمات المعالجين
تقليديين فمعنى هذا أنها لابد أن تكون متيسرة لهم • وعلى أية حال ، ومن زاوية
الدافع الشخصي ، لا يعني كثيراً مدى قرب أو بعد مقدم الخدمة الصحية من يـد
المستهلك ، اذا كان المستهلك لا يعتزم أصلاً اللجوء اليه • وحتى الآن لا تتوفر
معلومات كافية عن « الوسطاء » الذين يتعهدون ارسال الزبائن من المستهلكين الى
المعالجين التقليديين ، بدلا من ارسالهم الى الأطباء المؤهلين (للمعلمين في الغرب)
لأن المنحرفين عن النظام ، نادرا ما يتطوعون بالمعلومات عن سلوكهم (نيو ، برسبت
١٩٦٨ ، زولا ١٩٧٢ ب) وباستثناء لمحاولات ماكلين (١٩٦٦) وبريس (١٩٦٩)
وليبيان (١٩٧٦) ، لم تبدل الا محاولات منتظمة قليلة جدا لاكتشاف الطريقة
التي يسعى بها المستهلك للحصول على الاستشارة الطبية أو الخدمة الطبية من
المعالجين التقليديين • وعلماء الانثروبولوجيا وغيرهم من الباحثين قد شرعوا الآن
فقط ، في الاجابة على بعض الاسئلة في هذا الموضوع •

أولا : متى يبحث المستهلك من خدمات المعالجين التقليديين •

وكما أن هناك اخصائيين كثيرين في عالم الطب الرسمي ، يوجه أيضا

معالجون تقليديون يؤدون مختلف الوظائف العلاجية والوقائية • (ليسانس ١٩٧٦ ص ٣٥٨ - ٣٦٠) بعضهم يستطيع مد يد المساعدة للمريض الذى يعانى من أعراض نفسية أو جسمانية (كابور ١٩٧٦ كيف ١٩٦٤ ، كليماك ١٩٧٦) ، ما مدى تدقيق المستهلكين فى اختيار هؤلاء المعالجين التقليديين للعلاج ؟ مثل هذه الأسئلة يسألها أيضا المرضى المتوجهون لزيارة الأطباء الاختصاصيين ، ولكنها تطرح بنفس الاهتمام فى تعامل المريض مع المعالجين التقليديين •

هناك أيضا حاجة لاختيار الوقت - فى أثناء فترة المرض - الذى يقرر فيه المستهلك البحث عن خدمات المعالجين التقليديين • وقد لاحظ مكديول (١٩٥٠) مثلا أن كثيرا من المرضى يستشيرون مجبر العظام لأنهم لا يرضون عن الأطباء المؤهلين أو لأنهم لا يجدون عندهم اللمسة الشخصية الضرورية فى التعامل مع المرضى • وقدم هو (١٧٥) وهو أيضا مجبر عظام ، تقريراً منذ وقت وجيز ، عن المرضى الذين حصلوا بالفعل على الشفاء من خلال العلاج بالوخز بالإبر على يديه ، بعد أن استشاروا الأطباء المؤهلين • وقدم لويس - وهو طبيب - تقريراً مماثلاً عن حصول الشفاء لمرضى ذهبوا الى أطباء لكى يعالجوهم بالوخز بالإبر فى عيادة طبية (لويس ومعاونوه ١٩٧٦) •

وقلب المسألة كلها : مسألة متى يلجأ الشخص الى طلب الرعاية الصحية ، هى طبيعة المعتقدات التى يؤمن بها عن الصحة والمرض (زولا ١٩٦٦ - ١٩٧٢ أ) • وقد كتب الكثير عن هذه المعتقدات من وجهة نظر جماعات ثقافية معينة (هيسلر ومعاونوه ١٩٧٥) بل من زاوية ثقافات فرعية لجماعات سائدة مثل « معتقدات الطبقة العاملة » أو معتقدات الطبقة المتوسطة » ، ولكن لا يعرف الا القليل عن الدور الذى تلعبه الخرافة فى تعبئة عزيمته الشخص لكى ينطلق فى طلب الرعاية الصحية ، وبالمثل لم يبدل سوى محاولات قليلة لاكتشاف كيف تتغير معتقدات الشخص فى فعالية الرعاية الصحية الممنوحة من المعالجين التقليديين عندما يتعرف على أنواع أخرى من الرعاية أو كيف يرتد الى معتقدات قديمة له • لمعالجة مرض يرى هو - إن أعراضه ما زالت تنتابه بصفة مستمرة وبصورة غير مفهومة •

ثانياً : من أى شخص يطلب المستهلك الرعاية الصحية ؟

ينسر لنا قدر كبير من المعلومات عن الرعاية الصحية التى يقدمها الأطباء المؤهلون ، ولكن حتى بالرغم من أن بعض البيانات قد جمعت من عدد صغير من المعالجين غير المؤهلين مثل معالجي العمود الفقرى (لوى وروبيك ١٩٧٥ - واردويل ١٩٥٨) ومعالجي العمود الفقرى (نيو ١٩٥٨) ، والعلماء المسيحيين ومن إليهم • فلا تزال المعلومات المتوفرة لدينا قليلة جداً ، عما يقدمونه من رعاية • وهناك زملاء لى يقومون حالياً بدراسة مدتها ثلاث سنوات - على معالجي العمود الفقرى الكنديين لكى يسدوا ولو بصفة جزئية - هذا النقص فى المعلومات • ومن بعض المعلومات الأولية التى جمعوها حتى الآن ، متى وكيف يلجأ المرضى الى رعاية معالجي العمود الفقرى ، وقد وجدوا أن الإجابة تحددها مشروعات التأمين الصحى المحلية - وهى عامل اقتصادى • وهذا يثير مسألة هامة : اذا لم تكن هناك قيود مالية ، فهل يواصل هؤلاء المرضى أنفسهم الاستفادة من خدمات هؤلاء المعالجين أو حتى أكثر من ذى قبل ؟

ثالثا : عندما يذهب المستهلك الى معالج تقليدى ، فهل هو حقا يطلب استشارة طبية أم علاجاً ؟

وهذا - أيضا - سؤال صعب لأن الاستشارة والعلاج لا يمكن فصلهما غالبا . وعلى أبسط المستويات فأنا أعتبر الاستشارة أشبه بالنصيحة ، ولكن الأشخاص الذين يطلبون الاستشارة يريدون العلاج أيضا مثل حالات الامراض الوراثية . (فريزر ١٩٧٦) ومع ذلك يمكن تصنيف الكثير من الخدمات الصحية فى قائمة النصائح ، فالكثير من الأشخاص لديهم مشاكل صحية ، لا تحتاج الى رعاية داخلية فى مستشفى ، فإذا كان الأمر كذلك ، فهل يقدم المعالجون التقليديون استشارات طبية وسيطة وكافية عبر هذا الطريق المؤدى الى الرعاية الصحية ؟

رابعا : ترى أية دعاوى يعيها المعالجون التقليديون أمام المستهلكين الذين يلجأون الى خدماتهم - هل يدعون أنهم يقدمون استشارات فقط - أم استشارات وخدمات علاجية أيضا ؟

فكما أن للمستهلكين معتقداتهم فى فعالية بعض العلاجات فكذلك المعالجون التقليديون (يدخل معهم فى هذا الأطباء المؤهلون المتعلمون فى الغرب) لابد وأن تكون لهم معتقداتهم بالمثل . وفى بعض اللقاءات التى تمت مع المعالجين التقليديين ذكروا كثيرا - أنهم لا يستطيعون مساعدة مرضاهم الا فى حدود معينة - بعدها يتعين على الأطباء المؤهلين أن يتولوا العلاج . (نيو ، كوهن ١٩٦٩ - نيو ، ريكى ، هيسلر ١٩٧١ ، توادل وهيسلر ١٩٧٧ ص ١٤٣ - ١٥٠) وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للمعالجين الروحانيين وحلاقى الصحة والمعالجين فى المنازل والعلماة المسيحيين الذين يؤمنون ايمانا قويا بالله وقدرته ويرون فيه الشافى لكل الامراض . وقد كان لـ ١٠٢ ستيل مؤسس طريقة العلاج يجبر العظام - ايمانه القوى بالله بالرغم من أنه كان ينسب علاجه والشفاء الذى يحققه الى تجبير العظام (نيو ١٩٥٨) وفى الطرف الآخر المقابل نجد بعض الأطباء المؤهلين يؤمنون ايمانا عظيما بعقار الكريبيوزان كعلاج أكيد للسرطان (لاسانا ١٩٦٣ ص ٢٥٦ ، .

وبالرغم من أن المعالجين التقليديين يشعرون بأن لديهم ما يقدمونه للمستهلكين فلدنيا معلومات قليلة عن كيفية اكتساب شرعية وجودهم ، بل واحترام الناس لهم واحتفاظهم بهذا الاحترام خصوصا فى الأماكن التى يسود فيها الطب المؤهل . ربما استطاع المعالجون التقليديون أن يمنحوا مرضاهم الاحساس بمقدرتهم المطلقة على علاج الداء وهذا ما تشير اليه استنتاجات شوفال ومن معه (١٩٧٠) فقد وجدوا أن المراكشين والاكرد وان كانوا يستخدمون عبادة كوبات هوليم فى اسرائيل ، فإن لديهم ميلا شديدا نحو الاستفادة بالرعاية الصحية التقليدية وكما يقول شوقال ومعاونوه (١٩٧٠ ص ١٧٧) مع ذلك يبرزون أيضا عن ثقتهم الكبيرة فى دقة العلوم الطبية وموضوعيتها المطلقة ، بل ويبدو عليهم أنهم أقل وعيا من الأوروبيين بنواقص أساليب التخمين التى تدخل الى ملهى بعيد فى تشخيص الأمراض وفى العلاج .

وفى نفس المضمار ، تذكر ماكلين (١٩٦٦ ص ١٣٩) أن مرضى عبدان فى ايران يستشيرون المعالجين المحليين « ٠٠ فى جو مطمئن ، مألوف لديه ، يحد كل

نسخن نفسه فيه والدور الذى عليه أن يؤديه والنتائج المحتملة لذلك • والمريض والمعالج على السواء ، يشتركان فى إيمانهم القوى بما تنطوى عليه الكلمة من قوة جبارة - الكلمة المناسبة المنطوقة بكل الثقة مصحوبة بالشعائر والطقوس الصحيحة • وإذا كانت علة المريض متأثرة حقا بحالته النفسية فمن غير شك أن الشعائر والطقوس المؤداة ، ستساهم فى شفاؤه • •

وامتنادا الى شوقال وماكلين ، يمكننا أن نصوغ النظرية التالية : المستهلكون الذين لا يستريحون الى الاجابات الغامضة عن سبب مرضهم • ينحولون الى المعالجين التقليديين الذين هم أكثر حسما فى اجاباتهم • لو صح هذا ، فقد يكون المعالجون التقليديون أكثر اجتذابا للمستهلكين فى مواضع معينة أثناء فترة مرضهم •

وأخيرا ، ما الذى يحدث عندما تفشل كل المحاولات • • أى عندما لا ينجح - المستهلك أى معالج مناسب ؟

فى العالم الغربى ، بدأت تظهر جماعات عن اللا أدريين فى ما يتعلق بالمرض والصحة • وهؤلاء لا يؤمنون بالضرورة بالطب التقليدى ، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يشعرون بفائدة الطب الحديث • وبعضهم ارتبطوا معا فى جماعات يساعد بعضهم بعضا وجماعة مدمنى الخمر المجهولين كانت واحدة من أوائل الجماعات التى تساعد نفسها بنفسها وتشكلت فى الثلاثينيات منذ وقت أقرب من ذلك تشكلت على منوالها جماعات أخرى من « المجهولين » • ثم تكونت أيضا « جماعات نسائية صحية لتشجيع تبادل المعلومات الطبية والصحية التى يتجاهلها ويهملها الأطباء (جماعة بوسطن النسائية الصحية ١٩٧٦) كامتداد لحركات تحرير المرأة • ويبقى أن ننتظر الى متى ستواصل هذه الجماعات أداء رسالتها ؟ • ومع ذلك فهذه الجماعات التى تساعد نفسها بنفسها طبييا ، إنما تعبر عن انقشاع غشاوة الثقة المطلقة فى الرعاية الصحية الحديثة وبالطريقة التى تقدم بها حاليا (بورمان ١٩٧٥ - بورمان وليبرمان ١٩٧٦) •

فى هذا التحليل للقنوات المحتملة التى قد يسلكها الشخص بحثا عن بائع انشفاء الملائم ، أرى ضرورة عمل وصفة كيميائية معينة تقي بالفرض على مستهلك مستهلك الرعاية الصحية أن يحدد لنفسه وبفكره • هل هو مريض أم غير مريض ؟ وكيف يضمن لنفسه الشفاء من هذا المرض ؟ وكما أوضح ليسلى (١٩٧٦) يصوغ الأفراد الماديون والأطباء المحترفون ، نظرية - لا تستند الى أى أساس ، وهى التسليم بوجود نظام طبي عالمى واحد • وعلى المستوى الفردى ، يرى الاثنروبولوجيون أن مستهلكي الرعاية الصحية يتفاعلون مع المرضى فى الاطار الثقافى الذى يعيشون فيه فمثلا يذكر جولد (١٩٧٧ ص ٤٩٧) « ان أى مرض يقع ضمن اطار ما يسمى فى بعض الثقافات ، مملكة القضاء والقدر - وبالتالي ، قد يعهد بالمريض بهذا المرض الى علاج روحانى خارق » وأوضح لوجان (١٩٧٧) وهيسلر ومعاونوه (١٩٧٥) أن الاعتقاد فى العلاجات المبنية على نظرية الامزجة القديمة ، ما زال منتشرا عند الجواتيماليين • والصينيين - الأمريكيين ، وأن هذا الاعتقاد يؤثر فى الأسلوب الذى يتبعونه فى البحث عن معالج ، وفى تناولهم أطعمة ساخنة أو باردة بحسب نوع المرض الذى يصيبهم • وكما يقول ليسلى (١٩٧٧ ص ٥١٧) •

• • • عندما يمرض الناس فإن أقل ما يهتمون به مسألة هل العلاج محلى

وطنى أو أجنبي ، تقليدى أو عصرى ، ان ما يهتمون به هو كم سيكلفهم ، هل هو علاج ناجح ام لا ، وكم يستغرق من الوقت ، وهل سيعاملهم الطبيب معاملة رقيقة أم قظة . كما أنهم غالبا يهتمون أيضا ، بمختلف أنواع التشخيص والعلاج وهل يعزى المرض الى عيب خلقي فى المريض أو فى شخص آخر أم يعزى الى قوى خارجية غير مسؤولين عنها . وعامة الناس فى كل مكان سواء فى هذه الامور ، ومتشابهون الى حد كبير . وهم لا يختلفون فقط الا فى المعرفة التى يستخلصونها من أجل حسم هذه الامور ، وفى أنواع أهل الخبرة والمتخصصين الذين فى متناول أيديهم .

● تكامل الطب التقليدى والطب الغربى :

بينما تركزت الدراسات الاولى لاستخدام الطب التقليدى والشعبى ، على مستهلكي تلك الانواع من الطب ، مع اهتمام اقل من ذلك بكثير - بالمعومات العضوية لنظام الطبى والصحة ، أصبح علماء الاجتماع الان أكثر اهتماما بالموضوع متى سمونه وتكليفاته . وتشير دراسات الاثروبولوجيين بصفه حاصسه - الى ان العلاجات التقليديه ما زالت موجودة حتى وان نيسرت للمستهلك العلاجات العصريه - والمعرض انها أكثر علمية . وكلما ازداد عدد البلدان التى تتبنى لنفسها اشكالا مختلفه للمشروعات التأمين الصحى سواء كانت خاصة او عامة ، فقد يبدو من المنطقي الا يبقى استخدام الطب القديم بالقدر الذى هو عليه . ولكن هناك خطأ فى منطلق هذا التفكير من أن « ٠٠ » أننا نتميز بالنظر الى نظامنا الطبى وغيره من الأنظمة الطبية ، بنظرة جامدة ، ومتحيزة بسبب المصالح الفئوية والمهنية لنظام الطب العالمى . » (ليسلى ١٩٧٧ ص ٥١٦) وعلى هذا فنحن لا نبذل الا محاولات قليلة لاكتشاف مدى استخدام الطب التقليدى والعلاجات التقليديه . وبالتالي لا تبذل أية جهود - فى معظم البلدان والثقافات ، لتحقيق التكامل بين هذين النوعين من الطب بما فيه منفعة وفائدة المستهلك . بل لو حدث شيء من هذا - مثلما فعل الممارسون التقليديون فى هونج كونج (الى ١٩٧٥) عندما رغبوا فى الدخول ضمن النظام الصحى المعتمد - فان القانون يمنعهم من التفاعل مع الجماعة الطبية السائدة . وهذا صحيح تماما فى معظم البلدان الغربية ، التى قد تسمح لبعض الخبراء الصحين مثل معالجي العمود الفقرى ومجبرى العظام بمزاولة عملهم - الا أنها لا تسمح لهم بالتوسع بحقوق الطبيب الكاملة .

وعندما يتعرض المرء لمسألة تكامل الطب التقليدى والطب الغربى فان لب الموضوع هو : من المستفيد ؟ والجواب الواضح هو : المريض . ولكن لكى يكون هذا صحيحا ، يتعين على المهن البيروقراطية المسيطرة حاليا - ومن بينها مهنة الطب - أن تتنازل عن قدر كبير من هيمنتها وسيطرتها . فكما هو الوضع القائم الآن بالنسبة للنظم الصحية السائدة ، لا يوجد أساسا الا طريق واحد لتوصيل الرعاية الصحية للمستهلك ، وفى وسع أصحاب تلك النظم أن يقولوا ان فى وسعنا تحسين صحتنا وجعل كل انسان يفر من سلوكه وعاداته الصحية . ولكن نافارو (١٩٧٥ ص ٣٦١) يشكك بآراء فى ذلك ويقول : « ٠٠ » اعتقد أن أكبر أمل فى تحسين صحة مواطنينا ، لا يكمن أساسا فى تغيير سلوك وعادات الأفراد ، ولكنه أساسا فى احداث تغييرات فى أنماط النظم والرقابة وسلوك وعادات نظامنا الاقتصادى والسياسى . ان التغييرات الأخيرة تؤدي الى التغييرات الأولى ولكن العكس مستحيل . »

وما اعتقده ناكارو - جرت محاولة تنفيذه في بعض البلدان عندما شرعت تفتش عن طرق تبادلية متكاملة من النظامين نظام الطب التقليدي والطب الغربي . وكما في وسع المرء أن يتبين الأمر بسهولة - فإن أصعب الأمور أن تغير النظام السياسي أو النظام الصحي بأكمله لكي تفسح المجال للاستفادة الثنائية من النظامين الطبيين . وسأقوم باستعراض مختصر ، للمحاولات التي تبذل الآن في افريقيا وآسيا في هذا المضمار .

يذكر دانلوب (١٩٧٥) وهو يوضح ما حدث في افريقيا أن الدولة تستطيع باتباع سياسات قومية ، أن تصدر تشريعات وقوانين تحظر ممارسة الطب التقليدي (وقد حدث هذا فعلا في الصين - في الثلاثينيات - عندما حاول الأطباء المتعلمون في الغرب حظر ممارسة العلاج التقليدي وانهاء وجود المعالجين التقليديين - بسلسلة القانون (كروايزيه ١٩٦٨ - ١٩٧٣ - ١٩٧٦) . وكانت البدائل السياسية الأخرى: التصريح قانونا للمعالجين التقليديين بمزاولة مهنتهم ، أو الاعتراف الضمني بهم (بصورة غير رسمية) من خلال التدريب والبحث ، والاعتراف بالخدمات التكميلية المقدمة وعلاقات الاتصال غير الرسمية وبالوسطاء بين المعالجين التقليديين والأطباء المتعلمين في الغرب . وفي الدول الافريقية التسع فحصلت (ليبيريا - غانا - مالي - نيجيريا - اثيوبيا - أوغندا - زائير - بوتسوانا - جمهورية تنزانيا المتحدة) وجد دانلوب أنها جميعا تتترف اعترافا ضمنيا بالخدمات التكميلية التي يقدمها المعالجون التقليديون . وخمسة منها (غانا - مالي - نيجيريا - زائير - بوتسوانا) تنظر الآن في التصريح قانونا - للمعالجين التقليديين بمزاولة عملهم . وبالرغم من أن هذه الدول تتحرك في اتجاه نظام متعدد لتوصيل الخدمة الصحية ، إلا أنني أشعر أن العقبة الكبرى قد تتركز في عدم رغبة العمال الصحيين الذين دربتهم السلطات الاستعمارية السابقة ، في أن يتنازلوا عن امتيازاتهم . وقد وجد توماس (١٩٧٤ - ١٩٧٥) أثناء مناقشة موضوع استخدام المعاونين الصحيين في كينيا مثيلا - وجد بقايا قوية للسوابق الاستعمارية ، كما لا يزال هناك افتقار في التكامل بين الخدمات التقليدية والغربية .

وليسلي - الذي ظل زمنا طويلا يدرس الطب والعلاقات الأيورفيدية والأونانية في الهند - قدم أدلة كثيرة على تكامل هذه العلاجات مع الطب الغربي (ليسلي ١٩٧٦ - ١٩٧٧) . وفي الهند يوجد عدد كبير من كليات الطب التي تدرس الطب الأيورفيدى وبعضها حقق درجات من الامتياز تماثل ما حقته كليات الطب السائرة على المنهج الغربي في الهند وفي سنة ١٩٧٢ سجلت مجالس الدولة للطب المحسنى والقومى ٢٥٧٠٠٠ ممارس من بينهم ٩٣٠٠٠ تلقوا تعليما طبيا رسميا مدته أربع سنوات على الأقل . وبعض هؤلاء يزاولون عملهم على مستوى علمي وطبى رفيع ، بينما بقى غيرهم منخرطين في الممارسات الطبية الدينية والشعبية . ويمتد ليسلي أن النظام الصحى في الهند يمتد على محورين : أحدهما يمتد من الممارسة اليومية للطب الشعبى إلى طب التراث الثقافى القديم ، والآخر من الطب العلمى الدنيوى إلى الطب الدينى الموروث . ويمكن تحديد مواقع الممارسين - جغرافيا - على أحد هذين المحورين ، ولما كان النوعان التقليديان السائدان من الطب ، يتمتعان بالشرعية بحكم الواقع ففى وسع المستهلكين أن يصلوا إليهما . ومع أن الحكومة لا تتترف رسميا بهذه الممارسات ، فهناك تكامل بحكم الأمر الواقع ، لأن المستهلكين فى طول المجتمع

الهندي وعرضه ، « يستخدمون أى شكل من أشكال المعرفة الطبية أو العلاجات الطبية نتاج لهم » . (ليسلى ١٩٧٧ ص ٥١٧) .

وهذه الطريقة البراجماتية - التجربة الواقعية - التي تميز سلوك المستهلكين قد تكون السبب الذى دفع جمهورية الصين الشعبية لان تقرر تحقيق التكامل والاندماج بين الطب التقليدى والطب الغربى . وإذا كان لابد من توصيل رعاية صحية كافية لجميع أفراد الشعب الصينى الهائل الحجم ، فلا بد من سلوك كافة السبل والوسائل لتوفير خدمة صحية تغطي البلاد على أوسع نطاق . وهكذا بعثت الحياة من جديد فى الطب التقليدى الصينى وتم تدريب نحو مليون ممن يسمون « الأطباء الحفاة » وبذلك تحاول الصين حل هذه المشكلة . (أنظر وين وهيس ١٩٧٥ فى التعليم الطبى ، وين وهيس ١٩٧٦ فى تمويل الرعاية الصحية ، نيو ونو ١٩٧٥ - ١٩٧٧ فى تدريب الأطباء الحفاة) . وتبنى هذه الاستراتيجيات ، ربما انجذب المعالجون التقليديون الى فلك الطب العلمى الذى تصفه الحكومة بأنه ذو شقين: شق تقليدى وشق غربى . وتقوم الدولة فى الوقت نفسه بإيجاد المزيد من المتخصصين مثل « الطبيب الحافى » طبقاً لنظام الطب العلمى الدنيوى وطب التراث الثقافى الشعبى ، حسب نظرية محاور ليسلى . وتحاول الصين - خلافاً للهند - التخلص من الطب الشعبى والطب الدينى الموروث عن طريق استيعاب العاملين فيهما والممارسين لهما - داخل نظام الدولة الطبى . وفى نفس الوقت حدثت تغييرات أخرى مثل إيقاف منح الدرجات العلمية الرسمية للأطباء . وتهدف الدولة من هذه الاستراتيجية ، إزالة الحواجز التى وجدت يوماً ما ، والتى خلقت فوارق اجتماعية بين العاملين الصحيين فى المستويات المختلفة . وتنفيذ هذه التغييرات ، ترسم الصين صورة مثالية لما اقترحه ناثارو .

● حاشية :

• هناك حجة مطروحة وهى أنه بينما تتوفر أدلة متزايدة على أن مستهلكي الرعاية الصحية يستشيرون أنواعاً كثيرة من المعالجين ، فإن الطريقة السائدة لتوصيل الرعاية الصحية لهم ، ما زالت تستند الى النموذج الطبى العالمى الواحد . وعلى هذا ، يستطيع المعالجون بسهولة أن يتجاهلوا المستهلكين الذين لا يتقبلون مفاهيمهم . ولسوف يلفظ هؤلاء جانباً باعتبارهم « السذج الذين يترددون على الدجالين » . وبعض البلدان أخذت تعترف الآن بالأخطار التى ينطوى عليها هذا الرأى لأن قطاعات كبيرة من مجتمعاتها قد تحرم بسببه من أى رعاية صحية جيدة . وفى الوقت الحاضر لا تتوفر أية بيانات ملموسة يتبين ما اذا كان للنظام المتعدد لتوصيل الخدمات الصحية - أية مزايا كبرى ، ذلك لأن معظم الحكومات تشعر بعدم جدوى جمع مثل هذه البيانات . ولا يسع المرء الا أن يأمل فى أن الصين الشعبية - التى تبدو ملتزمة بتحقيق تكامل بين الطب التقليدى والطب الغربى - ستكون فى المستقبل القريب هى أيضاً أول بلد يسمح للمعالجين بتقييم مدى فاعليته . عندئذ ستم القائفة علينا جميعاً .

بعض مؤشرات إلى الاستقلال الطبى

● المرضى ونجومهم للرعاية الصحية

في وارسو

الطبيبة: آنا تيكوفس

واحدة من أوائل علماء الاجتماع الذين استخدمتهم المؤسسة الصحية في بولندا • تعمل الآن بمعهد الفلسفة وعلم الاجتماع التابع للأكاديمية البولندية للعلوم •

المترجم: الدكتور عمر مطاوع

حظيت العلاقة القائمة بين عالم الإنسان العادى وعالم الطب باهتمام كبير ، وإن اختلفت النظرة إليها ، كما اختلفت طريقة وصفها : فقد اعتبرت أحيانا صراع مصالح ، وأحيانا أخرى علاقة تبادل منفعة ، وأحيانا ثالثة بمثابة إخضاع الشخص العادى لسلطان دولة الطب •

والغرض من هذا المقال ، هو وصف هذه العلاقة من موقع « الاستقلال الطبى » الذى يتمتع به الشخص العادى ، وأيضا العاملون فى المهن الطبية • وهناك جوانب معينة لهذا الاستقلال تنضج من الوهلة الأولى مثال ذلك : يستطيع الشخص أن يعدل أو يمتنع عن الاستفادة من الرعاية الطبية ، أو يمكنه تأجيل اتصاله بالأطباء • وكلا النوعين من السلوك المستقل يعتبران - على الأقل فى نظر الأطباء المحترفين - ظاهرتين سلبيتين ، كما دُعا عددا من الباحثين والاداريين فى مؤسسات الخدمة الصحية للتفتيش عن أسبابها •

وقد توصلت هذه الأبحاث - بصفة عامة - الى أسباب وعوامل موضوعية أى ذات طبيعة غير شخصية ، وأيضا الى عوامل ذاتية أو شخصية ، تعتبر مواقف شخصية متنوعة يفهمها المريض من الاستفادة من المساعدة الطبية المقدمة له •

ولسوف نركز هنا على عامل اضافى آخر يساهم فى ظاهرة الاستقلال الطبى هذه : هو المسافة القائمة بين ميل الشخص للاستفادة من الخدمة الطبية ، وتحقيق هذه الاستفادة فعلا •

وقد برز هذا العامل وتشكل استنادا الى المعلومات الواقعية التى جمعت من بحثنا الاجتماعى والذى يبين - رغم كل السلبيات - أن ٩٦٪ من سكان وارسو يطلبون مساعدة الطبيب فعلا عندما يمرضون : ٦٤٪ منهم يتصلون بالطبيب خلال الأيام الأولى القليلة بعد ظهور الأعراض • ومن الناحية الأخرى ٧٩٫٧٪ من المستجيبين للبحث أعلنوا أنهم يصادفون عقبات من نوع أو آخر كلما قرروا الاتصال بطبيب •

وهذه النتائج تشهد بالنجاح الكبير الذى أحرزه الطب والمثل التى يسمى لتحقيقها ، ويكاد المجتمع موضوع الدراسة يبنى كله تقريبا سلوكا معقولا • ولكن

النجاح لم يكن كاملا لأن أغلبية المستجيبين اعترفوا بأنهم عندما قرروا الذهاب للطبيب بعد بداية ظهور الأعراض الأولى للمرض ، لم يفعلوا ذلك إلا بعد قدر معين من الصراع الفكرى .

وكمؤشر مركب للاستقلال الطبى ، أخذنا عامل الاختلاف بين الاستفادة الفعلية من التسييلات الطبية ، واستعداد المريض أو ميله للاستفادة منها . ويتألف هذا المؤشر من عدد من المكونات الأولية تمثل مختلف الميول والاتجاهات فى استقلال ارادة الأفراد . وسوف نناقش هذا المؤشر هنا من ثلاثة زوايا : (أ) توزيع الخصائص المكتشفة وعلاقتها بخصائص أخرى عند المستجيب (ب) مدى الاعتماد على العامل البيولوجى (ج) اكتشاف وتحديد مجموعة المواقف التى تمثل الطرق المختلفة التى يواجه بها المريض ضرورة استشارة الطبيب :

أعطى الأفراد الذين أجرى عليهم البحث ، قائمة تحتوى على عدد من الظروف التى تجعل من الصعب عليهم ضمنا - أن يزوروا الطبيب ، وطلب منهم أن يختاروا من بينها الظروف التى تلعب دورا هاما فى حالتهم هم . وقد تبين أن أكثر الموانع تثبيطا لهمتهم ، وأيضا أوسعها انتشارا هى : قدرتهم العالية على تحمل الأعراض الخفيفة للمرض ، والثقة فى العلاج المنزلى ، والكرهية الشامة لزيارة الطبيب ، خاصة اذا لم يظهر على المريض الا الأعراض الخفيفة ، أما التقييم السلبى لأداء الطبيب ، فكان من الموانع النادرة بدرجة ملحوظة ، أندر من عوامل عدم الثقة الشامة بالأطباء ، والارهاق من أعباء المنزل أو الوظيفة . . الخ .

ونحن نتوقع ، بالطبع ظهور اختلافات ملحوظة بين الجماعات ذات المستويات المختلفة من التعليم ونعتقد أنها تخلق موانع مختلفة تثنيهم عن طلب مساعدة الطبيب . ولكن هذا لم يتأيد بصفة عامة من نتائج دراستنا . لقد أظهر أفراد المجتمع موضوع الدراسة درجة عالية من الانسجام فى مواقفهم متى نشأت ضرورة للبحث عن الطبيب . وفى بعض النواحي على أية حال تأكدت توقعاتنا الأصلية ، وأمكنا على الأقل العشور على عاملين منتظمين سارا فى عكس الاتجاه السائد نحو انسجام المواقف . فمع ارتفاع مستوى التعليم ، التقينا بتقارير كثيرة من المستجيبين يقررون فيها ان المهام الوظيفية ، وعدم الميل لاستدعاء الطبيب اذا لم تظهر سوى أعراض خفيفة ، كانت هى الموانع الرئيسية . أما فى المستويات المنخفضة من التعليم ، فقد التقينا بنسبة أعلى من الإجابات تعرب عن حرجهم الصريح كلما أبدوا رغبتهم فى طلب مساعدة الطبيب . واكتشفنا أيضا أن عوامل الارهاق من الأعباء المنزلية ، والخوف من أن يكتشف المريض إصابة بمرض خطير ، تعتبر من الموانع الرئيسية .

وقد وصفت دراسات عدة ، أنواعا مختلفة من الفوارق الثقافية بالنسبة

لمستوى تعليم آباء المستجيبين أو لنوع السكن الذى كانوا يسكنونه فى العهد المبكر للتطبيق الاشتراكى (القرية مقابل المدينة ، المناطق الأكثر تحضرًا مقابل المناطق الأقل تحضرًا) ودراستنا على أية حال لم تؤكد العلاقة بين عوامل من هذا النوع واستعداد المريض لاستشارة الطبيب •

ولم تؤثر الخلفية الثقافية للمستجيبين فى ميلهم لاستشارة الطبيب إلا بدرجة منخفضة للغاية وبعد أن أضفنا عدد الظروف - أو العوامل - التى اختارها المستجيبون، غيرنا الصفة الوصفية للاستجواب الى صفة كمية حيث تمثل عدد الموانع المختارة درجة « الكبت أو الاحباط فى استشارة الطبيب » • وبعبارة أخرى - افترضنا أن عدد الموانع المعلنة هو فى حد ذاته مؤشر على حدة النظرة التى ينظر بها المريض الى تلك الموانع • وبالتالى ، لم نجد أية علاقة لها أهمية احصائية تذكر ، بين المدة التى ينظر بها المريض الى الموانع التى تمنعه من استشارة الطبيب ، وبين مختلف أشكال التطبيق الاشتراكى ، ومستويات التعليم المختلفة ، والاختلاف فى الجنس أو السن •

ويمكن القول بالنسبة لمجتمع وارسو الذى شمله بحثنا ، ان استقلال النظام الطبى هو بطبيعته نظام مساواة ، ما دام موزعًا توزيعًا متساويًا على الفئات المختلفة المكونة للمجتمع • والتحليل الذى أعقب ذلك ، دعا الى عقد مناظرة بين هذه النتائج ، وبين القومات البيولوجية • كانت هناك ثلاثة مجموعات من المستجيبين يمايزون فى تاريخ حياتهم الطبى : مجموعة أولى تتألف من الذين لم يمرضوا قبيل الاستجواب بسنتين ، مجموعة ثانية من أولئك الذين مرضوا - أحيانًا - خلال هذه الفترة مجموعة ثالثة من الذين أصيبوا بمرض مزمن • وقد تبين مزيد من التحليل، أن التاريخ الطبى قد عدل من العلاقة بين مستوى التعليم وحدة الشعور التى اقترنت بالموانع القائمة أمام استشارة الطبيب • ولم نلاحظ علاقة ذات شأن بين مستوى التعليم وعدد الموانع المختارة ، الا بين الذين لم يمرضوا طوال عامين • كما التقت المستويات الأعلى فى التعليم مع الرفض القوي المعلن للاتصال بالطبيب • وفى هذا الجزء من تحليلنا وضعنا فى حسابنا مؤشرا آخر يدل على حدة المواقف الانتقادية من الخدمة الصحية المؤزمة • وتكهنا بأن مؤشر حدة الشعور ، ربما توقف أحدهما على الآخر أى أن عدم الرغبة فى استشارة الطبيب قد تكون نتيجة لرؤية ناقصة أو عيوب فى أداء المؤسسات الطبية •

والواقع أننا وجدنا فى جميع مستويات التعليم الكثير من الشكاوى حول طريقة أداء المؤسسات الطبية تتفق مع الاعتراضات القوية التى يبدىها المرضى على استشارة الطبيب • وعلى أية حال ، عندما أدرجنا التاريخ الطبى كمقياس متدخل ، وجدنا علاقة ايجابية بين حدة الشعور المقترنة بالاعراب عن الموانع التى تمنع المريض من زيارة

الطبيب ، وحدة الشعور المترنة بالشكاوى من أداء الخدمة الصحية المؤممة - ووجدنا هذه العلاقة فقط فى الجماعة التى لم تمرض طوال عامين - أى الجماعة التى تفتقر إلى خبرات وتجارب حديثة لها فى التعامل المباشر مع الخدمات الصحية المؤممة .

وهذه النتائج التى توصلنا إليها ، تشهد بدون شك - على أن مواقف الناس تستند إلى مقومات عضوية تتمثل هنا فى نمط التاريخ الطبى للمريض ، والاستقلال الفردى للمستجوب متمثلا فى مواقفه الشخصية المرتبطة ، بمواقفه وتقويماته للأمور ، يكشف عن نمط يختلف - إلى حد ما على الأقل - بما إذا كان المستجوب قد جرب المرض فعلا وعمل على مواجهته أما بشأن ارتباط حدة موقف المستجوب من الاتصال بالطبيب ، بتجارب تتصل بمعاناة حقيقية من المرض وارجاع هذا الارتباط إلى طبائع إنسانية عامة فقد أظهر المجتمع موضع الدراسة ، بعض الملامح قننا بتعميمها فى التحليل إلى مجموعات خمس من المواقف التى تظهر عند ضرورة الاتصال بالطبيب . وتشير هذه المجموعات إلى عدد من التركيبات الذهنية والعاطفية المختلفة - وإن كانت نوعية إلى حد كبير - تسيطر على سلوك الأفراد بصرف النظر عن تجربتهم وخبرتهم الخاصة عن المرض .

والمجموعات الخمس من المواقف يمكن تقسيمها إلى مجموعتين تمايزان بمستوى التحيز ضد المؤسسات المؤممة وضد الأطباء ، والمفروض فى متغيراتها الأصلية .

- المجموعة الأولى من المواقف يمكن تسميتها « مجموعة المواقف الثقافية للرجل العادى التحيز ضد المؤسسات الطبية بصفة غير مباشرة » وتتميز بتفضيل أشكال العلاجات غير الطبية ، والخوف من النتائج غير السارة التى قد تترتب على استشارة الطبيب ، والارهاق الشديد بالواجبات والأعباء المعيشية .

- المجموعة الثانية يمكن أن تسمى مجموعة المواقف الثقافية للرجل العادى المتحامل ضد المؤسسات الطبية بصفة مباشرة . وتتميز بعدم الثقة بالطب والأطباء بصفة عامة ، وعدم الثقة بالأطباء الموظفين فى الخدمات الصحية المؤممة بصفة خاصة -

أما المجموعة الأولى - تفضيل أشكال علاج غير طبية ، وتحمل لأعراض المرض بدرجة فوق المتوسط ، وترجع أصلا إلى تردد المريض فى طلب المساعدة الطبية لما يعتبره أعراضا أو أسبابا تافهة .

والمجموعة الثانية - القلق والتوجس من ظهور نتائج فنية غير سارة إذا ما ذهب لاستشارة الطبيب ، (التى يتلوها سلسلة من الزيارات الأخرى وفحوص معملية) .

وهذا الموقف يتطابق مع توجس المريض من أن استشارة لا لزوم لها قد تؤدي إلى تشخيص مرض خطير حقا . وهذه المجموعة من المواقف هي خليط من المعلومات والعواطف . والأداء غير المرضي من المؤسسات الطبية ، يثير ردود أفعال متناقضة . فالأداء غير المرضي للمؤسسات الطبية + المعلومات المحدودة التي لدى المريض فيما يتعلق بصحته + التناقض الظاهري في القول بأن بعض العلاجات غالبا ما تكون أضر ايلاما من المرض ، كل هذا يثير ردود أفعال عاطفية سلبية لدى المرضى المحتملين أى لدى المجتمع بأسره

المجموعة الثالثة تتعلق بأعباء الحياة الثقيلة ، هي أكثر المجموعات انزعالا عن الأخريات ويتميز بها جماعة من الناس يعتقدون من وجهة نظرهم أن ترك واجباتهم وتقصص شخصية المريض - مشكلة عويصة حقا .

وهذه المجموعات الثلاث جميعا تفتقر الى وجود علاقات حقيقية ومباشرة بينها وبين المؤسسات الطبية أو من يمثلونها . ولكن المجموعة الرابعة على أية حال ، تنهض على أساس العلاقات المبدئية تبين للمتغير الذي يقول : « أنا لا أثق بالطب والأطباء بصفة عامة » والمتغيرات الأخرى . ان عدم الثقة بالطب والأطباء ينطبق مع متغير آخر - وهو اتجاه له الصفة العامة أيضا والذي يقول : « أنا لا أحب الذهاب الى الطبيب » الخ . ولما كانت الخدمات الطبية المؤممة هي أكثر أشكال الخدمات الطبية انتشارا في وارسو فمن الطبيعي تماما أن يرتبط هذا المتغير ارتباطا كبيرا بالمتغير السابق الذي يقول : « أنا لا أثق بالطب والأطباء بصفة عامة » أو بالمتغير الذي يقول : « أنا لا أثق في الأطباء المستخدمين في المؤسسات الصحية المؤممة » ،

أما المجموعة الخامسة فتبرز الصورة العامة التالية في العلاقات المشتركة . عدم الثقة بالطب والأطباء بصفة عامة هو موقف يستند الى حد ما الى عدم الثقة بالأطباء المستخدمين في المؤسسات الطبية المؤممة ، ويرتبط بمتغير آخر هو الاعتراف بوجود هوة معينة وأثر معينة تفصل بين المرضى وممثل المؤسسات الطبية ، وهذه الهوة لها أهمية موضوعية اذا كانت ناشئة عن الصعوبات التي يلقاها المرضى اذا أرادوا زيارة الطبيب المختص سواء في محل اقامتهم أو في مكان عملهم . وهناك هوة شخصية أو انسانية تفصل بين المرضى والأطباء متى قال المريض ان الطبيب يعامله بوقاحة أو بفظاظة أو عندما يقول المريض ان الأطباء الموظفين في المؤسسات المؤممة لا يعاملون مرضاهم بالتساوى .

ويمكننا أن نختتم بالقول : ان المؤشرات التي تشير الى موقف الانسان العادي المستقل من الطب والأطباء ، يمكن ترتيبها بحيث تشكل مقياسا لدرجة تعقيد المتغيرات

التي تمت دراستها • وبصفة خاصة : حالات التعرض لأمراض تحتاج للاتصال بالطب
أو من يمثلونه ، مجموعات المواقف المرتبطة بهذه الحالات ، وأخيرا الاختلافات في ميول
واستعدادات الناس لطلب المساعدة الطبية ، وتنفيذ ذلك بالفعل •

والمؤشر الثالث يبدو ذا دلالة خاصة : التقاء السلوك المعقول بإزاء المرض مع نظرة
المريض للسلوك المطلوب باعتباره : شر لابد منه مع وجود الدليل على ذلك - وهذا
الالتقاء في نفس المريض ، يثير عددا من الأسئلة مثل : إلى أى مدى يعتبر هذا ، سلوكا
نموذجيا لبولندا كلها ؟ وهل يتفق مع النماذج العصرية المختلفة للعلاقات السائدة بين
الإنسان العادي وعالم الطب ؟

هذه الأسئلة - وغيرها ، تتجاوز على أية حال - نطاق هذا العرض •

مهنة الطب

أطباء الخط الأول في تشيكوسلوفاكيا

ان أشد المواقع حساسية في الاتصال بالجمهور بالنسبة لأي نظام للخدمات الصحية هو المدخل الى هذا النظام - طبيب الخط الأول أو طبيب صمعة الحى (الممارس العام) وفى تشيكوسلوفاكيا ، حيث يبذل اهتمام خاص بتوفير الخدمات الصحية وبمستواها ، فان هذا الاتصال بالجمهور لا يتحقق عن طريق فرد واحد وإنما بفرق صغير من الأطباء والمرضات ، هو جزء من تنظيم شامل للخدمات الصحية يمكن ايجاز أسسه باختصار شديد كما يلى :

الرعاية الصحية ، شاملة الأدوية والعقاقير التى يقررها الأطباء ، مجانية ، مع توفر الخدمات على نطاق واسع . ويتم تخطيط الخدمات الصحية ورقابتها . بمعرفة الدولة عن طريق وزارة الصحة واللجان الأهلية بالأقاليم والمناطق وفى كل منطقة يوجد مجمع للصحة الأهلية يشمل كل التيسيرات للخدمة الاسعافية (مراكز طبية وعيادات عديدة التخصصات ولرعاية المرضى الداخليين(مستشفيات ومصحات) كما يشمل محطة للصحة العامة والأوبئة ، وصيدليات ومدرسة للفئات المساعدة فى العىن الطبى . وتقسم المنطقة الى أقسام بكل منها من ٣٥٠٠ الى ٤٠٠٠ من السكان . وفيما يختص بالرعاية العلاجية والوقائية للبالغين ، فيشرف عليها طبيب متفرغ كل الوقت ، أما الاطفال أقل من ١٥ سنة فيتولاها طبيب أطفال نصف الوقت (وهو يغطى مجموعتين من الاهالى أو قسمين صححين أو حينين) وهناك طبيب أمراض نساء يخدم خمسة أحياء ، وجراح أسنان طول الوقت .

وكل من هؤلاء الأطباء تعاونه ممرضة أحسن تدريبها .

الأطباء: فيليباند بيليك و جندريش بالوج

استاذ الطب الاجتماعى فى براغ ، ومدير معهد الطب
الاجتماعى وتنظيم الخدمة الصحية ، تشيكوسلوفاكيا
استاذ مساعد وكبير باحثين معهد اسلو

ترجم : سليمان فرغى السيد مشيش

مستشار الدم والبالزما ومشقاتها ، ديوان عام وزارة
الصحة ، جمهورية مصر العربية .

وتكفل الرعاية الطبية لعمال المصانع والمؤسسات الكبيرة بمعرفة أطباء المصانع الذين يرعون ، بالتعاون مع الممرضات ، ما بين ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ من العاملين حسب نوع المؤسسة . وفى المؤسسات الكبرى ، يعمل أيضا أطباء أخصائيون فى عيادات المصانع . وتتركز الخدمات الصحية الشعبية فى المناطق الريفية فى مراكز طبية ، وفى المدن فى عيادات متعددة التخصصات حيث تبذل خدمات صحية متخصصة . وتقسم العيادات متعددة التخصصات حسب وظيفتها والمنطقة التى تخدمها الى ثلاثة أنواع على أساس حجمها وما بها من تيسيرات .

ويتم توزيع شبكة عيادات الأحياء وأطباء المصانع ، والاختصاصيون ، وتسهيلات رعاية المرضى الداخليين ، توزيعا منتظما متعادلا .

ان الاتصال الاول والخدمات الطبية الأساسية - علاجية ، وقائية ، وفى مجال الصحة العامة ، والوقاية من الأوبئة ، والثقافة الصحية فى المجموعات الصحية بالأحياء - تكفل بذلك بفريق من الأطباء - الممارس العام ، طبيب الأطفال طبيب أمراض النساء وجراح الأسنان ، مما يعتبر ، الى حد كبير ، ظاهرة نوعية لتشيكوسلوفاكيا . ويعتبر مقر سكن المريض هو العامل الفاصل الذى يحدد أى الأطباء يضمه فى مجموعته ومن الممكن تماما أن يتم اختيار طبيب آخر ولكن قلة فادرة من الناس تمارس هذا الحق .

ويتصرف فريق الأطباء ، الى حد كبير ، وبخاصة فى المناطق الريفية ، كما لو كانوا أطباء خصوصيين أو أطباء عائلة لأنهم يرعون مجموعة محددة من السكان ،

ويعرفون ظروف المعيشة والعمل بصورة دقيقة لهذه المجموعة الموضوعه نحت رعايتهم وطلب الرحي في هذا الفريق هو طبيب الحى الذى يدرپ بالدراسات العليا .
وفيل أن يعين في وظيفته يجب أن يقضى ثلاث سنوات لانتساب الخبرى في احدى
المستشفيات ذات العيادة عديدة التخصصات ، وأن يجتاز امتحانا في الامراض
الباطنية أو الجراحة ، وفي ظروف استثنائية في تخصص آخر ، وامتحانا اضافيا
لوظيفة طبيب حى شعبي . أما أخصائى الاطفال ، وأخصائى أمراض النساء ،
وجراح الأسنان فلا يمكنهم أن يعملوا في الحقل الطبى الا بعد اجتياز الامتحانات
اللازمة .

وعكذا فان فريق أطباء الخط الأول ، يكون قد أحسن اعداده للعمل الحقلى
ويمكنه أن يحقق مستوى عاليا للرعاية الطبية للسكان .

وفي رأينا ، أن أطباء الأحياء الشعبية وأخصائى الاطفال ، هم الشواهد
الأصيلة على الفكر أو التصور الاشتراكي لأطباء الخط الأول بكل خصائصهم .
ففى مواقعهم ، وفى واجبات العمل ، لا تنعكس مبادئ الرعاية الصحية الاشتراكية
بوضوح فحسب ، ولكنها بنفس القدر تنعكس تلك الظواهر التى تميز عادة
دور طبيب الخط الأول ، فى دول ذات نظام اجتماعى مغاير ، بنشاطاته التشخيصية
والعلاجية وإسعة الآفاق وعلاقته الوثيقة بالجمهور بخاصة .

إن الظاهرة المميزة (النوعية) لعمل طبيب الحى الشعبى بالمقارنة بعمل الأخصائى
هى على وجه الخصوص أنه أقل كثيرا من ناحية التمايز الطبى وأن أوجه النشاط
موقوفة على مجموعة من السكان ثابتة نسبيا تحت رعايته . ومن هنا تنشأ
مسئوليات أوسع ، وكذلك أيضا معرفة أساسية يمكن تلخيصها فى سبعة
أبواب :

— التشخيص ، الاسعافات الأولية ، وعند الضرورة التحويل على
أخصائى أو مستشفى .

— علاج الأمراض العادية ، أو المعقدة ، فى العيادة أو فى منزل المريض
(خدمة منزلية) .

— اعلام المرضى بنظام علاجى وحياتى سليم ، وتثقيف الجمهور صحيا
بالمحاضرات . . الخ وتقديم المشورة للجان الأهلية ، والمصانع ،
والجمعيات التعاونية الزراعية والمدارس والصليب الأحمر . . الخ .

— مواساة المرضى واكتساب ثقتهم ، ومعرفة أحوالهم الشخصية والاجتماعية
وظروف عملهم ، ومساعدتهم فى حل مشكلاتهم غير الطبية التى لها
تأثير على صحتهم .

— الرعاية النشيطة لمن وكل بهم من السكان ، بالكشف الطبية الوقائية ،
وصرف الدواء ، واستشارة الأخصائين ، واستيفاء وحفظ السجلات
الطبية المناسبة للموقف الصحى لمن كشف عليهم أو عالجهم .

— الاشراف على الصحة العامة للأشخاص والحى الشعبى ومواقع العمل ،

متخذاً الإجراءات الضرورية للوقاية من الأوبئة وتحريك وتعبئة السكان للمساهمة في أنشطة تحسين الصحة .

• تقييم الموقف الصحي بالنسبة لمختلف المهن ، وبالنسبة للحاجة إلى المصحات ، وبيوت الناقهين ، وحفظ ينابيع المياه ، وتقديم الشهادات لأغراض الخدمة الاجتماعية ، مع الاحتفاظ بسجلات ، واعداد تقارير .
• الج . •

وهكذا يسهم طبيب الحى الشعبى أكثر من معظم الأطباء الآخرين فى نشاطات فى محيط الرقابة الاجتماعية وفى التنظيم . وهو يسهم أيضاً ، أكثر من معظم الأطباء الآخرين فى المأزرة العاطفية بسبب اتصاله الكثير بدائرة محدودة من الناس وبسبب قربه من حياتهم . ويثبتهم ، وهو من أكثر الأفراد تواجداً بين الناس ، واتصال الناس به اتصال مباشر ، وأنه لهُ الذى يحيلهم ، فى حالة متميزة ، إلى مسالك النظام الصحى المعقدة . وهو يجابه بصورة أعم كثيراً ، بدايات الأمراض وصورها الأولى ، ويتعامل شخصياً مع معظم الأمراض العادية هذا وإن قدرة المريض على مقابلة الطبيب مباشرة ، تزيد من صعوبة ترتيب الطبيب لعمله ، ولذلك يقاس طبيب الحى الشعبى من قلة الوقت أكثر من الآخرين ، كما أنه أقل حظاً فى التجهيزات الفنية . وهو على النقيض من معظم الأطباء الآخرين ، يحل على نطاق أوسع كثيراً ، مشكلات المرضى تلك المشكلات التى ليست بدنية فقط ، بل أيضاً اجتماعية وعاطفية .

إن أساليبه فى العمل ، بالنظر إلى التشكيلة الواسعة من الأمراض التى يعالجها بنفسه ، وبسبب بساطة تجهيزاته الفنية ، من اليسير جداً تقييمها ورقابتها بمعرفة رجل الشارع (وأيضاً بسبب أيضاً بسبب أن الجمهور يمكنه أن يواجه آراء طبيب الحى الشعبى بآراء الاختصاصيين) وإن قرارات طبيب الحى الشعبى ، تختص بالوظائف الاجتماعية للمرضى وعائلاتهم أكثر كثيراً من قرارات غيره من الأطباء .

وهو يشهد الانحرافات المختلفة فى حياة المريض ، وعلى العكس من غالبية الأطباء الآخرين ، لا يهتم فقط بنوبات الأمراض ولكنه يتابع بنشاط حياة مجموعات السكان الموضوعيين أمانة فى عنقه ، فى الصحة كما فى المرض ، ويتدخل فى أحوالهم المعيشية .

ولما كان طبيب الحى الشعبى ، هو الحلقة الأكثر ظهوراً ، فى نظام الرعاية الطبية فإنه من المنطوق أن يتركز الاهتمام الأكبر عليه ، وأن يصبح هو مركز البحث المقدم عنه هذا التقدير .

● الطرق ، والتنظيم ، وأسلوب العمل

للأبحاث طابع نظرى ، وأولى ، مع هدف عملى محدد بدقة - أن نجد جواباً للمشكلات الهامة العاجلة المتصلة بتحسين الخدمات الصحية . ولقد استخدمت أساساً للبحث النتائج النظرية للأبحاث السابقة (جلاذكى ١٩٦٧ ، كوتى ١٩٦٩ ،

مانك ١٩٧٠ ، ونتر وآخرين ١٩٧٠) والخبرة المستمدة من المزاولة العملية في مستويات مختلفة لنظام الخدمات الصحية التشيكوسلوفاكي المنتظم .

وكانت عناصر البحث الرئيسية هي الآتية :

(أ) مظاهر السياسة الصحية مع التركيز على دور الخدمات الاسعافية في توفير الرعاية الصحية للسكان .

(ب) النواحي النظرية للطب الاجتماعي ، آخذين في الاعتبار أن نظام الخدمة الصحية الشعبية على مستوى الحى ، هو واحد من مكونات نظام الخدمات الصحية التشيكوسلوفاكية الأكثر ظهوراً من الناحية الاجتماعية .

(ج) المشكلات طويلة الأجل ، والجارية للخدمات الصحية العملية ، التي تعكس عدداً من التغيرات ، ولا سيما بروز تركيب واشتداد الاحتياجات الصحية بالارتباط مع التيارات الاجتماعية والتنافية والسكانية والعلمية والفنية للتقدم الاجتماعى .

(د) المنطق الداخلى لتنمية قاعدة البحث ، وبخاصة التدريب العلمى ، والشروط الخاصة بهيئة العاملين ، والتنظيم ، والموارد المادية ، التي أدت بنا ، من رسم الاتجاهات الفردية للنظام الصحى ، الى المطالبة وامكان عمل تحليل أكثر شمولاً ، ومقبول نظامياً ، لتحت النظام الخاص بالخدمات الصحية للأحياء الشعبية .

ولذلك كان الأساس المنهجى للبحث هو مواجهة وظائف وتركيب الخدمات الصحية كتحت نظام الخدمات الصحية ككل ، بالاتجاه الحقيقى والنتائج فى التنفيذ ، وتصرف الجمهور ، وموقف العاملين فى الرعاية الصحية الشعبية .

وتقد صيغت الوظائف والتراكيب كما وضعت للأنماط السائدة واستنباطاً من الممارسة العملية .

ولقد ركز البحث ، بوجه خاص ، على تلك النواحي فى الخدمات الصحية الشعبية حيث تكون هذه المواجهة أجلى ظهوراً ، ولا سيما الانجازات العلمية والنشاطات للأطباء والمرضات فى الخط الأول ، والتعريف والرضاء عن المهنة ، ووضع الخبرات المهنية فى المواقع ، ومهابة المهنة ، بالمقارنة بالأنواع الأخرى للأطباء ، والميزات النفسية لشخصيات أطباء الأحياء الشعبية ، والعلاقات بين العاملين فى مجال الصحة ، والعلاقات بين المرضى وأطباء وممرضات الأحياء الشعبية ، وتصرفات وتوقعات الجمهور تأثير ظروف العمل والتدريب للاشتغال فى الخط الأول للخدمات الصحية ، الأندسطة التعاونية فى الحى الشعبى مع العيادات عديدة الاختصاصات والمستشفيات ، ومشكلات مختارة لإدارة الخدمات الصحية بالأحياء الشعبية . ولقد اقتصر الاختيار ، للأغراض الحالية ، على بعض النواحي .

ولقد اعتبر البحث ، بالإضافة لما سبق ، كتحليل لعلاقة العلة والمعلول ، لأنه ، فى الخدمات الصحية للأحياء الشعبية ، أكثر من أى مكان آخر ، هناك مواقع كثيرة للاتصال بين الأشخاص والواقع الاجتماعى المحيط بهم . فالاشتراكية الماركسية للطب فى البلاد الاشتراكية (أجاييف ١٩٧٠ ؛ بارين ١٩٧١) والعمل الرائد ، فى البلاد الأخرى ذات الخدمات الصحية المتقدمة ، فى الخط الأول ، استخدمت كأسس . ولقد أجرى البحث فى عام ١٩٧٠ - ١٩٧٢ كمكمل وكتجميع توافه ، لدراستين

حقيقتين - استطلاع للآراء لمجموعة مختارة عددها ١٤٢٨ مواطنا واستطلاع للآراء لعدد ٢٧١٣ من العاملين في الصحة في ١٨ منطقة

ففي المرحلة الاعدادية للبحث ، حللت الأنماط القانونية السائدة ، وأجرى تحليل للبيانات الاحصائية للمناطق المفحوصة . وقد جمعت البيانات التحليلية بواسطة استطلاع آراء بمجموعات أسئلة نمطية وباختبارات نفسية .

وقد تم تحليل النتائج في ثلاثة عشر تقريراً على مسائل مختلفة - بمجموع حوالي ٩٠٠ صفحة وكثير من الجداول والرسوم البيانية . ويوجد تجسيد للنتائج ضمن التقرير النهائي « نظام الرعاية الصحية في الأحياء الشعبية للرعاية الصحية لسنة ١٩٧٣ » وفي هذه المقالة سنلخص النتائج التي قد تكون أيضاً محل اهتمام الاختصاصيين الأجانب .

● آراء الجمهور (واتجاهاته وتوقعاته)

ان دراسة الآراء التي أجريت كمرحلة أو في الدراسة التحليلية قصدت الى تقييم ما اذا كان الجمهور واعياً باتجاهاته الحقيقية فيما يختص بالرعاية الصحية ، وتقييم اتجاهاته ، وماذا يريجوه من الخدمات الصحية وبخاصة من خدمات صحة الأحياء الشعبية (سكر وكونفا وآخرين ١٩٧١) .

ولقد تأيد أن الأهالي قدروا أعظم التقدير صحتهم أنفسهم بين عشرة مظاهر هامة بوجه عام عرضت لاختيارهم (مؤشر الأهمية ٨٦٦هـ) كما كانت المرتبة الثالثة ، بعد « العائلة المتناسقة » من نصيب « صحة أفراد العائلة » (٣٩١٣) وهاتان القيمتان المتعلقتان بالصحة كانتا أعلى من قيم جذابة مثل « المال الكافي » ، « والعمل المشوق » و « الأصدقاء الممتازون » و « المركز الاجتماعي الرفيع » وغيرها . وهذا التقييم مشجع لقبول الوقاية الصحية. ومن غير شك له أثره على الإقبال والرغبة في إجابة أسئلة أخرى ومهما يكن من أمر فإن تحليل النتائج يشير إلى أن القيمة العالية المنوطة للصحة ليست مرتبطة تلقائياً بالجهود الكبيرة لحمايتها ، ذلك أن الذين قدروا الصحة أعظم التقدير ، لا يبدو عليهم بوضوح أن لديهم مبادرات أكبر للاستفادة من الخدمات الصحية .

ان العامل الفاصل بالنسبة للخدمات الصحية ، وبخاصة الخدمات الصحية في الأحياء الشعبية ، هو الخبرة في توفير الرعاية الصحية . ولقد اتضح أن الرضاء العام للمواطنين عن خدمات صحة الأحياء الشعبية يخلق صورة مشجعة لهذه الخدمات . فمن بين المواطنين ٦١٫٢٪ راضون عن طبيب صحة الحي بينما يبدى ٢٦٫١٪ بعض التحفظات المبنية ، ٦٪ فقط غير راضين والباقي لا رأى لهم . وبينما لم تختلف الاجابات اختلافاً كبيراً بالنسبة للجنس ، أو التعليم ، أو التصنيف الاجتماعي ، أو معة السكن ، فإن المواطنين فوق سن الأربعين أكثر رضاء بدرجة واضحة عن خدمة صحة الحي ، والرضاء مرتبط بقوة أيضاً بعدد مرات زيارة عيادة الطبيب . وانه لما يبعث على التأمل أن تسجل الآمال المقودة على أطباء صحة الأحياء

الشعبية : فعلى قمة جميع الأمور ، الاهتمام الواسع ليس فقط بالأمراض ذاتها ولكن أيضاً بالصحة العامة ، والمشكلات الاجتماعية التي قد تكون مرتبطة بالمرض (٥٧٤٪ من المستفتين) وفى هذا الخصوص أكد المستفتون دور الطبيب كمؤيد عاطفى وكناصح فى أمور حياتهم الشخصية ، ويشعر أكثرهم أنه من المفيد اطلاع الطيب أيضاً على مشكلاتهم غير الطبية .

وللمقارنة ، فقد استخدمنا نفس المسألة كدراسة فرنسية لسنة ١٩٥٩ : عمل تعتقد أنه من المستحسن أن تناقش متابعك الشخصية مع طبيب الحى ؟ والإجابات موضحة بالجدول رقم (١) .

٪	تشيكوسلوفاكيا ١٩٧١	فرنسا ١٩٥٩
من المستحسن	٦٥٫٩	٤٢٫٠
ليس من المستحسن	١٠٫٤	٣١٫٠
الأمر يتوقف على الظروف	٢٢٫٠	-
لا جواب	١٫٧	٢٧٫٠

وبينما نجد أن الاختلاف فى حالة واحدة لا يجعل الاجابات متفقة تماماً ، الا أننا يمكن أن نستخلص أنه ، فى كلا البلدين ، يوجد ميل قوى للنظر الى الطبيب كمساند عاطفى .

وفى الوقت نفسه ، فإن الجمهور يعى تنوع واتساع أوجه نشاط طبيب الحى ، وعلى الجملة ، يتفق مع هذا التنوع والاتساع . والجمهور يقدر بخاصة جهود الطبيب العلاجية ، وسرعة تشخيص الأمراض ، تقدير نسبة العجز عن العمل ، ودور الطبيب كأمين سر وكناصح ، وإرشاده ومعلوماته فيما يتعلق بالطرق الصحيحة للمعيشة . أما ازالة أوجه القصور فى الصحة العامة والفحوص الوقائية فانها تعتبر أقل أهمية نوعاً ما .

وفى تصور الجمهور ، فإن السمات الشخصية المرغوبة فى طبيب الحى هى ماياتى ، بترتيب الأفضلية : الشعور المرهف ، المستوى العلمى الرفيع ، التفانى فى العمل ، التضحية بالنفس ، الصبر والتفضل . بينما العوامل الآتية تعتبر أقل أهمية : الصرامة ، الموقف الثابت الحازم ، السن . وأقل الاهتمام ، بدا ، الحياة الشخصية لطبيب صحة الحى .

انه بالرغم من أن التقدير والهسلطة يرفأزانك (١٩٧٢) المخولة لطبيب الحى توحى بهركز مرموق نسبياً فى الخدمات الصحية الشعبية ، فان هناك اتجاهها عاماً لاضفاء مهابة أعظم للوظائف التخصصية (النوعية) والأعلى كعباً فى سلم ترتيب الوظائف . ففي ميزان الهيبة لخمس أنواع من الأطباء حظى طبيب الحى الشعبى المحلى بالمركز الرابع فقط (أخصائى المستشفى : المركز الأول ٣٩٣٢ طبيب الحى : المركز الرابع ٣٤٥٣) وهذه النتيجة متغيرة وتتوقف على حجم الحى : فتقل هيبة

طبيب، إلى زيادة حجم الحى ، وتبلغ أدنى مستواها فى المدن التى يزيد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة .

ومن العوامل المؤثرة فى هئية طبيب الحى المحلى هو المدى الذى يبلغه تقدير المرضى لتصرفه فى حالتين : الأولى : اعلمه المرضى عن نوع العلاج ، وتناول الدواء والسلوك خلال المرض والثانية : الحنان والعطف والصبر مع المريض ، وكلما ازداد تقديرهم لهذه الأمور كلما ارتفعت هئية طبيب الحى . كما أن تعدد الزيارات مهم كذلك . فالمرضى الذين تكثر زيارتهم لطبيبهم يرفعون مقامة بقدر كبير .

آراء واتجاهات أطباء الأحياء .

بالمقارنة مع آراء وآمال الجمهور ، أجريت الأبحاث فى الأحياء ، وبين أطباء العيادات عديدة التخصصات ، وكبار العاملين الذين يراقبون الخدمات الصحية الشعبية على الشروط الموضوعية والشخصية لتأمين الرعاية الصحية ، مقدرة مع التأكيد على تحقيق هذه الوظيفة ، وعلى العلاقات بين الأشخاص ، وشخصية الأطباء وغير ذلك من الصفات .

● دور طبيب الخط الأول

استخدمنا كأساس ، النوعية المشار إليها لدور طبيب الحى ونشاطاته ، وقد رنا ٢١ نوعا من الأنشطة شاملة سبع مهام مهنية جزئية . وقد قيم الأطباء أهمية النشاطات المختلفة والإقبال على القيام بها (جلادكى ١٩٧٢) . وقد اعتبر أطباء الخط الأول ، ذا أهمية قصوى ، دورهم باعتبارهم أول من يقوم بالتشخيص (المؤشر ١٥١) ثم دورهم كمعالجين (١٠٦) . ثم مساندين عاطفيين ومستشارين (٧٣) ثم كمنظمين للرعاية العلاجية والوقائية (٦٥) ثم كمتقنين صحيين ومستشارين (٥٠) . وقد حصلت الأدوار الجزئية الآتية على تقدير أدنى بكثير : طبيب مفتش صحة (٢٥) مراقب ومنظم للرعاية الصحية بالحى (٣٠) .

ومن بين الأنواع المختلفة للأنشطة التى تتألف منها الأدوار الجزئية ، رتب أطباء صحة الأحياء الحليون الجدول الآتى هرميا بحسب الأهمية :

رقم مساسل	وصف النشاط	درجة الأهمية
١	الاتصال الأول بالمرضى ، والقيام بأول تشخيص للمرض	٩٧
٢	خدمة الاسعاف	٩٦
٣	اعلام المرضى بالطرق المثلى للمعيشة وتناول الدواء	٨٦
٤	تقدير نسبة العجز عن العمل	٧٤
٥	الخدمة المنزلية للعائلات	٧٣
٦	حفظ سجلات للأشخاص المفحوصين والمعالجين	٧٣
٧	استشارات الاختصاصيين ، وتوفير الرعاية الموصى بها ، واستكمالها	٧١
٨	دور أمين سر المرضى ومواسناته	٧٠

- ٩ - علاج الأمراض العادية (البسيطة)
 ١٠ - اختيار المرضى الحاليين للأقسام المتخصصة
 ٦٧ في المستشفيات والعيادات عديدة التخصصات
 ٦١ - نشاط مقاومة الأوبئة
 ١٢ - الرعاية النشيطة لمن تكفل بهم من السكان (الفحوص
 الوقائية ، والرعاية بالعيادة الخارجية)
 ٤٨ - أن تصبح بيئة المرضى الاجتماعية والشخصية
 ٤٤ والوظائف مألوفة لديه
 ٤٢ - علاج الحالات المعقدة

أما فيما يتعلق بالترتيب الهرمي للأدوار الجزئية ، فإن التحليل التفصيلي لأوجه الأنشطة تكشف عن علاقات تبعث على الاهتمام • فاطباء المجموعات الشعبية الحضرية ، يفضلون ، أكثر مما يفعل زملاؤهم بالريف ، تقييم القدرة على العمل ، والتشاور والتعاون مع الاخصائيين العاملين بالمستشفيات والعيادات كثيرة التخصصات وقدمى الأطباء ذوى الخبرة الطويلة فهم يصفون أهمية أكبر على الانجازات فى محيط الوقاية أو حماية الصحة العامة • أما حديثو العهد من الأطباء فيفضلون المهام الجزئية للعلاج ودور الشخص الابتدائي للمرض والوضع فيما يختص بأوجه النشاط المختلفة ، مماثل : القدماي أكثر من الجدد يقدرون الصحة العامة والأنشطة الثقيفية الصحية ، ومكافحة الأوبئة ، وإعلام المريض عن مرضه ، وتعبئة الجمهور للتنمية الصحية ، والتعاون مع السلطات الجماهيرية والتوثيق والسجلات •

ان حجم مهام طبيب الحى ، فى خط المواجهة بين الخدمات الصحية والجمهور، ومن ثم التعرض الواسع للمجتمع ، يثير الى حد ما ، جدلا فيما يتعلق بما يتعلق بما هو مطلوب من هذه المهام أو الوظائف ، كما يتضح ، بوجه خاص ، فى وجهين هما المشاعر المتزايدة بشغل المهام ، والاعتقاد بأن مهاراتهم المهنية لا يستفاد منها استفادة كاملة ولقد كانت هذه المشاعر أقوى بين أطباء الأحياء الشعبية منها بين أطباء المستشفيات أو العيادات الكثيرة التخصصات • وطبقا لما يقوله أطباء الأحياء الشعبية فانهم أعدوا أحسن اعداد للأنشطة الطبية التقليدية ، بينما أعدوا بدرجة أقل لتلك الأنشطة الممثلة للاتجاهات الوقائية أو تلك الأنشطة المرتبطة بوظيفتهم كمرشحة يؤدى للخدمات الطبية الأخرى المتخصصة ، وتخليق (التجميع والهضم) النتائج ذات الطبيعة المتخصصة داخل النظام لتقسيم العمل • ولقد شعروا أنهم أعدوا أقل اعداد لوظائفهم الجماهيرية فى حماية الصحة وكذلك للعلاج النفسى للمرضى • (بولاتشك ١٩٧٢) • ولقد أخذت أحدث مراجعة للتدريب بالدراسات العليا للعمل فى الأحياء الشعبية ، وللنشورة فى نهاية ١٩٧٢ ، أخذت فى الاعتبار الى حد بعيد تلك الآراء التى أيدها العاملون الحقليون •

● تأثير « جو » العمل على طبيب صحة الحى

ان تعرض طبيب صحة الحى للعمل ، هو على وجه التقريب على الأقل ، واضح فى ضوء الحقيقة أنه فى ١٩٧٠ أسهموا فى ٤٠.٢٩٪ من جميع الفحوص والعلاج الاسعافى مع أن وظائف (الدرجات الوظيفية) أطباء الأحياء الشعبية فى كل الخدمات الصحية الاقليمية تبلغ ٢٥.٢٧٪ فقط •

وبجوب على الأطباء في بعض الحالات أن يتخذوا القرارات وهم تحت ضغط ضيق الوقت الأمر الذي يجعل من الصعب أن يحصلوا على المعلومات الوافية أو يتابعوا المريض بصفة مستمرة وتشير الإجابات إلى أن الأطباء في غاية الملح من أجل ذلك . أن القرارات التي تتخذ تحت ضغط ضيق الوقت زعم عدم كفاية المعلومات (عن المريض وحالته) تزعم من وقت لآخر ٦٤ر٥٪ من أطباء الخدمة الشعبية الصحية ، وتسبب توترا مستمرا عند ٢١ر٢٪ بينما ١٣ر٩٪ فقط هم الذين لا يضطربون لها .

وهذا يزودنا ببرهان غير مباشر على الشعور العظيم بالمسؤولية عند الأطباء ولكنه في الوقت نفسه له تأثير وارتباط بالرضا عن مهامهم الوظيفية . ولقد أقيم الدليل على أن هذا النوع من التوتر يقلل بدرجة كبيرة الرضا عن المهنة ، وغير الراضين يشملون ٣٠ر٨٪ من أولئك الذين يعانون من التوتر المستمر في هذه الأحوال ٧ر٣٪ فقط من بين من لا يضطربون لها .

الجدول رقم (٢)

معدل التضارب لأطباء الخدمة الصحية الشعبية مع المجموعات المشاركة

(١٢ = ٥١٥)

معدل التضارب والتصادم كنسبة مئوية					المجموعة المشاركة
المجموع	لا جواب	نادرا	من وقت لآخر	غالبا تقريبا	
١٠٠	٠٧٨	٧٩ر٨١	١٧ر٦٧	١ر٧٥	- مع المرضى
١٠٠	٦٨٠	٧٣ر٥٠	١٦ر٣٠	٣ر٤٠	- المرضى مع الأطباء (العدد = ١٤٢٨)
١٠٠	١١ر٦٥	٧٧ر٦٧	٨ر١٦	٢ر٥٢	- مع ممرضات الخدمة الصحية الشعبية
١٠٠	١٢ر٨٢	٨٢ر٥٢	٣ر١١	١ر٥٥	- مع أطباء الأطفال بالخدمة الصحية الشعبية
١٠٠	١١ر٨٤	٧٦ر٣٢	١٠ر٠٩	١ر٧٥	- أطباء الأطفال مع الأطباء (العدد = ٢٢٨)
١٠٠	٧ر١٨	٨٢ر٧٣	٧ر٥٧	٢ر٥٢	- مع الاختصاصيين في الخدمة الاسعافية
١٠٠	٢ر٣٦	٧٩ر٩٤	١٦ر٥٠	١ر٣٠	- الاختصاصيون مع الأطباء (العدد = ٣٠٩)

ان التفاعل الواسع والكثف لأطباء الخط الأول مع الجمهور والفئات المختلفة من العاملين في مجال الصحة يعتبر سمة أخرى لحالتهم الاجتماعية ، حيث يرتبط بالتوترات التي استخدمنا كمؤشر لها معدل ودرجة التصادم والتضارب ، ومع أن طبيب الخدمة الصحية الشعبية لا يستطيع أن يتفادى التصادم ، الا أن الجدول رقم (٢) يبين أن وقوع التصادمات ليس عاليا ، ويتوقف على نوع المشارك . ونود أن نضيف أنه في كل الأمثلة فان التصادمات من النوع الذي يمكن التغلب عليه ، والذي يعتبر عاديا في احتكاكات العمل ، وأن مجموع وقوع التصادمات منخفض استويناوفا ١٩٧٢) .

ولقد بحثت مشكلات أخرى تواجه بصفة عامة طبيب الخدمة الصحية الشعبية، تشمل الانتقال ، المرتبات ، الإرشاد المهني والتنظيمي ، مواومة الأعمال بالنسبة

للمزاة . التعاون مع السلطات الاجتماعية ، العلاقة بين الرعاية الشاملة والمتخصصة للمرضى ، التعاون بين الخدمة الصحية الشعبية والخدمات الصحية المتخصصة ، وتأثير الظروف الخارجية .

تعرف أطباء الخدمة الصحية الشعبية على مهنتهم واتجاهات شخصيتهم

ان ظروف العمل المجهدة والمعقدة في الخدمة الصحية الشعبية ، توازنها عوامل تستحث طبيب الخدمة الصحية الشعبية على التغلب على التوترات ، والتركيز على النواحي الإيجابية الاجتماعية والشخصية لعمله . ولقد أكد أطباء الخدمة الصحية الشعبية هذا الاتجاه بدرجة رضائهم عن مهنتهم (جلاذكى ١٩٧٢) : ١٧٥ ٪ فى غاية الرضا ، ٦١٢ ٪ راضون ، ١٦٣ ٪ محايدون ، ٥٨ ٪ غير راضين ، ولم يظهر فرق ذو بسال فيما بين أطباء المجموعات السكانية الحضرية أو الريفية ، ولا بين الرجال والنساء .

ولقد أمكن اظهار علاقات ذات مغزى هام بالربط بين سنوات الخدمة ودرجة الرضا والذي برز كذلك ، هو علاقة واضحة بين درجات الرضا العالية من المهنة عند أطباء الخط الأول وميزان القيم والمظاهر النفسية للشخصية . فهؤلاء الذين هم أكثر ميلا نحو ايثار الغير والرحمة به منهم نحو التوجيه الاكاديمي هم الأكثر رضا (عن المهنة) . ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين ليست لهم تطلعات علمية مهنية ، يميلون الى الأنشطة الاجتماعية كما أنهم أشد مقاومة للمخاطرة والقلق ، وجهازهم العصبي مستقر وهذا ينسب مع الاكتشاف أن هؤلاء الذين كان دافعهم الأساسى لدراسة الطب هو رغبتهم فى تخفيف المعاناة أكثر من الاهتمامات المهنية وغيرها - هؤلاء هم أكثر رضا . ومن الأكثر رضا بدرجة كبيرة ، أيضا ، هؤلاء الذين يستمتعون بالأنشطة الجماهيرية ، وبالسمة المثيرة لعملهم ، والذين لديهم الاعتقاد بأن تخصصهم يستفاد منه . وعلاوة على ذلك فإن درجة الرضا تتوقف بوضوح على الاهتمام بفرصة التخصص ، وعلى درجة زيادة الأعباء ، والشعور بعدالة تقدير الرؤساء للعمل ، وعلى مرات وقوع التصادم وعلى ظروف العمل الخارجية .

ونحصل على صورة متعلقة بالتعرف على المهنة من التوجيه القيمي الذى ترتبه أطباء الخط الأولى على الوجه التالى (بيركراييك ١٩٢٧) (٩٦٣ = ٧١)

القيمة	عدد النقط
١ - أن يكون طبيبا محبوبا من الناس لتفانيته وحسن تفاهمه	٢٦٦٣
٢ - أن يكون ذا ضمير مستريح	٢٢٥٦
٣ - أن يعتبر قديرا	١٥٤٦
٤ - أن تكون لديه الفرصة للاستشارة فى المسائل المهنية	١٢٣٢
٥ - أن يكون مقدرا من الرؤساء	١١٥٢
٦ - أن يكون لديه فرصة التعيين فى تخصص طبي	٩٧٨
٧ - أن يكون لديه الفرصة لاتخاذ قرارات مستقلة	٨٦٦

ولقد أعطت الدراسة أيضا انتباها خاصا لمستوى المعرفة القانونية لدى أطباء الخدمة الشعبية الصحية لأن واجباتهم القانونية واسعة نسبيا (استبيان ١٩٧٢) .

ولقد وجد أن هذه المعرفة جيدة نسبيا ، وفى بعض الحالات جيدة بدرجة مذهشة ، وأحسن كثيرا من معرفة غيرهم من الاختصاصيين ، وتحسن مع طول مدة الخدمة . وما يجدر ذكره أن الأطباء ذوى المعرفة القانونية العالية يكون معدل تصادمهم مع الفئات المعاونة لهم ، أو مع المرضى أو مع رؤسائهم ، منخفضا بدرجة محسوسة . وهم أكثر تعريفا لأهليتهم بالحلول الفلسفية الأساسية للخدمات الصحية ، ولديهم ميل أكثر واقعية فى اتقان واجباتهم ، وهم الى حد ما ليسوا غير راضين عن مهنتهم فى أحيان كثيرة . ولقد ظهرت علاقة معينة بالسمات الشخصية . فالأطباء ذوى درجة عالية للتصرف السريع الجرىء ، ودرجة متوسطة للتصرف تحت التأثير الخارجى ، لديهم مستوى عال من المعرفة القانونية .

ولقد تضمنت الدراسة ، كمعصر تكميل ، تقييما للمميزات النفسية لأطباء الخط الأول (بالكار ١٩٧٢) وكان الهدف من تطبيق الاختبارات النفسية (معامل بارميا من اختبار كاتيل ١٦ ب . ف ، التصرف تحت المؤثرات الخارجية ، الاعتلال العصبى الوظيفى ، ونتيجة ل بواسطة مجموعة أسئلة ايسينيك لاختبار الشخصية اى . ب . آى) هو الحصول على فكرة عن الاتجاهات النفسية الموجودة والمسيطرة لدى أطباء الخط الأول ، ولراجعة سلامة المعلومات المتجمعة . ويمكننا أن نذكر ، من بين أهم الاكتشافات ، أنه فى معامل بارميا الذى يسير ميزانه فى الاتجاه « الحياء المخيف - السلوك الجرىء التلقائى » . سجل أطباء الصحة الشعبية بالأقاليم درجات أعلى بالمقارنة بأطباء المصانع وأطباء الأطفال . وهذا يشير الى أنه بالنسبة لعمل أطباء الخدمة الصحية الشعبية المحلية ، فإن الأفراد الأكثر نشاطا ، ذوى التصرف التلقائى ، والأقل حساسية للمخاطر هم الأكثر ملامة له .

ومع تقدم سن الطبيب يزداد قيم معامل بارميا بينما تقل درجات التصرف تحت المؤثرات الخارجية . ومن الواضح أنه كنتيجة للتقدم فى العمل المهنى مرتبطا بالنضوج ، فإن القدرة على ركوب المخاطر المحكومة بالتفكير الحريص ، تزداد .

ولقد اكتشفت علاقة جديرة بالملاحظة ، بين فئات الأطباء ، طبقا لدرجاتهم التوجيهية وبين درجة اعتلال الجهاز العصبى الوظيفى فالأطباء الذين يقلب عليهم الميول الانسانية ، على النقيض من أولئك الذين تستهويهم المسائل الطبية والتنظيمية بصفة رئيسية ، أظهروا معدلا منخفضا بدرجة محسوسة للاعتلال العصبى الوظيفى . وهذا يوضح أن التوجيه الانسانى المتغلب يقود الى عدد أقل من المواقف المثيرة للأعصاب ، وأيضا يجعل من الممكن الحصول على توازن عقلى واعتماد على النفس ، بدرجة أحسن . وتوجد القيم العالية بوضوح للاعتلال العصبى الوظيفى بين أطباء الخط الأول الأصغر سنا ، الأمر الذى يوحى بأنهم يستجيبون الى متطلبات عملهم بصعوبة . أكبر ،

ويشير أيضا الى حد ما الى حقيقة أن الأطباء غير الثابتين عصبيا بدرجة أكبر يتركون عملهم بعد فترة من الوقت

● العلاقة بين الطبيب والمرضى

لقد ساعدت الدراسة أيضا على استقصاء العلاقة بين المواطنين وبين الخدمة الصحية الشعبية .

فالتقى فى طبيب صحة الحي تسود بين الجماهير ، بالإضافة الى تقييم ايجابى بصفة عامة لصفاته العلمية المهنية والانسانية . ان رجاء المريض وأمله فى أن الطبيب سوف لا يهتم بمرضه فحسب بل بعلاقاته العائلية والاجتماعية كذلك يتواءم مع رأى الغالبية من الأطباء فيما يتعلق بدورهم ورسالتهم وآفاق عملهم . والمشكلة الأساسية هى مشكلة الوقت : ان شكاوى المرضى والأطباء تدور عادة حول النقص النسبى فى الوقت لكل فرد من المرضى .

ولقد كشف البحث أيضا النموجة العالية للشعور بالمسؤولية لدى الأطباء نحو صحة السكان الموكدين اليهم ، وبهذه القيمة التوجيهية معنا ، فانه فى حالات الضغط، أو التصادم والخلاف أو غير ذلك من النواحي التى تم فحصها مما يخص الأطباء ، يتحكم اهتمام المرضى فى كل العوامل الأخرى . ويشير تحليل أكثر تفصيلا للنتائج أن هذا ليس راجعا الى موامة استجابات الأطباء الى أنماط اجتماعية عامة متعارف عليها ولكنه يعكس معتقداتهم الحققة .

ان نظام الخدمات الصحية التشيكوسلوفاكى الذى يؤدى الى الاتصال بينه الأهالى والأطباء ، أيضا ، فى غيبة المرض (كما فى خلال الفحوص الوقائية الخ) يخلق جوا مواتيا للمريض : فالحضور الى العيادة يصبح بهذه الطريقة استمرارا طبيعيا لاتصالات سابقة : فالحضور الى العيادة يصبح بهذه الطريقة استمرارا طبيعيا لاتصالات سابقة . ولذلك فان الاتصال الصعب نفسيا ، بالطبيب ، عندما يشعر المرء بالتعاسة ، يستبعد ، بذلك ، الى حد معين .

ليس من اليسير ، حتى هذه الظروف ، أن يلعب المرء دور المريض .

وأقصد تبين أن خمس المرضى فقط يقصدون الطبيب عند الضرورة ، طواعية واختيارا وفى الحال ، بينما ٢٧٪ يترددون ، و ٤٣٪ يستشيرون الطبيب عندما يكون لديهم مقاساة خطيرة فقط . ثم ان هناك صلة واضحة بالحالة الصحية الموضوعية الشخصية : فالاستعداد المعترف به لزيارة الطبيب أعلى من أولئك المتمتعين بحالة أجيد تجديد معاملها من أولئك الذين ركنوا الى الشك جريا على طبيعة فوضاهم . ولقد تأيد ذلك ، مرة أخرى ، حيث قرر أكثر من ربع الذين سئلوا أنهم ، عندما استفتوا ،

كانوا يقاسون من بعض الآلام لكنهم لم يمعنوا الى الطبيب • ان هذه النتائج تدحض فكرة أن الرعاية الجانبة الميسرة بوجه عام تؤدي تلقائيا الى الاستفادة الكاملة أو حتى المفرطة بها •

ان التثبيط العاطفي يكون أقوى ما يمكن ، في دور المريض ، خصوصا الشك فيما يخص النظرة المستقبلية ، والخوف من الألم ، أو أن يصبح متبذرا ، أو من البيئة الغريبة للمنشأة الصحية • ومن وجهة النظر هذه ، فإن اختبارا هاما للعلاقة الطبيب بالمريض هو المدى الذي يبعد اليه طبيب الخدمة الصحية الشعبية مخسوف المريض ! فقد قرر نصف المرضى أن لزيارة العيادة أثرا ايجابيا على مخاوفهم ، ولكن الزيارة ، فيما يبدو ، لا أثر لها بالنسبة لخمس المرضى وهنا نواجه مشكلة الحديث بين الطبيب والمريض ، الذي لا يعين فحسب على تبادل المعلومات ولكنه ، بنفس الدرجة ، وسيلة تشخيصية وعلاجية هامة • فإذا كان المريض واثقا في طبيب الخدمة الصحية الشعبية وكان يتوقع الاهتمام بحالته فانه من السهل أن نفهم أن الأغلبية سوف تشعر أنه من المستحسن أيضا أن يناقشوا مشكلاتهم الشخصية مع الطبيب ، ان مثل هذا الاتجاه يلائم النظرة الايجابية للأطباء الى دورهم كمستشارين ومساندين عاطفين

ثمة مشكلة خاصة في الحديث بين الطبيب والمريض وهي مدى وحالة المعلومات في المواقف الخطيرة ... ولقد قيمت الآراء عن هذه المشكلة مرارا في مواقع مختلفة وفي مناسبات مختلفة في العالم بوجه عام ، وهي (الآراء) تختلف بدرجة كبيرة وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، ففي الدراسة الفرنسية لسنة ١٩٦٠ السابق ذكرها طلب ٧٣٪ من الذين تم استفتاؤهم أن يخطروا بالحقيقة في مثل هذه الحالات ، مهما كان ذلك قاسيا ، بينما أراد ٢٢٪ أن تحجب عنهم الحقيقة ، ومن ناحية أخرى ، ففي الجمهورية الفدرالية الالمانية (سبان) اعترض ٥٦٪ على معرفة الحقيقة ، وطالب ٣٩٪ فقط بالمعلومات الحقيقية • وفي تشيكوسلوفاكيا ، فإن الآراء التقليدية تجرى على هذا النحو : في الحالات الخطيرة يرى ١٢٪ فقط من المستجوبين أنه من الصواب انباء المرضى بالحقيقة ، بينما ٥٠٪ يستحسنون ذكر جزء من الحقيقة ، و ٣٠٪ يقرون الخداع الرحيم • وهذا يتفق تقريبا مع آراء الاطباء ، فإن أكثر من تسعة أطباء من كل عشرة يرفضون أن يزودوا المريض بالحقيقة الباعثة على الاحباط •

الطبيب: أندرا نوحير

أستاذ مساعد في معهد دراسات التنمية ، ٢٤ شارع دوقصيلد
رقم ١٢٠٢ ، جنيف • وهو يتخصص في الدراسات الاجتماعية
والاقتصادية للمجتمعات الدقيقة وهو مؤلف كتاب عن مذهب
الاتحاد النجاري للدول النامية •

الرسم: سليمان فخر السيد حشيش

مستشار الدم والبلازما ومشتقاتها بوزارة الصحة •

ان الزيادة السريعة في الانفاق على الخدمات الطبية ، التي بلغت في المتوسط من ٣ الى ٧ في المائة من الانتاج الوطنى الاجمالى في معظم الدول الاوروبية خلال فترة خمسة عشر عاما ، قد دعت السلطات المسئولة عن الصحة العامة ، ورجال المهن الطبية الى اعادة فحص الموقف الحاضر للممارسين العاملين داخل الخدمات الصحية ، ولقد اجريت دراسة علمية اجتماعية على يد فريق مشترك للبحث العلمى في جنيف بهدف ادراك مشكلات الجماعة الطبية مع اشارة خاصة الى جوانبها المهنية •

ان المنهج العلمى الاجتماعى لدراسة الممارسين العاملين ليجد المبرر على أساس أن وظيفتهم تتغير استجابة للتحويل فى البيئة الاجتماعية وتتاثر أيضا بالاتجاهات الاقتصادية والدينية الجديدة •

والممارسون العامون مطلوب منهم باستمرار أن يتعاملوا مع مسائل لا تمت بصلة اطلاقا الى « حقل العلوم الطبية » ، بالمعنى الضيق للتعبير ، ويجدون أنفسهم غارقين فى المشكلات المهنية والعاطفية والعائلية لمرضاهم • ان أطباء الريف والحضر ، سواء ، يواجهون غالبا وبزيادة مطردة ، بحالات لأناس مرضى ، وبأمراض لم يتعلموا كيف يتصدون لها خلال سنواتهم التعليمية النظرية والعملية ، ذلك أن « الدنيا » التى يكتشفها الممارس العام خلال اكتسابه للخبرة تختلف بصفة أساسية عن تلك التى درسها فى الكلية الطبية (وهذه الحالات كثيرا ما تكون متعلقة باختلالات نفسية أكثر منها بعلم عضوية) وبالتالى فإن الممارسة الطبية تميل الى أن تصبح هامشية بالنسبة للطب الذى يزاول ويتعلم فى المستشفيات التعليمية واننا قد أصبحنا مدركين لانشقاق كامن بين طب المستشفيات الذى فى متناوله موارد علمية وفيرة ، وطب عبادة الطبيب ، وهى أقل تماسكا ، وأكثر انعزالا ، وغالبا فقير فى التجهيزات •

ولقد فحص فريق البحث العلمى عينه من الأطباء السوريين ليحصلوا على معلومات لعلها أن تسد فجوة فى المؤلفات المتبصرة عن الموضوع ولا سيما فيما يتعلق

بالمنهج العلمى الاجتماعى للمشكلات التى يصادفها الأطباء فى مزاوله مهنتهم • وكان القصد من الدراسة الفاء مزيد من الضوء على المزاوله الطبيه لعملية (٤) •

ولقد أجريت الدراسة على مرحلتين ، الأولى مرحلة وصفيه وحدها راجع العريفى الاتجاهات المختلفه الممكنه للممارس الطبي مع الاهتمام بمجالات نشاطه الرئيسيه (التشخيص ، العلاج ، وصف الدواء) وفى المرحله الثانيه وضعت الاتجاهات التى ناكثت ، ورسدت ، تحت التحليل مع البيانات المصاحبه • وفيما يتعلق بالطرف المنهجية ، فقد اعتمدت الدراسة على تسجيلات استقصاء الاحاديث مع افراد يكونون عينه مميره عن الأطباء المزاولين للمهنه فى سويسرا • ولقد أجرى تحليل لمحتوى الأحاديث ، ثم درست السلوكيات المعبره المرصوده بالحاسب الالكترونيه (تحليل الباعث) وهذه الطريقه تحول بين أية نتائج منتظرة فيما يخص ما يتضمنه عمل الطبيب حقيقه فى الواقع ، لأن المعايير المقرره قد استخلصت فقط من الأحاديث مع الأطباء ، وطبقا لذلك ، فإن المنهج المتبع فى البحث قد بنى على أساس النظام الأولى الضعيف الذى يركز على اكتشاف المتغيرات المطابقه لحقيقه العمل الطبي ، أكثر من السعى لتأبيد فروض علميه قائمه من قبل ، ولهذا اختار فريق البحث طريقه منهجية مناسبة للوصول الى وصف لخبرات الأطباء بعباراتهم الخاصه • وفى المراحل التاليسه من الدراسة ، عندما كانت المعلومات يجرى تبويبها وتحليلها ، استخدمت طرق وصفيه وكيمية تبادليا لمواصله بحث مستفيض •

● الدراسة الوصفية لما تتضمنه المشوره الطبيه

فى أحاديث عابره ، طلب من الأطباء أن يتكلموا عن عملهم ، وأن يصفوا تصرفهم نحو مرضاهم وبخاصه فى المراحل الثلاثه الرئيسيه للمشوره : الاستقبال (اجراء الاتصال) ، الفحص ، العلاج) •

● استقبال المريض :

إن السلوك العام للطبيب هو واحد من المعالم السائده فى المشوره ، إن بدء الحديث مع المريض عمليه معقده ، متعددة الأبعاد ، وصفها الأطباء بطرق مختلفه مستخدمين مجموعه واسعه جدا من التعبيرات ، وعلى كل حال ، فقد برزت أربعة عوامل ، وهى التى اذا أخذت معا ، فإنها تعطى صورة عامة لتصرف الطبيب وسلوكه عندما يستقبل مريضاً •

— كفاءته الطبيه التى توصف باستخدام عبارات مثل « علمى » ، « جيد التدريب » ، « كفء » ، « متخصص » ، « فنى » ، « ذو خبره » ، « حسن التقدير الطبي » •

— شخصيته : « أبوى » ، « متلطف » ، « مؤثر » ، « ملول » ، « خجول » ، « متشائم » ، « متردد » ، « حصر » ، « غامض » ، « واثق » ، « باعث للطمأنينه » ، « للاح » ، « مدقق » ، « مؤنس » ، « مثالى » •

— علاقته بمرضاه : « يحاول أن يخلق الاتصال » ، « يريد أن يساعد » ، « يريد أن يمنح الراحة » ، « يقضى وقتاً مع مرضاه » ، « يستثمر قدراً عظيماً فى علاقه الطبيب

بالمريض ، « بيت الثقة » ، « يدخل في علاقة وطيدة مع مرضاه » ، « يتحمل المسؤولية عن مرضاه » .

« وأخيرا قدرته على مبادلة الحديث مع مرضاه : « يصغي اليهم » ، « يتكلم معهم » ، « طلق اللسان » ، « مشجع » ، « يتجشم مثونة الشرح » .

ان الاتصال الابتدائي بالمريض ، بكل تعقيداته ، يعنى الوتيرة العامة للمشورة وهو أيضا عامل حاسم فى اتجاه الطبيب فى التشخيص والعلاج .

● التشخيص :

تميل الاتجاهات الخاصة بالتشخيص ، أكثر من تلك الخاصة بالاتصال الابتدائي بالمريض ، الى أن تستقطب فى مدرستين متضادتين فى الفكر ، تركزان اما (أ) على الحاجة لاكتشاف وتحديد المرض بالوسائل العلمية اللاحقة واما (ب) على الحاجة لمعرفة مزيد عن شخصية المريض حتى اذا كان ذلك يعنى تشخيصا أقل دقة .

والعبارات الآتية توضح أولى هاتين المدرستين الفكريتين : « ان الأمر كله مسألة علم طبيعى » ، « نحن نصل الى تشخيصنا على أساس ما تعلمناه » ، « التشخيص عملية نظمية » ، « لقد وضعت المراجع الطبية أسسها » ، « التشخيص أمر موضوعى » ، « بمساعدة التجهيزات الجيدة ، يمكنك أن تقطع شوطا كبيرا فى اجراء التشخيص » .

أما المدرسة الفكرية المضادة فانها تظهر وتستبين فى الاقتباسات التالية :

« التشخيص لا يعطى صورة جلية عن ذاتية المريض » ، « التشخيص لابد أن يكون عريضا » ، « التشخيص ذو أهمية ثانوية » ، أما الأمر الحيوى فهو معاونة المريض » ، « ليس لدينا ، دائما ، الوقت لنجرى تشخيصا تمييزيا » ، « التشخيص مسألة سرعة البديهة » .

ان المتطافات التالية من الأحاديث ، توضح أن هناك ، يقينا ، رأى وسط عن أهمية التشخيص : « التذكير والكلام مع المريض يأتى فى المحل الأول ثم نمضى الى الاختبارات العملية » ، « الذكرى تعطينا صورة عن الخلفية النفسية الاجتماعية للمريض ، ثم تهدينا النتائج العلمية » .

● العلاج والمواءمة :

يبرز بجلاء من الاستجابات أن العلاج والتشخيص متكاملان . فالأطباء الذين يعتبرون التشخيص هو « الكل فى الكل » يطبقون أنماطا علاجية صارمة ، بينما غيرهم من الأطباء يوازنون بين استراتيجيتهم فى العلاج وبين شخصية المريض .

ولكى تضرب مثلا على الاتجاه الذى يعطى الأولوية للعلاج : « العلاج فن » ، « اختيار العلاج يأتى طبيعيا اثر اتصال الطبيب بالمريض » ، « لابد أن يكون المرء مرنا عند وصف العلاج لأن ذلك يتوقف على المريض » ، « كل مريض يجب أن يعالج بطريقة مختلفة » .

يعطى الأطباء الذين هم أكثر ميلا لتطبيق نمط سريع ومتشدد ، أسبابهم فى

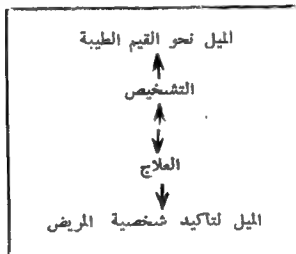
الكلمات الآتية : « يوصف العلاج فى ضوء مذخور المرء من العلم ، انه شئ تعلمه المرء » « التشخيص أهم من العلاج » ، « نطبق العلاج الذى يقتضيه تشخيصنا » .

ويمكن أن يقال ان المدخل الى العلاج يمت بصلة وثيقة الى مسألة الدواء ، فالأطباء الذين أخذت آراؤهم يعتبرون وصف الدواء مرحلة هامة من الاستشارات الطبية انها وظيفة بالغة الاعتبار فى عيون كل من الأطباء والمرضى . ولقد عبر أطباء كثيرون عن الرأى « أن الطبيب ، فى الحقيقة ، هو الدواء » . أو أن « الطبيب أهم من الدواء » ولكن الأطباء بصفة عامة يسلمون « بأننا ، فى أحيان كثيرة ، نستحث عن طريق مرضانا على وصف الدواء » أو أن « المرضى يرفضون أن ينصرفوا بأيديهم خاوية » . ان مسألة كمية الدواء المستهلكة هى مبعث خاص للجزع بين الأطباء . والبك فيض مشاعرهم عن الموضوع : « الطبيب البارع يستخدم أدوية قليلة فقط ، ولكنه مدرك لآثارها ويعرف كيف يتناولها » « لا يمكن أن تكون على ألفة بكل الأدوية التى فى السوق ، ولا يجب أن يستخدم الا عدد قليل فقط » ، « اذا كنت وانقا من تشخيصك ، فبممكنك أن تصب علاجاً نوعياً واحداً » وعلى كل حال فان هذه النيات الحسنة ليست دائماً منفذة ، ولقد لاحظ الأطباء أن تذكرة الدواء تميل الى أن تكون أطول عندما لا يتيسر للأطباء وقت كاف لمناقشة مرضاهم ، ذلك أنه ، فى حالات كثيرة « كان يمكن تجنب تذكرة الدواء الطويلة ، عن طريق التحدث مع المريض » ويتحول الأطباء الى « كتساب تذاكر دواء » عندما يستسلمون لكل الضغوط التى تفرض عليهم : - آمال المريض ومطالبة واجب الأطباء لتخفيف وإزالة الاعراض المؤلمة بسرعة ، عسوبة تبادل الحديث مع المرضى ، أو ببساطة الوقت الضيق المتاح لكل مريض فى فترة العيادة . وثمة عامل آخر خارج العيادة ، يلعب دوراً غير تافه فى حمل الأطباء على تحرير تذاكر دواء مطولة ، ألا وهو الدعاية المكننة من المعامل الصيدلانية . ولا تقع هذه المشكلة فى نطاق هذه الدراسة . والتعبيرات التى استخدمها الأطباء فى أحاديثهم معروضة فى الجدول رقم (١)

الاستقبال	التشخيص	العلاج
- علمى	- علمى	- يقرره التشخيص
- كتب	- مسألة تعليم وتدريب	- نمط صارم
- ذو ضمير حي	- تعلم أن يجرى تشخيصاً	- الدواء بوصف بقلة (دواء نوعي واحد)
- مؤثر	- حس طبي جيد	- معرفة بالأدوية وكتفيتها تداولها
- أبوى	- لاح ذو بديهة سريعة	- وصف الدواء مقصود به علاج الاعراض
- ذو خبرة	- تشخيص سريع	-
- ملول (قليل الصبر)	- اختبارات معملية	- وصف الدواء هدفه طمأنينة المرضى
- خجول	-	-

الاستقبال	التشخيص	العلاج
- متردد / متشائم	- بيانات شخصية وموضوعية	- يريد أن يخف الألم ويساعد
- صبور	- التذكرة / المناقشة	- الطب فن
- حسن طبي جيد	-	- يأتي طبيعيا اثر الاتصال بالمريض
- يحاول بناء الاتصال	- تشخيص ذاتي لكل فرد	- شرح العلاج وتذكرة الدواء
- باعث على الطمأنينة	- يعالج أولا ويشخص فيما بعد	- العلاج النفسي
- مشجع وحفاز	-	- العلاج يتوقف على المريض
- يتجنب الصعوبات ليشرح		
- يقضى وقتا مع المرضى		
- يثبت الثقة في النفوس		
- مؤنس		
- يتحمل مسئولية المرضى		
- يستثمر قدرا عظيما في		
- علاقة الطبيب بالمريض		
- ينشئ صلة مع المريض		

وإذا نحن ببساطة صنفنا هذه التعليقات ، لخرجنا بالانطباع بأن سلوك الأطباء يمكن أن يوضح تخطيطيا بمحور عند أحد نهايتيه ميل لتثبيت القيم الطبية ، وعند النهاية الأخرى ميل لتأكيد أهمية شخصية المريض .



وهكذا ، فإن سلوك كل طبيب يختلف طبقا لأسلوب تفاعله مع الخلف الجدل الأساسى بين متطلبات المرض ومطالب المريض . هل تعالج العلة بالاستمدا من كل المصادر على حساب العلوم الطبية ، أو هل يكون التركيز على أسلوب التعرف على المريض وتطبيق العلوم الطبية فقط الى الحد الذى يبدو فيه ذلك مناسباً بالاعتبار

لشخصية المريض ؟ هذا الخلاف الجدل يقع في كل مشورة طبية ، وجوهه ينعكس في ثلاثة أزواج من العلاقات : علاقة الطبيب بالمريض التي تقصر نوع الاتصالات الابتدائي ، وعلاقة المريض بالمرض التي تقرر التشخيص ، وأخيرا علاقة المريض بالمرض التي تقرر العلاج . ويتمركز عمل الممارس الطبي العام على المريض بالطبع ، ولكن رغم أنه قد يبدو متناقضا في الظاهر ، فإنه كلما أتاح الطبيب لنفسه استخدام الوسائل الناجعة التي تقدمها العلوم الطبية ، كلما قل أخذه في الاعتبار لشخصية المريض برمتها .

ان هذا التحليل اللغوي للأحداث لا يعطى في الحقيقة إلا صورة ناقصة عن الموقف الحقيقي للطبيب بالنسبة الى عمله بالعيادة ، ذلك أنه يصنع اختلافا صناعيا بين ثلاثة من نواحيه ، بينما هي في الحقيقة شديدة الصلة بعضها ببعض ، ولا يمكن الوصول الى الرأي السديد عما تتضمنه المشورة الطبية في الواقع العمل إلا بفحص الرابطة بين الثلاثة .

● تحليل العوامل للبيانات المصاحبة

لما كان التحليل التقليدي للمتغيرات المختلفة ، كل على حدة ، لا يلقي الضوء كله على سلوك الممارس الطبي في عمله بالعيادة ، فقد اتجه فريق البحث الى اجراء تحليل للعوامل ، حيث أنه إحدى الطرق لفحص حصيللة البيانات المترابطة المجموعة خلال الأحداث (تحليل متغيرات عديدة) . ففي المرحلة الوصفية من الدراسة، كونت التعبير المستخلصة من الأحداث ، المتغيرات التي أجري لها تحليل العوامل وتحليل العوامل يجعل ممكنا اختزال البيانات لمجموعة من شعبنا من الأطباء الممارسين انه ينشئ مجموعة الصلات القائمة بين المتغيرات ، ويحدد الركائز متعددة الأبعاد التي تقوم عليها المتغيرات . ان العامل المتحصل عليه متغير تخليقي لا يمكن ملاحظته مباشرة خلال تحليل الأحداث ، ولكن يستخلص من المتغيرات الملاحظة ، فإذا فسر تفسيراً صحيحاً ، فإن العامل يصبح مقياساً يمكن أن تقاس به مجموعة من البيانات وبحساب معاملات التناسب (أو الترابط) أمكن انقاص المتغيرات الى أربعة وعشرين (أنظر جدول رقم (٢)) .

ولقد اكتشف تناسب إيجابى بين المتغيرات الآتية : « كفاءة » « مدرب تدريسا جيدا » و « يقضى وقتا كافيا مع المرضى » « تشخيص جامع مانع » « عالم بالطب » (تناسب ٠٣١١١) « يأخذ المبادرة » و « يتحدث لبق » / « مشجع وحفاز » / « الاختبارات المعملية » (تناسب ٠٣١١٢) ويؤيد التناسب المحسوب بين المتغيرات بنفئة احصائية ، بعض المشاهدات التي لوحظت في المرحلة الوصفية . ويقرربنسا تحليل البيانات عديدة المتغيرات من فهم أنماط « سلوك الأطباء » ونكتشف ، عن طريق سلسلة من الحسابات ، عددا من العوامل (أى ارتباط خطي للمتغيرات) التي لم تعد مترابطة (أو متناسبة) ، وان خمسة منها مؤثرة احصائيا .

جدول رقم (٢) قائمة بالمتغيرات الأساسية ، وتتردد ورودها في الاستجابات

المتغيرات	التردد %	المتغيرات	التردد %
- كفاء / علمي / مدرب جيداً	٣٥	- يهدف الى علاج شامل / العلاج يأتي	٤٣
- ملول (غير صبور)	١١	- اولا	١٥
- يأخذ المبادرة / يتصرف بسرعة	٢٢	- يعالج الأسباب	٢٥
- لبق الحديث / مشجع وحفاز	٢٥	- العلاج النفسي الجسدي	٢٠
- يحاول بناء الاتصال / يلهم الثقة	٣٩	- علاج تكميلي بالاضافة الى الدواء	٩
- يريد أن يخفف الألم	٣٤	- يستخدم مجموعة واسعة من	٣٠
- سريع البديهة	١٦	- الدواء	٣٤
- طبيب الأسرة	٤٤	- متعود على استخدام عدد قليل فقط	١٨
- تشخيص موضوعي / طبقاً لنماذج	٥٩	- من الأدوية التي يحس استخدامها	٥٧
- موضوعية	٨	- يستخلم أدوية فعالة جداً	٣٤
- تشخيص شامل / تشخيص عريض	٤٤	- يصف أدوية قليلة أولاً يصف	٣٤
- اختبارات معملية	٨	- أية أدوية	١٨
		- الطبيب هو الدواء	٥٧
		- يقضي وقتاً كافياً مع المرضى	

والمكونات الرئيسية لهذه العوامل الخمسة هي :

العامل الأول : « يأخذ المبادرة » / « مؤثر » / « لبق الحديث » / « حفاز ومشجع »

العامل الثاني : « يقضي وقتاً كافياً مع المرضى » / « يصغي الى مرضاه »

العامل الثالث : علاج نفسى جسدي / « يصف الدواء باعتدال »

العامل الرابع : « كفاء » / « مدرب جيداً » / « ذو خبرة » / « تشخيص موضوعي »

العامل الخامس : « يحاول بناء الاتصال » / « يلهم الثقة » .

ويمكن تأويل المكونات الرئيسية على أنها محاور في نطاق المتغيرات ، وإن هذا التأويل ، بالتحديد ، هو الذي يميز سلوك الطبيب عندما يلتقي بالمرضى وكما إكتشف تحليل المتغيرات المتعددة ، فإن المشورة الطبية لا تتكون من مجموعة متتابعة من المراحل أى الاستقبال - التشخيص - العلاج ، وأكثر من ذلك فإن فكرة أن هناك فئتين متميزتين من الأطباء ، واحدة تميل الى تأكيد أهمية القيم الطبية ، والأخرى تميل الى تأكيد أهمية شخصية المريض - هذه الفكرة يجب تطويرها لتسمح باتجاهات أقل استقطاباً .

وكنتيجة للتحليلات ، يمكن أن يستنتج أن المشورة الطبية تتكون من خمسة متغيرات تخيلية (صناعية) (أ) الى أى مدى يأخذ الطبيب المبادرة (ب) ما طول

الوقت الذى يمكنه انفاقه (ج) العلاج الموصوف (د) التعليم والتدريب الذى ناله الطبيب (هـ) اتصاله بمرضاه .

ان كل مشورة طبية تجرى فى مسارها طبقا لمنط يجمع هذه المتغيرات ، وعلى أساس مدلولاتها يمكن تعريف سلوك الطبيب ، ونحن على يقين من أننا نتعامل هنا مع ركيزة المشورات الطبية ذلك أن الركيزة تختلف عن الجدول المرسومة على أساس المستعملة خلال الأحاديث والمشاهدات الملاحظة على سلوك الطبيب .

● المشورة الطبية عمل اجتماعي

ان استخدام الطرق التكميلية وصفية وكمية يمكننا من تحصيل مزيد من الإدراك للطبيعة الحقيقية للمشورة الطبية . فالمسألة المتغيرات التخيلية (أو للعوامل) التى تكون هيكل المشورة الطبية يمكن أن توصف بأنها متغيرات تتعلق بالشخصية (قوة التأثير / والمبادرة والقدرة على تبادل الحديث) أو متغيرات مهنية (التدريب والعلاج) والمتغير الخامس ، ألا وهو عامل الوقت فانه متغير ذو أصل خارجي بالنسبة للمتغيرات الأخرى التى لها جذور فى ممارسة المهنة الطبية بما فى ذلك العمل بالعيادة .

ان الوقت هو العامل الحاسم فى المشورة الطبية ، فالوقت يملئ ما اذا كان الطبيب يستطيع أن يتكلم مع مريضه أم لا ، وأى استراتيجية علاج سوف يتبنى (أى كمية دواء أو علاج نفسى سوف يصف) . ان هذا الاكتشاف يوضح أن ادراك مارتن كان لديه سبب وجيه لمعارضة الرأى القائل بأن هناك مجموعتين من الدواء : الدواء العلمى من جهة ، والدواء البشرى من جهة أخرى .

ان المرضى يحتاجون الطبيب الذى يستمع اليهم والذى يعرف أحوال معيشتهم، ونادرا ما تدعو مشاكلهم الى الاختيارات العملية المعقدة أو الفحوص باستخدام أجهزة متطورة ، ان المريض اليوم بحاجة الى طبيب يمكنه أن يسر اليه بأشجانه ، معتبرا إياه الحارس لصحته . ان كل الاتجاهات فى الطب الحديث يجب أن تبني شطر بناء نوع حسن تنسيق الرعاية الصحية ومعنى ذلك أن هذا النوع يجب أن يسوى بين الاختبارات العملية ، وضرورة اجراء التشخيص ورسم برنامج للعلاج .

وان رأيا ماثلا قد عبر عنه كما يلى فى مقال حرره ممارس طبى :

« هذا الفن الطبى ظل يتمثل فى طبع عمل العيادة بالطابع الشخصى ، فرجل الطب يتشغل مع المريض فى حديث غير مقيد ، يتنق فى الوقت الكافى ، فى كل مناسبة ، ليرعى الروح كما يرعى الجسد لأن احدهما يعتمد على الآخر ، غسبر ان « الأيديولوجية » الاجتماعية الجديدة السائدة اليوم قد قطعت شوطا لا بأس به فى تقويض دعائم الرعاية الصحية . فالرجل الجالس على المكتب ، المثقل بالعمل والفارق تحت أكوام متزايدة من الأوراق والعمل المكتبى ، والمراقب ، والمهمين عليه فى كل مرحلة - من التشخيص الى العلاج - بمعرفة ادارات حكومية ، وبهذا يفسد كل شعور ذاتي بالمبادرة أو المسؤولية ؛ وشبح الطبيب هذا ، كما هو واضح ، لم يعد قادرا للتعامل مع الآلام ، والإحشة المتزايدة للمخلوقات البشرية من حوله »

وفى موضع لاحق من النص وصفت هوية الطبيب بالكلمات الآتية :

« انه يعتبر نفسه ، أولا وقبل كل شيء ، كعامل أمين ، عمله أن يرمى مخلوقات بشرية غير متزنة ، وغالبا ناكرة للجميل ، واقرب الى الهوس منها الى العقل ، وهو يقوم بعنله بضمير حي ، على خير ما يستطيع وبعون الله ، او ، كما قد نفضل أن نقول ، اذا اعطى الوقت ، والصبر ، وفرصة مواتيهِ للنجاح »

ان ادخال عامل الوقت يضع المشورة الطبية فى اطارها الاجتماعى ويحولها الى عمل اجتماعى ، فالوقت هو العامل الرئيسى الذى يربط المشورة بالبيئة الاجتماعية . ان الظروف الاجتماعية السائدة اليوم ، تجعل الوقت سلعة نادرة : فالأطباء ليس لديهم الوقت لينفقوه على استشارات طويلة ليستطلعوا مشكلات مرضاهم الشخصية ، وان عليهم أن يلتقوا بأعداد متزايدة باطراد من المرضى ، وأكثر من ذلك فانهم لا يجدون الوقت الكافى لزيادة معلوماتهم ، وتحديثها ، ولن نطيل هنا الكلام على مشكلات تعويضهم ، الا أن نقول انه من الحقائق المعروفة جيدا أن الأطباء واقعون تحت ضغط مستمر ليكسبوا المزيد ، وليحافظوا على مركزهم الاجتماعى .

والمرضى اليوم هم أيضا فى ضائقة بالنسبة للوقت، ويطالبون بالحلاص الفورى إمن الآلام ، ولن يقللوا برامج العلاج الطويلة الا اذا لم يكن هناك سبيل آخرى للشفاء ، ولكن الطريق الوحيد أمامهم حتى يتجنبوا أخذ الأدوية ، والتعرض للعلاج الباهظ التكاليف ، هو أن يصبروا ويستعدوا لتحمل الألم ، الأمر الذى ليس لديهم الرغبة فى فعله ، وبدلا من ذلك ، فانهم يتوقعون من الطبيب أن يسرع عملية العلاج وأن يوقف الألم سريما .

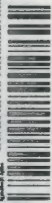
وفى الحتام ، لا بد أن نؤكد على أن البحث الذى أجرى بمعرفة الفريق المشترك كان مقتصرًا على فحص عمل الأطباء بالعيادة ، ذلك أن دراسات كثيرة قد تمت على الظروف اللازمة مثل تدريب الأطباء ، وأسلوب حياتهم ، وأصولهم الاجتماعية . ولم تجر دراسة مستفيضة على ما يجرى خلال المشورة الطبية ذاتها ، رغم أن هذا هو بمثابة البؤرة لنشاط الطبيب ونية نقطة أخرى هامة تجدر ملاحظتها هي أن البحث قد تم على أبدى فريق من علماء الاجتماع غير الطبيين ، ليكتشفوا مزيدا عن مشكلات الأطباء من خلال استجوابات للأطباء ، وبهذا تحاشينا عيبا خطيرا فى استكشاف حقل كان حتى وقتنا هذا حراما مقدسا لإرباب المهنة : أطباء يتحدثون مع أطباء ، وفى هذه الحالة فإن الأطباء لا يزالون على المنصة ، ويعبرون عن آرائهم الذاتية ، ولكن تسجيل وتحليل ما لديهم من القول ، تتناوله أبدي علماء اجتماع غير طبيين ، وأخيرا فإن منهجية البحث المختارة قد مكنت الفريق الباحث من الاسهام فى العمل نحو فهم أحسن للمشكلات العملية للمهنة الطبية ، وقد عبثت الطريق لبحوث مستقبلية (شارحة للرموز الكتابية بصفة رئيسية) .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٤٧٣



Bibliotheca Alexandrina



0536425